

فهرست الجزء السابع من شرح البحر الرائق على كثر الدقائق
للعلامة ابن نجيم رحمه الله تعالى

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٧٥	باب الاستثناء وما في معناه	٢٧٢	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره
٢٧٧	باب اقرار المريض	٢٧٢	باب التحكيم
٢٧٨	(كتاب الصلح)	٢٨١	مسائل شتى من كتاب القضاء
٢٨٠	فصل الصلح حائر	٢٨٠	(كتاب الشهادات)
٢٨٢	باب الصلح في الدين	٨٤	باب من تقبل شهادة فهو من لا تقبل
٢٨٣	فصل في الدين المشترك	١١٢	باب الاختلاف في الشهادة
٢٨٤	فصل في صلح الورثة	١٧١	باب الشهادة على الشهادة
٢٨٧	(كتاب المضاربة)	١٢٨	باب الرجوع عن الشهادة
٢٩٠	باب المضارب يضارب	١٥٢	(كتاب الوكالة)
٢٩٣	فصل ولا تفسد المضاربة بدفع الخ	١٦٧	باب الوكالة بالبيع والشراء
٢٩٨	(كتاب المضاربة)	١٨١	فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد الخ
٣٠٤	(كتاب الغارية)	١٩٤	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٣٠٩	(كتاب الهبة)	٢٠٤	باب عزل الوكيل
٣١٦	باب الرجوع في الهبة	٢٠٩	(كتاب الدعوى)
٣٢٢	فصل بمغفرة مسائل شتى	٢٣٨	باب التحالف
٣٢٣	(كتاب الاجارة)	٢٤٨	فصل في دفع الدعوى
٣٣٠	باب ما يجوز من الاجارة وما لا يكون خلافاً	٢٥٥	باب دعوى الرجلين
٣٣٩	باب الاجارة الفاسدة	٢٧٢	باب ثبوت النسب
	(وقت)	٢٧٢	(كتاب الاقرار)

﴿ الجزء السابع ﴾
من البحر الرائق شرح كنز الدقائق للامام
العلامة والتحرير الفهامة فقيه عصره
ووحيد دهره محرر المذهب النعماني
وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين
الدين الشهير بابن نجيم
رحمه الله تعالى
آمين

وبهامشه الحواشي المسماة بمنحة الخالق على البحر الرائق لمخاتمة المحققين ونجبة العلماء
العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن عابد بن رحمه
الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والجزء الثامن تكملة العلامة المحقق محمد
الشهير بالطوري ولتمام الانتفاع جعل المتن مع الحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما
بفاصل من جدول الطبع المستطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره

هذا بضامن أحكام القضاء غير أنه لا يتحقق في الوجود إلا بقاضين فهو كالركب بالنسبة لمسا قبله
كذا في فتح القدير وهو أولى مما ذكر الشارح من أن هذا الباب ليس من كتاب القضاء لأنه أما
نقل شهادة أو نقل حكم وكل ذلك ليس منه وإنما أورده فيه لأنه من عمل القضاة فكان ذكره فيه
أنسب اهـ وحيث كان من عملهم فهو منه فكيف ينبغي والمراد بغيره ما ذكره في هذا الباب من
قوله وتقتضى المرأة إلى آخره (قوله يكتب القاضى إلى القاضى في غير حدود وقود) أى استحسانا
والقياس أن لا يجوز أن يكتبه لا تكون أقوى من عبارته وهو لو أخبر القاضى الآخر في محله لم يعمل
بغيره فكاتبته أولى لأنه قد بزرور وإنما جوزه لأنه لا أثر على رضى الله عنه وللحاجة ولا يستغنى عنه بالشهادة
على الشهادة لأن القاضى يحتاج فيها إلى تعديل الأصول وقد يتعذر ذلك ولم يجز في الحدود
والقصاص لما فيه من الشبهة بزيادة الاحتمال ويدخل تحت قوله في غير حدود وقود كل شئ من الدين
والنكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والايصاء والموت والوراثة والقتل إذا كان موجبه
المال والنسب من المحرم والميت والغصب والامانة المحجوبة من ودعيه ومضاربة وعارية والاعيان
منقولة أو عقارا وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون وبه يفتى للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز
في المنقول للحاجة إلى الإشارة إليه عند الدعوى والشهادة وعن الامام الثانى تجوز في العبد لغلبة
الابقاء فيه لافى الامة وعنه تجوز في الكل وفي البرازية والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثانى

باب كتاب القاضى الى
القاضى وغيره
يكتب القاضى الى
القاضى في غير حدود وقود

باب كتاب القاضى الى
القاضى وغيره
(قوله غير انه) أى كتاب
القاضى الى القاضى (قوله)
وهو أولى مما ذكره
الشارح) قال في النهر
وعندى انه لا تنافي
بينهما بوجه اذا المنفى في
كلام الشارح كونه قضاء
والمثبت في الفتح كونه
من أحكام القضاء ولا
يلزم منه أن يكون قضاء
نعم كونه من أحكامه
أدخل في كتاب القضاء

وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في السبل للحاجة قال الامام الاسي جاني وعليه الفتوى ولو جاء المدعي من القاضي برسول ثقة مأمون عدل الى قاض آخر لا يقبل لانه لا يزدعى أن باقي القاضي بنفسه ويخبر وهو في غير ولايته كواحد من الرعايا بخلاف كتابه لانه كالمخاطب من مجلس قضائه دلت التفرقة على مسئلتين الاولى بلدة فيها قاضيان حضرا أحدهما مجلس القاضي الآخر وأخير بمجاذنة لا يجوز له أن يعمل بخبره وحده ولو كتب اليه بشرطه له العمل به وكذا لو حضر قاضيان في مصر ليس فيه مجلس قاض أو أحدهما قاض فيه والآخر ليس بقاض فيه لا يعمل بخبر من ليس بقاض فيه لعدم الولاية كقاض بخاري التقى مع قاض بخوارزم وأخبره بمجاذنة حكم فيها بخاري لا يعمل بأخباره قاضي خوارزم اهـ وقسدد كقاضين في فتاواه مسائل الاولى طلب من القاضي أن يسمع شهوده على الأبراء أو إيفاء الدين ويكتب له كتابا بذلك خوفا من رب الدين أن يدعى عليه اذا ذهب اليه لم يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول محمد الثانية لو كان صاحب الدين حاضرا وطلب من القاضي أن يسأله فإذا أنكر برهن ليكتب له لم يسأله اجماعا وهذه حجة على محمد في السابقة الثالثة امرأة جاءت الى القاضي وقالت طلقني زوجي فلان ثلاثا وتزوجت بآخر بعد العدة وأخاف إنكاره فأسأله فان أنكر برهنت سأله القاضي اجماعا وهي حجة على أبي يوسف الرابعة ادعى انه مشترك دار الهاشفيين سلمها وهي في بلد كذا وطلب أن يسمع شهوده ويكتب لا يكتب وقال محمد يكتب في هذه المسائل كلها احتياطا احترازا عن تضيق الحقوق وأجمعوا على أن المديون أو المشتري أو المرأة لو قال ان صاحب الدين والشفيع والزوج قد تعرض لي فيما ادعى فاسمع شهودي فان القاضي يسمع ويكتب اهـ أطلق القاضي فافاد ان قاضي مصر يكتب الى قاضي مصر آخر والى قاضي السواد والرساق ولا يكتب قاضي الرساق الى قاضي مصر كذا في السراج الوهاج معزيا الى اليمانيين ثم قال وانما يقبل اذا كان بينهم مائة ثلاثة أيام فصاعدا أما اذا كان أقل من ذلك لا يقبل وفي نوادر ابن هشام اذا كان في مصر قاضيان جاز كتابهما الى بعضهما في الأحكام ثم قال واذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا تقبل شهادته له كالوالدين والزوجة جاز القضاء به بخلاف ما اذا ترافعوا اليه من غير كتاب اهـ (قوله فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة) لوجود الحجة وشرط الحكم وهو حضور الخصم والمراد بالخصم الحاضر من كان وكيلان جهة المدعي عليه أو معخرا وهو من نصبه القاضي وكيلان الغائب ليسمع الدعوى عليه والاولو أراد بالخصم المدعي عليه لم يبق حاجة الى الكتاب الى القاضي الا بخلاف ان الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم عليه واذا حكم كتب بحكمه الى قاضي البلد التي فيها الموكل ليقضى منه الحق كذا في فتح القدير (قوله وكتب بحكمه وهو المدعو سجلا) لئلا ينسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم محضو ر الخصم بنفسه أو من يقوم مقامه الا اذا قدر أنه غاب بعد الحكم عليه وجده فحينئذ يكتب له ليسلم اليه حقه أو لينفذ حكمه وفي المصباح السجل كتاب القاضي والجمع سجلات وأسجلات للرجل سجلا كتبت له كتابا وسجل القاضي بالتشديد قضي وحكم وأثبت حكمه في السجل اهـ فالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذا في عرفهم وفي عرفنا السجل كتاب كبير يضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به القاضي وما يكتب عليه (قوله والالم يحكم) أي وان لم يكن الخصم حاضر الا يحكم لان الحكم على الغائب لا يجوز لما عرفت ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه نغذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ بخلاف مذهب لان الاول محكوم به فلزمه

فان شهدا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعو سجلا والالم يحكم

(قوله ليس فيه مجلس قاض) قال الرميلى أي لسابق قاضين فيه (قوله ولا يكتب قاضي الرساق الى قاضي مصر) قال في منح الغفار بعد نقله الخلاف في المسئلة أقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة معني على الخلاف في ان المصر هل هو شرط لتنفيذ القضاء أم لا فيكونا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس بشرط وبه يقتضى كافي البرازية فعلى هذا يقتضى بقوله من قاضي رساق الى قاضي مصر أو رساق اهـ وذكر بعض الفضلاء انه في البرازية قد صرح بابتناء الخلاف في هذه المسئلة على الخلاف في اشتراط مصر (قوله والاولو أراد بالخصم المدعي عليه لم يبق حاجة الخ) قال في النهر وأقول في الشرح انما يكتب السجل حتى لا ينسى الواقعة على طول الزمان

وكتب الشهادة ليحكم
المكتوب اليه بها وهو
الكتاب الحكمي وهو
نقل الشهادة في الحقيقة
وقرأ عليهم وختم عندهم
وسلم اليهم فان وصل الى
المكتوب اليه نظر الى
ختمه ولم يقبله بلا خصم
وشهود فان شهدوا انه
كتاب فلان القاضي سلمه
اليها في مجلس حكمه
وقرأه علينا وختمه فتم
القاضي وقرأه على الخصم
والرزمه مافيه

وليكون الكتاب مذكرا
لها والا فلا يحتاج الى كتابة
الحكم لانه قد تم بحضور
الخصم نفسه أو من يقوم
مقامه الا اذا قدر انه غاب
بعد الحكم عليه ووجد
الحكم غيبته فليكتب له
لسلم اليه حقه أو لينفذ
حكمه اه وهذا كما
تري صريح في ان المراد
بالخصم اما المدعي عليه
أو وكيله وانه لو اراد
بالخصم المدعي عليه كان
للكتاب الى الآخر ما قد
علمت من الفوائد وأما
القضاء على المسخر
فالمنقول عن الذخيرة
ان فيه روايتين قال
والاعتقاد على ان القاضي
ان علم انه مسخر لا ينفذ
قضاؤه ولا ينفذ

والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كذا ذكر السارح وهو يدل على أن الحاكم على الغائب اذا كان حنفيا
فان حكمه لا ينفذ لقوله برى ذلك وهو مفيد لان معنى قولهم ان القضاء على الغائب ينفذ في أظهر
الروايتين اذا كان القاضي شافعيا (قوله وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب
الحكمي) منسوب الى الحكم باعتبار ما يؤول اليه (وهو نقل الشهادة في الحقيقة) لان الكاتب لم يحكم بها
وانما نقلها للمكتوب اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه براهيه وان كان مخالفا لراي الكاتب
بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه وينقض حكمه وفي منية المفتي ورد كتاب قاض الى قاض آخر
في حادثة لا يراه القاضي المكتوب اليه وهي مختلف فيها لا ينفذه وان ورد فيها سجل نفذه لان السجل
محكوم به دون الكتاب ولهذا لا يقبل الكتاب دون السجل اه فقد أفاذهم وجوب قبول
الكتاب على المكتوب اليه وفي كتاب المحاضر والسجلات من الظهيرية قال القاضي الامام نقية
الدين محمد بن علي الحلواني صحبت كثير من القضاة الكبار فبارأيهم أجابوا الى شيء من الحوادث
الجمعة فيها في الكتابة الى القاضي الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك
واضحة وبراهينهم فيها الاثمة والشبان يتجاسرون الى هذه اليمين ثم يحتاجون الى التزوج فيضطرون الى
ذلك فلو لم يجبههم القاضي الى ذلك ربما يععون في الفتنة اه (قوله وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم)
أي القاضي الكاتب يفعل ذلك ليعلموا مافيه وليشهدوا عند الثاني ولا بد لهم من حفظ مافيه ولهذا
قبل ينبغي أن يكون معهم نسخة أخرى مفتوحة فيستعينوا منها على المحفظ فانه لا بد من التذكر من
وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما ولم يذكر العنوان وهو من شرائطه وهو أن يكتب فيه اسمه
واسم أبيه ووجهه وكذا المكتوب اليه ويكتب فيه اسم المدعي والمدعى عليه على وجه يقع التمييز
العنوان يكون على الظاهر فيكتفي به ويكتب فيه اسم المدعي والمدعى عليه على وجه يقع التمييز
بذكر كرجلهما ويذكر الحق فيه ويذكر الشهود وان شاء وان شاء اكتفي بذكر شهادتهم وعن أبي
يوسف أنه لا يشترط على الشهود الا نقل الكتاب والشهادة على انه كتاب فلان ولا على القاضي سوى
كتابة الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره شمس الأئمة لكونه أسهل (قوله فان وصل الى المكتوب
اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود) لانه للحكم به فلا يقبله الا بحضور الخصم كالشهادة
ولا بد من اسلام الشهود ولو كان الكتاب لمدعى على ذمهم لا حاجة اليهم بشهود على فعل المسلم وانما يحتاج
اليهم اذا أنكر الخصم كونه كتاب القاضي أما اذا أقر فلا حاجة اليهم بخلاف كتاب الامان الى أهل
الحرب حيث يعمل به بلاينة لانه ليس بملزم ومعناه اذا جاء الكتاب من ملكهم بطلب الامان كما في
العناية وقد كتبنا في الفوائد الفقهية انه لا يعمل بالخلاف الا في مسألة كتاب الامان وفي دفتر البيع
والصرف والسمار فانه حجة والمراد بعدم قبوله بالخصم عدم قراءته لا مجرد قبوله فانه لا يتعلق به
حكم كذا في فتح القدير وحوز أبو يوسف قبوله بلاينة ولكن لا يعمل به الا بينة وفي السراجية يقبل
كتاب القاضي الى القاضي مع كسر الختم كذا عن شمس الأئمة الحلواني (قوله فان شهدوا ان كتاب فلان
القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه فتم القاضي وقرأه على الخصم والرزمه مافيه)
يعني اذا ثبتت عدالتهم عنده بان كان يعرفهم بالعدالة أو وجد في الكتاب عدالتهم أو سال من
يعرفهم من الثقات فزكوا وما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم ذكر الخصم انه
لا يفتحه الا بعد ظهور العدالة وصححه في السراج الوهاج فيدقوله سلمه اليها الى آخره لانهم اذا
قالوا سلمه اليها ولم يقرأه علينا ولم يختمه بحضور تنالم يعمل به وقال أبو يوسف اذا شهدوا ان هذا

كتاب فلان القاضي قبل وان لم يقولوا قراءه علمنا وشرط في الذخيرة حضور الخصم لقبول البيعة بانه
 كتاب فلان لا لقبول الكتاب حتى لو قبله مع غيبة الخصم جاز ولا شبه أن يكون هذا قول أبي يوسف
 ولم يشترط المؤلف مسافة بين القاضي وبين الاختلاف فيها فظاهر الرواية أنه لا بد من مسافة ثلاثة
 أيام كالشهادة على الشهادة وجوزهما أحمد وان كانا في مصر واحد وعن أبي يوسف ان كان في مكان
 لوغدا لاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صبح الاشهاد والكتابة وفي السراجية وعليه
 القنوي (قوله وبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله) يعني قبل وصول الكتاب الى الثاني أو
 بعد وصوله قبل القراءة لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة وقال أبو يوسف لا يبطل وأما بعدهما
 فلا يبطل في ظاهر الرواية وجنون المكاتب وردته وحده لقذف وعماه كعزله ذكره الشارح وإذا
 قبله المكتوب اليه فيما اذا بطل وحكم به ثم رفع الى آخر فامضاء جاز لمصادقة الاجتهاد وإذا كان
 الاختلاف في نفس القضاء فانه ينفذ بالتعبد من قاض آخر ولو فسق الكاتب أو خرج عن أهلية
 الشهادة فان المكتوب اليه لا يقضى به سواء كان قبل قراءته أو بعدها كذا في الحاشية وهو ما لا يلقاه
 مخالف لما قدمناه عن الشارح وفي السراج الوهاج ولو شهد شاهدان ثم مات القاضي المشهود
 عنده وولى قاض آخر لم ينفذ تلك الشهادة حتى تعاد اه وقد ذكرنا هنا ان مما يبطل كتابه فسخه
 وهو محمول على ما اذا كان عدلا ففسق عند البعض (قوله وبموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد
 اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين) أي يبطل الكتاب لان الكاتب اعتمده الا اذا علم
 لاعتماده الكل قديما بقوله بعد اسمه لانه لو علم ابتداء لم يجز أن يحكم به أحد وأجازه أبو يوسف حين
 ابتلى بالقضاء واختاره كثير من المشايخ تسهيلات لا امر وفي الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم (قوله
 لا بموت الخصم) أي لا يبطل الكتاب بموت الخصم لان وارثه يقوم مقامه أطلقه فشمع المدعي
 والمدعي عليه وشمل ما اذا كان تاريخ الكتاب بعد موت المطالب أو قبله لان وارث المطالب والوصي
 قائم مقامه كذا في الحاشية قيد بموت الخصم لان عدم حضرته عند القاضي الكتاب تبطل كتابته
 فلا يحكم عليه بشهادة أو لئلا حتى يشهدوا عنده بحضور الخصم كذا في السراجية ولورددين قاضيين
 كتب الى فلان أو فلان صرح وشرحه في شرح أدب الخصاف وسيأتي بعد (فروع) يجوز على
 كتاب القاضي الشهادة على الشهادة كما جاز فيه شهادة النساء لانه ثبت مع الشبهات ولو كتب
 القاضي الى الأمير الذي ولاه أصلح الله أمر الأمير ثم قص القصة وهو مع في مصر فجاء به ثقة يعرفه
 الأمير فالاستحسان أن للأمير امضاء لانه متعارف ولا يليق بالقاضي أن يأتي في كل حادثة الى الأمير
 ليخبره وشرطنا فيه شرط كتاب القاضي الى القاضي كذا في فتح القدير ولو سمع الخصم بوصول كتاب
 القاضي البلدة فهرب الى بلدة أخرى كان للقاضي المكتوب اليه أن يكتب الى قاضي تلك البلدة بما
 ثبت عنده من كتاب القاضي فكما جوزنا الاول الكتابة جوزنا الثاني والثالث وهو لم يجز الحاجة ولو
 كتب فلم يخرج من يده حتى رجع الخصم لم يحكم عليه بتلك الشهادة التي سمعها من شهود الكتاب
 بل يعيد المدعي شهادتهم ويكتب القاضي بعلمه كالقضاء بعلمه والتفاوت هنا ان القاضي يكتب
 بالعلم المحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال بعضهم وإذا أقام شاهدا عند القاضي وسأل القاضي
 أن يكتب بذلك كتابا الى قاض آخر فعل فانه قد يكون له شاهد في محل المكتوب اليه كذا في فتح
 القدير والاصح ان الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه كذا في شرح أدب الخصاف (قوله وتقتضى المرأة في غير
 حد ووقود) لانها أهل للشهادة في غيرهما فكانت أهلا للقضاء لكن ياتم المولى لها الحديث لن يفلح

وبطل الكتاب بموت
 الكاتب وعزله وبموت
 المكتوب اليه الا اذا
 كتب بعد اسمه والى كل
 من يصل اليه من قضاة
 المسلمين لا بموت الخصم
 وتقتضى المرأة في غير حد
 ووقود

(قوله وشرطنا فيه شرط
 كتاب القاضي الى
 القاضي) فيه اختصار
 محتمل فان عبارة الفتح
 هكذا ولم يجز الرسم في
 مثله من مصر الى مصر
 فشرطنا هناك كتاب
 القاضي الى القاضي اه
 فقد ظهر ان هذا الشرط
 اذا كان الأمير في مصر
 غير مصر القاضي

(قوله وقد أفتيت فيمن شرط الشهادة بالخ) قال في التهر كانه علق في الفتح قوله في الاوقاف بشاهدة وعندى فيه نظرا لان صاحب الفتح انما استظهر بهذا على عدم سلب ولا يتما مع نقصان عقلها ولا شك ان صلاحيتها شاهدة في الاموال اتفاقيه اثبات ولايتها والقضاء أهله أهل الشهادة ولوعلى في الاوقاف بشاهدة لقصر عن افادة هذا المعنى والمقصود هو الاول لمن تأمل وبتقدير التسليم فعرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير رائى شاهدة في وقف في زمن ما فيها علمنا فوجب صرف الفاظه الى ما تعارفوه واذا كان هذا المعنى لم يحظر ببال واقف ولم يسره ذهنه اليه وانما أراد من الشاهد الكامل فكيف يصرف لفظه الى غير مراده وقد قال شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية ينبغي ترجيح رواية دخول اولاد البنات فيما لو وقف على ذرية لان عرفهم عليه لا يعرفون غيره ولا يسرى الى اذهانهم غايبا سواء فاعتبر عرفهم وقال فيما لو وقف على ولده وولد ولده ينبغي أن تتحقق رواية دخول اولاد البنات أيضا قطعا لان فيما نص محمد عن أصحابنا وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم اه وهذا برهان بين لما ادعيناه فوجب المحكم بمقتضاه واذا عرف هذا فتقريرها في شهادة وقف ابتداء غير صحيح والله تعالى الموفق اه وذكر ٦

ان في الاوقاف متعلق قوم ولوا امرهم امرأة رواه البخارى وفي فتح القدير الا ترى أنها تصح شاهدة وناظرة في الاوقاف ووصية على اليتامى اه فظاهره صحة تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف وان لم يكن بشرط الواقف وقد أفتيت فيمن شرط الشهادة في وقفه لان ثم من بعده لولده فبات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة واستغربه بعض القضاة ولا عبرة به بعد ما ذكرنا وأما سلطنتها فصحة وقدولى مصر امرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك الصالح بن أيوب وفي الخلاصة لو قضت في الحدود والقصاص فرفع الى قاض آخر فامضاه ليس لغيره أن يبطله اه وأشار المؤلف الى صلاحيتها للناظرة على الوقف والوصاية على اليتامى بالاولى كما في فتح القدير وأما قضاء الخنثى فيصح بالاولى وينبغي أن لا يصح في الحدود والقصاص لشبهة الانوثة اه (قوله ولا يستخلف قاض الا أن يفوض اليه ذلك) لانه فوض اليه القضاء دون التقليد به فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالموكل لا يوكل بدون اذن الموكل أطلقه فشمع ما اذا كان بعد رأولا كما في العناية فلو استخلف بلا اذن في حكم الخليفة فجازره القاضي جاز حيث كان الخليفة أهلا للقضاء فان كان رقيقا أو محدودا في قذف أو كافر لم يجوز كذا اذا قضى بحضرة القاضي كما في الوكالة لان المقصود حضور رأيه وفي آخر جامع القصولين القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير ففقد في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء واذا جاءت نوبته أجاز ما قضى جازت اه قد دخل الفصول في القضاء وهو

ان في الاوقاف متعلق بهما لا بناظرة فقط وأما قول المقدسى فالتعارف في الاوقاف خلاف هذا فلا يمنع كونها أهلا للشهادة وقول الاصحاب ولا يستخلف قاض الا أن يفوض اليه ذلك

بان شهادتها في غير حد وقود جائزة فكذا قضاؤها صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه كذا في حاشية أبى السعود قلت كلام

الاصحاب يفيد صحة تقريرها شاهدة ابتداء خلافا لما ذكره في التهر وأما افادته لدخولها في الواقعة المستفتى عنها فغير ظاهر وهذا هو الانصاف لمن تأمل والله تعالى أعلم (قول المصنف ولا يستخلف قاض الا أن يفوض اليه) قال الرملى وفي التتارخانية نقل عن شرح الطحاوى وليس للقاضى أن يولى القضاء غيره الا اذا كان مكتوبا في منشوره ذلك أو قيل له ما صنعت من شئ فهو جائز وان ولى غيره من غير هذا يكون قضاؤه موقوفا على اجازة الاول (م) ولو أن الخليفة لم ياذن له في الاستخلاف فامر رجلا فحكم بين اثنين لم يجوز حكمه ثم ان القاضي لو أجاز ذلك المحكم ينظر ان كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضيا جاز امضاء القاضي حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ينظر ان كان مما يختلف فيه الفقهاء كالمحدود في القذف جاز امضاء ذلك وان كان عبدا أو صبي لم يجوز وان كان الخليفة أذن للقاضى في الاستخلاف فاستخلف غيره جاز فلهذا القاضي الثاني يصير قاضيا من جهة الخليفة لا من جهة القاضي الاول حتى لو أراد القاضي الاول أن يعزل الثاني لم يكن له ذلك الا اذا قال الخليفة لا الاول تستبدل من شئت اه (قوله قد دخل الفصول في القضاء) المصريح به ان القضاء عقد من العقود وان كل عقد لا يحيز له حال صدوره من الفصول لا يتوقف فكذا يجب أن يكون قضاء الفصولى ان كان له محيز حال صدوره يتوقف وما لا فلا كذا في الحرب حيث لا سلطان ولا قاضى ولو قضى بغيره منه ينبغي أن يكون موقوفا وفتوى من أفتى بغيرهم الهبة محمولة على عدم

النقاد حتى يجاز وبعدم صحة اجازته محمول على الاجازة الاجالية فتأمل والله تعالى الموفق كذا بخط بعض الفضلاء (قوله وظاهر كلامهم الخ) قال الرملي بل هو داخل في قولهم كلما صح التوكيل اذا باشره القضوي ٧ يتوقف وفي قولهم كل عقد صدر وله مجيز

حال وقوعه اذ عقد موقوفاً على اجازته والقضاء عقد من العقود الشرعية يصح التوكيل فيه بشرطه تأمل وتقدم الكلام في ذلك في بيع القضوي (قوله القاضي اذ قضى للامام الذي قلده الخ) قال الرملي وجهه ان القاضي نائب عن العامة كما في المخط واذا كان كذلك فلم يكن فيه منسوب اليه ومن قال بان القاضي نائب عن السلطان فاعل وجهه عنده انحصار الطريق فيه اذ الحكم من الامام بمنزلة القاضي المولى فلا طريق الى التحكيم بخلاف ذلك فتح الباب للقضاء له وسيأتي ان الحكم من الامام بمنزلة القاضي ولم أر من حر ذلك تأمل (قوله وفي البرازية كما في السراجية) قال الرملي فثبت ان في المسئلة قولين وجه ما في السراجية ان الخليفة ليس نائباً عنه وانما هو نائب عن السلطان والعامّة فانقطعت النسبة لكن في الاشياء والنظائر انهم نواب القاضي في زماننا

أعم من القاضي وظاهر كلامهم ان اجازة قضاء القضوي لا تتوقف على كون القضوي خليفة من قاض ليس له ولاية الاستخلاف بل لو قضى قضوي بلا استخلاف أصلاً فأجاز له القاضي جاز ثم اعلم ان قولهم كما في الو كالة معناه الو كالة بالبيع والنكاح ونحوهما أما الو كيل بالطلاق والعناق اذا أجاز أو حضر لم يصح لان المقصود عبارته كما في المنية وشمل التفويض اليه ما اذا كان صريحاً بان قال له ول من شئت أو دلالة كعملتك قاضي القضاء والدلالة هنا أقوى لان في الصريح المذكور عليك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكهما كقوله ول من شئت واستبدل من شئت فان قاضي القضاء هو الذي يتصرف فيهم مطلقاً تقليداً أو عزلاً واذا قال له ول من شئت واستخلف كان نائباً عن الامام في التولية فلا يملك عزله كالو كيل اذا واكل باذن ولا ينزل بعونه وينعزلان بموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الايهاء الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضي الموصي بذلك دلالة لعجزه بخلاف الامام والموكل وبخلاف المستعير فان له الاعارة بشرطه لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وفي الملتقط القاضي اذا استخلف خليفة فقضى للقاضي لا يجوز والطريق فيه أن يتحاكما أو ينصب الامام قاضياً آخر لهذه الحادثة اه وفي السراجية القاضي اذا وقعت له حادثة أو ولده فاناب غيره وكان من أهل الانابة تخاصمه عنده وقضى له أو ولده جاز القاضي اذ قضى للامام الذي قلده القضاء أو ولده الامام جاز اه وفي البرازية كما في السراجية وفي الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلاً وأذن له في الاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثم اه وفيها وان أرادوا أن يثبتوا قضاء الخليفة عند القاضي الاصل فهو كالمو كالتواقيت وقضاء قاض آخر عنده هذا القاضي وفي أدب القاضي للصدر الشهيد النائب يقضى بمشهود واعند الاصل وكذا الاصل يقضى بمشهود واعند النائب اه وفي البرازية جرى الخلع بين الزوجين عند القاضي مرتين فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزوج ينكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالحرمة الغلظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره اه ثم قال في نوع في الامضاء والنائب يقضى بمشهود واعند الاصل وكذا القاضي يقضى بمشهود واعند النائب أمر القاضي الخليفة أن يسمع القضية والشهادة ويكتب الاقرار ولا يقطع الحكم يفعل ما أمره القاضي وليس له أن يحكم ليس للقاضي أن يحكم باخبار خليفته بشهادة الشهود عنده لانه ليس بقاض وكذا لو أخبره باقرار رجل الا أن يشهد هو مع آخر وقد تناطقت أجوبة أئمتنا بخوارزم ان شهادة مسخرة القاضي وشهادة الو كلاء المفعلة ببابه لا تقبل بخلاف نوابهم الأهل العدل وقد رأيت بنواحي خوارزم وبها جماعة ممن فوض اليهم القضاء وكذا ببعض نواحي دشت لا يصح القضاء بشهادتهم فكيف قضاؤهم وسئلت عن شهادة بعضهم انه تقبل فقلت نعم تقبل مع عدلين وكل ذلك من تهاون أمر الدشت بالشرع وقد رأيت من التجائب ان واحداً من أمراءه الذي يدعى انه لم يمس مثله ديناً قد قضاة مدينة الى شاب جاهل لا يعرف قرآناً ولا خطاً حتى يقضى باربعة مذاهب فقلت له فيه فقال أنا أعلم بالمصلحة والله يعلم المفسد من المصلح اه فالحاصل ان القاضي اذا ولي الخليفة القضاء عمل بقوله وان ولاه سماع الدعوى والشهادة فقط لا يعمل بقوله فلا تناقض كما لا يخفى وفائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود

من كل وجه وعليه ينبغي ترجيح ما في الملتقط لما في قضائه له من التهمة اذ فعل النائب كفعله فصار كانه قضى لنفسه ولم أر من رجح أحد القولين والله تعالى أعلم (قوله أمر القاضي الخليفة) أي خليفة القاضي (قوله اه) أي كلام البرازية

(قوله لكنه ذكر في الباب السادس الخ) قال في النهر ومقتضى الاول انه لا يستخلف والثاني انه يستخلف فيحمل على ارسال النائب باذن الخليفة او ان ذلك معروف بينهم اه وفي حاشية أبي السعود واقول جواز ارساله لتعرف احوال الناس لا يستفاد منه جواز حكمه قبل وصول المرسل ثم رأيت بخط السيد الجوى عن بعض الفضلاء مانعه ليس المراد محض الارسال انما المراد ارسال على أن يحكم وهو ممنوع الخ وحينئذ ٨ فلا يعول على ما أفى به صاحب البحر من جواز استخلافه قبل وصوله الى محل قضائه اه ما في الحاشية وأقول

لا يخفى ان الكلام في صحة الاستخلاف ولا شك ان قوله نائبه يفيد ذلك واما ان له أن يحكم أولا فبحث آخر لا ذكر له في كلام صاحب البحر لا سيما وقد انضم اليه انه الواقع الآن وقد ذكر أوائل

بمخلاف المأمور في الجمعة

كتب القضاء واذا عزله السلطان لا ينعزل مالم يصل اليه الخبر كالوكل وعن الثاني مالم يات قاض آخر صيانة للمسلمين من تعطيل قضاياهم اه فما مشى عليه الصدر الشهيد أولا مبنى على هذه الرواية وحيث كانت العلة ما ذكر فلا مانع من أن يقال وصول نائبه كوصوله فيفيد ان لنائبه المحكم تأمل (قوله وفي فروق الكرايسى الخ) قال الرملى قلت كلام صاحب الفروق انما يفيد جواز

أو يكذب فعمل له شهودا الا انهم غير عدول وقد لا تتفق ألقاطهم فيفوض القاضي النظر الى الخليفة كذا في الحاشية وقد سئلت عن صحة تولية القاضي ابنه قاضيا حيث كان مازونا له بالاستخلاف فاجبت بنعم والله أعلم أطلق في الاستخلاف فتأمل ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهب القاضي أو مخالفا وفي البرازية ولو فوض الى غيره ليقضى على وفق مذهبه نفذ اجماعا اه وظاهر اطلاقهم ان المأذون له بالاستخلاف صريح أو دلالة على كنهه قبل الوصول الى محل قضائه كما يملكه بعده وقد جرت عادتهم اذا ولو ابلد السلطان قضاء بلدة بعيدة بارسال خليفة يقوم مقامهم الى حضورهم وقد سئلت عنها في سنة تسع وتسعين وتسعمائة فاجبت بذلك والله الموفق ثم رأيت الاجل الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف قال في الباب السادس عشر القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ الموضع الذي قلده فيه القضاء ألا ترى أن الاول لا ينعزل مالم يبلغ هو البلد الذي قلده فيه القضاء فكان هو في ذلك المكان عزلة واحد من الرعايا اه وهو يفيد أن القاضي لا يملك الاستخلاف قبل وصوله الى محل عمله لكنه ذكر في الباب السادس أنه ينبغي للقاضي أن يقدم نائبه قبل وصوله حتى يتعرف عن احوال الناس اه الآن يقال ان قاضي القضاء مأذون بالاستخلاف قبل الوصول من السلطان فلا كلام وهذا هو الواقع الآن وقيد باستخلافه قاضيا لان له التوكيل والايضاء باذن السلطان وأورد هذا الشك لعل على منعه من تقلد القضاء فان التعليل المذكور يجري فيها وأجاب عنه في العناية بان المقلد يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي فيكون توقع الفساد في القضاء أكثر اه (قوله بمخلاف المأمور في الجمعة) يعني فان له الاستخلاف وان لم يفوض اليه ذلك لان الامام الاعظم لما فوضها اليه مع علمه أن العوارض المانعة من اقامتها من المرض والحدث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرها ما تعتبره ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تحتل التأخير عن الوقت فكان اذا ناله بالاستخلاف دلالة وتأخير سماع الخصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم ممكن لانه غير موقت بوقت كذا في المعراج فظاهر ان الاستخلاف جائز فان لم يكن لسبق الحدث في الصلاة كما اذا مرض الخطيب أو سافر أو حصل له مانع فاستتاب خطيبا مكانه وفي فروق الكرايسى ما يفيد ايضا فانه قال فرق بين القاضي والامامة فان القاضي لا يملك الاستخلاف الا باذن والامام للجامع بملك بدونه والفرق ان الضرورة متحققة ههنا لجواز ان يسبقه الحدث قبل الصلاة فلو توقف على الاذن نفوت الجمعة ولا كذلك في القضاء اه وبهذا علم ان ما ذكره في شرح الدرر والغرر من أن الخطيب ليس له الاستخلاف ابتداء الا باذن لأصل له فانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد صرح العلامة محب الدين بن جرباش شيخنا في النجعة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول

الاستخلاف في الصلاة عند الحدث لكونها على شرف القوات فلا ينهض حجة على من لا خسرو القائل بعدم جواز الاستخلاف في الخطبة بدون اذن الامام فليتأمل اه ذكره الغزى أقول وقد رد عليه ابن كمال باشا في رسالة له رد ابلغا فقال بقي هناك حقيقة أخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني وتماه فيه (قوله بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول مرة للباني الخ) وهكذا أجاب به العلامة أجدوني الشلبي حيث سئل عن ثغر فيه جوامع ولها خطبة ولم يكن لخدمتهم اذن صريح من السلطان فاجاب بان أمور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة

بان من أنشأ جمعا وأراد إقامة الجمعة استأذن الامام واذا وجد الاذان أول اقامتها حصل الغرض والاذن بعده ولو تطاولت المد
وتغيرت البلاد ليس بمفترض اه ملخصا (قوله واعترض بمن أفسد صلواته الخ) أي بما لو استخلف شخصا لم يشهد الخطبة ثم
أفسد صلواته ثم افتتح بهم الجمعة (قوله أطلقه فشمع ما اذا كان موافقا لرايه) أي لراي القاضي المرفوع اليه حكم القاضي الاول
(قوله ليكون لفظ الحكم نكرة في سياق الشرط فتم) فيه نظر فان ذلك اذا كان الشرط عينا متبنا مثل ان كملت رجلا فلا تكم لان
المعنى لا كمل رجلا فتكون النكرة في سياق النفي معنى فتم بخلاف قولك اليمين المنق **هـ** مثل ان لم كمل رجلا فلا تكم لانه في

معنى لا كمل رجلا فلهي
نكرة في سياق الاثبات
وبخلاف الشرط الواقع
غير عين مثل ان جاء
رجل فأكرمه فانه أيضا
غير نص في العموم لانه
في سياق الاثبات وما في
المتن من هذا القيل كمالا
يخفى (قوله والتحقيق
المعتمدان علمه الخ) قال
واذا رفع اليه حكم قاض
أمضاه ان لم يخالف الكتاب
والسنة المشهورة والاجاب

ابن السكال وههنا شره
آخر وهو ان يكرر
القاضي عالم بان ما حقه
فيه مجتهد فيه ولا يكفي
فيه علمه بان المسئلة مجتهد
فيها كما اذا قضى ببيع
أم الولد غير عالم بانها آة
ولد فانه لا يجوز وان كان
عالم بان مسئلة أم الولد
اجتهادية ذكره في منية
الفتي اه (قوله وشمل
قوله حكم قاض ما اذا كان

مرة فيكون الاذن من صاحب التولية النظار الخطباء واقامة الخطيب نايبا ولا يشترط الاذن لكل
خطيب وقد اوضحناه في الجمعة ثم ان أحدث الخطيب بعدما خطب قبل الشروع في الصلاة لم يجز له أن
يستخلف الامن شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا تنعقد بدونه وان كان شرع فيها جاز أن يستخلف
من لم يدركها لان عقدها بالاصل فكان الثاني نايبا وفي العناية واعترض بمن أفسد صلواته ثم افتتح
بهم الجمعة فانه حائز وهو مفتتح في هذه الحالة لم يشهد الخطبة وأجيب بانه لما صح شروعه في الجمعة
وصار خليفة للاول التحق عين شهد الخطبة وأرى ان الحاقه بالباقي لتقديم شروعه في تلك الصلاة
الاولى فتأمل اه (قوله واذا رفع اليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
والاجماع) اخرج الاجتهاد الاول بالقضاء فلا ينقضه أطلقه فشمع ما اذا كان موافقا لرايه أو مخالفا
لكون لفظ الحكم نكرة في سياق الشرط فتم فليس في كلامه ما يؤهم انه انما يعضيه اذا كان موافقا
لرايه كما زعم الشارح وفي الجامع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء ففرض به القاضي ثم جاء قاض آخر
برى غير ذلك أمضاه وفي المعراج وانما ذكر لفظ الجامع بهذا اللفظ المذكور لان فيه فائدتين
احدهما انه قيد بالفقهاء لان القاضي اذا كان غير عالم بموضع الاجتهاد فاتفق قضاؤه في موضع
الاجتهاد فعلى قول عامة المشايخ لا يجب على الثاني تنفيذه كذا ذكره في فصول الاستروشنى محالا الى
الحيط والدخيرة فقال لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك قيل ينفذ قضاؤه وعامتهم لا ينفذ
وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الائمة هذا هو ظاهر المذهب والثاني انه قيد بقوله يرى
غير ذلك وفي رواية القدوري لم يتعرض لذلك فيجتمهمل أن قوله أمضاه فيما اذا كان موافقا اه
وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالما بالاختلاف وان كان ظاهرا للمذهب لكن يبقى بخلافه
والتحقيق المعتمد ان علمه بكون ما حكم فيه مجتهدا فيه شرط وأما علمه بكون المسئلة اجتهادية فلا ويدل
عليه ما في الفتاوى الصغرى وشمل قوله حكم قاض ما اذا كان الحكم موافقا لرايه أو مخالفا وما اذا
كان القاضي باقيا على قضائه أو مات أو عزل كما في خزائن الاكل فلو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرايه
ناسيا لمذهبه نفذ عند أبي خنيفة وفي العامد روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختالف الترجيح
في الخانية اظهر الروايتين عن أبي حنيفة نفاذ قضائه وعليه الفتوى اه وهكذا في الفتاوى
الصغرى وفي المعراج معزى بالي المحيط الفتوى على قولهما وهكذا في الهداية وفي فتاوى ظهير الدين
استحق للسلطان أن ينقضه اه وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان أن

هـ - ٢ - بحر سابع (الحكم موافقا لرايه) أي لراي القاضي الاول الذي رفع حكمه الى القاضي الثاني ثم ان هذه المسئلة
غير ما قبلها فان ما قبلها واشترط كون القاضي الاول عالما بالاختلاف لينفذ حكمه وهذه في اشتراط كونه حكم على وفق مذهب
الاذا كان ناسيا وحكم على مذهب غيره (قوله وفي العامد روايتان) كانه اقتصر في معين المحكام على رواية عدم النفاذ في
الاجماع حيث قال كما نقله الرملى عند ذكر القاضي أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى الخلاف فيما اذا قضى بخلاف مذهب وقد نسيه
وأما اذا قضى بخلاف مذهب حال ذكر مذهب لا يجوز حكمه بالاجماع اه لئلا يكون في الشرع لالية نقل عن شرح الجامع الكبير
انه في العامد لا خلاف بين أصحابنا قال والخلاف ثابت على الصحيح (قوله والوجه في هذا الزمان الخ) قال في الشرع لالية نقل هذا

في البرهان عن الكمال ثم قال وهذا صريح الحق الذي يعرض عليه بالذوحد (قوله ثم اعلم ان عبارات المشايخ قد اختلفت الخ) قال في النهر بعد ما مر آفاق الفتح وهو ظاهر في ان كونه عالمًا بالخلاف انما هو في القاضي المجتهد وفي القنية القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ وادعى ١٠ في البحر ان المقلد اذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة أو بقول ضعيف نفذ وأقوى

ما تمسك به ما في النزازية
اذا لم يكن القاضي مجتهدا
وقضى بالفتوى الخ وما
في الفتح يجب أن يعول
عليه في المذهب وما
في النزازية محمول على
رواية عنهم اذ قصارى
الامر ان هذا منزل منزلة
الناس لمذهبه وقد مر
عنهم في المجتهد انه لا ينفذ
فالمقلد أولى (قوله يعني
الامام الذي يقلده)
كان عليه أن يقول الذي
يقلده هو بزيادة الضمير
العائد الى القاضي
والحاصل ان المراد به
مذهب المجتهد كالقنية
والشافعي مثالا للامام
المقلد بكسر اللام (قوله
ومن العجب ان صاحب
البدائع قيد الخلاف
الخ) حاصله ان صاحب
البدائع جعل الخلاف في
نفاذ قضائه بخلاف
مذهبه وعدم نفاذه في
القاضي غير المجتهد عكس
ما صرح به في الفتح بقوله
هذا كله في القاضي
المجتهد وقول الرمي ما
تقدم من قوله وفي فتح

يفنى بقولهم ما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا لقصد جميل وأما الناسي فلان المقلد
ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما لاولاه ليحكم بمذهب
أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه ثم اعلم ان عبارات المشايخ
قد اختلفت في هذه المسئلة أعني ما اذا قضى المقلد بخلاف مذهبه موافقا لمذهب مجتهد ففي النزازية
معزيا الى شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين انه على خلاف مذهبه
نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضا اه وهكذا
ذكر العمادى في الفصول ثم قال القاضي اذا قضى في محل الاجتهاد وهو يرى خلاف ذلك في بعض
المواضع انه لا ينفذ وفي بعضها انه ينفذ ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ان فيه خلافا بين أبي حنيفة
وصاحبه وذكر في المحيط اختلاف الرواية في بعضها في نقاد القضاء وفي بعضها في حل الاقدام على
القضاء اه وفي عمدة الفتاوى القاضي اذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا الوقضى في فصل مجتهد
فيه اه وكذا في السراجية وفي ما ل الفتاوى قضى بخلاف مذهبه وهو مختلف فيه قال أبو حنيفة
ينفذ وقال أبو يوسف لا ينفذ اه فقد تحرران القاضي المقلد اذا قضى بمذهب غيره فانه ينفذ وكذا
اذا قضى برواية ضعيفة أو بقول ضعيف لا مطلق قوله ثم ان القول الضعيف يتقوى بقضاء القاضي
وما قيده به في فتح القدير من أن هذا انما هو في المجتهد ثابت في بعض العبارات ولذا قال في القنية
القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ اه وبخلافه ما أفتى به شيخه الشيخ عمر قارئ الهداية
حين سئل عن وقف لم يحكم به رجوع الواقف عنه ووقفه على جهة أخرى وحكم به قاض حنفى فهل
يصح الثاني أم الاول أجاب بان الثاني هو الصحيح وان كان الفتوى على خلاف قول أبي حنيفة لكنه
تايد بحكم الحاكم وفي شرح منظومة ابن وهبان له صورة المسئلة لو حكم الحاكم في واقعة بحكم بخلاف
مذهب مقلده بفتح اللام يعني الامام الذي يقلده وهذا اذا كان القاضي مقلدا وليس هو من أهل
الاجتهاد كالقضاء الحنفية في زماننا مثل اهل بصح قضاءه أولا والجواب انه ان كان ذا كرم المذهب
لا يجوز ولا جاز عنده خلافا لهما اه ومن العجب ان صاحب البدائع قيد الخلاف بعكس ما في
فتح القدير فقال ما نقل ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه عمدا وقع باطلا وان كان ناسيا عنده
يصح وعنده ما لا يصح وهذا اذا كان القاضي ليس من أهل الاجتهاد فاما اذا كان من أهل
الاجتهاد فينبغي أن يصح قضاءه في المحكم بالاجماع ولا يكون لقاض آخر أن يبطله لانه لا يصدق
على النسيان بل يحتمل على انه اجتهد فادى اجتهاده الى مذهب خصمه فقضى به فيكون قضاؤه
باجتهاده فيصح اه بلفظه والحق في هذه المسئلة ان القاضي اذا حكم على خلاف مذهبه فان كان
متوهما انه على وفقه فانه باطل يجب نقضه وان وافق مجتهدا فيه وان كان معتمدا مذهب غيره فانه
لا ينقض وهذا التفصيل متعين في حكام زماننا فانهم لا يعتمدون في أحكامهم على الاجتهاد لا مطلقا ولا
مقيدا لكونهم مقلدين فاذا جرى منهم الحكم بخلاف مذهبهم فهو مقطوع بكونه منه خطأ فينقض

القدير لا يظهر منه انه عكسه وكذا قوله وما قيده به في فتح القدير
فتمام اه غير ظاهر ثم ان ما ذكره في البدائع وجهه فان المجتهد اذا اختلف مذهبه عمدا كان ذلك رجوعا عن مذهبه الاول لتغير
اجتهاده ووجوب اتباع مظهره ثانيا وان لم يعلم انه خالفه عمدا يحتمل عليه لا على انه نسي مذهب وحكم بخلافه اذا اوصل انه فعل

وقولهم

ذلك عمدا وهو مذموم فقول البدائع لانه لا يصدق على النسيان الخ (قوله وقولهم لا ينقض الحكم في المجتهدات الخ) قال الرملي
يجب أن يقيد ذلك بما اذا لم يقيد السultan بمذهب أما اذا قيد بمذهب كما اذا قال له ١١ أو كتب في منشوره وليتلك لتحكم بين

الناس بما أصح أو بالصحيح
من مذهب أي حنفية
مثلا فلا ينفذ قضاءه
بغيره لما تقرر ان القضاء
يتخصص بالزمان والمكان
والاشخاص والحوادث
فتنه لذلك (قوله وكتبتنا
في الفوائد الفقهية ان
القاضي الخ) نقله في
النهر عن المؤلف ثم قال
ولم أجده لغيره (قوله
التنفيذ الواقعة الخ) قال
الرملي سيأتي أيضا في شرح
قوله وأمضى القاضي
حكمه اه قلت وتقديم
أيضا في البحث السادس
أول كتاب القضاء (قوله
فقضى بالنكاح) أي الثاني
(قوله أن يتزوج امرأة
بعد فسخ) أي بعد فسخ
اليمين نامل (قوله فاذا
قضى شافعي الخ) قال
المؤلف في بعض رسائله
وفي القاسمية أما كون
الحكم حادثة فاحترز
عمالم يحدث بعد كل حكم
بموجب اجارة لا يكون
حكما بالفسخ بموت أحد
المتواجرين وكما لو حكم
بموجب بيع عقار لا يكون
حكما باستحقاق شفعة

وقولهم لا ينقض الحكم في المجتهدات معلل بان الاجتهاد لا ينقض بمثله لا مطلقا واذا كان القاضي
متوهما أنه مذهبه فخطأ فيه لم يكن مجتهدا فيه ومعنى قوله أمضاه حكم بمقتضاه وفي السراج الوهاج
المراد من الحاكم القاضي والمراد من الامضاء الزام الحكم اه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم
ولذا قال في البرازية وان أرادوا أن يثبتوا حكم الحليفة عند الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على
خصم حاضر واقامة البيئة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد
أن يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما صرح به العماد في الفصول والبرازي في الفتاوى قالوا هنا
شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى
لوفات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى اه فلورفع الى حنفى قضاء مالكي بلا دعوى لم يلتفت
اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى أيضا كما سمعت ولا يشترط
احضار شهود الاصل بل يكفي على قضاء القاضي قال في البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بمال
وسجل ثم مات القاضي وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول أجبره
الثاني على أداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولو شهدوا أن قاضيا من قضاة البلد قضى به هذا
المال لا يحكم به وفي كل فعل لا بد من تسمية الفاعل ونسبه فان قال الشهود ان القاضي الاول غير
عدل لا يعضى القاضي الثاني قضاءه اه وكتبتنا في الفوائد الفقهية أن القاضي اذا رتاب في حكم
الاول له أن يطالب شهود الاصل واذا علمت ذلك ظهر لك أن التنفيذ الواقعة في زماننا غير معتبرة
لصدورها بلا دعوى وحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضي فلان
ليكتب له القاضي الثاني أنه اتصل به حكم الاول ونفذه فان قلت القاضي اذا قضى بشئ في حادثة بعد
دعوى هل يكون قضاء فيما هو من لوازمه وان لم يعلم به القاضي قلت لا لما في قضاء البرازية في فصل
فسخ اليمين المضافة وان زوجته رجل امرأة بلا أمره وأجاز بالفعل ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بنفسه
ثم ترفع الى القاضي فان علمه بتقديم نكاح الفضولي فقضى بالنكاح صحيح ويكون قد قضى ببطلان
اليمين وببطلان نكاح الفضولي وببطلان الثلاث بعده وان لم يعلم بتقديم النكاح يعلمه حتى يقضى
في موضع الاجتهاد ويقصد بالقضاء اليمين المضافة ونكاح الفضولي اه ثم قال وروى عن الامام
الثاني فيمن قال كل امرأة تزوجها فهي ظالقة فتزوج امرأة وهو لا يرى الوقوع فرفعه أمراه الى
قاض لا يرى الوقوع فقضى بفسخ النكاح ثم تحول رأى الرجل الى الوقوع فتزوج امرأة أخرى بعدها
فانه يمسك الاولى ويحل برأيه الحادث في الحادثة فيفارقها لان القاضي انما قضى ببطلان الطلاق
في الاولى بالاجتهاد فنفذ قضاؤه فبعد ذلك تحول رأيه لاعتكاف نقض رأيه ذلك وأما الحادثة فيثبت
عليها الحل الاثن ولم يحرم عليها حكم القاضي فيعمل برأيه والحيلة فيه أن يتزوج امرأة بعد فسخ ويدعى
عند القاضي انها زوجته فيحكم بالفسخ على امرأة أخرى وترغم المرأة أنها عليه حرام أخذ بمذهب الثاني
فتراجع الى القاضي الحنفى فيحكم القاضي الحنفى بانها زوجته بمذهب محمد اه فقد علمت من ذلك
كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعي بفسخ بيع عقار وموجبه لا يكون حكما منه بان لا شفعة للجار لعدم

الجوار لانه لم توجد فيه خصوصية وأما الخصوصية فهي الدعوى المشتملة على شرائط الصحة اه وذكر فيها أيضا ان اشتراط
تقدم الدعوى والحادثة مجمع عليه ثم قال فيها وقال الشيخ محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى قاضي قضاء الحنابلة في رسالة
له وأما الحكم بالموجب بفتح الجسيم فعليه الخ كم بموجب

الدعوى الثابتة بالبينة أو غيرهما - إذ هو معنى الموجب ولا معنى له غيره - فينبغي نظري في الدعوى فإن كانت مشتملة على ما يقتضى صحة العقد المدعى به كان الحكم بموجبها حكماً بالصحة وإن لم تشتمل على ما يقتضى صحة العقد المدعى به لم يكن الحكم حكماً بصحة العقد والحكم بالموجب حكم على العاقد بما ثبت عليه من العقد لا حكم بالعقد اهـ وتعام ذلك في رسالة المؤلف ورأيت في كلام بعض المحققين من الشافعية أن الموجب عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وهو ما يقتضى مختلفان - خلافاً لمن زعم اتحادهما - إذ مقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك فالأول كاستئجار الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثاني كالرد بالعيب والموجب أعم أى لانه الأثر اللازم سواء كان ينفك أو لا وذلك أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة لانه لو لاحقة العقد ما ترتبت عليه تلك الآثار إذ لا يصح الشيء مع تخلف آثاره عنه ١٢ وكذا الحكم بالصحة يتضمن الحكم بالموجب فإذا حكم بصحة الشيء فقد حكم بترتب آثاره عليه

ثم ذكر أن التحقيق أن الحكم بالموجب وارد على الآثار نصاً ومنها الصحة بخلاف الحكم بالصحة فإنه يتناول الآثار ضمناً لا صريحاً فيكون الحكم بالموجب أعلى لتناوله جميع الآثار لانه مفرد مضاف فيع كل موجب لكنه خلاف المشهور (قوله لانه لا خلاف عندنا في عدم المحل) علة لقوله ومن الغريب والظاهر انه علة لقوله لانه يفيد المحل الخ وفيه نظر فإن عدم الخلاف عندنا في عدم المحل قبل حكم حاكم بحله أما بعد حكم حاكم براه ففيه خلاف وهو ما نقله في الخلاصة وهذا مراد صاحب الفتح بأوداه

حادثها وكذا إذا قضى حنفى لا يكون حكماً بان الشفعة للجار وإن كانت الشفعة من مواجبه لان حادثها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها وكذا إذا قضى مالكي بصحة التعليق في اليمين المضافة لا يكون حكماً بانه لا يصح نكاح الفضولي المجاز بالفعل لعدم وقته فافهم فإن أكثر أهل الزمان عنه خافلون وشرط أن لا يخالف الكتاب والسنة والاجماع فإن خالف واحداً منهم لم يعضه وانما ينعضه لكونه ليس في محل الاجتهاد الصحيح وهو خلاف لا اختلاف ومثال ما خالف الكتاب القضاء بحل متروك التسمية عامداً لقوله تعالى ولانا كلوا مما لم يذ كر اسم الله عليه بناء على أنه شامل لذبايح المسلمين كالشركين بناء على أن الواو في قوله تعالى وأنه لفسق للعطف وأما إذا كانت للحال كانت مقبذة بما أهل به لغير الله لان الفسق فسر به كذلك في قوله أو فسقاً أهل به لغير الله ولذا قال في التحرير أن الواو تحتل أن تكون حالاً فتكون قيد للنهي عن أكل ما لم يذ كر اسم الله عليه ويحتمل أن يراد بما لم يذ كر اسم الله عليه الميتة أو ما ذ كر عليه اسم غير الله تعالى فإن الفسق هو ما أهل به لغير الله تعالى ومثال ما خالف السنة أى المشهورة القضاء بشاهد ويمين فإنه مخالف للعديد المشهور والبينة على من ادعى واليمين على من أنكر ومثال القضاء المخالف للاجماع القضاء ببيع أمهات الأولاد والمراد من الاجماع ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعى ومن الغريب ما في الخلاصة وأما القضاء بحل متروك التسمية عامداً فإثر عنده ما وعند أبي يوسف لا يجوز اهـ وهو يدل على أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد عندهما لانه يفيد المحل كما فهمه ابن الهمام لانه لا خلاف عندنا في عدم المحل والحق أنه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا لنقل الفقهاء والاصوليين بحيث شدوا النكير على الشافعى في القول بحله حتى قال الأصوليون انه جهل لا يصلح عذر الخلفاء الدليل القطعى وقد ألفت فيها رسالة مشتملة على بيان الدلائل من الجانبين وفي الهداية المعتمد للاختلاف في الصدر الاول وهما الصحابة والتابعون وعليه فرع الخصاص أن للقاضي أن ينقض القضاء ببيع أم الولد الخلفاء لاجماع التابعين وقد حكى فيه الخلاف عندنا فقبل هذا قول محمد أماً على قولهما

المحل فان ما في الخلاصة دل على انه مما يسوغ فيه الاجتهاد فاذا كان كذلك أفاد القضاء به المحل كما لا يخفى (قوله والحق انه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا) ذكر ابن أمير حاج في شرحه على التحرير من بحث الجهل آخر الكتاب بحثاً في هذا المحل جسد حيث قال قلت ثم لقائل أن يقول المجتهد نفسه المعارض بالدول هذه الاصول الثلاثة المحكوم بعدم اعتباره حتى ان القضاء به لا يتفاد ما أن يكون معارضاً لما كان من الكتاب قطعى الدلالة غير منسوخ أو ما كان من السنة كذلك متواتر الثبوت أو ما كان من الاجماع قطعى الثبوت والدلالة وهذا الاشك فيه لكن في صدوره من المجتهد بعد عظيم لان استحلال مخالفة كل من كفر فلا ينبغي أن يكون المراد وأما أن يكون معارضاً لما كان من الكتاب أو السنة طئى الدلالة سواء كانت السنة قطعية الثبوت أو لا ومن الاجماع ما كان ظنى الثبوت والدلالة وهذا في عدم نفاذ الحكم بمعارضه مطلقاً نظر ظاهر الى أن قال والذي يظهر أن القضاء بحل متروك التسمية عمداً أو بشاهد ويمين المدعى بشفعة

المحل فان ما في الخلاصة دل على انه مما يسوغ فيه الاجتهاد فاذا كان كذلك أفاد القضاء به المحل كما لا يخفى (قوله والحق انه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا) ذكر ابن أمير حاج في شرحه على التحرير من بحث الجهل آخر الكتاب بحثاً في هذا المحل جسد حيث قال قلت ثم لقائل أن يقول المجتهد نفسه المعارض بالدول هذه الاصول الثلاثة المحكوم بعدم اعتباره حتى ان القضاء به لا يتفاد ما أن يكون معارضاً لما كان من الكتاب قطعى الدلالة غير منسوخ أو ما كان من السنة كذلك متواتر الثبوت أو ما كان من الاجماع قطعى الثبوت والدلالة وهذا الاشك فيه لكن في صدوره من المجتهد بعد عظيم لان استحلال مخالفة كل من كفر فلا ينبغي أن يكون المراد وأما أن يكون معارضاً لما كان من الكتاب أو السنة طئى الدلالة سواء كانت السنة قطعية الثبوت أو لا ومن الاجماع ما كان ظنى الثبوت والدلالة وهذا في عدم نفاذ الحكم بمعارضه مطلقاً نظر ظاهر الى أن قال والذي يظهر أن القضاء بحل متروك التسمية عمداً أو بشاهد ويمين المدعى بشفعة

غير توقف على امضاء قاض آخر. ويبيع أمهات الاولاد لا ينفذ ما لم يرضه قاض آخر (قوله والحاصل ان كلامهم قد اضطرب الخ)
قال الرملي قال في جامع الفصولين بعد نقل ما يقتضي الاضطراب فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا (قوله ثم اعلم الخ) مكرر مع مقابلة
نعم في هذا بسوطة على ما مر (قوله وانما مائة ان ما اختلف فيه الفقهاء الخ) ما الموصولة اسم ان واختلف صصلة الموصول وقوله
فقضى معطوف عليه وقوله فانه اعم الخ لتعليل للتعميم بقوله عالما أولا وقوله ثم جاء ١٣ معطوف على قضى والاشارة بقوله هذا

للقاضي الاول وقوله أمضاء
خير ان والضمير فيه عائدا
للقاضي الاخر وهذا وقد
نقل في النهر كلام الفتح
ملخصا ثم قال وأقره في
المحاشي السعدية
وعندي فيه نظر وذلك
ان الداعي تجمل المشايخ
كلام محمد على ما مر ان
شرطه أن يكون المحاكم
عالميا بالاختلاف حتى لو
قضى في فصل مجتهد فيه
وهو لا يعلم بذلك لا يجوز
قضاؤه عند دعاهم ولا
عضيه يعني الثاني كما في
الشرح وغيره وجرم به في
منية المفتي حيث قال
قضى في مجتهد فيه ولا يعلم
بذلك لا ينفذ فانه ذكر في
السير الكبير له مدبرون
عتقوا بوجوه فابنت رجل
دينا عليه فباعهم القاضي
على ظن انهم عبيد وقضى
بجوازه ثم ظهر انهم
مدبرون بطل قضاؤه لعدم
علمه بذلك حتى لو علم
فاجتهد وأبطل التدبير
جاز اه فقوله وما

فيجوز قضاؤه وهو مبني على أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فعندهما لا يرفع وعند
يرفع وفي التقويم لا يريدان محمد اروي عنهم أن القضاء يبيع أم الولد لا يجوز وتفرع على كون
الخلاف في الصدر الاول شرط الكون المحل اجتهاديا ما قال بعضهم أن للقاضي أن يبطل ما قضى به
المالك والشافعي برأيه وفي الاقضية وأصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي وفي فتح القدير
وعندي أن هذا لا يعمل عليه فان صح أن مالك والشافعي وأصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي وفي فتح القدير
المحل اجتهاديا والأفلا ولا شك أنهم أهل اجتهاد وورقة ولقد نرى في انشاء المسائل جعل المسئلة
اجتهادية بخلاف بين المشايخ حتى ينفذ القضاء باحد القولين فكيف لا يكون كذلك اذا لم يعرف
الخلاف الا بين هؤلاء الائمة يؤيده ما في الذخيرة عن المحلواني أن الاب اذا خالع الصغيرة على صداقها
ورآه خير الهان كان لا تحسن العشرة مع زوجها فان على قول مالك يصح ويرول الصداق عن
ملكها ويبرأ الزوج عنه فاذا قضى به قاض نفذ وفي حيز منهاج الشريعة عن مالك فيمن طلقها
فقضى عليها سنة أشهر لم ترد ما فاتها تعد به بعد ثلاثة أشهر فاذا قضى بذلك قاض ينبغي أن ينفذ لانه
مجتهد فيه الا أنه نقل مثله عن ابن عمر قال وهذه المسئلة يجب حفظها فانها كثيرة الوقوع اه
ويؤيده أيضا ما في الخلاصة لقضى في المأذون في نوع أنه لا يكون مأذونا في الانواع كلها فنفذ اه
وهو مذهب الشافعي والحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا خلافاهما وأخرى
لم يعتبروه ويمكن أن يقال انهم انما قالوا بالنفاذ في هذه المسائل لاجل خلاف سابق على مالك
والشافعي لا بخلافهما خاصة ثم اعلم أن صاحب الهداية نقل أولا عبارة القدير وهي واذا رفع
اليه حكم حاكم أمضاء الا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الاجماع أو يكون قولاً لا دليل عليه وثانيا
ما في الجامع الصغير قال وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك
أمضاء اه فقال الشارحون انما ذكر عبارة الجامع بعد القدير لغايتين ليستا في القدير
اخذاهما تقييده بالفقهاء فاذا أنه لو لم يكن عالميا بالخلاف لا ينفذ والثانية التقييد بكون القاضي
يرى غير ذلك فإن القدير لم يتعرض لذلك فيحتمل أن يكون مراده أنه اذا كان رأيه في ذلك موافقا
الحكم الاول أمضاء وان كان مخالفا لا يعضيه فابنت رواية الجامع أن الامضاء عام فيما سوى
المستثنيات سواء كان ذلك موافقا لرأيه أولا وتعقبهم في فتح القدير بانه لا دلالة في عبارة الجامع على
كونه عالميا بالخلاف وانما مفاده ان ما اختلف فيه الفقهاء في نفس الامر فقضى القاضي بذلك الذي
اختلف فيه عالميا بانه مختلف فيه أولا فانه أعم من كونه عالميا ثم جاء قاض آخر يرى خلاف ذلك
الذي حكم به هذا أمضاء فربما يفيد أن الثاني عالم بالخلاف وليس الكلام فيه فان هذا هو المنفذ
والكلام في القاضي الاول الذي ينفذه هذا حكمه وليس فيه دليل على أنه كان عالميا بالخلاف

اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي أي بما اختلف فيه الفقهاء يعني عالميا باختلافهم ليصح قوله أمضاء اذ قد علمت انه مع
غير العلم لا يعضيه فان قلت في الخلاصة هذا الشرط وان كان ظاهر المذهب لكن يفتى بخلافه قلت كلام محمد انما هو مبني على
ظاهر المذهب اه أقول لا يخفى ان حاصل كلامه ان الذي أودا شرط العلم بالخلاف هو قوله أمضاء وذلك لا يدفع رد ابن
الهمام على الشارحين في دعواهم انه مستفاد من التقييد بالفقهاء نعم يدفع تعميمه بقوله عالميا أو غير عالم بعد تسليم ان كلام

محمد بن مكي على ظاهر المذهب لا على المفتي به تامل (قوله وأقول لم يفهموا مراد صاحب الهداية الخ) نقله في النهر وأقره وبعبارة
الواقعات أدل دليله عليه فجراه الله تعالى خير حيث حقق المقام وأبان المرام (قوله أو بسقوط المهر) صورته أن المرأة متى لم
تخاصم زوجها في المفروض حتى مضت مدة طويلة ثم خاصمته يبطل حقها في الصداق والقاضي لا يلتفت إلى خصوصيتها شرح أدب
القضاء (قوله أو بعدم وقوع ١٤ الثلاث على غير المدخولة) قال في المنع بعد هذا أو بعدم وقوع طلاق الحائض أو بعدم

وقوع الزائد على الواحد
أو بعدم وقوع الثلاث
بكامة أو بعدم وقوع
الطلاق في طهر الخ
والظاهر أن هذا سقط
من الناسخ وبعبارة شرح
أدب القضاء أوضح وهي
قوله قال وكذلك رجل
طلق زوجته ثلاثا وهي
حبيلى أو حائض أو قبل
أن يدخل بها ففقد
قاض بإبطال ذلك أو
أبطل بعضه فرفع إلى
قاض آخر لا يرى ذلك
فانه يبطل قضاء القاضي
بذلك وينفذ على الزوج
ما كان منه لأن على قول
أهل الزينغ إذا وقع
الثلاث وهي حبيلى أو فى
حالة الحميض أو فى طهر
جامعها فيه لا يقع أصلا
وعلى قول المحسن البصرى
إذا وقع الثلاث تقع
واحدة لكن كلا القولين
باطل لانه مخالف للكتاب
قال الله تعالى فان طلقها
فلا تحل له من بعد الآية

بطريق من طرق الدلالة نعم في الجامع الصغير التنصيص على أنه ينفذه وان كان خلاف رأيه وكلام
القدورى يفيد أنه أيضا فانه قال اذا رفع اليه حكم حاكم وهو أعم ينتظم ما اذا كان مخالفا لرأيه أو موافقا
له وأقول لم يفهموا مراد صاحب الهداية أنما ذكر عبارة الجامع بعد القدورى ليفيد أن ما في
الجامع لا استثناء فيه بل كل مسألة اختلفت فيها الفقهاء فانها تصير محل اجتهاد فان قضى قاض بقول
ارتفع الخلاف وأما عبارة القدورى فاستثناء كما علمت واذا علمت ذلك فاذكر أصحاب الفتاوى من
المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي لمخالفة كتاب أو سنة مشهورة أو إجماع انما هو على عبارة
القدورى وأما على ما في الجامع فلا وعلمت من هنا أن من قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد
قول القدورى ومن قال باعتبار خلافهما اعتمد ما في الجامع وهذا لم أسبق اليه وانما رأيت في
الواقعات الحسامية ما يفيد أنه قال قال الفقيه أبو الليث رواية محمد بن كل شيء اختلف فيه الفقهاء
فقضى القاضي بذلك جاز قضاؤه ولم يكن لقاض آخر أن يبطله ولم يذكر فيه الاختلاف وبه تأخذ
قلت هذا خلاف ما ذكره في شرح أدب القاضي المنسوب إلى الخصاص أن القضاء في موضع
الاختلاف يجوز وفي موضع الخلاف لا يجوز أراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبرا كالخلاف بين
السلف وأراد بموضع الخلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر بخلاف الشافعي قال استاذنا الفتوى على
تفاصيل أدب القاضي اه فلهذه العبارة أزال اللبس وأوضح كل تخمين ووجدت والحاصل
أن الفتوى على عبارة القدورى وتفاصيل الخصاص فلهذا السر وأرد صاحب الهداية ما في الجامع
بعد القدورى فالآن نذكر المواضع التي نص أهل المذهب على مسائل لا ينفذ القضاء فيها أخذنا من
كلام الخصاص وقد ذكرناها في الفوائد الفقهية ولا بأس بسردها تمكينا للقائده هنا قضى ببطلان
الدعوى بغير سنين أو فرق بين الزوجين لجزءه عن النفقة حال غيبته أو حكم بفسخ نكاح من زينة أبيه
أو ابنه أو بفسخ نكاح أم من زينة أو بنتها أو بفسخ نكاح المتعة أو بسقوط المهر بلاينة أو اقرارا أخذنا
بقول البعض أن قدم النكاح يوجب سقوط المهر أو بعدم تاجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
بلا رضاه أو بعدم وقوع الثلاث على الحامل أو بعدم وقوع الثلاث على غير المدخولة أو بعدم
وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه أو بنصف الجهازلن طلق امرأته قبل الدخول بها بعد قبض المهر
والتهجير أو بالشهادة على خطأ أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل أو امرأتين
أو بما في ديوانه وقد نسى وبشهادة شاهد على صلح لم يذكر ما فيه إلا أنه يعرف خطه وخاتمته
أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء المرأة في حدود وقود وبقضاء عبد

من غير فصل والمراد منه الطلقة الثالثة فن قال لا يقع شيء أو تقع واحدة فقد أثبت الحلل للزوج الاول بدون
زوج الثاني وهو مخالف للكتاب فالأقضى انقضى لا ينفذ فاذا رفع إلى قاض آخر كان له أن يبطله اه أقول وبهذا يعلم أن
ما ذكر في الفتاوى المنسوبة إلى ابن كمال باشام من وقوع طلقة واحدة لو طلقها ثلاثا وهي حائض أو حبيلى أو غير مدخول بها باطل
لا يعمل عليه فتنبه (قوله أو بالشهادة على خطأ أبيه) صورته أن الرجل اذا مات فوجد ابنه خطأ أبيه في صلح علم بيقين أنه خطأ أبيه
شهد بذلك الصلح لأن ابن خليفة الميثاق في جميع الأشياء شرح أدب القضاء

(قوله أو في قسامة بقتل) قال الرمي أي قضي بما فيه القسامة بالقتل اه (قوله أو حكم بالجحر على مفسد) قال في شرح أدب القضاء ولو أن قاضيا جرح على رجل فاسد يستحق الجرح فإما قاض آخر فاطلق جرحه وأجاز ما صنع كان إطلاقه جائزا وما صنع في ماله من شراء أو بيع قبل إطلاقه وبعد إطلاقه عنه جاز لوجهين أحدهما أن الأول ليس بقضاء لعدم المقضي له والمقضي عليه بل فتوى منه فكان للثاني أن لا يعمل به فيطلق والثاني أن كان قضاء فنفس القضاء مجتهد فيه فلا يكون جرح منه بل يتوقف على امضاء قاض آخر أن أمضاه نفذ وصار قول القاضى الثاني بيانا في محل مجتهد والبيان

١٥

من الثاني في محل مجتهد يكون بمنزلة القضاء في محل مجتهد ولو قضى في محل مجتهد - فنفذ قضاؤه ولا يكون للثاني أن يردده فكذا إذا بين الثاني لا يكون للثالث أن يردده فإذا رد القاضى الثاني القضاء الأول بطل فلا يكون للثالث أن ينفذه وصار هذا نظير القاضى إذا قضى في حادثة وهو محدود في قذف فإن هذا القضاء لا يكون حجة حتى يتصل به الامضاء من القاضى الثاني اه وأنت خبير بان كلا من قاضيا لا ينفذ القضاء فيه والقضاء بالجحر لا ينفذ كما علمت من أنه فتوى لكن لو نفذ قاض آخر نفذ (قوله أو بصحة ضمان الخلاص) يريد به أن الإنسان يبيع داره من إنسان ويضمن له الخلاص أو غير البائع يضمن له

أوهي أو نصراني أو في قسامة بقتل أو فرق بين الزوجين بشهادة واحدة على الرضاع أو قضى لولده بشهادة الأجنبي أو حكم بالجحر على مفسد مستحق له أو بصحة بيع نصيب الساكت من قن حرره أحد الشرى يكتن معسرا ويجوز بيع متروك التسمية عامدا أو بجواز بيع أم الولد أو ببطان عفو المرأة عن القود بناء على قول البعض أنه لا حق لهن فيه أو بصحة ضمان الخلاص والزمه تسليم الدار عند الاستحقاق أو بالزيادة في معلوم الإمام من أوقاف المسجد أو محل المطلقة ثلاثا بمجرده عقد المحلل بلاد دخول عملا بقول سعيد أو بعدم تملك الكفار مال المسلم المحرز بدارهم أو بجواز بيع درهم بدرهمين أخذ من قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أو بصحة صلاة المحدث أو بالقسامة على أهل الحلة بتلف المال قياسا على النفس أو بحمد القذف بحكم التعريض أو بقرعة في رقيق أعتق الميت منهم واحدا أو بعدم جواز تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها وهذه المسائل منقولة من البرازية وجامع القصولين والحانية والقيمة والصرفية وفي الأشباه والنظائر للاسيوطي معزيا إلى فتاوى السبكي أن قضاء القاضى ينقض عند الحنفية إذا كان حكما لا دليل عليه قال وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب اتباعه كما صرح به في شرح الجمع للمصنف وهذا كله إذا كان الاختلاف في المقضى به أما إذا كان في نفس القضاء ففقه روايتان في رواية لا ينفذ كره الخصاص وهو الصحيح لأن محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فإذا قضى فحينئذ يوجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجح أحدهما وذلك مثل القضاء على الغائب وللغائب وقضاء المحدود في القذف وشهادته بعد التوبة كذا ذكر الشارح وفي فتح القدير من باب المغفود إذا رأى القاضى المصلحة في القضاء على الغائب أوله حكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه فان قيل ينبغي أن لا ينفذ حتى يمضيه قاض آخر لأن نفس القضاء مجتهد فيه كماله كان القاضى محدودا في قذف فان نفذ قضائه موقوف على أن يمضيه قاض آخر أوجب بمنع أنه من ذلك بل المجتهد سببه وهو هذه البيئة هل تكون حجة للقضاء من غير خصم حاضر أم لا فإذا قضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف وفي الخلاصة الفتوى على هذا اه فقد اختلف الترجيح وفي فتح القدير في شرح قوله ولا يقضى على غائب والذي يقتضيه النظر أن نفاذ القضاء على الغائب موقوف على تنفيذ قاض آخر لأن نفس القضاء مجتهد فيه اه وسأيت أيضا حقه قريبا وفي الأصل وعوضي حكم قاض قال في الإيضاح لم يقل حاكم احتراز عن الحكم لأن الحكم فيه غير هذا ولم يقيده بقوله آخر

الخلاص وتفسيره أنه لو جاء مستحق واستحقها فهو ضامن للخلاص يستخلص الدار من يد المستحق أما شراء أو هبة أو بوجه من الوجوه فإذا ضمن كذلك ثم ظهر الاستحقاق فرفع إلى قاض آخر يرى ذلك الضمان صححا فاقضى عليه بتسليم الدار ثم رفع إلى آخر لإبراه فانه يبطله لانه شرط لا يقدر على الوفاء به وهذا التفسير قول أبي حنيفة واختيار الخصاص وأما عندهما فهو والعهد والدرء واحد وهو الرجوع بالشئ على البائع عند الاستحقاق وتسامه في شرح أدب القضاء (قوله أو بجحد بحكم التعريض) كقوله لا آخر أما أنا فقلت بزان

وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرًا وباطنًا في الاملاك المرسله

(قوله ليس حكم نفسه قبل ذلك) أي المحكم الصادر منه قبل ذلك المحكم وفي الفواكه السدرية خلافه حيث قال فان قبل هل يجوز للقاضي الاول أن يحكم بحجة المحكم الصادر منه المختلف فيه أو الطريق الواقعة عنده المختلف فيها ويكون هذا راقعًا للخلاف في ذلك ولا يحتاج في نفوذه على المخالف إلى قاض آخر موافق للقاضي الاول في المذهب أم ليس له ذلك والجواب انه لا يجوز لانه غير ممكن شرعًا إذا القاضي لا يقضى لنفسه بالاجماع فلا بد في نفوذه على المخالف من امضاء قاض آخر موافق لمذهبه الى آخر ما قرره فتأمل (قول المصنف وينفذ القضاء انتهت الى هنا كتابة النهر ولا حول ولا قوة الا بالله المستعان على كل أمر ونسأله التيسير لكل عسير

ليسمع حكم نفسه قبل ذلك اهـ) قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرًا وباطنًا في الاملاك المرسله أي المطلقة وهي التي لم يذكركلها سبب معين وهذا عند أبي حنيفة وقال لا ينفذ الا ظاهر الان شهادة الزور حجة ظاهر اقصار كما لو كان غير أهل لها وله قول على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهدك زوجك ولان القضاء لقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنًا كان تمهيدها وفي فتح القدير وأما الاستشهاد بتفريق المتلاعنين فليس بشئ اهـ يعني باعتبار أن الكذب ليس هو في الاخبار بالفرقة وانما هو في الرمي بالزنا أو نفى الولد وقال الفقيه أبو الليث الفتوى على قولهما وفي فتح القدير من النكاح وقول أبي حنيفة هو الوجه ومن فروع المسئلة ادعى على امرأة نكاحا وهي جاحدة وأقام بينة زور فقضى بالنكاح بينهما ما حل للمدعى وطؤها ولها التمكن عنده وكذا إذا ادعت نكاحا على رجل وهو محجود ومنها قضى ببيع أمة بشهادة زور حل للمسكر وطؤها وكذا في الفسوخ بالبيع والاقالة ومنها ادعت أنه طلقها ثلاثا وهو ينكر واقامت بينة زور فقضى بالفرقة فتزوجت بآخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وإن علم بحقيقة الحال وحل للاحد الشاهدين أن يتزوجها وبطأها ولا يحل للاول وطؤها ولا يحل لهما تمكينه ومن صور التحريم صبي وصبية سيافكرا أو اعتقا ثم تزوج أحدهما بالآخر فناء حربي مسلما وأقام بينة انهما ولداه قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجع الشهود أو تبين انهم شهود زور ولا يحل للزوج وطؤها عنده لان القضاء بالحرمة نفذ باطنًا وظاهره ومجدي في هذا الفرع مع أبي حنيفة لانه لا يعلم حقيقة كذب الشهود كذا في فتح القدير وفي الولو الجمية وأثم الشاهدان اثما عظيمًا وللنفاد باطنًا عنده شرطان الاول عدم علم القاضي بكذبهم فلو علم القاضي كذب الشهود لم ينفذ كره في فتح القدير من النكاح الثاني كون المحل قابلا فإذا كانت المرأة تحت زوج أو كانت معتدة أو مرتدة أو محرمة بمصاهرة أو برضاع لم ينفذ لانه لا يقبل الانشاء وانما لا يشترط حضور الشهود للنكاح على قول بعض المشايخ وفي شرح الجامع لقاضي بخان ولم يشترط محمد حضور الشهود وذكر الزعفراني أنه شرط وبه أخذ عامة المشايخ اهـ فالمرء لا يشترط واذا قلنا بعدمه وهو أوجه كما في فتح القدير من النكاح فوجهه انما نجعل حكم الحاكم انشاء مقتضى في ضمن صحة القضاء والثابت اقتضاء لا تراعى فيه شرائطه وكذا لا يشترط قبض رأس المال وبديل الصرف قبل الافتراق كما في القضية قيد بشهادة الزور لان القاضي لو قضى بشهادتهم قطهر أنهم عبيد أو كفار أو مجذون في قذف لم ينفذ اجماعا لانها ليست بحجة أصلا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة وقيد بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا ينفذ قالوا وادعت أن زوجها أباها بثلاث فانكر خلفه القاضي فخلف والمرأة تعلم أن الامر كما قالت لا يسعها الاقامة معه ولا أن تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشكل اذا كان ثلاثا لبطالان الحلية للانشاء قبل زوج آخر وفيما دون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء وأجيب بانه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهما لم يقض به لا عتافهما به وانما ادعت الفرقة كذا ذكر الشارح وفي الخلاصة ولا يحصل وطؤها اجماعا وفي البرازية قبيل الايمان سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثا ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه يقر بها بقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الاوزجندى انها ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة تحلفه فان حلف فلا ثم عليه وان قتلته فلا شيء عليها والبائن كالثلاث اهـ وأطلق في العقود فشميل عقود التبرعات قالوا في الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع ناقل من قيمته في رواية لا ينفذ

باطنا لان القاضي لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بالاقل تبرع من وجهه واطلاق
الكتاب يقتضي ان المعتمد النفاذ في باطنا ايضا لان النفاذ في ضمن صحة القضاء فلا يشترط فيه
شرائطه ولا يختص بمحل والبيع بالاقل يملكه من لا يملك التبرع كالمكاتب والعبيد المأذون وفي
ايضاح الاصلاح اراد بالفسخ ابطال العقد وبإي وجهه كان فيم الطلاق اه وليس بصحيح لان
الطلاق لا يبطل النكاح وانما يرفع القيد الثابت بالنكاح فالأولى أن يقال اراد بالفسخ ما يرفع
حكم العقد فيشمل الطلاق كما لا يخفى وفي القنية ادعى عليه جارية أنه اشتراها بكذا فانكر فخلف
فنكل فقضى عليه بالنكول محل الجارية للمدعى ديانة وقضاء كما في شهادة الزور اه فعلى هذا
القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور وظاهر اقتصاره على نفي الاملاك المرسله أنه لا ينفذ
باطنا في النسب وقد مناه أنه ينفذ فيه وصرح به الولوالجي فقال اذا شهدوا زورا أنه أقران أمته بنت
له فجعلها للقاضي بنتا له ثبت جميع أحكام البنتية عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول ولا يحل
له أن يطاها وترث منه وهو هذا بناء على أن القضاء بالنسب بشهادة الزور هل ينفذ باطنا فهو على
الاختلاف اه وفي المحيط ومن مشايخنا من قال القضاء بالنسب بشهادة الزور لا ينفذ باطنا
بالاجماع ونص المحصاف على أنه ينفذ عند أبي حنيفة في النسب والهيبة عن أبي حنيفة روايتان
وكان هذا حيلة لمن لا وارث له أن يثبت النسب من نفسه بان يدعى شخصا مجهول النسب أنه ابنه
أو ابنته ويقع على ذلك شاهد مدعى زو ويقضى القاضي بالنسب له اه مافي المحيط وفيه والشهادة
بعق الأمة كالشهادة بطلاق المرأة اه قلت وينبغي أن يكون الشهادة بالوقف كالعتق ولم أر نقلا
في الشهادة ببيان الوقف ملك أو تبرؤ بر شرائط الوقف أو بان الواقف أخرج فلانا وأدخل فلانا زورا
اذا اتصل به القضاء وظاهر مافي الهداية أن ما عد الاملاك المرسله فانه ينفذ باطنا حيث قال وكل
شيء قضى به القاضي الى آخره بناء على أن التحريم يشمل القصدي والضمني خصوصا اذا قلنا بأن
الوقف من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق فعلى هذا فاللقب ليس بعام لخروج النسب عن
العقود والفسوخ مع أن في دخول الطلاق والعناق تحت الفسخ اشكال لان الطلاق مقابل الفسخ
لان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه وقد مناه في الايضاح وقولهم ان المسئلة ملقبة بالقضاء
بالعقود والفسوخ يقتضي أن لا ينظر فيه الى المعنى لكونه علمافيه ولو حذف الاملاك لمكان أولى
ليشمل ما اذا شهدوا بزور بدين لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ واذا لم ينفذ باطنا في الاملاك المرسله لم يحل
للقضى له الوطء والاكل واللبس وحل للمقضى عليه لكن يفعل ذلك سرا لانه لو فعله جهرا ففسقه
الناس أو عزروه كذا في الولوالجية واعلم أن الارث حكمه حكم الاملاك المطلقة فلا ينفذ القضاء
بالشهود زورا فيه باطنا اتفاقا وان كان ملكا بسبب وسيأتي الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين
في أن الارث مطلق أو بسبب المشهور أنه مطلق واختار في الكثر أنه بسبب ولذا قال في البدائع في
الجواب عن حديث البخاري مرفوعا انما أنا بشر فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فانما أقطع له
قطعة من النار أنه قاله عليه الصلاة والسلام في موارد يث درست والميراث ومطلق الملك سواء في
الدعوى وبه نقول اه ثم اعلم أنهم لما قالوا بعدم النفاذ باطنا اختلفوا فقال محمد لا يحل للزوج الاول
وقال أبو يوسف يحل للزوج الاول وطؤها في الظاهر وأما في الباطن فلا يحل لأن قول أبي حنيفة
بوقوع الفرقة باطنا صار شبهة له فيحرم الوطء احتياطا وصار كما اذا تزوج امرأة ثم طلقها ثلاثا ثم
تزوجها بعد ذلك كره محمد له أن يطاها قبل الحلل بقول أبي حنيفة كذا في الولوالجية وفيها ولو

(قوله حيث قال وكل شيء
قضى به القاضي الخ)
عبارة الهداية وكل شيء
قضى به القاضي في
الظاهر بتحريره فهو في
الباطن كذلك (قوله
فقال محمد لا يحل وقال أبو
يوسف يحل للزوج الاول
وطؤها) كذا في بعض
النسخ وفي أغلب النسخ
فقال محمد يحل للزوج
الاول وطؤها وقال أبو
يوسف لا يحل وهو الصواب
وقوله في الظاهر صوابه
في الباطن وقوله وأما في
الباطن فلا يحل الصواب
اسقاطه والاقتصار على
التعليل وعبارة الولوالجية
هكذا وأما الزوج الاول
عند أبي حنيفة لا يحل له
وطؤها في الظاهر وأما في
الباطن عند محمد يحل
وعند أبي يوسف لا يحل
لأن قول أبي حنيفة الخ
اه لمخصا وقوله وصار كما

اذا تزوج امرأة الخ هكذا رآه في الولوالجية كما هنا فقام له ولعل معنى قوله ثم طلقها ثلاثا أي شهدا زورا بطلاقها ثلاثا ثم رآيت
المسئلة في شرح أدب القضاء حيث ١٨ قال اذا تزوج امرأة بغير ولي ثم طلقها ثلاثا الخ فسقط من عبارة الولوالجية قوله بلاولي

تزوجها الثاني ودخل بها وفارقها وانقضت عندها فلا باس أن يتزوجها الاول أما عندهم ما فلان
نكاح الاول قائم لكنهما يجددان النكاح حتى لا يتهاوا وأما عند أبي حنيفة فان الفرقه بالثلاث
واقعة فيكون الزوج الثاني مثبتا للحل هذا اذا فارقها الزوج الثاني بطلاق باختياره فاما اذا شهدا عليه
زورا بالثلاث وقضى القاضي بالفرقة حل لها أن تتزوج من شئت من الزوج الاول والشاهدين عند
أبي حنيفة وأبي يوسف الاول وعند أبي يوسف الآخر وهو قول محمد لا يحل لانها كانت منكوحه
الاول فلا تتزوج الا من الاول اه وأشار المصنف الى أن قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد
المقضى له ولذا قال في الولوالجية ولو قال لها أنت طالق ألبته فخاصمها الى قاض يراها رجعية بعد
الدخول فقضى بكونها رجعية والزوج يرى أنها بائنة أو ثلاثا فانه يتبع رأى القاضي عند محمد
فمحل له المقام معها وقيل انه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا يسعه المقام معها وان ترفعها الى
قاض آخر بعد القضاء الاول فانه لا ينقضه وان كان على خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى
عليه بالبينونة أو الثلاث والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج
عالمه رأى واجتهاد فان كان عاميا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه وهذا اذا قضى له أما
ان أقضى له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده كذا في
الولوالجية وفي آخر المتن اعلم أن القضاء لا يهدم القضاء والرأى لا يهدم الرأى والقضاء يهدم الرأى
والرأى لا يهدم القضاء مثال الاول ظاهر وأما مثال الثاني فان يعتقده الثلاث في قوله أنت طالق
ألبته فانها تحرم عليه فان تحول رأيه الى أنها رجعية لم تحل ومثال الثالث أن يحكم القاضي بكونها
رجعية فان هذا القضاء يهدم رأيه من أنها ثلاث ومثال الرابع اذا قضى قاض ثم تحول رأيه فانه
لا ينقض ماضى لان الرأى لا يهدم القضاء وانما يعمل برأيه في المستقبل اه مختصرا (قوله
ولا يقضى على غائب) أى لا يصح القضاء على غير خصم حاضر لقوله عليه الصلاة والسلام لعلى
لا تقض لاحدا من الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فانك اذا سمعت كلام الآخر علمت كيف تقضى
رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هذا لعدم الإنكار فلا
يصح كذا ذكره الشارح وصرح في فتح القدير بأن حضرة الخصم ليتحقق إنكاره شرط لصحة الحكم
وفي البرازية من القضاء قضى للغائب أو عليه لا يصح إلا أن يكون عنه خصم حاضر اه فلذا
فسرنا كلام المصنف بعدم الصحة لا بعدم الحل والاولى أن يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذ
قاض آخر يراه فانه ينفذ وقد منا خلاف التصحيح في نفاذ القضاء على الغائب فصح الشارح عنده
وفي الخلاصة والبرازية الفتوى على النفاذ ورجح الاول في فتح القدير وانه لا بد من امضاء قاض
آخر لان الاختلاف في نفس القضاء وفي البرازية من القضاء قال الامام طهير الدين في نفاذ القضاء
على الغائب روايتان ونحن نقى بعدم النفاذ كيلا يتطرقوا الى ابطال مذهب أصحابنا اه
والقائل بان الفتوى على النفاذ خواهر زاده وفي منية المفتي القضاء على الغائب بلا خصم فيه
روايتان وبقي بعدم النفاذ وقيل ان رآه قاض فقضى به ينفذ اه لكن أشبهه على كثيران قولهم

فوقع الخال (قوله من
الزوج الاول والشاهدين
عند أبي حنيفة وأبي
يوسف الاول) كذا في
الولوالجية وفي بعض النسخ
من الزوج الاول والثاني
عند أبي يوسف الاول
(قوله فانه يتبع رأى
القاضي عند محمد الخ)
قال في الفتح والوجه
عندى قول محمد لان
اتصال القضاء بالاجتهاد
الكائن للقاضي يرجع
على اجتهاد الزوج والاخذ
بالراجح متعين وكونه لا يراه
حلالا انما يمنع من
القربان قبل القضاء أما

ولا يقضى على غائب

بعده وبعد نفاذه باطنا
كما فرضت المسئلة فلا اه
(قوله فان كان عاميا)
ظاهر المقابلة ان المراد
بالعامي غير المجتهد سواء
كان عالما أو جاهلا (قوله
فلذا فسرنا كلام المصنف
بعدم الصحة) قال الرملى
هذا لا يتأتى على القول
بان الخلاف في حل
الاقدام لافي حل النفاذ
فتنبه (قوله كيلا

يتطرقوا الى ابطال مذهب أصحابنا) قال الرملى فان قلت ما وجه التطرق الى ابطال المذهب في هذه المسئلة الفتوى
دون غيرها من الخلافات قلت لم أر من ذكر وجهه ويمكن أن يقال لان القضاء لا يخلو ما على حاضر أو على غائب فاذا فتح باب القضاء
على الغائب فقد ترك منه النصف بخلاف غيرها من المسائل الخلافية والله تعالى أعلم

(قوله) والظاهر انه في حق من براه الخ لم يذكروا لو كان من لا يبراه الخنفى ولا شك انه يجري فيه الكلام المار فيما لو قضى في
 المجهد فيه مخالفا لرايه من كونه ناسيا أو عامدا وما فيه من الخلاف بين الامام وصاحبيه واختلاف الترجيح وان هذا في غير قضاة
 زماننا قال الرملي في جامع الفصولين قنية مج ليس للقاضي أن يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة وأجاب هو مراراً في غاب
 عن امراته وتركها بالنفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال وانما افرقت بين الجوابين اذا الخلاف بيننا وبين
 الشافعي رحمه الله تعالى في حل الاقدام على القضاء فعنده يحل وعندنا لا يحل ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن
 الاقدام والثاني عن النفاذ مع حمة الاقدام ولا يشترط أن يكون شفوعى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء اه فهو كما ترى
 مريح في انه اعم وقوله فيما يأتي بعد اوراق ثلاث وفرقة هم بين سبب وبين ١٩ السبب والشرط أدل دليل على ان قولهم

بنفاذ القضاء على الغائب
 في أظهر الروايتين انما
 هو في قضاء الشافعي وأما
 الخنفى فلا لانه حينئذ
 لا معنى للفرق المذكور
 يردهما تقدم من الخلاف
 في حل الاقدام فتأمل
 (قوله فان دعوى الاجماع
 ليست بصحجة) أى لما مر
 من ان الفتوى على عدم
 النفاذ لكن مرأى بان
 الفتوى على النفاذ وعليه
 مشى السبازي في مامر
 فكلامه هنا مبني عليه
 تأمل (قوله فالظاهر
 عندى أن يتأمل الخ)
 تمام عبارته مثلاً لوطلى
 امراته عند العدل فغاب
 عن البلد ولا يعرف مكانه
 أو يعرف ولكن يجز
 عن احضاره أو عن أن

الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضي شافعيًا إرأه أو حنفياً إرأه وهو وانما هو فيمن براه والظاهر
 انه في حق من براه لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب
 القضاء ولو كان أعم لازم هدم مذهب أصحابنا والعجب من البرازي حيث قال في الفتاوى من المفقود
 وهل ينصب القاضي وكيلًا على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أما لو فعل بان حكم على الغائب
 نفاذ اجاعا لان المجهد سبب القضاء وهو أن البينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر للقضاء أم لا فإذا
 رأها حجة وحكم نفذ كما لو حكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى اه فان دعوى الاجماع ليست بصحجة
 وهو مبني على ما عرفت من خاوه زاده وفي قوله فاذا رأها حجة إشارة الى انه ممن يرى القضاء على الغائب
 فخرج الخنفى المقلد ولقد صدق العلامة محمود حيث قال في جامع الفصولين قد اضطرب أراؤهم
 وبيانهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع
 بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندى أن يتأمل في الوقائع ويحتاط ويلاحظ المخرج والضرورات
 فيفتى بحسبها جواز أو فساد اه والذي ظهر لى من كلامهم ان المذهب عن أصحابنا عدم صحة
 القضاء على الغائب وان القاضي الذى براه ان قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف في
 نفس القضاء وما عداها من الاقوال من تصرفات بعض المشايخ ثم ظهر لى بحمد الله ما يجب المصير
 اليه وهو انهم انما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى على مفقود لا في مطلق الغائب ويدل
 على الفرق بين المفقود وغيره ما في فتاوى قاضيان من باب فصل القضاء في المجهدين رجل قدم رجلا
 الى قاض وقال ان لابي على هذا الرجل ألف درهم وأبي غائب وانى أخاف أن يتوارى هذا الرجل
 فجعله القاضي وكيلًا لابي وقيل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان
 الثانى لا يجوز قضاء الاول لان بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون القضاء على الغائب
 وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود اذا أقام القاضي ابنه وكيلًا في طلب حقوقه لان المفقود
 بمنزلة الميت فكان للقاضي التصرف في ماله اه أطلق في عدم القضاء عليه وهو مقيد بما اذا

تسافر اليه هي أو وكيلها بعده أو لمائع آخر بان كان لا يرضى أحد بالو كالة وكذا المديون لو غاب عن البلد ولا نقد في البلد
 أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وغلب ظنه انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي
 أن يحكم على الغائب وللغائب وكذا الملقى أن يفتى بجوازه دفعًا للمخرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع أنه مجتهد
 فيه ذهب الى جوازه الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وفيه روايتان عن أصحابنا والا حوط أن ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه
 براعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه فينصب الاول ثم الاول والله تعالى أعلم وأقره في نور العين اصلاح جامع الفصولين
 (قوله ثم ظهر لى الخ) قال الرملي لا يظهر التخصيص بالمفقود في كلامهم بل الظاهر التعميم ثم اذ لو حظ المخرج والضرورة يجب
 اعتبار عدم مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة وفرع قاضيان لا يدل على المدعى تأمل (قوله لان
 المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي التصرف في ماله) قال الرملي وقد كثر في كلامهم للقاضي بمسوخة يد في مال المفقود ما ليس في

ثبت الحق بينة سواء كان غائباً وقت الشهادة أو غاب بعدها قبل التركة وسواء كان غائباً عن
المجلس حاضر في البلد أو غائباً عن البلد وأما إذا أقر عند القاضي فغاب قبل أن يقضى عليه فمضى
عليه وهو غائب لأن له أن يطعن في البينة دون الإقرار ولأن القضاء بالإقرار قضاء مائة وإذا نفذ
القاضي إقراره سلم إلى المدعي حقه عيناً كان أو ديناً أو عقاراً إلا أن في الدين يسلم إليه جنس حقه إذا
وجد في يده من يكون مقراً بأنه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك الغرض والعقار لأن البيع قضاء
على الغائب فلا يجوز كذا في شرح الزيارات للعتابي والأخبار بالقضاء منه كالأنشاء لا بد له من
المحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهوداً في حكمته لفلان على فلان بكذا فهو شاهد
باطل والمحذور شرط وقال قبله خرج الحاكم عن المحكمة ثم أشهد على حكمه يصح شهادته اه وفي
تهذيب القلائس إذا قال القاضي حكمته على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق اه وقلنا على غير
خصم حاضر لا يخرج ما لو قضى على حاضر ليس بخصم وعلى خصم غائب فالخصم من سمع الدعوى
عليه بأنه قراده شرعاً فخرج ما لو قضى على راهن في غيبة مرتين وعكسه وكذا في المؤجر مع المستأجر
والمعبر مع المستعير والموصى له ليس بخصم إلا في اثبات الوصاية أو الوكالة وغريم الميت ليس بخصم
لمدعي الدين على الميت إنما الخصم وارث أو وصي وأحد الورثة خصم عن الباقي فيما للثبوت وما عليه
والخصم في دعوى السعاية المأمور لا إلا أن كان لا أمر سلطاناً ولا أفلاً أمر والمستأجر ليس بخصم
لمدعي اجارة أو رهن أو شراء كالمستعير والمشتري خصم لكل وكذا الموهوب له والخصم في دعوى
المبيع قبل القبض العاقدان وفي المبيع الفاسد قبل القبض البائع وحده وبعبء المشتري وحده
وسيا في تمامه في كتاب الدعوى (قوله إلا أن يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي) ذكر المثالين
ليبين أن القائم مقامه قد يكون بانيته أو بانيته الشرع فالوصي إن كان من قبل الميت فهو بانيته
وإن كان منصوب القاضي فهو بانيته الشرع وظاهر الاستثناء أن الوكيل أو الوصي إذا حضر فإن
القاضي إنما يحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في السجل أنه حكم
على الميت وعلى الغائب بمحضرة ووكيله وبمحضرة وصيه كذا في جامع الفصولين وفي البرازية من
اليمين ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العيين أن يبرهن على الوكالة والمال قبلت وإن أقر
بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصماً ولا تقبل البينة على المال لأنه لم يثبت كونه خصماً بإقرار
المطلوب لأنه ليس بمحكمة في حق الطالب وإن أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة
لأن التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاص أنه يخالف على
الوكالة والاول أصح ولو أنكر الكل فهو كأنكار الوكالة وحدها ولو أقام البينة على المال والوكالة
تقبل عند الامام لأن الوكيل بقبض الدين خصم وفصل الوصاية في المال كفصل الوكالة إلا في فصل
وهو أنه إذا ادعى أن فلاناً الميت أوصى إليه بحفظ ماله وقبضه وله كذا عنده هذا المحاضر فأقر المحاضر
بالكل يؤمر بتسليم الدين والعين بخلاف الوكالة وإن أقر بالوصاية والموت وأنكر المال يخلف وإن
أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية ينصب القاضي وصياً ولا يخلفه لما ذكرنا من دعوى الوصاية
ليست بلازمة وإن أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت يخلفه على علمه كما في الوارث وإن أقام بينته على
كل ذلك تقبل في الكل اه وفيها من التاسع في نصب الوصي الخصم في اثبات الوصاية الوارث
البالغ أو مديون الميت أو الموصى له واختلفوا في ابن الميت فهو خصم على ما ذكره الخصاص وخالفه
بعض المشايخ ولا تثبت بإقرار مديون الميت أو مودعه وإذا ثبتت الرضاية بالبينة لمدعي الدين ثم

الآن يحضر من يقوم
مقامه كالوكيل والوصي

مال الغائب (قوله وقال
قبله خرج الحاكم عن
المحكمة الخ) قال الرمي
لا ينفق أن هذا لا يلائم
مذهب المتأخرين القائلين
بأن علم القاضي غير معتبر
فتمام

حضر غريم آخر أو وصى له آخر لا يقضى للثاني بينة الاول وعند الثاني يقضى وفي الوصية بانواع
 البر يكتفى بتلك البينة بالاجماع اه وأطلق في الوكيل فشمع ما اذا كان وكيل في الخصومة
 والدعوى وما اذا كان وكيل للقضاء كما اذا اقيمت البينة عليه فوكل ليقضى عليه ثم غاب كما في القنية
 وفيها من باب القضاء على الغائب استعمل المدعى عليه بعد البينة العادلة القاضي مدة معينة وغاب
 ومضت تلك المدة فان ظهر تعنته فله القضاء حال غيبته ومثله عن المحمدي قال رضى الله عنه
 واشترطهما التغيب للقضاء عليه اختيار حسن قامت البينة على الوكيل فغاب فحضره وكله أو على
 العكس أو قامت البينة على المورث فغاب وحضر وارثه أو قامت على وارث فغاب وحضر وارث
 آخر ففي هذه الصورة يقضى على الذي حضر بتلك البينة اه وفيها من كتاب الوكالة لا تقبل من
 الوكيل بالخصومة بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى عليه صح لانه قضاء في المختلف اه
 وفي جامع الفصولين من الخامس أراد وكيل البيع اثبات وكالته بحيث لو أنكره موكله لا يسمع
 انكاره فله وجهان أحدهما أن يسل الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل بقبضه وبيعه
 فسله الى فيقول ذواليد لا أعلم وكالته فيبرهن قيام القاضى بتسليمه اليه فيديعه والثاني أن يقول هذا
 فلان فاليه منه ذلك فاذا باعه وقبض منه يقول المشتري لا قبض المبيع لاني أخاف أن ينكر المالك
 وكالتك ورعيه لك المبيع في يدى أو ينقص فيضمنني فيبرهن الوكيل أنه وكيل به بذلك ويجبره
 على القبض ويثبت بالبينة ولا ية الجبر على القبض وهنا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي
 فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالبيع اه
 وفيه أيضا وكلهما بقبض دينه فغاب الموكل وأحد الوكيلين فادعى الوكيل الآخر فافر الغريم بدينه
 وجحد وكالته فيبرهن الوكيل أن الدائن وكاه وفلا تا الغائب بقبض دينه يحكم بوكالته ما حتى لو حضر
 الغائب لا يكف إعادة البينة وكذا لو جحد الغريم الدين والتوكيل فيبرهن عليه ما المحاضر يحكم
 بالدين وبوكالتهما اه وأطلق في الوكيل أيضا فشمع ما اذا نصبه القاضي عن الغائب وهو المسمى
 بالمسخر وفيه اختلاف قال في جامع الفصولين ادعى على غائب ديننا بحضرة رجل يدعى أنه وكيل
 الغائب في الخصومة فافر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا
 لو ادعى ديننا على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت وأقر المدعى عليه بالوصاية كذا في آخر
 فصل الدعاوى ثم رقم لا آخر القاضي لو علم أن المحضر ليس بخصم لا تسمع الخصومة والمحكم على
 المسخر لم يجوز وتفسير المسخر أن ينصب القاضي وكيله عن الغائب ليسمع الخصومة عليه وانما يجوز
 نصب الوكيل عن اختفى في يمينه بعد ما نادى أمين القاضي على باب داره أيا ما ثم رقم لا آخر المحكم
 على المسخر لا يجوز وقيل ينبغي أن تكون هذه المسئلة على الروايتين اذا حصل المحكم على الغائب
 وفيه روايتان عن أصحابنا وكان ظهير الدين يفتى بان المحكم على الغائب لا ينفذ كمالا بطرق والى
 هدم مذهب أصحابنا اه ثم اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب في ولاية
 القاضي لما في الخزانة القاضي اذا جعل نائبا عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا
 المسخر فاذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تصح هذه الولاية وليس لهذا طريق عند
 علاننا اه والمعتمد أن القضاء على المسخر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده لانه أفتى بنفاذ القضاء على
 الغائب وهو عين القضاء على الغائب الا ضرورة وهي في مسائل الاولى علق المديون العتق أو
 الطلاق على عدم قضائه اليوم ثم تغيب الطالب وخاف الحالف الحنث فان القاضي ينصب

(قوله الاولى علق المديون
 العتق أو الطلاق الخ)
 ذكر الشيخ شرف الدين
 الغزالي أنه لا حاجة الى
 نصب الوكيل لقبض
 الدين فانه اذا دفع الى
 القاضي بر في عينه على
 المختار المفتى به كما في كثير
 من كتب المذهب المعتمدة
 حتى لو لم يكن ثمة قاض
 حنث على المفتى به اه
 أبو السعود

وكيلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث المحالف وعليه الفتوى كما في الحانية الثانية المشتري
 بخيار أراد الرد في المدة فاخفى البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصمها عن البائع ليرده
 عليه قيل ينصب نظرا الى المشتري وقيل لا لانه لما اشترى ولم ياخذ منه وكيلا مع احتمال غيبته
 فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعذار فغن محمد فيه
 روايتان بعد في رواية فبيعت مناديا ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلان يريد
 الرد عليك فان حضرت والا نقضت البيع فلا ينقضه القاضي بلا عذار وفي رواية لا يعذر القاضي
 كذا في جامع الفصولين الثالثة كفل بنفسه على انه لو لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فغاب
 الطالب في الغد فلم يجده الكفيل حتى مضى الغد لزمه المال ولورفع الكفيل الامر الى القاضي
 فنصب القاضي وكيلا عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في
 بعض الروايات عن أبي يوسف كذا في جامع الفصولين الرابعة اذا توارى الخصم والقاضي يرسل
 أمينا ينادي على بابه ثلاثة أيام ثم ينصب عنه وكيلا للدعوى وهو قول أبي يوسف استحسنة وعمل به
 ثم قال الخصم شرط لقبول البيعة لو أراد المدعي أن ياخذ من يد الخصم الغائب شيئا أمالو أراد أن ياخذ
 حقه من ثمن مال كان للغائب في يده لا يشترط حضور الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل
 لو اشتراه فغاب وقدمناه في متفرقات البيوع وانما أدخل كاف التشبيه في قوله كالوكيل والوصى
 للإشارة الى عدم المحصر فالمتولى على الوقف كذلك وأحد الورثة عن الباقي في الميعة وعليه ما كان
 ان كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عينا من التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي
 دعوى الدين ينتصب أحدهم خصمها وان لم يكن في يده شيء وفي جامع الفصولين من الرابع
 والحاصل أن أحد شرى بكى الدين خصم عن الآخر في الارث وفاقا وفي غيره عند أبي يوسف لا عند أبي
 حنيفة وقال محمد قول أبي حنيفة قياس وقول أبي يوسف استحسان ومحمد مع أبي يوسف اه ومن
 ذلك من بيده مال الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه اختلاف المشايخ ومن ذلك بعض الموقوف
 عليهم لما في القنية من باب الدعوى والبيعات في الوقف وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يده المحي
 وأولاد الميت ثم المحي أقام بينة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب
 والوقف واحد تقبل وينتصب خصمها عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة فلو أحدهم أو وكيلا
 أو على واحد منهم أو على وكيلا له تصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا ثم رقم لا تصح الدعوى على
 بعضهم اذا كان المحدود في أيدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين اه (قوله أو
 يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر) بالنصب عطف على محضروفي الحقيقة الحاضر
 قائم مقام الغائب حكما أطلقه فشم ما اذا كان المدعى عليه ما شيا واحدا وما يدعى على الغائب سبب
 لما يدعى على الحاضر لا محالة فيثبت يقضى عليه ما حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت الى أنكاره
 وشمل ما اذا كان المدعى شيئين مختلفين وما يدعى على الغائب سبب لما يدعى على الحاضر بكل حال
 لا ينفك عنه فيكون خصم أو يقضى عليه ما أما الاول ففي مسائل الاولى ادعى دارا في يد رجل
 انها ملكه اشتراها من فلان الغائب وأنكر ذواليسد فبرهن على الشراء من فلان الغائب الثالث
 قضى له بها وكان قضاء على الغائب لأن الشراء من الثالث سبب لا محالة الثانية ادعى على آخره
 كفل عن فلان بما يذوب له عليه فاقربها وأنكر الحق فبرهن انه ذاب له على فلان كذا بعد
 الكفالة قضى عليه ما وكذا اذا ادعى عليه انه كفل له بجميع ماله على فلان ثم برهن على قدر معلوم

أو يكون ما يدعى على
 الغائب سببا لما يدعى
 على الحاضر

(قوله الرابعة اذا توارى
 الخصم الخ) قال أبو السعدي
 لا يخفى ان هذه الصورة
 تصدق بمقابها من
 الصور وبغيرها أيضا
 وحينئذ فلامعنى المحصر
 نصب المدعى في عدد
 مخصوص اه قلت وفيه
 نظران الصور الثلاثة
 التي قبلها موقفت بوقت
 خاص يفسوت بارسال
 المنادى لينادي على بابه
 ثلاثة أيام

كان له قبل الكفالة يقضى عليهما سواء قال انه كقبل بامر اولي أو ما اذا ادعى أنه كفل له بقدر معلوم
 فلا بد أن تكون الكفالة بامر والكفالة المطلقة هي الحسنة في اثبات الدين على الغائب ثم يبرئ
 المدعى الكفيل عنها ويبقى ماله على الغائب وكذا اذا ادعى الكفيل بالامر الاداء وأنكر المدكفول
 عنه الاداء والطالب غائب فبرهن عليه يقضى عليهما كفي في الحائنية والحوالة كالكفالة بل أولى
 لتضمنها براءة الحمل الثالثة ادعى شفعة فأنكر ذواليد الشراء فبرهن المدعى على الشراء من الغائب
 يقضى عليهما وأما الثاني ففي مسائل الاولى قذف محصنة فقال القاذف أنا عبد و قال المقدنوف
 أعتق مولاي وبرهن عليه يقضى عليهما الثانية ادعى المشهود عليه أن الشاهد عبد فلان فبرهن
 المدعى أن المسالك الغائب أعتقه تقبل ويقضى عليه ما هو حيلة اثبات العتق على الغائب
 الثالثة قتل عمدا وله وليان أحدهما غائب فادعى المحاضر أن الغائب عفا عن نصيبه وانقلب
 نصيبه مالا وبرهن يقضى عليهما وأورد عليه ما اذا كان عديدين حاضر وغائب ادعى العبد أن
 الغائب أعتق حصته وصار عند الامام مكاتباً فوجب على المحاضر قصر اليد عنه عنده لا تقبل وإن
 تحققت السببية وأجيب بان عدم القبول عند الامام لا لعدم التحصين بل لجهالة المقضى له بالسكابة
 لانه اذا اختار السكابة التضمن يكون مكاتباً للعتق وإن اختار السعاية يكون مكاتباً للسكابة
 ومن هذا النوع مثلتان في تلخيص الجامع الاولى قال لغيره يا ابن الزانية وأمه ممتنة وادعى انها
 كانت أمة لفلان فأقام ابنها بينة ان فلاناً أعتقها أو أقام بينة انها فلانة بنت فلان القرشية فانه يقضى
 بعتقها في الاولى ونسبها في الثانية وإن كان المعتقد والمنسوب اليه غائبين ويقضى بالمحذ على القاذف
 الثانية أقام البينة أن نسبه يلتقي مع نسب الميت الى جد الميت وانهم لا يعلمون له وارثاً غيره فانه
 يقضى له ميراثه وإن لم يحضر أبائهم ولا أولادهم وفيه قضاء على الغائب اه قيدنا بان يكون سدياً
 لا محالة للاحتراز عما يكون سبباً في حال ولا يكون سبباً في حال فانه لا يكون قضاء على الغائب وذلك
 في مسألتين الاولى الوكيل بنقل العبد الى مولاه اذا برهن العبد على أنه حره يقبل في حق قصر يد
 المحاضر لا في حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وأنكر لا بد من إعادة البينة الثانية
 الوكيل بنقل المرأة اذا برهن أنها طالقها ثلاثاً يقبل في حق قصر يد الوكيل لا في اثبات الطلاق
 وقد أنكر بشر المريسي القضاء على الغائب في هذه المسائل قال في التحرير وقد كان بعض العلماء
 يابى انتصاب المحاضر خصمه من الغائب في هذه المسائل ولا يقضى على المحاضر بشي مما لم يحضر الغائب
 وهو القياس الظاهر الا اننا نقول بان عامة الخصومات يتصل طرف منها بالغائب فلو لم يجعل المحاضر
 خصماً لادى الى ابطال حقوق الناس كذا في شرح التلخيص للفارسي وبه اندفع ما عترض به
 بعض المخالفة من أن الحنفية منعوا القضاء على الغائب ثم تحيلوا له بما اذا كان سدياً وهو عين
 القضاء على الغائب اه وقيد بكونه سدياً ما يدعى على المحاضر للاحتراز عما اذا كانت السببية
 باعتبار البقاء فانه لا يقبل مطلقاً وذلك في مسائل الاولى اشترى جارية وادعى ان البائع كان زوجها
 من فلان الغائب واشترى ابداً لم بذلك فأنكر البائع فبرهن لم يقبل في حق المحاضر والغائب لانه
 سلب في البقاء لجواز الطلاق بعده فلو تعرض الشهود للبقاء لم تقبل أيضاً بان قالوا انها امراته للمحال
 لان البقاء تتبع للابتداء الثانية برهن المشتري فإسداعه على البيع من غائب حين رام البائع فسخ
 البيع للفساد لا يقبل مطلقاً وإن تعرضوا للبقاء الثالثة في يده دار فبيعت دار يجنيها فأراد أخذها
 بالشفعة فزعم المشتري ان مافي يد الشفيع لغائب فبرهن الشفيع على شرائها من الغائب لا تقبل

(قوله وفرقهم بين سبب وسبب الخ) تقدم جوابه قبل نحو أربع أوراق (قوله ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين
طلاقها الخ) أي معزيا إلى فتاوى رشيد الدين وفيه ثم قال أي رشيد الدين والصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت المحكم
الغائب شرطا للمدعى على الحاضر ينظر لولم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصما عنه لا لولد اثره
وضرر (قوله يحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب) عبارة جامع الفصولين يحكم لها بالمهر على الحاضر ويوقع
على الغائب والمدعى به شيان بينهما ٢٤ سببية قال (صن) فيه نظر لان المدعى على الغائب وهو بالفرقة شرط المدعى على

في حقهما وقيد بالسبب للاحتراز عن الشرط في الجامع الاصغر قال ان طلق فلان امرأته
طالق فادعت انه طلقها وفلان غائب وبرهن لا يصح وقيل يصح وبه أخذ شمس الأئمة الا وزج
والاول اصح لان فيه ابتداء القضاء على الغائب بخلاف ما اذا قامت البيينة أن زوجها قال لها ان
فلان الدار فانت كذا وقد دخل فلان الغائب الدار وبرهنت حيث يقبل اتفاقا والذي يفعله ال
فيما اذا أرادوا اقامة البيينة على الغائب أنه وكله في قبض حقوقه على الناس يدعى واحده
القاضي أن الغائب علق تلك الوكالة ببيع هذا الحاضر داره من فلان بكذا وقد باع هذا دارا
فلان وتحقق الشرط وصار هو وكيله لا عن الغائب في القبض ولو وكله على هذا المحضر كذا في
المدعى عليه نعم أنه وكله كذا كرا لا أنه لم يوجد الشرط فيقيم الوكيل البيينة على وجود الشرط في
القاضي عليه بالبيع والوكالة لا تصح الا على اختيار الامام الا وزجندى لما فيه من ابطال
الغائب كذا في البرازية وفرقهم بين سبب وسبب وبين السبب والشرط على الصحيح أدل دليل
قولهم بنفاذ القضاء على الغائب في أظهر الروايتين انما هو في قضاء الشافعي وأما الحنفى فلا
حينئذ لا معنى للفرق المذكور ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين علق طلاقها بتزوجه
فبرهنت أنه تزوج عليها فلانة الغائبة عن المجلس هل نسمع حال غيبة فلانة في روايتان وال
انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح ومن فروعه ادعت عليه أنه كفل
عن زوجها لوطلقها ثلاثا وانه طلقها ثلاثا فاقر المدعى عليه بالكفالة وأتكرر العلم بوقوع النكاح
فبرهنت انه طلقها ثلاثا فيحكم لها بالمهر وعلى الحاضر لا بالفرقة على الغائب اه وقد علمت
اثبات العتق كما قدمناه وفي شرح التلخيص رجل له على عبد ما ذون دين أقام البيينة على رجل
كفلت لى عنه بكذا ان أعتقه مولا وقد أعتقه فانه يقضى بالعتق والمال وان كان المولى والع
غائبين لان الاعتناء سبب ضمان المولى قيمة العبد المدين لغريمه فكان شرطا ملائما لا تعلقا
فصح الالتزام به وناب الحاضر في الخصومة عن الغائب اه وهو من قبيل الشرط فليست
حيلة اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعف من أن الشرط كالسبب في احياة الكفالة بجه
معلقة بطلاقه ومنه ادعواها كفالته بنفقة العدة معلقة بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع
لوحكم بالحرمه نغذ لا خلاف المشايخ اه وفي البرازية من فصل دعوى النكاح ادعى عليه
زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجة الغائب وأنكرت طلاقه ف

لا سبب وفي مثله لا ينتص
الحاضر خصما عن
الغائب عند عامة المشايخ
فينبغي أن يقضى بالمهر
على الحاضر لا بالفرقة على
الغائب (صع) فعلى
قياس ما قال (صن) ينبغي
أن يقضى في مسئلة
(فش) يعني فتاوى رشيد
الدين بطلاق المدعية
لا بنكاح الغائب فالحاصل
ان المدعى على الغائب
اذا كان شرطا للمدعى
على الحاضر قيل ينتص
الحاضر خصما عن
الغائب مطلقا وهو قول
بعض المشايخ وقيل لا
مطلقا وهو قول عامة
المشايخ وقيل ينتص
فيما لا يتضرر به الغائب
لا فيما يتضرر وقيل فيما
يتضرر ويقتضى على
الحاضر لا على الغائب ثم
قال أقول هذا بعد اذ
كان الحكم على الحاضر

فرع الحكم على الغائب فكيف ثبت الفرع بدون الاصل
فلاولى أن ينتص الحاضر خصما عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر الا باثبات ذلك على الغائب سواء كان
أو شرطا اذ الحكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي أن يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالطلاق
الاولى صيانة للحقوق ورعاية للاصول اه قال في نور العين يقول المحقق في كلامه كلام من وجهين الاول ان قوله هذا
سديد لان جوابه ظاهر لكل متأمل رشيد الثاني ان قوله فالاولى مخالف لما مر اتفاقا رشيد الدين من قوله والصحيح من الجواب
الخ اه ثم استشهد للفتوى بكلام الحائفة وفتح القدير فراجع

ويقرض القاضي مال
اليتم ويكتب الصك
لأوصى والاب

(قوله ولا يحتاج الى اعادة
اليتم اذا حضر الغائب)
قال الرملي وفي جامع
الفصولين خلافه (قوله
هنا ما ظهر لي الا ان)
أقول ما ظهر له غير ظاهر
لقول الفتح الاصل ان ما
كان شرطاً لثبوت الحق
للحاضر من غير ابطال حق
للا غائب قبلت اليتم فيه
اذ ليس فيه قضاء على
الغائب وما تضمن ابطالا
عليه لا تقبل اه ولا
شك ان دخول رمضان
ليس فيه ابطال حق على
الغائب فلذا قبل بخلاف
ثبوت المالك للغائب أو
طلاق زوجته ونحو ذلك
فان فيه حكماً على الغائب
ابتداءً بالفرق بين
كون التعليق بصيغة ان
طلق أو ان كانت مطلقة
لان المناط لمحق الضرر
فقياس هذه المسائل على
ما في الخلاصة قياس مع
الفارق هنا ما ظهر لي
فتدبره (قوله أما اذا وجد
فلا يملكه) قال الرملي كما اذا
وجد ما يشترط له يكون
له ربح أو وجد من يضارب
فيه كما سينقله عن جامع
الفصولين

عليها بالطلاق يقضى عليها بانها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة اليتم اذا حضر الغائب اه
وقد مناخيلتين لاثبات الدين على غائب الكفالة والحوالة وأما حيلة اثبات الرهن على الغائب
قال في جامع الفصولين معزو المرتن لو أراد أن يحكم به القاضي بغير رجل لا يدعى رقبته الرهن
فيه برهن ذواليد أنه رهن عنده فيحكم به القاضي وفيه روايتان في رواية لا تقبل اذ فيه حكم على
غائب وتقبل في رواية لانه لما رهن عنده فقد استخفظه فصار خصماً في اثبات المالك للرهن اه
وأما حيلة الحكم بسقوط النفقة والسكوة الماضيتين فالقضاء الا ان يجعلا بغيره بصورة ان كانت
لها نفقة وكسوة على فمسي طالق بائن فمدعى عليه ذو حصة عند حنفي بوقوعه لكونها لازمة عليه
ويطالب به بالتفريق فيجب بانها ليست لازمة لعدم التقرير والرضا فيحلفه القاضي على ذلك فيحكم بعدم
الوقوع وبعدم اللزوم ولا شك الا ان في صحته لكن المرأة اذا حضرت وبرهنت على التقرير بطل الحكم
كما لا يخفى وفيه بد بكون السبب ما يدعى على الغائب لانه لو كان على عكسه بان كان ما يدعى على
الحاضر سبباً لما يدعى على الغائب فانه لا يقضى على الغائب كما اذا كان الحاضر هو الاصيل
والكفيل غائب لجواز أن يكون المال على الاصيل لا الكفيل كما قبل الكفالة بخلاف عكسه لا يجوز
أن يكون المال على الكفيل دون الاصيل وبختم في جامع الفصولين بان القضاء على الاصيل لا يكون
قضاء على الكفيل وتردد في البرازية وأورد على قولهم لا يجوز أن يكون على الكفيل دون الاصيل
ما اذا قالت كفلت بمالك على زيد فاقر الكفيل بان له على زيد كذا أو أنكروه زيد ولا بينة وجب المال
على الكفيل دون الاصيل ثم نقل عن محمد ان القضاء على المكفول عنه قضاء على الكفيل وعن
ابن جماعة أنه لا يكون قضاء عليه فقيهه روايتان والوافق لمفهوم المتون عدمه فهو المعتمد والجواب
عماً أورد أنه لكون الاقرار حجة قاصرة كما لا يخفى وفي الخلاصة الطريق الى اثبات الرضائية أن
يعاق وكالة بدخوله فيتنازعان في دخوله فيشهد الشهود فيقضى بالوكالة بدخوله اه وعلى
هذا اذا أريد اثبات طلاق معاق بدخول شهر فالحيلة فيه ذلك ولو كان الزوج غائباً وليس هذا
من قبيل الشرط لانه لا بد أن يكون فعل الغائب وعلى هذا اذا أريد اثبات شيء من ملك ووقف
ونكاح وطلاق فيعاق وكالة بملك فلان ذلك الشيء ويدعى الوكيل فيقول الخصم وكالتك معلقة
بما لم يوجد فيقول الوكيل بل هي منجزة لانها معلقة بامر كائن ويبرهن على المالك وكذا في الوقف
يعلقها بالوقفية وفي النكاح يكون فلانة زوجة فلان وفي الطلاق يكونها محرمة عليه ولا يعلقها
بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر لي الا ان والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا
التقرير في هذا المحل كغيره من خواص هذا الشرح ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله
ويقرض القاضي مال اليتم ويكتب الصك لأوصى والاب) لان القاضي يقدر على تحصيله من
المستقرض والوصى والاب لا يقدران على ذلك فيضمنان بالاقرار لكونه تبرعاً ابتداءً والمراد
ويستحب للقاضي الاقرار ولا يجوز للاب والوصى وانما استحب منه لان القاضي لكثرة اشتغاله
لا يمكن أن يباشر الحفظ بنفسه فلا بد له من الدفع غيره والدفع بالقرض أنظر اليتم لكونه مضموناً
والوديعة أمانة ولا يقرض الا من يعرفه بالامانة والديانة ويكتب عليه ذلك ليحفظه خوف النسيان
لكثرة اشتغاله وفي البنائية معزى بالي تاج الشريعة يقرض القاضي الى الثقات والثقة الملى الحسن
المعاملة وفي الاقضية انما يملك القاضي الاقرار اذ لم تحصل غلة لليتم أما اذا وجد فلا يملكه هكذا
روى عن محمد اه وفي المصباح رجل ملى على فصيل غني مقتدر ويجوز الابدال والادغام اه

وينبغي أن يشترط لجواز اقراض القاضى عدم وصى اليتيم فان كان له وصى ولو من صوب القاضى لم يجز لانه من التصرف فى ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما فى بيوع القنية وسوى المصنفين
 الاب والوصى مع ان فى الاب روايتين ولكن اظهرهما انه كالوصى وهو الصحيح كما فى جامع الفصولين
 وفى خزائن الفتاوى الصحيح أن الاب كالقاضى فقد اختلف التصحيح والمعتمد ما فى المتن وأطلق فى منع اقراض الاب فشمس ما اذا أخذ مال ولده الصغير قرضاً لنفسه وهو مروي عن الامام وقيل له ذلك وينبغي للقاضى أن يتفقد أحوال الذين أقرضهم مال اليتام حتى اذا احتل أحد منهم أخذ من المال لان القاضى وان قدر على استخلاصه انما يقدر من الغنى لامن الفقير وله ذاك ليعاك قرضه من المعسر ابتداء فكذا لا يتركه عنده انتهاء وأشار المؤلف الى أن للقاضى ولاية اقراض مال الوقف كما فى جامع الفصولين وله اقراض اللقطة من الملتقط واقراض مال الغائب وله بيع منقوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم بكان الغائب أما اذا علم فلا لانه يمكنه بيعه الى الغائب اذا خاف التلف قالوا وله أن يأخذ المال من الاب اذا كان مسرفاً مبذراً ويضعه على يد عدل كذا فى القنية وفى جامع الفصولين انما يملك القاضى اقراضه اذا لم يجد ما يشتريه له يكون غلة لليتيم لا لوجوده أو وجود من يضارب لانه أنفع وكذا انما يقرضه من ملىء اه وقيد بالاقرض لان الوصى يملك البيع نسيئة كذا فى الوصايا وفى جامع الفصولين ولو أقرض الوصى لا يعد خيانة فلا يعزل به اه وأطلق فى الوصى فشمس وصى القاضى كما فى جامع الفصولين وأشار بالوصى الى أن متولى الوقف ليس له اقراض مال المسجد ولو أقرضه ضمن وكذا يضمن المستقرض كذا فى الخزانة وليس له ايداعه الا من هو فى عيال كذا فى جامع الفصولين ثم قال بعينه القيم لو أقرض مال المسجد لياخذ منه عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا باس به وفى العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه وقدمنا فى كتاب الوقف حكم ما اذا أقرض المتولى مال الوقف بامر القاضى من الامام فبات مفلسا وفى جامع الفصولين لو استقرض الوصى مال اليتيم ورجع به ثم أنفق عليه مدة يكون متبرعا اذا صار ضامنا فلا يتخلص مالم يرفع أمره الى المحاكم والاصح أن الوصى لا يملك أن يستقرض ماله وقيل يملكه لو ملىء اه وفى تهذيب القلانسي ويصدق القاضى فيما قاله من التصرف فى الاوقاف وأموال اليتام والغائبين من أداء وقبض اه وفى شرح أدب القضاء اقراض القاضى أنفع للصبي وأحوط لماله لكونه مضمونا ولأنه من الاسترداد وقالوا الوصى يملك الايداع لا القرض ولم أر حكم الجدي جواز اقراضه على رواية جواز له الاب والظاهر انه كالأب لقولهم الجدي اب الاب كالأب الا فى مسائل ويجوز أن يستثنى من عدم جواز اقراض الاب والوصى المعتمد اقراضه للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاه واختلفوا فى اعادة الاب مال ولده الصغير وفى الصحيح لا وفى الخزانة اذا أجاز الاب أو الوصى أو الجدي القاضى الصغير فى عمل من الاعمال التى تليق به فالصحيح جوازا وان كانت باقل من أجره المشاء وقدمنا فى أول كتاب القضاء ما يستفيد منه القاضى بالتولية والله تعالى أعلم

باب التحكيم

لما كان من فروع القضاء وكان أحط رتبة من القضاء أخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعليق بالشرط وضايفته الى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحا من وجه وله معنيان لغوى واصطلاحى الأول يقال حكمت الرجل تحكيما اذا منعه مما أراد ويقال أيضا حكمته فى مالى اذا جعلت اليه

باب التحكيم

(قوله وينبغي أن يشترط الخ) قال الرملى اطلاق المتن يدل على خلافه وهذا وان كان من التصرف فى ماله لكنه تصرف لا يملكه الوصى وهو أحسن تصرفا فى مال اليتيم وأنظر فاذا قلنا لم يجز منه والوصى ممنوع من الاقراض امتنع النظر لليتيم فى ذلك ولا قائل به تأمل اه وفيه نظر فان المقصود حفظ ماله وانما يقرضه القاضى لكثرة اشتغاله وقدرته على التحصيل كما مر فكان المسوغ له ضرورة المحفظ واذا كان له وصى فوضعه عنده أقرب لحفظه من الاقراض فكان فيه نظر لليتيم تأمل لكن هذا اذا اتجر فيه لليتيم يظهر النفع أما مجرد وضعه عنده فلا اقراض أنفع منه لانه مضمون على المستقرض أمواله هلك عند الوصى فانه يملك أمانة

باب التحكيم

الحكم فيه فاحتكم على في ذلك واحتكموا الى الحاكم وتحاكوا بمعنى والمحاكمة الخاصة الى الحاكم
 كذا في الصحاح والمراد الثاني فهو في اللغة جعل الحكم في مال الى غيره وفي المحيط تفسير الحكم
 تصير غيره ما كذا وما في الاصطلاح فهو قولية الخصمين كما يحكم بينهما وركنه اللفظ الدال عليه
 مع قبول الآخر فلو حاكم رجل فلا يقبل لا يجوز حكمه الا بتجديد التحكيم كذا في المحيط وشرطه من
 جهة المحكم بالكسر العقل لا الحررية فتحكيم الكاتب والعبد الماذون صحيح ولا يشترط الاسلام
 فيه فتحكيم الذمي ذميا صحيح وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل المرتد أو لحق بطل الحكم
 وان أسلم نفذ وعندهما جائز بكل حال كذا في المحيط ومن جهة المحكم بالفتح صلاحية للقضاء بكونه
 أهلا للشهادة فلو حاكم عبد أو صبي أو ذميا أو محدودا في قذف لم يصح وتشتري الأهلية وقته ووقت
 الحكم جميعا فلو حاكم عبد أعتق أو صبي أبلغ أو ذميا فأسلم ثم حكم لم ينفذ كما في المقادير ولو حاكم حرا
 أو عبدا فحكم الحر وحده لم يجز وكذا اذا حكم كافي المحيط وكذا لو كان مسلما وقت التحكيم ثم ارتد لم
 ينفذ ولو حكم ذمي بين مسلمين فأجاز المجر كحكمه ابتداء كافي المحيط ويصح أن يكون كافرا
 في حق كافر فلو أسلم لحد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على المسلم وينفذ للمسلم على الذمي
 وقيل لا يجوز للمسلم أيضا كذا في المحيط ولهذا قالوا الوصل المحكم قاضيا ولم يقولوا الوصل شاهد
 لان الشاهد لا يشترط صلاحية وقت التحمل وانما تسترط وقت الاداء فقط وأما القاضي والمحكم
 فتشترط وقت التقليد والقضاء كما علمته وزاد الحكم اشتراطهما فيما بينهما كما سياتي في المسائل
 الخالفة ومن جهة المحكوم به أن لا يكون في حد وقود وصفته قبل الحكم التجاوز بعده الزوم وجوازه
 بالكتاب فابعدوا حكم من أهله وحكم من أهلها وفيه نظر كذا في فتح القدير من غير بيان ووجهه
 ان كلام المحكمين لم يتراضا عليه خصوصا ان الضمير في قوله فابعثوا عاثدا الى المحكام العائد اليهم
 ضمير فان ختم ولان المحكم عندنا انما يصلح فقط وليس له ايقاع الطلاق فهو وكيل فلم يكن من هذا
 القبيل وبالسنة كما رواه النسائي قال أبو شريح يحارس رسول الله ان قومي اذا اختلفوا في شئ فالتوى
 فحكمت بينهم فرضى عن الفريقان فقال عليه الصلاة والسلام ما أحسن هذا وأجمع على أنه صلى
 الله عليه وسلم عمل بحكم سعد بن معاذ في بني قريظة لما اتفقت اليهود على الرضا بحكمه فيهم مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أنه كان بين عمر وأبي بن كعب منازعة في نخل فحكم بينهما زيد
 ابن ثابت فأتياه فخرج زيد فقال لعمر هلا بعثت الى فائيتك يا أمير المؤمنين فقال عمر في بيته يؤتى
 الحكم فدخل بيته فالتقى لعمر وسادة فقال عمر هذا أول جورك وكانت اليمين على عمر فقال زيد لابي
 لو أعفيت أمير المؤمنين فقال عمر عمن رمتي فقال أبي نعي أمير المؤمنين ونصده وليعلم أنه لا يظن
 بأحد منهما في هذه الخصومة التلبس وانما هي لاشتباه الحادثة عليهم ما تقدم الى الحكم لليمين
 للتلبس وفيه جواز التحكيم وان زيدا كان معروفا بالفقهاء وظاهر ما ذكره الصدر الشهيدي في شرح
 أدب القضاء أن الحكم من الامام بمنزلة القاضي المولى اه فعلى هذا اذا رفع حكمه الى قاض لا يراه
 امضاء فليحفظ وفي المحيط الامام الذي استعمل القاضي أمر رجلا ممن تجوز شهادته أن يحكم بين
 رجلين جاز وهو بمنزلة القاضي المولى ولو أمر القاضي رجلا أن يحكم بين رجلين لم يجز اذا لم يكن ماذونا
 بالاستخلاف الا أن يجيزه القاضي بعد الحكم أو يتراضى عليه الخصمان كذا في المحيط وروى أن
 ابن عباس رضي الله عنهما كان يختلف اليه وباخذ بركا به عنده وكوبه وقال هكذا أمرنا أن نصنع
 بقهاثا فقبل زيديده وقال هكذا أمرنا أن نصنع ناسرا فنافيه أن الامام لا يكون قاضيا في حق

(قوله كافي المقلد) بفتح
 اللام مشددة أى من
 قلده السلطان القضاء
 (قوله كان يختلف اليه)
 أى الى زيد رضى الله
 تعالى عنه ورأيت بخط
 شيخ مشايخنا من لا على
 التري كافي أمين الفتوى
 بدمشق على هامش
 نسخته البحر التي بخطه
 انشدني اخونا الفاضل
 المحمد الشارح عبد
 الكريم الشراياني قال
 أنشدني الشيخ على الدباغ
 الحلبي باموى حلب
 خدمة أهل العلم مسنونة
 قدسها آل النبي النجباء
 هذا ابن عباس على فضله
 امسك من بغلة زيد
 الرقاب

نفسه وأنه ينبغي أن من احتاج إلى العلم يأتى العالم في بيته ولا يبعث إليه لياتيه وإن كان أوجه الناس
وأما القاء زيد الوسادة فاحتجوا من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أناكم كريم قوم فأكرموه وبسط النبي
صلى الله عليه وسلم رداءه لعدى بن حاتم وأن الخليفة ليس كغيره واحتجوا عمر على تخصيص هذه الحالة
من عموم الأول وأنه لا بأس بالخلف صادقاً وامتناع عثمان حين لم يمتعه كان لا مراً نحو أن الميسر حق
المدعى على المدعى عليه أنه يستوفى وتسقط بأسقاطه كذا في فتح القدير تبعاً لما في النهاية وفي
البرازية وبعض علمائنا كانوا يقولون أكثر قضاة عهدنا في بلادنا أكثرهم مصالحون لأنهم تقلدوا
القضاء بالرشوة ويجوز أن يجعل حكماً يرفع القضية اليهم واعترض عليه بعضهم بأن الرفع ليس
على وجه التحكيم بل على اعتقاد أنه قاض ما غلب المحكم ورفع المدعى عليه قد يكون بالاختصاص
والجبر فلا يكون حكماً لا ترى أن البيع ينعقد بالتعاطي ابتداءً لكن إذا تقدم بيع باطل أو فاسد
وترتب عليه التعاطي لا ينعقد البيع لكونه على سبب آخر كذا هنا ولولهذا قال السلف القاضي
الشافعي حكيمه أعز من الذكورية الأجر اهـ وذكر الشيخ عبد القادر في الطبقات أن الامام أحمد
الدامغانى تلميذ الطحاوى والكرخى لما تولى القضاء بواسط كان يقول للخصم أنظر بينك وبينى
نعم نظر وتارة يقول أحكم بينكما اهـ (قوله حكما رجلا ليحكم بينهما) ما في حكم بينة أو اقرار أو
نكول في غير حدود ودوية على العاقلة صحيح لو صلح المحكم قاضياً لما قدمناه من الدلائل وشرط
أن يكون حكمه بحجة من الثلاث لموافق حكم الشرع ولا يقع باطلا وظاهره أنه لا يحكم بحكمه ولم أره
صريحاً ولم يصح حكمه في الحدود والقصاص لأن تحكيمهما بمنزلة صلحهما ولا يملك أن يملك دمهما ولذا
لا يباح بالاباحة وكذا لا ولاية لها على العاقلة فلا ينفذ حكمه عليها ولا على القائل بالدية وحده
لخاتمة النص فكان باطلاً ولم أر حكم التحكيم في اللعان مع أنه قائم مقام الحد وللهذا قالوا لا تقبل فيه
الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضى إلى القاضى ولا التوكيل وقيد بكونها على العاقلة لأنها لو
كانت على القائل بأن ثبت القتل باقراره أو ثبتت جراحة بينة وارشها أقل مما تتحمله العاقلة خطأ
كانت الجراحة أو عمداً أو كانت قد رما تتحمله ولكنه الجراحة كانت عمداً لا توجب القصاص نفذ
حكمه وما في الكتاب من منعه في القصاص هو قول الخصاف وهو الصحيح كما في فتح القدير وما في
المحيط من جوازه فيه باعتبار أنه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لأن القصاص لم يمتنع حق
العبد بل هو من قبيل ما اجتمع فيه الحقان وإن كان الغالب حق العبد بدليل منع شهادة النساء فيه
وكتاب القاضى إلى القاضى وقد كتبنا في الفوائد أنه كالحدود إلا في مسائل منها أن للقاضى أن يقضى
به بغيره كما في الخلاصة وأفاد بقوله لو صلح قاضياً جواز تحكيم المرأة والفاسق لصلاحيتهما للقضاء
والأولى أن لا يحكما فاسقاً ولو حكما رجلين فحكم أحدهما لم يجز ولا بد من اتفاقهما على المحكوم به فلو
اختلف لم يجز كما في الوولو الجمة وفي أدب القضاء للخصاف لو قال لامرأته أنت على حرام ونوى الطلاق
دون الثلاث فحكم رجلين فحكم أحدهما بانها بائن وحكم الآخر بانها بائن بالثلاث لم يجز لأنهم
يحتجهم على أمر واحد اهـ فقوله رجلا مثال والمراد أناسا معلوماً فلو حكما أول من يدخل المسجد
لم يجز اجتماعهما بحالة الصلح عليه كذا في المحيط وأشار بصلاحيته للقضاء أن أحدهما ولو وكل المحكم في
الخصومة وقبل خروج عن الحكومة لتعيينه خصماً في هذه الحادثة فخرج عن الشهادة فيها ولو وكل
أحدهما ابن المحكم أو من لم تقبل شهادته لم يجز كما في المحيط وقدمنا شرائطه وكذا ما اختاره
الشيخ حسى من جوازه في حد القذف ضعيف بالأولى لأن الغالب فيه حق الله تعالى على الأصح

حكماً رجلاً ليحكم بينهما
فيكم بينة أو اقرار أو
نكول في غير حدود و
دوية على العاقلة صح لو
صلح المحكم قاضياً

(قوله واحتجوا عمر) أى
حيث جعل القاء الوسادة
جوراً والمراد بالحالة
حالة الحكومة والمراد
بالأول الحديث السابق
(قوله ولم أر التحكيم في
اللعان) قال أبو السعود
نقل المحوى عن البرجندى
أن المحكم ليس له أن
يلعن بين الزوجين

والحكم قال في الولو الجمية الاصح أنه لا يجوز في المحمود كلها وشمل قوله في غير حد الخ سائر المجتهدات
 من النكاح والطلاق واليمين المضافة كما سيأتي (قوله ولكل واحد من الحكمين أن يرجع قبل
 حكمه) لأنه تقدم من جهتهما فكان لكل منهما عزله وهو من الامور الجائرة فينفرد أحدهما
 بنقضه كالمضاربة والشركة والوكالة (قوله فان حكم لهما) لصدوره عن ولاية شرعية فلا يبطل
 حكمه بعزلهما وأشار بقوله لهما الى أنه لا يتعدى الى غيرهما فلو حكمه في عيب مبيع ففقد
 برده ليس للبائع أن يردّه على بائعه الا أن يرضى البائع الاول والثاني والمشتري على تحكيمه كذا
 في فتح القدير وفي الولو الجمية حكم الحكم في فسخ اليمين المضافة الصحيح أنه ينفذ لانه فيما بينهما منزلة
 القاضى المولى وان كانا يفتقان في شئ آخر لكن هذا شئ يعلم ولا يفتى به اه وفي السراج
 الوهاج الا أن أصحابنا امتنعوا من هذه الفتوى وقالوا لا بد فيها من حكم المولى كالحمد ودكى لا يتجاسر
 العوام اه واعلم أن معنى قوله لا يفتى به لا يكتب على الفتوى ولا يجاب باللسان بالحمل وانما
 بسكت المفتى كما أوداه في الفتاوى الصغرى بقوله نكتم هذا الفصل ولا نفتى به وظاهر الهداية
 أن معناه أن المفتى يجب بقوله لا يحل فليتامل فيه وفي القنية ليس للحكم أن يحكم بشئ فيه ضرر
 على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه ثم رقب لا تخونه لا يحكم وقال جبر الوبري ان كان في حكم
 الحكم نظر للصبي ينبغي أن يجوز وينفذ حكمه ويكون بمنزلة صلح الوصى ولا يجوز استخلاف الحكم
 غرماء الصبي من صهرته بشهوة فانتشر لها في حكم الزوجان رجلا يحكم بينهما بالحمل على مذهب
 الشافعي يصير حكما بينهما لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذه المواضع لا ينفذ قال رضى الله عنه
 نفاذ قضائه صحيح لكن حكم الحكم في أمثال هذا كالحكم في الطلاق المضاع مختلف نفاذ قضائه وان
 كان الاصح هو النفاذ اذا حكمه ليحكم بينهما بما يرى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يراه الحكم
 كان الصحيح عدم نفاذ قضائه تزوج بامرأة زنى بها ابنته ثم ادعت المرأة عليه نفقة وسكنى في حكم بالحمل
 بينهما احكام أو حكم تحل ولكن لا يكتب أى لا يفتى به اه والفرع الاخير ضعيف وقد مر أنه من
 المواضع التي لا ينفذ فيها قضاء القاضى فعلى هذا الحكم يستحلف الا في مسألة ما اذا كان الحكم وصيا
 والمدعى عليه غريم الميت (قوله وأمضى القاضى حكمه ان وافق مذهب) يعني اذا رفع حكمه
 الى القاضى وتداعيا عنده عمل القاضى بموجبه ان وافق مذهب لانه لا فائدة في نقضه ثم ابرامه
 وفائدة هذا الامضاء أن لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذا رفع اليه لان امضاء بمنزلة قضائه
 ابتداء واستفيد من كلامهم هنا وفي مواضع أن التنافي في الواقعة في زماننا لا اعتبار بها اذا كانت
 بغیر دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر وفي البرازية الحكم اذا حلف لا يملك المدعى أن يحلف
 ثانيا عند القاضى لانه استوفى حقه على التمام اه وفي المحيط حكم رجلا فاجاز القاضى حكومته
 قبل أن يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضى لم يحز لان القاضى أجاز المعلوم واجازة الشئ قبل وجوده
 باطل فصار كأنه لم يحز اه (قوله والا بطله) أى ان لم يوافق مذهب لم يعضه وهو المراد باطله لانه
 حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم القاضى اذا خالف رأيه فظاهر كلامهم أنه يجب ابطاله أى عدم
 العمل بقضائه واعلم أن حكمه لو رفع الى حكم آخر حكمه بعد حكم الاول فان الثاني كالقاضى يعضيه
 ان كان يوافق رأيه والا بطله كما في المحيط وفيه لو رجع الحكم عن حكمه ففقدى لالاخر لم يصح
 لانها تمت الحكومة بالقضاء الاول واعلم أن قولهم هنا أن حكم الحكم لا يتعدى الى العاقلة بخلاف
 حكم القاضى فيفسد أن دعوى القتل خطأ على القاتل واثباته بغيبة العاقلة صحيح وهو مضر ح به في

ولكل واحد من
 الحكمين أن يرجع قبل
 حكمه فان حكم لهما
 وأمضى القاضى حكمه
 ان وافق مذهب والا
 أبطله

(قوله قال رضى الله عنه)
 نفاذ قضائه صحيح (الذى
 في القنية قال أستاذنا رحمه
 الله تعالى قوله بعدم
 نفاذ قضائه صحيح الخ

مخزنة ثم اعلم ان حكم المحكم يخالف حكم القاضي في مسائل الاولى هذه الثانية انه لا بد من
 تراضيهما على كونه حكما بينهما بخلاف القاضي الثالثة لا يجوز تعليقه واضافته عند أبي يوسف
 بخلاف القضاء كما قدمناه وفي المحيط بعده ولو حكمه على أن يستفتي فلانا ثم يقضى بينهما قال جاز
 كالقضاء ولو حكمه على أن يحكم بينهما ما في يومه أو في مجلسه توقفت به الرابعة لا يجوز التحكيم في
 الحدود والقصاص والدية على العاقلة بخلاف القضاء كما قدمناه الخامسة لا يقضى بجوازه في فسخ
 العيّن المضافة بخلاف القضاء به كما قدمناه السادسة أن حكمه لا يتعدى إلى الغائب لو كان ما يدعي
 عليه سببا ما يدعي على الحاضر وكذا قال في التخصيص وشرحه لا يتعدى حكمه بعقوبة الشهود ومن
 التعديل إلى المولى المالك وصورته رجالان شهدا عند محكم على حق من المحقوق فقال المشهود عليه
 هما عبدان فقالا كنا عبيدين لفلان الغائب لأنه أعتقنا وبرهنا على ذلك فحكم بشهادتهما الشبوت
 عدالتهما عنده جاز ولا يتعدى حكمه بالعقوبة من التعديل الثابت عنده إلى حق المولى الغائب
 لو حضر وأنكر الاعتاق لعدم رضاه بالتحكيم اه وقال في الولو الجنية ولو أن رجلا ادعى على رجل
 ألف درهم ونازعه في ذلك فادعى أن فلانا الغائب ضمنه له عن هذا الرجل فحكم بينهما ما رجلا
 والكفيل غائب فاقام المدعى شاهدين على المال وعلى الكفالة بامر أو بغير أمره فحكم المحكم
 بالمال على المدعى عليه وبالكفالة عنه فحكمه جائز على المدعى عليه دون الكفالة لان المدعى عليه
 رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصيح التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل
 والمكفول عنه غائب فترضا الطالب والكفيل على رجل ليحكم بينهما ما فاقام الطالب شاهدين
 بالمال على المطالب وعلى كفالة الكفيل له بذلك بامر المطالب أو بغير أمره فحكم المحكم بذلك كان
 حكمه جائزا على الكفيل دون المكفول عنه اه السابعة كتاب المحكم إلى القاضي لا يجوز كما
 لا يجوز كتاب القاضي إليه الثامنة لا يحكم المحكم بكتاب فاض الا اذا رضى الخصمان كذا في البناء
 وفتح القدير التاسعة المحكم اذا ارتد ان عزل فاذا أسلم فلا بد من تحكيم جديد بخلاف القاضي كما في
 الولو الجنية العاشرة لو رد المحكم الشهادة بتهمة ثم اختصم إلى آخر أو قاض فزكيت المينة يعصى
 لان المحكم لم يكن قاضيا في حق غير الخصمين ولم يتصل بهذه الشهادة رد قاض من قضاة المسلمين
 انما اتصل بهارد واحد من الرعايا فكان للقاضي ابطال هذا الرد بخلاف ما لو رد قاض شهادة
 للتهمة لا يقبلها قاض آخر لان القضاء بالرد نفذ على الكافة كذا في المحيط الحادية عشر ما في شرح
 التخصيص أنه لا يتعدى حكمه من وارث إلى الباقي والميت حتى لو ادعى عند المحكم رجل على وارث
 بدين على الميت واقام بينة فحكم له بما ادعاه على ذلك الوارث لم يكن حكما على بقية الورثة ولا على الميت
 لعدم رضاهم بتحكيمه بخلاف حكم القاضي الثانية عشر لا يتعدى حكمه بالعيب من المشتري على
 بائعه الا برضا بائع بائعه كما في المحيط الثالثة عشر لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع إلى موكله
 وهما في فتح القدير الرابعة عشر لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر عليه لما في النزاية
 واذا حكم الوصي على الصغير ومن يدعي عليه الوصي مال الصغير فحكم بما هو ضرر على الصغير
 لا يصح لانه بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكمه نفع للصغير يصح حكمه اه ثم اعلم أن حكم
 المحكم لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه الا في مسألة مذكورة في التخصيص وشرحه ولو حكم أحد
 الشرى بدين وغريم له رجلا فحكم بينهما ما وألزم الشرى بك شيئا من المال المشترك نفذ حكمه على
 الشرى بك وتعدى إلى الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشرى بك الغائب والصلح من صانع

قوله الخامسة لا يقضى
 بجوازه في فسخ العيّن
 المضافة) يعني لا يقضى
 المقى به اذا سئل عنه أما
 حكم المحكم به فنافذ على
 الصحيح كما مر عن الولو الجنية
 وصرح به في شرح أدب
 القضاء وزاد انه الظاهر
 عند أصحابنا

(قوله وينبغي أن لا يلي المحكم المحبس) قدمنا أول فصل المحبس ان صدر الشريعة صرح بأنه عليه ووجد في بعض النسخ قبل قوله ولم أره مانصه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وفائدة الزام الخصم ان المتبايعين ان حكما حكما فالحكم يجبر المشتري

على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع بحسبه أه فهذا صريح في ان الحكم يحبس أه وكأنه وجد بعد أو المراد ولم أره لغیره نامل (قوله السادس عشر الى آخر القولة) وجد في بعض النسخ كما في هذه النسخة بعد الخامس عشر ووجد في بعضها في آخر القولة الاثنية والاولى أصوب (قوله والفرق في شرحه للصدر الشهيد) وهو ان الوكيل بالخصومة الى وبطل حكمه لا بويه وولده وزوجته كحكم القاضي بخلاف حكمه عليهم * مسائل شتى *

قاضي الكوفة يكون وكيلها الى قاضي البصرة وكذلك العكس لان المطلوب نفس القضاء ولا يختلف والتمسيدا بما براعى اذا كان مفيدا وحكم الحكم توسط والمتوسطون يختلفون في ذلك لاختلاف الذكاء والذهن فالرضا يكون أحدهما حكما لكونه عالما بحقيقة الحال لا يكون رضا بالآخر فقد تفرد

التجار فكان كل واحد من الشر يكن راضيا بالصالح وما في معناه اه ثم اعلم أنهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في أربع المخرية والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمهما من المحكم ويجب أن لا يتعدى فتسمع دعوى الملك في المحكوم بعتمقه من المحكم بخلاف القاضي وينبغي أن لا يلي المحكم المحبس ولم أره وكذلك أرحدكم قبوله الهدية واجابة الدعوة وينبغي أن يجوز له الانتهاء التحكيم بالفرغ الا أن يهدى اليه وقته من أحدهما فينبغي أن لا يجوز الخامسة عشر لا يتقيد ببلد التحكيم وله الحكم في البلاد كلها كما في المحيط السادس عشر مما خالف فيه المحكم القاضي لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه وكله بخصومة فلان الى قاضي الكوفة والا آخر الى قاضي البصرة تقبل ولو شهد أحدهما بذلك الى الفقيه فلان فشهد الا آخر به الى الفقيه فلان آخر لم تقبل كما في أدب القضاء للخصاف من باب الشهادة على الوكالة والفرق في شرحه للصدر الشهيد السابع عشر الصحيح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كما في البرازية وفائده أنه لو رفع الى موافق فإنه يحكم ابتداء بلزومه لأنه يعضيه (قوله وبطل حكمه لا بويه وولده وزوجته كحكم القاضي بخلاف حكمه عليهم) كالشهادة قبل بالاصول والفرع لان الحكم للاخوة وأولادهم والاعمام حائزان شهادة لهم جائزة وكذا لا يلى امرأته وزوج ابنته اذا كان حيا لان كان ميتا وأفاد يجوز حكمه بالهجج الشرعية كما سبق أنه يملك الاخبار فلو أخبر بقرار أحد الخصمين أو بعدالة الشهود وهما على حالهما يقبل قوله وان أخبر بالمحكم لم يقبل كذا في الهداية وفي المحيط حكما رجلا مادام في مجلسه وقال لا يحكم بيننا وقال المحكم حكمتم فالحكم مصدق مادام في مجلسه ولا يصدق بعده اعتباره بالانشاء وقال انه يخرج عن الحكومة باحد أسباب ثلاثة بالعزل أو بانتهاء الحكومة نهائيا بان كان موقتا فضى الوقت أو بخروجه من أن يكون أهلا للشهادة بان عى أوارتد وان لم يلحق بدار الحرب ولو غاب أو أغنى عليه وبرئ منه أو قدم من سفره أو حبس كان على حكمه وكذا الولى القضاء ثم عزل عنه فهو على حكومته لان العزل لم يوجد منهما وانما وجد من السلطان وكذا لو حكم بينهما في بلد آخر لا طلاق التحكيم وفي الولو الحية حكما رجلا في فشهد عندهما رجلا في حكمك اولم يحكما ثم مات الشاهدان أو غابا ليس للمحكمين أن يشهدا على شهادتهما وان شهدا وفسرا للقاضي لم يقبلهما لعدم اشهاد الاصول على شهادتهما وهو شرط اه وفي البناءة لو حكما رجلا فاخرجه القاضي من الحكومة فحكم بعده جاز وليس للمحكم أن يفوض التحكيم الى غيره ولو فوض وحكم الثاني بغير رضاها فجاز الاول لم يجز الا ان يجيزا بعد الحكم وقيل ينبغي أن يجوز كالوكيل الاول اذا أجاز يبيع الوكيل الثاني ولو حكما واحدا فحكم لاحدهما ثم حكما آخر ينفذ حكم الاول ان كان جائزا عنده والا بطله واعلم أن قولهم هنا ان حكم المحكم لا يتعدى الى العاقلة بخلاف حكم القاضي يفيد أن دعوى القتل خطأ على العاقلة واثباته بغيبة العاقلة صحيح وهو موضح به في الخزانة والله سبحانه وتعالى أعلم

* مسائل شتى * أى متفرقات من كتاب القضاء جري على عادة المؤلفين جمع شئت كرضي جمع

كل واحد من الشاهدين بما شهد به (قوله وكذا لا يلى امرأته وزوج ابنته) قال الشرنبلالى في شرح الوهبانية ٧ (قوله واعلم ان قولهم هنا ان حكم المحكم لا يتعدى الى العاقلة) كذا وجد في بعض النسخ مكتوبا قبيل مسائل شتى وسقط من بعضها وهو أحسن فإنه قد مر قبل المسائل التي خالف فيها الحكم العاقلة

(قوله وأشار المصنف الى منعه) أى منع ٣٢ صاحب السفلى (قوله فان هدمه أجبر على بنائه الخ) قيد بهدمه له لانه لو انهدم لا يجبر

بدليل ما سيذكره قريبا
من انه لو انهدم السفلى بغير
صنع صاحبه لا يجبر على
البناء لعدم التعدى الخ
وفي فتح القدير وعلمت
انه ليس لصاحب السفلى
هدمه فلو هدمه يجبر على
بنائه لانه تعدى على
صاحب العلو وهذا أصل
كل من أجبر على أن
يفعل مع شريكه فاذا
فعل أحدهما بغير أمر
شريكه فهو متطوع لان
له طريقا وهو المطالبة
لا يتعد ذوسفلى ولا
يثقب فيه كوة بلارضا
ذى العلو

بالمشاركة في الفعل كنه
بينهما امتنع أحدهما
عن كريبه وكري الآخر
الى آخر ما ياتي في آخر
القوة الثانية ثم قال وان
كان لا يجبر لم يكن متطوعا
كعلول رجل وسفلى لا تحرق
سقط السفلى فبنائه الا آخر
لا يكون متطوعا لانه
لا يجبر صاحب السفلى
على بنائه فكان في بنائه
اياء مضطر اليصل الى
حقه الخ فثبت الفرق بين
الهدم والانهدام فتنبه
(قوله فسقف السفلى

مريض من أعرشت أى متفرق وشت الأرض شتانا تفرق واشتت مثله والشتيت المتفرق
وقوم شتى وأشياء شتى وجاءوا شتانا أى متفرقين وأنكر الاصمعي أن تقول شتان ما بينهما وما ورد
منه فلو لم يتسامه في الصحاح ومنه قوله تعالى أن سمعكم لشيء أى أن عملكم مختلف أى في الجزاء
وفي الرازي الكبير انها أنزلت في أبي بكر وأبي سفيان وفي الدر المنثور في صاحب نخلة كان غصن
منها متسدا ليا في بيت فقير فكان اذا جاء لينثر ثمره وسقط شيء منها في بيت جاره ياخذ منه الصبيان
فكان ينزل اليهم ياخذ منهم حتى كان ياخذ القمرة من فم الصبي فشكى الى النبي صلى الله عليه وسلم
فدعا صاحب النخلة وقال له اعطني نخلتك المائلة ولك نخلة في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ثمرة
أطيب منها فذهب وكان عندهما رجل يسمع كلامهما فذهب اليه واشترى منه النخلة باربعين نخلة
على ساق واحد وأشهد له ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه النخلة فأرسل النبي صلى الله
عليه وسلم خلف الفقير وأعطاه النخلة (قوله لا يتعد ذوسفلى ولا يثقب فيه كوة بلارضا ذي العلو)
أى عند أبي حنيفة وقال يفعل ما لا يضر بالعلو وقيل ما حكى عنهما تفسير لقوله فلا خلاف وقيل بل
فيه خلاف فعندهما الأصل الاباحة لانه تصرف في ملكه وهو يقتضى الاطلاق والاصل عنده
الخطر لانه تعلق به حق محترم للغير فصار كحق المرتين والمستاجر في منع المالك عن التصرف فيه
والاطلاق يعارضه الرضا فاذا أشكل لا يزول المنع على أنه لا يعرى عن نوع ضرر بالعلو من توهين
البناء أو نقصه فيمنع عنه ولهذا لا يملك صاحب السفلى أن يهدم كل الجدار أو السقف وكذا بعضه وقول
أبي حنيفة قياس كما ذكره غير الاسلام وفي المغرب وتداووا تضر به بالميتة وأثبتته وفي البناءية أنه
كان خازوق وهو القطعة من الخشب أو الحديد يديق في الحائط ليعلق عليه شيء أو يربط به شيء اه
والكوة بفتح الكاف ثقب البيت والجمع كوى وقد تضم السكاف في المفرد والجمع ويستعار للمفاتيح
الماء الى المزارع والجداول كذا في المغرب وفي الصحاح أن الجمع يعدو يقصر وأشار المصنف الى منعه
من فتح الباب ووضع الجدوع وهدم سفله وفي فتح القدير ان فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وان وضع
مسما را صغرا أو وسطا يجوز اتفاقا ولم يذكر المصنف منع صاحب العلو من التصرف في العلو
لاختلاف المشايخ قال الولوالجي في كتاب القسمة علول رجل وسفلى لا تحرقا خاتم المشايخ على قول
أبي حنيفة قال بعضهم لصاحب العلو أن يبنى ما بدا له ما يضر بالسفلى وذكري في بعض المواضع
ليس له ذلك اضر بالسفلى أو لم يضر هكذا ذكر في الجامع الصغير والخيار للفتوى انه اذا أشكل أنه
يضر أم لا لا يملك واذا علم أنه لا يضر يملك اه وجعله في الهداية على الخلاف السابق وقيد المصنف
بالصرف في الجدار بضره لولا فتح الطاق احتراز عن تصرفه في ساحة السفلى فذكر قاضيان
لو حفر صاحب السفلى في ساحة بئر أو ما أشبه ذلك له ذلك عند أبي حنيفة وان تضر به صاحب العلو
وعندهما التحكم معلول بعلو الضرر اه واتفقوا على منع هدم صاحب السفلى الجدار الحامل للعلو
كما قدمناه وان هدمه أجبر على بنائه لانه تعدى على صاحب العلو بهدم ما هو قرار العلو كالراهن
اذا قتل المرهون والمولى اذا قتل عبده المديون فرق بين حق التعلو وبين حق التسييل حيث لو هدم
في الاول يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر وفي الذخيرة السفلى اذا كان لرجل وعلولا آخر
فسقف السفلى وجدوعه وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن صاحب العلو مسكنه في

ذلك
وجدوعه وهراديه الخ) قال من لا على التركا في مجموعته والفقهية وتطمينه لا يجب على
واحد منهما أما ذو العلو فهدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فهدم اجباره على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه

تتعدى الساكن وجب الضمان والا لا كذا أفنى العلامة الحير الرملى رحمه الله تعالى كما هو مذهب ح في فتاويه في كتاب الدعوى
مولانا حامداً فبندى وفيه أيضاً وأجاب الشيخ الطائفي في فتاويه في مثل هذه المسئلة ٣٣ بقوله سقف السفلى لصاحب السفلى غير

ان لصاحب العلوق
السكنى والمقام عليه وحرمة
ذلك السقف من تطمين
وغیره تلزمه غیر انه لا یجبر
على ذلك والله سبحانه أعلم
(قوله والظاهر الثاني) أراد
به ما في جامع الفصولين
لذكره به - بكلام الفتح
السابق وقوله ويحمل
الاول على ما اذنب الخ أراد
بالاول ما في الفتح من
قوله لو هدماه وامتنع
أحدهما يجبر ويخالف
هذا الحمل ما قدمه عن
زائفة مستطيلة بتشعب
عنهما مثلاً غير نافذة لا يفتح
أهل الاولى فيها باباً
بخلاف المستدبرة
الذخيرة من ان سقف
السفل وجدوعه وهراديه
وبواريه وطينه لصاحب
السفل وعليه فلا يجبر
صاحب العلوق على البناء
فيه لانه لا ضرر لصاحب
السفل في تركه بل فيه
نفع التخفيف عن سقفه
تأمل ثم ظهر لي عدم
الخالفه بين ما في الفتح
وبين ما في جامع الفصولين
وذلك ان ما في الفتح في
الحائط المشترك وما في
الجامع في السفلى والعلو

ذلك اه وذکر الطرسوسی ان الهرادی ما یوضع فوق السقف امام من قصب أو من عریش وذکر
ابن وهبان أنه المسکب وفي جامع الفصولین لكل من صاحب السفلى والعلوق في ملك الاخر
لذی العلوق قراره ولذی السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى فالملك مطلق والحق مانع
وقد اجتمعنا فجمعنا بينهما وتمامه وفي الحائط بین اثنين لو كان لهما عليه خشب فبني أحدهما
للثاني أن يمنع الاخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنياً وفي الاقضية حائط مشترك
أراد أحدهما نقضه وأبی الشریک ان كان بحال لا یخاف سقوطه لا یجبر وان كان یحیی یخاف عن
الامام أبی بکر محمد بن الفضل یجبر وان هدماه وأراد أحدهما البناء وأبی الاخر ان كان أساس
الحائط غیر یضایکونه ان یبني حائطاً فی نصیبه بعد القسمة لا یجبر الشریک وان كان لا یمكن یجبر کذا
عن الامام أبی بکر محمد بن الفضل وعليه الفتوى ونفس الجبر أنه ان لم یوافق الشریک أنفق على
العمارة ورجع على الشریک بنصف ما أنفق وفي شهادات الفضلی لو هدماه وامتنع أحدهما ما یجبر
ولو انهدم لا یجبر ولكن یمنع من الانتفاع به ما لم یستوف نصف ما أنفق فیہ ان فعل ذلك بقضاء
القاضی وان كان بلا قضاء فنصف قيمة البناء کذا فی فتح القدر وفي جامع الفصولین لو هدم
ذو السفلى سفله وذو العلوق علوه أخذ ذو السفلى ببناء سفله اذ قوت علیه حقاً الحق بالملك فیضمن كما
لوقوت علیه ملکاً اه وظاهره أنه لا یجبر على ذی العلوق ظاهر ما فی فتح القدر خلافه والظاهر
الثانی ویحمل الاول على ما اذنبی صاحب السفلى سفله وطلب من ذی العلوق بناء علوه فانه یجبر ولو
انهدم السفلى بغير صنع صاحبه لا یجبر على البناء لعدم التعدی ولصاحب العلوان یبني ان شاء ویبني
عليه علوه ثم یرجع ویمنعه من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطراً کمستعیر الزهن اذا قضی الدین
بغير اذن الراهن لا یكون متبرعاً ولو انهدم العلوق والسفل فکذلك ثم الرجوع بقيمة البناء أو بما أنفق
قیل ان كان صاحب العلوق مضطراً یرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنياً بما أنفق وقیل
ان بنی بامر القاضی یرجع بما أنفق والارجع بقيمة البناء وبه یفتی کذا فی قسمة الولوالجیة واذن
الشریک کاذن القاضی یرجع بما أنفق كما حرره العلامة ابن الشحنة فی شرح المنظومة واذ قلنا
یرجع بقيمة البناء عند عدم الاذن فهل المعتبر قیمته یوم البناء أو وقت الرجوع قولان والصحيح
وقت البناء وهو مبنی على أن المبنى یبني على ملک الشریک أو على ملک البانی ثم ینقل منه أيضاً وفي
جامع الفصولین جدار بینهما ولكل منهما جولة فوهی الحائط فاراد أحدهما رفعه لیصلحه وأبی
الاخر یبني أن یقول مرید الاصلاح للآخر ارفع جولتك باسطوانات وعمدو یعلمه أنه یرید
رفعه فی وقت کذا وأشهد على ذلك فلو رفعه والا فله رفع الجدار فلو سقط جولته لم یضمن اه (قوله
زائفة مستطيلة بتشعب عنهما مثلاً غير نافذة لا یفتح أهل الاولى فیها باباً بخلاف المستدبرة) أى سكة
کافی المعراج وفسر هاتج الشریة بالسكة غیر النافذة سمیت بذلك لان یغها عن الطریق الاعظم
وفسر هائی غایة البیان بالمسلة سمیت بها الملهام من طرف الى طرف من زاعت الشمس اذا مالت وفي
التهدیب الزائفة الطریق الذی حاد عن الطریق الاعظم والمستطيلة الطویلة من استطال بمعنى
طال ولم یقید المؤلف الاولى صریحاً بكونها غیر نافذة تبعاً لما فی أكثر الكتب وقیمدها فی الهدایة

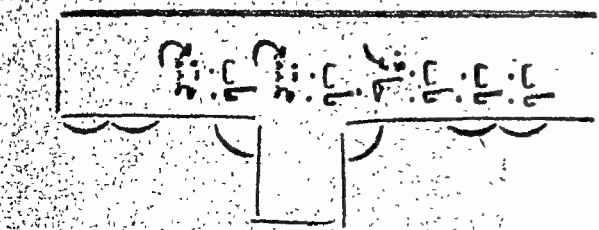
بمحرر سابع والفرق أظهر من أن يخفى (قوله ولم یقید المؤلف الاولى صریحاً بكونها غیر نافذة الخ) قال الرملى
الظاهر ان المحکم فیها واحد اذ لا یرى بكون الاولى نافذة أو غیر نافذة لا متناع مرور أهلها فی الثانية مطلقاً فاطلقة المؤلف فشملي

النافذة وغير النافذة وقيد المتشعبة بكونها غير نافذة لأنها لو كانت نافذة لساخ للعامة المرور فيها فلا يتسع فتح باب لاهل الاولى بها وتعين صاحب الهداية تبعاً للفقهاء في وقع اتفاق اولادنا صورها كثير من اهل البحر من نافذة وكثير غير نافذة وأما المتشعبة عنها فاجتمعوا على تصويرها غير نافذة فتأمل ذلك فقهه اه وسباني مافيه (قوله فالذي يمكنه أن يفتح باباً في الزائفة القصوى الخ) المراد بالمكان التصور لا الجواز يعني ان الذي يتصور له فتح باب في الزائفة المتشعبة هو صاحب الدار التي في ركن المتشعبة لان جداره قيم امامن قبله فلا يمكنه ذلك لان جداره في الاولى وانما فسرناه بذلك لانه لا يجوز له فتح الباب فيها كما ذكره المؤلف (قوله وانما قلنا ليس له ذلك لان فتحه للمرور الخ) قال الرملي وذكري في جامع الفصولين عن شيخ الاسلام ان له الفتح والمرور ثم قال في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختار شيخ الاسلام ان له ذلك مطلقاً وبه يقتضي ثم رمز (لض) وجعله خلاف ظاهر الرواية وأقول وعلى ظاهر الرواية مشيت المتون والله تعالى أعلم ونقل في التتارخانية عن الفتاوى الغياثية عن الصدر الشهيد حسام الدين أن الفتوى على المنع فتح ركن في المسئلة اختلافاً فيرجع الى ظاهر الرواية تأمل رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها باباً آخر على من بابها كان له ذلك اه ذكره قاضيان أقول وإطلاق قول قاضيان كان له ذلك يقتضي ان ذلك له ولو لم يسد الاول ورأيت في كتب الشافعية انه يتعين عليه أن يسده وليس له أن يبقى الاول مع الثاني لما فيه من التميز على بقيتهم ولتضررهم بزيادة الرجة بانضمامه الى الاول ووقوف الدواب في الدرب ولا يبعد أن يكون الحكم عندنا كذلك فتأمل وذكري قاضيان في الشرب ولو أن من له طريق في سكة غير نافذة أراد أن يجعل باباً في أسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد طريقه ومروره في السكة وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصليين وبه أخذ شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اه قلت والظاهر ان اختلاف المشايخ ٣٤ هنا مبني على اختلاف الرواية كما ذكره المحشي عن جامع الفصولين أولاً وعليه فظاهر

تبعاً للفقهاء الى اللبس والتمرن شيء ويمكن أن يفهم كلام المؤلف عليه لقوله مثلها غير نافذة بفعل الثانية كالأولى بقيد عدم النفاذ وصورة الطويلة هكذا فالذي يمكنه أن يفتح باباً في الزائفة القصوى هو صاحب الدار التي في ركن الزائفة الثانية وانما قلنا ليس له ذلك لان فتحه للمرور ولا حق لاهل الزائفة الاولى في المرور في الزائفة القصوى بل هو لاهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لاهل الاولى شفعة بخلاف اهل القصوى فان لاحد منهم أن يفتح باباً

الرواية المنع اذا العلة المنع من المرور وهي موجودة في هذه المسئلة كما في مسئلة الزائفة تأمل هذا وذكر الزبيري في أثناء تعليقه منع فتح الباب لاهل الاولى في الثانية ما نصه ويخاف أن يسد بابها

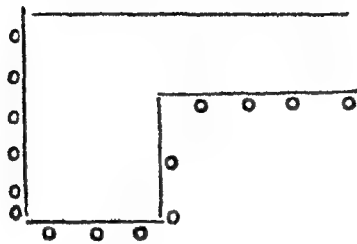
الاصلي ويكتفي بالباب المفتوح ويجعل داره من تلك السكة الخ فتأمله تراه يفيد عدم وجوب سده في الباب الاول في المسئلة المشاره والا ما عبر هنا بالخوف بل كان يعبر بالضرورة (قوله بخلاف اهل القصوى الخ) الذي يقتضيه التعليق ان هذا فيما اذا كانت الدار التي في القصوى في ركن الاولى الطويلة في ناحية العبور اذ لو كانت في ركن الاولى الطويلة في الناحية الثانية لا يكون له حق المرور في الطويلة من تلك الناحية فلا يكون له فتح باب فيها وهذا يتصور فيما اذا كانت المتشعبة في وسط الاولى الطويلة لا في آخرها كالصورة التي رسمت هنا ولنصورها بهذه الصورة



ففي هذه الصورة لو كانت الدار التي في ركن المتشعبة من جهة العبور بابها من الزائفة الاولى المستطيلة فليس لصاحبها فتح باب من الزائفة المتشعبة ولو كان بابها من الزائفة المتشعبة فلا صاحبها فتح باب من الاولى المستطيلة وأما الدار التي في الجهة الثانية المتصلة بركن المتشعبة

اذا كان بابها من الزائفة الاولى المستطيلة فليس له فتح باب في المتشعبة لانه لاحق له في المرور فيها وكذا اذا كان بابها في المتشعبة ليس له فتح باب في الاولى المستطيلة اذ لاحق له في المرور أيضاً لكن هذا مبني على ما ذكره المؤلف من ان الاولى المستطيلة غير نافذة أيضاً اذ لو كانت نافذة فالذي باب داره في المتشعبة يكون له المرور من الجهتين فله فتح باب في المستطيلة ثم رأيت منقولاً عن شرح المقدسي عند قوله بخلاف اهل القصوى الخ هذا اذا فتح في جانب يدخل منه الهلأ في الجانب الآخر غير النافذة فلا اه وهذا عني

في الاولى لان له حق المرور فيها وبخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف ان له ان يفتح وقال البعض انه لا يمنع من الفتح بل من المرور لان فتح الباب رفع حصاره وله رفعه كله فله رفع بعضه والاصح المنع من الفتح نص عليه محمد في الجامع ولان المنع بعد الفتح لا يمكن لعدم المراقبة وربما على طول الزمان يدعى حق المرور ومستدلاً بفتح الباب ويكون القول له للظاهر الذي معه وهو فتح الباب وقوله بخلاف المستدبر معناه لو كانت المتشعبة مستدبرة فله ان يفتحها لان لكل منهم حق المرور في كلها اذ هي ساحة مشتركة غاية الامر ان فيها اعوجاجا ولذا الكل يشتركون في الشفعة اذ بيعت دار فيها وهذه ضرورتها



وهنا فصول الاول في تصرف أهل الحلة فيها الثاني في تصرف الجيران فيما بينهم الثالث في تعبير المشترك اذا خرب وما يتعلق بالمشترك اما الاول ففي فتح القدير زقاق غير نافذ اراد انسان من أهله ان يتخذ طينانا ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سريعا

ويفعل في الاحايين مرة لا يمنع وكذا لو اراد ان يبنى آريا او دكانا وهو المصطبة اه وفي الخلاصة لرجل دار ظهرها الى سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا المختار انه ليس له ذلك اه وزاد في البرازية وان جعلها مسجدا ان كان الجدار الى الطريق الاعظم جاز والا فهو مسجدا ضرارا ثم قال وفي الفتاوى سكة غير نافذة مشتركة بين عشرة لكل منهم دار غير ان لاحدهم دار في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحمال داره التي في هذه غير ان حائطها في هذه السكة قال ابو نصر له فتح باب في هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيها من أعلاها الى أسفلها اه وفي التهمة زقاق غير نافذ قد اشترى رجل في القصى دارا فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا فانذا ليس له ذلك اه زاد في البرازية وان اراد ان يجعلها مسجدا له ذلك ولمن شاء ان يدخله ويصلي فيه وليس لهم ان يتخذوه طريقا غيرون فيه وفي العمادية جعل الخان لتزول الناس فيه كالمسجد ولو اراد ان يجعلها طريقا خالصا له قال الفقيه ابو القاسم يرفع أهل السكة الامر الى القاضي فيوجه عدلين يصوران له الامر على كغدة فان كان ضررا فاحشامنه والا كذا في الذخيرة ولو كانت له دار في محلة عامرة فاراد ان يخرجها فالقياس ان له ذلك وأفتى الدرني بالمنع استحسانا وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس واذا تضرر الجيران من ذلك هل لهم جبره على البناء في غضب فتاوى سمرقند لهم ذلك وقال الصدر الشهيد المختار أنهم ليس لهم ذلك اه وفي التهمة قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لاصحابها بيعها ولا قسمتها بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم الدخول للزحام الثاني في تصرف الجيران ان اراد الجار ان يعلى حيطانه في هواه مشترك لم يكن للجار منعه وقال السعدي بالمنع وهو مروى عن محمد ولذا كان الراجح وله صورتان ايضا منها حائط بين رجلين قدر قامة فاراد احدهما ان يزيد في طوله وأى الاخر له منعه ومنها نقض الشرى كان الجدار الذي بينهما فاراد احدهما ان يرفعه أطول مما كان ففي التهمة ليس له منعه الا ان يكون شيا خارجا عن الرسم بما كان أكثر من ذراعين كافي البرازية وفي شرح المنظومة وينبغي ان يكون هذا هو المعتمد وفي الخلاصة وغيرها اراد ان يتخذ داره بستانا ليس لجاره منعه اذا كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جاره وان كانت رخوة فله منعه وعلى هذا

ما قلنا وبه ظهر الفرق بين كون الاولى نافذة أو غير نافذة خلافا لما يفهمه ما قدمناه عن الرملى واعتتم هذه الفائدة (قوله وكذا لو اراد ان يبنى آريا) بفتح الهمزة وكسر الراء وتشديد الباء آخر المحروف وهو المعلق عند العامة وهو المراد عند الفقهاء والارى في اللغة محبس الدابة وهو في التمدبر فاعول والجمع الاوارى مخفف ومشدد نقل عن هبة شرح الهداية للبعني

إذا جعلها طاحونة أو للقصار أو أراد أن يبنها حماماً أو أصطبلًا اهـ وذكر الرازي في كتاب الاستحسان أن الدار إذا كانت مجاورة للدور وأراد صاحبها أن يبنى فيها تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رخي للطبخ أو مدقات للقصارين لم يجز لأن ذلك يضر بجيرانه ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرز عنه فإنه يأتي منه الدخان الكثير الشديد ورخي الطحن ودق القصارين يوهن البناء بخلاف الحمام لأنه لا يضر إلا بالنسب أو يمكن التحرز عنه بأن يبنى حائطاً بينه وبين جاره وبخلاف التنور الصغير المعتاد في البيوت قال الحسام الشهيد وكان أبو عبد الله الصمري تارة يفتي بمنع بناء التنور في ملكه للخبز الدائم في وسط البرازين وتارة يفتي بأن له ذلك والقياس أن له ذلك في الكل لكن ترك القياس وأخذ بالاستحسان لأجل المصلحة واختلاف أصحابنا فمنهم من فصل ومنهم من لم يفصل على حسب الحال قال وكان الشيخ الإمام الأجل برهان الأئمة يفتي بأنه إن كان الضرر بينا يمنع وبه يفتي هكذا ذكر في كتاب الحيطان للحسام والظاهر أن برهان الأئمة هو والده فقد نقل عنه ذلك البرازي وإن والده كان يفتي به وعليه الفتوى قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع ثم قال أصابه ساحة في القسمة فأراد أن يبنى عليها ويرفع له البناء ومنعه الآخر فقال يسد على الریح والشمس له الرفع وله أن يتخذ حماماً وتنوراً فإن كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاء في الحديث أن من أذى جاره ورثه الله تعالى داره وقد جرب فوجد كذلك وقال نصير والصغار له المنع ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه باباً أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يستريحه ولو اتخذ في ملكه بئراً أو بالوعة تنال حائط جاره ومطلب منه تحويله لم يجز عليه ولا يضمن عليه إلا إذا أهدم من النزو أو الأمام ظهير الدين كان يفتي بجواب الرواية وفيها وعن استاذنا أنه يفتي بقول الإمام وصحح النسفي في الحمام أن الضرر إن كان فاحشاً يمنع والأفلا والمأصل أن الذي عليه طالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان في أجناس هذه المسائل وأفتى طائفة بجواب القياس المروي واختار في العمادية المنع إذا كان الضرر بيناً وظاهر الرواية خلافه وذكر العلامة ابن السكينة أن في حفظه أن المنقول عن أئمتنا الحنفية أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد أنه لا يمنع من التصرف في ملكه وإن أضر بجاره قال وهو الذي أميل إليه واعتمده وأفتي به تبعه والذي شيخ الإسلام رحمه الله تعالى اهـ ورجح في فتح القدر أيضاً جواب الرواية وقال أنه ظاهر المذهب قال وحكي عن أبي حنيفة أن رجلاً شكى إليه من بئر حفرها جاره في داره فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر بالوعة ففعل فتجست البئر فمكسها صاحبها ولم يفته بمنع الحافر بل هداها إلى هذه الحيلة ثم قال وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا شك أنه عام مخصوص للقطع بعدم امتناع كثير من الضرر كالتعازير والتحدود إلى آخر ما ذكره وفي غصب البرازية هدم بيته وأفتي تراباً كثيراً لزيق جدار جاره ووضع فوقه لبناً كثيراً حتى انهدم جدار جاره إن دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهم من ذلك بناء جاره لا يضمن وأما الثالث وهو ما يتعلق بالمشترك وفيه نوعان الأول فيما لا أحدهما فعله والثاني في تعديره إذا خرب أما الأول ففي وقف النوازل دار مشتركة بين قوم لبعضهم أن يربطوا الدابة فيها وأن يضعوا الخشبة على وجهه لا يضر بصاحبه وإن يتوضوا بحيث لا تضيق عليهم الطريق لمرورهم ولو عظم بها أحد لا يضمن ولو حفر الأرض يؤمر أن يسويها فإن نقص الحفر يضمن النقصان وكذلك لو كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ غير أن في الطريق لا يضمن نقصان الحفر اهـ ولو أن رجلاً حائطاً ووجهه في دار رجل فأراد أن يطحن حائطه ولا سبيل إليه

(قوله ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه باباً أو كوة الخ) قال الرملي أقول قال الغزالي وقد أفتى شيخ الإسلام قارئ الهداية لما سئل هل يمنع الجار أن يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فأجاب بأنه يمنع من ذلك اهـ وفي المضمرات قال إذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء يمنع وعليه الفتوى اهـ أقول لسكون الضرر بينا وأقول لا فرق بين القديم والحديث كانت العلامة الضرر المبين لوجودها فيها مأملاً اهـ كلام الرملي (قوله والمأصل أن الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان) قال الرملي وهو المنع إذا كان الضرر بيناً

الابدخوله دارالرجل أو انهدم الحائط فوقه فغصه في داره وأراد أن يدخل ليشيل الطين وغيره فنهه
صاحب الدار أوله بجري ما في داره فأراد حفره وأصلحه ولا يمكن الابدخول دارالرجل وهو يمنعه
بقال له أما ان تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بما لك كذا روى عن محمد بن وهب أخذاً للفقهاء
أبو القاسم كذا في فتح القدير وفي جامع الفصولين من فصل الحيطان لولا بعدد ما عليه خشبة
فلما خروضع مثله ان كان الحائط يحتمل ولا يؤمر شره برفع بعض الخشبة الى آخره وأما الثاني
فلا يجبر على الآتي لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه سواء كانت داراً أو جسماً أو حائطاً هكذا في
أكثر الكتب وفي خزائن الاكمل من كتاب الشركة جسام بينهم ما انهدم فامتنع أحدهم ما من المزمة
لا يجبر أحدهما على البناء مع شريكه ولكن لشريكه أن يبني ثم يؤجره ويأخذ من غلته نفقته فكذا
في تحويل آبار القنطرة أو انهار آبارها أو المواضع المحتاجات القنطرة الى مزمة من رفع طين وفتح سدود وعيون
فانه يجبر على مساعدة شريكه اه فلا جبر الا في هذه المسئلة ونحوها وفي تهذيب القلانسي من
كتاب الدعوى وفي البئر المشترك والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العمارة وفي حائط ساتر لا بناء
عليه ان ظهر تفتته يفتي بالجبر لانه ليس له منفعة تنفعه عنها دون السترو وهو يحصل بالبناء اه هذا
اذا لم يكن مال يقيم أو وقف فان كان مال اليتيم فقال في وصايا الخاتبة جدار بين داري صغيرين
عليه جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مزمة الجدار فاني الآخر
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يبعث القاضي أميناً ينظر فيه ان علم أن في تركه ضرراً
عليه ما يجبر الا في أن يبني مع صاحبه وليس هذا كبناء أحد المالكيين لان ثم لا يجبر على بدخول
الضرر عليه فلا يجبر أما ههنا فأراد الوصي ادخال الضرر على الصغير فيجبر على أن يرم مع صاحبه اه
قلت ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفين احتاجت الى المزمة
فأراد أحد الناظرين وأني الآخر يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى
واذا علم أنه لا يجبر على الشريك فطالب المزمة الانفاق والتعمير ويرجع ان كان مضطراً بان كان
المشترك لا يمكن قسمته بان كانت داراً صغيرة لا يمكن قسمتها أو جسماً أو حائطاً غير عريض فان لم
يكن مضطراً كالدائر الكبيرة التي يمكن قسمة عرصتها أو البناء في نصيبه فلا رجوع وذكروا في
صا بطا فقال كل من أجبر أن يفعل مع شريكه فاذا فعل أحدهما بغير أمر الآخر لم يرجع لانه
متطوع ان كان يمكنه أن يجبره مثل كرى الانهار واصلاح السفينة المعيبة وفداء العبد الجاني وان لم
يجبر لا يكون متطوعاً كمسئلة انهدم العلو والسفل اه ومن ذلك لو أنفق الشريك على الدابة بغير
إذن شريكه لم يرجع لتمكنه من رفعه الى القاضي ليحجبه بخلاف الزرع المشترك اذا أنفق عليه
بلا إذن فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه في كافي المحيط فكان مضطراً وقد منا كيفية الرجوع وسيأتي
ان شاء الله تعالى تمام مسائل الحيطان في الدعوى والقسمة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وفي دعوى الملتقط حائط بين اثنين انهدم فبني أحدهما بغير إذن صاحبه كان متطوعاً اذا لم يكن
لصاحبه عليه جندوع ولا له وان كان له عليها جندوع يمنع صاحبه عن وضع الجندوع حتى يأخذ
نصف ما أنفق في الجدار اه (قوله ادعى داراً في بدرجل أنه وهبها له في وقت فمسئل البيعة فقال
جندونها فاشترى بها وبرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل وبعده تقبل) لوجود
التناقض في الوجه الاول لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض
ظاهر لا يمكن التوفيق ومراعاة التناقض بين الدعوى والبيعة والا فالمدعى لا تناقض منه لانه

ادعى داراً في بدرجل انه
وهبها له في وقت فمسئل
البيعة فقال جندونها
فاشترى بها وبرهن على
الشراء قبل الوقت الذي
يدعى فيه الهبة لا تقبل
وبعده تقبل
(قوله وبأخذ من غلته
الخ) أي وبه يدفع الضرر
(قوله وذكروا في
صا بطا الخ) قال شيخ
مشايخنا من لا على التركاني
حاصله ان كان مضطراً
فالما أن يجبره الحاكم أولاً
فان كان يجبره الحاكم
فانفق بلا إذن شريكه
لا يرجع وان كان هما
لا يجبره الحاكم فانفق
بدون أمر الآخر يرجع
هكذا هو والمفهوم من
صا بطا الامام الخواري رحمه
الله تعالى (قوله كمسئلة
انهدم العلو والسفل)
لانه لا يتوصل الى حقه
أصلاً ولم يمكنه الانتفاع
بنصيبه الا بالاصلاح
فهو مضطرب

(قوله أقوال أربعة) الأول كفاية الامكان فافقا أى من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحد الثاني لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان الثالث ما ذكره عن النجاشي الرابع كفاية الامكان ان اتحد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه قاله بعض الفضلاء (قوله وذكر بكر الخ) قال الرملي وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفتي (قوله وبرجوع المتناقض عن الاول الخ) ظاهر كلامه انه من كلام البرازية ولم أره فيها والذي رأيته فيها أوائل كتاب الدعوى في نوع في التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبتكذيب المحاكم أيضا وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق انه بحث منه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضي ادعى بسبب وشهد بالمطلق لا يسمع ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد بسمع كما مران برهن على انه له وفي الذخيرة أيضا ادعاء مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيت قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه ٣٨

الرملي ربما يشكك عليه ما في البرازية وغيرها ادعى على زيد انه دفع له مالا ليدفعه الى غيره وحافه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد اه ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره الغزالي وأقول قد كتبت فسرقا في حاشيتي على جامع الفصولين بين فرع البرازي وفرع ذكره فراجعوه ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازي امتنع ارتفاع

ما ادعى الشراء سابقا على الهبة وفي الوجه الثاني أمكن التوفيق بينهما اذا الشراء وحده بعد وقت الهبة وفي قوله جمدني الهبة إشارة الى أنه لا بد من توفيقه وخزم الشارح بعدم اشتراطه للامكان وعدمه ولا خصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه فهل يكفي امكان التوفيق لدفعه أو لا بد منه أوفيه تفصيل أقوال أربعة قال في البرازية اختار شيخ الاسلام أن امكان التوفيق يكفي وذكر بكر وفي شرح الجامع الكبير أيضا أن التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الاكتفاء بامكانه قال بكر ومحمد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فحتمل السكوت على المذكور وذكر النجاشي واختار أن التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبرجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا وتكذيب المحاكم أيضا كن ادعى أنه كفل عن مديونه بالف فانكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به المحاكم وأخذ المسكول له منه المال ثم ان السكفيل ادعى على المديون أنه كفل عنه بامر وبرهن على ذلك تقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذا بشرعا بالقضاء وكذا اذا استحق المشتري من المشتري بالتحكم برجع على البائع بالثمن وان كان كل مشتري مقر بالملك لبائعه لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكذا بشرعا باتصال القضاء به اه ثم اعلم أنهم اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي فذهب من شرطه ومنهم من شرط كونه الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية ولم يرجح وينبغي ترجيح الثاني ومن التناقض ما اذا ادعاه مطلقا ثم بسبب فاذا

التناقض لعلقه باثنين فلا تصح الدعوى لما ذكره من امتناع محاصمة الاثنين في حق واحد وهذا منتف برهن في الواحد وهو محمل ما في هذا الشرح فتدبر (قوله وينبغي ترجيح الثاني) قال في مخ الغفار بعد نقله ولم يذكر وجه ترجيح واحد له لانه الذي يتحقق به التناقض اه وقد منعان النهر في باب الاستحقاق انه قال والوجه عندى اشتراطهما عند المحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها بالديه ونقل بعض الفضلاء عن العلامة المقدسي ينبغي أن يكفي أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون كمالا في الثاني لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد أن يثبت عنده ليترتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكانهم ما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعجز التحقيق والمحكمة في السابق واللاحق اه قلت وسياقي في الوكالة ان الوكيل بالخصومة يصح اقراره لو أقر عند القاضي لا عند غيره ولكنه يعجز به عن الوكالة وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان الشيء انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بالنضمام القضاء اليه كالدينه والنكول

برهن على السبب لم تقبل ولو ادعاه بالشراء ثم مطلقاً ثم ادعى الشراء ثالثاً سمع كذا في البرازية وهذا يدل على أن المتناقض إذا ترك الكلام الأول وأعاد دعوى الثاني تقبل ثم اعلم أن التناقض كما يكون من متكلم واحد يـكون من متكلمين كمتكلم واحد حكماً كوارث ومورث ووكيل وموكل والأولى في البرازية ولم أر إلا أن الثانية صريحة بما هي ظاهرة من الأولى ثم اعلم أن دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض ولهذا صور المسئلة شرح الهداية بأنه ادعى أنه وهبها له وسلمها ثم غصبها منه وذكر العمادى اختلاف في الإقرار بالهبة أي يكون إقراراً بالقبض قبل نعم لأنه لا يقبل فيها إلا الصريح لا وأشار المؤلف إلى أنه لو ادعى الشراء أولاً ثم برهن على الهبة أو التصديق فإن وفق فقال بخدني الشراء ثم وهبها مني أو تصديق قبل والا فلا كما في خزانة الأكل وفي منية المفتي ادعاهما أرنا ثم قال بخدني واشتريتها وبرهن تقبل اه وقيد بدبذ كالتاريخ لهما لأنه لو لم يبد كرها ما تاريخ أود كلاً أحدهما فقط يقبل لا مكان التوفيق بأن يجعل الشراء متأخراً وأشار المؤلف إلى مسائل من التناقض أحدها لو ادعى الشراء من أبيه في حياته وصحته فأنكر ولا بدنة خلف ذواليد فبرهن المدعى أنه ورثها من أبيه تقبل لا مكان التوفيق ولو ادعى الأرض أولاً ثم الشراء لا تقبل لعدمه ومنه برهن على أنه له بالأرض ثم قال لم يكن لي قط أو لم يزد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء ومنها ادعى أولاً أنها وقف عليه ثم ادعاه لنفسه لا تقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لنفسه ولو ادعى الملك أولاً ثم الوقف تقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره كذا في البرازية وسيأتي إن شاء الله تعالى بقيتها في هذا الباب وفي كتاب الدعوى وقدمنا شيئاً منها في باب الاستحقاق من البيوع وقد أسقط المؤلف من مسائل الهداية هنا مسئلة قبل هذه لاختلافها في باب الاستحقاق وكرها في الهداية لاختلاف المقصود في كل موضع يعرف ذلك من نظر في الموضوعين (قوله ومن قال لا شراشريت معنى هذه الأمة فأنكر للبائع أن يطأها أن ترك الخصومة) لأن المشتري لما جدد كان في محض من جهته اذ الفسخ يثبت به كما إذا جحد أحد وإذا عزم البائع على ترك الخصومة تم الفسخ بمجرد العزم وإن كان لا يثبت الفسخ فقد اقترن بالفعل وهو ما سلكه الجارية ونقلها وما يضاهاه ولأنه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا البائع فيسقط بقضه وفي إقرار منية المفتي رجل أقر أن هذه الدار لذى اليد أنا بعته بألف درهم ووصل الكلام وأذكر ذو اليد الشراء فأقام المقر البيينة أن الدار له تقبل بيئته ولو سكت بعد الإقرار أن الدار لذى اليد ثم أقام البيينة أن الدار له لم تقبل ولو أقام البيينة على البيع منه في المسئلتين تقبل بيئته لأنه كذلك ادعاه اه وبه علم أن الإقرار إذا ذكر له سبب ولم يثبت ذلك السبب فإنه يبطل الإقرار إن كان موصولاً والالا أشار بحمل وطه البائع إلى فسخ البيع فدل على أن البائع أن يرد ما على بائعه بعيب قديم لا نفساخ البيع وقيدته في النهاية بأن يكون بعد تخليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المدعى عليه واعتبر بما جديداً في حق ثالث وقيدته الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد مطلقاً كونه فسخاً من كل وجه في غير العقار لا بعد حذف تقييد الكتاب ودل على أن المشتري لو برهن على الشراء منه لم يقبل واختلف في معنى ترك الخصومة أو العزم عليها فقبل يكتفي بالقلب وقيل يشهد بلسانه على ما في قلبه ولا يكتفي بالقلب ذكرهما في المحيط وفي الهداية لا بد من الإقراران بالفعل عمل بامساكها ونقلها واستخدامها فإن من له خيار الشرط إذا فسخ بقلبه لا يفسخ وفي الاختيار أنكر البيع ثم ادعاه لا يقبل وفي النكاح يقبل لأن البيع يفسخ بالانكار

ومن قال لا شراشريت
منى هذه الأمة فأنكر
للبيع أن يطأها أن ترك
الخصومة

ولهما أن المراد بالخصومة
الجواب مجازاً والجواب
يستحق في مجلس المحكم
فيختص به فإذا أقر في غيره
لا يعتبر لكونه أجنبياً
فلا ينفذ على الموكل لكنه
يخرج به عن الوكالة لأن
إقراره يتضمن أنه ليس
له ولاية الخصومة اه
والحاصل أن اختصاصه
بمجلس القاضي لكون
لفظ الخصومة يتقدم به
وهنا ليس كذلك فالذي
يظهر ترجيح عدم اشتراط
كون الكلامين في
مجلس القاضي

والنكاح لا الاتري انه لو ادعى تزويجا على ألف فأنكرت ثم أقامت البينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفي البيع لا تقبل ويكون تكذيبا للشهود اه ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنده لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسحا فيحتاج القاضي بعده أن يقول فرقت بينكما أو يقول المحصن ان كانت زوجته في فسخ طالق بائن وقيد بالبيع لانه لو جحد الزوج النكاح وحلف وعزمت الزوجة على ترك المحصنة لم يكن لها أن تتزوج والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب كذا في فتح القدير وقد منافي النكاح من خيار البلوغ أنه يحتمل في صور بعد التمام وفي الخلاصة امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وأقامت البينة تقبل بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بجهودهما ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج فجاءت المرأة تدعي ميراثه لها الميراث كرهه عندهما وعند أبي حنيفة لا ميراث له لانه لا عدة عليه ولذلك أنه يتزوج باختها وأربع سواها اه واعلم أن انكار النكاح كما لا يكون فسحا لا يقع به الطلاق وان نوى بخلاف لست لي بأمرأة فانه يقع به ان نوى عنده خلافا لهما كما في طلاق البرازية وفي البرازية ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه فجحد الطلاق لا يرفعه وفيه ادعى عليه البيع فانكر فبرهن على البيع فادعى المدعي عليه فسحه تسمع ولا يكون متناقضا لان جحوده ما عدا النكاح فسح اه (قوله ومن أقر بقبض عشرة ثم ادعى انها زيوفا صدق) لان اسم الدراهم يقع على الزيوفا كما يقع على الجهاد والنهرجة كالزئوف أطلقه فشمع ما اذا بين موصولا أو مفصولا ولكن عبر بتم ليعيد أن البيان مفصول ليعلم حكم الموصول بالاولى وقيد بالزئوف للاختراز عما اذا بين انها ستوقة فانه لا يصدق لان اسم الدراهم لا يقع عليها ولذا التجوز بالزئوف والنهرجة في الصرف والسلم حاز وفي الستوقة لا ان كان مفصولا وان كان موصولا صدق كما في النهاية فالحاصل أنه موصولا صحيح في الكل والتفصيل في المفصول وقيد بأقراره بقبض عشرة لانه لو أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو استوفى لم يصدق للتناقض وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فالقول لبائعه لان المبيع متعين فاذا قبضه فقد أقر بانه استوفى عين حقه دلالة بقيد عواه العيب صار متناقضا وقيد باقتضاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جيا دلم يصدق في دعواه الزئوف موصولا ومفصولا وفيها اذا أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو استوفى ثم ادعى انه كان زيوفا وان كان مفصولا لم يصدق والا صدق وهو المراد بما قدمناه والفرق ان في هذه المسائل الثلاث أقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد فاذا استثنى الجودة كان استثناء البعض من الكل فصح موصولا كقوله له على ألف المائة أما اذا أقر بقبض عشرة جيا دفقة صدق بكل منهما بلفظ على حدة فاذا قال الا انها زيوفا فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وهو باطل كقوله له على مائة درهم ودينار الا دينار ا كان باطلا وان كان موصولا كذا في النهاية والاقرار بقبض رأس المال كالاقرار بقبض حقه كما في البرازية ولم يذكر المؤلف حكم وزنها عند الاطلاق والدعوى وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أوسمة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على النقصان اذا لم يبين موصولا وكذا الدينانبروان كانوا في بلاد بغار فون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه والزئوف مازيغ بيت المال والنهرجة ما يرده التجار والستوقة بفتح السين ما غلب غشها فليست دراهم الاجاز لان العبرة للغالب وأطلق في الدراهم المقر بها فشمع ما اذا كانت دينارا

ومن أقر بقبض عشرة ثم ادعى انها زيوفا صدق

(قوله فلا يطلق عليه معاقبته على الجحد) عبارة البرازي به فلا يحمل مطلقه على الجحد (قوله ثم قال هي كاسدة صدق المسلم اليه) كذا في البرازي أنه أقول المسئلة السابقة تمت عند قوله صدق وقوله المسلم اليه ابتداء مسألة أخرى ذكرها البرازي (قوله فلا بد من الجحمة) قال في الحواشي السعدية كيف تقبل حجة وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه اه واستشكاه المؤلف أيضا فيما يأتي في هذه السودة (قوله وأجاب عنه في العناية الخ) وفي الحواشي اليعقوبية ٤١ قال صاحب السكافية لا تناقض

بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ فيما اذا كان الاخر على العقد معترفاه كما اذا قال أحدهما اشتريت وأنكر الآخر لا يكون انكاره فسحا للعقد اذا لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال أحدهما اشتريت مني هذه التجارية وأنكر ومن قال لا تخولك على ألف فرده ثم صدقه فلا شيء عليه

فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينذكر العقد والبائع بأنه مراده على العقد فيستبد بنفسه أيضا وفيه كلام وهو ان الظاهر من قوله فيما سبق ولانه لما تعذر الخ كون مجرد استتقال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا محل الوطاء بدون اعتبار كون انكار المشتري فيحتاج من جانبه

من قرض أو ثمن مبيع أو غصبا أو ودیعة كافي فتح القدير ورأس المال كذلك كما في البرازي وقيد بدعوى المقر لانه لو أقر بقبض دراهم معينة ثم مات فادعى وارثه انها زیوف لم تقبل وكذا اذا أقر بالودیعة والمضاربة أو الغصب ثم زعم الوارث انها زیوف لم يصدق الوارث لانه صار دينا في مال الميت كذا في البرازي وفيه من الرين قضى دينه وبعضه زیوف وستوقه فزعم شيأ بالاستوقه والزیوف وقال غدرهنا بما فيه من زیوف وستوق صح في حق الستوق لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزیوف لانها من الجنس فلا بد من اه وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالف ولم يبين الجهة ثم ادعى موصولا انها زیوف لم يقض عليه واختلف المشايخ قيل أيضا على الخلاف وقيل يصدق بالايجاب لان الجودة تجب في بعض الوجوه لا على البعض فلا تجب بالاحتمال ولو قال غصبت ألفا أو ادعى ألفا الا انها زیوف صدق وان فصل وعن الامام ان القرض كالغصب ولو قال في الغصب والودیعة الا انها رصاص أو ستوقه صدق اذا وصل ولو قال على كرحنطة من ثمن مبيع أو قرض الا أنه ردی فالقول له وليس هذا كدعوى الرداء لان الرداء في الحنطة ليست بعيب لان العيب ما يخلو عنه أصل الفطرة والحنطة قد تكون رديئة باصل الخنطة فلا يطلق عليه مطلقه على الجحد ولان الميجز شراء البر بدون ذكر الصفة أقر بقرض عشرة أفلس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقالا يصدق في القرض اذا وصل أما في البيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول وقال محمد يصدق في البيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوقه من قرض أو ثمن المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس أو ادعى عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة صدق المسلم اليه كذا في البرازي وذ كفي القنية مسألة ما اذا أقر بدين ثم ادعى أن بعضه قرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذ كره عبد القادر في الطبقات من الالقباب عن علاء الدين (قوله ومن قال لا تخولك على ألف فرده ثم صدقه فلا شيء عليه) لان اقراره هو الاول وقد اترد بقرضه المقر له والثاني دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم بخلاف ما اذا قال اشتريت وأنكر له ان يصدق له لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقه ما في العقد فعمل التصديق اما المقر له فينفرد بالقرار فافترا كذا في الهداية وناقضه في الكافي بانه ذكرهنا أن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ وفيما تقدم يعني في مسألة التجاحد قال ولانه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فات رضا البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلامه صعب اه واقره عليه في فتح القدير بقوله بعده وهو صحيح و يقتضي انه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا بينة ان له ان يفسخ ويستمتع بالتجارية والوجه ما قدمه أولا اه وأجاب عنه في العناية بان لا مناقضة لانه انما حكم أولا بكونه فسحا من جهته لا مطلقا ولان كلامه الاول فيما اترك البائع الخصومة والثاني

٦٥ - بحر سابق حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ ايضا ويدل على هذا قول صدر الشريفة في تنبيهه حل الوطاء سيما اذا جحد المشتري الخ كما لا يخفى بل غاية ما يمكن في التوفيق أن يقال ان مراده فيما سبق استبداد البائع بالفسخ لضرورة تعذر استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهما لا ضرورة للمقر له بالشراء الى الفسخ فلا يستبد به فزاده من قوله ههنا لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ الخ عدم الانفراد عند عدم الضرر فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليست اه

(قوله وسياقي رده في البرازية) أي رده قوله اما ان يرد من المقر له وهو ما قدمناه عن السعدية (قوله والحاصل ان كل شيء الخ) ووجدنا في بعض النسخ مقسدا على قوله ٤٢ وقوله فلا شيء عليه (قوله قيد يكون التصديق بعد الداخ) قال الرملي وفي البرازية

الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد قال في الخلاصة لان لكل أحد ولاية على نفسه وليس لغيره أن يمنعها ولكن للمقر له أن لا يقبل صيانة لنفسه عن المنة وفي التتارخانية نقلا عن السكاكي والمالك ثبت للمقر له بلا تصديق وقبول واسكن يبطل برده اهـ قلت ويستثنى الابراء عن بدل الصرف والسلم كما سيذكره المؤلف قريبا (قوله وان كان بينهما منافاة الخ) عبارة المنية هكذا وان كان بينهما منافاة بان قال المدعي عليه ثمن عبدا عليه الا اني لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فان لم يكن العبد في يد المدعي بان أقر المدعي عليه يبيع عبدا بعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقة المدعي في الجهالة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين عبدا فان صدقه المدعي يؤثر باخذه وتسليم العبد الى المقر كذا

فما اذا لم يتر كها وقوله فلا شيء عليه أي بسبب الاقرار اما اذا برهن المقر له او صدقه خصمه فانه يلزم المقر كافي الهداية وسياقي رده في البرازية والحاصل ان كل شيء يكون الحق لهما جميعا اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على انكاره فهو حائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كذا في القنية وقيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل الاقرار أو لا ثم رده لم يرتد وكذا الابراء عن الدين وهبته لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد كما في الاسعاف ثم اعلم ان الابراء يرتد بالرد لا فيما اذا قال المدينون أبرئني فابراه فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا البراء السكفيل لا يرتد بالرد فالمستثنى مسئلتان كما أن قولهم ان الابراء لا يتوقف على القبول يخرج عنه الابراء عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول لبيطلا كما قدمناه في باب السلم ثم اعلم انه اذا ادعى أنه أقر بالمال الذي أبراه منه ان قال أبرأني وقبلته لم يصح الاقرار لعدم صحة الرد بعد القبول وان لم يقل وقبلته صح الاقرار لجواز رد الابراء فيبطل فيصح الاقرار وتعمامه في جامع الفصولين وأطلق في الرد فشمعل ما اذا قال ليس لي عليه شيء أو قال هي لك أو قال هي لفلان كما في فتح القدير والاخير محمول على ما اذا لم يصدقه فلان والا فهو تحويل وأشار باتحاد الاقرار الى أنه لو أقر نائبا بعد الرد فصدقه الثاني ثبت استحسانا لاقياسا كما في فتح القدير وفي القنية لو أنكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له وأقام بينة لا تسمع ولا يخلف للتناقض بين هذه ورد الاقرار وعدم علم القاضي بما يدفع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استاذنا ينبغي القبول وهو الاشبه بالصواب الى آخر ما فهمنا من الاقرار وقيد برده المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان أقر بقبض المبيع أو الثمن ثم قال لم أقبض وأراد تخليف الاخر أنه أقبضه أو قال هذا لفلان ثم قال هو لي وأراد تخليف فلان أو أقر بدين ثم قال كنت كاذبا لا يخلف المقر له في المسائل كلها عنه ادعى حنيقة لانه متناقض كقوله ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تخليفه لم يخلف وعند أبي يوسف يخلف للعادة وسياقي في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اختياره أئمة خوارزم لكن اختلفوا فيما اذا ادعاه وارث للمقر على قولين ولم يرجح في البرازية منها شيئا وقال الصمد الشاهد الراي في التخليف الى القاضي وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يخلف له الخصم ومن لم يغلب على ظنه فيه ذلك لا يخلفه وهذا الغما هو في المتفرس في الاختصاص اهـ ولا خصوصية للالف والعين كالدين وقيد بالرد لانه لو أقر بمال من جهة وكذبه المقر له فيها وادعى أخرى ان لم يكن بين الجهتين منافاة وجب المال كما اذا قال له ألف بدل قرض فقال بدل غصب وان كان بينهما منافاة كان قال ثمن عبدا لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الالف صدقة في الجهة أو كذبه عند الامام وان كان في يد المدعي فالقول للمقر في يده وسياقي في الاقرار وتسامها في اقرار منية المقر وقيد بالرد من غير تحويل الى غيره لانه لو حوله كالأقر ذوا اليد بان الدار لفلان فقال المقر له ما كانت لي قط لكنها لفلان وصدقه فلان فهي للثاني بخلاف المقضى له بالدار اذا قال بعد القضاء ما كان لي فيها حق قط لكنها لفلان وتعمامه في المنية وفي التخصيص قال أودعتني هذه الالف فقال لا بل لي ألف

اذا قال العبد له ولكن هذه الالف عليه من غير ثمن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته قرض وانما لي عليه بسبب آخر من بدل قرض أو غصب فالقول للمقر مع يمينه بالله مالهذا عليه ألف من غير ثمن هذا العبد اهـ

قرض فقد رد لان العين غير الدين الا ان يتصادق لان المصير كالمبتدئ ولو قال أقرضته كذا أخذ
 الا اني لان التبع كاذب في الزوال ولو قال غصبته أخذ الفلان موجب الضمان فاتفق على الدين
 واختلاف في الجهة فبلغت وكذا لو أقر بالقرض وهو ادعى الثمن لا يلزم زوجه بكذال بل بعني لان
 السبب مقصود لتباين الحين ولذا لم يصح الاقرار بطلقه بخلاف المال اه ولم يذ كر حكم وزنها عند
 الاطلاق والدعوى وفي كافي الحماكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أو ستة وكان
 الاقرار منه بالسكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على النقصان اذا لم يبين موصولا وكذا
 الدنانير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وفي البرازية في
 يده عبد فقال له رجل هو عبدك فرداه المقر له ثم قال بل هو عبدي وقال المقر هو عبدي فهو لذي اليد
 المقر ولو قال ذواليد لا خير هو عبدك فقال لا بل هو عبدك ثم قال الا خير بل هو عبدي وبرهن
 لا يقبل للتناقض اه وهذا بخلاف ما في الهداية من أنه لا بد من الجهة فانه يقتضي سماع الدعوى
 وهو مشكل وقيد بالاقرار بالمسأل احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء
 فانها لا ترتد بالرد اما الثلاثة الاول ففي البرازية قال لا خيرا ناعبدك فردا المقر له ثم عاد الى تصديقه
 فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجهود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث
 يبطل بالرد والطلاق والعناق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط وحده اه وأما الاقرار
 بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا في حواصل
 مسائل رد الاقرار بالمسأل أنه لا يخلو اما أن يرد مطلقا أو يرد بالجهة التي عينها المقر وحولها الى أخرى
 أو يرد لنفسه ويحوله الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب
 والابطال وان كان الثالث فان صدقه فلان تحول النسب والا فلا وان كان بطلاق أو عتاق أو ولاء
 أو نكاح أو وقف أو نسب أو ورق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد بالرد المقر له الا في هذه المسائل
 (قوله ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وهو برهن على
 القضاء أو البراءة قبل) لا يمكن التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه ولا فرق بين أن يؤكد
 النبي بكلمة قط أولا وأطلقه فشمع ما اذا قضى بالمسأل ثم ادعى الابقاء كما في الملتقط فالدفع بعد القضاء
 صحيح الا في مسألة الخمسة كما سيأتي وأشار المؤلف الى أنه لو ادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن
 المدعى عليه وأقام البينة على العفو أو على الصلح عنه على مال تقبل وكذا في دعوى الرق وقيد بكون
 المدعى عليه لم يصالح لسكوته عنه والاصل العدم اما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الابقاء
 أو البراءة لم تسمع دعواه كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الابقاء ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه
 على الابقاء كما في الخزانة والى أنه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى ما لا بالشركة ثم ادعاه
 دينا عليه تسمع وعلى القلب لان مال الشركة ينقلب دينيا بالبحود والدين لا ينقلب أمانة ولا شركة
 كذا في البرازية وفي مجموع النوازل ادعى عليه شيئا فأجاب قائلا اني أتى بالدفع فقبل أعلى الابقاء
 أو البراءة فقال على كلمه ما تسمع قوله ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأتني عن البعض أو قال
 أبرأتني عن الكل لكن لما أنكر البراءة أوفيته اه ولا يخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع
 مطلقا ومن مسائل دعوى الابقاء ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر مائتي درهم وأنه
 استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأنبت ما بالبينة ثم برهن المدعى عليه أنه أوفاه الخمسين لا تسمع
 حتى يقول هذه الخمسون التي تدعى لان في مائة وخمسين وخمسين اه وفي دعوى الملتقط لو أقام

ومن ادعى على آخر ما لا
 فقال ما كان لك على شيء
 قط فبرهن المدعى على
 ألف وهو برهن على
 القضاء أو البراءة قبل

اليئنة أن له على فلان أر بمائة درهم ثم أقر المدعى أن للنكر عليه ثلثمائة تسقط عن النكر
 ثلاثمائة عند أبي القاسم الصفار وعند أبي أجدين عيسى بن النضر أنها لا تسقط وعليه الفتوى اه
 وليأمل في وجه عدم السقوط وقيد بدعوى الإيفاء بعد الانكار إذا لو ادعاه بعد الإقرار بالدين فإن
 كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل المتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام اليئنة على
 الإيفاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض وإن ادعى الإيفاء قبل الإقرار لا تقبل كذا في خزائن المفتين
 (قوله وإن زاد ولا أعرفك لا) أي زاد قوله ولا أعرفك على قوله ما كان لك على شيء قط لم يقبل برهانه
 والمراد هذه الكلمة وما كان معناها نحو ولا رأيتك أو ولا جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة
 أو ولا أخذ ولا أعطاه أو ما اجتمعت معك في مكان كما في فتح القدير وإنما لم تقبل لتعذر التوفيق بين
 كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة وذ كر عن أصحابنا القدرى أنه يقبل لا مكان
 التوفيق لأن المحتجب من الرجال والمحدرة قدي يؤذى بالشغب على بابه فيأمر بعض وكلائه بارتضاء
 الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه وفرع عليه في النهاية تبع القاضيان بأن المدعى عليه لو كان ممن يتولى
 الأعمال بنفسه لا يقبل اه فالحجب من لا يتولى الأعمال بنفسه وقيل من لا يراه كل أحد لعظمته
 وفي القاموس الشغب ويحركه وقيل لا تهيج الشر وفي إصلاح الإيضاح وفيه نظر لأن مبنى إمكان
 التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه بخصوصه
 وتصوير القدرى إمكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك اه ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في
 تناقض المدعى عليه لا المدعى وأشار المؤلف رحمه الله إلى أنه إذا لم يكن التوفيق لم يندفع التناقض
 فمن ذلك ما في المعراج معزيا إلى الشافى لوقال لم أدفع إليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن
 يقول لم أدفع إليه شيئا وقد دفعت اما لو ادعى إقراره بالدفع إليه أو القضاء ينبغي أن يسمع لأن المتناقض
 هو الذي يجمع بين كلامين وههنا لم يجمع ولهذا لو صدقه المدعى عيانا لم يكن مناقضا ذكره
 التمر تاشى ومن هنا أجبت عن حادثة أذن له في دفع المال لآخيه ثم ادعى عليه أنه ما دفع فقال دفعت
 ثم قال لم أدفع فحكم عليه بجفاء الآخ فآقر أنه دفع له فانه يبرأ لأن تصديق الآخ المأذون في الدفع إليه
 كتصديق المدعى وقد علمت ما إذا صدق المدعى وقيل تقبل اليئنة على الإبراء في هذا الفصل
 باتفاق الروايات لأن الإبراء يتحقق بالمعرفة وفي البرازية ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند
 ذلك المحاكم بسبب يقبل ويسمع برهانه بخلاف العكس لأن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني
 المقيد الأول لكون المطلق أز يدمن المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الأئمة ادعى البناتج أولا ثم
 الملك المقيد فقامس ما ذكره أنه إذا ادعى البناتج وشهدا بالمقيد لا يقبل ينبغي أن لا يصح اه وفي
 إقرار البرازية أقر ببيع عبده من فلان ثم حجه صح لان الإقرار بالبيع بلائمن إقرار باطل اه
 وفي جامع الفصولين كفل بثمن أو مهر ثم الكفيل برهن على فساد البيع والنكاح لا تقبل لان
 أقدمه على التزام المال إقرار منه بصحة سبب وجوب المال فلا تسمع منه بعد دعوى الفساد
 ولو برهن على إيفاء الأصيل أو على إبرائه تقبل لأنه تقرير للوجوب السابق كفل عنه بالف لرجل
 يدعيه فبرهن الكفيل أن الالف المدعاة ثمن خرا لا تقبل ولو قال الكفيل الالف المدعاة قارا وثن
 خرا ونحوه مما لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على إقرار المكفول له وهو يجب لا يقبل قوله وليس له
 أن يحلف الطالب ولو أقر به الطالب عند القاضي برئ الأصيل والكفيل جميعا اه أقول لا يقال
 لما برئنا بقراره ينبغي أن تقبل بينة إقراره لأن اليئنة تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا

وإن زاد ولا أعرفك لا

(قوله وليأمل في وجه

عدم السقوط) قال في

المخ والظاهر أن وجهه أن

المدعى عليه لما كان

جاحدا فذمته غير مشغولة

بشيء في زعمه فإلى تقع

المقاصة والله تعالى أعلم

اه ونقله عنه الرملى مع

زيادة وهي قوله أو نقول

يجعل تصديقه على

الانكار ردائا أقرب به

المدعى وهو مما يرتد بالرد

اه (قوله وقيل تقبل

اليئنة على الإبراء في هذا

الفصل) قائله صاحب

الكافي كما ذكره العيني

وقوله في هذا الفصل أي

فصل المحتجب والمحدرة

أبو السعود

(قوله بدون المطلق اريد من المعيد) لان المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق به الزوائد ٥٠ والمقيد بسبب يقتصر على وقت

وجوب السبب (قوله من
العدة) لفظ العدة رمز
كتاب وما به عليه نقل عنه
(قوله وقد اجبتنا عنه في
حاشيتنا عليه) قال الرمي
وعليك أن تتأمل في هذا
الجواب اه أي فان
القضاء بالشراء قضاء
بالبيع فسامعني قوله
لم يقض القاضي بالبيع
وأقول الجواب النافع ان
شاء الله ما يستفاد من

للتناقض لان كفايته اقرارا بجهتها اه وفي الاختيار كل قولين متناقضين صدر من المدعى عند
الحاكم فان امكن التوفيق قبل والام يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما أثر في قبح الشهادة أثر في
منع استماع الدعوى اه (قوله ومن ادعى على آخره باعته أمته فقال لم أبعها منك قط فبرهن على
الشراء فوجد بها عينا فبرهن البائع أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل) للتناقض لان اشتراط
البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضي وجود العقد وقد أنكره بخلاف
ما تقدم من مسألة الدين لان الباطل قد يقضي ويرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وما في الكتاب هو
ظاهر الرواية عن الكل وحكي الخضاف رواية عن أبي يوسف أنها تقبل لامكان التوفيق بان باعها
وكيله وأبرأه من العيب ونظيره ما ذكره أبو يوسف أنه لو ادعى الشراء من شخص وهو منكرف فقام
المدعى ببينة على الشراء منه فقام المنكر بالبينة أنه قد رد المبيع على تقبل لما ذكرناه من امكان
التوفيق هكذا عزا هذه الفرع الشارح اليه وجزم به في الخلاصة على انه نقل المذهب فقال ادعى
على آخره اشترى منه هذه الدار فانكر الشراء فلما أقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى
عليه أنه ردها عليه يعني أقالها يسمع هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكنه يدعى ابقاء الثمن أو الأبراء
اختلف المتأخرون ومن هذا الجنس صارت واقعة بسم قد صورتها ادعت امرأة على رجل أنه
تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر وأنكر الزوج النكاح أصلا فلما أقامت المرأة البينة
على النكاح ادعى الزوج أنه خالعهما على المهر تسمع لانه يحتمل أنه تزوجها منه أبوه وهو صهر وهو
لا يعلم ومن هذا الجنس رجل ادعى على آخر الغاوي دعيه فانكر فلما أقام البينة على الايداع ادعى
المدعى عليه الرذال والهلاك ان قال أولا ليس لك على شيء تسمع وان قال ما أودعتني أصلا لا يسمع اه
واستشكل مسألة الكتاب في جامع الفصولين بانه ينبغي أن تقبل البينة فيها وفاقا خلافا لفرق لانه
صار مكذبا شرعا ببينة المدعى فلحق انكاره بالعدم فصار كافي الكفالة من أن رجلا لو برهن ان له
على الغائب ألفا وهذا كفي له بامر يرجع الكفيل على الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا لانه صار
مكذبا شرعا في انكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بإدائه ثمة حكم بالرجوع أيضا فلا
حاجة الى اقامة البينة ثانيا على كفايته لثبوتها أولا وهذا الحكم بالشراء ليس بحكم بالبراءة ولا ابقاء فلا
يضمن الدعوى فيبطله التناقض فافتروا ويمكن أن يرد بان انكاره لما لحق بالعدم لما امر لا يتحقق
التناقض لعدم انكاره البيع والشراء فينبغي أن تصح الدعوى على أصل من العدة أنكر البيع
فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالة تسمع هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكنه يدعى ابقاء الثمن
أو الأبراء اختلف المتأخرون اه وقد اجبتنا عنه في حاشيتنا عليه بما حاصله أن المقر اغا يصير مكذبا
شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلتنا لم يقض القاضي بالبيع حتى تناقض الخصم
فلم يكن مكذبا شرعا كما لا يخفى وبما قررناه ظهر أن تقييد المؤلف مسألة الكتاب بدعوى الرد بالعيب
بعد الانكار لا يصلح البيع للاحتراز عن دعوى الاقالة ويحتاج الى الفرق بينهما كما يحتاج اليه فيما
في البرازية ادعى عليه شراء عبده فانكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب تسمع لانه صار
مكذبا في انكار البيع فارفع التناقض بتكذيب الشرع كما ارتفع بتصديق الخصم اه وفي
جامع الفصولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته

كتاب نور العين في غير هذا
المحل وفي غير هذه المسئلة
وهو ان التكفيل لما
التحق زعمه بالعدم وثبت
خلافه وهو كونه كفيلا
لم يسمع في اعادته زعمه ولم
يرد نقض البينة بل رضى
بموجبها حتى جعله مبنيا
لدعواه الرجوع على
الاصيل وأما البائع في
مسئلتنا فقد سعى في اعادة
مال زعمه وهو براءة ذمته
بعد التحاقه بالعدم
بثبوت خلافه وأراد نقض

ما أثبتته البينة وهو عدم براءة ذمته فهذا فرق واضح حق وكذا يقال في دعوى الاقالة لانها افسخ للعقد الذي أثبتته الخصم بالبينة
ففيه تقرير لموجبها ومثله يقال في مسألة البرازية الاخيرة فاحفظه فانه ينفعك في كثير من أمثال هذه المسائل

ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله ينبغي أن يكون هذا ومسئلة العيب سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضي سابقة النكاح فيحقق التناقض اه ثم اعلم ان التناقض بين الدعوتين لا بد أن يكون عند القاضي يدل عليه ما في الاجناس والصغرى ادعى محدودا بشراء وأرث ثم ادعاه مملوكا مطلقا لايصح اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فاما اذا لم تكن عند القاضي فهذا والاوول سواء قال البرازي وهذا على الرواية التي ذكرها ان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضي فاما من اشترط ان يكون الثاني عند القاضي يكفي في تحقيق التناقض كون الثاني عند المحاكم ثم قال في فصل الدفع وفي المحيط ادعى على آخر عند غير المحاكم بالشراء والارث ثم ادعاه عند المحاكم مطلقا ان ادعى الشراء من معروف لا تقبل وان ادعاه من مجهول ثم المطلق عند المحاكم تقبل دلت المسئلة انه لا يشترط في التناقض كون المتدافعين في مجلس المحكم بل يكفي بكون الثاني في مجلس المحكم اه وقدمنا انه المعتمد ثم اعلم ان التناقض اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على الثاني يقبل منه قال في البرازية وفي الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كتبت ادعيته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعيته الا ان هذا السبب وترك المطلق يقبل ويبطل الدفع اه ثم اعلم ان التناقض المانع اما ان يسمع المحاكم الكلامين أو يسمع الثاني فيسقط المدعى عليه أنه قال أولا كذا بريد دفعه فيمنكر فيبرهن المدعى عليه على قوله الاول فيثبت التناقض وهذا هو طريق دفع الدعوى وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في الخمسة من الدعوى وفي الظهيرية ادعى عليه ان أباك أوصى لي بثلاث ماله فانكر المدعى عليه الوصية فبرهن المدعى فقال المدعى عليه ان أبي رجع عن هذه الوصية قيل لا يصح هذا الدفع والصحيح انه صحيح وكذا لو برهن على جود أبيه بناء على ان الجود رجوع اه وفيما ادعت امرأة على ورثة زوجها المهر فانكر وانكاحها فبرهنت فدفعوا بانها كانت أبرأت أبانا في حياته ان قالوا أبرأت عن المهر لا يصح للتناقض وان قالوا أبرأت عن دعوى المهر صح اه وفي البرازية ادعى عليه ألف درهم ثمن جارية بشرائط وعجز عن اثباتها فقال كانت ألف وديعة عنده لا تقبل ولو ادعى كونها وديعة فبحر فادعى كونها اقرضا تقبل اه (قوله ويبطل الصلح بان شاء الله تعالى) أي يبطل مكتوب الشراء والاقرار ونحوهما اذا كتب في آخره ان شاء الله تعالى فيبطل البيع ونحوه لكون الاستثناء مبطلا وفي الصحاح الصلح كتاب فارسي معرب والمجمع أصل وصكك وصكوك اه أطلقه فشمل ما اذا اشتمل على شيء واحد وأشياء وفي الثاني الاختلاف قال الامام اذا كتب بيع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى يطل الكل قياسا لان الكل كشيء واحد بحكم العطف ويبطل الاخير عندهما فقط استحسانا لا بصرف الاستثناء الى ما يليه لان الصلح للاستيناق وكذا الاصل في الكلام الاستيناق وأشار الى ان الكتابة كالنطق فلا يدفهم من اتصال المشيئة فلو ترك فرجة فان الاستثناء ينصرف الى ما يليه اتفاقا كالسكوت والحاصل انهم اتفقوا على ان المشيئة اذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر وامرأته طالق وعليه المشي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فيبطل الكل فبشي أبو حنيفة على حكمه وهما أخرجا صورة كتب الصلح من عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط المتعقب جلا متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحسانا راجعا على قوله كذا في فتح القدير فظاهره ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة وفي

ويبطل الصلح بان شاء الله تعالى

(قوله لا بد أن يكون عند القاضي) قدمنا الكلام عليه عند قوله ادعى دارا في يدرجل فراجع (قوله) ثم اعلم ان التناقض اذا قال تركت الكلام الاول الخ) قدم المسئلة في شرح قوله ادعى دارا في يدرجل الخ والاوولى ما عبر به في فصل الاستحقاق حيث قال ثم اعلم ان التناقض الذي لا تسمع دعواه اذا قال تركت أحد الكلامين فانه يقبل منه اه لان قوله هنا اذا قال تركت الكلام الاول الخ لا يوافق كلام البرازية ثم ان كلام السبازية لا يدل على ان هذا قاعدة كلية كما يقتضيه كلام المؤلف بل في هذه الصورة الجزئية وفي الحقيقة رجوعه عن الاطلاق الى التقيد من قبيل التوفيق يدل عليه قول الحامية حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته فليتامل

وكالة البرازية وعن الثاني قال امرأة يزيد طالق وعبدته مرو عليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكلمة لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال اه وأما الاستثناء بالا واحدى أخواتها فينصرف الى الأخير عندنا كما علم في آية رد شهادة المحدود في القذف وعليه فرع في خزانة المفتين من الاقرار والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا بها فانه لذلك وأما الاستثناء بالا فالى الأخير فلو أقر لاثنين بمالين واستثنى شيئا كان من الأخير ولو أقر بمالين كما أنه درهم وخمسين دينارا الا درهمان انصرف الى الاول استحسانا وأما الاستثناء بان شاء الله تعالى بعد جلتين ايقاعيتين فاليهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين أو طلاق معلق وعق معلق فاليهما عند محمد وعند أبي يوسف الى الأخير واتفقوا على انصرفه الى الأخير في غير العطف وفي المعطوف بعد السكوت كما في إيضاح السكرماني وفيه من الايمان اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما توسع على نفسه لم يصح كالاستثناء وان كان فيه تشديد على نفسه صح فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في اليمين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا في العتق اه وفي الهداية ذكر حق كتب في أسفله ومن قام بهذا الذكرك الحق فهو وكيلي بما فيه ان شاء الله يبطل الذكرك كله عنده وعندهما بطل التوكيل والمراد بذكر الحق الصك كما في القاموس والمراد بمن قام به ان من أخرجه كان له ولاية المطالبة بما فيه من الحق وأورد عليه لزوم صحة توكيل المجهول وأجيب بان الغرض من كتابته اثبات رضا المدعى عليه بتوكيل من بوكله المدعى فلا يمتنع المديون عن سماع خصومته عند أبي حنيفة ودفع بانه لا يقيده على قوله لان الرضا بتوكيل مجهول باطل فلا يفيد على قوله أيضا والظاهر عندى ان محمد انما ذكره ليفيد انه ينصرف الاستثناء الى السكوت عنده وان كان فاسدا فكيف اذا كان صحيحا بدليل مسألة نعمان الخلاص مع فساده عنده وقيل بل فائدته التخرع عن قول ابن أبي ليلى فانه لا يصح التوكيل بالخصومة بلارضا الخصم الا اذا وجد الرضا بتوكيل وكيل مجهول فحينئذ يجوز لسكن المذكور في كتب المذاهب الاربعة ان عند ابن أبي ليلى يجوز التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم مطلقا اه كذا في فتح القدير وفي وكالة البرازية قال لرجلين أيكبا ع هذا فهو جائز فأيها ما باع جاز قال وكنت هذا وهذا يبيعه فهو باطل اه (قوله وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعدموته وقال الورثة أسلمت قبل موته قال قول لهم) وقال زفر القول لها لان الاسلام حادث فيضاف الى أقرب الاوقات ولنا ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى فحكمها للحال كما في جريان ماء الطاحونة وهذا ظاهر نعتبه للدفع وما ذكره هو يعتبره للاستحقاق وأشار بكون الزوج ذميا الى انه لو مات مسلم وله امرأة نصرانية فباعت مسلمة بعدموته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعدموته قال قول لهم أيضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه أما الورثة فهم الدافعون ويظهر لهم ظاهر الحدوث أيضا كما في الهداية والتعبير بالاستصحاب أحسن من التعبير بالظاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثيرا ما يكون ظاهرا كاخبار الاحاد كثيرا ما توجب استحقاقا كذا في فتح القدير وفي التبرير الاستصحاب الحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه وكتبنا تفاريعه في الاشياء والنظائر في قاعدة اليقين لا يزول بالشك وسيأتي في آخر باب التحالف مسائل من الظاهر وفي خزانة الاكل مات ذمي وله ابنان أحدهما مسلم فبرهن على ان أباه مات مسلما والا سخر على انه مات كافرا أقضى بالميراث للمسلم منهم وان كان شهوده من الذمة وشهود الكافر من المسلمين وكذا لو قال أحدهما كنت مسلما

وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعدموته وقال الورثة أسلمت قبل موته قال قول لهم (قوله والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا الخ) قال في المحواشي السعدية لا يقال كيف حالف أبو حنيفة أصالة فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الأخيرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله ان شاء الله شرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله ويظهر لهم) لعلة ويشهد لهم الخ (قوله كاخبار الاحاد كغيرها) أي كالشهادة ونحوها

وان قال المودع هذا ابن
مودعي لا وارث له غيره
دفع المال اليه

(قوله ان كان شهود الذي
مسلمين) الظاهر ان
المسئلة مصورة بما اذا
كان أحد الخارجين
ذميا فظهر معنى هذا والا
فهو غير ظاهر تامل (قوله
فعلى هذا لا يحتاج الى
تصديق الاخ الخ) أقول
الذي يظهر ان تصديق
الاخ شرط لارثه مشاركا
للرأة لانه لو أكتنبا
يكون معترفان ولده
وارثه فيجب الاخ به
فلا يرث وكان المؤلف
فهم انه شرط لارث المرأة
أيضا وليس كذلك فيما
يظهر فلا منافاة تامل
(قوله وتماه مع بيان
مدة التاني في فتح
القدير) حيث قال غيره انه
احتمل مشاركة غيره وهو
موهوم واذا تاني ان
حضر وارث آخر دفع
المال اليه لانه خلف عن
الميت وان لم يحضر أعطى

وكان أبي مسلما فصدقته أخوه وقال وأنا كنت مسلما في حياته فكذبته أخوه وقال أسلمت بعد موته
فالميراث للذي اجتمع على اسلامه قبل موت أبيه وكذا الاختلاف في الرق والعتيق فالميراث لمن اجتمعا
على عتقه في حياة أبيه اه وفيها ادعى خازجان دارا في يد ذي وادعى الميراث وبرهنا قضى به بينهما
وان كان شهود الذي مسلمين والا قضى به للمسلم وان كان شهوده كفارا اه وقيد المؤلف بمسأله كذا
من المسئلة لان امرأة الميت المسلمة لو قالت مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراثي وقال ولده وهم كفار
مات كفرا وصديق أخو الميت المرأة وهو مسلم قال في الخزانة قضيت للمرأة وللأخ دون الولد وفيها
لومات رجل وأبواه ذميان فعلا الامات اننا كفرا وقال ولده المسلمون مات مسلما فميراثه للولد دون
الابوين اه وحاصله أنهم اذا اختلفوا في موت الميت على الاسلام أو الكفر فالقول لمن يدعي أنه
مات على الاسلام فعلى هذا لا يحتاج الى تصديق الاخ في المسئلة السابقة وتكفي دعوى المرأة انه مات
مسلم كما لا يخفى والافا الفرق (قوله وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المال
اليه) أي وجوب الاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت قيدا باقراره بالبنوة لانه لو قال
هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ
بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وتماه مع بيان مدة التاني في فتح القدير
وقيد بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدفع اليه شيء لا قبل التلوم
ولا بعده حتى يقيم المدعي بيته تقول لا نعلم له وارثا غيره وأشار بالوديعة الى أن المديون اذا قال هذا
ابن دائي فانه يؤمر بالدفع اليه بالاولى وقيد بالوارث احتراما لاعماله اذا أقر أنه وصيه أو وكيله
أو المشتري منه فانه لا يدفعها اليه لما فيه من ابطال حق المودع في العين بازالتها عن يده لان يد المودع
كيد المال لا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف ما اذا أقر أنه وكيل الطالب بقبض
دينه حيث يؤمر بالدفع اليه لانه اقرار بخالص حقه اذ المديون تقضي بامثالها فلودفع الى الوكيل
في الوديعة قبل لا يستردها لكونه ساعيا في نقض ما أوجبه وكان ينبغي ان يستردها لبطالان اقراره
في حق المالك والحفظ واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولذا ضمن اذا أنكر المالك التوكيل ولو لم
يسلم الى الوكيل حتى ضاعت فقيل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن عملا بما في زعمه وقيد بالوديعة
للاحتراز عن الملتقط اذا أقر به الرجل فقيهه اختلاف كما ذكره الشارح والعارية والعين المغصوبة
كالوديعة ومراعاة من الابن من يرث بكل حال فالنبت والاب والام كالابن وكل من يرث في حال دون
حال فهو كالأخ وفي فتح القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى
انه ابنه أو أبوه أو مولاة أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها عمة الميت أو خالته أو بنت أخيه وقال
لا وارث له غيري وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه
وصدقه ما ذواليد وقال لا أدري للميت وارث غيرهما أو لا لم يكن للمدعي الوصية شيء بهذا الاقرار
ويدفع القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقة أو العسمة أو الخالة أو بنت الاخ اذا انفرد
أما عند الاجتماع فلا يراهم مدعي البنوة مدعي الاخوة لكن مدعي هذه الاشياء اذا زاحمه
مدعي الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا باقرار ذي اليد مدعي الاخوة أو البنوة أولى بعد
ما يستحلف الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذ لم تكن بيعة على الزوجية والوصية فان أقام
أخذهها اه وأشار المؤلف الى أن ذا اليد لو أقر أن الميت أقربان هذا ابنه أو أبوه أو مولاة أعتقه
أو أوصى له بالكل أو ثلثه أو ان هذه زوجة فالمال للابن والمولى كما لو عايناه أقر بخلاف النكاح

وولاء الموالاة والوصية لان ذاليد أقرب بسبب يقتض كذا في فتح القدير ومن دعوى المجمع وان
 كانت في يدز يد بقاء أحد الزوجين فصدقه زيد يؤثر باعطاء أقل النصيبين لأكثرهما اه قد
 بتصديق له لانه لو برهن وقال لا نعلم له وارثا آخر فله أكثر النصيبين اتفاقا كذا في شرحه لابن الملك
 (قوله وان قال لا آخر هذا ابنه أيضا وكذبه الاول قضى للاول) أي قال المودع هذا ابنه بعد
 إقراره للاول بانه ابنه وكذبه المقر له قضى بالمال للمقر له الاول لان الثاني إقراره على الغير لصحة الإقرار
 للاول لعدم من يكذبه ولم يذكر المصنف ضمان المودع للثاني لاختلاف الشارحين فيه ففي غاية
 البيان أنه لا يغرم المودع للابن الثاني شيئا بإقراره له لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف وهذا
 لانه لا يلزم من مجرد ثبوت البنوة ثبوت الارث فلا يكون الإقرار بالبنوة إقرارا بالمال اه وفي
 البناء فان قيل ينبغي أن يضمن المودع هنا للمقر له الثاني كما قلنا في مودع القاضي المعزول اذا بدأ
 بالإقرار بما في يده لانه انما أقرب بان القاضي المعزول سلبه فانه يضمن للقاضي على ما مر من قبل
 قلنا هذا أيضا يضمن نصيبه اذا دفع الى المقر له الاول بغير قضاء القاضي اه وهذا هو الصواب
 كما في فتح القدير وقيد بإقراره بالولد لانه لو أقرب المودع به الرجل ثم قال لا بل ودية فلان أو قال
 غصبت هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقضى به للاول ويضمن للثاني قيمته وكذا في
 الإقرار بالدين فلو قال هذا الفلان الانصفة فلان فكما قال ولو قال هذان لفلان الا هذان لفلان
 كان مصدقا فلو قال هذا الفلان وهذا الفلان المقر له الاول فانه لم يصدق وهذا للاول ولو قال
 هذا الفلان وهذا الفلان المقر له الانصفة الاول فانه لفلان كان جائزا ولو قال هذه الحنطة والشعير
 لفلان الا كرامن هذه الحنطة اذا كانت الحنطة أكثر من الكرامن كذا في الاصل لمولانا محمدا من
 الدعوى (قوله ميراث قسم بين الغرماء لا يكفل منهم ولا من وارث) وهذا شيء احتاط به بعض
 القضاة وهو ظلم وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يأخذ الكفيل منهم أم أطلقه فشمع ما اذا ثبت الدين والارث
 بالبيينة أو بالإقرار والخلاف في الاول ولا خلاف في أخذه في الثاني وهي واردة على إطلاقه وشمع
 ما اذا قال الشهود لا نعلم له وارثا غيره وهذا لا يؤخذ الكفيل اتفاقا وجه قوله ما أن في التكفيل نظرا
 للغائب على تقدير وجوده ولان وجوده وانما هو موهوم فلا يؤثر الثابت قطعه وأشار الى عدم التكفيل
 في دعوى الشراء على ذى اليد وفي بيع العبد المأذون للدين وقيد بالميراث لانه يأخذ كفيلا اذا دفع
 النفقة لامرأة الغائب أو اللقطة أو الأبق الى صاحبه وأطلق في الوارث فشمع ما اذا كان ممن يجب
 أولا وقيد بعدم التكفيل لان القاضي يتلوم ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث له غيره
 ولا غريم له آخر اتفاقا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم بانتفاء الشريك المستحق معه بقدر
 الامكان وقد رمدته مفوض الى رأى القاضي وقدره الطحاوى بحول والمراد بالتأني تأخير القضاء الى
 المدة المذكورة كما في غاية البيان لا تأخير الدفع بعد القضاء وحاصل ما ذكره المصنف من الشاهد أن
 المدعى لو برهن على انه مات وتر كها ميراثا لو رثته ولم يذكر واعدد الوارثة ولا قالوا لا نعلم له وارثا غيره
 فانه لا يقضى له وان بينوا عددهم وقالوا لا نعلم له وارثا غيره وكان ذلك الوارث مما لا يجب بحال فانه
 يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يجب بحال تاني ثم يقضى وان شهدوا أنه ابنه ووارثه وأنه
 مات وتر كها ميراثا لم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره تلوم القاضي زمانا ثم يقضى ولا يأخذ منه كفيلا عنده
 خلافا لما ويدفع لأحد الزوجين أو فر النصيبين عند محمد وعند أبي يوسف أقلهما وقوله وهذا شيء
 احتاط به بعض القضاة وهو ظلم كلام أبي حنيفة وعنى به ابن أبي ليلى فانه كان يفعله بالكوفة

وان قال لا آخر هذا ابنه
 أيضا وكذبه الاول قضى
 للاول ميراث قسم بين
 الغرماء لا يكفل منهم ولا
 من وارث

كل مدع ما أقرب به لكن
 بكفيل ثقة وان لم يجد
 كفيلا أعطاه المال
 وضمنه ان كان ثقة حتى
 لا يهلك أمانته وان كان
 غير ثقة تلوم القاضي
 حتى يظهر أن لا وارث
 لليت أو أكبر رأيه ذلك
 ثم يعطيه المال ويضمنه
 ولم يقدر مدة التلوم بشئ
 بل موصول الى رأى
 القاضي وهذا أشبه بابي
 حنيفة وعندهما مقدر
 بحول هكذا حكى الخلاف
 في الخلاصة عن الاقضية
 قال وعن أبي يوسف مقدر
 بشهر

والمراد بالظلم الميل عن سواء السبيل وفيه دليل على أن المجتهد يخطئ ويصيب وعلى أن أبا حنيفة يرى
من الاعتزال لا كما ظنه البعض بسبب ما نقله يوسف بن خالد النخعي عنه أنه قال كل مجتهد مصيب
والحق عند الله واحد وتأويله أن كل مجتهد مصيب بالاجتهاد وإن أخطأ ما عند الله والدليل على
صحة هذا التأويل أنه لو جعل على ظاهره لمكان متناقضا لقوله الحق عند الله واحد فيفيد أن ليس
كل مجتهد أصاب الحق والالكان الحق متعدد أفترم أن معنى قوله كل مجتهد مصيب أي مصيب
حكم الله تعالى بالاجتهاد كما في فتح القدير وفي البرازية من الدعوى بعد نقل عبارة الكتاب عن
الامام الاعظم قالوا هذا كشف عن مذهبهم بأن المجتهد يخطئ أيضا قيل اذ قولهما يجوز التكفيل
كشف عن الاعتزال وأنت خير بان هذا لا يراد باطل فانهما جازا بالاجتهاد أخذ التكفيل قياسا
على رد الابق واللقطة فإني يلزم منه كون كل مجتهد مصيبا والاستدلال من وصف الامام بالظلم بناء
على ملازمة عادية كانت في تلك العصر من عدم تقلد القضاء الامن المجتهد فكان التكفيل
الصادر من القاضي تكفيلامن القاضي المجتهد ويكون المراد من بعض القضاء القاضي المعهود
وزيف أيضا بان المجتهد اذا أخطأ فله أجر بخلاف وغايته أنه بالتكفيل أخطأ فلا يكون ظلمما
فلا يصح الاستدلال وأجيب عنه بان الامام قال وهو ظلم وميل فالوصف بالميل دل على أن المراد بالظلم
وضع الشيء في غير موضعه والاطلاق ولو بالمجاز دل انه يخطئ اذ لو لا ما صح ذلك فصل الكشف
بالوصف الواقع من الامام بالتصاف في الواقع اه وحاصله أن وصفه بان فعله ظلم لا يقتضي انه في
الواقع ظالم بمعنى مرتكب للحرام وان صح ان يقال انه ظالم أي واضح لاخذ التكفيل في غير موضعه
والمقصود تأويل العبارة بحيث لا تفيد ان القاضي يأخذ التكفيل آثم لان ثبوت الاجرة في ذلك
ينافي الاثم وفي الاصل قال أبو حنيفة رأيت لم يجد كفيلا كنت أمنعه حقه بشئ أخاف ولم يستين
بعد ولم يجب عليه بعد اه والاولى في الجواب عن قول الامام في حق ابن أبي ليلى مع كونه مجتهدا
ما قاله في التلويح وعبارته والخطي في الاجتهاد لا يعاقب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا
وما جورا اذ ليس عليه الا بذل الوسع وقد فعل فلم ينل الحق لحفاء دليله الا ان يكون الدليل الموصل
الى الصواب ينافي اخطا المجتهد دلته قصير منه وترك مبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من طعن
السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبني على ان طريق الصواب بين في زعم
الطاعن اه وفي مناقب الكردي ما زال أبو حنيفة يخطئ ابن أبي ليلى وهو قاضي الكوفة حتى
عزله الخليفة واعلم اننا كتبنا في باب النفقة ما يفيد ان المراد بالتكفيل التكفيل بالمال لقوله
في الذخيرة فاذا حضر الزوج وأثبت أنه كان دفعها لهما فان شاء رجع عليهما وان شاء رجع على
التكفيل الى آخره ولم أر حكم الكفالة على قولهما في مسألة الكتاب هل هي بالمال أو بالنفس
(قوله ولو ادعى دار الرثا لنفسه ولا خ له غائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعى فقط) أي أخذ نصيب
نفسه وترك نصيب أخيه الغائب في يد ذي اليسر وهذا عند الامام مطلقا وفصل الشبان بين
جود ذي اليسر فيؤخذ منه ويجعل في يد أمين ولا ترك في يده لحماية بجموده فلا تنظر في تركه في
يده وله أن الحاضر ليس بخضم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض بلا خصم كما اذا
رأى شيئا في يد انسان يعلم انه لغيره لا ينتزعه منه بلا خصم وقد ارتفع جموده بقضاء القاضي
بالكل قيد بعدم أخذ نصيب الغائب لان القاضي يقضي بالكل ارضا بخصومة الحاضر لا انتصاب
أحد الورثة خصما لليت فلذا تقتضي منه ادبونه وتنفيذ وصاياه ولا تعاد البيعة اذا حضر الغائب

ولو ادعى دار الرثا لنفسه
ولا خ غائب وبرهن عليه
أخذ نصف المدعى فقط
(قوله هل هي بالمال
أو بالنفس) في حاشية
أي السعد قال شيخنا في
الدررأى لم يؤخذ منهم
كفيل بالنفس عند الامام
وقالا يؤخذ فهذا ظاهر
في انه على قولهما يؤخذ
كفيل بالنفس ثم رأيت
لتاج الشريعة (قوله
وهذا عند الامام مطلقا
الخ) مثله في الهداية
وغيرها وفيه ان هذا
الاطلاق لا يظهر بعد
تقسيد المسئلة بقوله
وبرهن عليه فكان
ينبغي عدم التقييده
تأمل

(قوله كما صرح به في الجامع الكبير) حيث قال انما يكون قضاء على جميع الورثة اذا كان المدعى في يد الوارث المحاضر ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره لان دعوى العين لا تتوجه الا على ذي اليد فلا يكون ٥١ خصمها عنهم الا في قدر ما في يده بخلاف

ولا القضاء ولم يذكر الشارح فيه اختلافا واذكره في جامع الفصولين وصحح انه لا يحتاج وكذا ينتصب
أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان ديناً وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على
الكل وان كان البعض في يده ينفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية
والعناية انه لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضاً وصرح في فتح القدير بالفرق بين
العين والدين وهو الحق وغيره وهو في قوله أخذ نصف المدعى فقط اشارتان الاولى انه لا يؤخذ من
ذو اليد كقبيل لان الغاضي نصب لقطع الخصومات لا لانشائها الثانية ان المحاضر يأخذ النصف
مشاعاً غير مقسوم كما صرح به العمادى في الفصول وقيس بالعقار لان المنقول يوضع عند عدل الى
حضور صاحبه وقيل هو كالعقار لا يؤخذ منه ولا شك انه على قولهما يؤخذ منه ويوضع على يد عدل
وأجمعوا على انه لا يؤخذ لومقرا كذا في جامع الفصولين وتنبهات الاول انما ينتصب المحاضر
الذي في يده العين خصمها عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين المحاضر والغائب فان قسمت وأودع
الغائب نصيبه عند المحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينتصب المحاضر خصمها عنه ذكره العتاي عن
مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين ولو أودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى
رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصمها اذ ينتصب أحد الورثة خصمها عن الباقي لو كان العين
بيده بخلاف الاجنبى اهـ الثاني انما لا تسمع دعوى الغائب احضر بشرط ان يصدق ان العين
ميراث بينه وبين المحاضر اما لو أنكر الارث وادعى انه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر
لا يكون القضاء على المحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بينته كما في الفصولين فالحاصل انه انما
ينتصب خصمها عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن
يصدق الغائب على انها ارث عن الميت المعين الثالث انما يكفي ثبوت بعض الورثة ان لو ادعى
الجميع وقضى به اما لو ادعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي كذا في جامع الفصولين
من السابع والعشرين الرابع ادعى بيتا فقال ذواليدانه ملكي ورثته من أي فلو قضى عليه
يظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم ان يدعيه بجهة الارث اذ صار مورثهم مقضيا عليه فلو ادعاه
أحدهم ملكا مطلقا قبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذواليدانه ملكا مطلقا لا ارثا لا تصير
الورثة مقضيا عليهم فاهم أخذه بدعوى الارث ليس لذى اليد حصته فيه اذ قضى عليه اهـ
الخامس اذا كانت الورثة كبارا غيبا وصغيرا نصب القاضي وكذا عن الصغير لسماع دعوى الدين
على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة السادس اذا أثبت المدعى دينه على
بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد المحاضر ثم يرجع المحاضر على الغائب
بخصته وهم ما في خزنة المقتنين السابع يحلف الوارث على الدين اذا أنكره وان لم يكن للميت تركة
وهما في البرازية الثامن يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركة وهما في البرازية
التاسع لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكذا للدعوى كما في أدب
القضاء للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخضم (قوله ومن قال مالى أو ما أملك في المساكين
صدقة فهو على مال الزكاة ولو أوصى بثلاث ماله فهو على كل شيء) والقياس استواءهما في تصدق

ماذا كان المدعى على
الميت ديناً حيث ينتصب
فيه بعض الورثة خصمها
عن الكل مطلقا كذا في
الزبلي وقوله مطلقا أى
سواء كان في يد الوارث
عين تركة أم لا ووجه
الفرق بين الدين والعين
ان حق الدائن شائع في
جميع التركة بخلاف
ومن قال مالى أو ما أملك
في المساكين صدقة فهو
على مال الزكاة ولو أوصى
بثلاث ماله فهو على كل شيء
مدعى العين أبو السعود
(قوله بخلاف الاجنبى)
أى غير الوارث تكون
العين في يده فيدعى عليه
فلا يتعدى القضاء عليه
الى غيره بان تكون شركة
بشبهه وبين غيره فلا
يكون الشريك للغائب
مقضيا عليه أبو السعود
عن شيخه (قوله فلو قضى
عليه) أى على ذى اليد
(قوله وظاهره ان وكيل
بيت المال ليس بخضم)
قال الرملى يجب تقييده
بما اذا وكله السلطان بجمعه
وحفظه أما اذا وكله بان
يدعى ويدعى عليه أيضا
تسمع دعواه والدعوى

عليه ويملك في ذلك ما يملكه السلطان لانه فوض اليه ما يملكه وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح
خصمها من يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع السمي بغتهم تيماريا نامل هذا وسئل شيخنا ابن الحساونى عن هذه المسئلة فاجاب

بما ذكره الشيخ زين هنا (قوله ولكما ٥٢ فرقنا بينهما) أي بين الصدقة وبين الوصية وقوله بخلافها أي الوصية (قوله وقيد
بالتخييز لأنه لو قال الخ)
ظاهره أنه بدون التخييز
لا يشمل الحادث بعد اليمين
وهذا بخلاف الوصية لما
في وصايا الخانية ولو قال
أوصيت بثلث مالي
لفلان وليس له مال ثم
استفاد مالا ومات كان
للموصي له ثلث ماترك ثم
قال بعده ولو قال عسدي
لفلان أو براديني لفلان
ولم يضاف إلى شيء ولم ينسبهم
يدخل فيه ما كان له في
الحال وما يستفيد قبل
الموت اه لكن قد يقال
الوصية في معنى المعلق وفي
حاشية أي السعود وقوله
والحادث بعده ظاهره
ولو بعد وجود الشرط
لكن ذكر الأبياري
مانصه لوعلقه بشرط دخل
المال الموجود عند
اليمين والحادث بعده إلى
وجود الشرط اه (قوله
ثم يفعل ذلك) أي المحلوف
عليه وقوله فلا يلزمه شيء
يعلم منه كأنقل عن
المقدسي أن المعتبر المالك
حين الحنث لاحق المحلف
اه ويؤخذ منه أيضا أن
ما فيه خيار الرؤية لا
يملكه المشتري حتى يراه
وبرضى به (قوله وقد

بالكل وبه قال زفر ولكافر قنا بينهما استحسانا باعتبار أن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى
بخلافها لأنها أخت الميراث تجري في كل مال الزكاة أطلقه في مال الزكاة فشمع جميع الجنس
كالسوائم والتقدمين وعروض التجارة بلغت نصابا أو لا سواء كان عليه دين مستغرق لها أو لا لأن
المعتبر خفس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشر وطها فإن قضى دينه لزمه أن يتصدق
بعده بقدره وشمع الأرض العشرية عند الثاني لكونها مصرفها مصرف الزكاة ومنعه محمد لما فيها من
معنى المؤنة ولذا وجب العشر في أرض الصبي والمكاتب والأوقاف وضم أباحنيصة إليه في النهاية
معزيا إلى التمر تاشي ولا تدخل الخراجية لشمعها المؤنة وخرج رقيق الخدمة ودور السكنى وأثاث
المنازل وما كان من الحوائج الأصلية وتسوية المصنف بين قوله مالي وبين قوله ما أملك هو الصحيح
لأنهما يستعملان استعمالا واحدا فكان فيهما القياس والاستحسان خلافا للبعض واختاره في
المجمع وما صححه تبعه للشارح هو مختار صاحب الهداية وذكر القاضي الأسدي أن الفرق بين
المال والمالك إنما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في مختصره وقيد
بالتخييز لأنه لو كان معلقا بالشرط نحو قوله مالي صدقة في المساكين إن فعلت كذا دخل المال
القائم عند اليمين والحادث بعده وقيد بقوله فهو صدقة لأنه لو قال لله علي أن أهدي جميع مالي إن
فعلت كذا أو جميع مدي فإنه يدخل فيه جميع ما يملكه وقت الحلف بالإجماع فيجب أن يهدي
ذلك كله لا قدر قوته فاذا استفاد شيئا آخر تصدق بماله كذا ذكر الأسدي في وفي حيل الوالوجبة
من آخره رجل قال إن فعلت كذا بجميع ما أملك صدقة في المساكين فإن زاد أن يفعل ولا يحنث
ببيع جميع ما يملكه من رجل بثوب في منديل يقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم ينظر إلى الثوب
ويرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء اه وأشار بقوله فهو علي مال الزكاة دون أن يقول يتصدق بمال
الزكاة إلى أنه إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب يملك من ذلك قدر قوته فاذا أصاب شيئا
بعد ذلك تصدق بمثل ما أمسك لأن حاجته مقدمة ولم يبين في المبسوط قدر ما يملك لأن ذلك
يختلف باختلاف العيال وباعتبار ما يتجدد له من التحصيل فيملك أهل كل صنعة قدر ما يكفيه
إلى أن يتجدد له شيء وقيد بالمال والمالك من غير تعيين شيء للاحتراز عما إذا قال ألف درهم من مالي
صدقة إن فعلت كذا ففعله وهو لا يملك المائة لا يلزمه إلا بقدر ما يملك رواه ابن سماعة عن
محمد وكذا عن نصير وبه أخذ الفقهاء وإن لم يكن له شيء لا يجب عليه شيء كذا في مال الفتاوى
من الإيمان والضمير في قوله فهو عائد إلى المال وكذا الوأوصي بماله ولا وارث له أو كان له
وأجازها فإن الموصي له يستحق جميع ماله ثم أعلم أنه وقع في الهداية هنا أن الوصية خلافة كالوراثة
وهو مشكل فإن المصرح به أن مالك الموصي له ليس بطريق الخلافة كمالك الوارث قال الصدر
الشهيد في شرح أدب القضاء أن الموصي له ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح إثبات دين الميت
عليه وإنما يصح على وارث أو وصي ولو أوصى له بعبادة اشتراه فوجد عليه الموصي له عيبا فإنه
لا يرده بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا والاستحقت التجارية بعد الولادة كالمورث بخلاف
الموصي له اه ولم أر أحدا من الشارحين بين بينه وقد ظهر لي أن صاحب الهداية أراد بالخلافة أن
ملك كل منهما يكون بعد الموت لا بمعنى أنه قائم مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التخصيص

ظهر لي أن صاحب الهداية الخ) ما ظهر له سبقه إليه صاحب الكفاية حيث
قال قوله لأنها خلافة كهي أي كالوراثة من حيث إنهما يشبان المالك بعد الموت

(قوله وهل يدخل تحت الوصية بالمال ما على الناس من الديون) أقول في وصايا المنظومة الوهبانية إشارة إلى أن في المسئلة خلافا
ورجح الدخول حيث قال وفي ثلث مالي يدخل الدين أحد وقال شارحها العلامة ابن السبكي المسئلة في القنية رمز لبرهان صاحب
الحيط وقال لأوصي بثلث ماله لا يدخل الدين ثم رمز للأصل وقال يدخل قال المصنف وفي حفظي من فتاوى قاض خان رواية دخول
الدين في الوصية بثلث المال والمراد بدخولها أن يدخل ثلثها في الوصية ولا يسقط ٥٣ فيجعل كأنها لم تكن اه وفي وصايا

السكر نزل أوصي له بالف
وله عين ودين فان خرج
الالف من ثلث العين
دفع اليه والا فثلث العين
وكما خرج شيء من الدين
له ثلثه حتى يستوفى
الالف وهذه غير مسئلتنا
ومناقله عن حفظ ابن
وهبان يخالفه ما ذكره
المؤلف هنا عن الخانية
ورأيت في وصايا الظهيرية
إذا كان مائة درهم عين

ومن أوصى إليه ولم يعلم
بالوصية فهو وصي
بخلاف الوكيل

ومائة درهم على أجنبي
دين فاوصي لرجل بثلاث
ماله فانه يأخذ ثلث
العين دون الدين ألا ترى
ان حلف أن لا مال له وله
ديون على الناس لم يحت
ثم ما خرج من الدين أخذ
منه ثلثه حتى يخرج الدين
كله لانه لم يتعين الخارج
مالا التحقق بما كان عبدا
في الابتداء ولا يقال لمالم
ثبت حقه في الدين قبل
أن يتعين كيف ثبت

بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراؤه ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد الثمن بخلاف
الوارث وقد منا تعريف المال أول كتاب البيوع ولا فرق في مسئلة الكتاب بين ان يقول ثلث
مالي للفقر أو له لان وكذا لو قال ثلثي لفلان أو سدسي فهو وصية جائزة وقيده بالوصية لانه
لو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان ماله دراهم أو دنانير فقوله باطل وان
ضما عاصار وقف على الفقراء ولو قال ثلث مالي لله تعالى والوصية باطلة عندهما وعند محمد ينصرف
إلى وجوه البر ولو قال ثلث مالي في سيدل الله فهو للغزو فان أعطوه حاجاه قطعما جاز وفي النوازل
لو صرف إلى سراج المسجد يجوز اه وسيأتي تمامه في الوصايا ان شاء الله تعالى وهل يدخل
تحت الوصية بالمال ما على الناس من الديون قالوا ان الدين ليس بمال حتى لو حلف ان لا مال له وله
دين على الناس لم يحت ولا شك ان الدين يجب الزكاة فيه بشرط القبض فينبغي ان يدخل تحت
النذر بالمال ولكن في الخانية ولا تدخل الديون وفي كلام الشارح في الوصايا ما يفيد دخول
الدين في الوصية بالمال لانه يصير مالا بالاستيفاء فتناولته الوصية خصوصا قالوا انها أخت الميراث
وهو يجري فيها وفي الجامع للصدر ان اشترى بمائة درهم فهدى صدقة واشترى بها تحت
قال ان بعث عبد إلى فتمنه صدقة صح نذره وقبضه شرط فان مات عنده أو استهلكه قبل قبضه سقط
وكذا بعده فيما يتعين رده دون غيره كالزكاة قال ان بعث هذا الكرو هذه المائة فهما صدقة وباع
بتصدق بالسكر دون الدراهم للتعين وعدمه وبطلان نظيره ان نكحتهما وأحدهما محرمة
أو اشترىتهما وأحدهما حر قالت ان تزوجت فهدى صدقة صح فان ارتدت أو قبلت سقط قبل قبضه
وكذا بعده فيما يتعين رده وعلى هذا الطلاق وفيما يتخير تصديق بما يقبضه اه (قوله ومن أوصى
إليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل) حتى لو باع الوصي شيئا من التركة قبل العلم بالوصية
جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يجز والفرق ان الوصية خلافة فلا تتوقف على العلم كتصرف
الوارث ملكا ولا ية حتى لو باع المجد مال ابن ابنه بعد موت الاب من غير علم بموته حاز وأما وكالة
فائبات ولاية التصرف في ماله لا استخلاف لبقاء ولاية الموكل والاذن للعبد والصبي في التجارة
كالوكالة فلا تثبت الا بعد العلم ولا يجوز تصرف المأذون قبله هكذا أطلقه الشارح وفي شرح المجمع
لابن فرشته من المأذون ان كان الاذن خاصا بان قال أذنت لعبدي فلان ولم يشهد بين الناس فعلم
العبد به شرط لصيرورته مأذونا وان كان عاما كما اذا قال المولى لاهل السوق باعوا عبدي فلانا بصير
مأذونا قبل العلم اه ومثل الوكالة الامر بالبدل للمرأة حتى لو جعل أمرها بالبدل لا يصير أمرها بالبدل
مالم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع كذا في الخانية من فضل الامر بالبدل من الطلاق وفي وكالة
البرازية وفي الجامع الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيلاً وعن الثاني خلافة اما اذا علم

حقه فيه اذا تعين لانا نقول مثل هذا غير ممتنع ألا ترى ان الموصى له بثلث المال لا يثبت حقه في القصاص ومن انقلب مالا يثبت
حقه فيه اه ويمكن أن يوفق بين القولين بهذا فتدبر والله تعالى أعلم (قوله ولا شك ان الدين يجب فيه الزكاة بشرط القبض)
أي فاذا قبض يصير مالا فينبغي أن يدخل ومقتضى ما قالوا ان الدين ليس بمال أن لا يدخل (قوله ولو باع الوكيل قبل العلم به لم
يجز) أي لم يلزم لانه بيع الفضولي فيتوقف على اجازته بعد العلم أو على اجازة الموكل

(قوله ليكون ذلك قبولا) حاصله ان بيعه ونحوه قبل العلم قبولا قال في نور العين من الفصل ٢٣ غاز يات وبيع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استحسانا ويصير ذلك قبولا منه للصاية ولا يملك عزل نفسه (قوله وفي ان الوصاية لا تقبل التخصيص) قال الرمي ليس على اطلاقه لان ٤٥ ايضا القاضي يقبل التخصيص قال في كتاب الدعوى من فتاوى قاضيخان ولو قال القاضي

المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلنا لبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه فالتذكرة في الوكالة انه يجوز جعل معرفة المشتري بمعرفة البائع وفي المأذون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدي قبايعوه ولم يعلم به العبد يصح وفي الزيادات انه لا يجوز الى آخره وهو حسن وأشار بقوله فهو وصى الى انه لا يتمكّن من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يتصرف من يبيع أو غيره ليكون ذلك قبولا والا فله اخراج نفسه قبل القبول وعلى هذا فقد ترك المصنف قيد الابد منه وهو ان يقول ومن أوصى اليه ولم يعلم فتصرف فهو وصى كما في الهداية وان لم يتصرف فليس بوصى لعدم القبول وفي الحاشية أودعه الغائب قال في غيبة المودع أمرت فلانا ان يقبض الالف التي هي عند فلان ولم يعلم فلان بكونه مأمورا بالقبض ومع ذلك قبضه بدفع المأمور له وتلف عنده فالمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء القابض والدافع وان سلم الدافع العالم بالاذن والقابض لا يعلم به فتلف عند القابض لا ضمان على واحد منهما لان المستودع دفع بالاذن ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان أدفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى تكون عندي لفلان فدفع فضاقت فارب الوديعة تضمين أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد اه ثم اعلم ان الوصاية والوكالة يجتمعان ويفترقان فيقتربان في مسألة الكتاب وفي أن الوصاية لا تقبل التخصيص والوكالة تقبلها وفي انه يشترط في الوصى ان يكون مسلما حرا بالغاعا فلا يخلف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب القاضي غيره ولو مات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عز المفقود للحفظ وفي ان القاضي يعزل الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وتماه في الاشياء والنظائر في فن الفروق ثم اعلم ان صاحب الهداية ذكر هنا ان الوصاية خلافة لانبا كالورثة وقال قبله ان الوصية خلافة كهى وقد مناهى الثاني وأما الاول فالمراد انه خليفة الميت في التصرف كالوارث لاني الملك بخلاف الخلافة في الوصية فانها في الملك لاني التصرف ومما يدل على ان الوصى خليفة الميت ما في خزنة المفتين لومات عن وصي وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير جاز الا اذا نهاه ثم اعلم انهم فروا بين الوارث والوصى في مسألة لو أوصى بعق عبد ملك الوارث اعتاقه تنجيزا وتعليقا وتديرا وكابة ولا يملك الوصى الا التنجيز وهي في التخصيص ثم اعلم انه صرح في التخصيص بان وصى القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي ولم أر نقلا في حكم وصايته قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي أن يكون على الخلاف فن جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلًا قال لا وصحوا انه وكيل حتى ملك الواقف عزله بالشرط (قوله ومن أعلم بالوكالة صح تصرفه) لانه معاملة لا الزام فيه وانما هو اطلاق أطلقه فشميل ما اذا كان المخبر عدا أو غير عدل كبيرا أو صغيرا فلا يشترط فيه الا التميز (قوله ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورير) كاخبار السيد بخيانة عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يشترط

لرجل جعلتك وصيا لميت يصير وصيا فان خص شيئا أو قال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايضا القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايضا الميت اه وهكذا ذكر هذا الشارح في فوائده (قوله وصحوا انه وكيل الخ) في حاشية أبي السعود قال شيخنا ومقتضاه ان ومن أعلم بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورير كاخبار السيد بخيانة عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر

تقر بره في النظر بلا علمه لا يصح ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزالي عشي الاشياء انهم لم يجعلاه وصيا من كل وجه ولا وكيلًا كذلك بل له شبه بالوصى حتى صح تفويضه في مرض موته وشبهه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد فهو وكيل عن الموقوف عليهم كما

ذكره في الاشياء قلت وقول محمد مشكل اذ مقتضى كونه وكيلًا عنهم ان لهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب الواقف الاجماعة اه قلت ولا يبعد كما قال شيخنا حفظه الله تعالى انه وكيل مادام الواقف حيا وصى بعد وفاته والظاهر ان مراد محمد انه نظير الوكيل في سعيه لهم لا وكيل حقيقة اذ ليست ولايته منهم

في الخبر بهذا الا تميز لكونها معاملة وله أن فيها الزام من وجه دون وجه فيشترط أحد شرطى
الشهادة اما العدد أو العدالة أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير المحم ورسوله فلا يشترط فيه
العدالة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا
اتفاقا صدقه أو كذبه كما ذكر الاسيماي وكذا لو كان الرسول صغيرا وظاهر ما في العمادية انه لا بد
أن يقول له اني رسول بعزلك وينبت العزل بكتاب الموكل أيضا ومقيد أيضا بما اذا لم يصدقه أما اذا
صدقه قبل ولو كان فاسقا ذكره أيضا ومقيد أيضا بما اذا بلغه العزل أن كان العزل قصديا أما اذا كان
حكما كوت الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم ولم يذكر المصنف اشتراط سائر الشروط في
الشاهد وجزم في تنقيح الاصول باشتراط سائر الشروط مع العداد والعدالة على قول الامام الاعظم
فلا يثبت بخبر المرأة والغيب والصبي وان وجد العدد أو العدالة وقل من نبه على هذا ثم اعلم ان
الامام محمد بن الحسن نص على خمسة منها ولم يذكر مسألة البكر وانما قاسمها المشايخ وذكروا من الخمسة
المحجر على المأذون ولم يذكر المؤلف المحاقلة بعزل الوكيل فهي ست وزدت عليها ثلاثا احداها في
الظهيرية من كتاب النكاح قال البيهقي في الخلاف يريد به اذا قال رجل عدل هذه العين معيبة
فاقدم على شرائه كان ذلك رضيا بالغيب ان كان الخبر عدلا وان كان فاسقا فلا اه الثانية في
التمقيح فسخ الشركة الثالثة عزل المتولى على الوقف على القول بصحة عزله بلا شرط أو على قول
الكل ان كان شرطه الواقف ولم أرها ولكن صرحوا بانه وكيل الواقف فيستفاد من مسألة
عزل الوكيل وينبغي أن يزداد أيضا عزل القاضى ولم أره وقد جعل المصنف من هذه المسائل
مسألة المسلم الذي لم يهاجر وهو نص محمد في النوادر واختار السرخسي قبول خبر الفاسق حتى يجب
عليه الاحكام بخبره لان الخبر له رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدالة لا تشترط في
الرسول كما قدمناه وصححه الشارح ورده في فتح القدير والتحرير بان عدم اشتراط العدالة
انما هو في الرسول الخاص بالارسال والافساح على قوله أن لا تشترط العدالة في رواية الحديث
وظاهر قوله أو مستورين انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف والصحيح قبوله وثبتت هذه
الاحكام لان تأثير خبر الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه لو قضى بشهادة واحد عدل لم
ينفذ وبشهادة فاسقين ينفذ وقوله لا بعدل أى بخبر عدل ولا يشترط فيه لفظ الشهادة كذا في فتح
القدير (قوله ولو باع القاضى أو أمينه عبد الغرماء وأخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن)
أى التابع الثمن للمشتري لان القاضى قائم مقام الخليفة ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى
وأمين القاضى كالقاضى وهو من يقول له القاضى جعلتك أمينا في بيع هذا العبد أما اذا قال بع
هذا العبد ولم يزد عليه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا تلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كذا
في شرح التلخيص للفراسى وأشار المؤلف رحمه الله الى ان العبد لو ضاع منه قبل التسليم الى المشتري
لم يضمن كما ذكره الشارح والى ان أمينه لو قال بعته وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بالعين
وعهدة المحاقلة للقاضى كذا في شرح التلخيص أيضا وفي البدائع من خيار العيب ان العيب اذا
كان ظاهرا يرد المبيع به بنظر القاضى أو أمينه اه وفي قضاء الملتقط اذا وجب عين على مخدرة وجه
القاضى لها ثلاثة من العبدول يستحقها واحد وان يشهدان على عيها أو نكواها اه فعلى هذا
المستحلف ليس بأمينه والاقبل قوله في اليمين والنكول وحده ثم اعلم ان القاضى وأمينه لا ترجح
حقوق عقد باشره لليتيم اليهما بخلاف الوكيل والاب والوصى فلو ضمن القاضى أو أمينه ثمن ما باعاه

ولو باع القاضى أو أمينه
عبد الغرماء وأخذ المال
فضاع واستحق العبد لم
يضمن

تأمل (قوله وينبغي أن
يزاد عزل القاضى) قال
الرملى وهو ظاهر لانهم
صرحوا في كتاب القضاء
بانه ملحق بالوكيل كما
قدمه هذا الشارح فيه
(قوله وفي البدائع من
خيار العيب الخ) الغرض
من هذا ان أمين القاضى
ملحق به والا فلا دخل
لهذا الفرع هنا

ورجع المشتري على
الغرماء

(قوله كما تجعل العهدة
على الموكل عند تعذر
جعلها على الوكيل في
المحجور عليه) الاولى
حذف لفظة في لصير
المحجور عليه صفة للوكيل
والمراد اذا كان العاقد
عبدا او صديقا يعقل
البيع وكاه رجل يبيع
ماله فانه لا يتعلق الحقوق
بهما بل بموكلهما لان
التزام العهدة لا يصح
منهما القصور الاهلية في
الصبي وحق السيد في
العبد والاصل أنه اذا
تعذر تعلق الحقوق
بالعاقد تتعلق بأقرب
الناس الى العاقد وأقرب
الناس في مسئلة ثمان
ينفع به هذا العقد وهو
الغريم كذا في فتح القدير

للبيوع بعد بلوغه صح بخلافهم وتماه في قضاء العتابة (قوله ورجع المشتري على الغرماء) لان
البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر جعلها على العاقد كما تجعل العهدة على الموكل
عند تعذر جعلها على الوكيل في المحجور عليه قيد رجوع المشتري لانه لو ظهر للبئ غريم آخر
لا يشارك الاول في الثمن وان صار مقرا بقبض الامين لان حق المشاركة انما ثابت بقبض الدين ولم
يوجد قبض الدين حقيقة ولا حكما أقصى ما في الباب انه أقر بقبض الامين ثمن ما باعه من التركة
وأمين القاضى ليس بنائب عنه لافي البيع ولا في القبض ليكون اقراره بقبضه اقرارا بقبض نفسه
حكما بل هو نائب عن الميت في البيع لان المقبوض بدل ملك الميت ولهذا الوتوى المقبوض في يد
الامين لا يسقط بتواشي من دين الغريم كذا في شرح التلخيص من الو كالة وأشار المؤلف رحمه الله
الى ان الغريم خصم للمشتري في الردع ولكن في التلخيص منها فان قال أمينه الذي أمره بالبيع
فيه بعت وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلاعين وعهدة الحاقا بالقاضى ثم الغريم ان أنكر
الايفاء دون القبض كان خصما للمشتري في العيب فيغرم الثمن لا للغريم آخر فلا يشاركه اذ العهدة
بالعقد وهو له نفعا كما في توكيل المحجور والمكره والشركة بالقبض وهو للميت حتى لم يسقط التوى
شيأ وان أنكرهما كان الخصم من يأمره القاضى لانتهاء الاول بلا حقوق ويبيع فيما للمشتري هنا
أو غرم الغريم في الاولى نظر اللعين نظرا وسلطة كما مره مدر للنقص صاروا للفضل الى دين الغريم
قد عا وفاء بقصور السلطة كما لو ظهر مال آخر اه وتوضيحه في شرحه للغاربي ثم اعلم انهم جعلوا
النائب كالاصيل في نائب القاضى وهو الامين وفي الوكيل فينبغي أن يجعل نائب الامام أو نائبه
كهما بدليل ما قدمناه من ان القاضى انما قبل قوله بلاعين لكونه نائبا عن الامام فعلى هذا يقبل
قول أمين بيت المال بلاعين فليحفظ هذا خصوصا انهم جعلوا أمين القاضى كهو فأمين الامام كهو
بالاولى وسبأ في نقله عن شرح التلخيص نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف
أو تفرقه على المستحقين وأنكره وقال قول له كالاصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضى فانه
لا يمين عليه كالقاضى وأشار المؤلف أيضا الى ان الوكيل لو ادعى ذلك لم يضمن أيضا وفي التلخيص ان
قال الوكيل بعت وقبضت الثمن وسلمته الى الآخر أو ضاع صدق وبرئ المشتري للتسليط قصد أو
ضمنا ويخلف على التسليم والضياع اذ أنكره على نفسه دون المشتري ولا يخلف على البيع والقبض
للعكس الا في دعوى العرم لعكس العكس ألا ترى ان ذا اليد اذا أقر بالمدي لصغير خلف على العرم
دون العين وبسلم المبيع ان كان في يده للتسليط يد الا ان كان في يده لا أثر لعدم بل يفسخ المشتري
أو ينقدرا جعابه على الوكيل لفوت رضا وسلامة ويسد ترداد المعيب رادائمه وفاء بالعقد والحقوق
ويرجع به على الآخر ان صدقه في القبض اذ يده يده بدليل التناقص ويبيعه القاضى فيه ان كذبه
الى آخر ما ذكره في باب ما يصدق فيه الوكيل والوصى والقاضى منها قيد بعدم ضمانه عند الاستحقاق
لانه لو أخطأ في قضائه ضمن لما في المحيط البرهان في الحدود ولو شهد أربعة من الرجال على محض
بالزنا فرجه الامام ثم وجد أحدهم عبدا أو محدودا في قسذف فدينته على القاضى ويرجع القاضى
بذلك في بيت المال بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل ان القاضى متى ظهر خطأه فيما قضى
يقين فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كالمودع والوكيل وان كان الخاطئ في المال
فان كان قائما بيد المقضى له أخذه القاضى وردّه على المقضى عليه وان كان مستهلكا ضمن قيمته
ويرجع بذلك على المقضى له وان كان في رجم أو قطع يدي في سرقة ضمن القاضى ويرجع بما ضمن في

بيت المال وان ظهر ان الشهود فسقة لم يضمن القاضي لانه لم يظهر خطؤه بيقين لان خطأ القاضي انما يظهر اذا ظهر انه قضى بغير شهادة ولم يظهر لان الفاسق اهل للشهادة عندنا اهـ والمنقول في الخلاصة والبرازية والمحيط المذكور من كتاب القضاء عدم ضمان القاضي اذا اخطأ وهو مخالف لما في المحيط من الحدود (قوله وان امر القاضي الوصى ببيعه لهم فاستحق أو مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء) لانه عاقبة نية عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته أطلقه فتمحل وصى الميت ووصى القاضي لانه كوصى الميت في الاحكام كلها الا في مسائل ذكرناها في الفوائد فهو نائب الميت لا القاضي بدليل ان القاضي لا يملك الشراء لنفسه من مال اليتيم ولو نصب وصيا فاشترى منه صح كذا ذكره الامام المحمدي وشراء القاضي من أمينة لا يجوز ايضا والتقييد بامر القاضي اتفاق وليعلم حكمه بغير أمره بالاولى ولهذا قال الامام المحمدي وأمر القاضي وعدم أمره سواء وانما يرجع الوصى على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر للميت بعد ذلك مال رجع الغريم فيه بدينه لان دينه لم يصل اليه ويرجع بما ضمن للوصى أو للمشتري في المسئلتين وقيل لا يرجع به في الثانية والاول اصح وفتح مجد الاثمة السرخكتي عدم الرجوع في الاولى فقد اختلف التمهيج كذا في فتح القدير والسرخكتي بضم السين فسكون الراء وفتح الخاء المججمة والكاف وفي آخرها التاء ثالث الحروف نسبة الى سرخكت قرية بفتح حسان سمرقند ينسب اليها محمد بن عبد الله بن فاعل ذكره عبد القادر في الطبقات وافاد كذا المؤلف رحمه الله البيع للغرماء ولم يذكر الوارث مع انهم سواء فاذا لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان القاضي أو أمينة هو العاقد يرجع عليه المشتري كذا ذكره الشارح لان ولاية البيع للقاضي اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع وفي تلخيص الجامع من باب بيع الوصى من الوصايا أو وصى بان يشتري بالثلث ويعتق فبان بعد الاتجار دين يحيط بالثلثين فشراء القاضي عن الموصى كي لا يصير خصما بالعهدة واعتاقه لغو وتعدي الوصية وهي الثلث بعد الدين وشراء الوصى وعتقه عن نفسه لملك ضمن الخلافة كالوكيل وقيل يعذر أبو يوسف بالجهل تفريعا على الغبن وان نصيبه القاضي لانه عكس الامين ينوب عن الميت لا القاضي لما في بيع الغنائم ويعتق عن الميت بثلث ما اشترى القاضي أو غرم الوصى وفاء بالوصية الا ان يظهر له مال يخرج الاول من ثلثه فينقلب الوفاق اليه والخلاف الى الثاني وينعكس الجواب اهـ وفي شرحه هنا في باب بيع الغنائم من كتاب البيوع ان تصرف امين الامام كتصرف الامام بنفسه وتصرف الامام حكم وكذا تصرف امينه ولهذا الميزان لكل واحد منهما ان يشتري من نفسه شيئا لنفسه من الغنيمة وان كان فيه منفعة ظاهرة للغنائم بان اشترى بعثل القيمة وزيادة لا يتغابن الناس في مثله ومن مشايخنا من قال ان هذا قول محمد اما عندهما فان كان فيه منفعة ظاهرة يجوز كوصى القاضي والصحيح انه قول الكل نص عليه في الذخيرة وهذا بخلاف الوصى لان القاضي اقامه مقام الميت بحكم الولاية العامة عند عجز الميت لا مقام نفسه فصار كان الميت بنفسه اقامه وتصرف الميت ليس يحكم فكذا تصرف نائبه اهـ وقد ظهر بهذا ان الامام كالقاضي فعليه حكم وفي قضاء الملتقط اذا قال القاضي جعلتك وكيلاني تركته فلان فهو وكيل بالمحفظ فقط واذا قال جعلتك وصيا فهو وصى عام كذا روي عن أبي يوسف وبه أخذ القاضي وذكر المحمدي في شرح الجامع الكبير ولو أوصى ان

وان أمر القاضي الوصى ببيعه لهم فاستحق أو مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء

(قوله وهو مخالف لما في المحيط) قال الرمي يمكن التوفيق بان يريد عدم ضمانه عدم استقرار الضمان عليه برجوعه في بيت المال فكانه لا ضمان عليه تامل (قوله ويرجع بما ضمن للوصى أو للمشتري في المسئلتين) أي في مسألة بيع القاضي أو أمينة والرجوع فيها بما ضمنه للمشتري وفي مسألة بيع الوصى والرجوع فيها بما ضمنه الوصى وكان الاولى أن يقول ويرجع بما ضمن أيضا أي كما يرجع بدينه (قوله ثالث الحروف) أي حروف الهجاء لا حروف الكامة (قوله لانه عكس الامين) فعلة

فعل الامين

(قوله لان طاعة أولى الامر واجبة) قال العلامة البيري في أوائل شرحه على الأشباه والنظائر عند الكلام على شروط الامامة ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما يفترض اطاعته كما في خزائن الأكل وفي شرح الجواهر تحت اطاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود نفعه ٥٨ الى العامة كعمارة دار الاسلام والمسلمين مما تناوله الكتاب والسنة

والاجماع اه وفي النهاية وغيرها روى عن أبي يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العبد وكافه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وروى عن محمد كذا وتاويله أن هرون أمرهما أن يكبرا تكبير جده ففعلوا ذلك امتثالا لأمره وقد

ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعك فعله

نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التتارخانية عن المصطفي اذا أمر الامير أهل العسكر بشئ فعصاه في ذلك واحد فالامير لا يؤذيه في أول وهلة ولكن ينصحه حتى لا يعرذ الى مثل ذلك بلا عذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذرا فعند ذلك يحل سبيله ولكن يحلفه بالله تعالى لقد فعلت

يباع عبده ويشترى بثمنه نسمة فتعق عنه فباع الوصي العبد واشترى بثمنه نسمة فاعتقه او هو الثالث ثم رد العبد بعيب ضمن الوصي الثمن ويقال له بيع العبد فان بلغ ذلك الثمن فالتعق جائز عن الميت كما كان وان كان أكثر من الاول أو أقل يعتق عنه لا عن الميت لانه تبين خلافه لان الثمن هو الباقي ولم يشتر بثمنه فصار محالفا ويشترى بهذا الثمن نسمة فتعق عن الميت كما أمره ولو استحق رجوع المشتري على الوصي ويكون التعق عن الوصي ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ لان الميت لم يوص في ذلك بشئ انما أوصى ان يشترى بثمن ذلك العبد وتبين ان العبد لغيره اه (قوله ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعك فعله) لان طاعة أولى الامر واجبة بالاية الشريفة وتصديقه طاعة له قيد بعد التمهيد لئلا تنفي عنه التهمة فان كان عدلا جاهلا يستفسر فان أحسن الشرائط وجب تصديقه والا لا وكان فاسقا الا ان يعاين الحجة لاحتمال الخطأ والخيانة ولا يمين على القاضي وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيد بهما ثم رجع محمد فقال لا يأخذ بقوله الا ان يعاين الحجة أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ مشايخنا لفساد أكثر قضاة زماننا والتسدد غير ممكن كذا في الشرح وفي العناية لاسيما قضاة زماننا لان أكثرهم يتولون بالرشا فاحكامهم باطلة ومعناه ان يشهد القاضي والعدل على شهادة الذين شهدوا بسبب الحد لا حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على فعل نفسه كذا في فتح القدير واستثنى في الهداية من هذا السكاي كتاب القاضي الى القاضي لضرورة احياء الحقوق ولان الخيانة في مثله قلما تقع اه فظاهر الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه سواء كان قتيلا أو قطعاً أو ضرباً كما في الكتاب أو غيرها فلو قال قضيت بطلاقها أو بعقه أو ببيع أو نكاح أو اقرار لم يقبل قوله والحاصل ان الامام محمد المارجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين الحجة لم يجره المشايخ على اطلاقه فتمسك من زاد أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استبعد في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلال ومنهم من استثنى كتاب القاضي كما قد علمت والا كنفاء بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان في زنا فلا بد من ثلاثة آخر كذا ذكره الاسيحياني وأما الامام أبو منصور الماتريدي فقيده بغير العالم العدل اماما كان متصفا بهما فيقبل قوله لان عدم الاعتماد على الفساد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاسيحياني ان المسئلة مصورة عند أبي حنيفة في القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هذا لا يولي القضاء ولا يؤتمر بأمره بالاتفاق اه خافاه أبو منصور كشف عن مذهب الامام فلهذا اختاره في الكتاب وفي التهذيب ويصدق القاضي فيما قال من التعريف في الاوقاف وأموال اليتامى والغائبين من اداء وقبض واذا رفع الى القاضي انك حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق فيه اه وفي

هذا بعذر اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه النقول أنه لو أمر أهل بلدة بصيام أيام بسبب الغلاء أو الوباء وجب امتثال أمره والله تعالى أعلم (قوله وكذا ان كان فاسقا) معطوف على المنفي المقدر بعد الاو والمعنى والا يحسن الشرائط أو كان فاسقا لا يجب تصديقه الا ان يعاين الحجة (قوله لم يقيد بهما) أي بالعدالة والعلم (قوله لما رجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين الحجة) الصواب ابدال عن بالي كما لا يخفى بادي نامل

جامع الفصولين من الفصل العاشر وروى ابن سماعة ان القاضي لا يقضى بعله أقول ينبغي ان يبقى
 به في غير كتاب القاضي لمعنى ظاهر في أكثر قضاة الزمان أصلح الله شأنهم ورأيت في عدون المذاهب
 انه لو قال قاض عدل عالم حكمت على هذا بالرجم أو بالقطع فافعله وسعك ان تفعله الا عند مالك
 والشافعي في قول ومحمد في رواية وبه يبقى اه فقد ثبت ان القموي على ما رجح اليه محمد لكن
 رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد انه صرح رجوع محمد الى قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رواه هشام عنه اه والمحاصل المفهوم من شرح الصدر الشهيد ان الشيخين قالوا بقبول
 اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمد اولا وافقه ما ثم رجح عنه وقال لا يقبل
 الا بضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم صرح رجوعه الى
 قوله ما وأما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كما لم يقبل قوله بالاجماع وان أخبر
 عن ثبوت الحق بالبينه فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين
 جميعا اه ثم اعلم ان القاضي اذا قضى بشئ ينبغي له ان يشهد على قضائه سواء كان بينة أو باقرار
 مطلقا الى آخر ما ذكره الصدر الشهيد ولا بد من اشهاده عليه في محل ولايته فلو أشهد على قضائه
 بعد ما خرج من المصر لم يسع الشاهدين الشهادة وان بينا لم يقبل كما ذكره المحصيري في شرح الجامع
 الكبير (قوله وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك ألفا ودفعته الى زيد قضيت به عليك فقال
 الرجل أخذته ظلمنا فالقول للقاضي وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق اذا كان المقطوع يده
 والمأخوذ منه ماله مقر انه فعله وهو قاض) لانهما لما توافقا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدا
 له اذ القاضي لا يقضى بالجور ظاهر ولا يمين عليه لا به ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على
 القاضي وأشار المؤلف الى عدم الضمان على القاطع والاخذ لو أقر بما أقر به القاضي وقيد
 باقراره انه فعله وهو قاض لان المقطوع يده والمأخوذ ماله لو زعم انه فعل قبل التقليد أو بعد
 العزل ففيه اختلاف والاصح ان القول للقاضي لانه أسند فعله الى حالته معه ودية منافية للضمان
 فصار كما اذا قال طلقت أو أعتقت وأنا مجنون وجنونه معه ودولوا أقر القاطع والاخذ في هذا الفصل
 بما أقر به القاضي يضمنان لانهما أقراب بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن
 نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان
 المسال في يد الاخذ فقاما وقد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذ منه المالك صدق القاضي في انه فعله
 في قضائه أولا يؤخذ منه لانه أقر ان اليد كان له فلا يصدق في دعوى التملك الابحجة وقول المعزول
 ليس بحجة فيه ثم اعلم ان الاصل ان المقر اذا أسند اقراره الى حالته منافية للضمان من كل وجهه فانه
 لا يلزمه شئ منها ما ذكرناه ومنها لو قال العبد لغيره بعد العتق قطع يدك وأنا عبد فقال المقر له بل
 قطعتما وانت حو القبول للعبد ومنها لو قال المولى لغيره قد أعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم
 وانت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو قيل بالبيع اذا قال بيعت
 وسلت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل فالقول للموكل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما
 فالقول للموكل لانه أخبر عما لا يملك الانشاء وكذلك في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لانه أقر
 بالاخذ والاضافة يدعي عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم أنفقت عليك كذا وكذا
 من المال وأنكر اليتم كان القول للوصي لكونه أسنده الى حالته منافية للضمان وأورد في النهاية
 على هذا الاصل ما اذا أعتق أمته ثم قال لها قطع يدك وأنت أمتي فقالت هي قطعتما وأنا حرة

وان قال قاض عزل لرجل
 أخذت منك ألفا ودفعته
 الى زيد قضيت به عليك
 فقال الرجل أخذته ظلمنا
 فالقول للقاضي وكذا لو
 قال قضيت بقطع يدك
 في حق اذا كان المقطوع
 يده والمأخوذ منه ماله
 مقر انه فعله وهو قاض

(قوله ان الشيخين قالوا
 بقبول اخباره عن اقراره)
 أي اخبار القاضي عن
 اقرار الخصم بما لا يصح
 رجوع المقر عنه
 كالنقصا وحدها الغنف
 والاموال والطلاق
 وسائر الحقوق

فالقول لها وكذا في كل شيء أخذ منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع أنه منكر للضمان باسناد الفعل إلى حالة منافاة للضمان فأجاب بالفرق من حيث أن المولى أقر بأخذ مالها ثم ادعى التملك لنفسه فصدق في إقراره ولا يصح في دعواه التملك له وكذا لو قال رجل أكلت طعامك بأذنك فانكر الأذن يضمن المقر وذكر الشارح أن هذا الفرق غير مخلص وهو كما قال وقد يخرج هذا الفرق ونحوه بما زدناه على القاعدة من قولنا من كل وجه لأن كونها أمة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه لأنه يضمن فيما لو كانت مرهونة أو ماذونة مديونة فلم يرد وأصل المسئلة في الجمع من الإقرار قال ولو أقر حربي أسلم بأخذ مال قبل الإسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في دار الحرب أو بقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الإسلام أفنى بعدم الضمان في السكك قال المصنف في شرحه وقال لا يضمن لأنه أسنده إلى حالة قد يحامها الضمان في الجملة فلا يبرأ بهذا الاسناد وفي البرازية ص دهن لا يضمن عند الشهود فادعى مالكه ضمانه فقال كانت نجسة لو وقع فارة فالقول للصاب لا نكارة الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة وكذا لو أتلف لحم طواف فطواب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفت لا يصح وللشهود أن يشهدوا أنه لحم كي يحكم المحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي أن رجلا لو قتل رجلا لقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة لا يسمع فأجاب وقال لأنه لو قبل لادى إلى فتح باب العمد وأن فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة إلى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى باليمين الواحدة في المال وبخمسين يميناً في الدم اه والله تعالى أعلم

كتاب الشهادات

أخرها عن القضاء لأنها كالوسيلة له وهو المقصود وهي سببه الكلام فيها في مواضع الأول في معناها لغة وشريعة واصطلاحاً فالأول كما في الصحاح خبر قاطع تقول منه شهد الرجل على كذا ورجما قالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف وقولهم أشهد بكذا أي أحلف والمشهد المعينة وشهده شهودا أي حضره فهو شاهد وقوم شهودا أي حضور وهو في الأصل مصدر وشهدا يضام مثل راكع وركع وشهدله بكذا شهادة أي أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهداء وصاحب وصاحب وسافر وسفر وبعضهم ينكره وجمع الشهداء وشهود وأشهدوا الشهيد والشاهد والجمع الشهداء اه وفي المصباح فائدة جرى على السنة الأمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيرهم من اللفاظ الدالة على تحقيق الشيء فتجوز العلم والتيقن وهو موافق للفاظ الكتاب والسنة أيضا فكان كالأجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها ولا يخلو عن معنى التعبد إذ لم ينقل غيره ولعل السرفية أن الشهادة اسم من المشاهدة وهي الإطلاع على الشيء عيانا فاشتراط في الأداء ما ينبئ عن المشاهدة واختصت بشئ يدل على ذلك وهو ما اشتق من اللفظ وهو أشهد بلفظ المضارع ولا يجوز شهادت لأن الماضي موضوع للأخبار عما وقع نحو وقت أي فيما مضى من الزمان فلو قال شهدت أحفل الأخبار عن الماضي فيكون غير مخبر به في الحال وعليه قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب عليهم الصلاة والسلام وما شهدنا إلا بما علمنا أنهم شهدوا عند أبيهم أو آبائهم حين قالوا إن ابنك سرق فلما اتهمهم اعتذروا عن أنفسهم بأنهم لا صنع لهم في ذلك فقالوا وما شهدنا عندك سابقا بقولنا إن ابنك سرق إلا بما

كتاب الشهادات

(قوله وذكر الشارح أن هذا الفرق غير مخلص)

قال في المحاشي السعدية

لعدم جريانه في صورة

النزاع في أخذ غلة العبد

وقطع يد الأمة كما لا يخفى

(قوله فالقول للصاب الخ)

ظاهره أن القول له في

عدم الضمان وليس

كذلك بل القول قوله في

كونه متنجسا وأما الضمان

فلا يضمن قيمته متنجسا

قال الشيخ شرف الدين

الغزالي وقد أضحناه في

تموير البصائر على

الاشياء أبو السعود وعليه

فقوله لا نكارة الضمان

معناه ضمان المثل

كتاب الشهادات

طابنا من اخراج الصواع من رحله والمضارع موضوع للاخبار في المحال فاذا قال أشهد فقد أخبر في
 المحال وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك رسول الله أي نحن الا نحن شاهدون بذلك وأيضاً فقد استعمل
 أشهد في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أي أقسم فتضمن لفظ أشهد معنى المشاهدة والقسم
 والاخبار في المحال فكان الشاهد قال أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا الا نحن أخبر به وهذه
 المعاني مفعولة في غيره من الالفاظ فلذا اقتصر احتمالاً وانباعاً لما تقرر وقوله هم أشهد أن لا اله الا الله
 تعدي بنفسه لانه بمعنى أعلم اه وأما الثاني فاذكره المؤلف بقوله (هي اخبار عن مشاهدة وعيان
 لا عن تخمين وحسبان) أي الشهادة وصرح الشارح بان هذا معناها اللغوي وهو خلاف الظاهر
 وانما هو معناها الشرعي أيضاً كما أفاده في ايضاح الاصلاح والمشاهدة المعاينة كما قدمناه والعيان
 بالكسر المعاينة كما في ضياء المحلوم فهو تأكيد والتخمين المحسوس والحسبان بالكسر الظن وأورد
 على هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانها لم تكن عن مشاهدة وأجاب في الايضاح بان جوازها
 انما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية انما تكون على وفق القياس وليكونها اخبار عن
 معاينة قال في الحاشية اذا قرئ عليه صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه كذا في الحظر
 والاباحة وفي الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهادتان عندها فلانه لا يحل له أن
 يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهادتان انها فلانه حل له أن يشهد عليها اه وتمام
 مسألة الشهادة بما في الصك في شهادات البرازية وأما معناها في الاصطلاح فقال في العناية
 اخبار صادق في مجلس المحكم بلفظ الشهادة قال اخبار كالجنس وقوله صادق يخرج الاخبار الكاذبة
 وما بعده يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات اه ويرد عليه قول القائل في مجلس القاضي
 أشهد برؤية كذا البعض العرفيات فالاولى أن يراد لا ثبات حق كما في فتح القدير ولم يقولوا بعد
 دعوى لتخلفها عنها في نحو عتق الامسة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطاً لاعتقائها مطلقاً وقول
 بعضهم انها اخبار بحق للغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى فانها
 اخبار بحق لنفسه على الغير غير صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما يوجب الفرقه من قبلها قبل
 الدخول فانه شهادة ولم يوجد فيه ذلك المعنى كما أشار اليه في ايضاح الاصلاح وكأنه لاحظ انه لم يخبر
 بحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر وجوابه ان سقوطه عن الزوج عائد الى انه له فهو كالشهادة
 بالابراء عن الدين فانه اخبار بحق للديون وهو السقوط عنه وكذا هنا وجعل الاخبار أربعة والرابع
 الانكار وعزاه الى شرح الطحاوي وأما الثاني فركبنا اللفظ أشهد بمعنى الخبر دون القسم كذا في
 الشرح ما لم يأت في آخرها بما يوجب الشك فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لا تقبل كما لو قال في ظني
 بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لا حق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح الابراء ولو قال فلان
 على ألف درهم فيما أعلم لا يصح الاقرار كما ذكره الامام الحصري ولو قال المعدل هو عدل فيما أعلم
 لا يكون تعديلاً ذكره في باب أدب القضاء للخصاف والحاصل ان قوله فيما أعلم بعد الاخبار موجب
 للشك فيه عرفاً فيبطل وأما الثالث فشرطها العقل الكامل والضبط والولاية والقدرة على التمييز
 بين المدعى والمدعى عليه وذلك بالسمع والبصر هكذا في الشرح وفتح القدير والعناية وليكن زاد
 فيها الاسلام ان كان المدعى عليه مسلماً وفي كلامهم قصور لان من الشرائط ان لا يكون بينهما وبين
 الشهود له قرابة الولاد ولا زوجية وان لا يدفع عن نفسه مغرماً وان لا يجلب لنفسه مغماً وان
 لا يكون بينه وبين الشهود عليه عداوة ذنبية كما سيأتي مفصلاً والظاهر انهم انما تركوا هذه لان

هي اخبار عن مشاهدة
 وعيان لا عن تخمين
 وحسبان

مرادهم بيان شرائط الشهادة في الجملة لا بالنظر الى المشهود له والمشهود عليه ولذا ترى بعضهم ترك قيد الاسلام لجواز شهادة الكافر على مثله والاحسن ما في البدائع من أن شرائطها نوعان ما هو شرط تحملها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة العقل وقت التحمل والبصر فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل وأعمى وان يكون التحمل بما ينسب المشهود به بنفسه لا بغيره الا في أشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسامع ولا يشترط للتحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبياعا قلا أو عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل وأما شرائط أدائها فأربعة أنواع منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة ومنها ما يرجع الى مكانها ومنها ما يرجع الى المشهود به فما يرجع الى الشاهد البلوغ والحرية والبصر والنطق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا جوازه وان لا يكون محمدا ودافى كذف وان لا يجزى الشاهد الى نفسه مغنما ولا يدفع عن نفسه مغرم فلا تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه وأحد الزوجين للآخر وأن لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتم والوكيل لموكله وان يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء ذا كراه فلا يجوز اعتماده على خطئه من غير تركه عند خلافهما أو أمانا يخص بعضهما فلا سلام ان كان المشهود عليه مسلما والد كورة في الشهادة بالمحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما اذا كان من حقوق العباد وموافقها للدعوى فيما يشترط فيها فان خالفها لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند مكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكراناً لبعده مسافة والاصالة في الشهادة بالحدود والقصاص وتعذر حضور الاصل في الشهادة على الشهادة وما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يطالع عليه الرجال واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به قد علم من الشرائط الخاصة فالْحاصل ان شرائطها أحد وعشرون شرائط التحمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرط مكانها واحد وسياق صفة الشاهد الذي ينصبه القاضي شاهد للناس والرابع سبب وجوبها طلب ذي الحق أو خوف فوت حقه فان من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق يجب عليه ان يشهد بل اطلب الخامس حكمها وجوب الحكم على القاضي السادس في صفتها احتملا وأداء وسياق السابع في بيان أن القياس عدم قبولها الاحتمال الكذب لكن لما شرطت العدالة ترجح جانب الصدق ووردت النصوص بالاستشهاد جعلت موجبة الثامن محاسنها كثيرة منها امثال الامر في قوله تعالى كونوا قوامين لله شهداء بالقسط وهو حسن التاسع في دليلها وهو الكتاب والسنة والاجماع العاشر في أهلها وقد علم من الشرائط (قوله وتلزم بطلب المدعى) أي ويلزم أدائها الشاهد اذا طلبه المدعى فحرم كتمانها لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهو نهى عن الكتمان فيكون أمرا بضده حيث كان له ضد واحد وهو آثم من الامر بادائها ولذا أسند الاثم الى رأس الاعضاء وهو الالة التي وقع بها أدائها لما عرف أن اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كله فقوله أبصرته بعيني أكد من قوله أبصرته وفسر الامام الرازي في أحكام القرآن الكتمان بعقد القلب على ترك الاداء باللسان وفسر البغوى آثم بفاجروا والله يمسح قلبه بالكتمان وفيه أنه ليس في القرآن وعيد أشد منه واستدل في الهداية بهذه الآية على فرضيتها مع احتمال ان يراد نهى المدينين عن كتمانها كما

وتلزم بطلب المدعى

(قوله فما يرجع الى الشاهد البلوغ والحرية الخ) ترك السمع وقد ذكره فيما مر آتباعن الشرح وبه تصير ثمانية عشر (قوله فالْحاصل أن شرائطها أحد وعشرون الخ) هذا الْحاصل غير موافق لما مر بل الموافق له أن يقال فالْحاصل أن شرائطها أربعة وعشرون شرائط التحمل ثلاثة وشرائط الاداء أحد وعشرون منها عشرة الشاهد سبعة عشر خاصة ومنها ثمانية عشر نفس الشهادة ثلاثة وشرط مكانها واحد

احتمل أن يراد نهى الشهود قال القاضي ولا تكتموا الشهادة أيها الشهود أو المصدون والشهادة
شهادتهم على أنفسهم اه فعلى الثاني المراد النهى عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال
على فرضيتها بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المؤلف تلزم عائدا الى الشهادة بمعنى تحملها لا بمعنى
ادائها فان تحملها عند الطلب والتعيين فرض كما سيأتي وعلى هذا في فتح القدير من أنه ان أراد بها
تحملها فالنهي لكرهية التعزير التي مرجعها خلاف الاولى مشكل وذكر الامام الرازي في أحكام
القصر أن قوله تعالى ولا ياتي الشهود اذا مدعوا عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على
المتعاقدين المحضور اليه لا للشهاد ولا يلزم الشاهدين المحضور اليهما وفي الاداء يلزمهما المحضور
الى القاضي لأن القاضي ياتي اليهما ليؤديا ثم قال ان الشهادة فرض كفاية اذا قام بها البعض سقط عن
الباقي وتعين اذا لم يكن الاشاهدان سواء كانت للتحمل أو الاداء اه فعلى هذا يقال انها تلزم أى
تفترض كفاية ثم صرح بان عليهما الكتابة اذا لم يوجد غيرهما اذا كان الحق مؤجلا ولا فلا ثم انما
يلزم ادائها بشروط الاول طلب المدعى فيما كان من حقوق العباد حقيقة أو حكما وانما قلنا أو حكما
لدخل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بلا طلب
كفى في فتح القدير لكونه طالبا لادائه حكما وانما قيدنا بحقوق العباد لما في القنية أجاب المشايخ
في شهود شهدوا بالحكمة المغاظة بعد ما أصر واشهادتهم خمسة أيام من غير عذر انهم لا تقبل ان كانوا
طالبين بانهم ما يعيدشان عيش الا زواج ثم نقل عن العللاء الجماعي والخطيب الانساطي وكمال الائمة
الياسعي شهدوا بعد ستة أشهر باقرار الزوج بالطلقات الثلاث لا تقبل اذا كانوا عاقلين بعيشهم
عيش الأزواج وكثير من المشايخ أجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تاخيرهم بعذر تقبل مات
عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان أقرب بحرمتها حال صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل
اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا الى آخر ما فيها الثاني أن يعلم أن القاضي
يقبل شهادته فان علم انه لا يقبلها الا يلزمه الثالث ان يتعين عليه الاداء فان لم يتعين بان كانوا جماعة
فأدى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت لم ياتم بخلاف ما اذا أدى غيره ولم تقبل فان لم يؤد ممن يقبل ياتم
بامتناعه وهذا اذا لم تكن شهادته أسرع قبولا من غيره فان كانت أسرع وجب الاداء وان كان
هناك من تقبل شهادته كفى في فتح القدير الرابع ان لا يخبر عدلان بطلان الشهود به فلو شهد عند
الشاهد عدلان ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان المشتري أعتق العبد أو ان
الولي عفا عن القاتل لا يسمعه ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل كفى الخلاصة وان لم يكن
الخبر عدولا والخبر بالشهود ان شأؤهم شهدوا بالدين وأخبروا القاضي بخبر القضاء وان شأوا امتنعوا
عن الشهادة كذا في البرازية وان كان الخبر واحدا عدلا لا يسمعه ترك الشهادة به وكذا لو قال عاينا
ارضاعهم امن امرأة واحدة وكذا لو عاينا واحدا يتصرف في شيء تصرف الملاك وشهد عدلان عنده
ان هذا الشيء لفلان آخر لا يشهدان انه للتصرف بخلاف اخيار الواحد العدل ولو أخبره عدلان انه
باعه من ذى البذله ان يشهد بجماعه ولا يلتفت الى قولهما كذا في البرازية أيضا وفيها في الشهادة
بالتسامع اذا شهد عندك عدلان بخلاف ما سمعته ممن وقع في قلبك صدقه لم يسع لك الشهادة الا اذا
علمت يقينا انها كاذبان وان شهد عندك عدل بخلاف ما وقع في قلبك من سمع الخبر لك ان تشهد
بالاول الا ان يقع في قلبك صدق الواحد في الامر الثاني اه وينبغي أن يكون الاستثنا آن في كل
شهادة كما لا يخفى الخامس أن يكون القاضي الذي طلب الشاهد للاداء عنده عدلان في البرازية

(قوله وانما قلنا أو حكما
لدخل الخ) قال بعض
الفضلاء ونظر فيه
المقدسي بان الواجب في
هذا العلم المدعى بما
يشهد فان طلب وجب
عليه أن يشهد والا لا
اذ يحتمل أنه ترك حقه
(قوله فان كانت أسرع
وجب الاداء الخ) فيه تأمل
مقدسي وانه لعدم
ظهور وجه الوجوب
حيث كان هناك من
يقوم به الحق حموى كذا
نقله بعض الفضلاء
واكتنه بحقه في مقابلة
المنقول فقد ذكر المسئلة
في شرح الوهبانية عن
الخاتبة

(قوله السادس أن لا يقف الشاهد الخ) قال الرملي قال في الجوهرية وكذا إذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان جائراً وغيره
أولم يتذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع اه (قوله وفي شرح منظومة ابن وهبان الخ) أقول قال شارحها العلامة عبد
البر بن التخمينة نقلاً عن مختصر المحيط للبخاري أخرجه الشهود إلى ضيعة اشتراها فاستأجر لهم دواب ليركبوها ان لم يكن لهم قوة
المشي ولا طاقة الكرى تقبل ٦٤ شهادتهم والا فلا فان أكل طعاماً للشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث الجواب

وأجاب خلف بن أيوب فيمن له شهادة فرفعت إلى قاض غير عدل له ان يمتنع عن الاداء حتى يشهد
عند قاض عدل اه وجزم به في السراجية مع الإلحاح به لا يقبل ويجرح اه فعلى هذا لو
غلب على ظنه انه يقبله لشهرته مثلاً ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سال عن الشاهد
فاخبر بانه غير عدل لا يجب عليه ان يعدله عنده وهي في أدب القضاء للخصاف السادس ان
لا يقف الشاهد على ان المقر أقر خوفاً فان علم بذلك لا يشهد فان قال المقر أقرت خوفاً وكان المقر له
سلطاناً فان كان في يدعون من أعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي وأخبره
انه كان في يدعون من أعوان السلطان كما في البرازية السابع ان يكون موضع الشاهد قريباً من
موضع القاضي فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه ان يغدو إلى القاضي لاداء الشهادة ويرجع إلى أهله
في يومه ذلك قالوا لا يثبت لأنه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ثم ان كان
الشاهد شيخاً كبيراً لا يقدر على المشي إلى محاسن المحاكم وليس له شيء للركوب فأركبه المدعي من عنده
قالوا لا بأس به وتقبل به شهادته لانه من باب الاكرام للشهود وفي الحديث اكرموا الشهود وان كان
يقدر وأركبه المدعي من عنده قالوا لا تقبل كذا ذكره الشارح وفي القنية للشهود في الرستاق واحتج
إلى اداء شهادتهم هل يلزمهم كراه الدابة قال لا رواية فيه ولكن سمعت من المشايخ انه يلزمهم اه
وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعاماً فاكلوا ان كان مهياً من قبل ذلك تقبل وان صنعه لاجلهم
لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه وما وعن أبي يوسف تقبل فيه من العادة الجارية بطعام من حل محل
الانسان ممن يعز عليه شاهد أو لا يؤنسه ما تقدم من ان الاداء اذا كان بلا شرط ليقضى حاجته
عند الامير تجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف الذهاب إلى الامير اه وجزم في
الملتقط بالقبول مطلقاً وفي شرح منظومة ابن وهبان للصف الفتيوى على قول أبي يوسف وأشار
المؤلف رحمه الله إلى ان الشاهد اذا الرمه الاداء بالشروط المذكورة فيه فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى
فانها لا تقبل ذكره شيخ الاسلام لم يمكن التهمة فيه اذ يمكن ان تاخيره لعذر ويمكن انه لا يستجاب
الاجرة وتعقبه في فتح القدير بقوله والوجه القبول ويحمل على العذر من نسيان ثم تذكر أو غيره
اه وإلى ان التحمل كالداء فيلزم عند خوف الضياع وفي البرازية لا بأس للرجل ان يتحرر عن
قبول الشهادة وتحملها طامناً ان يكتب شهادته أو يشهد على عقد أو طلب منه الاداء ان كان
يحب غيره فله الامتناع والا لا اه وفي الملتقط الاشهاد على المداينة والبيع فرض كذا رواه نصير
اه وذكر الامام الرازي في أحكام القرآن ان الاشهاد على المبايعات والمداينات مندوب الا للزور
اليسير كالحبز والماء والبقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل (قوله وسترها في الحدود أحب)

في الركوب ما قال أمانى
الطعام ان لم يكن المشهود
له هياً طعامه للشاهد بل
كان عنده طعام فقدمه
اليهم وأكلوه لا ترد
شهادتهم وان هيا لهم
طعاماً فأكوه لا تقبل
شهادتهم هذا اذا فعل
ذلك لاداء الشهادة فان
لم يكن كذلك لا يمكنه
جمع الناس للاستشهاد
وسترها في الحدود أحب

وهيا لهم طعاماً أو بعث
لهم دواب وأخرجهم
من المصير فركبوا وأكلوا
طعامه اختلفوا فيه قال
الثاني في الركوب لا تقبل
شهادتهم بعد ذلك وتقبل
في أكل الطعام وقال محمد
لا تقبل فيهما والفتوى
على قول الثاني لجري
العادة به سيما في الانكحة
ونثر السكر والدرهم ولو
كان قادحاً في الشهادة لما
فعلوه كذا في الفخرية
اه (قوله وتعقبه في

فتح القدير بقوله الخ) قال العلامة عبد البر بن التخمينة وعندى أن
الوجه كما قال شيخ الاسلام سيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود والتوقف وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظواهر أن هذا
مظرد في كل حرفة لا يتوجه فيها تاويل (قوله وفي الملتقط الاشهاد على المداينات والبيع فرض) قال في التتارخانية عن الحجة
وذكري فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المداينة والبيع فرض على العباد الا اذا كان شيئاً حقيراً لا يخاف عليه التلف وبعض
المشايخ على أن الاشهاد مندوب وليس بفرض

لقوله عليه الصلاة والسلام للذي شهد عنده لو سترته بثوبك لكان خيرا لك والمخاطب هزال
والضمير في سترته ما عزر رضى الله عنه وتعقب الاستدلال بذلك فان ما عزا أقر بالزنا ولم يشهد عليه
أحد وانما هزال أشار عليه بالاقرار فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم له زال ذلك قال لم أدرك في
الامر سرعة والحديث من ستر مسلماته الله في الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلقين الدر عن
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم دلالة ظاهرة على أفضلية السر وأما بقوله
أحب ان عدمه جائزا فإقامة المسببة لما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا ولا يعارضه قوله
تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان ظاهرها اهم يحبون ذلك لاجل
اعيانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ان تفاعها لا اشاعتها وكذا لا يعارض أفضلية
الستر آية النهي عن كتمانها لانها من حقوق العباد بدليل قوله تعالى ولا ياتي الشهادة اذا
مادعوا اذا الحدود ولا مدعى فيها ورد قول من قال انها في الديون بان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص
السبب كما ذكره الرازي اولانه عام مخصوص باحاديث الستر وفي فتح القدير فان قلت كيف صح لك
القول بتخصيص عام الكتاب بهذه وهي اخبار آحاد وأيضا شرط التخصيص عندكم المقارنة ومن
أين ثبت لك ذلك قلت هذه الاخبار الواردة في طلب السر بلغت مبلغا لا يخط بها عن درجة الشهرة
لتعدد متونها مع قبول الامة لها فصح التخصيص بها وهي مستند الاجماع على تخصيص الشاهد في
الحدود فثبت الاجماع دليل ثبوت التخصيص وأما المقارنة فانما هي شرط التخصيص في نفس الامر
وهذا التخصيص الذي ادعيه ليس بذلك بل هو جمع للمعارض على ما كتبناه في التعارض في
كتاب تحرير الاصول من ان الجمع بين العام والخاص اذا تعارضا بان يحمل على تخصيصه به فاذا
وجب جملة على ذلك تضمن الحكم مناباته كان مقارنا اولانها ليست مخصصات اول كما اذا رجحنا في
التعارض المحرم على المبيح وثبت صحتها تضمن حكمنا بان المبيح كان مقدما على المحرم ففسخ حكم الوجوب
ترجح المحرم وان لم يعلم تقدمه بعلم تاريخه وكثيرا ما يعترض بعض متأخري الشارحين على كثير من
المواضع المحكوم فيها بالتخصيص من أصحابنا بان المقارنة غير معلومة فلا يثبت التخصيص ومرادهم
في تلك الاماكن ما ذكرناه هذا كله اذا نظرنا الى مجرد اطلاق قوله تعالى ولا ياتي الشهادة اذا مادعوا
اما اذا قيدناه بما اذا دعوا للشهادة في الدين المذكور اول الآية فظاهر اه والآخر مردود بما قدمناه
وفيه ايضا من كتاب الحدود واذا كان الستر مندوبا اليه ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي
مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة السبب في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك
وهذا يجب ان يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتهتك به
بل بعضهم ربما افتخر به فيجب كون الشهادة أولى من تركها لان المطلوب الشارع اخلاء الارض
من المعاصي والفواحش بالمخاطبات المفيدة لذلك وذلك يتحقق بالتوبة من الغافلين وبالزجر لهم
فاذا ظهر حال الشهرة في الزنا مثلا والشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلاء الارض المطلوب حينئذ
بالتوبة احتمال يقابله ظهور عدمها من اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الاخر للاخلاء وهو
الحدود بخلاف من زنى مرة او مرارا مستترا متخوفاه متدما عليه فانه محل استحباب ستر الشاهد وقوله
عليه الصلاة والسلام له زال في ما عزولو كنت سترته بثوبك الحديث وسيأتى كان في مثل من ذكرنا
وعلى هذا ذكره في غير مجلس القاضي واداء الشهادة بمنزلة الغيبة فيه فيحرم منه ما يحرم منها ويحل منه
ما يحل منها اه (قوله ويقول في السرقة أخذ لا سرق) احياء لحق المسروق منه ولا يقول سرق محافظة

ويقول في السرقة أخذ
لا سرق

(قوله وحكى الفخر الرازي في التفسير الخ) ٦٦ قال الرملي هذا ظاهر في أنه اذا ادعى أنه اخذ مالى أو دابتي تسع وان لم يبين وجه

الاخذ اه ذكره الغزى
(قوله وأورد المأرضة الخ) قال الرملي عبارة فتح
القديروان النص أوجب
أربعة رجال بقوله
تعالى أربعة منكم فقبول
أمرأتين مع ثلاثة مخالف
لما نص عليه من العدد
والمعذور وغاية الأمر
المأرضة بين عموم قوله
تعالى فان لم يكنوا رجلين
فرجل وامرأتان وبين

وشروط الزنا أربعة رجال
ولبقية الحدود والقصاص
رجلان

هذه فتقدم هذه لأنها
مانعة وتلك مبيحة اه
ولا يخفى عليك ما في كلامه
من المخالفة والايهام
تأمل (قول المصنف
ولبقية الحدود والقصاص
رجلان) قال الرملي
أطلقه فشمع القصاص
في النفس والعضو وفي
الخيانة ولو شهد رجل
وامرأتان بقتل الخطأ أو
بقتل لا يوجب القصاص
تقبل شهادتهم وكذا
الشهادة على الشهادة
وكتاب القاضى الى القاضى
لان موجب هذه الجناية
المال فقبل فيه شهادة

على السر ولا نه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل احداً حقيقة وصرح
في غاية البيان بان قوله أخذ أولى من سرق وعلى هذا فيحمل قول القدورى وجب أن يقول أخذ
على معنى ثبت لا الوجوب الفقهي وقوله في العناية فتعبر بذلك مع قوله لا يجوز أى ان يقول سرق
تسامح وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز وحكى الفخر الرازي في التفسير ان هارون الرشيد
كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى رجل على آخر أنه اخذ ماله من بيته فاقرب بالاخذ فقال
الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال أبو يوسف لا لأنه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاخذ فادعى المدعى انه سرق
فاقربها فافتوا بالقطع وخالفهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لأنه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاخذ وثبت الضمان عليه
وسقط القطع فلا يقبل اقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فاجبوا اه (قوله وشروط الزنا أربعة
رجال) لقوله تعالى واللاتي باتن الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ولقوله تعالى
ثم لا يتوبان أربعة شهداء ولفظ أربعة نص في العدد والذكورة كذا في البناء وأوردانكم لا تقولون
بالمفهوم فن أين لكم عدم جواز الأقل فاجاب الزيلعي بأنه بالاجماع وأورد المأرضة بين هذه وبين
قوله فاستشهدوا شهداء لا أربعة وأجاب في فتح القدير بأنها مبيحة وتلك مانعة والتقديم للمانع
وقد دنا في الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في مسئلتين ان يقذفها الزوج أولاً ثم يشهد مع
ثلاثة وأن يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة ثم اعلم ان العتق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم
يحدد المولى ويستخلف المولى اذا أنكره للعتق وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وأدب القضاء للمصنف
اعلم انه يجوز ان يكون من الأربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني ان الرجل اذا كان له
امرأتان ولا حداهما خمس بنين فشهد أربع منهن على أخيه ان زنى بامرأة أبيهم تقبل الا اذا كان
الاب مدعياً أو كانت أمهم حية (قوله وبقية الحدود والقصاص رجالان) أى وشروط لها شهادة
رجلين لقوله تعالى واستشهدوا الآية فلا تقبل شهادة النساء فيها الحديث الزهري مضت السنة من
لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولان
فيها شبهة البدلية لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندرئ بالشبهات كذا في الهداية وانما
لم يكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل وليست
كذلك فانها جائزة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كذا في العناية وغيرها وفي خزائن الاكل
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو برأه أو لا يراه ثم رفع الى آخر امضاء اه
ومعنى الآية على ما ذكره الشارح ان لم يشهد احد كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا
التأويل لما اعتبر شهادتهم مع وجود الرجال وشهادتهم معتبرة معهم عند الاختلاط بالرجال حتى
اذا شهد رجال ونسوة شئ يضاف الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه
وذكر البقاعى في المناسبات معزيا الى الحراني وفي عموم معنى السكون اشعاراً بطرق شهادة المرأتين
مع امكان طلب الرجل بوجه ما من حيث لم يقبل فان لم تجبوا اه وفي اللؤلؤ الجية رجل قال ان
شربت الخمر فما لو كى حوشه شهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحدلان هذه شهادة
لا مجال لها في الحدود ولو قال ان سرق من فلان شئ فاعلى قياس ما ذكرنا ينبغي ان يضمن المال
ويعتق العبد ولا يقطع اه وعز المسئلتين في الخاتمة الى أبي يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول

الرجال مع النساء اه أقول علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل
والمرأة والحر والعبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المال ويعلم به كثير من الوقائع الحالية

سبحانه وتعالى أعلم قال في الحائنة وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت الروايات وأخرجنا عن محمد أنه ان كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث تردب شهادة النساء وهو قول أبي يوسف إلا خرو المرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوثق وأما الحمل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهادتهن (قوله وظاهر اقتصاره على الثلاثة الخ) قال الرمي ذكر في الدرر والغرر والولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه والبراءة وعيوب النساء امرأة اه قد دخل في قوله وعيوب النساء الحمل لانه من العيوب التي يردبها المبيع تامل (قوله وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه ٦٧ رجل الخ) قال الرمي قدم في باب ثبوت النسب في شرح قوله

والمتعدة ان وجدت ولادتها بشهادة رجلين الخ أنه أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من غير

والولادة والبكارة وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه رجل امرأة قصده نظر ولا تعمداً للضرورة كما في شهود الزنا وفي منح الغفار نقلا عن السراج الوهاج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته أيضا وان قال تعمدت النظر اليها اه وأقول فثبت الخلاف في التعمد ظاهرا ويمكن التوفيق بان يحمل كلام

أبي يوسف وفي خزانة الاكل في مسئلة السرقة أضمنه ولا أعتقه عن محمد وفي خزانة الاكل شهد انه أعتق عبده ثم شهد اربعة بانه زني وهو محصن فاعتقه القاضي ثم رجع اليه ضمن شاهدا الاعناق قيمته لمولاه وشهود الزنا ديتة لمولاه أيضا ان لم يكن له وارث غيره (قوله وللولادة والبكارة وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه رجل امرأة) أي وشرط امرأة أي شهادتها للمحدث بشهادة النساء جائرة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس فيمتناول الاقل وهو الواحد وهو وجه على الشافعي في اشتراط الأربع ولانه انما سقط الذكورة ليخف النظر لان نظر الجنس أخف فكذا يسقط اعتبار العدد لان المثني والثلاث أحوط لما فيه من معنى الالتزام ثم حكمها في الولادة شرعنا في باب ثبوت النسب وفي البكارة شرعنا في باب العنين من انهن ان شهدن ببكارتها يؤجل العنين سنة ويفرق بعده لانها تايدت بؤيد اذا البكارة أصل وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط البكارة وان قلن انها تايديس البائع لينضم نكوله الى قوله من والعيب يثبت بقولهن فحلف البائع كذا في الهداية وأورد عليه انه لو ثبت العيب بقولهن لم يحلف البائع بل ترد عليه التجارية فكيف يكون تحليف البائع نتيجة لثبوت العيب في التجارية بل ثبوت العيب بقولهن يثبت الرد لا التحليف وأجاب عنه في النهاية بان ثبوت بقولهن لسماع الدعوى وفي حق التحليف اذ لولا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول له بلاعين لتمسكه بالاصل وهو البكارة اه وظاهر اقتصاره على الثلاثة يفيد ان قول المرأة بل النساء لا يقبل في غيرها ولكن في خزانة الاكل لو شهد عنده نسوة عدول انها امرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيها يقبل تعديل المرأة ولا تقبل ترجمتها أو أطلق في الولادة ويستثنى منه الشهادة على استهلال الصبي في حق الارث عند أبي حنيفة لانه مما يطالع عليه الرجال ويمكن ان يخرج من كلام المصنف بقوله فيما لا يطالع عليه رجل ان كان قيد في الكل وان كان الظاهر رجوعه الى الاخير وأما في حق الصلاة فتقبل شهادتها اتفاقا لانها من أمور الدين وعندهما تقبل في حق الارث أيضا وبقوله ما قال الشافعي وأحمد وهو أرحم كذا في فتح القدير وتقدمت في باب ثبوت النسب وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه رجل الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعمدت النظر اما اذا شهد بالولادة وقال واجأتها فتفق نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط وفي خزانة الاكل ولا تقبل شهادة الكافرة والمملوكه وانما تقبل شهادة الحرة

النافي على التعمد لا التحمل الشهادة والمثبت على التعمد لها احياء الحقوق بإيصالها الى مستحقةها بواسطة أداء الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع اشارة اليه وربما أفهم كلام الزيلعي في شرح قوله ولو قال شهود الزنا تعمدا النظر قبلت أرحمية القبول وأيضا عبارته في هذا المحل ثم اختلفوا فيما اذا قال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الزنا بطرحه ذكر مقابله وقياسه على الزنا والراجح فيه القبول تامل ثم رأيت في التبارخانية نقلا عن العتايبة واختلف المشايخ فيما اذا دعي الى تحمل الشهادة عليه وهو يعلم أنه لو نظر اليها يشتبه فيهم من جوز ذلك بشرط أن يقصد بذلك تحمل الشهادة لا قضاء الشهوة قال شيخ الاسلام الاصح أنه لا يباح ذلك ذكره في كتاب الكراهية

المسلمة (قوله ولغيرها رجلان أو رجل وامرأتان) لأنها أطلقه فشمّل المال وغيره كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية والعاق والنسب لأن الأصل في شهادة النساء القبول لوجود ما يبتني عليه أهلية الشهادة وهي المشاهدة والضبط والاداء ونقصان الضبط بزيادة النسيان انخير بضم الآخر اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشبهة ولهذا لا تقبل فيما يندرى بالشبهات وهذه المحقوق تثبت بالشبهات وانما لا تقبل شهادة الاربع من غير رجل كيلا يكثر خروجهن وحكى ان أم بشر شهدت عند الحماكم فقال الحماكم فرقوا بينهما فقال ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تضل احداهما فمتد كرا حدهما الاخرى فسكت الحماكم كذا في الملتقط وقد حقق الاكمل في العناية هنا تحقيقا حسنا كما هو دأبه فقال لا نقصان في عقلهن فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك لان للنفس الانسانية أربع مراتب الاولى استعداد العقل ويسمى العقل الهبولا في وهو حاصل لجميع افراد الانسان من مبدأ فطرتهم والثانية ان يحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات فتمتثالا كتساب الفكريات ويسمى العقل بالملكة وهو مناط التكليف والثالثة ان تحصل النظريات المفروغ عنها متى شاء من غير افتقار الى اكتساب بالفكرة ويسمى العقل بالفعل والرابعة هو ان يستحضرها ويلتفت اليها مشاهدة ويسمى العقل المستفاد وليس فيما هو مناط التكليف منها وهو العقل بالملكة فمن نقصان بمشاهدة حالهن في تحصيل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات وبالنسبة ان ثبت فانه لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال في الاركان وليس كذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ناقصات عقل المراد به العقل بالفعل ولذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه وهكذا ذكره في آخر التوضيح ومثل الاول في التلويح بقوة الطفيل على الكتابة والثاني باستعداد الرجل الامي للكتابة والثالث باستعداد القادر على الكتابة والرابع بقدرته على الكتابة حالة الكتابة وأوردت على قوله ولغيرها الشهادة باسلام الكافر فانه لا تقبل فيه شهادة النساء كما صرح به في الخلاصة من ألفاظ التكفير وكأنه لكونها تخرج الى قتله اذا أصر على كفره فصار كالشهادة بالحدود والقصاص ولم أر من نبه عليه وقيده في البرازية بالرجل اما اذا كان المشهود عليه بالاسلام امرأة فانها تقبل شهادة رجل وامرأتين باسلامها والمحصل ان المشهود عليه بالاسلام اذا كان رجلا لا يقبل فيه شهادة النساء ولا الكفار واما الشهادة بردة المسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكره في العناية من السير (قوله ولا لكل لفظ الشهادة والعدالة) أي وشرط لمجموع أنواعها لفظ أشهد بالمضارع فلا يقوم غيره مقامه لما قدمناه أولها وقد منان لفظها ركن فالمراد بالشرط هنا ما لا بد منه ليشمل الركن والشرط وقد افاد انه لا بد من لفظها في شهادة النساء ايضا وهو العمدن خلافا للعراقيين لانهم يجعلونها من باب الاخبار لا الشهادة والصحيح الاول لانها شهادة يشترط لها الحرية في مجلس القاضى ولا بد من شرط آخر لمجموع أنواعها وهو التفسير حتى لو قال أشهد بمثل شهادته لا تقبل ولو قال أشهد بمثل شهادة صاحبي لا تقبل عند الخصاف وعند عامة مشايخنا تقبل وقيده الا وزجندى بما اذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يقضى كذا في الخلاصة وقال المحلوانى ان كان قصصا لا يقبل منه الاجمال وان كان عجميا يقبل بشرط أن يكون بحال ان استفسر بين وقال السرخسي ان أحسن القاضى بيمينته كلفه التفسير والا وفي البرازية وقال المحلوانى لو أقر المدعى أو وكيله فقال الشاهد أشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال المدعى في يده بغير حق بضع عندنا اه واعلم ان المصنف تبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة تسوية

ولغيرها رجلان أو رجل وامرأتان وللכל لفظ الشهادة والعدالة

(قوله أطلقه فشمّل المال وغيره) قال الرملي والشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على المال قال في العناية ولو شهد رجل وامرأتان يقتل الخطأ أو يقتل لا يوجب القصاص تقبل الى آخر ما مر

في شهادته تقبل والا فلا (قوله وقال أبو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة) ٦٩ قال الرملي أي يجوز له الاقتصار على

سبيل الجواز لا الوجوب (قوله ولا يسأل حتى يطعن الخصم) قال الرملي ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح مجرد لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والا فالحبر عن فسق الشهود يمنع القاضي عن قبول شهادتهم

وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر الحقوق

والحكم بها فالطعن به مسموع منه قبل التزكية وسيظهر من مسائل الطعن والله تعالى أعلم (قوله وقال أبو يوسف لو قضى القاضي بغير تزكية الشهود أجزاء) قال الرملي عبارة القدوري وقال أبو يوسف ومحمد لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية ومقتضاه أن القاضي يأنم بترك السؤال ولا ينافيه الاجزاء تأمل (قوله وفي التهذيب للقلاني الخ) قال العلامة المقيس بعد ذكر ما في التهذيب لا يخفى أنه مخالف لما في الكتب المعتمدة ولا

منهم ينفهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة شرط لصحة الاداء بل ركنه كما قدمناه وأما العدالة فليست شرطاً في صحة الاداء وانما ظاهرها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه عن البدائع ولهذا قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا زاد في فتح القدير وكان القاضي ماصياً قال وعن أبي يوسف ان الفاسق اذا كان وجهاً في الناس كباشري السلطان والممكسة وغيرهم تقبل شهادته لانه لا يستأجر لشهادة الزور ولو جاهدته ويمتنع عن الكذب لمروته والاول أصبح لان هذا تعليل لمقابلة النص فلا يقبل اه وفسر في العناية الوجيه بان يكون ذا قدر وشرف وفسر المروءة بالانسانية قال والهزمة وتشديد الواو وفيها لغتان اه وعلى هذا في القنية شارب المخريستحي وبرتدع اذا زجر للقاضي أن يقبل شهادته ان كان ذا مروءة وتحرى في مقالته فوجده صادقا اه محمول على ما روى عن أبي يوسف (قوله وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر الحقوق) أي وسأل القاضي عنهم في السر والعلانية وهو قول أبي يوسف ومحمد لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العدول فيتعرف عن العدالة وقبسه صون قضائه عن البطلان وقال أبو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على بعض الا محمد وداود في قذف ومثله ذلك عن عمر رضي الله عنه ولان الظاهر هو الانزجار عما هو محرم دينه وبالظاهر كفاية اذا لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنهم للاحتيال في اسقاطها فيستقصى ولان الشبهة فيها دارته والحاصل انه ان طعن الخصم سال عنهم في السك والاسال في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي بحالهم ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود بجرح أو عدا لا يسأل عنهم اه ولم يذكر المؤلف صفة السؤال وصرح في الهداية بانه لا بد منه ولم يبين انه شرط أولا وفي الملتقط قال أبو حنيفة التزكية بدعة وقال أبو يوسف لو قضى القاضي بغير تزكية الشهود أجزاء اه فافاد ان السؤال ليس بشرط صحة عندهما خصوصا قدمناه عن الهداية انه لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا من غير حكاية خلاف فكيف اذا قضى بشهادة المستور فلو قضى ثم ظهر ان الشهود فسقة لم ينقض القضاء وفي المحيط البرهاني من الحدود لو قضى بالحد بيمينه ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجم فانه لا ضمان على القاضي لانه لم يظهر الخطايين اه وهذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر العدالة فانه يصح وان كان آثما فقوله في الهداية يشترط الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتصاره لانه يجب اقتصاره وفي التهذيب للقلاني وفي زماننا ما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة كما اختار ابن أبي ليلى استخلاف الشهود لغلبة الظن اه قلت ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كالحلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند خفائها خصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المنزكي غالباً والمجهول لا يعرف المجهول وفي الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا عليها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلا فطلبت أسرارهم فرددتهم الى ستة ثم أسقطت

يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالمزكي غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لا مانع قول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك لضاق الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل ومن ذا الذي ترضى سبجياه كلها * كفي المرء نبالاً أن تعذبها بيه

أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت قال الفقيه لو استقصى القاضي مثل ذلك لضاقت الأمور ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

فلمست بمسئوق أخا لثله * على شعث أي الرجال المهذب

وقال عمر رضي الله تعالى عنه إن الله تعالى تولى منكم السرائر وذوى غمكم بالبينات اه ثم التزكية في السر أن يبعث المستورة إلى المعدل فيها النسب والحلي والمصلى ويردها المعدل كل ذلك في السر كي لا يظهر فيخضع أو يقصد وفي الحائمية لا بد من أن يجمع بين المعدل والشاهد لتتفي شبهة تعدل غيره وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الأول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا فترزاعن الفتنة وبروى عن محمد تركية العلانية بلاء وفتنة وتركية السر أحمدتها شريح وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار أنه يسأل سرا وعلانية وعليه الفتوى اه قلت يمكن أراحاه إلى قوله يسأل أي لا يكتب في العدالة الظاهرة فهو ترجيح لقوله ما تامل (قوله وانما قدرناه لانه لا يسال عن حرية الشاهد واسلامه لانه لا يسال عن حرية الشاهد واسلامه الخ) قال الرملي قد منا أن سؤاله عن العدالة على سبيل الوجوب فنفي سؤاله عن الحرية والاسلام بنفي الوجوب أيضا حتى لو سأل عنه ما كان حسنا تامل (قوله وفرق في الظهريتين بينهما الخ) قال الرملي أي بين النصراني إذا أسلم وكان عدلا حيث تقبل وبين الصبي إذا بلغ حيث لا تقبل حتى يسأل

أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت قال الفقيه لو استقصى القاضي مثل ذلك لضاقت الأمور ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

على ان الاصل عدم العدالة ولم يذكر المؤلف ما يقوله المزكي اذا سئل لانه يختلف باختلاف الناس
 وقدمنا انه يقول هو عدل وفي البرازية وينبغي ان يعبدل قطعا ولا يقول هم عدول عندي لاخبار
 الثقات به ولو قال لا أعلم منهم الاخير افعوه وتعديل في الاصح وفي النوازل التعديل ان يقول هم عدول
 عندي جازت شهادتهم وفي المنتقى اذا قال المزكي لا أعلم فيه الاخير انكفي واذا جرح الجرح الشهود
 يقول القاضي للمدعي زني شهودا أو يقول لم نحمد شهودك ويكتب القاضي أسماء الشهود أولا ثم
 اسم من عدل اه وفي الملتقط عن أبي يوسف التزكية أن يقول لا أعلم منه الاخير او عن أبي يوسف
 أنه لو قال لا بأس به فقد عدله وعن محمد بن سلمة أن يقول هذا عندي عدل مرضي جائز الشهادة اه
 واختار السرخسي أنه لا يكفي بقوله هو عدل لان المحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
 وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جائز الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجحه وفي الظهيرية
 من كتاب الشروط جواب المزكي على ثلاث مراتب أعلاها جائز الشهادة أو عدل خلافا للسرخسي في
 الثاني والثالثة ثقة وهو من لا تقبل شهادته لفسقه ولكن لغفله أو فحوها وبعض القضاة يقيمون
 كل ثقتين مقام عدل كذا ذكر الشيخ الامام الحاكم السمرقندي والمرتبة الثالثة مستور والمستور هو
 الفاسق وفي عرف مشايخنا من لا يعرف حاله اه ويكتفي بالسكوت من اهل العلم والصلاح
 فيكون سكوته تزكية للشاهد ما في الملتقط وكان اللبس مساورا فاضيا فاحتاج الى تعديل شاهد
 وكان المزكي مريضا فعادة القاضي وساله عن الشاهد فسكت المعدل ثم ساله فسكت فقال أسألك
 ولا تجبني فقال المعدل أما يكفيك من مثلي السكوت ولما استقضى أبو مطيع ارسل الامير الى يعقوب
 القاري يشاورة فساله الرسول في الطريق عن أبي مطيع فقال يعقوب أبو مطيع قال محمد بن
 سلمة اذا كان المعدل مثل يعقوب القاري فلا بأس بمثل هذا التعديل اه وسألت في مسائل الطعن
 في الشاهد عند بيان الجرح المجرد وغيره واكن يحتاج هنا الى بيان مسائل تعارض الجرح
 والتعديل فاذا سأل القاضي عن الشاهد ولم يرك طلب غيره فان زكاه واحدا وجرحه واحدا فقد تعارضا
 فقال في البرازية فان عدله أحدهما وجرحه الآخر تعارضا كانه لم يسأل أحدا وان عدله الثالث
 والتعديل أولى وان جرحه الثالث فالجرح أولى وذكر الصمد اذا جرح واحدا وعدل واحدا فعند
 الاماميين الجرح أولى كما لو كانا اثنين وعند محمد ما لم يتم بالواحد توقف الشهادة ولا يجبر حتى يسأل
 الآخر فان جرحه ثم الجرح وان عدله ثم التعديل فان جرحه واحدا وعدله اثنان فالتعديل أولى
 عندهم وان جرحه اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا أجيء بقوم صالحين
 يعدلونهم قال في العميون قبل ذلك وفي النوادر أنه لا يقبل وهو اختيار طهيري الدين وعلى قول من
 يقبل اذا جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الجرح حين فلعلهم جرحوا بما لا يكون جرحا عند
 القاضي لا يلتفت الى جرحهم هذا لطف الاقوال ولو عدل الشهود سرفا فقال الخصم أجيء في العلانية
 عن يمين فيهم ما ترد به شهادتهم لا تقبل مقالته الى أن قال ان الجرح أولى الا اذا كان بينهم تعصب
 فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى اه وقد ظهر من اطلاق
 كلامهم هنا ان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عنه يسأل القاضي عن الشاهد
 والتفصيل الا أن من أنه ان كان مجردا لا تسمع البيعة به ولا تسمع انما هو عند طعن الخصم في

سكوتهم تزكية للشاهد
 مخالف لما قدمه عن
 غاية البيان من قوله ومن
 عرفه بالفسق لم يصرح
 به بل يسكت احترازا عن
 هتك السترا ويكتب
 الله أعلم به الخ ثم رأيت
 بخط ثقة معزي الى المقدسي
 بعد ذكر ما في الملتقط قال
 أبو نصر كان سكوته منه
 طعنا في الشهادة (قوله
 وعلى قول من يقبل الخ)
 جزم به في الحاشية حيث
 قال فان القاضي يسمع
 ذلك ويسأل عنهم فان
 عدلوهم سأل القاضي
 الطاعنين بم يطعنون
 لاحتمال أنهم طعنوا بما
 لا يكون جرحا عند القاضي
 فان بينوا ما يكون طعنا
 فان الجرح أولى والا فان
 القاضي لا يلتفت اليهم
 ويقضي بشهادة شهود
 المدعي وكذا لو عدل المزكي
 الشهود وطعن الشهود
 عليه وقال للقاضي سل
 عنهم فلانا وفلانا وسمي
 قوما يصلحون الخ (قوله
 عند سؤال القاضي عن
 الشاهد) كان ينبغي أن
 يزيدا وعند طعن الخصم
 وبرهن عليه سراً لانه
 تقبل حينئذ لانهم لم

يفسقا باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا برهن علانية لا يقبل برهانه لفسقه شهوده باظهار الفاحشة كما ساقى آخر الباب الا في
 حينئذ يظهر الجواب الا في عما في الملتقط تامل

الشاهد علانية لكن في الملتقط فلو عدل فقال قوم انارأيناها أمس سكران أو يبيع بالربا أو يشرب
 الخمر ان كان شيئا يلزمه فيه حق من حد أو مال يرد على صاحبه ردت شهادته والا لا اهـ وينبغي حمله
 على ما اذا كان علانية أما اذا أخبره سرا فلا وسيأتي تباعده ان شاء الله تعالى وشمل اطلاقه ما اذا كان
 الشاهد غريبا فان كان غريبا ولا يجده عدلا فانه يكتب الى قاضي بلده ليخبره عن حاله كما في البرازية
 وفي كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام من بحث الجمل انه على مثال رجل دخل بلدة لا يعرفه
 أهلها بالتامل فيه بل بالرجوع الى أهل بلده حتى لو شهد لا يحل للقاضي أن يقضي بشهادته ولا للزكي
 أن يعدله الا بالرجوع الى أهل بلده ليعرف حاله اهـ وظاهر اطلاقه أيضا انه يسأل عنهم في كل
 حادثة شهدوا فيها لكن قالوا الوعد في حادثة وقضى به ثم شهد في أخرى فان بعدت المدة أعيد والا لا
 وكذا غريب نزل بين ظهري قوم لا يعدله قبل مضي ذلك الزمان وكذا اذا تداخلت تلك المدة بين
 الشهادة والتعديل هل يؤثر في قبول الشهادة الماضية وكان الامام الثاني يقول ذلك الزمان ستة
 أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدره بل على ما يقع في القلوب الوثوق وعليه الفتوى كذا في البرازية
 وفيها أيضا وفي المنتقى شهدوا بمال فلم يعدلوا فطالب المدعي عليه من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم
 بانه مردود الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكم وكتب به واذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الاخر هذه
 الشهادة فان كان الاول لم يحكم بردها دلتهم للثاني أن يقبل اذا عدلوا اهـ وفي الملتقط واذا أبطل القاضي
 شهادته في دار فجا بعد عشرين سنة فشهد بها أيضا لا تحرف شهادته باطلا اهـ وفي الخلاصة من ردت
 شهادته في حادثة لعله ثم زالت تلك العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر على المسلم
 والاعمى اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل اهـ ثم اعلم انه يفرق بين المردوداتهمة وبين
 المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اشار اليه في النوازل
 ولو قال المؤلف سرا ثم علمناهم دون الواول كان أولى وان أمكن جهلها عليهم فيفيد أنه لا بد من تقديم
 تركية السر على العلانية لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يترك في السر اهـ
 وشمل الشاهد الاصل والفرعي فيسأله عن الكل كذا عن أبي يوسف وعن محمد يسأل عن الاولين
 فان زكيا سال عن الاخرين كذا في الملتقط ^(تبيينه) لا تجوز التزكية الا ان تعرفها أنت
 أو وصف لك أو عرفت ان القاضي زكاه أو زكى عنده وقال محمدكم من رجل أقبل شهادته ولا أقبل
 تعديله يعني ان الشهادة على الطواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط فيشترط لجوازها شروط
 الاول أن تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الثاني أن تعرفه وتختبره بشركة أو معاملة أو سفر
 الثالث أن تعرف أنه ملازم للجماعة الرابع أن يكون معروفا بمجة المعاملة في الدينار والدرهم
 الخامس أن يكون مؤدبا للامانة السادس أن يكون صدوق اللسان السابع اجتناب الكبائر
 الثامن أن تعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر وما يخل بالمرأاة والكل في شرح أدب القضاء
 للخصاف وفي النوازل من قال لا أدري أنا مؤمن أم غير مؤمن لا تعديله ولا تصلي خلفه اهـ وفي
 البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجرحه المعدل
 ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على العدالة والشاهدان لو
 عدلا بعد ما تابا يقضي بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو حرسا أو عميا لا يقضي تاب الفاسق لا يعدل
 كما تاب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب صدقه في التوبة اهـ ^(تبيينه آخر) ولو زكى من في
 السر علنا يجوز عندنا والخصاف شرط تغايرهما كذا في البرازية وفي المصباح عن الامر علنا من

(قوله من بحث الجمل
 انه) أى الجمل

باب تعدد ظهور وانتشاره وعان وعان علان من باب تعبد لغة فهو علان وعان والاسم العلانية مخففا
 اه (تنبيه آخر) يسأل القاضي عن الشهود الذمة عدول المسلمين والا فيسأل عنهم عدول الكفار
 كذا في المحيط والاختيار (قوله وتعديل الخصم لا يصح) أي تزكية المدعى عليه الشاهد بقوله
 هو عدل غير مقبولة لان في زعم المدعى وشهوده ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في اصراره فلا
 يصلح معه دلا وموضوع المسئلة اذا قال هم عدول الا انهم اخطوا أو نسوا ما اذا قال صدقوا أو هم
 عدول صدقة فقد اعترف بالحق كذا في الهداية وفي شرح أدب القضاء للصدر الشهيد أن يكون
 مقرا بقوله صدقوا فيما شهدوا به على وبقوله هم عدول فيما شهدوا به على أطلقه وقيدته في
 البرازية بما اذا كان المدعى عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان صحيح قوله وشمل الخصم المدعى والمدعى
 عليه وان أراد به المدعى عليه وهو الظاهر فعدم صحته من المدعى بأولي كتعديل الشاهد نفسه وأما
 شرح الشاهد نفسه فقبول لما في البرازية وقول الشاهد انه ليس بعدل اقراره على نفسه جائز عليه
 وكان ينبغي له أن لا يفعل اه وظاهر ما في الظهيرية انه يائمه بذلك حيث كان صادقا في شهادته لما فيه
 من ابطال حق المدعى ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعديل أحد الشاهدين صاحبه وفيه اختلاف قال
 في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعده الذي
 عرفه القاضي بالعدالة قال نصبر رحمه الله لا يقبل القاضي تعديله ولا ينسب إليه قولان وعن أبي
 بكر البخاري في ثلاثة شهدوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فان القاضي يقبل
 تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصبر
 رحمه الله تعالى اه وأطلقه فشمّل ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة أو بعدها كما في البرازية
 ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارئ
 على المعدل قبل القضاء كالمقارن وفي البرازية ولا يسأل رجلاه على المشهود عليه دين فلسه المحاكم
 وهذا دليل على ان الشاهد اذا كان له دين على المشهود عليه وهو مفلس لا تقبل اه وفي المحيط
 البرهاني من دفع الدعاوى معزى الى الاوزجندی اذا قال المدعى عليه بعد الشهادة لي دفع لا يكون
 تعديلا للشهود تجوز ان يكون بالطعن في الشاهد اه قلت بخلاف قول المدعى عليه في جواب
 دعوى الوكيل بالدين دفعته الى الموكل أو أبرأني فانه يكون اقرارا بالو كالتقائه ثم بالدفع الى
 الوكيل كما سيأتي فيها (قوله والواحد يكفي للتركية والرسالة والترجمة) وهذا عندهما وقال محمد
 لا يجوز الاثنان لانهما في معنى الشهادة لان ولاية القاضي تنبني على ظهور العدالة وهو بالتركية
 فيشترط فيه العدد كالعدالة وتشترط الذكورة في المزكي في الحدود وله ما انه ليس في معنى الشهادة
 ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة ومجلس القضاء واشترط العدد في الشهادة أمر تحكمي أي تعبدى
 في الشهادة فلا يتعداها ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد فان رضى الخصم بتركية
 واحد فزكى جازا جاعا كذا في الولو الجمية وأطلق في التزكية والمراد تزكية السر ولو قال الواحد
 العدل المسلم لكان أولى لاشتراط العدالة فيها والاسلام في المزكي لو المشهود عليه مسلما كما في
 البرازية وأطلق في الواحد فشمّل العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف اذا تاب والصبي وأحد
 الزوجين للآخرة والولد لولده وعكسه والعبد لولاه وعكسه وخرج من كلامه تزكية الشاهد بحد
 الزنا فلا بد في المزكي فيها من أهلية الشهادة والعدد لا أربعة اجاعا ولم أر الا أن حكم تزكية الشاهد
 بقيمة الحدود ومقتضى ما قلوه اشتراط رجلين لها وقيدنا بالتركية السر احترازا عن تزكية العلانية

وتعديل الخصم لا يصح
 والواحد يكفي للتركية
 والرسالة والترجمة

(قوله وأطلق في الواحد
 فشمّل العبد والمرأة
 والاعمى) سيأتي يذكر
 أن المرأة والاعمى لا تجوز
 ترجمتهما فالظاهر أن
 المراد الاطلاق بالنسبة
 للتركية

(قوله شرحها في شرح منظومة ابن وهبان) أي في شرحها المصنفها وشرحها لابن الشحنة وعبارة الثاني فشهد الغريب هو
أن يجتمع الخصوم بباب القاضي ٧٤ ومنهم شخص يدعى الغريبة والعزم على السفروفت الرفاق بالتأخر ويطلب تقديمه لذلك

فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجامعا
لان معنى الشهادة فيها أظهر فأنها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدديتها على ما قاله الخصاص
وأطلق في الرسالة فشمّل رسول القاضي الى المزكي ورسول المزكي الى القاضي كما في فتح القدير
لا الاول كما زعمه الشارح وأطلق في الترجمة فشمّل المترجم عن الشهود أو عن المدعى أو المدعى عليه
لا الاول كما توهمه الشارح قالوا والاحوط في الكل اثنان وفي البرازية ولا يعلم انه يسأل عنه وعلمه
الصدر الشهيد بانه اذا أعلنه ربحا خدع المزكي أو أضافه ولا يعلم انه يسأل عنه سرا انما يطلب منه
تركية العلانية وينبغي للقاضي أن يختار في المسئلة عن الشهود من هو أخبر بأحوال الناس وأكثرهم
اختلاطا بالناس مع عدالتهم عارفا بما لا يكون جرحا غير طماع ولا فقير كي لا يندفع
بالمال فان لم يكن في جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به يسأل أهل محله وان لم يجد فيهم ثقة اعتبر فيهم
تواتر الاخبار كذا ذكره الشارح وخص في البرازية السؤال من الاصدقاء وأشار المؤلف بقول
قول الواحد في التركية الى قبول قوله في الجرح وسياقي وليس مراد المؤلف التسوية بين الثلاثة
في جميع الوجوه وانما مراده التسوية في الاكتفاء بالواحد وبين التركية والترجمة فرق فان الترجمة
لو كان أعنى لا يجوز عند الامام ويجوز عند الثاني وقد منان تركية الأعمى جائزة ولا يكون المترجم
امراة كما قدمناه عن الخزانة وتصلح للتركية وشرط في الظهيرية في المترجم عن الشاهد أن يكون
الشاهد أمعجما وعن الخصم أن يكون كذلك فظاهره ان القاضي اذا كان عارفا بلسان الشاهد
والخصم لم تجز ترجمة الواحد وفي المصباح ترجم فلان كلامه اذ بينه وأفصح وترجم كلام غيره اذا
عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان وفيه لغات أجودها فتح التاء وضم الجيم والثانية
ضمهما معا وتعمل التاء تابعة للجيم والثالثة فتحهما ما يجعل الجيم تابعة للتاء والجمع تراجم اه والتركية
المسح قال في الصحاح زكى نفسه تركية مدحها اه (تبيينه) يستثنى من قوله أولا ويسأل عن
الشهود أربع شهود لا يسأل القاضي عنهم قال الخصاص في أدب القضاء قال اسماعيل بن حماد
أربعة من الشهود لا يسأل عنهم شاهد رد الطينة وشاهد تعديل العلانية وشاهد الغريب ليسد عود
القاضي على غير قرعة وشاهد العدوى وشرحها في شرح منظومة ابن وهبان من أول الشهادات
واسماعيل هذا وحفيد أبي حنيفة وهو من جلة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزوجه في العلم ولوعمر لفاق
المتقدمين ولكنه مات شابا قلت فيحتاج هنا الى فهم قولهم لا بد من العدالة في المزكي فانه لا يسأل
عنه فتعين أن يكون المراد بالمزكي العدل من كان معروفا بها عنه عد القاضى فان لم يكن معروفا بها
يسأل عنه فلا يقبل تركيته كما لا يخفى وليس المراد انه لا يشترط عدالة المزكي كما فهمه العلامة ابن
الشحنة بناء على انها للاحتياط للاكتفاء بتركية السر انصرح بالكل باشتراط عدالة المزكي
خصوصا في تركية العلانية وانما المراد ما فهمناه عنهم ولما نظر الى ان عدم السؤال في المسائل
الثلاث لاجل الاكتفاء بالمستور ظن ان المزكي كذلك وليس كما ظنه لما قدمناه من التصريح عنهم
وان كان ما فهمه هو المراد فاذكره القاضي اسماعيل ضعيف لنقل الاجماع على ان تركية العلانية

فلا تقبل منه الا بشاهدين
على ذلك ولا يحتاج الى
تركيتهما التحقق الفوت
بطول السدة بالتركية
والعدوى هو ما لوسى
شخصا بينه وبين المصر
أكثر من يوم وله عليه
دعوى لا يرسل القاضي
خلفه حتى يقيم بينة بالحق
الذى يدعيه ولا يشترط
تعديلهما ونقل عن محمد
انه اشترط تعديل هذين
لما فيه من الإلزام على
الغير وكما كان كذلك
سبيله التعديل واليه مال
المخولاني وقال انه روى
عن الامام وأما شاهد رد
الطينة فهو وما لودعى
على شخص ليس بحاضر
معه بحق وذكر انه امتنع
من الحضور معه أعطاه
القاضي طينة أو خاتما
وقال أراه أباه وادعه الى
وأشهد عليه فان أراه
ذلك قال لا أحضر وشهد
عند القاضي بذلك
مستوران لا يسأل عنهما
قالوا وفيما نقل عن محمد
إشارة الى تعديلهما
حيث قيد بما فيه الإلزام
على الغير وقال الصدر

الشهيدان عدم التعديل انظر للناس وبه نأخذ خوفا اختفاء الخصم مخافة العقوبة فاذا شهدا كتب الى
الوالي في احضاره واما شهادت تعديل العلانية فلا تشترط تركيتهما ظاهر اربع مسائل القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في
المصر من يثق به من امثاله وأخبره بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود السر والعلانية وانما لم تشترط عدالتهم لانها للاحتياط

في البرازية من كتاب الاقرار كتب كتابا فيه اقر بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب
ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدر
مرسوم وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا
اذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد ذلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب
كالخطاب من المخاض فيكون متسكما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق
الآخر يشترط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم
ان يشهدوا به وان لم يقل اشهد وعلى الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب اشهدوا
على به الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا
وذكر القاضي ادعى عليه ما لا فخر خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فانكر أن يكون
خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
في الصحيح لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حرته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا
الافى تذاكر الباعة والصراف والسماح اه ذكره أيضا وفيها أيضا من أول الشهادات باتم من هذا
فليست وقد أوضع ابن وهبان في شرحه مسألة خط السما والصراف فليراجع من أرادها وسند كرها
ان شاء الله تعالى في محلها والنكاح لا يكون الا قولاً وكذا لو ادعى التزوج فشهد له بانها زوجته تقبل
كافي الخلاصة والاجارة كالمبيع وتتعقد بالقول وبالتعاطي والوقف قول ولا يشترط في الشهادة به
بيان الواقف على الصحيح على ما ذكره في وقف البرازية وشرطه لقبولها في كتاب الشهادات ثم اعلم انه اذا
شهد بالمبيع فان كان المبيع في يد غير البائع فلا بد أن يشهد بملك البائع بخلاف ما اذا كان في يده
وأما الشهادة بالاجارة فلا يشترط أن يشهدوا بان العين المؤجرة ملك المؤجر والفرق أن اجارة
الغاصب المغضوب صحيحة بلا اذن المالك ويستحق الاجرة كذا في دعوى البرازية وكذا في الشهادة
بالشراء والقبض وكذا الهبة مع القبض لا يحتاجان الى الشهادة بالملك للبائع والواهب كذا في
الصغرى والحاصل انهم اذا شهدوا بالشراء لم يسموه فلا بد من الشهادة بملك المدعى أو البائع أو يد
البائع أو ان البائع سلمها المشتري وفي الشهادة بالمبيع لا بد من ذكر ملك البائع أو يده وهذا اذا شهدوا
بالمبيع على غير البائع فلو شهدوا به عليه لم يشترط شيء منهما كافي منية المفتي ويشترط في الشهادة
بالاقرار رؤية المقر في شهادات البرازية وذكر الخصاص رجل في بيت وحده ودخل عليه رجل
ورآه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع اقراره من الباب بلارؤية وجهه
حل له أن يشهد بما أقر وفي العيون رجل خبا قوما لرجل ثم سأله عن شيء فافقر وهم يسمعون كلامه
ويروونه وهو لا يراه هم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه لا تحل لهم الشهادة اه وفي الجامع
الصغير شرط رؤية وجه المرأة ورأيت الامام خالي أمرها بكشف الوجه وأمرها بالخروج ويؤيده ما في
العيون كذا في الخلاصة وفي جامع الفصولين حسرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان
وهبت لزوجه مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن
الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فينثني يحتاج الشهود الى شهادة عدلين نفسها وقال قبله لو أخبر
الشاهد عدلان أن هذه المقررة فلانة بنت فلان يكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب عندهما
وعليه الفتوى الا يرى انهما لو شهدا عند القاضي بقضى شهادتهما والقضاء فوق الشهادة فتجوز
الشهادة بأخبارهما بالطريق الاولى فان عرفهما باسمهما ونسبهما عدلان يثبت للعدلين أن شهدا

(قوله الا في تذاكر الباعة)
رأيت في هامش نسخة
قوله ياركار بالياء المثناة
تحت والراء المهملة
آخرها راء مركب معناه
المذكور وهو هنا الدقتر
(قوله وفي الجامع الصغير
شرط رؤية وجه المرأة)
قال الرملي وسياتي المختار
للفتوى في آخر شرح
المقولة اه قلت ماسيا في
غير هذا كما سنبينه (قوله
فان عرفهما باسمهما
ونسبهما عدلان) هكذا
في النسخ بضمير التثنية
في الثلاثة والصواب
حذفه والضمير للثلاثة كما
في جامع الفصولين وفيه
ولا يجوز الاعتماد على
اخبار المتعاقدين باسمهما
ونسبهما لعلهما تسميا
وانتسبا باسم غيرهما
ونسبه يريدان أن يزورا
على الشهود ليخرجوا
المبيع من يد مالكه
فلو اعتمد على قولهما
نقد تزويرهما وبطل

املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقباض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب أن يحتار زعن مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب عند أي حنيفة وعندهم ما يشهد به رجلين كاف كما في سائر الحقوق أقول يحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا شهادة عدلين كما هو قولهما اه (قوله ولو قال المؤلف الخ) ظاهره ان كلامه لا يشمل مسألة النهي المذكورة مع انها يشملها وسيا في قريبها تعبد مسألة النهي بما اذا لم يكن من المدعي (قوله وهل يشترط رؤية وجهه الخ) لم يذكر جواب الاستفهام وما ذكره بعده لا يصلح جوابا له ولعل في العبارة سقطا وقد حرق في هذه القولة عن الجامع الصغير اشتراطه ٧٧ وعبارة الخلاصة وهل

يشترط رؤية وجهه
اختلاف المشايخ فيه منهم
من لم يشترط واليه مال
الامام خواهر زاده وفي
النوازل قال يشترط
رؤية شخصها وفي
الجامع الصغير يشترط
رؤية وجهها الى آخر
ما قدمه وتقدم عن جامع
الفصولين لو اخطأ الشاهد
عدلان انها فلا تفتى
فلان يكفي للشهادة على
الاسم والنسب عندهما
وعليه الفتوى قال
أبو السعود فتحصل منه
أن الفتوى على عدم
اشتراط رؤية وجهه
المرأة اه (تنبيه) لا يخفى
أن هذا كله عند عدم
معرفة لها أما اذا عرفها
فيشهد عليها بدون رؤية
وجهها ولكن هذا

الفرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليها بالاسم والنسب وبالحق اصاله اه وأما حكم الحاكم فيصح أن يكون من قبيل المسموع بان كان بالقول ويصح أن يكون من الموثبات ان كان فعلا على ما قدمناه وأما الغصب والقتل فلا يكونان الا من الموثبات ومن قصر البيع والاقرار والحكم على الموثبات فقد قصر والتحقيق ما سمعتك ولو قال المؤلف ولو قال له لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه لكان أفودل في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعه الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكنت بالاولى واذا سكنت يشهد بما علم ولا يقول أشهدني لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن مقاتل عن شريكين يتحاسبان وعندهما قوم وقال لا تشهدوا علينا بما تسمعون منا ثم أقر أحدهما لصاحبه بشراء أو باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي لهم أن يشهدوا بذلك وهو قول محمد بن سيرين وأما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهما يقولان لا يشهدون به قال الفقيه وروى عن أبي حنيفة أنه قال ينبغي لهم أن يشهدوا وبه نأخذ اه ثم قال بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه أنه اذا أقر بشئ صدق وادعى أن شريكه قبض لا يصدق يقول للمتوسط اجعل كان هذا المال على غيري وأنا أعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كذا لا يصير حجة عليه اه ثم اعلم ان المقر اذا قال للشاهد لا تشهد على بما سمعته فله أن يشهد عليه الا اذا قال له المدعي لا تشهد عليه ذكروه في حيل التارخانية من حيل المدائيات معزى الى الخصاصف اه لعل في دعواه لكن نقل بعده الاختلاف فيما لو جاء المدعي بعد النهي وطلب من الشاهد الشهادة فليراجع في تنبيهه من الفتاوى الصغرى من كتاب القاضي الى القاضي اذا كتب الكاتب محضر امرأة وأراد أن يحلها فانه ينبغي له أن يترك موضع تحليتها حتى يكون القاضي هو الذي يحلها ويكتب تحليتها في المحضر أو على حليتها على الكاتب لان الكاتب وان حلالها لا يستغنى القاضي عن النظر في وجهها فيكون فيه نظر رجلين اليها ولو حلالها القاضي كفي فيكون فيه نظر واحد وذلك استرلها فكان أولى وهل يشترط رؤية وجهها ذكر الفقيه أبو الليث عن نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذا لم

ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها مثلاً في حال تنقبها فهذا الاشك أنه لا يحتاج الى تعريف من غيره اذا تعريف غيره حينئذ لا يزيد على معرفته وأما اذا كانت متنقبة وكان يعرفها قبل فعرفها بصوتها وهيئةها ولم يرو وجهها وقت التنقيب أو الاقرار فهل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم أنه لا يكفي ففي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الاوز جندی وظهر الدين المرعيتاني اه ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفي البيرى على الاشباه لا يجوز أن يشهد على من سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه بعضه بعضا كما في التارخانية وفي منية المفتي أقرت من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها ولم يشترط في النوازل رؤية وجهها اه وانظر كلام الفتح فانه يفيد ذلك أيضا

ولا يشهد على شهادة غيره
مالم يشهد عليه ولا يعمل
شاهد وقاض وراويا بخط
ان لم يتذكروا

(قوله كان أبو حنيفة الى
قوله وهو المختار) قال
الرملي هنا حذف ولعله
بعد قولها انها فلانة
وعندهما يكتب في شهادة
اثنين انها فلانة ثم راجعت
النوازل فوجدتها كما
أصلحتها ثم قال وكان أبو
يوسف وأبوك يقولان
يجوز اذا شهد عنده
عدلان انها فلانة (قوله
وفيه نظر لانها لا تكون
ملزمة بالالقضاء) أى
لا تكون ملزمة للخصم
والظاهر أن مراد الحق
انها ملزمة للقاضي المحكم
بها اذا يجوز له تأخير
الحكم بها الى مواضع
تقدمت في القضاء وما
ذكر الحق صرح به في
النهاية كما ذكره في الدر
المختار ثم قال ويخالفه
تصوير صدر الشريعة
وغيره وعبارة الصدر
سمع رجل أداء الشهادة
عند القاضي لم يسع له
أن يشهد على شهادته
اه (قوله وترك المؤلف
قديين آخرين) لا يخفى
أنه ليس مراده ههنا بيان
أحكام الشهادة على

يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وهو المختار للفتوى وعليه
الاعتماد لانه أيسر على الناس اه (قوله ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه) لانها لا تبصر
حجة الا بالنقل الى مجلس القاضي ولذا لا بد من عدالة الاصول فلا يملك غيره أن يجعل كلاس حجة بلا
أمره فلا بد من التحويل وأفاد انه لو سمعه يشهد آخر على شهادته لا يسعه ان يشهد لانه انما جعل غيره
وفي فتح القدير وهذا الاطلاق يقتضي انه لو سمعه يشهد في مجلس القاضي حصل له أن يشهد
على شهادته لانها حينئذ ملزمة اه وفيه نظر لانها لا تكون ملزمة بالالقضاء ولم يوجد وترك المؤلف
رحمه الله قديين آخرين لجوازها على شهادة غير الاول أن يقبل التحويل فلو أشهده علم اقل لا أقبل
فانه لا تبصر شاهد حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كافي القيمة وينبغي أن يكون هذا على قول محمد بن
أنه وكيل وللوكيل أن لا يقبل أو أعالى قولهما من أنه تحمیل فلا يبطل بالرد لان من حصل غيره
شهادة لم تبطل بالرد الثاني أن لا ينهأ الاصيل بعد التحويل عنها لمسا في الخلاصة معزى الى الجامع
الكبير لو حضر الاصلان ونهيا القرو عن الشهادة صح النهي عند عامة المشايخ وقال بعضهم
لا يصح والاول أظهر اه وفي النوازل انصراني اذا شهد على شهادته ثم أسلم لم يجز أن يشهد على
شهادته اه ويحتمل أن يكون مراده أنه أشهد نصرانيا مثله ويحتمل أنه أشهد مسلمانا والاول أظهر
كما لا يخفى وقيد بالشهادة علم الان الشهادة بقضاء القاضي محجة وان لم يشهد هما القاضي عليه
لكن ذكر في الخلاصة خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف فيما اذا سمعاه في غير مجلس القضاء فجوزه
أبو حنيفة وهو الاقيس ومنعه أبو يوسف وهو الاحوط اه وجرم بالجواز في المعراج مع الايمان بالقضاء
حجة ملزمة ومن سمع الحجة حصل له أن يشهد بها اه وفي شرح أدب القضاء للصمد من الباب
الاربعين ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبا عنده انه أمضى ذلك فان القاضي يقبله ولو ضاع
اقرار رجل فشهد كاتبا عنده بانه أقر عنده يقضى بشهادته ولو ضاع محضر من ديوانه فيه شهادة
شهود بحق لا يذكره القاضي فشهد اعنده أن الشهود شهدوا عنده بكذا لا يقبلها القاضي ولا ينفذه
لان الشهود لم يحملاهما ولا بد منه وتعامه فيه ثم اعلم أن القضاء بشهادة القرو عندهما وعند
محمد بشهادة الكل كذا في الخزائنة ولو قال المؤلف كما في الهداية مالم يشهد عليها لكان أولى من
قوله عليه لمسا في الخزائنة لو قال اشهد على بكذا أو أشهد على ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول
اشهد على شهادتي الى آخره (قوله ولا يعمل شاهد وقاض وراويا بخط ان لم يتذكروا) أى لا يحل
للساهد اذا رأى خطه أن يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوبا بشهادة شهود
ولا يتذكر ولا للراوى أن يروى اعتماده على ما في كتابه مالم يتذكر وهو قول الامام وحذف مفعول
يتذكر والارادة التعميم فلا بد عنده للشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ والمسال مبلغه وصفته حتى
اذا لم يتذكر شيئا منه ويتيقن انه خطه وخاتمه لا ينبغي له أن يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في
الخلاصة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة وفي الملتقط وعلى الشاهد أن يشهد وان لم يعرف مكان
الشهادة ووقتها اه وجوز محمد للكل الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة
للراوى على الناس وجوزه أبو يوسف للراوى والقاض دون الشاهد وفي الخلاصة أن أبو حنيفة ضيق
في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كثرة سمعاه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه
يشترط الحفظ من وقت السماع الى وقت الرواية اه ومحل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاءه
مكتوبا عنده وأجمعوا ان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان مختوما كذا في

الخلاصة وقال شمس الأئمة المحلواني ينبغي أن يفتى بقول محمد وهكذا في الاجناس كذا في الخلاصة
 وبزم في البرازية بأنه يفتى بقول محمد وفي المبتغي بالغيب المجهمة من وجد حظه وعرفه ونسى الشهادة
 وسعه أن يشهد إذا كان في حوزة وبه تأخذ اه وعزاه في البرازية الى النوازل وأشار بقوله ولا يعمل
 الى أن الشاهد إذا كتب شهادته في نسخة وقرأها لاجل الضبط فإنه يقبل لأنه لم يعتمد على خطه وقد
 عقد في السراجية لها بابا فقال باب الشهادة من النسخة الى آخر ما فيها ويتفرع على الاختلاف
 السابق مسائل حاصلها أن يجوز الاعتماد على غير الحفظ من اخبار مخبر بقضاء أو شهادة أو رواية أم لا
 الاولى لو نسي القاضي قضاءه ولم يكن له سجل فشهد اعنده انه قضى بكذا الثانية أخبره قوم بشق بهم
 انه كان شاهدا الثالثة سمع حديثا من غيره ثم نسي راوي الاصل فسمعه ممن روى عنه ثم أعلم ان
 الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المفتى به وشهد وقلنا بقبوله فللقاضي أن يسأله هل يشهد عن علم
 أم عن الخط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا كما في البرازية وفي المعراج وعلى الاختلاف
 لو سمع من غيره حديثا ثم نسي الاصل الرواية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يعمل به وعند محمد
 يعمل به وعلى هذا المسائل التي اختلف فيها أبو يوسف ومحمد في الرواية في الجامع الصغير وهي
 ثلاث سمعها محمد من أبي يوسف ثم نسي أبو يوسف الرواية فكان لا يعتمد على رواية محمد وهو لا
 يدع الرواية اه وهي ست لثلاث كما نقلناها مبنية في شرحنا على المنار وتعقبهم في فتح القدير
 هنا وفي كتاب الصلاة بان الحكاية التي جرت بين الشيخين تفيد انه من باب تكذيب الاصل الفرع
 ولا خلاف عندهم في بطلان الرواية لانه من باب النسيان فاعتماد المشايخ على قول محمد مشكل
 (قوله ولا يشهد بمسلم يعاينه في النسب والموت والتكاح والدخول وولاية القاضي وأصل
 الوقف فله أن يشهد بها إذا أخبره بها من يثق به) استحسانا دفعا للمخرج وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها
 الا الخواص والمراد لا يحصل له أن يشهد بشئ لم يقطع به من جهة المعايينة بالعين أو السماع الا في
 كذا أما النسب فمن نسبه الى أبيه نسبها من باب طلب عز ورتة اليه وانتسب اليه اعترى ثم استعمل
 النسب وهو المصداق في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهما نسب أي قرابة وسواء جاز بينهما
 التناكح أم لا وجعله انساب ونسبه في المصباح وأما ما يتعلق به من الاحكام هنا فافادته تجوز
 الشهادة فيه بالسمع وفي البرازية من الدعوى العاشر في النسب وفي دعوى العدم لا بد ان يفسر
 انه عمه لانه أولاد له أو له ما ويشترط أيضا أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك
 أو على انه أخو الميت لا بولي لا يعلمون ان له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء
 في الاقضية الى أن قال ادعى على آخره أخوه لا يمه ان ادعى اربا أو نفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء
 على الغائب أيضا حتى لو حضر الاب وأنكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البيعة لانه لا يتوصل اليه
 الا بآبائات الحق على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا تقبل لان هذا في الحقيقة
 اثبات النبوة على الاب المدعى عليه والنخص فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه أو ابويته
 والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا
 بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو ابنه أو على امرأة انها زوجته أو ادعت عليه أنه زوجها
 أو ادعى العبد على عربي انه مولاه عناقسة أو ادعى عربي على آخره معتقه أو ادعت على رجل
 انها أمته أو كان الدعوى في ولاء المولاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل
 ادعى به حقا أو لا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير لا ترى أنه لو أقر أنه أبوه أو ابنه أو وزوجه

ولا يشهد بمسلم يعاينه الا في
 النسب والموت والتكاح
 والدخول وولاية القاضي
 وأصل الوقف فله أن
 يشهد بها إذا أخبره بها
 من يثق به

الشهادة حتى يستوفي
 شروطها وانما ذلك له
 باب مخصوص سيما في
 ومراده هنا اظهار الفرق
 بينها وبين غيرها من
 المسموعات والمرييات في
 اشتراط الاشهاد وعدمه
 فتدبر (قوله ولا يشترط
 ذكر الاسماء في الاقضية)
 قال الرملي وفي آخر
 الفصل الثاني من جامع
 الفصولين في دعوى
 الحكم بلامسمة القاضي
 بعد كلام قدمه قال
 فالحاصل أنه في دعوى
 الفعل والشهادة على
 الفعل هل تشترط تسمية
 الفاعل فيه اختلاف
 المشايخ رجعهم الله وأدلة
 الكتب فيها متعارضة
 ثم ذكر مسائل وقال وهذه
 المسائل كلها تدل على أن
 تسمية الفاعل ليست
 بشرط لصحة الدعوى
 والشهادة فتأمل عند
 الفتوى

(قوله وحاصل ما ينفعنا هنا الخ) الانفع ما في شرح الوهبانية عن العمادية من قوله حتى لو سمع من الناس أن هذا فلان بن فلان
الفلاني وسعه أن يشهد به وإن لم يعان الولادة على قراشه وطر بقة معرفته أن يسمع ذلك من جماعة لا يتصور قواطعهم على
الكذب عند الامام وعندهما إذا أخبر بذلك عدلان يكفي وذكرا أن الفتوى على قولهما اه وفي التتارخانية عن المحيط وإذا
قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب اليه وأقام معه دهر لم يسعه أن يشهد على نفسه حتى يشهد له رجلان من أهل بلده عدلان
أو يكون النسب مشهورا وذكر الحصاص هذه المسئلة وشرط لجواز الشهادة شرطين أن يشتر الخبر والثاني أن يمكث فيهم سنة فإنه
قال لا يسعهم أن يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في قلوبهم وذلك بأن يقيم معهم سنة وإن وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضي
السنة لا يجوز أن يشهد ٨٠ وروى عن أبي يوسف أنه قدر ذلك بسنة أشهر والصحيح أنه إذا سمع من أهل بلده من رجلين

عدلين حل له أداء الشهادة
والأقلا أما إذا سمع ذلك
من سمع من المدعى
لا يحل له أن يشهد وأن
اشتهر ذلك فيما بين
الناس لكنه ان شهد
عنده جماعة حتى يقع
الشهرة حقيقة وعرفا
ووقع عنده أنه ثابت
النسب من فلان أو شهد
عنده عدلان حتى ثبت
الاستمرار شرعا حل له
أن يشهد (قوله ولا يحكم
به إلا بعد دعوى مال)
قال الرملي لا يخفى أن
دعوى الاستحقاق في
الوقف من هذا القبيل
لأنه دعوى مال ومثله
الوصية ونحوها تأمل
(قوله لمافي البرازية
قال رجل لامرأة الخ) قال

أوزوجته صح أو بانه أخوه لا يكونه جل النسب على الغير وتماه فيها وحاصل ما ينفعنا هنا أن
الشهود إذا شهدوا بنسب فإن القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به إلا بعد دعوى مال الأب والابن
وقيد في المحيط معزى إلى الامام محمد في المبسوط قبولها في النسب بتسديد حسن فليراجع من نسخة
صححة وأما الموت في البرازية والموت كالقتل ولعله والقتل كالموت كما في الخلاصة وخزانة
المقتبين وظاهره ان الشهادة على القتل بالتسامع جائزة وهو باطلا لقسه مشكل لترتب القصاص
عليها وفيها شبهة فلا يثبت بها ما ينسدرى بالشبهة ولم أر من أوفحه إلى الآن وقد ظهر لي أن
التشبيه انما هو في خاص وهو جواز اعتماد المرأة إذا أخبرت بقتله كموته للزوج وإن كان الساق
مخالفة وكذا تعارض الخبرين عندنا بقتله وحياته وأشار المؤلف إلى أن المرأة تعمل بالسماح بالأولى
لمافي البرازية قال رجل لامرأة سمعت أن زوجها مات لها أن تتزوج إن كان الخبر عدلا اه ومسائل
تعارض الخبرين بموته وحياته فيها هنا وظاهر اطلاقه في الموت أنه لا فرق بين كون الميت مشهورا
أولا وقيدته في المعراج معزى إلى الفتاوى رشيد الدين بأن يكون عالما أو من العمال أما إذا كان
تاجرا أو مثله فإنه لا تجوز إلا بالمعاينة اه وقيد باصل الوقف احترام اذن شرائطه فإنه لا تقبل فيها
بالتسامع وفي البرازية وفي الوقف الصحيح انها تقبل بالتسامع على أصله لا على شرائطه لا به يبقى على
الاعصار لا شرائطه وكل ما يتعلق به حصة الوقف وتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه الحصة
فهو من الشرائط ونص الفضلي على أنه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازه
على أصله لا على شرائطه بأن يقول إنه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه أما إذا لم يذكرك ذلك لا تقبل
اه والمراد من الشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الغاضل إلى كذا بعد بيان
الجهة فلو ذكر هذا لا تقبل اه وفي الفصول العمادية من العاشر المختار أن لا تقبل الشهادة بالشبهة
على شرائط الوقف اه وفي الخاتمة في وأخر فصل دعوى الوقف من كتاب الوقف ما يوافق هذا
وكذا في الاسعاف وفي المجتبى المختار أن تقبل على شرائط الوقف اه واعتمده في المعراج وقواه في

في جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر لو أخبرها عدل أن زوجها مات أو طاقها ثلثا ناعفها

التزوج ولو أخبرها فاسق تحرت وفي اخبار العدل بموته انما يعتمد على خبره لو قال عاينته ميتا أو شهد جنازته لا لو قال أخبرني بخبره
وباقى تمامه اه (قوله ومسائل تعارض الخبر بموته وحياته فيها) أى في البرازية حيث قال ولو أخبر واحد بموت الغائب وانسان
بحياته أن كان الخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعدل لها أن تتزوج هذا إذا لم يؤرخا أو أرخا وكان تاريخ الموت آخر أو أن كان
تاريخ الحياة آخر فاشهد الحياة أولى وفي وصايا عصام شهدا بان زوجها فلان مات أو قتل وآخر على الحياة فالموت أولى (قوله فإنه
لا تجوز إلا بالمعاينة) قال بعده في شرح الوهبانية لابن الشحنة هكذا ذكر رشيد الدين ولا تغفر بهذه الرواية في شيء من الكتب
في غير فتاواه اه ومثله في جامع الفصولين تأمل (قوله وكذا في الاسعاف) قال الرملي وقع في عبارة الاسعاف ما للفظه وأما
الشهادة على شرائطه وحياته فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجها بالتسامع وهكذا

قاله الشيخ الامام الاستاذ ظهر الدين رحمه الله اه اقول والمراد بقوله وجهاته أي بعد استقرار الوقف على جهة لو حصل التنازع فيها مجرد ما لا تقبل بالسماع فافهم والله تعالى أعلم ثم بعد مدة رأيت في خلال المطالعة في فتاوى شيخنا قال بعد نقله صحة الشهادة على الجهة بالسماع وانها من باب الشهادة على الأصل لكن وقع في الاسعاف عبارة تنافي هذا ظاهر احيث قال لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات ومثله في قاضيان في أو اخر فصل في دعوى الوقف الا أن يحمل قولهما والجهات على أن المراد بها قولهم ان قدرا من الغلة لكذا ثم يصرف الفاضل لكذا ويكون ذلك بعد بيان الجهة اه فقولوه ويكون ذلك بعد بيان الجهة هو عين ما قلته والله تعالى هو الموفق فامل (قوله وجوابه أنه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة) أي ضرورة انقطاع الشبوت بموت الشهود والمدعى أعم لكن لا يخفى أنه عند حياة الشهود وعلى شرائط الوقف لا حاجة الى الشهادة بالتسامع وانما يحتاج اليها عند موتهم فكان فيه ضرورة (قوله وليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه الخ) قال الرمل قال في صدر الشريعة والمراد باصل الوقف ان هذه الضبعة وقف على كذا في بيان المصروف داخل في أصل ٨١ الوقف أما الشرائط فلا تحمل فيها

الشهادة بالتسامع اه وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه (قوله وظاهر ما في المعراج أن الامير كالقاضي) صرح به في السبازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على أنه قاضي بلد كذا أو والي بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور اه وصرح به في الخلاصة أيضا (قوله وقوله) أي المصنف (قوله وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا) كذا في الخلاصة

فتح القدير بقوله وأنت اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انتطع ثبوتها ولم يعرف لها شرائط ومصارف انه يسلك بهما كانت عليه في دواوين القضاة لم تقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو معنى الشبوت بالتسامع اه وجوابه انه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة والمدعى أعم ثم قال أي في فتح القدير وليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه بل أن يقول يبدأ من غلها بكذا وكذا والباقي كذا وكذا اه ومسئلة الشهادة بالوقف أصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة والتقييد بما ذكر من الاشياء الستة يدل على عدم قبولها به في غيرهما من الولاة والعق و اختلاف الفحلان في نقل الاختلاف في العتق فنقل الامام السرخسي عدم قبولها فيه اجماعا ونقل استاذ الامام الحلواني انه على الاختلاف المنقول في الولاة فعن أبي يوسف الجواز فيه ما ومن ذلك المهر فظاهر التقييد انه لا تقبل فيه به وليسكن في البزازية والظهيرية والخزانة ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ووجهه انه من توابع النكاح فكان كاصله وذكر في الخلاصة خلافا في الدخول ففي فوائد استاذنا ظاهر مير الدين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول بالمنكوح حصة بالتسامع ولو أراد أن يثبت الدخول يثبت الخلو الصحيحة اه وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي في زاد الامرة وكذا في خزانة المفتين ثم اعلم ان الحصاص شرط للقبول عند أبي يوسف في العتق أن يكون مشهورا وللعق أن يكون أو ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط كذا في المعراج وقوله اذا أخبره يدل على ان لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظها وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة وأشار المؤلف

١١ - بحر سابع في الظاهر ان فيه سقطا أو تحريفا وعبارة الخلاصة ولا يشترط أن يتلفظ الخبر بالموت بلفظ الشهادة عند من يشهد أما الذي يشهد عند القاضي يتلفظ بلفظ الشهادة وأما الفصول الثلاثة التي يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي أن يشهدا عند بلفظ الشهادة قال استاذنا ظاهر الدين في القضية وهذا اختيار المصدر الامام الشهيد برهان الأئمة وفي مختصر القدوري انما يجوز الشهادة بالتسامع اذا أخبره من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي شرح ابن الشحنة والجواب في القضاء والنكاح نظير الجواب في النسب فقد فرقوا جميعا بين الموت والاشياء الثلاثة فتقوا بخبر الواحد في الموت دونها والفرق أن الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم يفرق وقامه فيه وفي جامع الفصولين والصحيح أن الموت كنكاح وغيره لا يكتب فيه بشهادة الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع الموت انه أخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم أن يشهدوا ثم في الثلاثة اذا ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يكفي بمجرد الاخبار

رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد ود كورة في الخسر ولكن في الخلاصة في
 النكاح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف الموت قال وفي الموت مسألة تخمينية هي اذ لم يعان الموت
 الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا منسبه واذا
 سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضي بشهادتهما اه وظاهر ما في
 السراج انه لا بد من خبر عدلين في الكل الا في الموت وصحح عن الظهيرية ان الموت كغيره وفي فتح
 القدير المختار الا كنفاء بالواحد في الموت والعدالة انما تشترط في الخبر في غير المتواتر ما في المتواتر
 فلا تشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وظاهر كلام المؤلف الاقتصار على الاخبار وهو
 قصور قال في الخلاصة اذا شهد تعريسه وزفافه أو أخبره بذلك عدلان حل له ان يشهد انهما امرأته
 وذكرا شارح انه اذا رأى رجلا يدخل على امرأته وينسبط ان ينسبط الزوج وسمع من الناس
 انها زوجته جازله ان يشهد به وان لم يعان النكاح وكذا اذا رأى شخصا جالسا بحاس الحكم بفصل
 الخصومات جازله ان يشهد على انه قاض اه وظاهر الهداية الا كنفاء بما ذكره كغيره انه
 لا بد من الاخبار وفي فتح القدير وهو الحق وفي المحيط ولو جاء خبر موت انسان فصنعوا ما يصنع
 على الميت لم يسعك ان تخبر بموته حتى يخبرك ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت
 اما خطأ أو غلطاً أو حيلة لنفسه المال اه وفي القنية نكاح حضرة رجلان ثم أخبر أحدهما جماعة
 ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يجهد هذا التسامع يجوز للسامعين ان يشهدوا على ذلك اه
 ثم اعلم ان القضاء بالنسب مما لا يقبل النقض لكونه على الكافة كالنكاح والحرية والولاء كما في
 الصغيرى وكذا كتبنا في الفوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعة لكن يستثنى من النسب
 ما في المحيط من باب الشهادة بالتسامع شهد ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى
 بالنسب والارث ثم أقام آخر البينة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم
 على ابن الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني لجواز ان يكون له ابن وابن أخ فيمنع القضاء في حق الميراث
 لا في حق النسب حتى يبقى الاول ابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثا آخر اقرب منه فان
 أقام آخر البينة ان الميت الاول فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبته الى الاول فانه
 ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما أثبت نفسه من الاول خرج عن ان يكون محلا
 لاثباته في انسان آخر وليس في البينة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد بقوله من يثق
 به غير الخصم اذ لو أخبره رجل انه فلان بن فلان لا يسعه ان يعتمد على خبره ويشهد بنفسه لانه لو حازله
 ذلك تجاوز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزائنة المفتين وشرط فيها للقبول في النسب ان يخبره عدلان
 من غير استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبته لا يسعه ان يشهد واذا كان الرجل
 غريبا لا يسعه ان يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عنده على نسبته قال
 المصاوص وهو الصحيح اه (قوله ومن في يده شيء سوى الرقيق لك ان تشهد انه له) لان اليد أقمى
 ما يستدل به على الملك اذهى مرجع الدلالة في الاسباب كلها فيكتفي بها وعن أبي يوسف انه يشترط
 مع ذلك ان يقع في قلبه انه له قالوا ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال في فتح
 القدير قال الصديق الشهيد وبه نأخذ فهو قولهم جميعا اه فلورأى درة في يد كاس أو كتابا في يده
 جاهل لا يشهد بالملك له بمجرد ديدنه كذا في البرازية ومن مشايخنا من قال انها دليل الملك مع التصرف
 لكونها متنوعة الى أمانة وملك قلنا والتصرف يتنوع ايضا الى اصاله ونياية وظاهر كلام المؤلف

ومن في يده شيء سوى
 الرقيق لك ان تشهد انه له
 (قوله فيمنع القضاء في
 حق الميراث لا في حق
 النسب) هذا مناف لقوله
 لكن يستثنى من النسب
 الخ

(قوله لا يحل له أن ينكحها) لعلمه مبنى على الرواية التي تسمى قريبا عن أبي حنيفة تأمل (قوله ان القاضي الخ) مقول القول (قوله منها الا أن يحل الخ) رده العلامة المقدسي بأنه لا سهو في كلام الزبلي ومراعاة أن القاضي لا يقضى قضاء محكم من محكمات لو ادعى الخصم لا يقبل منه بدليل ما صرح به قبيل هذا في أول القول بأنه يقضى به قضاء ترك بمعنى أنه يترك في يد ذي اليد بعد اتمام خصمه لا حاجة له جوى وأقول لا حاجة الى تكلف ابداء وجه التوفيق ودفع المعارضة لان المسئلة مختلفة فيها في الزبلي يبنى على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضى بعلمه وهو المقتضى به وما في ٨٣ الخلاصة والبرازية يبنى على مقابله أبو

السعودي في المحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر الزبلي وما في النهاية فان ما في شرح الكسز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال قضائه في يد غيره كما لا يخفى اه (قول المصنف وان قسر للقاضي

وان قسر للقاضي انه يشهد بالتسامع أو بمعاينة اليد لا تقبل

الخ) بقى في كلام المصنف مسئلة من المتن لم يذكرها المؤلف وهي قوله بعد هذه المسئلة ومن شهدانه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو قسر للقاضي قبل قال الشارح الزبلي لانه لم يشهد الا بما علم فوجب قبولها لدخوله تحت قوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال

انه عاين المالك والمالك فاذا رآه في يد آخر فاء الاول وادعى المالك وسعه أن يشهد انه له بناء على يده قالوا وكذا اذا عاين المالك بعد دونه دون المالك استحسانا لان النسب يثبت بالتسامع له وقرع على هذا النسخة بان المالك لو كان امرأة لا تخرج ولا يراها الرجال فان كان المالك مشهورا أنه لها جار أن يشهد عليه لان شهرة الاسم كالمعاينة اه وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال بالتسامع وأجيب بأنه في ضمن الشهادة بالنسب كما في النهاية وتعبه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضبيعة ولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل المالك في الضبيعة اه وخرج مسئلتان احدهما ان لا يعاينهما وانما سمع ان لفلان كذا الثانية ان يعاين المالك لا المالك فلا يحل له أن يشهد بكونه محازفا في الاولى وفي الثانية لم يحصل له العلم بالحدود وأشار المؤلف رحمه الله الى ان من رأى شيئا في يد انسان ولم يره قبل ذلك في يد غيره فان له أن يشتره منه فان كان رآه قبله في يد غيره فان أخبره بانتقال المالك اليه أو بالو كالتمة منه حل الشراء والا فلا وكذا لو رأى جارية في يد انسان ثم رآها في بلد أخرى وقالت أنا حرة الاصل لا يحل له أن ينكحها وسيأتي تمامه في الكراهية واستثنى المصنف الرقيق أى العبد والامة وهو مقيّد بما اذا كانا كبيرين لان لهما يد اعلى أنفسهما تدفع يد الغير عنهما فان عدم دليل المالك وعن أبي حنيفة انه يحل له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالنسب والفرق ما بيننا وان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما كالمتاع لا يدل لهما فله أن يشهد بالمالك لذوى اليد وعلى هذا فالمراد بالكبير في كلامهم ههنا من يعبر عن نفسه سواء كان بالغاً أو لا كما في النهاية ثم اعلم انه انما يشهد بالمالك لذى اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغیره فلو أخبره لم تجز له الشهادة بالمالك له كما في الخلاصة وقد مرناه وأشار المؤلف الى ان القاضي لو رأى عينا في يد رجل فانه يجوز له القضاء بالمالك له كما في الخلاصة والبرازية وبه ظهران قول الشارح في تقرير ان الشاهد اذا قسر للقاضي انه يشهد عن سماع أو معاينة يدلم يقبله ان القاضي لا يجوز له أن يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا يبرؤية نفسه في يد انسان سهواً الا أن يحل ما قالوا لو رأى شيئا في يد انسان ثم رآه في يد غيره فانه لا ينتزعه منه من غير أن يدعيه الاول فاني الفتاوى فيما اذا ادعى المالك وما في الشرح فيما اذا لم يدعه (قوله وان قسر للقاضي انه يشهد له بالتسامع أو بمعاينة اليد لا تقبل) وهذا هو الصحيح كما ذكره مسكين في شرحه لكنه استثنى الموت والوقف فمقبول ولو قسر للقاضي انه أخبره من يثق به واستثنى العمادى في الفصول الوقف فلو شهد به وقال انشهد

تعالى وما شهدنا الا بما علمنا (قوله واستثنى العمادى في الفصول الوقف الخ) أفتى العلامة ملا على الترك في عدم القبول مستند الى اطلاق عبارة الكسز والزبلي والعيني والوقاية والنقاية والمختار والاختيار ثم قال وفي الخبرية من الشهادة والشهادة على الوقف بالسماع ان يقول الشاهد اشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب اني سمعت من الناس ونحوه وفيه خلاف فالمتون قاطبة قد اطلقت القول بان الشاهد اذا قسر انه يشهد بالسماع لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من علماءنا وعبارة قاضيان ولو قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم اه قلت وعبارة الحانية اذا شهد الشهود بما تجوز به الشهادة بالسماع وقالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم انتهت ثم نقل نحوه عن فتاوى شيخ الاسلام على افندي التركي وعربها

ثم قال فحرم من النقول المعتمدة أن الشاهد في أصل الوقف إذا فسر أنه يشهد بالتسامع لا تقبل شهادته كما هو صريح المتن
 المقدمة التي تشي على البايع ظاهر الرواية وبه صرح كثير من أصحابنا كما تقدم نقله عن الحريفة وما في المتن برتبة الدرر مستندا
 في الدرر لما في العمادية وفي المتن بر إلى الخلاصة قائلا وهو الأصح فذلك قول مخالف لما عليه المتن وكثير من أصحابنا على أن
 تقابل ما في العمادية والخلاصة بما في الحامية من عدم قبوله لأن قاضيان فقيهه النفس كما صرح به في البحر من باب العيب وأنه
 يقتصر على الأشهر فكان المعتمد ٨٤ وصرحوا بأن قاضيان من أجل من يعتمد على صحبانه ويكفي أنه ظاهر الرواية

وليس هذا في الوقف
 خاصة بل في جميع
 المواضع التي يجوز
 للشاهد الشهادة فيها
 بالتسامع وأنت على علم
 بأن ما في المتن والشرح
 مقدم على ما في الفتاوى
 وإنما كثرت النقل في
 المسئلة للاختلاف فيها
 لمحرره على بن محمد التركاني
 غفر الله له ما واثق من
 اه ذكره في مجموعته

بالتسامع تقبل لأن الشاهد بما يكون عمره عشر سنين أو ثمانين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي
 أنه يشهد بالتسامع فلا فصاح كالسكوت اليه أشار ظهير الدين المرغيناني وفي الخلاصة لو شهد عند
 القاضي أن فلانا مات وقال آخرنا بذلك من تلق به جازت شهادتهما وهو الأصح والخصاف أيضا جوز
 ذلك وفيه اختلاف للشافعي اه ومعنى التفسير للقاضي أنه يشهد بالتسامع أن يقول لا شهدنا لانا سمعنا
 من الناس أما إذا قال لم نعاين ذلك ولكننا سمعنا حازت كذا في الخلاصة والبرازية وفي النابيع
 تفسيره أن يقول في التسكاح لم أحضر العقد وفي غيره أخبرني من أثق به أو سمعت ونحوه وفي المحيط
 معزى إلى المنتقى إذا شهدوا أنه مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهدوا أن أباه هذه المدعى مات
 وهذه الدار كانت له يوم مات أو شهر مات أو سنة مات فهو جائز له ولو رآه على جمار يوم يشهد أنه
 لا احتمال أنه ركب بالعارية ولو رآه على جمار خمسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه أنه له وسعه أن يشهد
 أنه له لأن الظاهر أن الإنسان لا يركب دابة مدة كثيرة إلا بالملك اه وفي البرازية عاين الشاهد دابة
 تتبع دابة وترضع له أن يشهد بالملك والنتاج شهدا أن فلان ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم
 يدرك الميراث فشهدا بباطل لأنهم ما شهدا بملك لم يعاينا سيده ولا رآه في يد المدعى اه والله أعلم

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

باب من تقبل شهادته
 ومن لا تقبل
 ولا تقبل شهادة الاعمى

يقال قبلت القول إذا جلت على الصدق كذا في المصباح والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي
 ومن لا يجب لامن يصح قبولها ومن لا يصح لأن من جلة ما ذكره ممن لا يقبل الفاسق وهو لو قضى
 بشهادته صح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والأصل لكن في خزنة المفتين إذا قضى بشهادة
 الاعمى أو المحدود في القذف إذا تاب أو شهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الولد
 لوالده أو عكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني إبطاله وإن رأى بطلانه اه فالمراد من عدم القبول عدم حله
 وذكر في منية المفتي اختلاف في النفاذ بشهادة المحدود بعد التوبة (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى) لأن
 الاداء يقتصر على التمييز بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الاعمى إلا بالنعمة وفيه شبهة
 يمكن التعمير عنها يجنس الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر وصار كالمحدود والقصاص
 أطلقه فشمع الاعمى وقت الشهادة قبل الحمل أو بعده وما إذا عصى بعد الاداء قبل القضاء لأن
 المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لأن قيام أهليتها شرط وقت القضاء لصيرورتها حجة عنده وصار
 كما إذا حرس أو فسق بخلاف موت الشاهد وغيبه لأن الأهلية بالموت قد انتهت وبالغيبة

الفقهية الكبرى ومن
 خطه نقلت
 باب من تقبل شهادته
 ومن لا تقبل
 (قوله لكن الخ) أقول
 لعل ما في الخزنة محمول
 على ما إذا كان القاضي
 يرى ذلك بقرينة قوله حتى
 لا يجوز للثاني الخ تأمل
 (قوله وذكر في منية المفتي)

الخ) أي في كتاب القضاء في بحث القضاء في المجهد فيه ونصه قضى بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم بذلك
 ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وعليه أن يأخذ المال من المقتضى له وكذا لو علم أنهم عبيدان أو كافران أو أعميان وقيل ينفذ فانه ذكر إذا قضى
 بشهادة محدودين قد تابا ثم عزل أو مات ورفع ذلك إلى قاض آخر لا يراه أمضى القضاء الأول اه أقول وسيأتي بعد سبعين أوراق
 عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الأجير الخاص صارت واقعة القنوى ولم أرها إلا بالعله
 التهمة لا الفسق على ما يجره المؤلف فيما سألني في شهادة العدو وهذه مثلها (قوله أطلقه فشمع الاعمى وقت الشهادة الخ) قال

الرملي وقال أبو يوسف ان عني بعد الاداء قبل القضاء يقضى بشهادته قال في صدر الشريعة وقوله أظهر (قوله وشمل ما كان طريقه السماع) قال الرملي أي كالنسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة والسماع كما في الخلاصة (قوله خلافا لابي يوسف كما في فتح القدير) قال الرملي عبارة الفتح وقال أبو يوسف يجوز فيما طريقه ٨٥ السماع وما لا يكفي فيه السماع اذا

كان بصير أو وقت التحمل أعني عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه اه (قوله واختاره في الخلاصة) قال الرملي راجعنا الخلاصة فلم نجد فيها ما يقتضي ترجيحها واختياره فراجعها وتأمل (قوله لانها من باب الولاية) الخ قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية

والمملوك والصبي

كما يعلم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا كان أو مأذونا تجوز وكالته فتأمل في جوابه اه ومثله توكيل صبي يعقل وقديقال ولا يتهمها في الوكالة غير أصلية تأمل (قوله وقدمنا أن الصبي الخ) قدمه في شرح قول المتن وسال عن الشهود وقدم أيضا هناك عن الظهيرية الفرق بين الصبي والكافر وهو أن الكافر كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي

ما بطلت كذا في الهداية وشمل ما كان طريقه السماع خلافا لابي يوسف كما في فتح القدير ولزفر وهو مروى عن الامام كما في الشرح واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف وأشار المؤلف الى عدم قبول شهادة الاخرس بالاولى سواء كانت بالاشارة أو بالكلمة وتسامه في شرح ابن وهبان (قوله والمملوك والصبي) لانها من باب الولاية ولا ولاية لهم ما على نفسه ما فالاولى أن لا يكون لهم ما على غيرهما ولاية وقد مننا وسيأتي ان ثبوت حرية الشاهد اما بظاهر الدار عند عدم طعن المشهود عليه أو ببينة يقيمها الشاهد عند طعن الخصم بخلاف ما اذا طعن بأنه محدود في قذف أو شريك المدعى فان البينة عليه وقد مننا ان الصبي اذا بلغ فشهد فانه لا بد من التزكية وكذا الكافر اذا أسلم وان الكافر اذا عدل في كفره لشهادته ثم أسلم فشهد فانه يكفي التعديل الاول وفي المحيط البرهاني مات وترك عبد الامال له غيره وقيمته ألف ولا يعلم عليه دين فاعتقه الوارث ثم شهد العبد شهادات واستعفى بقضايها ثم أقام رجل البينة على الميت جاز العتق لا الشهادة والقضاء وتسامه فيه أطلقه وبطل عتقه وما شهد به فان أبرأ الغريم الميت جاز العتق لا الشهادة والقضاء وتسامه فيه أطلقه فتشمل القن والمكاتب والمدير وأم الولد كما في الخلاصة ومعتق البعض كالمكاتب والمعترق في المرض كالمكاتب في زمن سعيته لا تقبل شهادته كما في البرازية والمدير بعد موت مولاه اذا لم يخرج من الثلث في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحمديون عندهما كما في جنائيات الجمع والكافي وفي الكافي من الشهادات رجل مات عن عم وأمتين وعبدان فاعتق العبدان فشهدا ببينة احدهما باعتهما للميت أي انه أقر بهما في حياته وصحته لم تقبل عند أبي حنيفة لأن في قبولها ابتداء بطلانها انتفاء لان معتق البعض في حكم المكاتب عنده ولا شهادة له وعندهما تقبل لانه حمديون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الاولى أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع لا لما قبلنا الصارت عصبة مع البنت فيخرج العلم عن الورثة فيبطل العتق اه ولم يذكر المؤلف المجنون ولا خفاء في عدم قبولها وفي المحيط ومن يجن ساعة ويبقى ساعة فشهد في حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانماء والاعماء لا يمنع قبول الشهادة وقد ر بعض مشايخنا جنونه بيوم أو يومين حتى لو جن يوما أو يومين ثم أفاق فشهدته جائزة في حال الصحة اه ولم يذكر أيضا المغفل وفي المحيط قال محمد في رجل أعجمي صوام قوام مغفل يخشى عليه أن يلحق فيؤخذ به قال هذا شر من الفاسق في الشهادة وعن أبي يوسف أجبر شهادة المغفل ولا أجبر تعديله لان التعديل يحتاج فيه الى الرأي والتدبير والمغفل لا يستقصى في ذلك اه ولا بد لصحة القضاء من حصول الحرية للشاهد في نفس الامر فلو قضى بشهادتهم ثم ظهروا عبيدا بطل القضاء وهي مسألة ظهور خطأ القاضي وفي المحيط البرهاني قضى القاضي بوصاية ببينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجدوا عبيدا فقديرى الغرماء ولو كان مثله في الوكالة لم يبرأ اه ولم يذكر الفرق وكأنه لكونهم دفعوا له دين الميت باذن القاضي وان لم يثبت الايصاء بمنزلة اذنه لهم

(قوله فشهدا ببينة احدهما) أي شهدا أن احدي الامتين وهي فلانة بنت الميت (قوله لا نالوقبلنا الصارت عصبة مع البنت) قال الشيخ ابراهيم السامحاني هذا غير ظاهر عند سبق شهادة الاختمة بل العلة فيها هي علة البنتية فتفقه (قوله وكأنه لكونهم دفعوا الخ) قال الشيخ ابراهيم السامحاني نقلا عن المقدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثير من قولية شخص نظر ووقف فيه تصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه غير شرط الواقف أو ان انهاء باطل ينبغي أن لا يضره لانه تصرف باذن القاضي

كلوصى فلستامل قلمت وتقدم في الوقف ما يؤيده اه (قوله وادخل أحد الزوجين مع الاربعة كفاي فتح القدير سهو) والعجب انه ذكر اولاً انها لا تقبل كما وردت لفسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ فذكر أحد الزوجين مع من يقبل فالظاهر انه سبق قلم الخ الفقه صدر كلامه وما صرح به في التتارخانية ولخالفته لقول الخلاصة لا تقبل الا في اربعة وفيما في الجوهره اذا شهد الزوج المحرل زوجته فردت ثم أبانها وتزوجت ٨٦ غيره ثم شهد لها بذلك الشهادة لم تقبل لجواز أن يكون توصل بطلاقها الى تصحيح

شهادته وكذا اذا شهدت لزوجها ثم أبانها ثم شهدت له اه وفيما في البدائع لو شهد الفاسق فردت أو أحد الزوجين لصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة واليمينونة لا تقبل ولو شهد العبد أو الصبي أو الكافر فردت ثم عتق وبلغ وأسلم وشهد في تلك المحادثة بعينها تقبل ووجهه

الآن يتحمل في الرق والصغر وادبا بعد الحرية والبلوغ والمحدود في قذف ولوطاب الفرق أن الفاسق والزوج له ما شهدته في الجملة فاذا وردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدته لهم أصلاً اه كذا في الشرح للآلة وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبده بالنكاح فردت ثم شهد له بذلك بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال

في الدفع الى أمينه بخلاف الو كالة اذا لصيح اذنه للغريم بدفع دين الحي الى غيره (قوله الا أن يتحمل في الرق والصغر وادبا بعد الحرية والبلوغ) لانهم ما أهل للتحمل لان التحمل بالمشاهدة والسماع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما لا ينافيان ذلك وهما أهل عند الاداء وأشار الى ان الكافر اذا تحملها على مسلم ثم أسلم فاداهها تقبل كفاي فتح القدير وأطلقه فشمع ما ذالم يؤدها الا بعد الاهلية أو اداها قبلها فردت ثم زالت العلة فاداهها ثانياً ولذا قال في الخلاصة ومضى ردت شهادة الشاهد لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك المحادثة لا تقبل الا في اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا في تلك المحادثة فأنها تقبل اه فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاحير والمغفل والمتمم والفاسق بعد ردها وادخال أحد الزوجين مع الاربعة كفاي فتح القدير سهو ولا بد من حكم القاضي برد شهادته كما سبق في وأطلق في تحمل العبد فشمع ما اذا تحملها المولاه ثم أداها بعد عتقه كفاي فتح القدير وأراد با تحريمه النافذة وانما قيدنا به لما في البرازية أعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد هذا لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف اه وفي السراجية اذا طعن المدعى عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم ولو قال هما محدودان في القذف فعلى الطاعن اقامة البينة (قوله والمحدود في قذف ولوطاب) لا تقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ولانه من تمام الحد لكونه مانعاً فيبقى بعد التوبة كاص له بخلاف المحدود في غيره لان الرد للفسق وقدر نفع بالتوبة والاستثناء في الآية ينصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو استثناء منقطع بمعنى لكن كذا في الهداية وفي التحرير الوجه انه متصل وقرره في التلويح بان المعنى أولئك الذين يرمون المحصنات محكوم عليهم بالفسق الالائيين وأما رجوع الاستثناء الى الكل في آية المحار بين فلدليل اقتضاه وهو قوله من قبل أن تقدر واعلمهم فانه لو عاد الى الاحير أعنى قوله لهم عذاب عظيم لم يبق له فائدة لان التوبة تسقطه مطلقاً فبأنه تسقط الحد وتسامح في فتح القدير وفي البدائع كل فاسق تاب عن فسقه قبلت توبته وشهادته الا اثنين المحدود في القذف والمعروف بالكذب لان من صار معروفاً بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر أنواع الفسق فانه شهادته تقبل اه وأشار المؤلف رحمه الله الى ان شهادته لا تسقط ما لم يضرب تمام الحد وهو صريح الميسوط لان المحدود من ضرب الحد أي تماماً لان مادونه يكون تعزيراً غير مسقط لها ولو قال المؤلف ان لم يقم بينة على صدقه لم كان أولى لانه لو أقام اربعة بعد ما حذر على أنه زنى قبلت شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو أقامها قبله لم يجد

والصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهدا بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل أن قاضياً فكذا لو قضى به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليك تحرير المسائل أن المردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك أبداً ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرائط اه ولكن يشكل عليه شهادة الاغبي اذ لو قضى بها حازفه هي شهادة وقد حكم بقبولها بزوال العمى اه (قوله وفي السراجية اذا طعن المدعى عليه في الشهود الخ) قال الرملي سباني عن الخلاصة في الكلام على المحرر انه يقال للشاهد من أقيم البينة على الحرية وهو صريح ما تقدم في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعى وهو قوله

فكذلك لا ترد شهادته كذا ذكر الشارح وتماه في العتابة وانما قيل بقوله على انه زني لانه لو اقام
بينة على اقرار المذوف بالزنا لا يشترط أن يكونوا أربعة لما في فتح القدير من باب حصد القذف
فإن شهد رجلان أو رجل واحد وأمر أنان على اقرار المذوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف لان الثابت
بالبينة كالثابت بالمعاينة الى آخره فكذا اذا اقام رجلين بعد حصد على اقراره بالزنا تعود شهادته
كما لا يخفى ثم اعلم ان الضمير في قوله لهم عندنا عندنا الى المحدودين وعند الشافعي الى القاذفين
العاخرين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحد تقبل شهادته عندنا خلافا له ولو قذف رجلا
ثم شهد مع ثلاثة على انه زني فاذا كان حذلم يحد المشهود عليه وان لم يحد القاذف حد المشهود عليه
كذا في البرازية (قوله الا أن يحد الكافر في قذف ثم أسلم) يعني فتقبل ولو كان محدودا في قذف
لان الكافر شهادة فكان رد هاهنا من تمام الحد وبلاسلام حصدت شهادة أخرى وليس المراد
انها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط قال المؤلف في الكافي فان أسلم قبلت شهادته عليهم
وعلى المسلمين ضرورة وتماه في العتابة قيد بالكافر لان العبد اذا حصد القذف ثم عتق حيث
ترد شهادته لانه لا شهادة للعبد أصلا في حال رقه فمتوقف الرد على حصدونها فاذا حدث كان رد
شهادته بعد العتق من تمام حصد وطاهر كلام المؤلف انه أسلم بعد ما ضرب تمام الحد فلو أسلم
بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه فقيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته
على التأنيب فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه وفي رواية ولو سوطا كذا في
السراج الوهاج ووضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيأ من
الحدود وقال الشيخ عمر قارئ الهداية اذا سرق الذي أوزني ثم أسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره
أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم سقط عنه الحد وينبغي
أن يقال كذلك في حد القذف وفي اليتيمة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لم
يسقط عنه ولم أر حاكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ ونقل الفخر الرازي عن
الشافعية سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في اليتيمة انه لا يسقط الا أن يوجده نقل صريح (قوله
والولد لابويه وجديه وعكسه) أي لم تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه للحدوث ولان
المنافع بين الاولاد والاباء متصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة اليهم فتكون شهادة لنفسه من وجه وأطلق
الولد فشمل الولد من وجه فلا تقبل شهادة ولده الملاح عن لاصله أو هو له أو لفرعه لشبوته من وجه
بدليل صحة دعوته منه وعدمها من غيره وتحريم منا كتمه ووضع الزكاة فيه فاحكام النبوة ثابتة له
الا لارث والنفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التوأمين وقدر ولد في ملكه وأعتقه المشتري
فشهد البائع تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهما وانتقض البيع والعتق والقضاء ويرد ما قبض
أو مثله ان هلك للاستناد لتحويل العقد وان كان القضاء قصاصا في طرف أو نفس فارشه عليه
دون العاقلة وتماه في الخصاص الجوامع من باب شهادة ولده الملاح عنه ولا تقبل شهادة ولد أم الولد
المنفي من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنفي باللعان كذا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير
يجوز شهادته لابنه رضاعا وفي خزائنه الاكمل شهد ابناه أن الطالب أبرأ أباهما واحتال بدينه على
فلان لم تجز اذا كان الطالب منكر او ان كان المال على غير أبيهما فشهدوا أن الطالب أحال به أباهما
والطالب ينكر والمطلوب يدعي البراءة والحالة جازت اه وفي المحيط البرهاني اذا شهد اعلی فعل
أبهما فعلا ملاما لا تقبل اذا كان للاب فيه منفعة اتفاقا والافعلي قولهم لا تقبل وعن محمد

الا أن يحد الكافر في
قذف ثم أسلم والولد لابويه
وجديه وعكسه

فعلى المدعى اقامة البينة على خريتهم فقامل (قوله فادعى فلان انه كله وشهدا بانه) أى ابنا فلان وكذا الضمير فى قوله بدخوله لفلان (قوله وهذا التعليل بغيره) قال فى المنع قلت وفى شرح النظم الوهبانى لشيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة ذكر ان شهادة الانسان لابن ابنه على ابنه مقبولة وعزاه الى قاضيان وأطلقه ولم يقيد بحق دون حق ولعل وجه القبول ان اقامه على الشهادة على ولده وهو أعز عليه من ابن ابنه دليل على صدقه فتنتفى التهمة التى ردت لاجلها الشهادة اه قلت ونص عبارة الحاشية امرأة ولدت ولدا وادعت أنه ٨٨ تزوجها هذا وبجد الزوج ذلك فشهد على الزوج أبوه وابنه أن الزوج أقرانه ولده

روايتان فلو قال ان كسك فلان فانت حر فادعى فلان انه كله وشهدا بانه لم تقبل عندهما وكذا اذا علق عتقه بدخوله الدار ولو أنكر الاب جازت شهادتهما وكذا المحكم فى كل شئ كان من فعل الاب من نكاح أو طلاق أو بيع وان شهدا ابنا الوكيل على عقد الوكيل فهو على ثلاثة أوجه الاول أن يقر الموكل والوكيل بالامر والعقد وهو على وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضى بالتصادق بالاشهاد وان أنكر فعلى قولها لا تقبل ولا يقضى بشئ الا فى الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعن محمد يقيضى بالعقد الا بعد ترجع حقوقه الى العاقد كالبيع الثانى أن ينكر الوكيل والموكل فان جحد الخصم لا تقبل ولا تقبل انتفاها الثالث أن يقر الوكيل بهما ويحجده الموكل العقد فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد وقد كلفها الا النكاح على قول أبى حنيفة وقتامة فيه وقيد بالشهادة لهم لان الشهادة على أصله وفروقه مقبولة الا اذا شهد الجحد على ابنه لابن ابنه قلنا انها لا تقبل لوجود المانع من المشهود له وفى المحيط قال محمد رجل شهد لابن ابنه على أبيه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصبر جده الولد بل يصبر جده بعد حكم الحاكم بشهادته فحينئذ يصبر جده وجوب الشهادة والشئ لا ينفى وجوب نفسه اه وهذا التعليل يقيده أن الكلام فى شهادة الاب على اقرار ابنه بان ما ولده تزوجته ابنه لافى الاموال والاول فى الاموال وفى الولو الجحمة وتجوز شهادة الابن على أبيه بطلاق امرأته اذا لم تكن لامة أولضرتها لانها شهادة على أبيه وان كان لامة أولضرتها لا تجوز لانها شهادة لامة ذكره فى فصل الشهادة من الطلاق وذكر فى القضاء من الفصل الرابع رجل شهد عليه بنوه أنه طلق أمهم ثلاثا وهو محجود فان كانت الام تدعى بالشهادة باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لامهم لانهم يصدقون الام فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها وأما اذا كانت تجحد فيشهدون على أمهم لانهم يكذبونها فيما تجحدون بطلون علمها ما استحققت من الحقوق على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها فتلك منفعة محجودة يشوبها مضرة فلا تمنع قبول الشهادة اه وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعندها سواء لعدم اشتراطها وأجيب بانه مع كونه حقا لله تعالى فهو حقها أيضا لم تشترط الدعوى للاول وأعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول للثانى عملا بهما وفى المحيط البرهاني معزى بالى فتاوى شمس الاسلام الا وزجندى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما قال وهو الاصح لان دعواها لغو قال مولانا

من هذه المرأة قال فى الاصل جازت شهادتهما ولو شهد أبو المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجحد فشهد علم أبوها انها ولدت وأقرت بذلك اختلفت فيه الرواية قال فى الاصل لا تقبل شهادتهما فى رواية هشام وتقبل فى رواية أبى سليمان واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انتهت ونقلها فى التتارخانية بحرفه وسيد كرى بعضها المؤلف آخر هذه القولة محرفه ووجه الاول انها شهادة على الابن للمرأة صريحا بجوده وادعائها وفى الثانية بالعكس والقبول فى الاولى يقتضى القبول فى الثالثة وترجيح رواية أبى سليمان اذا فرق يظهر ولم يصبر الولد المحجود ابن ابن الابعده

الشهادة فى المسالتين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب فى القبول فقول المؤلف الا اذا شهد الجحد المخفى غير وعندى محله تأمل وفى فتاوى الشيخ شهاب الدين الشلبى سئلت عما لو شهدت الام لبنتها على بنت لها أخرى هل تقبل شهادتها فاجبت بما حاصله ان شهادة الام على احدى البنين وان كانت مقبولة لكن لما تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتها التهمة والله الموفق ويشهد لما أجبت به قول الزبلى رحمه الله فى كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابنيها ثم تجحد احد الا تقبل مطلقا لانهما يشهدان لغير المنكر منهما اه ثم أجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب على ولده لابنته غير صحيحة والله تعالى أعلم

وعندي ان ما ذكره في الجامع أصح اه ويتفرع على هذا مسائل ذكرها ابن وهبان في شرحه
 الاولى شهد ان امرأة أبيه ارتدت وهي تنكر وان كانت أمها حية لم تقبل ادعت أو أنكرت
 لا تنفعاها والا فان ادعى الأب لم تقبل ولا قبلت الثانية طلق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهد
 ابناؤه انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم تزوجها بالاحمال فان كان الأب يدعي لا تقبل ولا قبلت الثالثة
 شهد ابناؤه على الأب أنه خلع امرأته على صداقها وان كان الأب يدعي لا تقبل دخل بها أولا ولا تقبل
 ادعت أولا الرابعة شهد ابناؤه الجارية الحر ان مولاهما أعتقها على ألف درهم فان كانت تدعي لا
 تقبل ولا تقبل وان شهد ابناؤه المولى وهو يدعي لم تقبل وعتقت لا قراره بغير شيء ولا تقبل بخلاف ما
 اذا شهد على عتق أبيه ما بالف فانها لا تقبل مطلقا لان دعواه شرط عنده ولو شهد ابناؤه المولى فان ادعى
 المولى لم تقبل وان جحدوا دعي الغلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم تقبل
 الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشتراها أعتقها والمشتري يجحد
 فشهد ابناؤه الذي اليد بما ادعت الجارية فان ادعى الأب لم تقبل ولا تقبل اه وهذه كلها مسائل الجامع
 الكبير ذكرها الصدر سليمان الشهيد في باب من الشهادات وزاد قالت بعثتني منه واعتقني وشهد ابناؤه
 البائع ان ادعى لا تقبل وعتقت بأقراره وان كذبه قبلت وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشفيع
 في يده جارية قال بعثتها من فلان بالف وقبضها وباعها مني بمائة دينار وشهد ابناؤه البائع يقضي
 بالبيع وبالشتمين وعند محمد يشترط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الأب لا تقبل ويسلم له بأقراره
 الى آخر ما فيه وفي البرازية وفي المنتقى شهد على ان أباهما القاضي قضى لفلان على فلان بكذا
 لا تقبل ولما أخذ أن الأب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة
 أبيه ما يجوز بالاخلاف وكذا على كتابه اه ثم قال قضاء القاضي بشهادة ولده وحافده يجوز وفي
 الخانية ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها ومحمد زوجها ذلك فشهد على أبيه وابنه ان الزوج
 أقر ان هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجحد
 فشهد عليها أبوها انها ولدت وانما أقرت بذلك اختلف فيه الرواية اه (قوله واحد الزوجين
 لا آخر) أي لم تقبل شهادته للحديث ولان الانتفاع متصل عادة وهو المقصود فيصير شاهد لنفسه
 من وجه أو يصير متهما في الخانية وان شهد الرجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد
 لامرأته وهو عدل ولم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها بانثاوانقضت عدتها روى ابن شجاع أن القاضي
 بنفذه شهادته اه وبه علم ان الزوجة انما تمنع منها وقت القضاء لا وقت الاداء ولا وقت
 التحمل وفي البرازية ولو وكلت امرأة القاضي وكيلها بالخصومة ثم طلقها وانقضت عدتها وقضى
 لو كيلها يجوز وكذا وكيل مكاتبه اذا عتق قبل القضاء والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت
 القضاء اه وأما في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب
 لاجنبيه ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي وفي باب اقرار المريض الاعتبار لكونها
 زوجة وقت الاقرار فلو أقر لاجنبيه ثم نكحها وماتت وهي زوجة صحيح وفي باب الوصية الاعتبار
 لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية وأطلق في الزوجة فشمع الامة قال في الاصل لا تقبل
 شهادة زوج زوجته وان كانت أمة لان لها حق في المشهود به كذا في البرازية وقيد بقوله لان
 شهادته عليها مقبولة الا في مستلتين. الاولى قد فها الزوج ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة لم تقبل وهي
 في المحيط الرضوى وقد منها في الحدود الثانية شهد الزوج وآخر بانها أقرت بالرق لفلان وهو

واحد الزوجين لا آخر
 (قوله فشهد على أبيه
 وابنه) الذي في الخانية
 كما قدمناه فشهد على
 الزوج أبوه وابنه

(قوله وتعقبه الشارح بأنه سهو الخ) ٩٠ وكذا قال في المحواشي السعدية فيه بحث لأنه إذا كان ما عداها مشتركا بغيره في

مجموع قوله ما ليس من شركتهما في شمل كلام المصنف شركة المفاوضة أيضا فلا وجه للإخراج فتأمل إلا أن يخص بالاملاك بقرينة السياق ثم إن قوله لأن ما عداها مشتركة بينهما غير صحيح فإنه لا يدخل في الشركة إلا الدراهم والدنانير الخ (قوله وشهادة الأجير الخاص الخ) قال الرمي وفي الخاتمة وذكر الخصاف والسيد لعبدته ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما

أن شهادة الأجير لاستاذة مردودة وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله قالوا إن كان الأجير مشتركا تجوز شهادته في الروايات كلها أو ما ذكر في الديان محمول على هذا الوجه وإن كان أجير وحده مشاهرة أو مسانحة أو مباوعة لا تقبل شهادته لاستاذة لا في تجارته ولا في شئ آخر وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكر الناطقي والصدور الامام الاجل الشهيد ووجهه ظاهر لأن أجير الواحد مستحق الاجر بمضي الزمان

يدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدعي أنا أذنت لها في نكاحه إلا إذا كان دفع لها المهر باذن المولى كذا في النوازل وشمل الزوجة من وجهه وهي المعتدة عن طلاق ولو ثلثا كما في القنية والبرازية ثم اعلم أن من لا تقبل شهادته له لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصح له وإن علا ولا لفرعه وإن سفل ولو وكيل من ذكرنا كما في قضائه لنفسه كما في البرازية ومنها أيضا اختصم رجلان عند القاضي ووكل أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له ففقد القاضي لهذا الوكيل لا يجوز أن يقضى عليه يجوز وفي الخزانة وكذا لو كان ولده وصيا ففقد القاضي له ولو كان القاضي وصي اليتيم لم يجز قضاؤه في أمر اليتيم ولو كان القاضي وكيل لم يجز قضاؤه ولو كانه وتمامه فيها وفي التخصيص الجامع (قوله والسيد لعبدته ومكاتبه) لأنها شهادة لنفسه من كل وجه إن لم يكن عليه دين ومن وجهه إن كان عليه دين لأن المال موقوف مراعى وفي منية المفتى شهيد العبد لمولاه فردت ثم شهد بها بعد العتق تقبل ولو شهد المولى لعبدته بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق لم يجز لأن المردود كان شهادة وكذا الصبي أو الممكاتب إذا شهد فردت ثم شهد بها بعد البلوغ والعتق جازت لأن المردود لم يكن شهادة اه (قوله والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) أي لم تقبل شهادته لأنه شهادة لنفسه من وجه لا شتراكه ما قيد بما هو من شركتهما يجوزها بما ليس من شركتهما لا تنفاه التهمة وأطلقه فشمل شركة الاملاك وشركة العقود عتانا ومفاوضة ووجوها وصنائع وخصه في النهاية بشريك العنان قال وأما شهادة أحد المفاوضين لصاحبه فلا تقبل إلا في الحدود والعقاص والنكاح لأن ما عداها مشتركة بينهما وتبعه في العناية والبنائية وزاد في فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله وكسوتهم وتعقبه الشارح بأنه سهو فإنه لا يدخل في الشركة إلا الدراهم والدنانير ولا يدخل فيه العقار ولا العروض ولهذا قالوا لو وهب لأحدهما مال غير الدراهم والدنانير لا تبطل الشركة لأن المساواة فيه ليست بشرط اه وما ذكره في النهاية هو صريح كلام محمد في الأصل كذا ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد شريكي العنان فيما لم يكن من تجارتهما مقبولة لا فيما كان منها ولم يذكر هذا التفصيل في المفاوضة لأن العنان قد يكون خاصا وقد يكون عاما وأما المفاوضة فلا تكون إلا في جميع الأموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة أن المفاوضة تكون خاصة يجب أن تكون المفاوضة على التفصيل الذي ذكرنا في العنان اه وشمل كلام المؤلف ما إذا شهدا أن لهما ولف لان على هذا الرجل ألف درهم فهي على ثلاثة أوجه الأول أن ينصاعا إلى الشركة فلا تقبل الثاني أن ينصاعا إلى قطع الشركة بان قالان شهدا أن لفلان على هذا خمسة مائة بسبب على حدة ولنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل الثالث أن يطلقا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كان لواحد على ثلاثة دين فشهدا أن الثاني أبرأهما وقلنا نحن الألف فان كانوا كفلاء لم تقبل والألفان شهدوا بالبراءة بكاه واحدة فكذلك والاعتقل كذا في المحيط البرهاني وأشار المؤلف رحمه الله إلى قاعدة في الشهادات وهي أن كل شهادة جرت مغنما أو دفعت مغرم لم تقبل للتهمة فلا تقبل شهادة المستأجر للأجير بالمستأجر والمستعير للعير بالمستعار وشهادة الأجير الخاص كالأجير المداومة والمشاورة لا العام كالحياط لمن استأجره فتقبل ولا تقبل شهادة ذابح الشاة المأمور بذبجها لمدعيها على غاصبها ولا شهادة ابن البائع على أن الشفيع

وإذا كان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان متهما فيما يشهد أما الأجير المشترك لا يستوجب الاجر إلا بالعمل الذي عقدت عليه الاجارة فإذا لم يستوجب بشهادته أجر انقضت التهمة عن شهادته ولهذا جازت

طلب الشفعة من المشتري ولا شهادة المودع بها وتقبل شهادة الوكيل بالنكاح بالطلاق والوكيل
 بالشراء بالعتق وشهادة ابن البائع على الشفيع بتسليم الشفعة إلى المشتري ولا تقبل على أن المشتري
 سلمها إلى الشفيع ولا تقبل شهادة البائع على أن المشتري أعتق العبد ولا شهادة المعتق بقدر الثمن إذا
 اختلفا وتقبل إذا شهدا بقاء الثمن أو إبراء البائع ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر
 للمدعي قبل الرد وتقبل شهادة المرتين ولو شهد المودع والمستاجر للعبد باعتاق مولاه أو تديره
 أو كاتبه عند دعواه جازت لا بدعيه وتقام تفرعاته في المحيط وهناك مسائل متفرعة على عدم شهادة
 الشريك لشريكه الأولى شهادة أن زيدا أوصى بثلث ماله لقييلة بنى فلان وهما من تلك القبيلة
 صححت ولا نسئ لهما منها الثانية لو أوصى لفقراء جيرانه وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى
 لفقراء بيته أو لأهل بيته وهما منهم لم يصح ولو كانا غنيين صححت والفرق بين الأولين والثالثين أنه
 يجوز فيهما تخصيص البعض منهم بخلافه في الثالثة الرابعة لو أوصى لفقراء جيرانه فشهد من له
 أولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقا في حق الأولاد وغيرهم والفرق بينهم ما وبين أولادهم أن
 المخاطب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم يتناولهم الكلام بخلاف الأولاد فانهم داخلون تحت
 الشهادة وإنما أدخلنا المتكلم في مسألة الشهادة لفقراء أهل بيته باعتبار أنهم محصون بخلاف فقراء
 جيرانه وبني تميم وذكر قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهد أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه
 وهما منهم جازت ولو على فقراء قرابته لا قال الناطقي في الفرق أن القرابة لا تزول والجوار يزول
 فلم يكن شهادة لنفسه لاحالة اهـ وأهل بيت الإنسان لا يزول عنهم الاسم لأنهم أقارب الذين في
 عياله فهذا لم تقبل فيها ولو كان يشكك بمسألة القبيلة فإن الاسم عنهم لم لا يزول مع قبولها ولكن
 لا يدخلان ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما أشار إليه ابن الشحنة وقال قاضيخان عقب
 ما نقله عنه فعلى هذا شهادة أهل المدرسة بوقفها جائزة وقال في موضع آخر وأما أصحاب المدرسة
 إذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم أن كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل والا
 تقبل قياسا على مسألة الشفعة لو شهد بعض الشفعاء بالبيع فإن كان لا يطلبها تقبل قال رضي الله
 تعالى عنه وعندى هذا يخالف الشفعة لأن حق الشفعة مما يحتمل الإبطال أما الوقف على المدرسة
 من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بإبطاله فإنه إذا قال أبطأت
 حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهدا لنفسه فيجب أن لا تقبل اهـ وتعقبه الطرسوسي
 بقوله فيه نظر لأن الفقيه من أهل المدرسة يمكنه أن يعزل نفسه فلا تبقى له وظيفة أصلا فكيف
 يقول لا يمكنه إبطاله ورده ابن وهبان بأن هذا الاعتراض ليس بشيء فإن الواقف إذا وقف على من
 تصف بصفة الفقه والفقر مثلا والاقامة استحق من اجتمعت فيه شرائط الوقف ولا اعتبار بعزله نفسه
 بل لو عزل نفسه في كل يوم مائة مرة ثم طاب أخذ كالوقف على الابن إذا عزل نفسه من الوقف فإنه لا
 يعزل وصاحب الفوائد لم يفهم هذا من كلام قاضيخان بل جرى على عادة أوقاف المدارس في بلادنا
 فإن الواقف يجعل النظر فيه إلى الحاكم مثلا أو إلى الناظر ويجعل له ولاية العزل والتقرير والاعطاء
 والحجران من اتصف بصفة الفقه على مذهب من المذاهب فحينئذ إذا بطل ذلك حقه وعزل نفسه صح
 وليس له العود إلا أن يقرره الحاكم أو من له ولاية التقرير وليس كلام قاضيخان في ذلك بل كلامه
 فيمن وقف الواقف عليه وذلك يستحق ما وقف عليه الواقف ولا يبطل بإبطاله اهـ وفيما قال نظري
 لأن الواقف إذا وقف على الفقهاء مثلا فإن الفقيه لا يستحق في ذلك الريع إلا بالتقرير من له ولايته

شهادة القابلة على الولادة
 عند شرطها وهو العادلة
 اهـ

(قوله ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي الخ) قال الرملي يعرّف به جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم وقد أفتى به شيخ ٩٢ الاسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحال بقوله الظاهر قبولها كما لو شهد بوقف مدرسة

وهو صاحب وظيفة بها والله تعالى أعلم فتأمل (قوله قلت تنبيه الكلام كله الخ) قال الرملي أقول تنبيه أحسن الكلام كله أيضا عند عدم التهمة فلو حصلت تهمة لا يقبل أحد من ذكر قال ابن التلمذ في شرح الوهبانية وعنه من يتكلم في أحاديث الرعية وقسم النوائب والضرائب لا تقبل شهادته وكتب بعض الأفاضل أي شهادة الرعية له للتهمة ثم قال عنه يعني فيجوز الأئمة تقبل شهادة المزارع لرب الأرض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الأئمة الأسفدري لا تقبل شهادة الرعية لو كبل الرعية والشحنة والريس والعامل لمجهلهم وميلهم خوفا منه وكذا شهادة المزارع اه فهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر للتهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبروه بعلم ان شهادة الفلاحين لشيخ قريتهم وشهادتهم للقمام

وكذا على الفقهاء انه يستحق من كان قتيها أو فقيرا مطلقا كما توهمه ابن وهبان لان الفقيه والغني الطالب لم يتعينا ولا يمكن أن ينصرف الى كل فقيه وكل فقير وانما هو للجنس ويتعين بالتقرير فالحق ان من أسقط حقه من وظيفة تقرر فيها وأنه يسقط حقه سواء كان الوقف على جنس الفقهاء أو على علم معين منهم كما هو في أوقاف القاهرة وان أسقط حقه من وقف على الفقهاء والفقراء بلا تعيين ولم يقرر في وقفهم لم يصح لعدم تعيينه فللناظر أن يقرره بعدد ويعطيه ما خصه لانه يطلب وياخذ بلا تقرير فحسنى الاستحقاق الذي لا يبطل بالابطال في كلام قاضي خان جواز أن يقرر بعد ابطاله ويعطى بعدد من وقف على الفقهاء ومعنى قول الطرسوسي انه يبطل بعزله نفسه اذا كان بعد تقريره وليس هذا كالوقف على الابن كما توهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف على تقرير بخلاف استحقاق الفقيه كما لا يخفى بقي من جنس المسائل السابقة مسألة لو شهدا على وقف في مكتب فيه أولادهم قيل يصح وقيل لا والظاهر الصحة لان كون أولادهم في المكتب غير لازم فلا تكون شهادتهم لهم كشهادة أهل المدرسة وفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسألة المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانصه وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل قيل وفي هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح اه وهكذا صحح القبول في البرازية في مسألة المكتب وشهادة أهل المحلة في وقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا توهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل الى آخره فالمعتمد القبول في السبيل وذو كرابن الشحنة بعد تنبيهه ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو هو مستحق فيه اه قلت (تنبيه) الكلام كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف لقولهم شهادة الفقهاء على وقفية وقف أما شهادة المستحق فيمابر جمع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوه لم تقبل لان له حقا في المشهود به فكان متهم بها فكان داخلا في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما وقد كتبت في حواشي جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر ان شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف الشهادة فيمابر جمع الى الغلة غير مقبولة لما ذكرنا وكون القاضي قرره شاهد الوقف موافقا للشروط لا يوجب قبولها فان قلت فيمنع ذلك فائدة لوظيفته لان المتولى مقبول القول في الدخول والخرج بلا بيان وقد فرض انه لا تقبل شهادته فيمابر جمع الى الغلة قلت فائدة اسقاط التهمة عن المتولى اذا شهد له الشاهد بالدخل والخرج فلا يخلفه القاضي اذا اتهمه اه ويقويه قولهم ان البيئة تقبل لاسقاط اليمين كما مودع اذا ادعى الرأ والهلاك والقول له مع اليمين فان برهن فلا يمين وانما أطلنا في هذا الموضوع لكثرة الاحتياج اليه في زماننا والفقه محتاج اليه كله ولا يله أهل التحصيل ولم يذكر المؤلف شهادة الاجبر والتليذ وحاصل ما ذكره شارحو الهداية ان شهادة التليذ لاستاذ لا تقبل وفسرودين يعد ضررأسته ضرره ونفعه ونفعه وفسره في الخلاصة بالذي يا كل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خالصا لم تقبل والا قبلت وفي المحيط ادعى دارا فشهد له من استأجره ثلثاء تقبل ولو شهد له بها من استأجره لهدمه هالا اه ولم يذكر شهادة الدائنين لمدينونه

الذي يقيم عليهم وشهادة الرعية لمحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز (قوله ولم يذكر شهادة الدائنين لمدينونه الخ) في فتاوى العلامة التبر تاشي تقبل شهادة دين لمدينونه حال حياته اذ لم يرد مقلدا وفي

قولاً واحداً واختلف فيما اذا شهد له في حال كونه مفلساً في المحيط لا تقبل وشمس الأئمة الحلواني والدصاحب المحمط قال تقبل
وأما اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قولاً واحداً التعلق حقه بالتركة كالموصى له كذا في شرح الوهبانية اهـ (قوله قال الحسن
تقبل) اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فتقبل ان كان المراد ان القائل ٩٣ اثنان فقط كما هو المتبادر من ظاهر
العبارة فالظاهر ان

القبول في حق سقوط
القدور عن الكل وعليه
فتجب الدية على الشاهد من
فقط وان كان المراد ان
كل اثنين فالذلك أو كل
واحد قال ذلك فيسقط
الدية عن الكل وانظر
ما وجه قول أبي يوسف
هذا وقد جعل المسئلة في
الاشياء مستثناة من
قاعدة لا تقبل شهادة
الانسان لنفسه فقال

والخنث والمغنية والنائحة
والعدوان كانت دينوية

محسبها المحوى تبعه الرمي
لا يصح استثناء هذه
المسئلة من الضابط
المذكور لانه ليس فيها
قبول شهادة الانسان
لنفسه ولا على قول الحسن
بل انما قبلت على قوله
في الوجه المذكور لانها
شهادة الاثنين كل منهم
على عفو الولي عن الثالث
وأما شهادة كل لنفسه
فلا قائل بها والوجه في
ذلك ان شهادة الاثنين
لا تخبر لاتهم في العدم

وفي الهداية انهم مقبولة وان كان مفلساً وفي المحيط لا تقبل بدين له بعد موته وهما مسائل أخرى
الاولى ثلاثة قتلوا رجلاً فشهد اثنان منهم على ان الولي عفا عن الثالث تقبل عند محمد لا عند أبي
يوسف الثانية ثلاثة عليهم دين شهد اثنان منهم على الدائن ببراءة الثالث فعلى الخلاف ان كانا
لم يقبضا والا فلا اتفاقاً الثالثة شهد اثنان من الورثة على الباقي بان هذا ابن الميت تقبل الرابعة
شهد الكفيلان بالعهد على البائع بانه قبض الثمن أو أبر المشتري منه لم تقبل كما في الخانية واعلم
ان في مسئلة الشهادة بالعفو لو شهدوا انه عفا عنا قال الحسن تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن
هذا الواحد فتقبل في حق الكل وقال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وهي في الخانية ونظير هذه ما في
الخانية أيضاً لو قال ان دخل داري أحد فعبدى حرفه ثلثة انهم دخلوها قال أبو يوسف ان قالوا
دخلناها جميعاً لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هذا فتقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عفا فقال
ان شهد ثلثة باننا دخلناها جميعاً تقبل وان شهد اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخلفت
أباك اهـ (قوله والخنث) أي لا تقبل شهادته ومراعاة الخنث في الردي من الافعال لانه فاسق
فاما الذي في كلامه لين وفي أعضائه تكسر فهو مقبول الشهادة كذا في الهداية وفي المغرب
الخنث في عرف الناس هو الذي يباشر الردي من الافعال أي أفعال النساء من الستين بزينة
والتشبه بهن في الفعل والقول والفعل مثل كونه محلاً للواطئة والقول مثل تدين كلامه باختباره
تشبهها بالنساء كذا في البناء وفي فتح القدير من أبواب الامامة الخنث بكسر النون وفتحها فان كان
الاول فهو بمعنى المتكسر في أعضائه المتلين في كلامه تشبهها بالنساء وان كان الثاني فهو الذي يعمل
به لواطئة اهـ (قوله والمغنية والنائحة) لا ارتكابهما محرماً لانه عليه الصلاة والسلام عن الصوتين
الاجنتين النائحة والمغنية أي صوت النائحة والمغنية ووصف الصوت بصوت صاحبه أطلق المغنية
فشمس ما اذا كانت تغني وحدها لان رفع صوتها حرام بخلاف الرجل قيده بان يغني للناس وأطلق
النائحة وهي مقيدة بالتي تنوح في مصيبة غير هال ارتكابها الحرام طمعاً في المال فتقبل شهادة
النائحة في مصيبتها وفي القاموس ناح الرجل بكى واستبكى غيره (قوله والعدوان كانت عداوة
دينوية) أي لم تقبل شهادة العدو لاجل الدنيا لان المعاداة لاجلها حرام فن ارتكبا لا يؤمن من
التقول عليه قيد بكونها دينوية للاحتراز عما اذا كانت دينية فانها لا تمنع لانها تدل على كمال دينه
وعدائه وهذا لان المعاداة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكراً اشراً ولم ينته به فيه بدليل قبول
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية والمقتول وليه على القاتل والجروح على
المجروح والزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزانة المفتين والعدو من يفرح بجزئه
ويحزن لفروجه وقيل يعرف بالعرف اهـ ومثال العداوة الدينية ان يشهد المقتول على القاذف
والمقتول عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليه بالزنا

الاشترار لوجوب القتل على كل واحد منهم كلاً فلم تجز منفعة فهي كشهادة غريمين لغريمين فتأمل اهـ وفي حاشيته الكفري قال أبو
حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن الاثنين ويلزمها بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما وقال الحسن تقبل
في حق الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما غيرهما واذا فرض ذلك فتحصل الشهادة في المعنى لـكل من
الاثنين لا آخر فتقبل شهادة الكل اهـ نقله بعض الفضلاء وعلى هذا التقرير يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان

لنفسه فتأمل (قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ) وهل يقاس على هذا الناظر اذا كان عليه انظار وقف عديده وثبتت نفسه
بسبب خيانتته في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل أقول مقتضى قوله ان الفسق لا يتجزأ السريان فليتأمل وليراجع
ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى المفتي شيخ الاسلام أبي السعود والعمادى المفسر ونصه في فتاويه من كتاب
الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ٩٤ ظهرت خيانتته في بعض من الأوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا الجواب لا بد من ذلك

الاذا قذفها أولا وانما المنع مطلقا قول الشافعي وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق لصديقه
اه ثم اعلم ان المصريح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقها ثلثا ما ذكره المصنف من
التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها أو يحجب منفعة أو يدفع
بها عن نفسه مضره وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في الوقعات وغيرها اختيار المتأخرين وأما
الرواية المنصوصة فبخلافها وفي كثير من أوس شهادة العدو على عدوه لا تقبل لانه منهم وقال أبو حنيفة
تقبل اذا كان عدلا قال أسامة بن زيد وهو الصحيح وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان
كان بينهم عداوة بسبب أمر الدنيا اه واختاره ابن وهبان ولم يتبعه ابن الشحنة لكن الحديث
شاهد له عليه المتأخرون كما رواه أبو داود ومروعا لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية
ولا ذى غمر على أخيه والغمر المحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان المحقد فسق للنهي
عنه وقد ذكر ابن وهبان رحمه الله تنبيهات حسنة لم أرها غيره الاول الذي يقتضيه كلام صاحب
القنية والمبسوط انا اذا قلنا ان العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق
العدو فقط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في
حق آخر اه قلت ولهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل أطلقه الثاني لو ادعى شخص عداوة آخر
يكون مجرد دعواه اعترافا منه بفسق نفسه ولا يكون ذلك قاذحا في عدالة المدعى انه عدو ما لم يثبت
المدعى انه عدو له الثالث لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه أو على غيره عدوه هل يصح أولا
ان قلنا ان المانع من قبول الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا اذا قلنا ان القاضي اذا قضى
بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح وان قلنا انه لمعنى آخر أقوى من الفسق لا يصح في حق العدو
ويصح في حق غيره وذكر ابن السكال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو على عدوه حائزة عكس
شهادة الاصل لفرعه اه وهذا يدل على انها انما لم تقبل للتهمة لا للفسق الرابع قد يتوهم بعض
المفتية والشهود ان كل من خصم شخصا في حق وادعى عليه حقا له يصير عدوه فيشهد بينهما
بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بخمودا كرت نعم لو خصم الشخص آخر في حق
لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالمكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه اذا
تخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ما بينهما من الخصامة اذ قلت ويدل له
ما في فتاوى قاضيان من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل خصم رجلا في دار وفي حق ثم ان هذا
الرجل شهد عليه في حق آخر حازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر
تخاصمه في شيء قيل القضاء لا يمتنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا المثل يشهد عليه وطلب

ألبته اه بحروفه كذا
رأيت بخط ملا على أمين
الفتوى بدمشق الشام
في هامش نسخة وكتب
الرملى هنا اذا هزم من
كلامهم أن عدم القبول
انما هو للتهمة لا للفسق
ويؤيده ما يأتي عن ابن
السكال وما صرح به
يعقوب باشا وكثير من
علمائنا صرح بان شهادة
العدو على عدوه لا تقبل
فالتقييد بكونها على
عدوه ينفي ما عداه وهو
المتبادر للافهام فتأمل
اه أقول أنت خير بان
فعل الكبيرة والاصرار
على الصغيرة قاذح في
العدالة وقد شرط في
القنية لعدم القبول كونه
فسقا بتلك العداوة وعلى
هذا فعدم قبولها مطلقا
ظاهر وينبغي تقييده
بما اذا كانت عداوة
ظاهرة كما يفيد ما يأتي عن
الفتح في شرح قوله أو
يرتكب ما يوجب الحمد

فحذر ان الوجه عدم القبول مطلقا والتعليل بالانتهام كما مر عن كثير الرؤس لا ينافيه لان الفاسق
لا يقبل للاتهام أيضا وما يأتي عن ابن السكال يمكن حمله على ما لا لم يفسق بها فليتأمل (قوله لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق
نفذ قضاؤه ويصح) قال الرملى وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وأقول وقياسه
يقتضى أن العصبية كذلك فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يبعث الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا كما سباني
في الحاشية قرر بآمنه ولا عن معين المحكام فتأمل

(قوله فاطمى الله على الشرب الخ) قال في المنع هو خلاف الظاهر من العبارة لان الظاهر منها ان معنى مدمن الشرب أى مداوم شرب الخمر على الله وقال الزيلعي أى مداوم شرب الخمر لا جل الله ولا شربها كبيرة وقال ملاخسر ومدمن الشرب أى شرب الاشربة المحرمة وان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على الله اه فافاد ٩٥ كلامه أن الشرب على الله وانما

هو شرط في غير الاشربة المحرمة اما فيما فلا يشترط وهذا يوافق كلام صاحب البحر والظاهر أن هذا هو الذى أحوجه الى ما ذكره من جل الله في كلام الكنعز على المشروب وهو ومخالف لكلام الزيلعي فانه جعله شرطا في الخمر أيضا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة بها سواء شربت على الله أو أم لا وظاهر كلامهم أنه لا بد من الادمان في حق الخمر أيضا

ومدمن الشرب على الله

اه (قوله والتحقيق خلاف كل من القولين) قال الرملى في حاشية المنع لا يخفى حسن ما في النهاية معزوا الى الذخيرة لانه اذا نوى أن يشرب ذلك فهو وسق لم يثبت بخلاف ما اذا قطع عنه فانه فاسق تاب ومثله مقبول الشهادة وبه ينحل الاشكال تامل اه لكن في هـ و امش ابن الكمال المعزوة اليه بعد نقله ما في الذخيرة

الرد وان ثبت دعواه ببينة أو اقرار او تكول فيثبت بطلان شهادته وهو جرح مقبول كما صرح حوايه وسماوى في بيان الجرح الخامس اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت دينوية هل المحكم في القاضى كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضى على من بينه وبينه عداوة دينوية لم أقف عليه في كتب أصحابنا ويبنى ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه ينبغى ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو وبمحضر من الناس في مجلس المحكم بطالب خصم شرعى ينبغى ان ينفذ و يفرق الماوردى من الشافعية بينهما بان أسباب المحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية اه (قوله ومدمن الشرب على الله) أى لا تقبل شهادة المداوم على شرب ما لا يحل شربه فاطمى الله على المشروب وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر أيضا وفي الحاشية انما شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من اتهم بشرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران يسخر منه الصبيان لان مثله لا يحترز عن الكذب واختاره المصنف في الكافي وفي النهاية معزى الى الذخيرة لا تجوز شهادة مدمن الخمر ثم قال بشرط الادمان ولم يرد به الادمان في الشرب وانما أراد به الادمان في النية يعنى يشرب ومن نيته ان يشرب بعد ذلك اذا وجدته ولا تجوز شهادة مدمن السكر وأراد به السكر بسائر الاشربة سوى الخمر لان المحرم في سائر الاشربة السكر فشرط الادمان على السكر والمحرم في الخمر نفس الشرب فشرط الادمان على الشرب اه والتحقيق خلاف كل من القولين وان الادمان بالفعل أو النية ليس بشرط في الخمر لان شرب قطرة كبيرة منها وهى مسقط للعدالة من غير اصرار وانما ذكر المشايخ الادمان ليظهر شربه عند انقاضي لانه شرط كقولهم ان الناشئة لا تسقط عدالتها الا اذا كانت ناشئة في مصيبة غير هامة ان النياحة كبيرة للتوعد عليها لكن لا يظهر الا في مصيبة غير هامة غالبا وأما في غير الخمر فلا بد من الادمان لان شربه صغيرة والقولان في تفسير الادمان محكيان في تفسير الاصرار عليها وذكر ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا تسقط العدالة الا بالاصرار عليه قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنص قاطع الا اذا داوم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من التصريح بان شربها كبيرة ولخالفته للحديث المشهور في الكليات انها سبغ وذ كرمها شرب الخمر وليس في كلام الصغرى انها صغيرة كما لا يخفى لكن في تعليقه نظر لان الكلام فيهما لا في المحرمات بل في دليل مقطوع به ولذا قالوا يكفر مستحلها وسقوط العدالة انما هو بسبب شربها لا بسبب وجوب الحد عليه وذ كر الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ان الخصاص أسقط العدالة بشرب الخمر من غير ادمان ومجى بشرط الادمان لسقوطها وهو الصحيح اه وفي العتابة لا تسقط عدالة أصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهروا في الظهيرة من سكر من النبيذ بطلت عدالتهم في قول الخصاص لائق السكر حرام عند الكل وقال محمد لا تبطل عدالته الا ان اعتاد ذلك اه وهو عجيب من محمد لانه قال بحرمة قليلة ولم يسقطها بكبيرة وظاهره انه يقول بان السكر

ولا يذهب عليك انه أمر خفي لا يصلح أن يكون مدار العدم قبيل الشهادة اه ومثله في فتح القدير (قوله وهو عجيب من محمد الخ) فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمناه عن الصدر الشهيد من أن الادمان على شرب الخمر شرط لسقوط العدالة عند محمد مع أنه من يقول بان بحر شرب الخمر حرام ولو بدون ادمان واسكار ولهذا قال المقدسى وانما فعل ذلك محمد يعنى حيثما اشتربا الاعتياد على

ومن يلعب بالطنبور أو
يعنى للناس

السكر من التنبير للاحتياط
شنع القليل يعنى من
المسكر ولم يسقط العدالة
الا اذا اعتاد ولم يكتف
بالكثرة اه فان قلت
لم اشترط الادمان في
الشرب دون غيره بما
يوجب المحذات ذكر
البرجندى أن الوقوع
في الشرب أكثر من
الوقوع في غيره فلو جعل
محذور الشرب مسقطا
للعادلة أدى الى المخرج
اه أبو السعود (قوله
وظاهره أن الغناء كبيرة
وان لم يكن للناس) لانه
جعل الغناء الذي جمع
الناس عليه كبيرة ويمكن
جملة على مقاله السرخسي
بان يكون كبيرة بسبب
الاجتماع عليه ويؤيده
كلام المصنف في الكافي
وهو المتبادر من لفظ يعنى
لناس وعلى ذلك جملة في
العناية ويؤيده ما بقى في
الهامش عن ابن النكاح
والعنى من أنه لو كان
لنفسه ليزيل الوحشة
عنها لا تسقط عدالته في
الصحيح فهذا التصحيح
موافق لهذا المتن كغيره
من المتن فـ كان عليه
المعول فلا تغفل

منه صغيرة فشرط الاعتماد فان قلت هل لشارب الخمر ان يشهد اذا لم يطلع عليه قلت نعم لما في المتن
واذا كان في الظاهر عدلا وفي السرفا عا فاد القاضى ان يقضى بشهادته لا يحل له ان يذكر فسقط
لانه هناك السر باطل حق المدعى اه ولا فرق في السكر المسقط لها من المسلم والذي لما في المتن
واذا سكر الذي لا تقبل شهادته وفي المصباح اللهو معروف وأصله ترويح النفس بما لا تنقصه
الحكمة اه وذكر الشارح لا تقبل شهادة من يجلس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب لانه
تشبه بهم ولا يجتران يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يجترع شهادة الزور اه وفي قوله على اللهو
اشارة الى أنه لو شربها للتداوى لم تسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مساعاذ كره ابن النكاح (قوله ومن
يلعب بالطنبور) أى لا تقبل شهادة ته وفسره في الهداية بالمعنى وفي نسخة أخرى بالطنبور لانه يورث
غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء لصعوده سطحه لطير طيره فاما مساك الحمام
في بيته للاستئناس لا يسقطها لان امساكها في البيوت مباح كذا في النهاية وزاد في المعراج ان
امساكها في السكك كافي ديار مصر والشام مباح الا ان كانت تجرح امات أخرجه لوكه لغيره
فتفرخ في وكها فيا كل ويبيع لانه ملك الغير ولا يحل له فسقط عدالته كذا ذكر الشارح يعنى
وان لم يقف على العورات بصعود السطح كافي المعراج وأراد المؤلف بالطنبور كل لهو كان شنيعا بين
الناس احتراز اعمالم يكن شنيعا كضرب القضيبة فانه لا يمنع قبولها الا أن يتفاحش بان يرقصوا به
فقد دخل في حد الكبائر كذا في المحيط وقد ذكر المشايخ هنا حديثا مرفوعا ما أنا من دد ولا الدمى
قال في الصحاح الدد اللهو واللعب وفيه ثلاث لغات تقول هذا دد وداد مثل نقادودن اه وذكر
القطب في حاشية الكشف من سورة النساء الدد اللهو واللعب والتكبير في دد الشيوخ أى ما أنا
في شئ من اللهو والتدوير في الدد اللهو دد كانه قال ولذلك النوع معنى اه وذكر الكرماني من
شركات شرح البخارى أن من في الحديث تسمى اتصالية وفي الولو الحجة اللاعب بالاصولحان
يريد به الفروسية جازت شهادته لانه غير محظور اه وفي الحاشية وان لعب بشئ من الملاهى ولم
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته والملاعب بالاهل والفرس لا تبطل العدالة ما لم يشغله
ذلك عن الفرائض فان كان اللعب بالملاهى لا يشغله عنها الا انه شنيع بين الناس كالأمر والظناير
فكذلك وان لم يكن شنيعا نحو الحذاء وضرب القضيبة لا اذا فحش بان كانوا يرقصون عند ذلك اه
(قوله أو يعنى للناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا في الهداية وظاهره ان الغناء
كبيرة وان لم يكن للناس بل لا سماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بعموم المنع
والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل اللهو ومنهم من جوز للناس في عرس أو وليمة ومنهم
من جوز له لا سماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له يستفيد به نظم القوافي وفصاحة اللسان
والعجب من المصنف في الكافي انه علل بماعل به في الهداية وجوز له اذا كان لا سماع نفسه ازالة
للووحشة وفي فتح القدير التعتي المحرم هو ما كان في اللفظ مما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحجة
ووصف الخمر المهيح اليها والديريات والمخانات والجماع لمسلم أو ذمى اذا أراد المتسكك هجاءه لا اذا أراد
انشاء الشعر للاستشهاد به أو لتعلم فصاحة أو بلاغة الى أن قال وفي الاجناس سئل محمد بن شعاع
عن الذي يترنم مع نفسه قال لا يقدح في شهادته وأما القراءة بالالحان فاباحها قوم وحظرها قوم
وقدمنا في باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الامع تغيير مقتضيات المحرور فلامعنى لهذا

(قوله فقد ثبت نص المذهب على حرمة) ان أزاؤه حرام مطلقا فهو مخالفا لما جله عليه في البناء والعناية فانهما استدلا به الزيادات على أنه معصية لقصد الله فلم يجز ياءه على عرومه فهو موافق لما قاله الامام ٩٧ السرخسي فكان محتملا لكل

القولين نعم ظاهره الاط
وقد يقال لفظة المنة
ظاهرة في أن المراد
اتخاذ حرفة وعاد
رأيت في الفتح قال
اسم مغنية ومغن انما
في العرف لمن كان له
حرفة التي يكتب
المال ألا ترى انه اذا
ما حرفة فلان أو ما صناعا
يقال مغن كما يقال خ
وحداد الخ كلامه
ايضاح الاصلاح
أو يرتكب ما يوجب
الحمد

التفصيل اه وفي المعراج الملهي نوعان محرم وهو آلات المطربة من غير الغناء كالزمار سواء
كان من عود أو قصب كالشبابية أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو امامة انه عليه الصلاة
والسلام قال ان الله بعثني رحمة للعالمين وأمرني بمحقة المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع عن ذكر
الله تعالى والنوع الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره
في غيره لما روى عن عمر رضي الله عنه انه لما سمع صوت الدف بعث فيظفر فان كان في وليمة سكنت
وان كان في غيره عمده بالدرق وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير
ولم يتعقبه ونقل البرازي في المناقب الاجماع على حرمة الغناء اذا كان على آلة كالعود أو ما اذا كان
بغيرها فقد علت الاختلاف ولم يصرح الشارحون بالمذهب وفي البناء والعناية المغني لله وهو معصية
في جميع الاديان قال في الزيادات اذا أوصى بجاه ومعصية عندنا وعند أهل الكتاب وذكروا
الوضعية للغنيين والمغنيات خصوصا اذا كان من المرأة اه فقد ثبت نص المذهب على حرمة
فانقطع الاختلاف وفي ضياء المحاوم الغناء على وزن فعال صوت المغني والغني كثرة المال اه فالاول
ممدود والثاني مقصور (قوله أو يرتكب ما يوجب الحمد) للفسق ولو قال أو يرتكب كبيرة لكان أولى
واختلف العلماء في الكبيرة والصغيرة على أقوال بينها في شرح المنار في قسم السنة وفي الخلاصة
بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حسد بنص الكتاب قال وأصحابنا لم يأخذوا بذلك وانما بنوا
على ثلاثة معان أحدها ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني أن يكون فيه منابذة
المروءة والكرام فكل فعل يرفض المروءة والكرام فهو كبيرة والثالث أن يكون مصرا على
المعاصي والفيجور اه وتعقبه في فتح القدير بانه غير منضبط وغير صحيح وما في الفتاوى الصغرى
العسلى من يجنب السكاثر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة
لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان المحكم بزوال العدلة بارتكاب
الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم الأمان اه ولا بأس بذلك كما اطلعنا عليه من
كلامهم فيما يسقطها مما لم يكن في الكتاب في الذخيرة والمحيط الاغاثة على المعاصي والمحت عليها
كبيرة قالوا ولا تقبل شهادة بائع الا كفان وقيدة شمس الأئمة السرخسي بما اذا ترصد ذلك العمل
والا تقبل لعدم تسمية الموت والطاعون ولا تقبل شهادة الصكاكين لانهم يكتبون بخلاف الواقع
والصحيح قبولها اذا غلب عليهم الصلاح ولا تقبل شهادة الطفلي والرقاص والمجازف في كلامه
والمسخرة بخلاف ولا تقبل شهادة من يشتم أهله ومماليكه كثير الأحمانا وكذا الشتام للحيوان
كدايته وأما في ديارنا فكثر يشتمون بائع الدابة فيقولون قطع الله يدهم باعك ولا من يخلف في
كلامه كثيرا ولا تقبل شهادة الخيل الكل من فتح القدير والذي أخر الفرض بعد وجوبه ان كان له
وقت معين كالصوم والصلاة بطلت عدالته الا أن يكون لعذر وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج
اختلف الرواية فيه والمساجين وذكر الخاصي عن فتاوى قاضخان الفتوى على سقوطها في تأخير الزكاة
من غير عذر بخلاف تأخير الحج اه وفي خزانة الاكمل اذا أخر الزكاة والحج من غير عذر بطلت وبه نأخذ
اه وتماه في شرح منظومة ابن وهبان له وفي القنية ركوب البحر لا يمنع قبول شهادتهم وفي شرح

قال يغني للناس
يسمعهم لانه لو
لا سمع نفسه حتى
الوحشة عن نفسه
ظن أن يسمع غيره
به ولا يسقط عدالته
الصحيح اه وهكذا
في شرح العيني ثم
وان أشد شعرا فيه
وحكمة فهو جاز
بالاتفاق الخ ونحوه
عن الفتح من قوله
هو ما كان الخ فتدبر
(قوله لانهم يكتبون
بخلاف الواقع) قال في
الخلاصة لانهم يكتبون
هذا ما اشترى وسلم وقبض

١٣٥ - بحر سابع في ضمن الدرك وان لم يكن شيء من ذلك موجودا فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكتاب وبين
الكذب بالقول والصحيح انها تقبل اذا كان غالب حاله الصلاح وما ذكر من الكذب عفو ولا ينهم بحقيقة ما كتبوا اه

فقول المصنف ينبغي
الخ) أى قول ابن وهبان
وينبغي أن يكون ذلك
على ما اعتاده أهل البلد
الخ قال الرملي فقرر من
بمجموع ما ذكر أنه ان كان
الامير غير صالح قدح في
العدالة وان كان صالحا
ولم يشغل الطريق لا
يقدر وان شغله قدح
وأنت على علم بان الحكم
يدور مع العلة والعلة في
القدح ارتكاب ما هو
محظور وشغل الطريق
محظور وتعظيم الفاسق
كذلك فعلى ذلك يدور
الحكم (فائدة) شاهد
تظهر عليه كرامة مع فسقه
هل تقبل شهادته أم لا
الظاهر لا وقد سئل ابن
حجر الهيتمي الشافعي
عنها فاجاب بقوله لا تقبل
فقد قال الشافعي رحمه الله
لو رأيت صاحب بدعة
يطير في الهواء لم أقبله حتى
يتوب عن بدعته ذكره
أبو نعيم وقد تظهر
الكرامة على يد فاسق
بل كافر كالسامري فانه
رأى فرس جبريل عليه
السلام حتى أخذ من تراب
حافرها وجعله في الجمل

أدب القاضي الشهيد حسام الدين أسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه مخاطرة بنفسه
ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثاله لا يبالى بشهادة الزور
ومنها التجارة في قرى فارس لانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون ولو شهد قبل ان يستشهد تسمع شهادته
بعد ذلك اه وفي البرازية ولا تجوز شهادة من ترك الصلاة بجماعة الا اذا تركها بتأويل ولا تارك
الجمعة الا بتأويل ولا تارك الصلاة اه وفي الملتقط وعن خلف من خرج للنظر الى قدوم الامير
فليس يعدل وكذا من شهد على صلح مقاطعة النخاسين وهو ملعون وكذا كل من شهد على باطل
اذا عرفوه ولا تقبل وفي الجوهره ولا تقبل شهادة النخاس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب
ولا يخلف اه ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس الغناء أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء
وشهادة الشاعر ما لم يقذف في شعره مقبولة الا اذا هجا اه وقد حرر ابن وهبان مسألة الشتم
والخروج لقدم الامير تحريرا حسنا احييت ذكره هنا الاول قال والفقه في ذلك ان الشتم لا يخلو
اما أن يكون بما فيه أو بما ليس فيه في وجهه أو في غيبته فان كان بما ليس فيه فهو كذب
وافتراء فيفسق به سواء كان في وجهه أو في غيبته وان كان بما فيه في غيبته فهو غيبة وانها
توجب الفسق وان كان في وجهه ففيه اساءة أدب وانه من صنيع رعاة الناس وسوقتهم الذين
لامروءة لهم ولا حياء فيهم وان ذلك مما يستقط العدالة وكذا اذا كان السب باللعنة والابعاد مما
يفعله من لا خلاق لهم من السوق وغيرهم ومما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه سبوا وسبابا قيل هذا محمول على من
سبه أوقاتا لمسلمين بغرنا ويل وقيل انما قال ذلك على جهة التغليظ لانه يخرج الى الكفر والفسق
وأقول هذا خلاف الظاهر اه الثانية قال قاضيخان اذا قدم الامير بلدة فخرج الناس وجلسوا
على الطريق ينتظرون قال خلف بطلت عدالتهم الا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل اه وحاصله
انها لا تبطل الا اذا كان الامير لا يصلح للتعظيم ولم يخرجوا للاعتبار والفقه فيه انهم اذا خرجوا لغير
هذين الامرين يكون ملوعهم من باب العبث واللعب وهو حرام أو من أجل تعظيم من لا يستحق
التعظيم وهو حرام أيضا والشخص اذا ارتكب حراما قدح في عدالته وينبغي أن يكون ذلك على
ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد انهم يفعلون ذلك ولا ينكرونها ولا يستحقونه فينبغي
أن لا يقدر اه وذكر العلامة ابن الشحنة بعده وفي واقعات عمر بن مازة تعليل عدم قبول شهادتهم بان
الطريق حق العامة فلم يعمل للجائوس فاذا جلس فقد شغل حق العامة فصارت تركب الجحرام فسقطت
عدالته وفي الفتاوى الصغرى لا تقبل شهادة من وقف على الطريق لانه شغل الطريق وهذا
التعليل يفيضان الخروج اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحا مطلقا ولا ينافيه ما تقدم اذا
تأملته فقول المصنف ينبغي الى آخره ليس كما ينبغي اه وشرط في التهذيب لمنع شهادة المغنى أن
يأخذ جزءا عليه ولتارك الجماعة أن يتركها نجاشها شهر او في خزانة الفتاوى اذا قدم الامير بلدة فخرج
الناس وجلسوا في الطريق ونظروا اليه قال خلف بطلت شهادتهم الا أن يذهبوا للاعتبار والفتوى
انهم اذا خرجوا للتعظيم من لا يستحق التعظيم لا للاعتبار تبطل عدالتهم ولا تقبل شهادة أهل السجن
بعضهم على بعض فيما يقع في السجن وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب

(قوله وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته) قال الرملي قال الغزالي قال وفي الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنا وجرحه اثنا فالجرح أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل ٩٩ الشهادة لا تقبل عند العصبي

فالجرح أولى اه و
معين الحكم في موا
قبول الشهادة قال وما
العصبية وهو ان يبغض
الرجل الرجل لانه من
فلان أو من قبيله كما
اه أقول من التعصب
ان يبغضه لانه من خرد
فلان أو من أصحابه أو من
أقاربه أو منسوبيه ا
(قوله من سمع الا اذا
أويدخل الحمام بغير اه
أو يا كل الربا أو يقات
بالنرد والشطرنج
أو تفوته الصلاة
بسيهما

ومنها شهادة النساء فيما يقع في المحامات لا تقبل وان مست الحاجة اه وذ كرا بن وهبان معزي الى
شرح أدب القضاء للحسام الشهيد لا تقبل شهادة الاشراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون
فاذا نابت أحدا منهم نابتة أتى سيد قومه فيشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل
متعصب لا تقبل شهادته وفي المجتبى من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الاكثر الكذب
من أعظم الكبائر وعن شدادته رد شهادة شيخ معروف بالصالح لمحاسبة ابنه في النفقة في طريق
مكة من سمع الا اذا نالتظر الاقامة سقطت عدالته اه وصرح في المحيط البرهاني بان الفرع الاخير
مفرع على قول من ضيق في تفسير العدل بانه من لم يرتكب ذنبا وليس هو المعتمد وفي حقه قديما
من الكتب ان من ترك الاشتغال بالعلم المفروض عليه لم تقبل شهادته لكن ما رأيت له الا أن وفي
المحيط البرهاني معزي الى الاقضية اذا أسلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته مقبولة يريد بقوله
لا يقرأ القرآن لا يتعلم القرآن للحال لانه عدل مسلم فاذا لم يتعلم القرآن للحال لا يصير فاسقا اه وفي
خزانة الاكمل وقال بعض أصحابنا لا تقبل شهادة من ترك ركعتي الفجر (قوله أو يدخل الحمام بغير
زار) لان كشف العورة حرام ورأى أبو حنيفة رجلا في الحمام بغير ازار فقال
أيا عباد الله خافوا الحكم * ولا تدخلوا الحمام من غير منظر

وعلى هذا فاعرفوا كما قدمناه عدم قبول شهادة النساء في المحامات وذ كرا كرخي ان من عشي في
الطريق بالسر أو يل وحده ليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه تارك للروعة اه (قوله أو يا كل
الربا) لانه من الكبائر أي ياخذ القدر الزائد فالمراد بالا كل الاخذ وانما ذكره تعالى للآية الذين
ياكلون الربا وانما ذكره في الآية لانه معظم منافع المال ولان الربا شائع في المطعومات والمراد
بالربا القدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما بيناه في بابه وأطلقه المؤلف تبعا
للكثير وقيدته في الاصل بان يكون مشهورا به وعالاه في الهداية بان الانسان قل ما يجوع عن مباشرات
العقود الفاسدة وكل ذلك ربا اه وهو أولى مما قيل لان الربا ليس بحرام محض لانه يفيد المالك
بالقبض كسائر البياعات الفاسدة وان كان غاصبا مع ذلك فكان ناقصا في كونه كبيرة بخلاف
أكل مال اليتيم ترد شهادته بجمرة والاوجه ما قيل لانه ان لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل
الربا ولا تسقط العدالة به كما قدمناه في وجهه تقييد شرب الخمر بالادمان ولا يصح قوله انه ليس بحرام
محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والمالك بالقبض شيء آخر وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وأنت
تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق نفسه مانع شرعا
من قبولها غير ان القاضي لا يرتكب ذلك الا بعد تظهوره له والسكل سواء وفرق الزباني بينهما بان
أكل مال اليتيم لم يدخل تحت مملكة ومال الربا دخل فلا يفيد شيئا كما لا يخفى (قوله أو يقات بالنرد
والشطرنج أو تفوته الصلاة بسيهما) لان كل ذلك من الكبائر وظاهر تقييده بما ذكرنا استواء
النرد والشطرنج وليس كذلك فان اللعب بالنرد مبطل للعدالة مطلقا كما في العناية وغيرها للاجماع
على حرمة بخلاف الشطرنج لان الاجتهاد فيه مساغا لقول مالك والشافعي باباحته وهو مروي عن
أبي يوسف كافي المجتبى من المحظور والاباحة واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار

والفرض ولا السنة ولا المستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته اه حاب تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن
قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير والله تعالى أعلم

أبو زيد الحكيم حله ذكره شمس الأئمة السرخسي كذا في المحيط البرهاني وفي النوازل سئل أبو القاسم
عن ينظر إلى لاعبيه من غير لعب أيجوز فقال أخاف أن يصير فاسقا اه وفيه إذا قام به سقطت
عدالة أجهاما وفيه الميسر اسم لكل قمار والحاصل أن العدالة انما تسقط بالشرع إذا وجد فيه
واحد من خمس القمار وقوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه واللعبة به على الطريق كافي فتح
القدير أو يدكر عليه فسقا كافي السراج الوهاج والافلا بخلاف الردفائه مستقط لها مطلقا والردفكا
في المصباح لعبة معروفة وهو معرب اه وفي القاموس انه وضعه اردشير بن بابك وله هذا يقال
الردشير اه وفي فتح القدير ولعب الطاب في بلادنا مشهورة لانه برعى وي طرح بلا حساب واعمال
فكرو وكما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغفلة فهو حرام مطلقا اه وأما الشرع في
فستسكام عليه وعلى واضعه في محله من الخطر والاباحة وأما القمار فقدمنا انه الميسر وفي القاموس
قماره مقامرة وقماره مقامرة كنصره وتعمره رهنه فغلبه وهو القمار اه وذكر النوردي انه ماخوذ
من القمر لان ماله تارة يزداد اذا غلب وينقص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص اه وعلى هذا فلا
بد في القمار من الرهان من الجانبين لتسقط العدالة كالسباق بالخيول والاقدام والدرس وذكر في
يتمية الدهر من الحدود أن اللعب بالشرع من القمار وفي القاموس الشرع ولا يفتح أوله لعبه
والسين لغة فيه اه (قوله أو يبول أو يا كل على الطريق) لانه تارك للمروءة واذا كان لا يستحي
عن مثل ذلك لا يمتنع عن الكذب فيتمهم وقدمنا أن اللعب بالشرع على الطريق كذلك والمراد
بالا كل على الطريق والبول بان يكون بمسرى من الناس وماله الذي يكشف عورته ليستحي من
جانب البركة والناس حضور وقد كثرت في زماننا كذا في فتح القدير وأشار المؤلف بما ذكره الى ان
ما يحل بالمروءة يمنع قبولها وان لم يكن محرما ولذا قال في الهداية ولا تقبل شهادة من يفعل الافعال
المستحقة مثل البول والاكل على الطريق والمروءة أن لا ياتي الانسان بما يعتذر منه مما
يخسه عن مرتبة عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والمجون
والارتفاع عن كل خلق دني والسخف رقة العقل من قولهم ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل كذا
في فتح القدير والمعراج وفي غاية البيان من فصل التعزير قال محمد وعندي المروءة الدين والصلاح
وقد ذكر مشايخنا مما يحل بالمروءة أشياء نذكرها في الامور الاربعة المذكورة ومنها ما في فتح
القدير أخذنا من المعراج المشي بسر اويل فقط ومهرجه عند الناس وكشف رأسه في موضع يعد فعله
خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحياء ومصارعة الشيخ الاحداث في الجامع ومن ذلك ما حكى ان الفضل
ابن الربيع شهد عند أبي يوسف فردشه هادته فشكاه الى الخليفة فقال الخليفة ان وزيرى رجل
دين لا يشهد بالزور فلم رددت شهادته قال لاني سمعته يوما قال للخليفة أنا عبدك فان كان صادقا فلا
شهادة للعبد وان كان كاذبا فكذلك فعذر الخليفة زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد
أبي يوسف شهادته ليس للكذب لان قول الحر للغير أنا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام
بخدمته وكفى تحت أمره ممثاله على اهانة نفسه في ذلك الى آخره وليس منها الصنعة الدينية
كالقنواقي والزبال والحائك فان الصحيح القبول اذا كان عدلا ومثله النحاسون والدلالون والعامّة
على قبول شهادة الاعراب والقروى اذا كان عدلا اه وقد ذكرنا في شرح المنار ان منها سرقة لقمة
والافراط في المزح المفضي الى الاستخفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقيه قبا
ولعب الجمال اه ثم اعلم انهم شرطوا في الصغيرة الايمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما

أو يبول أو يا كل على
الطريق

(قوله زاد في فتح القدير
الح) قال الرملى تمام ما
في فتح القدير والتكلم
بالمجاز على اعتبار الجامع
فان وجه الشبه ليس كذا
محظور اشعر اوله وقع
المجاز في القرآن ولكنه
رده لما يدل عليه خصوص
هذا المجاز من اذلال نفسه
وطاعته لاجل الدنيا فربما
يضر هذا الكلام اذا
قيل للخليفة فعديل الى
الاعتذار بما يقرب من
خاطره (قوله وليس
منها الصنعة الدينية الح)
قال الرملى فتحرران
العبرة للعدالة لا للحرقة
وهذا الذي يجب أن يعول
عليه ويفتي به فان ترى
بعض أصحاب الحرف
الدنية عنده من الدين
والتقوى ما ليس عند
كثير من أرباب الوجاهة
وأصحاب المناصب وذوى
المراتب ان أكرمكم عند
الله أتقاكم

رأيت وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يخل بها فقد سقطت عدالته وان لم يكن فاسقاً به حيث
 كان مباحاً ففعل المخل بها ليس بعدل ولا فاسق فالعدل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل
 كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه وفي العناية لا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق
 (قوله أو يظهر سب السلف) لظهور فسقه قبيحاً بالظهور لانه لو كتمه تقبل كذا في الهداية ولو تبرأ
 من العناية تقبل كما في العناية والسب الشتم كما قدمناه والسلف كما في النهاية الصحابة والتابعون
 وأبو حنيفة اه وزاد في فتح القدير وكذا العلماء ولو قال المؤلف كغيره أو يظهر سب مسلم كان
 أولى لأن العدالة تسقط بسب مسلم وان لم يكن من السلف كما في النهاية وغيرها وقولهم هنا بعدم
 القبول شامل لما اذا كان السب فسقاً أو كفرافيشمل سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم ما فانه
 لا تقبل شهادة من سبهما لكونه كافراً كما في الخلاصة والبرازية وقد مناه في باب الردة والفرق بين
 السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين والخلف بفتح اللام من بعدهم في
 الخير والسكران في الشر كذا في مختصر النهاية وعطف أبي حنيفة على التابعين اما عطف خاص على
 عام بناء على انه منهم كما في مناقب الكردري وصرح به في العناية أو ليس منهم بناء على ما صرح به
 شيخ الاسلام ابن حجر فانه جعله من الطبقة السادسة ممن عاصر صغار التابعين ولكن لم يثبت له لقاء
 أحد من الصحابة ذكره في تقريب التهذيب (قوله وتقبل لآخيه وعمه وأبو يه رضا عا وأم امرأته
 وبناتها وزوج بنته وامرأة أبيه وابنه) لانعدام التهمة لان الاملاك وعناقها متباينة ولا بسوطة
 لبعضهم في مال بعض وفي المحيط البرهاني وهذا الجواب لا يشكل فيما اذا شهد لآخيه والاب ميت
 وانما يشكل فيما اذا شهد لآخيه والاب حي وينبغي ان لا تقبل شهادة لان منافع الاملاك بين آخيه
 وأبيه متصلة فكانه شهد لأبيه والجواب ان شهادة الانسان لآخيه لا تقبل لان منافع الاملاك بين
 الاب وابنه متصلة فكانت الشهادة للاب شهادة لنفسه من وجه فلم تقبل واما شهادته لآخيه فليست
 لنفسه أصلاً لتباين الاملاك اه وفي القنية امتدت الخصومة سنين ومع المدعي أخ وابن عم
 يخامسان له مع المدعي عليه ثم شهد له في هذه الخصومة بعد هذه الخصومات لا تقبل شهادتهما اه
 وذكر ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد ذلك في كل قرابة وصاحب ترد مع قرابته أو صاحب به الى
 المدعي في الخصومة سنين ويخامس له ومع على المدعي ثم يشهد له بعد ذلك فانه ينبغي ان لا تقبل
 والفقه فيه انه لما طال التردد مع الخاص والخاصة له مع المدعي عليه صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه
 اه وفي خزانة الفتاوى اذا تخامس الشهود والمدعي عليه تقبل ان كانوا عدولا اه وينبغي حمله
 على ما اذا لم يساعدوا المدعي في الخصومة أو لم يكثر ذلك منهم توفيقاً (قوله وأهل الأهواء الا
 الخطابية) أي تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقع فيه لا تدب به وصار كمن
 شرب المثلث أو ياكل كل متر وك التهمة عامة مستتبها لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي
 والهوى مقصورا ميل النفس الى ما تستلذ به من الشهوات من غير داعية الشرع كذا في التقرير
 وفي المصباح الهوى مقصورا مصدره وبيته من باب تعب اذا أحبيته وعالقت به ثم أطلق على ميل
 النفس وانحرافها نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم فيقال اتبع هواه وهو من أهل الأهواء
 والهواء مذموم المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية اه أطلقه وقيدته في الذخيرة بهوى
 لا يكفر به صاحبه وزاد في السراج الوهاج ان لا يكون ما جناه ويكون عدلا في تعاطيه هو الصحيح اه

أو يظهر سب السلف
 وتقبل لآخيه وعمه وأبو يه
 رضا عا وأم امرأته وبناتها
 وزوج بنته وامرأة أبيه
 وابنه وأهل الأهواء
 الخطابية

(قوله وفي خزانة الفتاوى
 اذا تخامس الشهود
 والمدعي عليه تقبل الخ)
 قال الرملي مفهومه أنهم
 اذا كانوا مستورين لا
 تقبل وان لم تمتد الخصومة
 للتهمة بالخاصة واذا كانوا
 عدولا تقبل وان امتدت
 لارتفاع التهمة مع
 العدالة فيحمل ما في القنية
 على ما اذا لم يكونوا عدولا
 لانه مطلق وما في الخزانة
 مقيد فيحمل المطلق على
 المقيد توفيقاً وما قلناه
 أشبه لان المعتمد في باب
 الشهادة العدالة تامل

(قوله وليس هذا القيد في ظاهر الرواية) ان كان المراد المقيد الذي ذكره في الذخيرة فلا معنى لرد له لانه سيقبل بغيره وان مافي الاصل محمول عليه فكان في حكم المذكور في ظاهر الرواية وان كان مراده ما زاده في السراج فكذلك لان العدة الشرط في أهل السنة والجماعة فما ظنك في غيرهم وفي فتح القدير قال مجده بقبول شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا ردت شهادتهم لظاهر الفسق بالفعل (قول المصنف والذي على مثله) قال الرملي وفي التارخية شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة وفي التجريد اذا كانوا عدولا في ١٠٢ دينهم اتفقت ملأهم أو اختلفت وفي التفريد وعند مالك تقبل اذا اتفقت ملأهم وعند

الشافعي لا تقبل أصلا اه وكتب الرملي أيضا وان اختلفا لملة كالهمود مع النصارى كذا في شرح تنوير الابصار ومثله في لسان المحكم لابن الشحنة وشرحى الجمع للمصنف وابن ملك وكثير من الكتب كالغياثية

والذمي على مثله

والكفاية ودار الكفاية والعناية والكفاية وكثير من الكتب اه قات والظاهر ان العداوة بين اليهود والنصارى دينية والام تقبل فتأمل (قوله لانه يغضه قهره اياه) قال الرملي الضمير في انه ويغضه راجع للذمي وفي قهره راجع للمسلم أي لانه يصب قهر المسلم اياه واذا لاله له يتقوله عليه بخلاف مال القفر لان ملة الاسلام قاهرة للسكل فلم يبق لهم غيرة يستظهرون بها

وليس هذا القيد في ظاهر الرواية فان المحاكم الشهيد في الكافي قال وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى شهادة أصحاب الاهواء جائزة لا ترى ان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا واقتتلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جائزة قلايس بين أصحاب الاهواء من الاختلاف أشد مما كان بينهم من القتال اه وفي التقرير ان من وجب اكفاره منهم فلا كثر على عدم قبوله اه وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه وفي النهاية ان أصول الهوى ستة الجبر والقدر والرفض والخروج والتشبيه والتعطيل ثم كل واحد بصيراثي عشر فرقة اه وفي الحديث ان بني اسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين فرقة وستفرق أمي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا فرقة واحدة قيل من هي يا رسول الله قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي اه والمخطاوية قوم من الروافض ينسبون الى أبي الخطاب يدينون بشهادة الزور لمن وافقهم على مخالفتهم وقيل يشهدون لمن حلف لهم انه محق ويقولون المسلم لا يخلف كاذبا فتمكنت شبهة الكذب فيها وفي العناية هم قوم من الروافض يكفرون بالصغار وفي الينابيع ان المخطاوية انقرضوا وفنوا ولا ية الشريعة يقولون يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وفي التقرير يروى لحق بهم صاحب الالهام فلا تقبل شهادته وأما رايته والخيار في المذهب عدم قبولها لانهم يحتاجون الى المحاجة فيحتاجون الى التناول والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الشهادة اه والمنقول عند الشافعية عدم قبول شهادة المخطاوية الا من صرح منهم بالمشاهدة ولم أره لا صحابنا (قوله والذي على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من أهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة على جنسه والفسق من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب عما يعتقده محرم دينه واليكذب محظورا لا يدين قيدا بالذمي لان المرتد لا يشهد له لانه لا ولاية له واختلفوا في شهادة مرتد على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني وقيد بقوله على مثله لانها لا تقبل على مسلم للآية ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا ولاية له بالاضافة اليه ولانه يتقوله عليه لانه يغضه قهره اياه وفي الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد أو قصاص ثم أسلم المشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وفي تلخيص الجامع للصدر سليمان نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بجأته ومسلم ونصراني بمثله فالتئان له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره بخلاف الاقرار لورثته وأجنبي

(قوله فالتئان له والباقي بينهما) أي التئان للمسلم المنفرد والباقي للمسلم والنصراني ذكر في نظيره

الذخيرة عبارة الجامع ولم يبين وجه ذلك ثم ذكر مسألة أخرى وهي نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت ونصراني آخر ين كذلك يدفع الالف المتر وكذا للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بيعة النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لافي حق اثبات الشركة بيته وبين المسلم وعلى قول الثاني مقبولة فيهما اه لكن يبقى وجه اختصاص المسلم المنفرد بالتئان في مسئلتهما وله انه هو أن البيعة تقتضي أن لكل من الثلاثة المدعين ثلث المائة لكن الشهادة الثانية لا تثبت مشاركة النصراني لكل من المسلمين فيعود الثلث الذي كان

يستحقه المسلم المنفرد وانما لا يعود منه المسلم الا تحشي لانه مقر بان له حقا في المال بقدر حقه وله هذا يرجع النصراني ويقام حقه في
الثالث الذي اخذه لاقاراره بان شر يكة فبما له على الميت فلم تكن مشاركته له بالبيعة تامل ثم رأيت الرمي قال عبارة التحفيص
كافرمات عن مائة فاقام مسلم كافرين بمائة واقام مسلم وكافر كذلك فثلاثها للمنفرد والثالث للشر يكين عكس ما لو كان المنفرد
كافرا وشهودا الشر يكين مسلما لان شهادة الكافر حجة للمسلم لا عليه فضر ب كل مسلم فيها بقدر حقه أولا وكل كافر في الباقي كما في دين
الصحة والمرض وقاسم الشر يكة لشر يكة لكن بحجة الزعم دون الشهادة اه ١٠٣ (قوله يقبلهما) قال الرمي أي أبو يوسف في

قوله الاخير واذا قبلت
يقضي بها على المشتري
خاصة ولا يكون له أن
يرجع على البائع وبيان
امكان القضاء بهافي
حق الكافر أن يقضي
بالمالك للمدعي بسبب جديد
من جهة المدعي عليه
(قوله وكذا لو شهد رجل
وامرأتان من المسلمين
ويترك على دينه) قال
الرمي والوجه فيه أنه لو
قبلت للزم القتل بشهادة
رجل وامرأتين تامل وفي
المنهاج للعلامة أبي حفص
عمر نصراني مات فجاء مسلم
ونصراني واقام كل واحد
منهما البيعة ان له على
المسيح دينان فان كان
شهود الفريقين ذميين
أو شهود النصراني ذميين
بدئ بدين المسلم فان
فضل شيء صرف الى دين
النصراني وروى الحسن
عن أبي يوسف انه يجعل
بينهما على قدر دينهما

نظيره أقر لا جنبي في مرضه فاقروا رثته وعن أبي يوسف النصف لهما للاستواء ولو كان المنفرد نصرانيا
فالثالث له والباقي لهما ويقدم المسلم وكذا لو كان شهود الشر يكين مسلمين وشهودهما نصرانيان
أو مسلمان استوبا نصراني مات عن ابنين وأسلم أحدهما فاقام مسلم شاهدين نصرانيين بعد موته
وقسمت تركته بين عليهما يؤخذ من نصيب غير المسلم لعدم الحجية عليه كاقاراره ولو أقام المسلم ذميين
وذمي مثلهما يقدم المسلم وعن أبي يوسف يستويان قال محمد وهو قوله الاخير وعلى هذا لو كان حيا
وادعيا عينا في يده وعنه انها للمسلم وفرق بتعلقه بالمحل اه وفي الجمع ولو اشترى ذمي دارا من مسلم
فادعاه ذمي أو مسلم بشهادة ذميين يقبلهما في حقه ورداها اه وفي الخلاصة من ألفاظ التكفير
شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو محجج لم تجز شهادتهما ما وكذا لو شهد رجل وامرأتان
من المسلمين ويترك على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية
انها أسلمت جاز واجبرها على الاسلام ولا تقتل وهذا كله قول أبي حنيفة اه وفي المحيط البرهاني
لو شهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو محجج بأحد أحبار على الاسلام ولا يقتل
ولو شهد رجلان من أهل دينه وهو محجج فشهادتهما باطلة لان في زعمهم أنه مرتد ولا شهادة لأهل
الذمة على المرتد اه وفي المحيط تقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاج وان كان مولاه
مسلم وعلى العكس لا تقبل لان في الاول قامت على اثبات أمر على الكافر لان الدين يثبت على
العبد واستحقاق مال له المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه
استحقاق مال له المولى لا بحالة بل ينفك عنه في الجملة وفي الثانية قامت على اثبات أمر على المسلم
والوكيل مع الموكل بمنزلة العبد مع المولى ولا تقبل شهادة كافرين على شهادة مسلمين وعلى العكس
تقبل وتقبل شهادة الذمي بدين على ذمي ميت وان كان وصيه مسلما بشرط أن لا يكون عليه دين
لمسلم فان كان فقد كتبناه عن الجامع وفي الثانية ذمي مات فشهد عشرة من النصاري أنه أسلم
لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية أوليائه
كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم انه أسلم وانه أوصى اليه وأراد أن ياخذ ميراثه وشهدا اثنتان
من أهل الكفر بذلك ياخذ المولى المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على الاسلام في حكم الميراث
قامت على أوليائه الكفار ويصلى عليه بشهادة وليه المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه
غير الولي يصلى عليه بقول وليه المسلم ولا ميراث له اه ثم قال لو شهد على نصراني أربعة من النصاري
انه زني بامة مسلمة فان شهدوا انه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأعته درى الحد عنهما ويعزر

قيل انه قول أبي يوسف الاخير وان كان شهود الفريقين مسلمين أو شهودا للذمي خاصة مسلمين فالمال بينهما في قولهم اه (قوله
وعلى العكس لا تقبل) أي شهادة الكافر على العبد المسلم التاج وان كان مولاه كافرا (قوله فقد كتبناه عن الجامع) قال الرمي
قال في السكاب أجزت بيعة المسلم واعطيت حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد أن التركة تقسم بينهما على مقدار
دينهما اه من التتارخانة ثم قال ولو كان النصراني حيا وفي يده عداوة مسلم ونصراني واقام كل منهما شاهدين نصرانيين
فهو للمسلم قال محمد وهو قول أبي يوسف أيضا وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف أن العبد يدينهما انهما

الشهود لحق المسلمة لقذفهم الامة اه وفي البدائع من النكاح لو ادعى مسلم عبدا في يد ذمي انه عبده وشهد كافر ان انه عبده قضى به القاضي فلان لم تقبل لك ونها شهادة على القاضي المسلم وفي خزائن الاكل ولو شهد كافر ان على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تجز ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت اه ثم اعلم انه لا بد من التزكية في شهادة الذمي قال في الولوالجيسة تزكية الذمي ان تزكيه بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يقظة اه وأقبح به قارئ الهداية وأصله في النوازل وفي خزائن الاكل معزيا الى العيون شهد كافر ان على كافر فعلا ثم أسلم وأسلم يا مؤثر ان يعيد الشهادة ويكفي تعديلهم في الكفر وانما تعديل الكافر الى المسلمين فان تعديل الكافر للكافر لا يجوز ثم يسأل أولئك عن الشهود اه وقدمنا في مسائل التعديل ان تعديل الكافر بالمسلمين ان وجدوا لا فيسأل من عدول الكفار وفي الملتقط اذا سكر الذمي لا تقبل شهادته اه (قوله والحربي على مثله) أي وتقبل شهادته على مثله لانه لا ولاية له على الذمي والمراد بالحربي المستامن لانه لا يتصور غيره فان الحربي لو دخل بلا أمان فهذا استرقاق ولا شهادة للعبيد على أحد كذا في فتح القدير ويستثنى من الحربي على مثله ما اذا كانا من دارين مختلفين كالأفريق والحبس لا تقطع الولاية بينهم ما ولهذا لا يتوارثان والدار تختلف باختلاف المنعة والملك (قوله ومن ألم بصغرة ان اجتنب البكائر) أي تقبل شهادة من ارتكب صغرة ان اجتنب البكائر كلها وقد أشار هنا الى العدالة فانها شرط قبول الشهادة وهي الاستقامة وهي بالاسلام واعتماد العقل ويعارضه هو يضلوه ويصدوه وليس لكما لها حد يدرك مداه ويكفي لقبولها باداناه كماله لا يضيع الحقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة وأحسن ما قيل فيه ما عن أبي يوسف العدل ان يكون محتجبا للبكائر غير مصر على الصغائر وان تكون مروءته ظاهرة فعدهم موقوف لها وزاد في المحيط ان يعتاد الصدق ويحتجب بالكذب ديانة ومروءته وفي الولوالجيسة وينبغي أن يكون الشاهد مسنعا عفا ذل لا فضل لانه اذا كان كذلك لا يطمع في أموال الناس ويستحي من ارتكاب ما لا يحل في الشرع فكان أولى بالاستشهاد اه وبه يعلم من ينصبه القاضي شاهدا بين الناس وفي الخاتمة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان تظهر التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأي القاضي والمعدل اه وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وقدمنا ان الشاهد اذا كان فاسقا سار لا ينبغي أن يخبر بنفسه كيلا يطل حق المدعى وصرح به في العدة أيضا وفي العتامية من أجريت من يبيع الخمر تسقط عدالته (قوله والاقلف) أي الكبير الذي لم يجتنب تقبل شهادته لأن العدالة لا تخل بترك الختان لكونه سنة عندنا أطلقه وقيدته فأصبحنا بان يترك الخوف على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل وقيدته في الهداية بان لا يتركه استخفافا بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل شهادته لانه لم يبق عدلا وكما تقبل شهادته تصح امامته كذا في فتح القدير ولم يقدر الامام للختان وقطاعا لعدم ورود النص به وقدره المتأخرون واختلفوا والختان أول وقته سبع سنين وآخره اثنا عشر كذا في الخلاصة من باب اليمين في الطلاق وقدمنا في أول الطهارة انه سنة للرجال مكرومة للنساء اذ جماع المختونة الذقال الختواني كان النساء يحتجتن في زمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النوازل ان ابن عباس كان لا يحيز شهادة الاقلف ولا ذبحته وعلماؤنا قالوا تؤكل ذبحته وتقبل شهادته ان كان لعذر والا لا تقبل وبه نأخذ اه

والحربي على مثله ومن ألم بصغرة ان اجتنب البكائر والاقلف

(قوله فلان) بدل من القاضي (قوله ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب) المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف انه لا تقبل شهادته أبدا لانه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد خاتمة قبل التزكية والتعديل (قوله لا ينبغي أن يخبر بنفسه) الظاهر أن المراد لا يحل وفي الخاتمة الشاهد اذا كان فاسقا في السرو هو في الظاهر عدل فاراد القاضي أن يقضي بشهادته فاخبر الشاهد عن نفسه أنه ليس بعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه أن يخبر عن نفسه أنه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعى اه

(قوله وينبغي تقييد القبول الخ) قال الرملي وعندى في هذا التقييد نظر يظهر ان له نظرا متاملا اه قلت وجهه ما مر عند قوله
أوبى قول أوبا كل أن الصحيح قبول ذي الحرفة الدينية اذا كان عدلا حيث كان ١٠٥ المعتبر العبدالة فلا نظر الى الحرفة نعم قد

يقال عدوله عن حرفة
آبائه الشريفة الى الحرفة
الخسيسة يدل على رذالته
وعدم مروءته ومبالاته
ليكن هذا حيث كان بلا
داع اليه من عجز أو عدم
أسباب أو قلة بدتقصره
عن حرفة آبيه ولا سيما اذا
كان أبوه أو وصيه علمه في
صغره هذه الحرفة الدينية
فذكر وهو لا يعرف غيرها
فاذا كان عدلا فواجبه
رد شهادته فتعين ما قلنا

والخصي وولد الرنا والخني
والعمال والمعتق للمعتق

تأمل (قوله أمير كبير
ادعى الخ) قال الرملي
يؤخذ منه ان شهادة
خادمه الملازمين له
ملازمة كملازمة العبد
لمولاه كذلك لا تقبل وهو
ظاهر ولا سيما في زماننا
هذا تأمل وقد أفتيت به
مرارا والله تعالى الموفق
للسواب ومثله في شهادات
جامع الفتاوى بصيغة
أعوان المحكام والوكلاء
على باب القضاة لا تسمع
شهادتهم لانهم ساعون
في ابطال حق المستحق
وهم فاسق والله تعالى
أعلم (قوله وفي اجازات

(فائدة) من كراهية فتاوى العتاي وقيل في ختان الكبير اذا أمكن أن يحتن نفسه فعل والالم
يفعل الآن يمكنه ان يتزوج أو يشتري خاتنة فتحسبه وذكركم في الكبير يحتنه المحامي
وكذا عن ابن مقاتل لباس للعمامي أن يطلى عورة غيره بالنورة اه (قوله والخصي وولد الرنا
والخني) فان عمر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الخصي ولانه قطع عضو ومنه ظلم أقصاركما
اذا قطعت يده والخصي بفتح الخاء على وزن فاعيل من زرع الخصا كذا في البناية وفسق الابوين
لا يوجب فسق الولد ككفرهم ما أطلقه قسمه ل ما اذا شهد بالزنا أو بغيره خلا لما لك في الاول
والمراد بالخني المشكل وهو امرأة في الشهادة كذا في السراج الوهاج (قوله والعمال) أى تقبل
شهادتهم والمراد بهم عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا
أعوانا على الظلم وقيل العامل اذا كان وجهه في الناس ذا مروءة لا يحازف في كلامه تقبل شهادته
كما مر عن أبي يوسف في الفاسق لانه لو حاشته لا يقدم على الكذب كذا في الهداية يعني ولو كان عوننا على
الظلم كما في العناية وقيل أراد بالعمال الذين يعملون ويؤجرون أنفسهم للعمل لان من الناس من رد
شهادات أهل الصناعات الخسيسة فأورد هذه المسئلة لاطهار مخالفتهم وكيف لا وكسبهم أطيب
كسب وينبغي تقييد القبول بان تكون تلك الحرفة لا ثقة به بان تكون حرفة آبائه وأجداده والأقلا
مروءة له اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له ما عرف في حد العبدالة وكذا ينبغي تقييد القبول بان لا يكون
الكذب والخلف في الوعد وذكر الصدر الشهيدين شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجاني والأصراف
الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا لا تقبل وقد مناعن البردوى ان القائم بتوزيع هذه
النواب السلطانية والنجابات بالعدل بين المسلمين ما جوروان كان أصله ظلما فعلى هذا تقبل
شهادته والمراد بالرئيس رئيس القرية وهو المسمى في بلادنا شيخ البلد ومثله المعروفون في المراكب
والعرفاء في جميع الاصناف وضمن الجهات في بلادنا لانهم كلهم أعوان على الظلم كذا في فتح القدير
وفي السراجية معزى الى الفقيه أبي الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة
وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا اه وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من
قبل علامات الخليفة وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى فشهد له عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم
لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض اه وفي اجازات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة
العهد والوكلاء المفعلة والصكالك اه (قوله والمعتق للمعتق) أى تقبل شهادته كعكسه لانه
لاهمة وقد قبل شرح شهادة قنبر لعل رضى الله عنه وكان عتيقه وهو بفتح القاف والباء وأما قنبر
فهو جد سيبويه ذكره الذهبي في مستقبه الاسماء والانساب وفي تقرير التمهيد للمحافظ ابن
عمر شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي أبو أمية ثقة وقيل له حجة مات قبل الثمانين
أو بعدها وله مائة وثمان سنين أو أكثر يقال حكم سبعين سنة اه قيدنا بغير التهمة لان العتيق
لو كان منهم لم تقبل لمن أعتقه ولذا قال في الخلاصة ولو شهد العبدان بعد العتق على ان الثمن كذا
عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل اه لانهما يجبران لانفسهما نفعا بآثبات العتق لانه لولا
شهادتهما التحالفا وفتح البيع المقضى لا يبطال العتق ولا يعارضه ما في الخلاصة أيضا معزى الى

(١٤ - بحر سابع) البرازية الخ قال الرملي محله في الكل ما لم يغلب عليهم الصلاح أما اذا غلب عليهم الصلاح فتقبل كما صرح
به في البرازية أيضا في الصكالك في كتاب الشهادة ولا فارق بينه وبين الدلال والمحضر والوكيل يدل عليه قوله في الركلاء المفعلة تأمل

ولو شهدان أباهما أوصى
إليه والوصي يدعى جاز
وان أنكر لا كما لو شهدا
ان أباهما وكله بقبض
ديونه وادعى الوكيل أو
أنكر

(قول المصنف والوصي
يدعى) قال في المحاشي
السعدية أي والوصي
برضى هكذا نسخ البال ثم
رأيت في شرح الجامع
الصغير لمولانا علاء الدين
الاسود ما نصه والمراد
من الدعوى في قوله
والوصي يدعى هو الرضا
إذا جواز لا يتوقف على
الدعوى بل للقاضي أن
ينصب وصيا إذا رضى
هو به اه (قوله وليس
كذلك وإنما هو وصي من
جهة الميت) لا يخفى أنه
لا يوافق كلام الهداية
الذي قصد الانتصار له
من قوله أن للقاضي
ولاية نصب الوصي وقوله
فيكفي القاضي مؤنة
التعيين وكذا ما يأتي قريبا

قوله لانهما يشهدان
لغاية قوله اتفاقا هو زائد
في بعض النسخ فليست أم
فيه اه معجزة

العيون لو اشترى غلامين فاعتهما فاشهدا المولا هما على البائع انه قد استوفى الثمن جازت شهادتهما
اه لانهم لا يجريان بهما فاعولا يدفعان مغرما وشهادتهما بان البائع أبرأ المشتري من الثمن
كشهادتهما بالابقاء كما في الحانية وأشار الى قبول شهادته على مولاه بالاولى الا في مسألة ذكرناها
عن الكافي عند قوله والمملوك والصبي وذكر في المحيط البرهاني في مسألة المعتقين الثلاث هنا
تركاها لكثرة شعبها وفي العتائين لو أعتق أم ولده فشهدت له وهي في العدة تقبل اه فعلى هذا
يفرق بين المعتقة من طلاق ومن عتق وفيه الوثني ولد أم ولده ثم أعتقه فشهد له لم يجز وسئل محمد
عن عربي ادعى على رجل انه مولاه أعتقه فشهد مولى ان أعتقهما الرجل للمدعى لم تجز لانهما يثبتان
ان العربي مولى مولاهما وقال أبو يوسف يجوز كما لو شهدا ان أباهما أعتق هذا والبنات يجحدون
هذا اه (قوله ولو شهدا ان أباهما أوصى إليه والوصي يدعى جاز وان أنكر لا كما لو شهدا ان
أباهما وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل أو أنكر) والقياس عدم القبول في الوصي أيضا لكونها
شهادة للشاهد لعود المنفعة اليه وجه الاستحسان ان للقاضي ولاية نصب الوصي اذا كان طالب بالموت
معروف فيكفي القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين لانه يثبت بهاشي فصار كالقرعة كذا في
الهداية وتعليقه في فتح القدير بقوله واذا تحققت ما ذكر في وجهه الاستحسان ظهر ان قبول الشهادة
ثابت قياسا واستحسانا اذ ظهر انه لم يثبت بهاشي وانما ثبت عندنا نصب القاضي وصيا اختاره
وليس هنا موضع غير هذا يصرف اليه القياس والاستحسان ولو اعتبر في نفس ايصاء القاضي اليه
فالقياس لا يباه فلا وجه لجعل المشايخ فيه اقياسا واستحسانا والمنقول عن أصحاب المذهب المحكم
المذكور مع السكوت عن القياس والاستحسان اه وقد ذكر القياس والاستحسان في عامة كتب
أصحابنا ومنهم من شرح الجامع الصغير للحسامي والكافي والتبيين والهداية وشروحا والموضع الذي
يصرف اليه ان ظاهره عدم القبول لان الشاهد يدعى بغير نفع لنفسه فلا يكون المشهود له وصيا عن الميت
وفي الاستحسان جعلناه وصيا عن الميت ولم يعتبر نفع الشاهد لان للقاضي ولاية النصب والسبب
الحامل لاعتراض المحقق انه فهم انه وصي من جهة القاضي وحينئذ فلا معنى للقياس والاستحسان
وليس كذلك وإنما هو وصي من جهة الميت وقد ذكرنا في وصايا الفوائد من الاشياء والنظائر ان
وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل وأشار بشهادة الابن الى ان شهادة الغريمين لهما على
الميت دين أو للميت علم ما دين بان الميت أوصى الى فلان أو الوصيين بان الميت أوصى الى فلان معهما
كذلك أو الموصي له بان الميت أوصى الى فلان ففي الخمس ان ادعى قبلت والا لا وأورد على الرابعة
بان الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه عليه لا قرارهما بالجز
عن القيام بامور الميت ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا الا في مسألة الغريمين
لميت علم ما دين فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانهما يقران على أنفسهما بثبوت ولاية القبض
للمشهود له فانتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضي
اياهما باداء علمهما اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لان استيفاء الدين منهما حق علمهما فيقبل
منهما والبراءة حق لهما فلا يقبل فيها كذا في الكافي وانما لا تقبل شهادة الابن في الوكالة مطلقا
لانه ليس للقاضي ولاية نصب الوكيل عن الغائب الا في المفقود فلو ثبتت هذه الولاية لكانت
بشهادتهما وفيها تهمة لانهما يشهدان لغيرهما ولا حتمال التواضع على أخذ المال وقوله بقبض
ديونه اتفاقا لانهما لو شهدا في غيبة أبيهما انه وكله بالخصوص لم تقبل أيضا كما في الخلاصة وفرق بينهما

في المحيط البرهاني من وجه آخر فقال واذا شهد ان اباهما وكل هذا الرجل بقبض ديونه بالكوفة
لا تقبل شهادتهما لانهم ابشهادتهما يعلمان من يقوم بحقوق الاب واستيفائه فكانا شاهدين
لا بهما فلا تقبل شهادتهما ولكن هذا ان كان المطلوب يجهد الو كالة فاما اذا اقر المطلوب بها
جازت الشهادة فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة ذكرها في كتاب الو كالة ان من وكل رجلا بالخصومة
في دار بعينها وقبضها وغاب فشهد ابنا الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل بالخصومة في هذه الدار
وقبضها لا تقبل شهادتهما سواء شهد المطلوب الو كالة أو أقر بها ووجه الفرق ان في مسئلة الدين
المطلوب اذا كان مقررا بالو كالة يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة فانما قامت الشهادة لبراء
المطلوب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الو كالة فكانت هذه الشهادة على أبيهما
وشهادته على أبيه مقبولة أما في مسئلة كتاب الو كالة المطلوب وان كان مقررا لا يجبر على دفع الدار
الى الوكيل بحكم اقراره وانما يجبر عليه بالشهادة فكانت واقعة لا بهما فلا تقبل اه وبهذا ظهر
ان المؤلف ترك قيد او هو ان جهد المطلوب وأشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل مطالقا بالاولى
وكذا شهادة أبيه وأجداده وأحفاده كما في الخلاصة وعلى هذا فلا بنان في الكتاب مثال والمراد عدم
قبولها في الو كالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح في البرازية ولم يقيد المصنف بغيبة
الاب في شهادتهما بالو كالة لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بهما ليشهد الان التوكيل لا تسمع
الدعوى به لانه من العقود الجائرة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في غيبته مع جهد الوكيل
لانها لا تسمع الا بعد الدعوى ولم يظهر هنا لوجه وجه ويمكن ان تصور بان يدعى صاحب ودية عليه
تسليم ودية الموكل في دفعها فيجحد فيشهاد ان به وبقبض ديون أبيهما وانما صورناه بذلك لان
الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الوديعة ونحوها كما سيأتي فيها فروع بحسب شهد الوصي بعد
العزل لميت ان خاسم لا تقبل والاتقبل ولو وكله بالخصومة عند القاضي فخاسم المطلوب بالف درهم
عند القاضي ثم أخرجه الموكل عنها فشهد الوكيل ان للموكل على المطلوب مائة دينار تقبل ولو وكله عند
غير القاضي فاشهد على الو كالة فخاسم المطلوب بالف درهم وبرهن على الو كالة ثم عزله الموكل منها
فشهد له على المطلوب بمائة دينار مما كان له عليه بعد القضاء بالو كالة لا تقبل كذا في البرازية
ثم قال واما شهادة الوصي بحق لميت على غيره بعدما أخرجه القاضي عن الوصاية قبل الخصومة
أو بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوصي بحق لميت بعدما أدركت الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على ان
القاضي اذا عزل الوصي ينزل ولو شهد بالبعث الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز
اتفاقا وان كان بالغاً كذلك عنده وعندهما يجوز ولو شهد له كبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية
ولو شهد لوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين
لوارث بالغ تقبل اه وفيما أيضا ادعى دارا وبرهن وأبطل القاضي بيئته ثم جاء بعد ثلاثين سنة
فشهد انها لا تخر لا تقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لاحق لي فيها ثم شهد انها فلان آخر
لا تقبل اه وفي العتابة شهد ان الميت أوصى لهما ولهذا تقبل في حق هذا ويضم اليه آخران
اه وفيما ادعى الوكيل بالخصومة ديناً بحضرة الموكل فادعى المدعى عليه قضاءه فشهد الوكيل بذلك
لا تسمع لان دعواه أبطل شهادته وكذا وكيلها ادعى المهر على الزوج لم تقبل شهادته للزوج بالخلع
(قوله ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح) وهو بفتح الجيم لغة من جرحه بلسانه جرحا عابه ونقصه
ومنه جرحت الشاهد اذا أظهرت فيه ما تدعيه شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهره رفق

ولا يسمع القاضي الشهادة
على الجرح

من قوله وأوردته اذا
كان له وصيان فالقاضي
لا يحتاج الى نصب آخر
فالتحق ما فهمه المحقق من
أن الوصي من جهة القاضي
(قوله تسليم ودية
الموكل في دفعها) أي
التي وكله الغائب بدفعها
لصاحب وقوله فيشهد ان
به أي بتسليم الوديعة
الذي ادعاه المدعى وقوله
وبقبض ديون أبيهما
تجرحه الدعوى فامعنى
شهادتهما به مع أن
المقصود جريانها فيه مع
اجبار الوكيل ولا اجبار
هنا فتأمل

(قوله أو على اقرارهم أنهم شهدوا بالزور) فيدعيه لانهم لو شهدوا على اقرار المدعي بان الشهود كذلك تقبل كما سياتي قريباً (قوله وكذا الاقرار بما يدخل تحت الحكم) أي وليس فيه ذلك المستر بل حكاية اللفظ بخلاف الشهادة على اقرار الشهود بانهم شهدوا بزور فانها لا تقبل مع انها شهادة على الاقرار الداخلة تحت الحكم لان فيه ذلك المستر وبه ثبت الفسق (قوله على أني صاغت الشهود) قال في ١٠٨ الحواشي السعدية لعل المراد بصاغت أعطيت الرشوة لدفع ظلمه والا فلا صلح بالمعنى

الشرعي بينهما (قوله انما هو بعد التزكية الخ) قال الرملي يفهم منه قبوله قبلها منه عند الامام لانه ليس من باب سماع الشهادة على الجرح المجرد تامل (قوله ولكن عدم القبول الخ) أي بالاستدراك لان الكلام السابق محتمل لقبول الجرح المجرد قبل التعديل كقبول غير المجرد ومحتمل لعدم قبوله تامل (قوله وفي شرح الوقاية لا تقبل الشهادة الخ) هذا غير مخالف لما قاله ابن السكال لان اخبار الخبر للظن لا لاثبات الفسق كما قاله وقال في الدرر بعد نقله كلام صدر الشريعة أقول تحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب الديانات ولهذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل دفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل

الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات حق لله تعالى أو لغيره فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق لله تعالى أو لغيره فهو جرح مجرد والا وهو المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهود المدعي فسقة أو زناة أو أكاذبة الزنا أو شربة الخمر أو على اقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو على اقرارهم أنهم اجراء في هذه الشهادة أو على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى أو على اقرارهم انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقاً لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرورة وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال ان فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم باداء الشهادة الكاذبة وقال عليه السلام انصر احك ظالمنا أو مظلوماً لا نأقول لا ضرورة الى هذه الشهادة على ملاءمة الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضي بذلك سرا الا اذا شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بزور أو نحوه لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما حكوا اظهارها عن غيرهم فلا يصحون فسقة بذلك وكذا الاقرار بما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الزام لانه لا يرتفع بالتوبة ولذا لو أقام المدعي عليه البينة ان المدعي استأجرهم لاداء الشهادة لم تقبل لانه شهادة على جرح مجرد وأما الاستبعاد وان كان أمراً زائداً على الجرح ولكنه لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو أقام المدعي عليه البينة ان المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم لاداء الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله الذي كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك ويثبت الجرح بناء عليه وكذا اذا أقام المدعي عليه البينة على أني صاغت الشهود على كذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على بهذا الباطل فان شهدوا فاعليه ان يردوا ذلك المسال على تقبل بئسمة لان فيه ضرورة ليصل الى ماله حتى لو قال لم أعطهم المسال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة من غير ضرورة وأما الثاني أعني غير المجرد فهو كالأقارم المدعي عليه البينة انهم زناوا ووصفوا الزنا وشربوا الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد وانهم عيبدو أو أحدهم عيبد أو شربك المدعي والمدعي مال أو قاذف والمقذوف يدعيه أو محدودون في القذف أو على اقرار المدعي انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق وفيما اذا شهدوا انهم محدودون في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكوا عن اظهار الفاحشة عن الغير كذا في الكافي بتمامه وهو هنا تنبيهات مهمة يجب التنبيه عليها الاول ان النظر في الجرح المجرد وغيره انما هو بعد التزكية الشرعية كما في السراج الوهاج فاذا سال القاضي عن الشهود وسر او علمنا وثبت عنده عدالتهم قطع عن الخصم فان كان مجرد لم تقبل والا قبل ولكن عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد

بما ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع أسهل من الرفع وهو السري كون الجرح المجرد مقبولاً قبل التعديل ولو من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو اللعب بدافضه جعل هذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصلفين بلا شعور على مراد القائل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال أقول فيه نظر اذ الفرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود أو بعده فلا حاجة

الى ما ذكره من الصورة المقيدة اه والمراد بالصورة المقيدة قوله اذا اقام البيعة على العدالة وفي العزيمة وقد يقال انما لا تقبل
البيعة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا
لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدالة وكونه بعدها وبالجملة ينبغي أن يطالب صدر الشريعة فيما ادعاه بالنقل والتمسك
اه وفي شرح القهستاني وفيه أي في كلام صدر الشريعة ان مراد الفقهاء ان القاضي لا يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن
شهود المدعى سرا وعلاية فاذا ثبت عدالتهم تقبل كما في المضمرة اه أقول ١٠٩ وأنت اذا حققت النظر يظهر لك عدم

المخالفة بين كلامهم جميعا
فكلام السراج محتمل
لقبولها على المجرد قبل
التعديل نعم ظاهره عدم
القبول والمراد به انما لا
تثبت أمرا يسقطهم عن
حيز القبول أما ثبوت
الطعن بها وعدم الحكم
بشهادة الجرح حينئذ
يعدون اولا كلام فيه وهذا
ما قاله صدر الشريعة
في شرح الوقاية وهو
ما حققه ملا خسر وايضا
من انها افادت الدفع أي
عدم العمل بتلك قبل
التعديل ولذا استوضح
عليه بتعبول خبر الواحد
وحاصله تسليم افادتها
بمجرد الطعن لا اثبات
فسق الشاهدين الرافع
للقبول ما لم تمض مدة يظهر
فيما احسن حالهما ويعدوا
بعدها وهذا ايضا معني
قول القهستاني لا يلتفت
الى هذه الشهادة أي
لا يثبت بها فسقهم فتدبره

أعم من ان يكون قبل التعديل أو بعده فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البيعة على
عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت
أمر يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم محال التعديل ذكره ابن السكال وفي شرح الوقاية لا تقبل
الشهادة على الجرح المجرد اذا اقام البيعة على العدالة اما اذا لم يقم البيعة عليها فاخبر بخبر ان الشهود
فساق أو أكلوا الربا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا أخبر بخبر ان الشهود فساق
* الثاني ان التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهراما اذا أخبر القاضي به سرا وكان
مجردا طلب منه البرهان عليه فاذا برهن عليه سرا بطلت الشهادة لعارض الجرح والتعديل عنده
في عدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد أكل الربا برهن عليه رد شهادته كما افاد في
الكافي كما قدمناه وظاهر كلامه ان الخصم لا يضمره الاعلان بالجرح المجرد وانما يشترط الاخبار
سرا في الشاهد وفي الخاتمة يمكن دفع الضرورة من غير هتك السر بان يقول شاهد الجرح ذلك
للمدعى سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة اه
الثالث ان قولهم اذا تضمن حقا من حقوق الشرع لم يكن مجردا شامل لما اذا تضمن التعزير حقا
لله تعالى فعلى هذا لو برهن ان الشاهد خلى باجنية تقبل لتضمنه اثبات التعزير لكن الظاهر ان
مرادهم من الحق الحد فلا يدخل التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة
لان التعزير حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد ولا تسقط بها فوضح الفرق ويدل عليه انهم
مثلوا للجرح بما كل الرابح انه يوجب التعزير وباقرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير فترعين ارادة
الحدود فقط * الرابع انهم جعلوا من المجرد هم زناة شرية الخمر ومن غيرهم زنا أو شربوا الخمر
فيحتاج الى الفرق بينهما فقال الشارح يحمل الأول على ما اذا تقدم العهد والثاني على ما اذا لم
يتقدم والافلا فرق بينهما الخامس انه لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقهم
أو انهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على انهم محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة
الشاهد في العين كما قدمناه ولذا قال في الخلاصة للخصم ان يطعن بثلاثة أشياء ان يقول هما عبدان
أو محدودان في قذف أو شريكان فاذا قال هما عبدان يقال للشاهدين أقيم البيعة على الحرية وفي
الاخرين يقال للخصم أقم البيعة انهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهار ما يخيل بالعدالة
لا بالشهادة مع العدالة فاذا خال هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب

(قوله وظاهر كلامه ان الخصم لا يضمره الاعلام بالجرح المجرد) لان فسقه باعلان الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف فسق الشهود
يسقط شهادتهم كما مر (قوله فيحتاج الى الفرق بينهما فقال الشارح الخ) نقل عن المقدسي أنه يمكن أن يفرق بينهما وأظهر من
هذا بان قولهم شرية أو زناة أو أكل الربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي مثل
قولهم شربوا أو زنوا اه وهذا هو المتبادر من تخصيصهم في التمثيل الاول باسم الفاعل وللثاني بالماضي فالظاهر انه والمراد
والله تعالى اعلم والمراد بتقدم العهد بان زالت الريح في الخمر ومضى شهر في الباقى وعدم تقدمه عدم ذلك

(قوله ورده في فتح القدير بان تقدم رده) لعله بانه فسقط الضمير المنصوب من الكاتب وبعبارة الفتح وقد تقدم في هذا ما ينفعه
والذي قدمه هو قوله في جواب ابراد قبله حيث قال وأورد أنه ينبغي أن تقبل هذه الشهادة بجميع ما ذكرنا من وجوه الفسق من
وجه آخر وهو أن يجعلوا من كين لشهود المدعى فيخبرون بالواقع من الجرح فيعارض تعدد يلهم وإذا تعارض الجرح والتعدد يدل
قدم الجرح أحجب بان المعدل في زماننا يخبر القاضي سرانقاديان اشاعة الفاحشة والتعادي اه وفي الحواشي يعقوبية بعد
نقله ذلك ويعلم من هذا ان قول بعض ١١٠ شرح الوقاية قلت اذا كان يقبل جرح المزكى للشاهد بعد تعدد آخر اياه فليت

شعري لم تقبل بينة
المدعى عليه على الجرح
المجرد ليس بشئ كما لا يخفى
فلتأمل اه اى لان
المزكى لم يفسق باظهار
الفاحشة لانه يزكى سرا
بخلاف الشاهد فانه اذا
أظهرها فسق فلا يقبل
جرحه تامل (قوله محمول
على الشركة عقد افهما
حصل من هذا الباطل
الح) أى من هذا المال
الباطل المدعى به ثم
ان قوله عقد ايشمل
العنان ولا يلزم منها أن
يكون له فيه منفعة ثم
رايت في الفتح وغيره قال
انه شريك مفاوض الى
آخر العبارة وهو الصواب
وقوله لان براد معطوف
على ما قبله وفي بعض
النسخ الا ان براد وهو
تحريف (قوله رجل
يصلى ويضر الناس الح)
قال الرملي هذا لا يفيد
اثبات الفسق المجرد على

الطعن كما في الخلاصة وفي خزائن الاكل لو برهن على اقرار المدعى بفسقه أو بما يبطل شهادتهم يقبل
وليس هذا الجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه السادس ان الامام الخصاص لم
يفرق بين الجرد وغيره في القبول احياء للحقوق ولما كان مخالف الصريح المذهب حمله المشايخ على ما
اذا برهن على اقرار المدعى به أو على التزكية كما ذكره الشارح ومعنى قولهم أو على التزكية بان يجعل
كشاهد زكاه نفرو حرجه نفور رده في فتح القدير بان تقدم رده يعنى لا ضرورة الى اظهاره السابع ان
قولهم لو برهن على ان الشاهد شريك المدعى محمول على الشركة عقد افهما حصل من هذا الباطل
يكون له فيه منفعة لان براد انه شريك في المدعى به والا كان اقرارا بان المدعى به لهما الثامن لو
طعن الخصم بانه ابن المدعى أو أبوه أو أحد الزوجين أو مملوكه تقبل كفى العناية والحاصل أن الطعن
بما لا يكون فسقا بل ردا للشهادة لا تتم مقبول ومنه ما اذا برهن ان الشاهد كان وكيل المدعى
وخاصم كفى السراج الوهاج وعلى هذا لو برهن ان الشاهد عدوه بسبب الدنيا تقبل اذا قلنا ان المنع
من شهادته عليه التهمة وان قلنا للفسق لا تقبل وينبغي أن يكون الطعن بما يخل بالمروعة مما لم يكن
فسقا مقبول التاسع أن الجرح المجرد اذا تضمن دفع ضرر طام يقبل ولذا قال في المعراج فان قيل أليس
انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاسق بما فيه قلناه ومحمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره
ولا يمكن دفع الضرر عنه الا بعد الاعلام اه وعلى هذا يجوز اثبات فسق رجل عند القاضي اذا
كان ضرره عاما كرجل يؤذى المسلمين بيده ولسانه ليجنونه من ذلك ويخرجهم عن البلد وفي كراهية
الظهيرية رجل يصلى ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليزجره اه وقد وقعت
حادثة بالقاهرة ان ثلاث اخوة بمولاق شهد جمع كثير عليهم بأنواع من الفسق وايداء الناس
والتزوير ورافقت بقبول الشهادة ليزجرهم الحاكم دفعا للضرر العام فزجرهم وكان في شهر رمضان
العاشر من البرازية من فصل التحليف طعن المدعى عليه في الشاهد بانه كان ادعاها لنفسه ورام
تحليفه لا يحلف وان برهن تقبل اه فعلى هذا كل طعن يقبل عند البرهان لا تحليف عليه عند
عدمه على الشاهد وعلى المدعى وهل يقبل اقرار الشاهد به ويصير كالبرهان لم أره وينبغي
القبول ولذا قال الزيلعي لو برهن على اقرار الشاهد هو وانهم لم يحضر والمجلس الذي كان فيه الحق تقبل
اه ولا يعارضه قوله لو برهن على اقرار الشاهد هو وانهم شهدوا بالزور وانهم أجروا في هذه الشهادة
أو ان المدعى مبطل في هذه الدعوى أو انهم لا شهادة لهم فانها لا تقبل وقدمناه الحادى عشر انا
قدمنا ان المدعى عليه اذا ادعى انه دفع لهم مالا لئلا يشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده

طريق الشهادة الشرعية بل يفيد جواز اعلام السلطان به ليزجره وينعه ومن ثم أجاب شيخ
الاسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية لما سئل عن جماعة من المسلمين شهدوا على رجل انه اذا احتجب من له أمر ونهى
من القضاة والولاة وغيرهم يتناول على بعض الناس بالسب والشتم وأخذ المال بغير حق ولا يزال المسلمون يتضررون بذلك منه
فماذا يلزمه أجاب هذه الصورة ليست من باب الشهادة الشرعية وليكن ان كان ذلك متواترا عندهم لابد من تعزيز بالضرب
المبرح ثم حبسه الى أن تظهر منه التوبة وصلاح الحال اه كلامه ذكره الغزى

(قوله فقل يقضي بجميع ما شهد به الخ) هذا التعبير وكذا التعليل لا يشمل ما اذا تدارك بزيادة لكن عبارة فتح القدير تفهم انه يقضي بالزيادة ايضا فانه قال بعد التعليل المذكور لهذا القيل ولا بد من تقييده بان يكون المدعي يدعي الزيادة فانه لو شهد له بالف وقال بل بالف وخمسائة لا يدفع الا ان ادعى الالف وخمسائة وصورة الزيادة حينئذ على تقدير الدعوى ان يدعي الالف وخمسائة فيشهد بالف ثم يقول أو همت انما هو ألف وخمسائة لا ترد شهادته بالف وخمسائة اه عبارة العناية تفهم انه لا يقضي بالزيادة فانه قال كما اذا شهد بالف ثم قال غلط بل هي خمسمائة أو ١١١ بالعكس فانها تقبل اذا قال في المجلس

بجميع ما شهد وألا عند بعض المشايخ وبما بقي وزاد عند آخرين (قوله واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته) فيه نظر لان جواز الشهادة الاولى أي عدم ردها لا يستلزم أن لا يقضي بما استدركه ولذا قال في فتح القدير واذا جازت شهادته ولم ترد فماذا يقضي قبل

ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا

بجميع ما شهد به وقيل بما بقي فقط الخ فجعل كلام الهداية محتملا للقولين على انه في العناية ذكر ان في كلام الهداية اشارة الى ما مال اليه شمس الأئمة وذلك لانه قال في الهداية بخلاف ما اذا قام عن المجلس ثم عاد وقال

أودعي ان المدعي دفع له من مالي كذا اليشهد واعليه وطلب رده و برهن تقبل فقلت وكذا اذا ادعى أجنبي انه دفع لهم كذا الثلاثي شهد واعلى فلان بهذه الشهادة وطلب رده وثبت اما بيينة أو اقرار أو نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقيد بدفع المال ومفهومه لو ادعى المدعي عليه انه استأجرهم ثلاثي شهد واعليه ولم يدع دفع المال فاقروا لم تسقط العدالة وبه صرح الشارحون الثاني عشر أن الطعن برقمهما لا يتوقف على دعوى سيدهما وان اثباته لا ينحصر في الشهادة بل اذا أخبر القاضي برقمهما أسقط شهادتهما والاحسن ان يكون بالشهادة واذا سألهما القاضي فقالا أعتقنا سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كما في خزنة الاكل وأما الجرح بانه قاذف فانه يتوقف على دعوى المقذوف كما اشار اليه في فتح القدير (قوله ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا) لانه قد يتلى بالغلط لهاية مجلس القاضي فوضح العذر فيقبل اذا تداركه في أو انه وهو عدل أي ثابت العدالة عند القاضي أو لا وسال عنه فعديل كذا في فتح القدير يعني هو احتراز عن المستور لأن الفاسق لان الفاسق لا شهادته له قيد بقوله ولم يبرح أي لم يفارق مكانه كما في المصباح لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجوازه غره الخصم بالدنيا وترك المؤلف قيدامذ كورا في المحيط البرهاني هو اذ لم يكذبه المشهود له وجعل فيه اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد جواب المسئلة بان يكون قبل القضاء اما بعده فان قالوا بعد القضاء بالدار لا ندري لمن البناء فلا ضمان عليهم لاشك وان قالوا ليس البناء له ضمن واقعيته وسما في ايضاحه أيضا ولم يذكر المؤلف معنى القبول للاختلاف فيه فقل يقضي بجميع ما شهد به لانه صار حقا للمدعي فلا يبطل بقوله أو همت واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته وقيل يقضي بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضي بها ان ادعاها المدعي لان ما حدث بعدها قبل القضاء يجعل كعدوته عندها واليه مال شمس الأئمة السرخسي واقتصر عليه قاضيان وعزاه الى الجامع الصغير وعلى هذا معنى القبول العمل بقوله الثاني فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء تقبل أي الشهادة وعلى الثاني بالياء أي يقبل بقوله أو همت وقيد المصنف في الكافي تبع الهداية بان يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال اما اذا لم يكن فلا باس باعادة الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف

أو همت لانه يوهم الزيادة من المدعي بتليس وخيانة فوجب الاحتياط ولان المجلس اذا اتحد لحق المحق باصل الشهادة فصار ككلام واحد ولا كذلك اذا اختلف اه ففي الدليل الثاني اشارة الى القول الثاني بل قال في السعدية في الدليل الاول أيضا اشارة اليه يظهر ذلك بالتأمل ورجح في السعدية أيضا الثاني حيث قال والاظهر عندي قول الاخرين فانه على قول بعض المشايخ يكون الشاهد مكذبا في قوله الثاني فينبغي أن لا تقبل شهادته مطلقا فتدبر (قوله فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء) فيه ان القراءة تابعة للرسم وفي حاشية أني السعدية كونه بالتاء الفوقية أو الباء التحتية لا يعين أحدهما لان ما ذكره الشاهد أولا ونابا يصدق عليه انه قول وشهادة (قوله كالزيادة والنقصان في قدر المال) أي فهذا يشترط فيه المجلس وعدم البراح بخلاف ما بعده فالمراد بقوله وقيد المصنف في الكافي الخ تقييد القبول المقيد بعدم البراح

(قوله وعلى هذا) أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لوز كى الشرقى مكان الغربى أو بالعكس أو ذ كى محمد بن أحمد بن عمر بدل محمد بن على بن عمر فإن تداركه قبل النزاع عن المجلس قبلت والا فلا غناية (قوله وعليه الفتوى كما فى الحانية) عبارة ما عني أى حنيفة فى المجرى إذا شهد عند القاضي ١١٢ شهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قالا أو همنا أو همنا غير متممين قبل

القاضي ذلك منه ما ذكر الناطقى فى الواجبات ولو قال الشاهد تعددت ولم أغلط ثم بدالى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر فى البحر دعى أبى حنيفة فاما تفصيل المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود ودون كان ذلك

باب الاختلاف فى

الشهادة

الشهادة ان وافقت

الدعوى قبلت والا فلا

بعد الافتراق وتماهه فيها

فى فصل فمين لا تقبل

شهادته لاثمة وظاهره

ان الفتوى على قبول ذلك

الاستدراك أيضا فيؤيد

ما رجحه فى السعدية

(قوله وظاهر الولوالجية

انه لا قطع ولا ضمان)

كذا هو ظاهر تعليل

السراجية كما لا يخفى

باب الاختلاف فى

الشهادة

(قول المصنف الشهادة

ان وافقت الدعوى

قبلت) صدر الباب بهذه

للقبول فى غير المجلس فى الكل والظاهر الاول وعلى هذا الوقوع الغلط فى ذكر بعض الحدود وفى بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لانه قد يبتلى به فى مجلس القاضي اه وانما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظ الشهادة ويان اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة المباشر القضاء وأطلق المؤلف القبول فشمع ما اذا كان بعد القضاء وبه صرح فى النهاية معزى الى أبى حنيفة وأبى يوسف وعليه الفتوى كما فى الحانية ولا يضمن اذا رجع بعد القضاء جزما كما فى المعراج ومعنى قوله أو هممت أخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلة كما فى الهداية وفى المصباح أو هممت الحساب مائة مثل أسقط وزنا ومعنى أو هممت من صلاته ركعة تركها اه وقول الشاهد شككت أو غلطت أو نسيت مثل أو هممت كما فى المعراج وفى البرازية ولو غلطوا فى جد أو جدين ثم تداركوا فى المجلس أو غيره يقبل عند ما كان التوفيق بان يقولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع فلان واشتراه المذكور اه وظاهر قوله بعض شهادتى يقيدانه لوقال أو هممت الحق انما هو لفلان آخر لا هذا لم يقبل ولذا قال فى السراجية شهد انه سرق من هذا ثم قالا غطنا سرق من هذا لم يقبل بشهادتهم ما لانهما أقرابا الغفلة ولم يعلم بان الحيدى را بالشيبة فظاهره أنه فى غير السرقة كذلك للتعليل بالغفلة وظاهر الولوالجية انه لا قطع ولا ضمان مال قال بخلاف ما اذا أقر انه سرق من هذا مائة ثم قال غلطت انما سرق مائة من هذا فانه لا يقطع ويلزمه المسالان وفى الحانية ثلاثة شهدوا فى حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله قد كذبت فى شهادتى فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال فسألهم القاضي فقالوا كلنا على شهادة تنافوا لا يقضى القاضي بشهادتهم وقيمهم من عنده حتى ينظر وفى ذلك فإن جاء المدعى باثنين منهم فى ذلك اليوم الثانى يشهدان بذلك جازت شهادتهم اه وفى المحيط البرهانى شهدان له عليه درهم أو درهمين جازت على درهم ولو كان فى يده درهمان صغير وكبير وأقر باحدهما الرجل ثم جحد فشهادته بذلك جازت على الصغير منهما استحسانا سواء أقر باحدهما بغير عينة أو بعينه ثم نسباه وكذا المسكيل كله والموزون كله اذا كان صنفا واحدا يقضى بالا وكس واذا اختلف النوعان بطل الاقرار وكل شئ يضمن فيه القيمة وقد بصارت دينافه عليه أو كس القيمةين نحو ان يشهد انه غصب منه ثوبان أو مرويا أو حرقه قالا سعى لنا هكذا أو سعى لنا أحدهما بعينه فنسبناه اه والله تعالى أعلم

باب الاختلاف فى الشهادة

قال فى المصباح خالفته مخالفة وخلافا وتخالفا القوم واختلفوا اذا ذهب كل واحد الى خلاف مذهب اليه الاخر اه واختلاف الشهادة شامل لمخالفة الدعوى واختلاف الشاهدين ولاختلاف الطائفتين (قوله الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا فلا) لان تقدم الدعوى فى حقوق العباد شرط قبول الشهادة فقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة أو كور

المسئلة مع انها ليست من الاختلاف فى الشهادة لتكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انهما لو اختلفا لزم اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدى (قوله فقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها) قال فى الحواشى السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها

المشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر كذا في فتح القدير وأطلق الموافقة ولم يقيد بها باللفظ والمعنى كما في الموافقة بين الشاهدين ليفيد عدم الاشتراط وإن الموافقة بمعنى كافية فلو ادعى الغصب أو القتل فشهد بأقرار المدعى عليه بذلك تقبل ولو شهدوا أحدهما بالغصب أو القتل والآخر بالقرار به لا تقبل كذا ذكر الشارح ومن المخالفة المانعة ما إذا شهدت بكثرة من فروعهما دار في يد رجلين أقسمهما أو غاب أحدهما فادعى رجل على الحاضر إن له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا إن له النصف الذي في يد الحاضر فهي باطلة لأنهما باكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ومراقفها فشهدوا إنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه إلا إذا وفق فقال كنت بعث ذلك البيت منها فتقبل كذا في فتح القدير ومن أمثلة كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على النقرة والوزن ولم يذكر أحيدة أو دنة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما إذا ادعى قفيز دقيق مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو منخولا فشهدوا على غير المنخول لا تقبل اهـ مع أنهم شهدوا بأقل فيما إذا شهدوا به غير منخول والادعى بالمنخول بدليل عكسه وفي جامع الفصولين ادعى الاتلاف وشهدا بقبضه تقبل ولو ادعى أنه قبض منى كذا درهما بغير حق وشهدا أنه قبضه بجهة الر با تقبل ولو ادعى الغصب وشهدا بقبضه بجهة الر بال لا تقبل إذا الغصب قبض بلا إذن والقبض بجهة الر با قبض باذن ولو ادعى أنه غصب منه وشهدا أنه ملك المدعى وفي يده بغير حق لا تقبل لا على الملك لأنهما لم يقولوا غصبه منه ولا على الغصب لأنهما شهدا أنه بيده بغير حق ويجوز أن يكون بيده بغير حق لا من جهة المدعى بأن غصبه من غير المدعى لأنه اهـ ثم قال ادعى أنه قبض من مالى كذا قبضام وجبا للرد وشهدا أنه قبضه ولم يشهدا أنه قبض قبضام وجبا للرد تقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا أنه أقر بقبضه ينبغي أن تقبل قياسا على الغصب ادعى أنه أهالك أقتى كذا وعليه قيمتها وشهدا أنه باع وسلم فلان يقبل لأنه أهالك ولو ذكر ابعالا تسليما لا يكون شهادة باهالك ثم قال ادعى شراء منه فشهدا بشراء من وكيله ترد وكذا لو شهدا أن فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز بيعه ثم قال ادعى أن مولاي أعتقني وشهدا أنه حررتلانه يدعى حرية عارضة وشهدا بجزية مطلقة فيصرف إلى حرية الأصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لأنهما شهدا أنه حررهما بالاشهاد أنه حررهما بنفس الحرية قال والامة لو ادعت أن فلانا أعتقني وشهدا أنها حرة تقبل إذا الدعوى ليست بشرط هنا فعلى هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبي حنيفة أما على قوله ما ينبغي أن يقبل في القن رواية واحدة كما في الامة إذا الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالامة ولو ادعى حرية الأصل وشهدا أن فلانا حرره قبل ترد وقيل تقبل لأنهما شهدا بأقل مما ادعاه اهـ وبه علم أن المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي بشرط فيما إذا كانت الدعوى فيه شرطوا فلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهدا بالخلع تقبل كما سبأني والحاصل أنهم إذا شهدوا بأقل مما ادعى تقبل بلا توفيق وإن كان باكثر لم تقبل إلا إذا وفق فلو ادعى ألغا فشهدا بالف وخمسائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسائة إلا أني أبرأته من خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الألف والألفين ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبيعة لأن الشيء انما يحتاج إلى اثباته بالبيعة إذا كان سببا لا يتم بدونه ولا ينفرد بإثباته كما إذا ادعى الملك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فإن ثمة يحتاج إلى اثباته بالبيعة أما الأبراء فيتم به وحده ولو أقر بالاستيفاء بصرح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته لكن

لظهور أن ليس المراد من تقدم الدعوى تقديم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وتماه فيها (قوله ولو شهدوا أحدهما بالغصب أو القتل الخ) قال الرملي وفي جامع الفصولين لط شهد بنحو بيع وآخر بأقراره به تقبل لأنه قول فلا ترد إلا إذا كانت صيغة الانشاء بخلاف صيغة الاخبار كقذف شهيد به وآخر بأقراره ولو شهد بنحو غصب وآخر بأقراره ترد لأنه فعل (قوله وفي يده) أى يد المدعى عليه (قوله ويجوز أن يكون بيده بغير حق لا من جهة المدعى) هذا يدفع نظير صاحب جامع الفصولين في تعليل المسئلة وقوله أن هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لأنهما شهدا بأقل مما ادعى إذ في دعوى الغصب منه دعوى أنه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي أن يقبل مع أن عدم القبول في أمثاله يفضي إلى التضديق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا اهـ فتدبر (قوله والحاصل أنهم إذا شهدوا بأقل مما ادعى تقبل بلا توفيق)

لا بد من دعوى التوفيق هنا استحسانا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع
التوفيق يصحح الشهادة وصيانة كلامه وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة
ثابتة بصورة فاذا كان التوفيق مراد انزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مراد انزول بالشك فاذا
ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان محمدا
شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق
او ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى ما كان لي عليه الا الف درهم
فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الحائنة ولا فرق في كون المشهود به أقل من ان يكون في الدين او في
العين فلو ادعى كل الدار فشهدا بنصفها قضى بالنصف من غير توفيق كذا في الحائنة وأشار المؤلف
رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا كذب شهوده في جميع ما شهدوا به له او بعضها بطلت شهادتهم
امالانه تفسيق للشاهد اولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدرا لرجل فقالوا
هذا البيت من هذه الدار فلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هولى فقد كذب شهوده
وان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت
لم يكن لي انما هو لفلان قال ابو يوسف اجزت اقراره لفلان وجعلت له البيت وأرد ما بقي من الدار
على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يبي يوسف قول آخوه يضم من قيمة البيت
للمشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له كذا في الحائنة ثم اعلم ان المدعى اذا كذب شهوده
انما ترد شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم في شئ زادوه فانها
تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه وعلى هذا قال في الحائنة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده
ولكنه قدرده عليه بعدة فمات عنده مولا فقال المغصوب منه لم يرده على وانما مات عند الغاصب
وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذ لم يدع شهادتهما
ضمنته القيمة وكذا لو شهد أنه غصبه عبدا له فجاءه مولا فقتله عند الغاصب فقال المغصوب منه
ما قتلته ولكنك قد غصبته ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا
له في يدي كان عليه قيمته وكذا لو شهدا ان لهذا على هذا ألف درهم ولكنك قد أبرأه منها وقال
المدعى ما أبرأه عن شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذ لم يدع
شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تسكلم بكلام يحتمل أن يكون
تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا أن يكون تكذيبا للشاهد
قطعا فلو قضى له بالدار بالقيمة فاقر أهل رجل غير المقضى عليه لاحق للمدعى فيها وصدقه فلان أو كذبه
لم يبطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ملكها اياه بعد القضاء وان كان في محاسن
القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي لفلان لم تكن لي قط فان بدأ بالقرار وثني بالنفي
أو عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقضى عليه ولا شئ للمقر له وان كذبه
في النفي وصدقه في الاقرار كانت المقر له وضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه سواء بدأ بالقرار
أو بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وثني بالقرار موصولا امان كان مفصولا لم
يصح وتماه في الحائنة بخلاف المقر له اذا قال هي لفلان ما كان لي قط لان ثمة لا منازع للثالث
فيسلم له وهنا المقضى عليه ينازعه كذا في التلخيص وفي المحيط البرهانى قضى له بالدار بفنائها بيمينه
ثم قال ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء

انظر ما سنده في شرح
المقولة الاتية عند
مسئلة دعوى النجاس
وتامره (قوله ليس هولى)
له له (قوله ان لم يدعه
المدعى عليه) يعنى ان لم
يدع الزائد لاما ادعاه
المدعى وان أوهمه كلامه
يظهر ذلك من التأمل في
المسائل الاتية

له فليس با كذاب هكذا في الاقضية وفرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون ا كذابا أولا
فلا في شهادات الاصل واذا ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكديبا ولو ادعى قدرا
وبرهن عليه ثم أقرب يقبض بعضه فان أقرب بما يدل على قبضه قبل الدعوى واليئنة فهو تكذيب
لشهوده والا فلا ولو ادعى أربع مائة درهم وقضى له يئنة ثم أقران للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة
اتفاقا وهل تسقط الثلاثمائة قولان كما في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كما في الملتقط وفي المحيط
شهد له على رجل بالف وعلى آخر مائة فصدهم في الاول وكذبهم في الثاني بطلت وكذا لو شهدا
بغصب ثوبين فصدهم في أحدهما وكذبهما في الآخر بطلت فيهما ولو قضى لثلاثة بغير ائنة عن
أبيهم ثم قال أحدهم مالي فيه حق وانما هو لا خوى كان الكل له ما فان قال لم يكن لي فيه حق
وانما هو له ما بطلت حصته من المقضى عليه ولو ادعى انه أوصى له بالف درهم وبرهن عليه ثم ادعى
انه ابن الموصى ولم يبرهن فله الاقل من الميراث ومن الالف وقال محمد الوصية باطالة ولائتي له اه
وفي البرازية ادعى المديون الايفاء فشهد ا على ابراء الدائن أو على انه حله تقبل كما لو ادعى الغصب
فشهد ا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالاقرار بالايفاء وشهد ا على البراءة تقبل ووضع المسئلة على
الايفاء ليعلم ان الايفاء غير مقتصر عليه وله هذا لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على
الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل وانما ذكره ليؤذن ان المقضى به
براءة الكفيل لا الايفاء وهذا لان دعوى الكفيل تتضمن البراءة مع تمكنه بالرجوع على الاصيل
وشاهد ا شهد ا على القطع ببعض دعواه فيقبل في ذلك لافي الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة
آلاف درهم فشهد له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال مال آخر شهد ا على
دعوى أرض انها خمسة مكاييل وأصابا في بيان حدودهما وأخطأ في المقدار قبلت اه وفي العرف
ان المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا لا مال آخر فينبغي أن تقبل الشهادة
في عرفنا وفي القنية ادعى المديون الايصال الى الدائن متفرقا وشهد ا شهوده بالايفاء مطلقا
أوجه لا تقبل ادعت على زوجها انه وكل وكيفا فطلعتي وشهدا انه طلقها بنفسه يقع الطلاق
ادعت الطلاق فشهدا بالخلع تسمع لان وجهه التوفيق يمكن ولو ادعى المديون الابراء وشهدوا أن
المدعى صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح يجنس الحق لحصول الابراء عن
البعض بالاستيفاء عن البعض بالاسقاط ولو ادعى عليه خمسة دنابر بوزن سمرقند فشهدوا فأسألهم
القاضي عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن سمرقند أو أقل
والا فلا ادعت انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها أعطاها مهرها من غير
أن يجري البيع بينهما تقبل اه وبما قررناه علم أن المستثنى من قوله والا ثلاثة عشر مسألة
وسبأ في قرى بثمانية أخرى في الاقرار والانشاء واثان في المقدم بسبب والمطلق فصارت ثلاثة
وعشرين فليتامل ثم اعلم أن في الحقيقة لاستثناء لان المخالفة المانعة أن يكون المشهود به أكثر
ففي كل صورة قالوا بالمنع انما هو لكونه أكثر من المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة
المخالفة فانما هو لكون المشهود به أقل وكان كذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل
في كلامهم (قوله ادعى دارا ا انا أو شراء فشهد ا بملك مطلق لغت) أي لا تقبل اليئنة لانها مشهورة
باكثر مما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا حادنا وها مشهدة بملك قديم وهما مختلفان فان المالك
في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق المدعى بزوائده ولا كذلك في الملك الحادث وترجع

ادعى دارا ا انا أو شراء
فشهد ا بملك مطلق
لغت

(قوله حتى يستحق المدعى
بزوائده) فاعل يستحق
ضمير المشهود له والمدعى
بالفتح مبني للمجهول
وفي الخاتمة والمالك المطلق
يظهر في حق الزوائد وفي
رجوع الباعية بعضهم
على بعض فصار كأنهم
شهودا له بالزائد قضاء
فلا تقبل شهادتهم وأشار
محمد في السكاب الى معنى
آخر فقال المدعى أقر
بالمالك لمن ادعى الشراء
منه ثم ادعى الانتقال
الى نفسه بالشراء ولم
ينبت الانتقال لانهم لم
يشهدوا بالانتقال فلا
تقبل شهادتهم اه
وبهذا المعنى الآخر ظهر
وجه ما يأتي من القبول
فيما لو ادعى الشراء من
مجهول وشهدوا بالمطلق

(قوله وجزم به في البرازية) كذا حرم به في الخلاصة (قوله وعندى الوجه القبول الخ) هو من كلام صاحب الفتح قال الرملي قال في التتارخانية ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال جسمائة منها ثمن عبد اشتراه منى وقبضه وجسمائة منها ثمن متاع اشتراه منى وقبضه وشهد الشهود له بالجسمائة مطلقا قبلت الشهادة على الجسمائة فهذه المسئلة تنصيص على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد الشهود ومطلقا قبلت على الدين وبه كان يقضى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسئلة مرت من قبل اه وهو ما تنقذه في فتح القدير اه قلت وفي نور العين وقيل تقبل وهو الصحيح والفرق بين العين والدين ان العين تحتل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق ١١٦ بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكتوبا بالشهود به المطلق بخلاف

الدين لانه لا يحتل الزوائد
فلا اكذاب فافتقرا اه
وهكذا حرره ملا على
الستر كافي في مجموعته
الكبرى (قوله الاول ان
يدعيه من رجل معروف
الخ) قال في نور العين
اما لو ادعى من مجهول
بان يقول شريته من محمد
او اجد فبرهن على الملك
المطابق بقبل لان اكثر
ما فيه انه اقر بالملك لبايعه
وهو لم يجز لانه اقر لجهول
وهو باطل فكانه لم يذكر
الشراء فقل لا يقبل
في المجهول ايضا لانهم
شهدوا باكثر مما يدعيه
(قوله الثاني ان لا يدعى
القبض مع الشراء الى
قوله تقبل) قال في فتح
القدير وحكي في فصول
العمادى خلافا قيل
تقبل لان دعوى الشراء

الباعه بعضهم على بعض فصار غير بن والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما
ولا القديم حادنا وقد جعل المؤلف رحمه الله تعالى دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور انه
كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وجزم به في البرازية وقيد بالدار لا لا حترار عن الدين لان فيه
اختلافا وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهد اهلك مطلق لا تقبل وفي المحيط ما يدل
على القبول وعندى الوجه القبول لان اولية الدين لا معنى له بخلاف العين ولو ادعى عليه ألفا
دينا فشهدا انه دفع اليه الف والنا لا ندرى باى وجه دفع قيل لا تقبل والاشبه الى الصواب ان تقبل كذا
في البرازية وترك المؤلف رحمه الله شرطين في دعوى الشراء الاول ان يدعيه من رجل معروف
بان قال ملكى اشترىته من فلان وذ كر شرائط المعرفة اما اذا قال ملكى اشترىته من رجل اوقال
من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة الثاني ان لا يدعى القبض مع الشراء
فان ادعاهما فشهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة وقيد بما يكون له اسباب متعددة
لا حترار عما اذا كان لملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كما لو ادعى انها امرأته بسبب انه تزوجها
بكذا فشهدوا انها منه كونه ولم يذكر وان تزوجها تقبل ويقضى بمهر المثل اذا كان بقدر المسمى
او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كافي الخلاصة وأشار المؤلف الى أن الملك المؤرخ أقوى
منه بل ان يرخ فلورخ في دعوى الملك وأطلق شهوده لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كافي الخلاصة
ولو ادعى الشراء وأرخه فشهدوا له بل ان يرخ تقبل لانه أقل وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء
شهران فارخوا شهرات تقبل وعلى القلب لا تقبل كذا في فتح القدير والى أنه لو ادعاه بسبب فشهدا
بسبب آخر كالف من ثمن مبيع فشهدا بالف من ثمن مغصوب هالك لا تقبل كافي الخلاصة هذا
اذا اختلفا فيما هو المقصود فان اتفقا فيه كدعوى ألف كماله عن فلان فشهدا بالف كماله عن
آخر فانها تقبل كافي الخلاصة أيضا الا اذا قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر انها كماله حاله فانها
لا تقبل لانه كذب شهوده كذا في البرازية وكافي أسباب ملك العين كافي البرازية أيضا قال والمالك
بسبب الهبة كالمالك بالشراء وكذا كلما كان عقدا فهو حادث اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب
شراء فشهدا بانها له كالهبة تقبل وفيها ايضا لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أداها

مع القبض دعوى مطلق الملك حتى لا يشترط لصحة هذه

الدعوى

الدعوى تعين العبد وقيل لان دعوى الشراء معتبرة في نفسها لا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد ذلك (قوله ولو ادعى الشراء وأرخه الخ) ذكره في الخلاصة أيضا وانظر ما الفرق بينهما وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالمالك المطلق بدون تاريخ أقوى منه بعد دعواه مؤرخا لانه بدون تاريخ محتمل الاولية في الشهادة به زيادة فلا يصح التفريع الذي ذكره نامل (قوله لانه كذب شهوده كذا في البرازية) قال الرملي والذي في البرازية شهدا له أقرانه كفسل بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن خالدها له أن ياخذ المال وتقبل الشهادة لا تفاقهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو قال الطالب لم يقر كذلك الى آخر ما نقله هنا في النقل قصور كما ترى (قوله لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة الخ)

قال الرملي وتقدم في مسائل شئ ما لو قال المتناقض ثر كت الكلام الاول واستقر على الثاني اه قلت وتقدم ايضا في الاستحقاق
 لكن في الحمادية عن حاوي الزاهدي اقام الشاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق
 تقبل هذا اذا كان اتفاهما بلا تلقين من أحد ولا لا تقبل اه ويؤيده ما مر من قول المتن ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت
 بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا فقيده بعدم البراح وتقدم انه هو الظاهر (قوله وفي البرازية ادعى النتاج وشهد ا على الشراء
 لا تقبل) لا يخفى ان الشهادة على الشراء شهادة على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتسكون شهادة بالاقل وقد مر ان الشهادة
 باقل مما ادعى تقبل بالتوفيق ويظهر من كلام الخانية ان الشهادة بالاقل تقبل ١١٧ اذا صلح ذلك الاقل بيانا لما ادعاه فانه

ذكر أولا انه اذا ادعى دارا
 في يد رجل انها له وشهدا
 انه اشتراها من ذي البد
 جازت لان شهادتهما باقل
 مما ادعى وما شهدوا به
 يصلح بيانا لما ادعاه
 المدعى فانه لو قال ملكي
 لاني اشتريته من ذي
 اليد يصح ويكون آخر
 كلامه بيانا للاول بخلاف
 ما اذا ادعى أولا النتاج

وبعكسه لا

الدعوى والشهادة والتفوقا تقبل اه والى انه لو تحمل الشهادة على ملك بسبب وأراد ان يشهد
 بالملك فانه لا يحمل له وهو الاصح وعلاه في فتح القدير بان فيه ابطال حقه ايضا فانها لا تقبل لو ادعاه
 بسبب اه (قوله وبعكسه لا) أي اذا ادعى ملكا مطلقا فشهد ا بملك بسبب معين لا تكون لغوا
 فتقبل لانهم شهدوا باقل مما ادعى وهو غير مانع أطلقه وقيده في الخلاصة بان يسأل القاضي مدعى
 الملك ألك بهذا السبب الذي شهدوا أو بسبب آخر ان قال بهذا السبب يقضي بالملك به هذا السبب
 وان قال بسبب آخر لا يقضي بشئ أصلا اه والحاصل ان الملك بسبب أقل من الملك المطلق لانه يفيد
 الاولية بخلاف سبب يفيد الحدوث والمطلق أقل من النتاج لان المطلق يفيد الاولية على الاحتمال
 والنتاج على اليقين وفي البرازية ادعى النتاج وشهد ا على الشراء لا تقبل اه الا ان يوافق المدعى
 فيقول نجت عندي ثم يعتمده ثم اشترى بها فتقبل كذا في الخانية والحاصل انهم اذا شهدوا باكثر
 مما ادعى فان وفق المدعى قبلت في المسائل كلها والا وهذا مما يجب حفظه وقدمناه عن الخانية
 ولم يذكر المؤلف مسائل من احدهما ما اذا ادعى شيئا للعمال فشهد ا به فبما مضى وعكسه الثاني انما اذا
 ادعى الانشاء فشهد ا بالقرار وعكسه اما الاولى ففي المحيط نقلا عن الاقضية وأدب القاضي للخصاف
 اذا ادعى الملك للعمال أي في العين فشهدوا أن هذا العين كان قبله ملكه تقبل لانها أثبتت الملك في
 الماضي فحكم بها في الحال عالم بعلم المزيل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها امر وروى سديد انت اه
 ومعنى هذا لا يحمل للقاضي أن يقول أتعملون انه ملكه اليوم نعم ينبغي للقاضي أن يقول هل تعلمون
 انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادي فعلى هذا لو ادعى الدين فشهدوا انه كان له
 عليه كذا ينبغي أن تقبل كما في العين ومثله ما لو ادعى انها زوجته فشهدوا أنه كان تزوجها ولم يتعرضوا
 للعمال تقبل هذا كله اذا شهدوا بالملك في الماضي أما لو شهدوا بالبدل في الماضي لا يقضي به في
 ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على ما أسلفناه وعن أبي يوسف يقضي بها
 وخرج العمادي على هذا ما في الواقع لو أقر بدين عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهد انه
 قضى دينه أن شاهدي الاقرار يشهدان أنه كان له عليه دين ولا يشهدان أن له عليه فقال هذا
 انضاد ليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما تعرض لما

وشهدا بالشراء من ذي
 البد لا تقبل الا أن يوفق
 والا فلا لان دعوى النتاج
 على ذي البد لا يحتمل
 دعوى ملكا حادث من
 جهته لانه لو قال هذه
 الدابة ملكي بالنتاج من
 جهة ذي البد لا يصح
 كلامه فلا يمكن أن يجعل
 آخر كلامه بيانا للاول
 ولا تقبل الشهادة بدون

التوفيق اه فتأمل وفي نور العين ولو ادعاه تناحا فشهد ا بملك تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى أولية الملك بالاحتمال
 وشهادة النتاج أولية الملك باليقين فقد شهدا باكثر مما ادعاه فتردوه هذه المسئلة تدل على انه لو ادعى نتاجا ثم مطلقا يقبل لعكسه
 ط ادعى نتاجا وشهدا بسبب ترد (قوله فيحكم بها في الحال الخ) قال صاحب جامع الفصولين هذا عمل بالاستصحاب وهو حجة في
 الدفع لا الاستحقاق فكان ينبغي أن لا تقبل شهادتهما فيه لكن فيه حرج فيقبل دفع اللخرج يقول الحقير قوله دفع اللخرج تعادل
 عايل كما لا يخفى على ذي فهم جليل كذا في نور العين (قوله ومعنى هذا لا يحمل للقاضي أن يقول الخ) قال الرملي أي لانهم لو قالوا
 لا نعلم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيق حق المدعى ظاهرا فلا يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن
 ملكه فانهم اذا قالوا لا نعلم انه خرج عن ملكه لا تبطل شهادتهم كما هو ظاهر (قوله ينبغي أن تقبل الخ) قال الرملي مع ان المنصوص

الرملي نقل عن المحيط انه
يثبت الدين على الميت
بمجرد بيان الشاهد سببه
من غير حاجة الى أن يقول
مات وعليه شهد ا على رجل
انه جرحه ولم يزل صاحب
فراش حتى مات يحكم به
وان لم يشهدوا انه مات
من جراحته لانه لا علم
لهم به بترزية معين
الحكام كذا رأيت بخط
بعض العلماء وأقول ما
في المحيط لا يعارض ما في
القنية اذ ما فيها فيما اذا
ادعى الدين للمحال فشهدا
به كذلك بحيث انهما لم
يقولا كان وبه يحصل
التوفيق فتأمل وفي
شرح تنوير الابصار بعد
نقل ما في البحر قال قلت
ويعارض هذا ما في
معين الحكم من قوله
نقل عن المحيط انه ثبت
الدين على الميت بمجرد
بيان الشاهد سببه
من غير أن يقول مات
وعليه دين اه ونقل
بعض الفضلاء عن
المقديسي انه قوي ما في
معين الحكم وانه قال
ان الاول ضعيف وان
الاختياط في أمر الميت
يكفي تحليف خصمه مع

يسوع له أن يشهده لا للقبول وعدمه بل بما يؤخذ من منعه من إحدى العبارتين دون الأخرى
ثبوت القبول في أحدهما دون الأخرى كيف وقد ثبت بشهادة العدلين عند الشاهدين انه قضاء
فلا يشهدان حتى يخبر القاضي بذلك وان القاضي حينئذ لا يقضي بشئ كذا في فتح القدير وفي
الترازية شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم انها في المحال امرأته أولا أو شهدوا انه باع منه هذا العين
ولا ندري انه ملكه في المحال أم لا يقضي بالنكاح والمالك في المحال بالاستصحاب والشاهد في العقد
شاهد في المحال اه والمحصل ان المنصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين والمنصوص عليه
عدم القبول قال في فتح القدير شهد ا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه أشهد أن هذا القدير
على الآن فقال لا أدري أهو عليك الآن أم لا لا تقبل الشهادة اه وقال قبله ادعى على آخر
دينه على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدا انه مات وهو عليه اه
فوضوع الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا أدري أهو عليك الآن أم لا وهو
ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمد ادى انه ينبغي القبول وليس يعارض
للمنصوص عليه كما علمت وفي مسئلة دين الميت لا بد في القبول من شهادتهم ما بانه مات وهو عليه
احتماط في أمر الميت ولهذا يحلف المدعى مع اقامة البينة بخلافه في دين الحي فتحرر أنهما اذا
شهدا في دين الحي بانه كان له عليه كذا تقبل الا اذا سالهما الخصم عن البقاء فقالا لا ندري وفي
دين الميت لا تقبل مطلقا وأما عكسه فقال في جامع الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضي وشهد
به في المحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه له قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو الاصح وكذا
لو ادعى انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في المحال اذ لا فائدة
للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في المحال بخلاف الشاهدين لو أسندوا ملكه الى الماضي لان
اسنادهما لا يدل على النفي في المحال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب والشاهد قد يحترز
عن الشهادة بما ثبت باستصحاب المحال لعدم تيقنه بخلاف المالك اذ كما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم
بقائه يقينا اه وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار أو عكسه فقال في جامع
الفصولين ادعى الوديعة وشهدا ان المودع أقر بالايداع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى
نكاحا وشهدا باقرارهما بنكاح تقبل كافي الغصب ولو ادعى دينه فشهدا باقراره بالمال تقبل
وتكون اقامة البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب وأفتي بعضهم بعدم القبول ادعى قرضا
وشهدا باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب اه فتقبل في الايداع والغصب والعارية والديون
والنكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعا وشهدا انه أقر بالبيع واختلفا في زمان
ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة فقير برب سبب سلم صحيح وشهدا ان المدعى عليه أقر ان له عليه
مائة فقير ولم يزيد اقل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل لا وهو الاصح لانهم لم يذكر
اقراره بسبب السلم والاختلاف في سبب الدين انما يمنع قبولها ولو لم يختلف الدين باختلاف السبب
ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدال قبل القبض لم يحز في السلم وجاز في دين الرب بلا سبب
فلم يشهدا بدين يدعيه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى سبب القرض وشهدا انه أقر ولم يذكر سبب
القرض تقبل اه ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه أقر باستيفائه تقبل اه وفي القنية ادعى

الفصولين (قوله فغير متصور شرعا) قال الرمي أقول قال الغزي ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي وانه أقربه به تسمع لكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه فيستقيم كلامه رحمه الله تعالى (قوله وبه اندفع ما في النهاية الخ) لا يخفى ان ما في النهاية هو عين ما قررته من ان الشرط تطابق اللفظين على افادة المعنى وانه لا يشترط أن يكون بعين ذلك اللفظ بل به أو بما راد به وهذا معنى قوله ان المطابقة في المعنى كافية ومراعاة المطابقة بطريق الوضع لا تضمن بدليل قوله في النهاية المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ علم عليه فان ما صار اللفظ علم عليه هو معناه المطابق كما لا يخفى فتدبر (قوله ولو شهد أحدهما بالغصب أو القتل والاخر بالاقرب له لا تقبل الخ) قال الرمي ذكر في باب اختلاف الشهادات ١١٩ من شهادات الجامع وليس الاختلاف

بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة منهما مطابقة للأخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلاف المعنى أما المطابقة بين ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى

عبد افشهد أحدهما بملك مرسل والاخر باقرار ذي اليد بملكه للمدعى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضبعة لا تقبل والفرق فيها واما عكسها اعني ما اذا ادعى الاقرار فشهدا بالانشاء فغير متصور شرعا اذ لا تسمع الدعوى بالاقرار لما في البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذي في يده له لما انه أقربه به أو ابتداء دعوى الاقرار وقال انه أقر ان هذا الى أو أقر ان لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على انه لا يصح الدعوى لعدم صلوح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه أقرانه لاحق له فيه أو بانه ملك المدعى حيث تقبل وتسامه فيما وسنتكامل عليها باوضح من ذلك في الدعوى ان شاء الله تعالى اه (قوله ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) أي عند أبي حنيفة رضي الله عنه ويكفي عندهما الاتفاق في المعنى والراد باتفاقهما لفظا تطابق لفظيهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على آخر مائة درهم فشهد واحد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر باربعة وآخر بخمسة لم تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى باربعة وكذا ان شهد أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعي ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والاطلقة والاطلقتان والاطلقة والثلاث كذا في الكافي وقد اشار بتفسير الموافقة الى انه لا يشترط ان يكون بعين ذلك اللفظ بل اما بعينه أو بما راد به حتى لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل وبه اندفع ما في النهاية من ان المطابقة في المعنى كافية للفرع المذكور لمحصل المطابقة لفظا ومعنى بخلاف ما لو شهد أحدهما بانه قال لها أنت خلية وشهد الاخر بانه قال لها أنت برة حيث لا تقبل لانهما لفظان متباينان وان اشتركا في لازم واحد وهو البيئونة لان معنى خلية غير معنى برة وعلى هذا لو شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج فانها تقبل كافي المحيط ولو شهد أحدهما بالغصب أو القتل والاخر بالاقرب له لا تقبل ذكره الشارح وفي العمدة شهد أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الاخر انه أقربه بالف درهم تقبل اه وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها اليه في الحقيقة الاولى ما في العمدة الثانية ادعى كرهنة فشهد أحدهما بانها جيدة والاخر رديئة والدعوى بالافضل يقضى بالاقول الثالثة ادعى مائة دينار فقال أحدهما نيسابورية والاخر بخارية والمدعى يدعي النيسابورية وهو أجد يقضى بالخارية بلا خلاف ينقل ومثله لو شهد أحدهما بالف يمين والاخر بالف سودو والمدعى يدعي الافضل تقبل على

الدعوى والشهادة فينبغي أن يكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وتسامه في الفصول العسمادية اه وفي جامع الفصولين ادعى قتلا وشهد به وآخر انه أقربه ترداد الاقرار بتكرار القتل قال الرمي في حاشيته عليه أقول فلواتفاق على الشهادة بالاقرار تقبل كما هو

ظاهر وقد صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رمز للمحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما على اقراره انه قتله عمدا بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله عمدا بالسكين فقال وتي القتل انه أقر بما قالوا ولكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق جميعا ولكنه والله ما قتله الا بالرمح فهذا كله سواء ويقتض من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح الغرر بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل اه

الاقول ووجهه في المسائل الثلاث انهما اتفقا على الكمية وانفردا أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعي الاقل لا تقبل الا ان وفق بالبراء وتعماته في فتح القدير الرابعة مسألة الهبة والعتبة الخامسة مسألة النكاح والتزويج وقد مناهما السادسة شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبداعي ان لا يدلث غلها وشهد آخر ان لا ينصفها تقبل على الثالث والباقي للمساكين كذا في أوقاف الخصاص السابعة ادعى انه باع بيع الوفاء فاذا شهد أحدهما به والاخر بان المشتري أقر بذلك تقبل كما في فتح القدير ولا خصوصية للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل كما فيه أيضا به تقبل كما في جامع الفصولين ولا خصوصية للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اه الثامنة شهد أحدهما انها جاريةته والاخر انها كانت له تقبل كما في الفتح أيضا التاسعة ادعى ألفاه طلقا فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والاخر بالف وديعة تقبل وان ادعى أحد السجين لا تقبل لانه أكذب شاهد كذا في البرازية بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالف قرض والاخر بالف وديعة فانها لا تقبل منها أيضا العاشرة ادعى البراء فشهد أحدهما به والاخر على انه وهبه أو تصدق عليه أو حله جاز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والاخر على الصدقة لا تقبل كذا في البرازية الحادية عشر ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراء والاخر بالهبة أو انه حله جاز وبثت البراءة الهبة لانه أقلهما فلا يرجع الكفيل على الاصيل وهما في البرازية الثالثة عشر شهد أحدهما على اقراره انه أخذ العبد والاخر على اقراره بانه أودعه منه هذا العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ الرابعة عشر شهد أحدهما انه غصبه منه والاخر ان فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة بعده لان الشاهدين شهدا على اقراره بالمالك الخامسة عشر شهد أحدهما انها ولدت منه والاخر انها حبلت منه تقبل السادسة عشر شهد أحدهما انها ولدت منه ذكرنا وقال الاخر انني تقبل كذا في البرازية السابعة عشر شهد أحدهما انه أقر ان الدار له والاخر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر أنكر اذن عبده فشهد أحدهما على انه أذن له في الثياب والاخر على انه أذن له في الطعام تقبل بخلاف ما اذا قال أحدهما انه أذنه مبرحا وقال الاخر رآه بشئ مرمي ويبيع فسكت لا تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه أقرب بالعربية أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهد أحدهما بانه قال لعبده أنت حر وقال الاخر قال له آزدي تقبل الحادية والعشرون قال لامرأته ان كلت فلانا فانت طالق فشهد أحدهما انها كلته غدوة والاخر عشيبة طلقت الثانية والعشرون ان طلقك فعبده حر فقال أحدهما طلقها اليوم وقال الاخر انه طلقها أمس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهد أحدهما انه طلقها ثلاثا بالبسة والاخر انه طلقها اثنتين البسة يقضى بطالقتين ويملك الرجعة ذكره في المنتقى من هشام عن محمد بخلاف ما اذا شهد أحدهما انه أعتق كله والاخر انه أعتق نصفه لا تقبل وعلى هذا ففرق بين الطلقة والطلقتين وبين هذه والفرق انهما اتفقا على البينة لفظا ومعنى وان اختلفا في العدد بخلاف تلك وفي العيون لاني الليث هشام عن محمد في رجل تحت أمة فاعتقت فشهد عليه شاهدان فقال أحدهما أشهد انك طلقها وهي أمة ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها بعدما أعتقت ثلاثا قال هشام تطابقان فيملك الرجعة لان الثلاث التي شهد بها في حال الزرق واحدة منهما ليست بشئ ولو شهد

(قواء ولا خصوصية للبيع الوفاء الخ) يدخل فيه ما في العمدة وهو المسئلة الاولى (قواء منها أيضا) الضمير للبرازية أي هذه المسئلة منقولة منها أيضا (قوله لان الشاهدين شهدا على اقراره بالمالك) فيه نظر ظاهر (قوله بخلافه في الطلاق) قال في البرازية عن المنتقى لاني أتقوه في وجوده كثيرة لكن قال في الاشباه والنظائر والاصح القول فيهما (قوله يقضى بطالقتين ويملك الرجعة) لعمل وجهه جل قول الشاهدين البينة على الحزم والبينة لا على البينة لعدم امكانه في الطالقتين وحيد فلا يظهر الفرق الا في قتلها وهذه المسئلة مخالفة لما قدمه عن الكافي أول المقولة وسياق في المقولة الثانية التنبيه عليه وان المذهب خلاف ما هنا (قواء اتفقا على البينة) هذا مخالف لقوله ويملك الرجعة

(قوله الرابعة والعشرون) ٧ مكررة مع المسئلة العشرين (قوله وفي جامع الفصولين شهد الخ) الظاهر ان هذا فيما اذا انكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما في البرازية فيما اذا انفعا على النكاح ١٢١ واختلفا في قدر المهر ووجه

عدم القبول في البيع ونحوه ان العقد بالثمن لا غير العقد بالعين وكذا النكاح على قوله هما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه غير متصور ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه (قوله السابعة والعشرون) في الاستعانة ولو شهدا عليه بوقف أرضه قال أحدهما كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا والا فبحسابه ولو قال أحدهما وقفها في مرضه وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته بطات الشهادة وان كانت تخرج من الثلث لان الشهادة بانه وقفها بعد موته شهد بانها وصية والشاهد بانه وقفها في مرضه قد أمضى الوقف وهما مختلفان اه (قوله) فشهد أحدهما ان المحتال علمه أحال غريمه الذي في القنينة ان المحتال علمه أحال عن غريمه

شاهد ان فلانا طلق امرأته فلانا ألبنة وشهد الآخر انه طلقها اثنتين ألبنة فهما تطليقتان عليك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله ألبنة في ثلاث اه الرابعة والعشرون شهد أحدهما انه أعتق بالعربي والآخر بالفارسي تقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما اذا شهد أحدهما انه قد فقه بالعربي والآخر بالفارسي لا تقبل لان العبرة في الحدود للصورة والمعنى جميعا احتياطا للدرك كذا في البرازية الخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقول كذا في البرازية وفي جامع الفصولين شهدا ببيع أو جارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه السادسة والعشرون شهد أحدهما انه وكله بخصومة مع فلان في دار سماها وشهد الآخر انه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماعه اذ الوكالة تقبل التخصيص وفيما تنفق عليه الشاهدان تثبت الوكالة لا فيما تفرد به أحدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهد بهما والآخر بوكالة عامة ينبغي ان تثبت المعينة ولو شهد بوكالة وزاد أحدهما انه عزله تقبل في الوكالة لا في العزل ولو شهد أحدهما انه وكله بطلاقها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليه كذا في جامع الفصولين السابعة والعشرون شهد أحدهما بانه وقف في صحته والآخر بانه وقفه في مرضه قبلت اذ شهدا بوقف بات الا أن حكم المرض يقتضي فيما لا يخرج من الثلث وبهذا لا تمنع الشهادة كما لو شهدا أحدهما انه وقف ثلث أرضه والآخر انه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من كتاب الوقف من أحكام المرضى الثامنة والعشرون ولو شهدا شهدانه أوصى اليه يوم الخميس وآخرانه أوصى اليه يوم الجمعة جازت لانها كلام لا يختلف بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية التاسعة والعشرون ادعى ما لا فشهد أحدهما ان المحتال عليه أحال غريمه بهذا المال وشهد الآخر انه كفل عن غريمه بهذا المال تقبل كذا في القنينة الثلاثون شهد أحدهما انه باعه بكذا الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل الحادية والثلاثون شهد أحدهما انه باعه بشرط الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الاخر الخيار تقبل فيه ما كذا ذكره الزيلعي في باب التحالف الثامنة والثلاثون من وكالة منية المغني شهدوا أحدهما وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي السكوفة وآخر قال عند قاضي البصرة جازت شهادتهما اه الثالثة والثلاثون في أدب القضاء للخصاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكله بالقبض والآخر انه جراه تقبل الرابعة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه ساطعه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل السادسة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بطالب دينه والآخر بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر بتقاضيه أو طلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه أمره باخذه أو أرسله ليأخذه تقبل اه وهى في أدب القضاء وما قبلها التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن اقراره بالوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره به تقبل الحادية والاربعون اختلفا في وقفه في صحته أو في مرضه تقبل

١٦٠ - بحر سابع (قوله والآخر انه جراه تقبل) قال في شرح أدب القاضى لان الجارية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وانه لا يمنع قبول الشهادة الخ (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ٨ (قول المحشى مكررة الخ) لعله لا تنكر ان ما تقدم تناقضا أحدا الشاهدين بلفظ أزدي وهما لم يتلفظا وانما قال اعتق بالفارسية ولعل كافى في المغابرة تدبر اه

الثانية والاربعون شهد أحدهما بوقفها على زيد ولا آخر على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء وهذه الثلاثة من الاسعاف (قوله فان شهد أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل) يعني عند أبي حنيفة وعندهما تقبل بناء على ان المعنى للمعنى لا غير قال الشارح والذي يبطل منذهبهما ان الشاهدين لو شهدا بتليقة وشهد آخران بثلاث وفرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعوا كان ضمان نصف الصداق على شاهدي الثلاث دون شاهدي الواحدة ولو كان كما قال ان الواحدة توجد في الثلاث لكان الضمان عليهم جميعا اهـ وأجيب عنهم ما بان الكلام فيما اذا كانت كل شهادة لا توجد شيئا بانفرادها في ثبوتها لا بشبوت ما اتفق عليه وهو الاقل فيثبت الحق بهما وأما هنا فكل شهادة لو انفردت أوجبت البيئونة ومع شهود الثلاث زيادة فاضيفت البيئونة اليهم دون شهود الواحدة لعدم الحاجة اليهم فلم يصف الحكم اليهم لم يضمنوا بالرجوع لهذا المعنى لما ذكره قال الشارح ولا يلزم ما اذا قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة حيث تقع واحدة لان ذلك لسكون الثلاث صا في يدها فلها ان توقع كلها أو بعضها ولا يلزم ما اذا طلقها الزوج الفاح حيث يقع الثلاث لانه يتصرف عن ملك فله أن يوقع أى عدد شاء لأنه لا ينفذ الا بقدر المحل اهـ وقد منع ان الكافي ان المائة والمائتين والطلاق والطلاقين كالالف والالفين وظاهره انه لا يقع شيء عند أبي حنيفة وقد منع ان البرازية في المسائل المستثناة ما يقتضى أن يقتضى في الطلاق بالاقول اتفاقا وقد صرح قاضيان في فتاواه بما في الكافي فكان هو المذهب لان ما في البرازية رواية المنتهية في الآن يفرق بينهما بما قدمناه وكذا ما في البرازية قبله لو ادعى ألفين فشهد أحدهما بالف والاخر بالفين يقبل على ألف اجماعا وهو كما لا يخفى (قوله وان شهد الاخر بالف وخمسائة والمدعى ذلك قبلت على الف) لا تنافهما على الف لفظا ومعنى وقد انفرد أحدهما بخمسة مائة بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفق عليه بخلاف الف والالفين لان لفظ الف غير لفظ الفين ولم يثبت واحد منهما وما لا يقال ان الف موجود في الفين لانا نقول نعم موجودا ثابت الفان فثبت الف ضمنا فاذا لم يثبت المتضمن لا يثبت المتضمن ومقتضى تعليمهم انه لو شهد أحدهما بالف والاخر بالف والف أن يقضى بالالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر فيسند بقوله والمدعى يدعى الاكثر لانه لو لم يدع فهي باطلة للكذب الا أن يوفق فيقول أصل حتى كان كما قال الا اني استوفيت الزائد أو برأته عنه فحينئذ تقبل على الاقل لظهور التوفيق ونظير مسألة الكتاب الطليقة والطلقة ونصف والمائة والمائتين والخمسون في العناية لا بد من ذكر التوفيق فيما يحتمل له على الاصح فلو سكت عنه لم تقبل اهـ وهكذا في المعراج بخلاف العشرة وخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح وفي القنية شهد أحدهما على خمسة عشر والاخر على عشرة وخمسة والمدعى يدعى خمسة عشر ينبغي أن تقبل اهـ وفي الحانية ولو شهد أحدهما على طليقة والاخر على طليقة ونصف أو شهد أحدهما على طليقة والاخر على طليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الاقل عند الكل ولو شهد أحدهما انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كلمت وقد كلمت لا تقبل عند الكل وكذلك لو شهد أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها نصف واحدة وشهد الاخر انه طلقها ثلث واحدة لا تقبل عند أبي حنيفة وكذلك لو شهد أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها واحدة والشهادة باطلة في قول أبي

فان شهد أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل وان شهد الاخر بالف وخمسائة والمدعى يدعى ذلك قبلت على الف (قوله الا أن يفرق بينهما بما قدمناه) قد علمت ان ما قدمناه من الفرق غير ظاهر (قوله ومقتضى تعليمهم انه لو شهد الخ) يدل عليه ما يأتي عن الحانية قريبا

حنيفة وعندهما جازت على الأقل اه (قوله ولو شهدا بالف وقال أحدهما قضاءهما من أجلهما
تقبل بالف ولم يسمع قوله قضاءه إلا ان شهد معه آخر) لا تفاههما على وجوب الالف وانفراد
أحدهما بقضاء النصف فلا يقبل لعدم كمال الحجّة ولا يكون ذلك تكذيبا لشاهد القضاء
فيمشّده به باصل المال لانه لم يكذب فيه فمما شهد له وانما كذبه فيما شهد عليه وذلك لا يمنع كما اذا
شهد له بشئ ثم شهد عليه بحق فان شهادتهما لا تبطل وان كذبهما وقدمنا فروعا مبنية على
هذا الاصل في أول الباب عن الحانسة ولا بد من كون المدعي ادعى الالف وأنكر القضاء اذ
لو قال لم يكن لي عليه الا خمسة ثم تقبل أصلا لانه أ كذب شهوده كذا في العمدة وان اعترف بالقضاء
لزمه خمسة كذا في العمدة (قوله وينبغي أن لا يشهد حتى يقر المدعي بما قبض) كيلا يصير معينا
على الظلم والمراد من ينبغي معنى يجب فلا تحل له الشهادة وقد منحا حكم ما اذا تحمل شهادة ثم أخبر بما
يرفعها من دين ونكاح وقتل أول الشهادات وقد ذكرها في فتح القدير هنا (قوله ولو شهدا بقرض
ألف وشهد أحدهما انه قضاء جازت الشهادة على القرض) لتمام الحجّة في القرض وعدمها في
القضاء وانما ذكره وان علم حكمهما بما قبلها لاختلاف الموضوع فانما في القرض وما قبلها
في مطابق ألف وهي في انفراد أحدهما بقضاء الكل وما قبلها بقضاء النصف والاولى مسألة
القدوري والثانية مسألة الجامع الصغير ومن جهة المعنى فانه ربما يتوهم عدم القبول في
الثانية لانه لما علم بالقضاء انتفت شهادته أصلا فحينئذ كانت باطلة بخلاف قضاء البعض
فانه يقول شهدت لبقاء الخمسة وشهدت بالالف أولا كما تحملت فكان الاداء واجبا على بخلاف
ما اذا علم بقضاء الكل فان الاداء لم يجب أصلا فذكرها للدفع هذه الشبهة وانما قبلت لانه صادق فيما
أخبر به من القرض متقدما ولا ينظر القاضي الى اعتقاده انما ينظر الى اداء شهادته كذا في المعراج
ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان وذكره في الكافي فقال واذا
اختلف الشاهدان في المكان أو الزمان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوصية
والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة
والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه واختلف
الشاهدين فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعاد ويكرر روان كان
المشهود به فعلا كالغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور
الشاهدين فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان أو المكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان
غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به ثم قال أبو يوسف ومحمد اذا اختلف شاهدا
القذف في مكان أو زمان لا تقبل وان كان قولاً لان كل واحد منهما ان كان انشاء فهو غيران وليس
على كل قذف شاهدان وان كان أحدهما انشاء والاخر اخبارا فهم لا يتفقان لان الانشاء ان
يقول زينت أو أنت زان والاخباران يقول قذفتك بالزنا وأبو حنيفة يقول يحتمل انه يسمع أحدهما
الانشاء والاخر الاخبار فيثبت عندهما قذفه فشهادته اه وفي جامع الفصولين الشهادة بعقد
تمامه بالفعل كرهن وهبة وصدقة يبطالها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد اه فعلم به ان
ما في الكافي من ان الرهن والهبة والصدقة من قبيل البيع ونحوه قول محمد وقول الشيخين
بخلافه والحاصل كما في جامع الفصولين أن الاختلاف لا يخلو من وجوه ثلاثة اما في زمان أو مكان
أو انشاء أو اقرار وكل منها لا يخلو من أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول

ولو شهدا بالف وقال
أحدهما قضاءهما
خمسائة تقبل بالف ولم
يسمع قوله قضاءه إلا ان
يشهد معه آخر وينبغي
أن لا يشهد حتى يقر
المدعي بما قبض ولو
شهدا بقرض ألف وشهد
أحدهما انه قضاء جازت
الشهادة على القرض

(قوله والحاصل الخ) قد
أوضح الامام الولوالجي في
فتاواه في الفصل الخامس
من الشهادات هذا المقام
بما نرى من الاوهام ولكن
رأيت في صدر عبارته
تحريفا في النسخة التي
عندي فغنني عن نقله
فراجعه

(قوله) وأما القول المحض كبيع ورهن فجميع مذهبنا قال في مورد البيع في البيع (فقط) انه فعل ملحق بالقول اذ قال هو عتق عامه بالفعل ولعله هو الصواب كما
القول المحض مخالف لما سبق من أسطر نقلا عن (فقط) انه فعل ملحق بالقول اذ قال هو عتق عامه بالفعل ولعله هو الصواب كما
لا يخفى ثم ان في جامع الفصولين نقلا عن (ض) ان القول المحض كبيع وطلاق وعتاق وقرار وبراء لكن في الخلاصة نقلا
عنه أيضا انه كبيع وشراء ١٢٤ وطلاق وعتاق ووكاله وكفالة وحالة ووصاية وبراء ورهن ودين اهـ (ضك) الحق

أو عكسه أما الفعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع ورهن
فلا يمنع مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كنيكاح فيمنع اهـ
وهذا موافق لما في الكافي وفصل قاضيخان في فتاواه في الرهن والهبة والصدقة بانهم اذا شهدوا
على معانة القبض واختلغا في الايام والبلدان جازت شهادتهم في قولهما خلافا لهما دون ان شهدوا
على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت في قولهم اهـ وفي شرح ابن وهبان تنبيه
الاختلاف في المكان يوجب الاختلاف في الزمان ولا عكس لحوازان يشهد عليه في وقتين مختلفين
في مكان واحد اهـ وفي الخاتمة ولو اختلفا في الشاب التي كانت على الطالب أو المطلوب أو المركب
أو قال أحدهما كان معناه لان وقال الا نخر لم يكن معناه كره في الاصل انه يجوز ولا تبطل هذه
الشهادة اهـ ثم اعلم ان ظاهرا طلاقهم من ان الاختلاف في الزمان في الاقوال غير مانع شامل لما اذا
تفا حش أولا لانهم يثبونه بامس واليوم وهو ليس بمتفاحش وفي القنينة اقام شاهدين على الصلح
فالجأهما القاضي الى بيان التاريخ فقال أحدهما اظن كان منذ سبعة اشهر وأقل أو أكثر وقال
الاخر اظن منذ ثلاث سنين أو يزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان كان
لا يحتاجان الى بيان التاريخ اهـ وفي فتح القدير قيل باب تفويض الطلاق معز بالي كافي
الحاكم لو اختلفا في الوقت أو المكان أو الزمان بان شهدا أحدهما انه طلقها يوم النحر بمكة والاخر
انه طلقها في ذلك اليوم بالكوفة فهي باطلة لثبوت كذب أحدهما ولو شهد بذلك في يومين
متفرقين بينهما من الايام قدر ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما ولو شهدا ثلثان
انه طلق عمة يوم النحر بالكوفة والاخر انه طلق زينة يوم النحر بمكة فشهادتهما باطلة
ولو جاءت احدي البينتين فقطى بها ثم جاءت الاخرى لم يلقتهما اليها اهـ وهذا ايضا مقيد لقولهم
ان الاختلاف في الزمان لا يضر في الاقوال فيقال الا اذا ذكر امكانين متباعدين (قوله ولو شهدا
انه قتل زيدا يوم النحر بمكة وآخران انه قتله بمصر دنا) أي لم تقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة
ولست احدهما باولى من الاخرى وأشار الى انهما لو اختلفا في الزمان أو الالة التي وقع القتل
بها لم تقبل لما بينا وكفى السراج الوهاج وفائدة ذلك اذا قال ان لم أجد العام فعبدي حرقا فقام العبد
شاهدين انه قتل يوم النحر بالكوفة فقام الورثة انه قتل بمكة اهـ وقيد بكون المشهود به القتل
لانهم لو شهدوا على اقرار القاتل بذلك في وقتين أو مكانين تقبل لانه قول يعادو بكره كذا في السراج
الوهاج وقد ذكر في القنينة من باب البينتين المتضادتين وترجيح أحدهما على الاخرى فروعا حسنة
محتاجا اليها فندكرها على وجه الاختصار في مسائل الاولى برهن أولياء المجرم انه مات بسبب
المجرم وبرهن الجراح انه برئ ومات بعد عشرة أيام فيبينة المقتول أولى الثانية ولو تعارضت بيننا

القرض بالفعل لان قوله
أقرضتك قول والتسليم
فعل بعده يتم به القرض
فالحق به حكمه أما النكاح
فقول ملحق احضار
الشهود اذ لا بد من الشهود
لعقد النكاح فحضورهم
فعل يقع بعده النكاح
فالحق بفعله احضار
بلا عكس اهـ (قوله لانهم
يثبونه بامس واليوم الخ)
الظاهر ان النسخة الا
انهم تأمل فيكون
استدراكا على الاطلاق
ولو شهدا انه قتل زيدا
يوم النحر بمكة وآخران
انه قتله بمصر دنا

وقوله وفي القنينة استدراك
آخرو مؤيد للاستدراك
الاول (قوله فيبينة المقتول
أولى) موافق لما في
القنينة من باب البينتين
المتضادتين لكن في آخر
كتاب الدعوى من الخلاصة
اقاما للبينة هذا على
الصحة والاخر على الموت
بالضرب فيبينة الصحة
أولى وكذا في البرازية

ومشتمل الاحكام وبه أفتى المولى أبو السعود اهـ ملخصا من تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادي وفي الفتاوى الغبن
الحامدية معز بالي بعض الفتاوى بينة اليسار أولى من بينة الاعسار بينة الموت من المجرم أولى من بينة الموت بعد البر بينة
مدعى الهبة في الصحة أولى من بينة الهبة في المرض بينة مدعى الطواغية أولى من مدعى الكراهية لكن المعتمد خلافه بينة الصحة
أولى من بينة الفساد في الشراء بينة مدعى المهر أولى من مدعى الهدية بينة العقل أولى من كونه مجنوننا وقت الخلع بينة الشفيع

أولى من بينة المشتري بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً بينة الخراج أولى من بينة ذى اليد فى دعوى الملك المطاق بينة الوفاء أولى من بينة البتات بينة الاكراه أولى من بينة الطوع بينة الهبة أولى من بينة العارية بينة الهبة أولى من بينة الموت بينة البراءة أولى من بينة الاقرار بينة البيع أولى من بينة الرهن بينة القرض ١٢٥ أولى من بينة المضاربة بينة الملك

أولى من بينة الغصب بينة المحذور أولى من بينة القسام بينة الرهن أولى من بينة الهبة بينة التمسك أولى من بينة العارية بينة الهبة أولى من بينة المرض بينة الفاسد أولى من بينة الهبة بينة البيع أولى من بينة الهبة بينة البناء القديم أولى من بينة البناء الحادث وتقامه فيها فليراجع كذا فى حاشية الدر المختار للشيخ خليل الفتال (قوله وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري فى صحة البيع وفساده) قال فى تعارض بينات الشيخ غانم البغدادى اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد شرطاً فاسداً أو أحلاً فاسداً كان القول قول مدعى الصحة واليمين بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى فى صلب العقد بان

الغبن ومثل القيمة فى مبيع الوصى مال الصبي فبينه الغبن أولى الثالثة برهنت الامة على انه دبرها فى مرض موته وهو عاقل وبرهنت الورثة على انه كان مخلوط العقل فبينه الامة أولى وكذا فى الخلع الرابعة نعارض بيننا الغبن ومثل القيمة فى بيع الاب مال ولده والتنازع بين المشتري والابن بعد بلوغه ففيه قولان الخامسة نعارض بينتنا انه باع وهو بالغ وفى صغره فبينه المشتري أولى لاثباتها العارض السادسة نعارض بينتنا المرأة تزوجها فى صحتها وأعرضها قولان السابعة نعارض بينتنا الاقرار للوارث فى صحة المقر وفى مرضه فاليمين بينة المقر والقول لا ورثة عند عدمها وله استحقاقهم الثامنة نعارض بينتنا الاكراه والطوع فى الاجازة فبينه الطواعية أولى وان قضى بينة الاكراه فى الاجازة نفذ التاسعة نعارض بينتنا البيع صحياً أو مكرهاً فقولان العاشرة نعارض بينتنا البيع باتا ووفاء فاليمين بينة مدعى الوفاء الحادية عشر نعارض بينتنا الكره والطوع فى البيع والصلح والا كراهة فبينه الكره أولى الثانية عشر نعارض بينتنا كون زوجة الميت حراماً قبل موته بسنة أشهر أو حلالاً وقت الموت فبينه المرأة أولى له كنهى فى طريق المامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما اليمين واليمين بينة من يدعى انه محدث وقيل القول للمدعى لكونه متمسكاً بالاصل الثالثة عشر نعارض بينتنا الخراج على الوقف عليه مطلقاً مع بينة ذى اليد ان بائعاً اشتراها من الواقف وأرخ فبينه الوقف أولى وقيل الا اذا سبق تاريخ ذى اليد الرابعة عشر نعارض بينتنا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط فى الوقف ففساد فبينه الفساد أولى وان كان لمعنى فى المحل وغيره فبينه الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري فى صحة البيع وفساده الخامسة عشر نعارض بينتنا الملك المطاق من الخراج والشرع من آخر من ذى اليد فبينه مدعى الملك المطاق أولى السادسة عشر نعارض بينتنا الراهن والمرتهن فى قيمة الرهن فبينه الراهن أولى السابعة عشر نعارض بينتنا وجود الشرط وعدمه فبينه المرأة أولى الثامنة عشر نعارض بينتنا بيع الوصى بعد عزله أو قبله فبينه المشتري أولى لما فيه من زيادة اثبات نفاذ الشراء أو سبق التار يخ وقيل بينة العزل أولى وكذا الطلاق والعتاق من الوكيل التاسعة عشر نعارض بينتنا فى جوار وقال المدعى انه ملكى غاب عني منذ ثمانية أشهر وقال ذواليد اشترى به منذ سبعة عشر شهراً وأقاما اليمين فبينه المدعى أولى العشر ون ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعاهما مطلقة وأقاما اليمين فبينه المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً يصح البراءة وقيل بينة الزوج أولى الحادية والعشرون أقام أحد الاخوين يمينه ان الدار التى فى أيدينا كانت لآلى تركتها ميراثاً بينى وبين أبى وأقام الآخر يمينه انها كانت لا بينا فتر كها ميراثاً لنا فبينه الاول أولى لاثباته الزيادة الثانية والعشرون أقامت المرأة اليمين على المهر على ان زوجها كان مقرباً بذلك الى يومنا هذا وأقام الزوج اليمين انها أبرأته من هذا المهر الذى تدعى فبينه البراءة أولى وكذا فى الدين لان

ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من الخمر والاخر يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبى حنيفة فى ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضاً واليمين بينة الاخر كفى الوجه الاول وفى رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه (قوله فبينه المدعى أولى) أى لانه خارج ولم يعتبر الاسبق تاريخاً لانه تاريخ غيبة لا تاريخ ملك فلم يوجد التاريخ من الجانبين حتى يعتبر اسبقهما (قوله أقام أحد الاخوين بينة) أى على أخيه الاخر لا بينه

(قول المصنف فان قضى باحدهما اولاً بطلت الاخرى الخ) قال الرملي يدل بظاهره على انه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح
احدى البيتين لو قضى بالمرجوحة تقبل المرجحة ولو اتصل القضاء بالاخرى التي هي مرجوحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء
بخلاف المتساوية فانها ما ترجحت ١٢٦ الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والمحصل انه بفرق بين ما اذا تساوى افتراض الاولى

باتصال القضاء بهما أو
سبق القضاء بالمرجحة إذ
لامعارض لها وقتها وبين
ما اذا كانت احدهما
أولى بالقبول فقضى بغيرها
ثم أقيمت عليها بعمل بها
ولو اتصل القضاء بغيرها
لاوليتها يؤيده ما ذكره

فان قضى باحدهما
أولاً بطلت الاخرى ولو
شهدا بسرقة بقره واختلفا
في لونها قطع بخلاف
الذكورة والانوثة
والغصب

الزبلى في شرح ما ياتي
من مسئلة مالو برهن على
نكاح امرأة من قوله في
تعديل كونها لمن سبقت
بينته لكونها أقوى
لاتصال القضاء بها لانها
لما سبقت وحكم بها
ناكحت فلا تنتقض بغير
المتاكدة اه فان المرجحة
أقوى قبل اتصال القضاء
بها فهي متاكدة فينتقض
القضاء بغيرها لارجحيتها
قبله لكن علل الزبلى
مسئلة القتل لانه لما حكم

بينه مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وهذا كشهود
البيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغي ان يحفظ
هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات الثالثة والعشرون ادعى على رجل سبعة دنانير
فقال المدعى عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام بينة وأقام المدعى بينة انه كان أقربه بستة دنانير
قبل تصح دعوى الاقرار ثانياً وقيل لا تصح وقيل ان ذكر الخصم القبول أو التصديق في البراءة
لا يصح ولا يصح الرابعة والعشرون تعارضت بينة الصحة والفساد في الشراء ففيه قولان
الخامسة والعشرون تعارضت بينة الاجازة والرد في بيع الفضولي فيبينة المشتري أولى
السادسة والعشرون تعارضت بينة السكوت والرد في نكاح البكر فيبينة الأولى بخلاف ما اذا برهن
على اجازتها وهي على ردها فيبينة الأولى السابعة والعشرون تعارضت بينة البيع والوقف
عليه مسيحاً فيبينة مدعى البيع أولى الا اذا عين الواقف فيبينة الوقف أولى لانه يصير مقتضياً عليه
فلا بد من التعمين كمينه المالك مع بينة العتق اه (قوله فان قضى باحدهما اولاً بطلت الاخرى)
لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما
نجس فتحرى وصلى في أحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لا تجوز له الصلاة فيه لان الاول
اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التحريم في الآخر (قوله ولو شهدا بسرقة بقره واختلفا في لونها
قطع بخلاف الذكور والانوثة والغصب) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا قطع في الوجهين وقيل
الاختلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمر لاني السواد والبياض وقيل في جميع الالوان لهما
ان السرقة في السوداء غيرها في البيضاء فلم يتم على كل فعل نصاب الشهادة وصار كالغصب بل أولى
لان أمر الحدأهم وصار كالذكورة والانوثة وله ان التوفيق ممكن لان الحمل في اللبالي من بعد
واللونان يتشابهان أو يجتمعان فيكون السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر
وهذا يشاهد بخلاف الغصب لان الحمل فيه بالنهار غالباً على قرب منه والذكورة والانوثة
لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يشبهه أطلق في اللون فشمع جميع
الالوان وهو الصحيح كذا في الكافي وقدمنا الاختلاف فيه وفي القيمة خلاف غير ما قدمناه عن أبي
جعفر ان هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما في المتقاربتين
كما اذا شهدا أحدهما على الصفرة والاخر على الحمر فانه تقبل لان الصفرة المشعة تضرب الى الحمر
والحمر اذا رقت تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكنوا اذا شهدا أحدهما انها غبراء
والاخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف وعلى هذا الاختلاف بين الامام وصاحبيه لو اختلفا في ثوبان
قال أحدهما هروى وقال الاخر مروى وقيد الاختلاف بما ذكرنا احترازاً عما اذا اختلفا في الزمان
أو المكان فانها لا تقبل لانها من قبيل الافعال وأشار بقوله شهدا بسرقة بقره الى أن المدعى ادعى

بانه قتل بمكة صار ذلك حكماً بانه لم يقتل في غيرها اذ قل شخص واحد في مكانين لا يتصور وهذا يقتضي انه في المسائل التي
سردها لا ينتقض الحكم السابق مطلقاً لانه حكم بنفي مقابلة اذ لا يتصور مثلها في بيع واحد انه يبيع فأخس ويمثل القيمة وكذا في
نظائره كما هو ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي شهاب الدين الحلبي في كتاب الوقف اذا حكم الحاكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة
الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها قال قاضيان لو أقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي

بشهادتهم ثم أقامت أخرى انه تزوجه في ذلك اليوم بخمراسان لم تقبل اه (قوله وأشار المؤلف رحمه الله الى انها لو شهدت بالشرع ولم يبيننا الثمن لم تقبل الخ) قال الرملي المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر قدره ووصفه وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة لان الدعوى ١٢٧ ان كانت بصفة الشهادة فهي

فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن والشهود لم يشهدوا بما ادعاه المدعي ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا لم يكن الثمن مسمى لانه كلما يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر بالقضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه أن يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود

ومن شهد لرجل انه اشترى عبده فلان بالف وشهد آخر بالف وخسمائة بطلت الشهادة وكذا الكتاب والخلع

ثم قال فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنًا ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذا لم يكن الثمن مسمى وان قالوا أقر عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن

بقرة مطلقة من غير تقييد بوصف أو ما اذا ادعى سرقة بقرة سوداء أو بيضاء لم تقبل اجماعا لان المدعي كذب أحدهما (قوله ومن شهد لرجل انه اشترى عبد فلان بالف وشهد آخر بالف وخسمائة بطلت الشهادة) لانهم لم يتفقا على عقد واحد والشراء بالف غير الشراء بالف وخسمائة والمقصود اثبات العقد فاذا اختلف المشهود به تعذر الحكم لقصور النجعة عن كمال العدد أطلقه فشمع ما اذا كان المدعي يدعي أقل المبالغ أو أكثرهما وأشار الى ان المدعي لو كان هو البائع واختلف شاهداه لم تقبل أيضا لما ذكرنا وذكر علاء الدين السمرقندي أن الشهادة تقبل في مسألة الكتاب لان التوفيق ممكن لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخسمائة بان يشترى بالف ثم يزيد عليه خسمائة فقد اتفقا على شراء واحد اه وهو عجيب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد أجاب في العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خسمائة فلا يقال اشترى بالف وخسمائة ولهذا يأخذ الشفيع بأصل الثمن اه ولم يرد في المعراج على قوله وفيه نوع تأمل ونقله عنه في فتح القدير ولم يبينه ثم رأيت الجامع الصغير فاذا هو لم يذكر الامسئلة البيع وكلام السمرقندي فيما قيس علمها وهو الشراء فلذا قال بالقبول فيه بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن كالف درهم ومائة دينار فانها لا تقبل اتفاقا وأشار المؤلف رحمه الله الى انها لو شهدت بالشرع ولم يبيننا الثمن لم تقبل لمسا في البرازية ادعى محمدودا بسبب الشراء من فلان ودفع الثمن اليه وقبض المدعي بالرضا فشهدا بانه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لانه دعوى المالك بسبب والقاضي أيضا لا بد ان يقضى بذلك السبب ولم يذكر الثمن ولا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بثمن مجهول لا يصح قيسل المدعي ذكر التقابض وشهدا على موافقة ومع التقابض لا حاجة الى ذكر الثمن قلنا شهدا بالشراء لا غير والتقابض لا يندرج تحت لفظ الشراء لا صريحا ولا دلالة واذا قضى بالشراء لا بد له من القضاء بالثمن أيضا في هذه الصورة والقضاء بالمجهول لا يتحقق اه (قوله وكذا الكتاب والخلع) يعني اذا اختلف الشاهدان في مقدار البديل فيهما لم تقبل أطلقهما فشمع ما اذا كان المدعي هو العبد وهو ظاهر لان مقصوده هو العقد وما اذا كان المدعي هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كما في الهداية وقيل ان كان المدعي هو المولى لا تقيد بمنته لان العقد غير لازم في حق العبد لانه يمكنه من الفسخ بالتجيز وأطلق الخلع وهو مقيد بما اذا كانت المرأة هي المدعية للخلع لان مقصودها اثبات السبب دون المال فلا يثبت مع اختلافهما فيه كالبيع بخلاف دعوى الدين فان المقصود منه المال وان كان المدعي هو الزوج وقع الطلاق باقراره فيكون دعوى دين فيثبت الاقل وهو ما اتفقا عليه وأشار بالكتابة والخلع الى كل عقد شابههما وهو الصلح عن دم العمد والعتق على مال والرهن ففي الصلح لا بد ان يكون المدعي هو القاتل وفي الاعناق لا بد من كون المدعي العبد لان

فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمالك للمدعي دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهالة انما تؤثر لانها تنقضي الى منازعة مانعة من التسليم والتسلم ألا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجها لته لا تضر وهو المصالح عنه بخلاف ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا أقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجها لته لا تمنع القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله فكان المقصود اثبات الثمن) قال في الفتح لان دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذا لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة

فإنبغي أن لا تقبل أصلاً) أقول جوابه يأتي قريبا وهو ما ذكره من المجواب عن تعقب صاحب العناية والنهاية وقوله وصورة في فتح القدير الخ تأمل في هذا التصوير فإن المراد بيان أن دعوى المرتهن الرهن بمنزلة الدين ليثبت الأقل وما ذكره من التصوير دعوى الدين مجردة وفي ضمنها اقرار بالرهن فليست مما نحن فيه فالذي يظهر تصوير الشارح الزيلعي فتأمل (قوله اعترافه) أى

فأما في النكاح فيصح بالف

من المستاجر (قوله فشمّل ما اذا ادعت أقل المالين أو أكثرهما وهو الصحيح) قال في فتح القدير وهذا مخالف للرواية فإن محمدا رحمه الله في الجامع قيده بدعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسمائة والمفهوم معتبر رواية وبقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى به بين كونه الاكثر فيصح عنده أو الأقل فلا يختلف

المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه فان كانت الدعوى من الجانب الآخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجوه لثبوت العفو والعق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين فان شهد أحدهما بالف والاخر بالغير لم يقض بشئ عنده وعندهما يقضى بالأقل وان شهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة يقضى بالف اتفاقا وأما في الرهن فان كان المدعى هو الراهن لم تقبل لانه لا حظ له في الرهن بعدم لزومه في حق المرتهن فعريته الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين وصورة الشارح بان يدعى انه رهنه ألفا وخمسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الرهن فطالب الاسترداد منه فأقام بينة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة فانه يثبت أقلهما اه وهذه صورة دعوى العقد فينبغي أن لا تقبل أصلا ولم يذكر صورة دعوى الدين وصورة في فتح القدير بان يقول المرتهن أطالبه بالف وخمسمائة على رهن له عندي وظاهر الهداية أن الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين وتعقبه في العناية تبعاً للنهاية بان عقد الرهن بالف غيره بالف وخمسمائة فيجب أن لا تقبل البيضة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد شاهديه وأوجب بان العقد غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شاء فكانه في حكم العدم فكان الاعتبار دعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيضة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمننا وتبعاً اه ولم يذكر المؤلف الاجارة لكن أشار بالبيع اليها ولذا قال في الهداية ان كان ذلك في أول المدة فهو نظير البيع وان كان بعد مضي المدة والمدعى هو المستاجر فهو دعوى الدين اه قيد بكون المدعى هو المستاجر لا احتراز عما اذا كان المدعى هو المستاجر فهو دعوى العقد بالاجماع لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين أو اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف كذا في فتح القدير وحاصله ان بعضهم قال ان كان ذلك اعترافاً منه بمال الاجارة فيجب ما اعترف به ولا حاجة الى الشهود لانه ان أقرب بالاكثربقى نزاع وان أقرب بالأقل فلا تجر لا يأخذ منه بيضة سوى ذلك كذا في النهاية وفي بعض الشروح فان كان الدعوى من المستاجر فهذا دعوى العقد بالاجماع قال في العناية وهو في معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد بطات الشهادة فيؤخذ المستاجر باعترافه اه وفي جامع الفصولين شهد ابرهن ولم يعلم بقدر الدين لم يجز اه ولم أر صريحاً يحكم الصلح عن المال وانما سكتوا العلم به من الصلح فانه ان كان بمال عن اقرار كان بيعاً وقد علم حكمه وان كان بمنافع كان اجارة وقد علم حكمها ولم يذكر واختلافهما في الكفالة والحوالة ولا يتصور الدعوى بها الا من الطالب والظاهر انها من قبيل دعوى الدين فاذا اختلفا في مقدار المبلغ قول به قضى بالأقل ولا يتصور في الحوالة الا من المحتال وهي كالكفالة (قوله فأما في النكاح فيصح بالف) استحسانا وقالاهي باطلة أيضا لانه اختلاف في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاسببه البيع ولا يبيح حنيفة أن المال في النكاح تابع والاصل فيه الحبل والازدواج والمثل ولاختلاف فيما هو الاصل فثبت فاذا وقع الاختلاف في البيع يقضى بالأقل لا اتفاقهما عليه أطلقه فشمّل ما اذا ادعت أقل المالين وأكثرهما وهو الصحيح وشمل ما اذا كان المدعى الزوج أو المرأة وهو الاصح كما في الهداية وقيل للاختلاف فيما اذا كانت هي المدعية وفيما اذا كان المدعى هو الزوج فلا جماع على عدم

في البطلان لتكذيب المدعى شاهد الاكثر كما عول عليه محققو المشايخ فان قول محمد وهى تدعى الخ يفسد تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجواز اذا كانت هي المدعية لا اكثر دونها فان الواو فيه للعال والاحوال شروطا قبولها

فثبت العقدا بتفاهما ودين ألف اه وفي الشريعة لا تعلق الا ان الزباني رجه الله أشار الى جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لا تفاهما في الاصل وهو العقد فلا اختلاف في التبع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الأقل لا تفاهما عليه ولا يكون بدعوى الأقل تكذيبا للشاهد لمجواز الأقل ١٢٩ هو المسمى ثم صار الاكثر بالزيادة

(قوله فالجسر أن يقول الشاهد الخ) أشار الى أن الجبر يكون نصا ويكون غيره بذكر ما يقوم مقامه وذلك باثبات الملك أو اليد وقت الموت (قوله وهو محل الاختلاف) يعني انهما لو شهدا انها كانت لمورثه بدون اضافة الملك الى وقت الموت فهو محل الاختلاف بين أبي يوسف وصاحبيه فعنده

وملك المورث لم يقض لوارثه بلا جلا لأن يشهدا بملكه أو يده أو يد مستعيره وقت الموت

يكفي ذلك وعندهما لا ولما طول بالفرق بين هذا وبين المحي اذا ادعى ملك عين في يد رجل فشهدا بانها كانت ملك المدعى أو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقم بدنة على ملك البائع وذو اليد ينكر ملك البائع فانه يقضى للمشتري وان لم ينصوا على انها

قبولها لان مقصودها قد يكون المال ومقصوده ليس الا العقد وصححه في الفوائد كما في النهاية (قوله وملك المورث لم يقض لوارثه بلا جبر) الا ان يشهد بملكه أو يده أو يد مستعيره وقت الموت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة لوارث وهما يقولان ان ملك المورث متجدد في حق العين حتى يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير فلا بد من النقل الا انه يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لشبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده لان الايدي عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان والامانة تصبح مضمونة بالتجهيل فصار بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت والمراد بالاستعير الامين مستعير أو مودعا أو مستأجرا لان يده قائمة مقام يده فاعني ذلك عن الجبر والنقل ولو قال أو يد من يقوم مقامه لكان أولى ليشمل الامين وغيره كالغاصب والمسرطن فالجبر ان يقول الشاهد مات وتركه اميرثاله أو ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أو اثبات يده أو يد من قام مقامه فاذا أثبت المورث ان العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف المحي اذا أثبت ان العين كانت له فانه يقضى له بها اعتبارا للاستصحاب اذا ااصل البقاء وكذا اذا أقام البينة انه اشتراها من فلان فانه يكفي ولا يحتاج الى اثبات ملك البائع وقتها لان الشراء موضوع للملك بخلاف الموت فانه مزيل له ولذا لم يصح التعليق بقوله للمورث ان مات سيديك فانت حر ثم اعلم ان القضاء للمورث لا بد فيه للشهود من الجبر كما قدمناه ولا بد فيه من بيان سبب الوراثة فاذا شهدوا انه أخوه فلا بد فيه من بيان انه أخوه لا بيسه وأمه أو لا أحدهما وفي البرازية وكذا اذا شهدوا انه عمه أو مولاه لم تقبل لان المولى مشترك فان قالوا هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل وفي الظاهرية ادعى انه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهم عن النسب ولا يقضى قبل السؤال ولو أقام المدعى بينة انه وارث فلان وان قاضى بذلك فلا بد من فلان قاضى بانه وارثه لا وارث له غيره وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى فان القاضي يسأل المدعى عن النسب الذي قضى له القاضي به فان بين قضى له بالميراث لان قضاء القاضي يحمل على الحكمة والساد ما أمكن ولا ينقض بالشك ولا يقضى بالنسب الذي بين المدعى لان هذا القاضي لا يدري ان القاضي الاول هل قضى بذلك النسب أم لا اه وفيما من كتاب الدعوى والابن اذا ادعى دارا بجهة الوراثة فشهد الشهود انها كانت دارا لا بيسه وقت الموت ولم يقولوا في شهادتهم وهو ابنه ووارثه قال بعضهم لا تصح هذه الشهادة فان محمد رجه الله تعالى ذكر في الزبادات وشهدوا انه ابنه ووارثه قالوا الغماذ كذلك لازالة وهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا ولا معول عليه فانه ذكر في الاب والام وهو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكر ووارثه فان ادعى انه عم الميت يشترط لصحة الدعوى أن يفسر فيقول عمه لا بيه وأمه أو لا بيه أو لا بيه ويشترط أيضا أن

١٧ - بحر سابع ملكه يوم البيع مع ان كلاما من الشراء والارث يوجب تجديد الملك أشار الى الجواب بقوله بخلاف المحي الخ وبنيانه على ما في فتح القدير انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت فأنما يثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا تجدد له والملك في الشراء مضاف اليه لا الى ملك البائع لان الشراء آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لولم يوجب

ولو شهدا يدي من مشهر ردت ولو أقر المدعى عليه بذلك أو شهد شاهدان أنه أقرا أنه كان في يد المدعى دفع الى المدعى والشراء ثابت بالبيينة أما هنا فثبت ملك الوارث مضاف الى كسوف المال ملكا للميت وقت الموت لا الى المموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل عنده ثبت ان كان له مال فارغ (قوله لا كما يتوهم من كلام المصنف) فيه ان قوله بلا جرحي شمل الجرح من المدعى والشاهد على ان الكلام في الشهادات لا في الدعاوى (قوله ومن الشروط قول الشاهد لا وارث له غيره) ظاهره انه شرط لقبول الشهادة والحكم بها والمراد انه شرط لقبولها في الحال بدليل قوله لاسقاط التلوم والمراد بالتلوم تاخير القضاء مدة حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له كما افاده في متفرقات القضاء عند قوله تركه قسمت بين الورثة أو الغرماء الخ وقسم المسئلة هناك عن شرح أدب القضاء فراجعها

يقول ووارثه واذا أقام البيينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد وكذلك هذا في الاخ والجد اه وفي البرازية وكذا اذا شهدوا انه ابن ابنه أو بنت ابنه لا بد أن يقولوا انه وارثه وقيد بالملك لان اثبات شراء المورث لا يتوقف على الجحد في الظهيرة ادعى دارا في يد رجل ان أباه اشتراه من ذي اليد بالف درهم ومات أبوه فجحد البائع ذلك صح دعواه وان لم يذكر في دعواه ان أباه مات وتركه اميرنا له وهو الذي يقال الجرح شرط عند أبي حنيفة ومحمد للحجة الدعوى ثم القاضي يسأل البيينة فاذا أقام البيينة على ذلك وقالوا لا نعلم له وارثا غيره يقضى القاضي بالبيينة ويأمر المدعى أن ينقد الثمن ولو كانت الدار في يد رجل آخر غير البائع لا بد من الجرح للحجة الدعوى اه وبه يظهر ان الجرح شرط صحة الدعوى لا كيتوهم من كلام المصنف من انه شرط القضاء بالبيينة فقط ومن شرط قبول الشهادة بالميراث أن يدرك الشاهد الميت ولذا قال في البرازية شهادة فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت فشهادتهما باطلة لانهما شهدا بملك لم يعايناهما فيه ولا راياه في يد المدعى كذا في البرازية ومن الشروط قول الشاهد لا وارث له غيره وفي البرازية ويشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة ولا وارث له غيره ولو قال لا وارث له غيره بارض كذا تقبل عنده خلافا لهما اه ولا يشترط ذكر اسم الميت حتى لو شهدوا انه جده أو أبيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت وفي الاقضية شهادة أباه جده الميت وقضى له به ثم جاء آخر وادعى انه أبو الميت وبرهن فالثاني أحق بالميراث شهدا أنه أخو الميت وقضى له به ثم شهد هذان لا آخر على انه ابن الميت أيضا لا يبطل القضاء الاول بل يضمنان للثاني ما أخذ الاول من الميراث كذا في البرازية (قوله ولو شهدا يدي من مشهر ردت) وعن أبي يوسف انها تقبل لان اليد مقصودة كالملك ولو شهدوا انها ملكه تقبل فكذا هذا وصار كالو شهدوا بالاختصاص من المدعى ووجه الظاهر وهو قولهما ان الشهادة قامت بجهول لان اليد منقضية وهي متنوعة الى ملك وأمانة وضمان فتعذر القضاء باعادة الجهول بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف الاختلاف لانه معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد وقوله من مشهر ليس بقيد فان الخلاف ثابت فيمالم يذكره فانه ذكر الامام الترمذي لو شهدوا لمحي ان العين كان في يده لم تقبل لان اليد محتملة يدغصب أو يد ملك فان كانت يدغصب عن ذي اليد لا تجب اعادته وان كانت يد ملك تجب فلا تجب بالشك كذا في النهاية وجامع الفصولين (قوله ولو أقر المدعى عليه بذلك أو شهد شاهدان انه أقرا انه كان في يد المدعى دفع الى المدعى) لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهالة المقر به لامتنع صحة الاقرار وفي البرازية الاصل في باب الشهادة ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لان الملك لا يتنوع واليد تنوع باحتمال انه كان له فاشتراه منه اه قيد بالاقرار باليد مقصودا لانه لو أقر له بها ضمننا لم تدفع اليه كما سباني في الاقرار وانما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لانه لو برهن على انه ملكه فانه يقبل لما في جامع الفصولين أخذ عيننا من يد آخر وقال اني أخذته من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يد يحكم الحال لكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه اني أخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذبه المدعى في الاختصاص لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لانه رد اقراره وبرهن على ذي اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه الى المدعى فيصير المدعى ذا يد فيحلف أو يبرهن الا آخر اه وقيد بكونه أقر انه كان يده لانه لو أقر انه كان بيد المدعى بغير حق ففيه اختلاف قيل هو اقرار له باليد وبه يقتضي

وقيل لا الا ان يقرانه كان بيده بحق كذا في جامع الفصولين وقيد بالاقرار بكونه في يد المدعى لانه لو ادعى عقارا فاقر المدعى عليه انه بيده لم تقبل حتى يبرهن المدعى أو يعلم القاضي بخلاف المنقول وسياق في الدعوى ان شاء الله تعالى والله أعلم

باب الشهادة على الشهادة

لا يخفى حسن تاخير شهادة الفروع عن الاصول (قوله تقبل فيما لا يسقط بالشبهة) أي يقبل أداء الفروع في حق لا تسقطه الشبهة استحسانا لشدة الحاجة اليها اذا شهد الاصل قد يعجز عن أداء الشهادة لبعض العوارض فلم تجز الشهادة على شهادته أدى الى اتواء المحقوق ولهذا جوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية أو من حيث ان فيها زيادة الاحتمال وقد أمكن الاحتراز عنه بمنس الشهود فلا تقبل فيما يندري بالشبهات كالحمد ودود والقصاص أطلقه فشمّل الوقف وهو الصحيح احياء له وصونا عن اندراسه وشمّل التقرير وهو مصرح به في الاجناس وقضاء القاضي وكتبه كما في الثانية وما في المبسوط من ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا احد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان لا بردن قضاء على قولنا لا تقبل في الحدود فان المشهود به فعل القاضي وهو مما يثبت مع الشبهات والمراد بالشهادة بالحد الشهادة بوقوع أسبابها الموجبة لها مع ان في المحيط لا تقبل هذه الشهادة وشمّل النسب كما في خزانة المقتنين وفي القنية أشهد القاضي شهودا في حكمت فلان على فلان بكذا فهو شاهد باطل لا عبرة به والحضور شرط اه وفي يتيمة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد القاضي على قضائه الشاهدين الذين شهدوا في تلك الحدثة هل يصح اشهادها اياه ما فقال نعم لكنه ينبغي فصل عن القبول في الحكم اه (قوله ان شهد رجلان على شهادة شاهدين) أي كل من الشاهدين فعلى كل أصل شاهدان سواء كانا هما أو غيرهما وقال الشافعي لا يجوز الا اربع على كل أصل اثنان لان كل شاهدين قائمان مقام واحد فصار كالأمرتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الاشهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من المحقوق فهم لو شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فتمتقبل وقوله رجلان وقع اتفاقا لانه يجوز ان يشهد عليهما رجل وامرأتان لتمام النصاب وكذا لا يشترط أن يكون المشهود على شهادته رجلا لان للمرأة أيضا أن تشهد على شهادتها رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط أن يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكر الشارح وقد توهم المتقدم في الحاوي انه قيد احترازا فيقال ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط أطلق الرجلين فشمّل شهادة الابن على شهادة الاب فانها جائزة وعلى قضائه لا يجوز كذا في الخلاصة وصح في خزانة المقتنين وفي البرازية الجواز على قضائه أيضا وفي كافي الحاكم وان شهد كافران على شهادة مسلمين لسكافر على كافر بحق لم تجز وكذا لو شهد كافران على قضاء قاض لسكافر أو مسلم لم على كافر ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت الشهادة اه (قوله لا شهادة واحد على شهادة واحد) أي لا تقبل أطلق في الواحد الثاني فشمّل المرأة لما قدمناه انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتها والمراد من الواحد الاول ما كان أقل من نصاب الشهادة فلذا قال في الخزانة ولو أن عشرة نسوة شهدن على شهادة واحد أو على شهادة امرأتين أو على شهادة امرأة لا يقبل الحاكم ذلك حتى يشهد معهن رجل اه وأشار الى انه لو شهد النصاب على شهادة واحد لم يقض فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان

باب الشهادة على

الشهادة

تقبل فيما لا يسقط بالشبهة
ان شهد رجلان على
شهادة شاهدين لا شهادة
واحد على شهادة واحد

باب الشهادة على

الشهادة

(قوله وشمّل التقرير الخ)
الظاهر انه التعزير لانه
المصرح به في الاجناس

والاشهاد أن يقول اشهد
على شهادتي أني أشهد أن
فلانا أقر عندى بكذا
وأداء الفرع أن يقول
أشهد أن فلانا أشهدني
على شهادته أن فلانا أقر
عنده وقال لي اشهد على
شهادتي بكذا ولا شهادة
للفرع إلا بموت أصله أو
مرضه أو سفره

(قوله قيد بقوله اشهد
لانه لو لم يقبل له اشهد لم
يسعه أن يشهد الخ) قال
الرملي وفي السراج الوهاج
نقلا عن النهاية أن هذا
محله فيما إذا سمعه في غير
مجلس القضاء أما لو سمع
في مجلس القضاء شاهدا
يشهد بإزالة أن يشهد
على شهادته اه (قوله
فيما إذا سمعاه) أى
الشاهدان سمعا القاضي
وفي البرازية سمعا من
الحاكم يقول حكمت
لهذا على هذا وكذا ثم
نصب حاكم آخر لهما
أن يشهدا به عليه أن
سمعا منه في المصر وهو
الاحوط والذي عليه علم
الهدى ٧ والمتأخرون
٧ (قوله علم الهدى)
هو الامام المانريدى
اه منه

الثابت بشهادتهم شهادة واحد كذا في الخزائن وفي البرازية معزيا إلى الأصل شهدا على رجل
وأحدهما في شهادة فرع عن آخر ثم شهدا بعد نقل شهادة الأصل على شهادة نفسه لا تقبل لادائه
إلى أن ثبت بشهادة واحد ثلاثة أرباع الحق وأنه خلاف وضع الشهادة ولو شهدوا أحدهما على شهادة
نفسه ونحوه أن على شهادة غيره يصح اه (قوله والاشهاد أن يقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن
فلانا أقر عندى بكذا) لان الفرع كالتائب عنه فلا بد من التحميل والتوكيل ولا بد أن يشهد عند
القاضي لينقله إلى مجلس القاضي ولم يذكر المؤلف بعد قوله أقر عندى بكذا وأشهدني على نفسه
لانه ليس بشرط لان من سمع اقرار غيره حصل له الشهادة وان لم يقبل له أشهد كما قدمناه وانما قالوا
الفرع كالتائب ولم يجعلوه نائبا لما قدمناه من أن له أن يقضي بشهادة أصل وفرع عن أصل آخر
ولو كان الفرع نائبا حقيقة لما جاز الجمع بين الأصل والخالف كذا في النهاية وقد يقال انه فرع عن
تعدر حضوره لانه الأصل المحاضر فلا يضر الجمع لوجبه نائبا حقيقة اذ هو جمع بين أصل وفرع
أصل آخر قيد بقوله أشهد لانه لو لم يقبل له اشهد لم يسعه أن يشهد على شهادته وان سمعاه منه لما
قدمناه وقيد بقوله على شهادتي لانه لو قال اشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه لفظ يحتمل لاحتمال
أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمرا بالكذب وقيد بعلى لانه لو قال بشهادتي لم
تجز له لاحتمال أن يكون أمرا بان يشهد مثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان
الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهدهما القاضي عليه وذكر في الخلاصة اختلافا بين أبي حنيفة
وأبي يوسف فيما إذا سمعا في غير مجلس القضاء فجوزوه أبو حنيفة وهو الاقرب ومنعه أبو يوسف وهو
الاحوط اه وأشار بعد عدم اشتراط قبوله إلى أن سكوت الفرع عند تحميلة يكفي لكن لو قال لا أقبل
قال في القنية ينبغي أن لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه وفي الحاوي القدسي ولا ينبغي
أن يشهد الشاهد على شهادة من ليس بعدل عنده اه (قوله وأداء الفرع أن يقول اشهد أن فلانا
أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عندى بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بكذا) لانه لا بد من شهادته
وذكره في شهادة الأصل وذكر التحميل وهو الأوسط وفيه خمس شينات ولها لفظ أطول من هذا فيه
ثمان شينات وأقصر منه أربع شينات بذكر أمرني فلان أن أشهد باسقاط أشهدني وأقصر من الكل
ما فيه شينان بان يقول اشهد على شهادة فلان بكذا ذكره محمد في السير الكبير وهو اختيار الفقيه
أبي الليث وأبي جعفر وشمس الأئمة السرخسي وهو أسهل وأيسر وأقصر وروى أن أبا جعفر كان
يخالفه فيه علماء عصره فاخرج لهم الرواية من السير فانقادوا إليه وقوله فلان تمثيل والافلا بد من
بيان شاهد الأصل لما في الصغرى شهود الفرع يجب أن يذكر وأسماء الأصول وأسماء آبائهم
وأجدادهم حتى لو قال اشهدان رجلين نعرفهما أشهدانا على شهادتهما انهما يشهدان بكذا وقالوا
لا نسبحهما أولا نعرف أسماءهما لم تقبل لانهما تحملا بمجازفة لاعتد معرفتهما والله أعلم (قوله ولا
شهادة للفرع إلا بموت أصله أو مرضه أو سفره) لان جوازا عند الحاجة وانما سمع عند الأصل
وبهذه الاشياء يتحقق العجز به وانما اعتبرنا السفر لان العجز بعد المسافة ومدة السفر بعد عدة حكما
حتى أدير عليهم اعادة من الاحكام فكذلك اسبيل هذا الحكم وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا إلى
أداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الاشهاد اخفاء الحقوق الناس قالوا الاول أحسن وهو
ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذنا الفقيه أبو الليث وكثير من المشايخ وقال نضر
الاسلام انه حسن وفي السير اجماع وعليه الفتوى وعن محمد انه يجوز كيفما كان حتى روى عنه انه

ان كلام العالم والعدل مقبول وكلام الظالم والجاهل لا الا لجاهل العادل ان احسن التفسير يقبل والا فلا ولا خفاء ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضلا عن المجة الا في كتاب القاضى للضرورة (قوله وظاهر قوله اوسفره انه يجوز بمجرد سفر الاصل الخ) في كونه ظاهرا كلامه ذلك نظر حيث كانت العلة العجز والالزام ان يكون المرض الذي ١٣٣ لا يتعذر معه المحضور عذرا وليس كذلك فالتبادر غيبة

مدة السفر ولذا اتى في الهداية برديفه فقال او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها فصاعدا (قوله) فانه يجوز لان العدل لا يتهم بمثله) فيه عود الصمير على غير مذكور وعبرة الهداية وكذا اذا شهد شاهدان فعدل فان عدلهم الفروع صحيح والاعدلوا

أحدهما الآخر يجوز لما قلنا أى من انه أهل التزكية غاية الامران فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولو كان العدل لا يتهم بمثله كما لا يتهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في نفسه وان ردت شهادة صاحبه فلا تهمه انتهت وقوله غاية الامر أى غاية ما يردانه منهم بسبب ان في تعديله منفعة له من حيث تنفيذ القاضى قوله على موجب ما شهد به قلنا العدل لا يتهم بمثل ما ذكرت من الشهادة

اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم ودل كلام المصنف ان السلطان والامير لا يجوزان شهادتهما في البلد وهى في القنية وظاهر كلامه المحصر في الثلاثة وليس كذلك فقد صرح في القنية بان الاصل اذا كانت امرأة مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها وهى التى لا تتخالط الرجال ولو خرجت لقضاء حاجة أو للحمام اه وفي السراج الوهاج اذا كان شاهد الاصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع أن يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضى هل يحكم بها قال في الذخيرة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان محبوسا في سجن هذا القاضى لا يجوز لان القاضى يخرجهم من سجنه حتى يشهدون ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالى ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه وأطلق في التهذيب جوازها بحبس الاصل وقيد شهادة الفرع أى عند القاضى لان وقت التحمل لا يشترط له أن يكون بالاصول عذرا لما في خزائن المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذرا حتى لو حل بهم العذر من مرض أو سفر أو موت يشهد الفروع اه وأطلق في مرضه وقيد في الهداية بان لا يستطيع المحضور الى مجلس القاضى وفي شرح الجمع للمصنف المرض الذى لا يتعذر معه المحضور لا يكون عذرا اه وظاهر قوله اوسفره انه يجوز بمجرد سفر الاصل بان يجاوز بيوت مصره قاصدا ثلاثة ايام ولياليها وان لم يسافر ثلاثا وظاهر كلام المشايخ انه لا بد من غيبة الاصل ثلاثة ايام ولياليها كما أفصح به في الحاشية (قوله فان عدلهم الفروع صحيح) أى قبل تعديلهم لانهم من أهله وفي الصغرى وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح لان الفرع نائب ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضى فبالنقل ينتهى حكم النيابة فيصير أجنبيا فيصح تعديله اه والمراد ان الفروع معرووفون بالعدل عند القاضى فعدلوا الاصول وان لم يعرفهم بها فلا بد من تعديلهم وتعديل اصولهم وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان أحد الشاهدين لو عدل صاحبه وهو معرووف بالعدل عند القاضى فانه يجوز لان العدل لا يتهم بمثله واختاره في الهداية ونقل فيه قولين في النهاية والحاصل كما في الحاشية ان القاضى ان عرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحدهما دون الآخر سال عن لم يعرفه واذا شهد الفروع على شهادة أصل فردت شهادته لفسق الاصل لا تقبل شهادة أحدهما بعد ذلك اه (قوله والاعدلوا) أى ان لم يعدلهم الفروع ولم يعرفهم القاضى بالعدالة سال عنهم وهذا عند أبى يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوا لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل ولا أبى يوسف ان الواجب عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم وادانقلوا يتعرف القاضى العدالة كما اذا حضر وابانفسهم وشهدوا كذلك في الهداية والكافى وظاهره انه يجوز للفرع التحمل والاداء وان لم يعرف عدالة الاصل وفي خزائن المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بالعدالة ولا غيرها فهو مسمي في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط اه وقالوا الاساءة أخفش من الكراهة وقواه

فان من ثابته في شهادة نفسه فانها تتضمن القضاء بها فكما ان الشرع لم يعتبر مع عدالة ذلك مانعا كذا ما نحن فيه والا لانسداد باب الشهادة اه مخلصا من النهاية والفتح وبه يظهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم (قوله الاساءة أخفش من الكراهة) أقول هكذا ذكره في شرحه على المنار ولكن الذى رأيت في التقرير يشرح اصول البرزوى والتحقيق شرح الاخميمكى وغيرهما ان الاساءة دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة أراد بها التفرقة بين

المعتبرات هكذا وان أنكره وهذا الأصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد مغايرة الأشهاد للشهادة فكيف يصح
تفسيرها به ولعل منشاظهم قولهم لان التحميل لم يثبت للتعارض فان معنى التحميل هو الاشهاد وخفي عليه ان التحميل لا يثبت
أيضا اذا أنكر أصل الشهادة بل هذا أبلغ من انكار الاشهاد لانه كناية وهي أبلغ من التصريح اه وفي الشريعة قال الفاضل
المرحوم جوي زاده أقول لم يرد الزياحي ١٣٤ تفسير لفظ الشهادة بالاشهاد بل أراد ان مدار بطلان شهادة الفرع على انكار

الأصل للأشهاد حتى
يبطل ولو قال لي شهادة
على هذه المحادثة لكن لم
أشهد والمذكور في المتن
تصور المسئلة في صورة
من صورتي انكار الاشهاد
وهي صورة انكار
الشهادة رأسا اذ لا شك
في قووات الاشهاد في هذه
وتبطل شهادة الفروع
بانكار الأصل الشهادة
الصورة أيضا وأنه ليس
المراد بما في المتن حصر
البطلان بصورة انكار
الشهادة ولم يخف عليه ان
التحميل لا يثبت أيضا
مع انكار أصل الشهادة
وانما يكون خافيا عليه لو
توهم عدم بطلان شهادة
الفرع حينئذ وحاشاه عن
ذلك واذا قد عرفت ان
البطلان يعم صورة انكار
الشهادة رأسا وصورة
الاقرار بها وانكار
الاشهاد تحققت ان كون
التركيب أبلغ في الانكار

والاصدق بصور الاولى أن يسكتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثانية أن يقول
الفروع والقاضي بعد السؤال لا تخبرك فجعله في الحاشية على الخلاف بين الشيخين فقوله لا تخبرك
بمغزاة قوله لا تعرف الأصل أعدل أم لا وذلك الحصاص ان عدم القبول جواب ظاهر الرواية كما
ذكره القاضي الامام على السعدي في شرح أدب القاضي وذكر الحلواني ان القاضي يقبل شهادتهما
ويسأل عن الأصل وهو الصحيح لان الأصل بقي مستورا ووجه المشهور ان قولهم لا تخبرك جرح
للأصول واستشهد الحصاص فقال ألا ترى انهما لو شهدا عند القاضي على شهادة رجل وقال للقاضي
انانتهما في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهما على شهادته فكذا اذا قال لا تخبرك ووجه رواية
أبي يوسف ان هذا يمحتمل أن يكون جرحا ويحتمل أن يكون توقفا فلا يثبت الجرح بالشك كذا في
الفتاوى الصغرى الثالثة أن يقول الفرع للقاضي انانتهما في الشهادة فان القاضي لا يقبله كذا
في الحاشية وهو ما قدمناه من شاهد الحصاص (قوله وتبطل شهادة الفروع بانكار الأصل الشهادة)
أي الاشهاد بان قالوا لم نشهدهم على شهادتنا فاقوا غابوا ثم شهد الفروع ولم تقبل لان التحميل لم
يثبت للتعارض بين المخبرين وهو شرط قيد بالانكار لانهم لو سئلوا فسكتوا لم يبطل الاشهاد كذا في
الخلاصة وفيها معز والى الجامع الكبير اذا شهدا على شهادة رجلين انه اعتق عبده ولم يقض
بشهادتهما حتى حضر الاصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صحح انتهى عند عامة المشايخ وقال
بعضهم لا يصح والاول أظهر اه وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المروى عنه اذا أنكر
الرواية بطلت الرواية كذا في الخلاصة وهي مسئلة الأصول واستشكل في فتح القدير عمل المشايخ
بالمسائل التي أنكرها أبو يوسف على محمد بن عرض عليه الجامع الصغير وقدمناه في الصلاة وذكرناه
في شرح المنار وفي الخلاصة لونهاء عن الرواية وسعة الرواية عنه اه فعلى هذا يفرق بين الشهادة
والرواية على قول العامة ومما يبطل الاشهاد خروج الأصل عن أهلية الشهادة لما في خزائن
المفتين واذا خرس الأصلان أو فسقا أو عيا وارتابا أو جحما لم تجز شهادة الفروع اه ومما يبطله
أيضا حضور الأصل قبل القضاء قال في الحاشية ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر
الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اه وظاهر قوله لا يقضى دون ان يقول بطل
الاشهاد ان الأصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم وذكر في كتاب القاضي الى القاضي اذا كتب
للمدعي كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كما لو حضر
شاهد الأصل اه وفي اليتيمة سئل المحمدي عن قاض قضى لرجل بملك الارض بشهادة الفروع

غير مراد اه ماقاله الفاضل وصورة انكار الشهادة ماقاله في الجوهره وان أنكر شهود
الأصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع بان قالوا ليس لنا شهادة في هذه المحادثة وغابوا أو ماتوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم
في هذه المحادثة وقالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فان شهادة الفروع لم تقبل لان التحميل لم يثبت وهو شرط اه (قوله صحح
النهى عند عامة المشايخ) يعني فلو غاب الأصول ليس لهم أن يشهدوا على شهادتهم لان الاشهاد قد يبطل بينهم فلا ينافي ما سألني
انه اذا حضر الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع فلا يقال لاحاجة الى النهي هنا تأمل (قوله وظاهر قوله لا يقضى الخ)

ثم جاء الاصول هل يبطل الفروع فقال هذا مختلف بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة
 الاصول يبطل ومن قال القضاء يقع بشهادة الفروع لا يبطل اهـ وهذا الاختلاف عجب فان
 القضاء كيف يبطل بحضورهم فالظاهر عدمه (قوله ولو شهدا على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان
 الغلانية بالف وقالوا خبرنا انهما يعرفانها بخفايا امرأة فقالا لا ندرى اهي هذه أم لا قيل للمدعي هات
 شاهدين انها فلانة) لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة
 ففعلها غيرها فلا بد من تعريفها بتلك النسبة نظير هذا اذا تحملوا الشهادة ببيع محدود بذكر حدودها
 وشهدوا على المشتري لا بد من آخرين يشهدان على ان المحدود به في يد المدعي عليه وكذا ان أنكر
 المدعي عليه ان المحدود المذكور في الشهادة حدود ما في يديه وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله على
 فلانة الى آخره الى انه يشترط في الاشهاد الاعلام بأقصى ما يمكن ولذا قال في الخانية رجل أشهد رجلا
 على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال حاضرين عند الاشهاد بقوله أشهد ان فلان بن
 فلان هذا أقر عندى ان لفلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبين
 أو أحدهما حاضرا والاخر غائبا أو ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما أو الميت منهما الى أبيه
 وجده وقبيلته وما يعرف به لان مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة
 الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد اهـ وفي البرازية وفي طلاق شيخ الاسلام أقران عليه
 لفلان بن فلان الفلاني كذا فجاء رجل به هذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخر مسمى بذلك
 صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال اهـ وفي وصايا الخانية قال المريض لرجل على ألف درهم
 يعطى المال كله للورثة ولا يوقف شيء ولو قال لمحمد على ألف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار
 الدين اهـ وفي المصباح فلان وفلانة بدون ألف ولام كناية عن الاناسي وبهم ما كناية عن البهائم
 يقال ركبت الفلانة وحلبت الفلانة (قوله وكذا كتاب القاضي الى القاضي) لانه في معنى الشهادة
 على الشهادة الا ان القاضي السكال ديانته ووفور ولا يته بنقرب بالنقل ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى
 جواب المدعي عليه ولا بد منه فانه ان قال لست أنا فلان بن فلان الفلاني كان البيان على المدعي
 وان أقرانه فلان بن فلان وادعى الاشتراك في الاسم والنسب كان البيان على المدعي عليه ولذا قال
 في الخانية القاضي اذا كتب كتابا وكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه السكال فقال المدعي
 عليه لست أنا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي للمدعي أقم
 البينة انه فلان بن فلان فان قال المدعي عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا المحي أو الفخذ أو في
 هذه الحارة أو في هذه البلدة رجل غيري بهذا الاسم يقول له القاضي اثبت ذلك فان أثبت ذلك
 تندفع عنه الخصومة كما لو علم القاضي بمشارك له في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم
 والنسب لا يتبعين هؤلاء الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصما وان أقام المدعي البينة انه كان باسمه
 ونسبه رجل آخر ومات ذلك لا يقبل قوله لانه لا حق له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان يعلم
 ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان
 كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدرى وقت موت ذلك الرجل اهـ (قوله وان قالوا فيهم التسمية
 لم يجوز حتى ينسبها الى فخذها) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى تميم لانهم
 قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وفسر في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة
 وفي الشرح بالمجد الأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن

ولو شهدا على شهادة رجلين
 على فلانة بنت فلان
 الفلانية بالف وقالوا
 أخبرنا انهما يعرفانها بخفايا
 امرأة وقالوا لا ندرى اهي
 هذه أم لا وقيل للمدعي
 هات شاهدين انها فلانة
 وكذا كتاب القاضي الى
 القاضي ولو قال فيهم ما
 التسمية لم يجوز حتى ينسبها
 الى فخذها

على هذا ما كان ينبغي
 عنه المحضور من مبهلات
 الاشهاد

(قوله والصحيح ان النسبة الخ) سياتى رده (قوله وهل يشترط شهادة الزائد على العدلين في أنها فلانة الخ) قال الرملى قال الطرابلسي في معين المحكام ولو عرفها رجالان وقالنا شهد أنها فلانة بنت فلان حل للشاهد أن يشهد وفاقالان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة لو أخبر جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب وعندهما لو أخبره عدلان انها فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة اه وانظر ما بينه وبين ما هنا من المخالفة وقدم في شرح قوله انه أن يشهد بما سمع أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما يوافق ما ذكره هنا فتأمل والذي يظهر ان ما في معين المحكام هو المعتمد لما ذكره من العلة تأمل (قوله وفي خزانة المفتين الخ) قال في الفتح ولا يخفى

وقبل دون البطن وفوق الفصيلة وهو مذكر لانه بمعنى النفر والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيها أفخاذ اه وفي المصباح الفخذ آخر القبائل أولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ والشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل يجمع العمائر والعمارة بكسر العين تجمع البطون والبطن يجمع الأفخاذ والفخذ يجمع الفصائل وفي القاموس الفخذ ككتف ما بين الورك والساق وحى الرجل اذا كان من أقرب عشرين اه وذكر الزنجشري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فضر شعب وكذا ربيعة ومذحج وجبر وسيمت شععو بالان القبائل تنسب منها وكنانة قبيلة وقرين عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة فعلى هذا لا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة لانها دونها ولذا قال الله تعالى وفصيلة التي تؤويه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشرة وتماه في فصل الكفاءة من النسكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد ولا بد من ذكر الجدة خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتميمي وبخارى لا يكفي وان الى المحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهما ان كان معروفا بالصناعة يكفي وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان بن فلان الفلاني على فلان السندی عبد فلان بن فلان الفلاني كفي اتفاقا لانه ذكر تمام التعريف ولو ذكر اسم المولى واسم أبيه لا غير ذكر السرخسي انه لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه يقضى لمحصل التعريف بثلاثة العبد والمولى وأبوه وان ذكر اسم العبد والمولى ان نسب الى قبيلة الخاص لا يكفي على ما ذكره السرخسي ويكفي على ما ذكره شيخ الاسلام لو جوه ثلاثة وان لم يذكر قبيلة له الخاص لا يكفي وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسب العبد الى مولاه ذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء وشرط المحاكم في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو الصناعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منه وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشهرة الامام أبي حنيفة يكفي ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كدار الخلافة وان مشهورة لا بد من ذكر الحد وعنده وعندهما هي كالرجل ولو كنى بلا تسمية لم تقبل الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجوز الا ان اشهر كابن أبي ليلى ولو كتب الى أبي فلان لم يجوز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال ويشترط نظرها في التعريف وان أراد ذكر خلية تترك موضع الخلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الخلية أو على الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجد القاضي بد امن ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذكرنا نظر رجل واحد فكان أولى وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقالنا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه وهو ظاهر الا قوله ان النسبة الى الفخذ لا تكفي عن الجد ففي الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذلك الجد عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهره وايه فذكر الفخذ يقوم مقام الجد لانه اسم الجد الاعلى فترك منزلة الجد الادنى اه وكذا تنبيهه في البرازية للفخذ بتميمي غير صحيح لما علمته آتفا وفي خزانة المفتين ولو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد ينقد وفي فتاوى قاضيخان وان حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه

ان ليس المقصود من التعريف أن ينسب إلى أن يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته إلى مائة جسد وإلى صناعته ومحلته بل لثبت بذلك الاختصاص وبزول الاشتراك فانه كلما يتفق اثنان في اسمهما واسم أيهما - ما وجد - ما أو صناعتهم ولقبهما فذا ذكر عن قاضيان من انه لو لم يعرف مع ذكر الجدل لا يكتفي لذلك الاوجه منه ما نقل ١٣٧ في الفصول من ان شرط التعريف

ذكر ثلاثة أشياء غير انهم اختلفوا في اللقب مع الاسم هل هو واحد أولا (قوله وقيد باقراره الخ) قال الرملي الذي يقتضيه التحقيق ما سياتي انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمل (قوله) وزاد شيخ الاسلام (خ) قال الرملي قد جوزوا

ومن أقرانه شهد زورا يشهر ولا يعزر

الشهادة بالموت من سمع من ثقة موته اذا أخبره به فكيف يحكم به معه وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وظاهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغي أن لا يجزم بل يقول أخبرني فلان أو سمعت من الناس أو أشتهر عندي ذلك ونحوه ففي مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزر تأمل (قوله وبه) علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة (خ) قال الرملي قال في فصول العمادى شهدا ان لفلان على هذا الرجل ألف

لا يحتاج إلى ذكر الجسد وان كان لا يحصل الا بذكر الجسد لا يكفي والمدينة والقريه والكورة ليست بسبب التعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان الرجل يعرف باسمه واسم أمه وجده لا يحتاج إلى اللقب وان كان لا يحصل الا بذكر اللقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم واللقب كما في أحد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به لان في ذلك المصر يشاركه غيره فالحاصل ان الاعتبار بما هو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وفي ايضاح الاصلاح وفي الجهم ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لا ينهم ضيعوا أنسابهم (قوله ومن أقرانه شهد زورا يشهر ولا يعزر) أي لا يضرب ولا يضرب ويحبس لان عمر رضى الله تعالى عنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطا وسخم وجهه ولان هذه كبيرة يتعدى ضررها إلى العباد وليس فيها حكمة قد رفي عزر وله ان شريحا كان يشهره ولا يضربه ولان الانزجار يحصل بالشهر فيكتفي به والضرب وان كان مبالغته في الزجر ولا يكتفي به مانع من الرجوع فوجب التحقير نظر إلى هذا الوجه وحديث عمر رضى الله عنه محمول على السياسة بدلالة التبليغ إلى الأربعين والتسخيم وفي السراجية الفتوى على قوله ورجح في فتح القدير قوله ما وقال انه الحق أطلق من أقر فشمل الرجل والمرأة قال في كافي الحاكم والرجال والنساء في شهادة الزور سواء وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد فيجب حيا كذا في فتح القدير وظاهره انه يشهر أيضا فيه وخرج ما اذا ردت شهادة له لثمته أو لحالته بين الشهادتين أو بين شهادتين فانه لا يعزر لانه لا يندري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب المدعى لينسب الشاهد إلى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة حجة الاثبات في اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان أو التعزير ذكره الشارح وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التهاثر ان يشهدا ان هذا الشيء لم يكن لفلان فهذا لا يقبل وكذا الوشهاد انه لم يكن لفلان على فلان دين ومن شهدا ان هذا لم يكن فقد شهدا بالباطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل الزور فيعزر رفعه على هذا يعزر باقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لندرة ما لا يهمل لانه لا يحصل له ان يقول كذبت أو ظننت ذلك أو سمعت ذلك فشهدت وهما بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم فجعل كانه قال ذلك كذا في البناية وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مسئلة ظهوره حيا بعد الشهادة بموته أو قتله ما اذا شهدوا برؤية الهلال خضى ثلاثون يوما وليس في السماء علة ولم ير والالهلال والزور في اللغة الكذب كما في المصباح وفي القاموس الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى وأعياد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغناء وما يعبد من دون الله تعالى والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفارس ونهر يصب في دجلة والرأى والعقل والباطل إلى آخره وذكر القاضي في تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون الشهادة الباطلة

١٨٥ - بحر سابع - درهم فقطى القاضي بشهادتهم وأمر المدعى عليه بدفع المال وهو ألف إلى المدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمدعى عليه بالخيار في تضمين المدعى أو الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارا ضامنين فغرما اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا لا يحتمل ظهور الكذب بالنسبة إلى المال لا إلى التعزير والله تعالى أعلم ذكره الغزى

باب الرجوع عن
الشهادة

(قوله وظاهر كلامهم ان للقاضي أن يستخيم وجهه اذ ارآه سياسة) قدم في كتاب الحدود ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة بل الحكم باللامام وليس فيما ذكره هذا دليل عليه بل ما قدمه من ان عمر رضى الله عنه فعله يدل على ما ذكره في كتاب الحدود قاله بعض الفضلاء (قوله واختلفوا في مقدار مدة توبته) تقدم قبيل قوله والاقلف نقلا عن الخلاصة لو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة تأمل

باب الرجوع عن
الشهادة

(قوله وترجم له بالباب مخالفا للهداية) أقول يوجد في بعض النسخ الترجمة بالكتاب موافقا للهداية ووجهه ان تحت أبوابا متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وان لم يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضا كما سيذكره المؤلف وشأن المتن الاختصار ولذا ترجم في التتارخانية

أولا يحضر ون محاضر الكذب فان مشاهدة الباطل شركة فيه اه وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمدا وفي فتح القدير ولو قال غلطت أو ظننت ذلك قبلهما معني كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم اه وبخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما كنسيت فلا تعزير وهو الظاهر والتشهير في اللغة من شهيره بالتشديد يدرفعه على الناس كما في القاموس وأبرزه كما في المصباح وعند الفقهاء كما في الهداية ما نقل عن شريح انه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان كان غير سوقي بعد العصر أجمع ما كانوا يقولون ان شريح يقرئك السلام ويقول انا ووجدنا هذا شاهدا الزور فاحذروه وحذروه الناس اه وبعثه مع أعوانه أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن وأما التسخيم فقال في المصباح السخام وزان غراب سواد القدر وسخيم الرجل وجهه سوده بالسخام وسخيم الله وجهه كناية عن الموت والغضب اه وقدمنا في دليلهما ان عمر رضى الله عنه وسخيم وجهه وان الامام حمله على السياسة وهو تأويل شمس الأئمة وأوله شيخ الاسلام بالتخجيل بالتفصيح والتشهير فان المخجل يسمى سوادا مجازا قال الله تعالى واذا بشر أحدهم بالانتى ظل وجهه مسودا كذا في البناية وظاهر كلامهم أن القاضي أن يستخيم وجهه اذ ارآه سياسة وفي فتح القدير معزير الى المعنى ولا يستخيم وجهه بالحاء والحاء وانما فسر قوله لا يعزير بل يضرب لان التشهير تعزير والحاصل الاتفاق على تعزيره غير انه اكتفى بتشهير حاله في الاسواق وقد يكون ذلك أشد من ضربه خفية وهما أيضا في ذلك الضرب كما في فتح القدير وأطلق في تشهيره فشمع الاحوال كلها وقيد الامام الحاكم أبو محمد الكاتب بان لا يعلم رجوعه باى سبب كان فهو على الاختلاف أمان ان رجوع ثانيا نادما لم يعزرا جاعا وان رجوع مصرا على ما كان فانه يعزرا جاعا أى يضرب وذ كر شمس الأئمة ان التشهير قولهما أيضا فهما يقولان بالتشهير والضرب والحبس والكل مفوض الى رأى القاضي واختلفوا في قبول شهادته اذا تاب قالوا ان كان فاسقا تقبل لان الحامل له عليها فسقه فان تاب وظهر صلاحه تقبل لزوال الفسق وان كان عدلا أو مستورا لا تقبل أبدا وعن أبي يوسف فقبولها وبه يفتى واختلفوا في مقدار مدة توبته والصحيح التفويض الى رأى القاضي اه والله أعلم

باب الرجوع عن الشهادة

مناسبتة لشهادة الزور وظاهرة وهو ان الرجوع لا يكون غالبا الا لتقدمها عمدا أو خطأ وترجم له بالباب مخالفا للهداية المترجم بكتاب اذ ليس له أبواب متعددة وهو وان كان رفعا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة والكلام فيسه في مواضع الاول في معناه لغة قال في المصباح رجوع من سفره وعن الامر يرجع رجوعا ورجعا ورجعى ورجعا قال ابن السكيت هو تقيض الذهاب اه الثانى في معناه اصطلاحا فهو تقيض ما أئتمته كذا في المحط والثالث في ركنه وهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذبت في شهادتي فلو أنكرها لم يكن رجوعا كما في خزائن المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غيره وفائدة عدم قبول البينة على رجوعه وعدم استحلافه اذا أنكر كما سيأتى الخامس في صفته قال في العناية انه أمر مشروع مرغوب فيه ديانة لان فيه خلاصا من عقاب الكبيرة اه وذكر الشارح ان شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء فاذا شهد بزور عمدا أو خطأ وجبت عليه التوبة وهى لا تصح الا عند الحاكم ولا يمنع عنها الاستحياء من المخلوقين وفيه تدارك ما ألتف بالزور اه

السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع الى ماله والا تخو الى نفسه فالاول وجوب الضمان
ويحتاج الى بيان ثلاثه سببه وشرائطه ومقداره فسيببه اتلاف المال أو النفس بها فان وقعت اتلافا
انعدت سببا لوجوب الضمان والا فلا تترى بالسبب منزلة المباشرة وسبباً في بيانه مقصداً لشرطه
كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون التلاف بها عينا فلا ضمان لو رجع عن منفعة كالنكاح
بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر للسبب تأجر باجارتها باقل من أجر مثلها ثم رجعا وان يكون
الاتلاف بغير عوض لانه بعوض اتلاف صورة لا معنى وقد راجع على قدر الاتلاف لانه السبب
والحكم يتقدر بقدر العلة وأما ما يرجع الى نفسه فنوعان وجوب المحذوف في شهادة الزنا سواء كان قبل
القضاء أو بعده للنفذ منهم ولو بعد الامضاء رجسا كان أو حليداً خلافاً لفرق في الرحم وجوب
الضمان وهو الديق عليهم ان رجعا بعد الرجم لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير
عليه سوى شهادة الزنا بعمد الشهادة بالزور فقطهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان
لو اتلفا حقا من المحقوق كالعقود عن القصاص لو شهدا به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط
خيار من الخيارات كذا في التتف ولا فرق في وجوب التعزير بين كونه قبل القضاء أو بعده وفي
فتح القدير ولا يخفى عن نظر لان الرجوع ظاهر في انه توبة عن تعمد الزور وان تعمدته والتور
والجحلة ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا عن ذنب ارتفع بها وليس فيه حكمة قدر اه
قلت ان رجوعه قد يكون لقصد اتلاف الحق ولجوواز كون المشهود عليه غره بمال لا ماذ كره ولكنه
خاص بما قبل القضاء وأما بعده فقد يظن بجحله انه اتلاف على المشهود له مع انه اتلاف لماله
بالغرامة (قوله ولا يصح الرجوع الا عند القاضي) لانه فسخ للشهادة فيخص بما يخص به
الشهادة من مجلس القاضي ولان الرجوع توبة وهي على حسب الجناية فالسر والسرا والاعلان
بالاعلان أطلقه فشمع القاضي المشهود وعنده وغيره فاذا لم يصح الرجوع عند غير القاضي ولو شرطيا
كافي فتح القدير وادعى المشهود عليه رجوعهما وأراد عيניהما لا يخلفان وكذا لا تقبل بينته عليهما
لانه ادعى رجوعا باطلا حتى لو أقام بينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل لان السبب
صحح ولو أقر عند القاضي انه رجع عند غير القاضي فانه صحيح وان أقر برجوع باطل لانه يجعل
انشاء الحال وفي خزائنه المقتنين اذار جعاعن شهادتهما وأشهدا بمال على أنفسهما لاجل الرجوع
ثم بعد ذلك فشهد عليهم الشهود بالمال من قبل الرجوع والضمان لا تقبل اذا تصادقا عند القاضي
أن الاقرار بهذا السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان وفي المحيط ولو ادعى رجوعهما عند القاضي
ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان لا تسمع منه البيئة ولا يخلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير
موجبا للضمان الا باتصال القضاء به كالشهادة اه (قوله فان رجعا قبل حكمه لم يقض بها) لان
الحق انما يثبت بالقضاء والقاضي لا يقضى بكلام متناقض وقد معنا انه يعز رقب الحكم أيضا أطلقه
فشمع ما لور رجعا عن بعضها كالمشهدا يدادو بناؤها أو باتان وولداهم رجعا في البناء والولد لم يقض
بالاصل كما في جامع الفصولين مع لالابان الشاهد فسق نفسه وشهادة الفاسق ترد وفي منية المفتي
شهدا على رجل فلم يقض بشهادتهما حتى شهد رجلان عليهما انهما رجعا عن تلك الشهادة فان كان
الذنان أخبرا عنهما بالرجوع يعرفهما القاضي ويعدهما ووقف الامر ولم يقض بشهادتهما شهدا انه
سرق من هذا ثم قال لا غنا أو وهما بل سرق من هذا لم يقض بها أصلا لانهما أقرابا بغلة شهدا
لرجل ثم زاد افهما قبل القضاء بها أو بعده وقال أو وهما ان كانا عدلين غير متهمين قبل ذلك فنهما

ولا يصح الرجوع الا عند
القاضي فان رجعا قبل
حكمه لم يقض بها

بالكتاب وذكر تحتها ستة
عشر فصلا ساقتها على
نسق وبه اندفع ما وجه
به كلام المصنف مشيرا
به الى الاعتراض على
الهداية (قوله التعزير)
المراد بالتعزير التشهير
(قوله لان الرجوع لا يصح)
ولا يصير موجبا للضمان
الا باتصال القضاء به
قال في الفتح وزاد جماعة
في صحة الرجوع أن يحكم
القاضي برجوعهما
ويضمنهما المال واليه
أشار المصنف ونقل هذا
عن شيخ الاسلام واستبعد
بعض من المحققين توقف
صحة الرجوع على القضاء
بالرجوع أو بالضمان
وترك بعض المتأخرين
من مصنفى الفتاوى
هذا القيد وذكر انه انما
تركه تعويلا على هذا
الاستبعاد

(قوله وشمل ما اذا شهدا بطلاقها الى آخر القولة) مقدم عن محله وحقه أن يكتب في آخر القولة الآية وقد رأيت في بعض النسخ كذلك (قوله ثم رأيت بعد ١٤٠ ذلك في فتح القدير الخ) وهكذا قال في البرازية ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر

المذهب اه ومثله في التارخانية برمز المحط فانه نقل عنه ان آبا حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما والظاهر ان المراد به المحيط البرهاني لما وبعده لم ينقض وضعا ما أتلناه للمشهد ودعاه اذا قبض المدعي المال ذكر المؤلف ان ما في المحيط المرخى ليس فيه التفصيل (قوله وصاحب الجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم) كذا في النسخة وهي عبارة غير محررة لان صاحب الجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعي المال ديناً كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقدروا (قوله وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر) أقول عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعاً معتبراً يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمنا المال الذي شهداه

اه وشمل ما اذا شهدا بطلاقها ثم تزوجت فرجع أحدهما لم يفرق بينهما وبين زوجها واختلفوا فيما اذا تزوجها أحدهما ثم رجع في الكافي للحاكم ان الشعبي لم يفرق بينهما وانه كان يأخذ أبو حنيفة وقال محمد لا يصدق على ابطال شهادته الاولى ولكنه يصدق في حق نفسه فان كان تزوجها فرق بينهما وارجع أبو يوسف الى هذا القول بعد ذلك اه وقد أفاد قوله لم ينقض ان المشهود له وعليه يعملان بمقتضاه وان علمان ان المشهود زور فلو شهدا عليه بالطلاق الثلاث وقضى به ثم رجعا والزوج يعلم انهما كاذبان لم يسعه ان يقربها كذا في الكافي للحاكم وقد قيد بالرجوع لانه لو ظهر ان الشاهد عبد أو محمّد ود في قذف يبطل القضاء ويرد المال الى القاضي له كذا في كافي الحاكم (قوله وبعده لا ينقض) أي ان رجعا بعد المحكم لم ينقض القضاء لان آخر كلامهم بقبض أوله فلا ينقض المحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجع الاول ما تصال القضاء به أطلقه فشمّل ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدالة أو دونه أو أفضل وهكذا لم يقيّد في أكثر الكتب متوناً وشروحاتاً وفي خزائن المفتين معزياً الى المحيط ان كان الرجوع بعد القضاء ينظر الى حال الرجوع فان كان حاله عند الرجوع أفضل من حاله وقت الشهادة في العدالة صح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير وينقض القضاء ويرد المال على المشهود وعليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدالة أو دونه وجب عليه التعزير ولا ينقض القضاء ولا يرد المشهود به على المشهود وعليه ولا يجب الضمان على الشاهد اه وهو غير صحيح عن أهل المذهب لخالفته ما نقلوه من وجوب الضمان على الشاهد اذا رجع بعد المحكم وفي هذا التفصيل عدم تضمينه مطلقاً مع انه في نقله مناقض لانه قال أول الباب بالضمان موافقاً للمذهب ثم كشفت المحيط للإمام رضي الدين السرخسي الموجود في ديارنا فوجدته وافق الجماعة من غير تفصيل فهو وان احتمل أن يكون في المحيط البرهاني لكن القول به لا يصح عن المذهب فانهم نقلوا عدم الضمان عن الشافعي ثم رأيت بعد ذلك في فتح القدير ان هذا قول أبي حنيفة الاول وهو قول شيخه جاد ثم رجع عنه الى انه لا ينقض القضاء ولا يرد المال على القاضي عليه على كل حال ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد (قوله وضمنما أتلناه للمشهد ودعاه اذا قبض المدعي المال) لان التسبب على وجه التعدي سبب الضمان كما في البئر وقد وجد سبب الاتفاق تعدياً وقد تعذر ايجاب الضمان على المباشر وهو القاضي لانه كالمجا إلى القضاء وفي ايجابه صرف الناس عن تقلده وتعذر استيفاءه من المدعي لان المحكم ماض فاعتبر التسبب وفي المحيط رجوع الشاهدان في المرض وعليهما دين الصحة وما نابدي بدين الصحة لان ما وجب عليهما بالرجوع في المرض دين المريض لانه وجب باقرارهما في المرض اه وانما قيد بالقبض لان الاتفاق به يتحقق ولانه لا مماثلة بين أخذ العين والزام الدين وقد تبع المصنف صاحب الهداية في تقييده تبعاً للإمام السرخسي وصاحب الجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم فقد صرح في الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين بالضمان بعد القضاء قبض المدعي المال أولاً قالوا وعليه الفتوى وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر وهو قوله ما وظاهره

وهذا قول الآخر وهو قوله ما وعليه الفتوى سواء قبض القاضي له المال الذي قضى له أو لم يقبض انتهت فتواه وهو ان قوله الآخر ليس نضاق رجوعه الى الاطلاق والآخر هو الذي يظهر لي انه أراد بقوله الآخر الضمان بالرجوع مطلقاً أي سواء

كان الشاهد كماله الاول في العبدالة اولاً فيكون اشارة الى ما تقدم الكلام فيه في القولة السابقة بقر به ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم والقول الاخر لا ينقض ولا يرد المال من المدعي ولا يضمن الشهود وهو عيب قول أبي حنيفة الاول اذا كان حالهما وقت الرجوع مثله وقت الاداء اه وفي الولو الحجة ثم اذا صبح الرجوع لا يطل القضاء ولكن يضمنان المال الذي شهدا له به وهو قولهما وقول أبي حنيفة الاخر اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه أراد الرجوع الامام عن التقييد بالقبض فيقول لو صح لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالهداية والمختار والوقاية والغرد والاصلاح والكنز والمتقى ومواهب الرحمن فكلمهم فيسندوا بالقبض وحزم به صاحب المجمع كما قدمناه والمحدث في الجوهر ولو صح نقل الرجوع لذكره شرح القاضيه اقتصر واعلى شرح ما ذكره السابقين ونقلوا القول الاخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وانت على علم بان ما أثبتته ١٤١ أبواب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعه لنقل

المذهب ومما هو مقرر مشتهر ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في المتون فكيف لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحينئذ فما كان ينبغي للتمرتاشي أن يجزم بما في الفتاوى في متن التتوير ويعدل عما عليه المتون (قوله ثم اعلم ان تضمين الشاهد الخ) جعل لذلك أصلاً العلامة ابن الشحنة في لسان المحاكم حيث قال دقيقة في ايجاب الضمان على الشاهدين الشاهدان متى ما ذكر اشيا هو لازم

ان اشتراط القبض مرجوع عنه وفرق في المحيط بين العين والدين فقال شهادتين ثم رجعا ضمنا قيمتها قبضها المشهود له أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمان الاتلاف مقدر بالمثل ان كان المشهود به مثلياً وبالقيمة ان لم يكن مثلياً وان كان المشهود به ديناً فراجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان قبضه المشهود له ثم رجعا ضمنا لانهم أوجبوا عليه ديناً فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يشترط في منهما الا بعد قبض المشهود به تحقيقاً للمعادلة اه وهذا قول شيخ الاسلام وشمل أيضاً قوله ما ألتفاه خير الذي وخزيره لكن في كافي الحاكم واداشه هذان الذي لذي بمال أو خير أو خسر برفقضي القاضي بذلك ثم رجعا ضمنا المال وقيمة الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته في قول أبي يوسف ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يسم الشاهدان وأسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة ضمنا قيمة الخنزير ولم يضمنوا قيمة الخمر اه ثم اعلم ان تضمين الشاهد لم يخص في رجوعه ما في تلقيح المحبوبي المعبر عنه نارة بقرق السكر ايدى شهدا هذان على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي بها ثم أقام المقضى عليه بيعة على الدفع قبل القضاء بأمر القاضي برد الألف اليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا ان له عليه ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ الألف ثم أقام المقضى عليه البيعة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود ووجه الفرق ان في الوجه الاول لم يظهر كذبهم لجواز ابراءه أقرضه ثم أبرأه وفي الوجه الثاني ظهر كذبهم لانهم شهدوا عليه بالألف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه ألا ترى انه لو قال امرأته طالق ان كان لفان عليه شيء فشهد الشهود انه أقرضه ألفاً يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدا ان لفان عليه ألفاً حكم بالمال والوقوع جميعاً تبين بهذا ان الشهادة على الاقرار ليست شهادة على قيام التحق للحال والشهادة بالدين مطلقاً شهادة على الحق في الحال اه فقد علم تضمينهما بظهور كذبهما من غير رجوع فتضمنيهما اذا تبين كذبهما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجوامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء الشهود

للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ما ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيأ حتى ان مولى المولاة اذا مات وادعى رجل ميراثه بسبب المولاة فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والا وهو عاقده وانه وارثه لا نعلم له وارثاً غيره فقضى له القاضي بميراثه فاستأدكه وهو معسر ثم ان رجلاً آخر أقام البيعة انه كان نقض الولاء الاول ووالى هذا الثاني وانه توفى وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وراث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث الثاني فيكون الثاني بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما لا يحكم به تعلق وبيان ذلك في مسئلة الولاء قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه للقضاء له بالميراث فانهم اذا شهدوا بأصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث وانما أخذ الاول الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما فضمننا بخلاف مسئلة الشهادة بالنسكاح فانهم اذا شهدا انه مات وهى امرأته لان قولهما مات وهى امرأته زيادة غير محتاج اليها فانهم لو قالوا كانت امرأته فان القاضي يقضى

بقته له حيا ضمن الولي للقبض ظلما ولا يرجع له لامة بدله أو الشاهد بدلا لمجاء ذكره ويرجع
 بما أخذ الولي للملكه ذلك وكذا الواقعة لكن لا يرجع عنده اذ ليس لديهم مالية تلك بخلاف المدبر
 ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العفو لا ولو شهد على الاقرار أو الشهادة ضمن الولي
 لما مردون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا لو ثبت البراءة ضمن شاهد الدين
 دون الاقرار ولو قال ان كان له على خنث في الاول دون الثاني كالموجود المشهود بنكاحها اما
 والشاهد عبدا أو مجلودا في قذف اه وبهذا علمت ان فرع الكرايسى منقول في الشخص وان دفع
 الابرار على القول بالتضمن اذا ظهر كذبه بما لو وجد المشهود بنكاحها اما أو اختافانه ظهر الكذب
 ولا ضمان وشمل أيضا ما أتلفاه العتق فريضته الشاهد برجوعه كما في خزنة المقتين فهو وان كان
 لا يضمن بالغصب عندهما خلافا لمحمد يضمن بالاتلاف وهو ذامنه وفي جامع صدر الدين ادعى
 عبدا في يده ملكا وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى له ثم رجعوا ضمن كل فريق
 لمن شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لا اتحادا المقضى عليه بخلاف الملك دليله
 وجد شهود الاول عبدا برده عليه في الملك دون الوصية وتما فيه وشمل كل المشهود به أو بعضه فلذا
 قال في جامع الفصولين عند محمد شهد له بدار وحكم له ثم قال لا تدرى لمن البناء فاني لا أضمنها قيمة
 البناء للمشهود عليه كأنهما قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو قال ليس البناء للديعي أضمنها قيمة
 البناء وعن أبي يوسف شهد له بدار فقال قبل الحكم كلفنا شهادتنا بالعرصة أقبل شهادتهما على ذلك
 ولم يكن هـ ذار رجوعا ولو قاله بعد الحكم أضمنها قيمة البناء اه ثم اعلم ان الضمان عنهما يسقط
 بأشياء الاول ضمنها نصف المهر ثم أقر به رده اليهما الثاني ضمنها قيمة العبد ثم أقر بالاعتاق
 رده الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها للمشهود له للمشهود عليه ردها اليهما الرابع رجع
 الواهب في هبته بقضاء بعد ما ضمن الشاهد رد الضمان الخامس ورثة المقضى عليه رد الضمان
 بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتامية وشمل قوله أيضا ما أتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر
 بعضها وفاته البعض فذكر الدين والنكاح والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الفرع
 والمزكى وشاهد اليمين وسنشرح كل واحد منها وقد فاته الهبة والبراء والاستيفاء والتأجيل والحد
 والنسب والولاء والكتابة والتدبير وأمومة الولد والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة
 والشركة والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب
 عبده من فلان وقبضه ثم رجعوا بعد القضاء ضمنها قيمة العبد وحتى الرجوع لا يمنع التضمن فان
 ضمنها القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان أيض العين يوم
 شهدا بالهبة ثم رجعا واليهاض زائل ضمنها قيمته أيض لا اعتبار القيمة يوم القضاء اه وأما البراء
 والتأجيل ففي المحيط شهدا انه أبرأه عن الدين أو أجله سنة أو وفاة فقضى به ثم رجعا ضمنوا ولو شهدا انه
 أجله سنة فقضى بها ثم رجعا قبل الحلول أو بعده ضمنوا ورجعاه على المطالب الى أجله ويبرأ الشاهدان
 بقبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطالب فان ضمنوا ورجعاه على المطالب الى أجله وقاما
 مقام الطالب فان توى ما على المطالب فن ماله ما ولو أسقط المدينون الاجل لم يضمنوا ولو شهدا ان له
 على آخر ألفا وآخران انه أبرأه ثم رجعا وكلف مدعى الالف اقامة البينة ثانيا وخصمه في ذلك
 شهود براءة الدين رجعا فضمنهما الالف ولا تصح اقامة البينة على الدين إلا بحضرة الشهود لا بحضرة
 المدعي عليه ولا يرجعان على المشهود له بالبراء اه وفي العتامية شهدوا على أبرأه من الدين

لها بالمراث فصار وجود
 هذه الزيادة والعدم بمراث
 ولو ان دعت هذه الزيادة
 اسكان لا يجب عليهما
 شي لانهما شهدا بنكاح
 كان ولم يظهر كذبهما في
 ذلك ثم ذكر مسألة
 الفروق

(قوله وأما النسب والولاء والكتابة وأخواها فع العتق) أي فسند كرها مع العتق ١٤٣ لا تفي في كلام المتن والمراد باختوى

الكتابة التدير والاستيلاء
وكانه رحمه الله تعالى نسي
فلم يذكر شيئا من أحكام
النسب والولاء مستقلا
بل ذكر الثلاثة فقط ولعله
اكتفاء بما تضمنته من
الولاء والنسب وفي
الولاء الحجة ولو ادعى رجل
انه ابن رجل والاب يجحد
وأقام البينة انه ابنه ولد
على فراشه فقضى بذلك
وأثبت نسبه ثم رجعوا
فلا ضمان عليهم سواء

فان رجع أحدهما ضمن
النصف والعبرة لمن بقى
للمن رجع

رجعوا في حال حياة الاب
أو بعد وفاته أمافي حال
حياة الاب فلا نسب - عالم
يشهدا على الاب بالمسال
وانما شهدا عليه بالنسب
والنسب ليس بمسال وما
ليس بمسال لا يضمن
بالمسال وما بعد وفاته
فلا نسب لو ضمنه واما ورث
الابن المشهور - ودله لسائر
الرواية ولا يجوز ذلك لان
استحقاق الميراث يضاف
الى مسوت الاب لا الى
النسب لان الميراث
يستحق بالنسب والموت
جميعا والموت آخرهما
وجودا وكل حكم ثبت بعلة

ثم مات الغريم مفسدا ثم رجعا لم يضمننا للطالب لانه توى ما عليه بالافلاس اه وأما المحدث فسند كره
مع القصاص وأما النسب والولاء والكتابة وأخواها فع العتق وأما الاقالة فع البيع وأما الو كالة
ففي المحيط شهد انه وكله بقبض دينه من فلان أو ودعة فقبضه وأنكر الموكل ثم رجعا لم يضمننا لان
الشاهد سبب لتقويت إمكان القبض على الموكل والوكيل باشر تقويته فيكون الضمان على
المباشر وفي العتائية ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتاق ولا على شهود التفويض ولا على شهود
التوكيل بقبض الدين اه وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له ألف على آخرانه رهنه عبداه بقيمة
ألف والمطالوب مقر بالدين وشهدا بالرهن ثم رجعا لم يضمننا لانهم ازالا بعوض ولو كان فيه فضل
على الدين لم يضمننا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتن ضمننا الفضل على الدين ولو ادعى الراهن
الرهن وأنكر المرتن لم يضمننا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتن وان رجعا عن الرهن دون
التسليم بان قالاسلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان اه وأما الاجارة ففي المحيط ركب بعيرا
لرجل الى مكة يدعى الاجارة بثمانين وأقام بينة فعبط وادعى صاحب البعير الغصب ثم رجعا
ضمننا قيمة البعير يوم عطب الامقدار ما أخذ صاحب البعير من الاجر شهدا انه أكره دابته بمائة
الى موضع كذا وأجره مثلهما ثمان فركبها ثم رجعا لم يضمننا الفضل ان ادعى المستاجر الاجارة ويجحد
صاحب الدابة وان ادعاها صاحب الابل ويجحد المستاجر ضمننا له ما أداه ما فوق أجر البعير وأما
المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا والربح
لم يقبض لم يضمننا فان قبضاه واقتسماه نصفين ثم رجعا ضمن سدس الربح قيل هذا في كل ربح حصل
قبل رجوعهما فامار ربح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال عرضا فكذلك وان كان نقدا
فرب المال يملك فسخها فكان راضيا باستحقاق الربح اه وأما الشركة ففي المحيط شهدا انهما
اشتراكا ورأس مال كل واحد منهما ألف على أن الربح اثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وربحها
قبل الشهادة فاقسمها اثلثا ثم رجعا ضمننا لصاحب الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد
الشهادة فلا يضمنان عليهما اه وفي كافي الحاكم في بدرجل مال فشهد الرجل انه شريكه شركة
مفاوضة فقضى له بنصف ما في يديه ثم رجعا ضمننا ذلك النصف للشهود وعليه وأما الشفعة ففي المحيط
ولو شهدا أن الدار التي في يد الشفيع ملكه فقضى له بالشفعة ثم رجعا لم يضمنوا وان كان الاول
قدي بنى فامر القاضى بقبضه يضمنان قيمة بنائه ولهما النقص اه وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل
مسلم أن أباه مات مسلما وعرف كافر وأوليت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث لكافر الوارث
وأما الوصية ففي المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شيء وأقام البينة فقضى
ثم رجعوا ضمنوا جميع الثلث وتعامه فيه وفي كافي الحاكم لو شهدا أن الميت أوصى الى هذا في تركته
فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما والضمان على الوصي ان استهلك شيئا اه وأما
الوديعة والعارية ففي كافي الحاكم شهدا على رجل بوديعة فجحدتها القاضى ثم رجعا ضمننا
له ما غرم وكذلك العارية اه (قواعد فان رجع أحدهما ضمن النصف والعبرة لمن بقى لامن رجع)
يعنى وقت بقي من يبق يشهدا نصف الحق ولا يقال لا يجوز أن يثبت الحكم ببعض العلة فوجب
أن لا تبقى به أيضا لانه قول يجوز أن يبقى الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كالحول المنعقد

ذات وصفتين يضاف الى آخر الوصفين وجودا (قوله شهدا انه أكره دابته بمائة الخ) كذا في النسخ ولعل الصواب انه أكره
بمائتين وقوله وأجره مثلهما ثمان لعل صدق مائة فالعبرة بمقلوبة كما يظهر بتأمل تمامها

(قوله ضمنوا نصف درهم) قال الرمي وجهه كما في تلخيص الجامع ان الحجة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع على السكك فتأمل (قوله ضمنوا درهمين) قال الرمي وجهه انهم اتفقوا جميعا على الرجوع على الرابع فضمنوه ارباعا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده فشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اذ لا ناولا شيء عليه فيه لبقائه على الشهادة فيه فتأمل (قوله كذا في المحيط وهو سهو الخ) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعليل من كلام المحيط وهو قوله لانهن وان كثرن ١٤٤ يقمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من يثبت بشهادتهن نصف الحق فيجعل

الراجعات كانهن لم يشهدن وفي الشرع لالة قلت والذي يظهر لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الصاحبين فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننتا الربع وان رجعا ضمننتا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن ربه فان رجعوا فالغرم بالاسداس

ولذا عمل بمال عال به الامام بل بما لا يله اذ ما عمل به الامام كما ذكره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم الاعتماد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم

على النصاب يبقى ببقاء بعض النصاب وان لم ينقص به ابتداء ومن مسائل الجامع الكبير اربعة شهدوا على آخر بار بعمائة وقضى بها فرجع واحد عن مائة وآخرون تلك المائة ومائة أخرى والاخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الرابعين خمسون درهما اثلاثا لان الشهادة قائمة بقدر ثلاثمائة وخمسين لان القائم بقي شاهدا بار بعمائة والرابع بقي شاهدا بثلثمائة فبقي على ثلاثمائة حجة كاملة فلا يجب ضمها على أحد بقى على المائة الزائدة شاهدا واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان الثالث بر جوعهم نصف المائة فيجب على الرابعين لاستوائهم في ايجابها فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول خمسين أيضا اذ لا ناولا به بقى على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون كذا في المحيط (قوله فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) لبقائه من يبقى به كل الحق (قوله وان رجع آخر ضمنا النصف) أى الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع آخر ظهر أثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد اربعة بار بعمائة دراهم وقضى بها ودفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف درهم على كل واحد سدس درهم لبقائه من يبقى به ثلاثة ونصف ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهمين ونصفا على الاول سدس المضمون الاول وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم اه (قوله وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننتا الربع) لبقاء ثلاثة ارباع الحق ببقاء رجل وامرأة وان رجعا ضمننتا النصف لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل ولو شهد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع اذ لا ناولا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجعت امرأتان فلا شيء عليهما (قوله وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن) أى الثمان لبقاء النصاب (قوله فان رجعت أخرى ضمن ربه) أى التسع لبقاء رجل وامرأة (قوله فان رجعوا فالغرم بالاسداس) أى رجع الرجل والعشر نسوة فالسدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة وهذا عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وله ان كل امرأتين مقام رجل واحد للحديث عدلت شهادة كل اثنتين منهن بشهادة رجل واحد وان رجعت العشر فقط فعليهن نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل وحده ولو رجع معه ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو سهو بل يجب ان يكون النصف اخصا عند

منه عدم الاعتماد بكثرتهن عند اجتماع الرجال كما في الميراث اه وليس في كلام الصاحبين ما يفيد انه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن فيفرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا الخ ما ذكره المؤلف هنا ثم قال الشرع لا يلازمه في الفتح على اننا لو سلمنا الانقسام عليهن عند الرجوع فالذى يظهر من تعليل قولهم ان الانقسام بحسب عدد دهن فعليهن اربعة اخصاس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف المال ببقاء المرأة والجواب عما ذكره عن الاستيعاب انه مشي على قول الامام لا على قولهم ما فليتأمل اه قلت وقد ذكر في اللؤلؤ الحيسة فخرنا في المحية

وأشار إلى مخالفة القياس حيث قال شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجس الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المسال ولم تضمن المرأة شيئا وينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف أثلاثا على الرجل والمرأة أما عندهما النسوة وان كثرن بمنزلة رجل واحد حالة الانفراود حالة الاختلاط وكان شهد رجلان لا غير فكان الثابت بشهادة النسوة النصف فإذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على الرجعة شيء وأما عنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل كانه شهد رجلان ونصف من حيث المحكم فان رجس رجل وامرأة فكانه رجس رجل ونصف والضمان عليهما أثلاثا اهـ (قوله وسكت المؤلف عما اذا شهد بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها الخ) اعلم ان الصور ست لانه اما أن يشهد بغير المثل أو بأقل أو بأكثر وعلى كل فاما أن يشهد عليه بان كانت هي المدعية أو عليها بان كان هو المدعي فصريح المصنف منها بثلاثة وهي ما اذا شهد بغير المثل عليه أو عليها وما اذا شهد عليه بالاكثر وصريح بالضمان في الثالثة ويفهم منه انه لو شهدا عليها بالاكثر لا ضمان ومصرح بعدم الضمان في الأوليين ويفهم منه عدمه أيضا لو شهدا عليه أو عليها بأقل بطريق أولى والحاصل انه لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر في ضمان الزائد على مهر المثل وفي الخمسة الباقية لا ضمان ١٤٥ أصلا وهذا موافق لما في التتارخانية

حيث قال وفي الزادوان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بمقدار مهر مثلها ورجعا لم يضمنهما وان زاد عليه ضمانها وكذا لو شهدا بأقل من مهر مثلها وان شهدا بأكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة وفي المحط وان ادعى رجل على امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة فقتضى القاضي عليها بالنكاح ثم

وعندهما انصافا وذكر الاسي جاني ولورجس واحد وامرأة كان النصف بينهما أثلاثا ولو كان كما في المحط لم يجب عليها شيء ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا والضمان عليهما دونها ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعا فغندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه الخمسة وعليهن ثلاثة الاخماس ولورجس الرجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما أثلاثا (قوله وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بمقدار مهر مثلها ورجعا لم يضمننا) لانهم اتلفا شيئا بعوض يقابله والاتلاف بعوض كالاتلاف (قوله وان زاد عليه ضمانها) أي الزيادة للزوج لانهم اتلفاها بلا عوض وسكت المؤلف عما اذا شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها للاشارة الى انها لا يضمنان ما نقص لان منافع البصع غير متقومة عند الاتلاف فلا يضمن المتقوم اذا تضمنين يستدعي المماثلة أو للاتلاف في المنظومة وشرحها انها يضمنان ما نقص عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهداية وشرحها انها لا يضمنان وهو المعتمد في المذهب قيد بكونهما شهدا بالنكاح لانهم اتلفا الوشهادا عليها بقبض المهر أو بعرضه ثم رجعا بعد القضاء ضمننا لها لانهم اتلفا عليها مالا وهو المهر قليلا كان أو كثيرا دون البضع وأشار بغير المثل الى أن الكلام فيما اذا لم يطلقها أو طلقها بعد الدخول للاحتراز عما اذا طلقها قبل الدخول وحكمه ما ذكره في المحط شهدا انه تزوجها على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير التسمية فقتضى بها ثم طلقها ثم رجعا فعليهما أفضل ما بين المتعة الى خمسة مائة فلو شهد آخران على الدخول ثم

١٩٥ - بحر سابع رجعا عن شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو أقل اهـ ثم قال واذا ادعى رجل على امرأته انه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجني بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم فقتضى ثم رجعا حال قيام النكاح ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعمائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا رجعا قبل الطلاق فان رجعا بعده فهذا على وجهين أما ان رجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعد الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها فانهما لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اهـ فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل النكاح صحيحا وادعى في كلام المصنف اشارة الى ذلك أما اذا كانا مقررين به واختلفا في المهر ثم رجعا شاهدان فغنه هذا التفصيل والمحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك (قوله قيد بكونهما شهدا بالنكاح لانهما اتلفا الوشهادا بقبض المهر الخ) لم يصرح بكون المضمون مهر المثل أو المسمى ولان الشهادة وقعت بعد الشهادة بالنكاح أو معها وفي التتارخانية شهدا على امرأة ان فلانا تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك وهي تنكر ومهر مثلها خمسة مائة فقتضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا مهر المثل دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالعقد بألف أو ألفا فقتضى القاضي به ثم شهدا بقبض ألفا فقتضى القاضي به ثم رجعا عن

رجعوا فعلى شاهدي الدخول خمسمائة خاصة وعليهما وشاهدي التسمية فصل ما بين المتعة
والخمس مائة نصفان ولو شهد آخران على الطلاق وقضى ثم رجعوا فعلى شاهدي الدخول خمسمائة
وعليه ما وشاهدي التسمية ما بين المتعة الى نصف المهر وعلى الفرق الثلاث قدر المتعة أثلاثا
اه ولو شهدا عليها انه تزوجها على ألف ومهر مثلها الخمسمائة وانها قبضت الالف وهي تنكر
فقضى بشهادتهما ثم رجعا ضمننا المهر المثل لا المسمى لان حق الاستيفاء لم يثبت لها فيه اذ لم يقض
بوجوبه لان القضاء بالنكاح مع قبض المهر قضاء بازالة ملكها عن المعقود وعليه لا قضاء بالمسمى لانه
اذا كان مقبوضا لا يحتاج الى القضاء به فلم تقع الشهادة بالقبض اثلا والمسمى لعدم وجوبه أصلا بل
وقعت اثلا فاللضع فيض منان قيمته هكذا ذكره في التحرير وهو وارد على ما ذكرنا من قبل من
المذهب من حيث انه أوجب على الشهود قيمة البضع مع عدم وجوبه بالقضاء ومقتضى المذهب
أن لا يجب شيء على ما بينا وهو ان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف وانما يتقوم على الزوج عند
تملكه اياه هكذا ذكر الشارح رحمه الله وقلت التضمن هنا ليس باعتبار اتلاف منافع بضعها بل
باعتبار اتلاف المهر لانهما كما شهدا باصله شهدا بقبضها له وقد ذكر هو انهما ولو شهدا عليها بقبضه ثم
رجعا ضمننا وانما ضمننا بقدر مهر المثل باعتبار انهما لم تدع المسمى لانكارها السكل فترجع بمهر المثل
ولهذا لو لم يشهدا بالقبض وانما شهدا بالنكاح بالالف وقضى به ثم شهدا بقبضهما ثم رجعا عن
الشهادتين فانهما يضمنان الالف لانهما اتلفا عليه اذلك (قوله ولم يضمننا في البيع الا ما نقص)
أي عن قيمة المبيع فلو شهدا على البائع بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه اتلاف بعوض وان شهدا
به بأقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشمعل ما اذا شهدا به بان أو بخيار شرط للبائع
ومضت المدة لاستناد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع بدليل استحقاق المشتري
الزائد وأما اذا رد البائع البيع فلا اتلاف أو أجازه اختيارا بقول أو فعل فللرضا به قيد الشهادة
بالبيع أي فقط لانهما لو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما متفرقين ثم رجعا عن الشهادتين
فانهما يضمنان الثمن وان كان جملة واحدة وجبت القيمة عليهما ولو شهدا بالبيع والاقالة معا فلا
ضمنان ولو قال المؤلف ولم يضمننا البيع والشراء الا ما نقص أو زاد امكن أن أولى ليشمل ما اذا كان
الشهود عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرائه بمثل القيمة أو أقل وان كان باكثر ضمننا ما زاد عليهما
ولو كان بخيار له وجاز البيع بمضى المدة وأما اذا فسخته أو أجازه اختيارا فلا كما في البائع وفي خزنة
المقتنين وان شهدا على البائع بالبيع بالغين الى سنة وقيمتها ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا
وان شاء أخذ المشتري بالثمن الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر فان اختار الشهود رجعا وبالثمن على
المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقايلا يرجع على البائع بالثمن
ولاشئ على الشهود وان رد قضاء والضمان على الشهود بمحاله وان أديا رجعا بما أديا اه وفي منية
المفتي شهدا بالبيع بخمسمائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع أخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين
جميعا ضمننا الثمن خمسمائة عند الامام كما لو شهدا باجل دين ثم رجعا ضمننا اه (قوله وفي الطلاق
قبل الوطء ضمننا نصف المهر) لانهما كذا ضمننا على شرف السقوط ألا ترى انها لو طاعت ابن
الزوج أو ارتدت سقط المهر أصلا ولان الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر
كما في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية
والتعليل الاول للمتقدمين والثاني للتأخرين وقالوا لانهم التاكيد بشهادتهما بل وجب متا كذا بالعقد

ولم يضمننا في البيع الا ما
نقص وفي الطلاق قبل
الوطء ضمننا نصف المهر

الشهادتين ضمن للمرأة
المسمى (قوله ومقتضى
المذهب أن لا يجب شيء
الخ) تأمل في هذا الكلام
(قوله فانما يضمنان
الثمن) قال الزيلعي لان
الثمن تقر في ذمة
المشتري بالقضاء ثم اتلفاه
عليه بشهادتهما بالقبض
فيضمنانه وان كان الثمن
أقل من قيمة المبيع
يضمنان الزيادة أيضا مع
ذلك لانهما اتلفا عليه
هذا القدر بشهادتهما
الاولى اه فان قلت
حيث ضمننا الزيادة أيضا
في الفرق بين هذه وبين
الثانية فانه يؤل الى
تضمنين القيمة قلت يظهر
فيما اذا كان الثمن أكثر
من القيمة فيضمنه هنا
وفي الثانية لا يضمن الا
القيمة تأمل (قوله
وجبت القيمة عليهما)
قال الزيلعي لان القاضي
يقضى بالبيع لا بوجوب
الثمن لان القضاء بالثمن

ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعلق تمامه بالقبض ولئن سلمنا التاكيد فلا نسلم ان التاكيد الواجب سبب للضمان فان الشهود ولو شهدوا على الواهب باخذ العوض حتى قضى القاضى بابطال حق الرجوع ثم رجعوا وقد هلكت الهبة لم يضمنوا الواهب شيئا كذا في الاسرار فلما كان قول المتأخرين أقرب الى التحقيق اختاره فخر الاسلام كذا في شرحه التقرير لا كل من بحث القضاء وفي العتابة لو أقر الزوج بالطلاق بعد التضمن أو السيد بالاعتاق رد الضمان عليهم وفي المحيط شهد رجلان وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليهما ثمن المهر أثلاثا ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لا ضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهد الدخول أوجبا جميع المهر وقد بقي من ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشهادة شاهدي الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحدا لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه ثم قال شهدا انه طلق امرأته ثلاثا وآخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضاء نصف المهر على شهود الثلاث لا غير لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفيد لان حكم الواحدة حومة خفيفة وحكم الثلاث حومة غليظة ولو كان بعد الدخول فلا ضمان على أحد اه وأشار بالمهر الى ان الكلام فيما اذا كان مسمى فلولم يكن مسمى ضمننا المتعة لانها الواجبة وقد أتلفاها وفي المحيط تزوجها بالمهر وطلقها قبل الدخول فشهد انه صالحها من المتعة على عبد وحبسته وهي تنكر ثم رجعا لا ضمان للعبد بل المتعة وان كان مهر مثلها عشرة ضمننا لها خمسة دراهم لان القاضى لم يقض لها بالعبد لكونه مقبوضا فقد أتلفا بشهادتهما على المرأة للمتعة لا العبد بخلاف ما لو شهد انه صالحها عنها بعبد وقضى لها به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد لو قوع القضاء بالعبد اه ولو قال قبل الوطء والحمل لواء كان أولى وان كانت كالوطء في ايجاب المهر وأطلق في ضمننا فشمع ما بعد موت الزوج لم ينافي المحيط وشهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعا بعد موت الزوج ضمننا لورثته نصف المهر لانهم قائمون مقام المورث ولا ميراث للمرأة ادعت الطلاق أولا أقرت الورثة انه طلقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقالوا ترث ولا يضمن الشاهدان ميراثها بناء على ان قضاء القاضى بالطلاق بشهادة الزور ينفذ ظاهر او باطنا عنده خلافا لهما ولو شهدا بذلك بعد موت الزوج وادعى ذلك الورثة فقضى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمننا للمرأة نصف المهر والميراث اه (قوله ولم يضمنوا بعد الوطء) لان من شرط الضمان المماثلة ولا مماثلة بين البضع والمال وقد ذكره الاصوليون في بحث القضاء وفي المحيط شهدا على الطلاق وآخران على الدخول ولم يفرض لهما مهر ثم رجعا ضمننا شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر اه وبما يناسب هذا النوع مسئلتنا الشهادة بالحلح والنفقة أما الاول ففي المحيط شهدا على امرأة انها اختلعت من زوجها قبل الدخول على انها أبرأتها من المهر وهي تجحد ضمننا لها نصف المهر لانهما أوجبا عليه اذلك بغير عوض ولو كان دخل بها يضمنان كل المهر اه وأما النفقة ففي المحيط فرض القاضى لها النفقة أو المتعة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمننا للمرأة وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب سهولا لانها لا تصير ديننا بقضاء فما أتلفنا شيئا وقبل انهما مؤولة وتاوليها ان القاضى قضى له وأمره بالاستدانة عليه حتى يرجع بما استدان على المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصار دينه على المقضى عليه فقد شهدا عليه

ولم يضمنوا بعد الوطء

بقارنه ما يوجب سقوطه
أى الثمن وهو القضاء
بالقبض والقضاء بالشيء
إذا اقترن به ما يوجب
بطلانه لا يقضى به ثم
استشهد عليه بمسئلة
الشهادة بالبيع والاقالة
معاً (قوله كذا في شرحه
التقرير) الضمير في
شرح عائد الى فخر
الاسلام على تقدير مضاف
أى شرح أصول فخر
الاسلام وقوله التقرير
بدل من شرح فان الشيخ
أكمل الدين صاحب
العناية شرح أصول فخر
الاسلام الشهير بالبزدوى
وسماه التقرير

باستيفاء دين مستحق له على المقضى عليه فضمننا بالرجوع اه (قوله وفي العتق ضمننا القيمة)
 لانهما أتلفا مال الية العبد عليه من غير عوض والولاء للعتق لان العتق لا يتحول اليهما بهذا الضمان
 وهو لا يصلح عوضا أطلقه فشمّل ما اذا كانا موسرين أو معسرين لانه ضمان اتلاف الملك بخلاف
 ضمان الاعتاق لانه لم يتلف الاملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صله ومواساة
 له أطلق العتق وانصرف الى العتق بلا مال فلو شهد انه أعتق عبده على خمسمائة وقيمته ألف
 فقضى ثم رجع ان شاء ضمن الشاهد دين الالف ورجعوا على العبد بخمسمائة وولاء العبد للمولى
 كذا في المحيط وفي البرازية شهدا على رجل باعتاق عبده وأربعة آخرانه زنى وهو محصن فحكم
 بالعتق والرجم ورجم ثم رجعوا والقى عليه على شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان
 لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان جاحدا للعتق يمنع أخذ الدية لكن زعمه باطل بالحكم
 وصار كالعبد وموجب القيمة بدل المالة وجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى
 بهادونه فلا يلزم بدلان عن مبدل واحد اه ولو شهد انه أعتق عبده عام الاول في رمضان وقضى
 القاضى بعتقه ثم رجعوا ضمننا قيمة العبد يوم أعتقه القاضى وحكمه في حدوده وجزاء جنابة فيما
 بين رمضان الى ان أعتقه القاضى حكم الحر لان القاضى أثبت حرية من رمضان بالبيعة
 والثابتة بالبيعة العادلة كالثابت بالمعينة وفي حق إيجاب الضمان يعتبر حرا يوم القضاء لان ألتلف
 حصل يوم القضاء لان المنع والحيلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهد انه طلق امرأته
 عام أول في رمضان قبل الدخول وقضى به والزمنه نصف المهر ثم رجعوا ضمننا ثم شهد آخر ان انه
 طلقها عام أول في شوال قبل الدخول بهالم تقبل ولا يقع الاولان لانها صارت مبانة بالطلاق الاول
 قبل الدخول فلا يتصور تطليقها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان على الفريق
 الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهد دين ما ضمننا وكذلك اقرار المولى بالعتق قبل
 هذا عند أبي يوسف ومحمد دخلا فلا يخيصة بناء على نفاذ القضاء باطنا حتى نفي هذا القضاء في
 رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره بالطلاق والعتاق في شوال من هذا العام فبقي التالف مضافا الى
 شهادتهما الا الى اقراره وعندهما لم ينفي هذا القضاء باطنا بقي النكاح والرق الى شوال باطنا فصح
 اقراره في شوال وكان التالف مضافا الى اقراره لا الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهدا بالتدبير
 وآخران بالعتق فرجعوا والضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق لا يفيد لان حكم
 التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى بالتدبير فان قضى بشهادة
 التدبير ثم شهد آخران بالعتق البات فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود الية بمرائنه التدبير وشهود
 العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير يفسد حكمه لانه ليس حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة
 بالعتق فاهم كن القضاء بالتدبير وشاهد العتق أزالا المدبر عن ملكه بغير عوض فيضمنان قيمته
 مدبرا اه وفي العتاق ولو شهدوا بقراره بالعتق أمس وآخر بقراره بالعتق من سنة وقضى
 به ثم أقام الشاهدان بينة على اعتاقه من سنتين برئاعن الضمان وهذا قولهما لان عندهما
 الدعوى ليس بشرط اه يعني ثم رجعوا بعد القضاء ثم برهنا ولم يذكر المؤلف رحمه الله التدبير
 والكتابة والاستبلا والولاء أما الاول ففي المحيط ولو شهدا أنه دبر عبده فقضى ثم رجعوا ضمننا
 ما نقصه التدبير فانه بالتدبير فأت بعض المنافع من حيث التجارة بالاخراج عن ملكه فأنقض ملكه
 فضمننا بنقصه بثقويته ما وان مات المولى والعبد مخرج من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته

وفي العتق ضمننا القيمة

مدبر الانهما أزالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعي في ثلثيه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما اه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزيلعي من ان العبد اذا كان معسرا فانهما يضمنا جميع قيمته مدبرا ويرجعان به عليه اذا يسر سهو ولما علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به لما في المبسوط وصرح فيه بانهما يضمنا ثلث قيمته مدبرا وعليه يحمل ما في المحيط وقدمنا ان القتوى ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان قنا وأما الثاني ففي المحيط شهدا انه كاتب عبده على ألف الى سنة فقضى ثم رجعا يضمنا قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليه ما اذا أداه عتق والولاء للذي كاتبه فان عجز فرد في الرق كان مولاه ان برد ما أخذه على الشهود اه وبه علم ان ما في فتح القدير من أن الولاء للذين شهدوا عليه بالسكينة سهو والصواب للذي بدل الذين ويطلب لهما ما أخذ من المكاتب ان كان بدل الكتابة مثل قيمته أو أقل وان كان أكثر تصدقا بالفضل وان أراد المولى اتباع المكاتب ولا يضمهم كان له ذلك ذكره الشارح وفي المحيط شهدا انه كاتب عبده على ألف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجعا بخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى أجله وان اختار المولى ضمن الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي ألفا الى الشاهدين ويتصدقان بالفضل وعند أبي يوسف يطلب له الفضل فان تقاضا المولى المكاتب وهو يعلم برجوع الشاهدين أولا يعلم فهو رضاء بالكتابة ولا يضمنا الا اذا كانت الكتابة أقل من القيمة فله ان يأخذ المكاتب ويرجع عليهما بفضل القيمة اه ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط ادعى العبدان مولاه كاتبه على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبه على ألفين وأقام البيعة وقضى ثم أداها ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وادعاه المولى على ألفين لم تقبل بينته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها ودع اه وأما الثالث ففي البدائع شهدا على اقرار المولى ان هذه الامة ولدت منه وهو يسكر فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته ضمنا نقصان قيمتها بان تقوم قنة وأم ولد لحاز بيعها فيضمنا النقصان فان مات المولى عتقت وضمنا بقيمة قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمنا قيمة الولد مع ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمنا له شيئا ورجعا على الولد بما قبض الاب منهما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمنا له نصف البقية من قيمتهما ويرجعان على الولد بما أخذ الاب منهما الا بما قبض الاخ ولا يضمنا للاخ ما أخذ الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما والا ضمنا للاخ نصف البقية من قيمتهما ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد هنا وان كانت الشهادة بعد موت المولى بان ترك ولد او عبدا وامة وتركه فشهدا ان هذا العبد ولده هذه الامة من الميت وصدقهما الولد والامة لا ابن وقضى ثم رجعا ضمنا بقيمة العبد والامة ونصف الميراث اه (قوله وفي القصاص الدية ولم يقتصا) أى ضمن شاهدا القصاص برجوعهما بعد الاستيفاء دية المشهود عليه ولا يقتص منهما وقال الشافعي يقتص منهما لوجود القتل تسببا فاشبهه المذكور بل أولى لان الولي يعان والمكره يمنع ولنا ان القتل مباشرة لم يوجد وكذا تسببا لان السبب ما يفضي اليه غالباً ولا يفضي لان العفو مندوب بخلاف المكره لانه يؤثر حياته ظاهراً ولان

وفي القصاص الدية ولم يقتصا

(قوله والصواب للذي

بدل الذين) أى الصواب

أن يبدل قوله للذين

شهدوا عليه بقوله للذي

شهدوا عليه فيأتي بدل

الجمع بالمفرد فيكون

واقعا على المولى لا على

الشهود (قوله ورجعا

على الولد بما قبض الاب

منهما الخ) قال الرملى أى

لا عتراف الولد باشتغال

التركة بما أخذ والده

منهما لانه يزعم انه أخذ

ما أخذه منهما ظمناً فرجعا

في التركة فتأمل وأقول

يؤخذ من هذه المسئلة

انهما لو شهدا بانه من

مستحق هذا الوقف فقضى

القاضي به بشهادتهما

ثم رجعا لا يضمنا شيئا

للمشهود عليهم من الغلة فيما

يستقبل لانهم لم يتلفاها

عليهم لعدم وجودها

وقته حتى لو كان شيء من

الغلة موجودا وقت

الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا أقل من الشهادة وهي دارثة للقصاص بخلاف المال لانه
ثبتت مع الشهادتين أطلقه فيشمل ما اذا رجع الولي معهما أو لم يرجع لكن ان رجع معهما خير الولي
بين تضمين الولي الدية أو الشاهدتين كما لو جاء المشهود بقتله حيا وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه
عنده وعندهما الرجوع عليه لانهم ما علموا له وانفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ وبينان الحجة
من المجانبين في الشرح للزيلي وشمل ما اذا شهدوا به في النفس أو مادونه وقيد بالقصاص لانهم ما
شهدوا بالعقود عن القصاص ثم رجعا لم يضمنا لان القصاص ليس بمال ولو شهدا انه صاحبه من دم
العمد على ألف ثم رجعا لم يضمنا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكرا أو الصحيح انهم
يضمنون له ألف والصحيح جواب الكتاب وتماه في المحيط وفيه شاهد انه صاحبه على عشرين ألفا
والقاتل يحد فقطى ثم رجعا ضمنا الفضل على الدية وقيل الصحيح ان يضمنا جميع المال قال الطالب
صالحك على ألف وقال الخصم لا بل على خمسة ألفا ليقول للمدعي عليه مع عينة لانكاره الزيادة فان
برهن الطالب وقضى ثم رجعا ضمنا الخمسة الواجبة بشهادتهما وفيه دليل على ان الجواب في
المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان شهدا على العفو عن دم فيه مال أو حرج عمد فيه مال
ثم رجعا ضمنا الدية وأرش الجراحة في ثلاث سنين أو سنة اه وفي البدائع شهدا بالقتل خطأ
ثم رجعا ضمنا الدية في مالهما وكذا اذا شهدا بقتل خطأ ضمنا نصفها وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع
ثم رجعا اه وفي السراج الوهاج ان الدية التي على الشاهدتين تكون في مالهما في ثلاث سنين
ولا كفارة عليه ما ولا يحرم الميراث بان كانا وليي المشهود عليه فانهم ما يرثانه اه (قوله وان
رجع شهود الفرع ضمنا) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضاعفا اليهم
وفي المحيط شهدا على شهادة أربعة وآخران على شهادة شاهدين وقضى ثم رجعا فعلى شاهدي
الأربعة ثلثا الضمان وعلى الآخرين الثلث عند أبي يوسف وقال محمد على الفريقين نصفان الجامع
شهدا على شهادة شاهدين لرجل على آخر بالف وشهدا آخران على شهادة واحد عليه بالف فقطى
بشهادتهما ثم رجعا أحد اللذين شهدا على شهادة الشاهدتين وأحد اللذين شهدا على شهادة واحد
فعليه ما ثلاثة أثمان الحق ثمان على الاول وثمان على الآخر ولو لم يرجع الا واحد من الفريقين
الاول ضمن الربع ولو رجع بعدهما الفريق الاخر كلهم ضمنا ربعا آخر ولو شهدا كل فريق
على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذين واحد من ذلك ضمنا ثمنين ونصفا وكفى المبسوط
النصف وعن السكرخي يضمنا الربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح ان السد كور في
المبسوط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان اه (قوله لاشهود الاصل
لم تشهد الفروع على شهادتنا أو شهدناهم وغلطنا) أي لا ضمان عليهم فيها ما في الاولى فلانهم
أنكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف
ما قبل القضاء وأما في الثانية فهو قولهما ما قال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا شهادة الاصول
فصار كأنهم حضروا ولهما ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى بما يباين من الحجة
وهي شهادتهما وقد ضمنا أن الاختلاف مبني على أن الشهادتين على الشهادة ثالثة وتوكيل عندهما
وعنده تحميل وقوله غلطنا تفادى اذ لو قالوا رجعا عنهما فلا ضمان أيضا عندهما ولو قال برجوعهم
لكان أولى ليشمل المسئلتين وليفهم أنكار الاشهاد بالاولى (قوله ولو رجع الاصول والفروع
ضمن الفروع فقط) أي لا الاصول عندهما لان القضاء وقع بشهادتهما وعند محمد المشهود

وان رجع شهود الفرع
ضمنوا لاشهود الاصل
لم تشهد الفروع على
شهادتنا أو شهدناهم
وغلطنا ولو رجع الاصول
والفروع ضمن الفروع
فقط

الشهادة وحكم به يضمنا
بالرجوع ما أخذ المشهود
له أو استهلك المشهود
عليهم غلة السنين الماضية
وحكم عليهم له بها فكذلك
يضمنونها لانهم ألتفاه
على المشهود عنه هم
بشهادتهم ما كتمة
الشهادة بعد موت المولى
هنا ولم أر من صرح
بذلك وقد سئل عنه
فاستخرجت الجواب من
مسئلة البدائع المذكورة
فتامل ذلك الخ

عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع (قوله ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أو غلطوا) لان ما مضى من القضاء لا يفتقض بقولهم فلا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله وضمن المزك كون بالرجوع) أي عن التزكية وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهود فصاروا كشهود الاحصان وله ان التزكية أعمال الشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا نعمنا أو علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيناهم أما اذا قال المزكي أخطاء فيها فلا ضمان اجبا وقيل الخلاف فيما اذا أخبر المزك كون بالتحريية بان قالوا هم أحرار أما اذا قالوا هم عبيد فبانوا عبيدا لا يضمنون اجبا لان العبد قد يكون عدلا وأطلق في ضمانهم فشمّل الدية لوزكوا وشهود الرنا فرحم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزك كين عنده ومعناه اذ ارجعوا عنها بان قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيناهم أما اذا ثبتوا عليها وزعموا انهم أحرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا تحذف الشهود حد القذف لانهم قد قدقوا حيا وقد مات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت المال كذا في السراج الوهاج (قوله وشهود اليمين) أي وضمن شهود التعليق لانهم شهود العلة اذ التلّف يحصل بسببه وهو الاعتاق أو التطلق وهم ائتموه أطلقه فشمّل تعليق العتق والطلاق فيضمنون في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول وفي منية المفتي شهد انه أمر امرأته ان تطلق نفسها وآخران انها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق لانهم ما أثبتوا السبب والتعويض شرط كونه سببا وعلى هذا اذا شهدوا انه جعل عتق عبده ييد فلان وآخران انه أعنته ثم رجعوا ولو شهدا انه أمره بالتعليق وآخران ان المامو رعلق وآخران على وجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود التعليق اهـ (قوله لاشهود الاحصان) أي لا ضمان عليهم لانه علامة وليس بشرط حقيقة ثم اعلم أن الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضي الى الحكم بلاتأثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا نأظهر ان الاحصان شرط كما ذكره الاكثر لتوقف وجوب الحد عليه بلا علة تأثير ولا افضاء وعدم الضمان برجوع شهود الشرط هو المختار وانما تكاف الاحصان علامة القائل بتضمن شهود الشرط وليس المختار اليه اشارة في التحرير والحاصل انهم اتفقوا على عدم تضمن شهود الاحصان فالقائل بان شهود الشرط لا يضمنون بالرجوع لا اشكال على قوله والقائل بانهم يضمنون تكلف وادعى ان الاحصان علامة وليس بشرط وظاهره ان المصنف قال به بدليل عطف الشرط عليه ولو اقتصر على نفي الضمان عن شهود الشرط كما في المجموع لكان أولى وصريح في البدائع بانه شرط ولم يذكر غيره (قوله والشرط) أي لا ضمان على شهود وجود الشرط للعتق والطلاق لما قدمنا أن اليمين هي العلة فاضيف الحكم الى من أثبتا والشرط لا يعارض العلة أطلقه فشمّل ما اذ ارجعوا وحدهم أو مع شهود العلة لكن عدم التضمن في الثاني اتفاق وفي الاول اختلاف والمختار ما في الكتاب نص عليه في الزيادات واختاره السرخسي واختار البرزوي ما قاله وأراد من الشرط ما ليس بعلة فشمّل السبب فلا ضمان على شهود التفويض والضمان على شهود الايقاع كما قدمناه واستشهدا بالحسنى على عدم تضمن شهود الشرط بما لو قال لعبده ان ضربك فلان فانت حرقضه فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب لانه عتق بيمين مولاه

ولا يلتفت الى قول الفروع
كذب الاصول أو غلطوا
وضمن المزك كون بالرجوع
وشهود اليمين لاشهود
الاحصان والشرط

لا بالضرب فكذلك هذا والله تعالى أعلم

كتاب الوكالة

كتاب الوكالة

(قوله ولو حكما) دخل
به السكوت كما سئله
عليه قبيل الرابع وسياق
في الفصل الآتي في
شرح قوله ولو وكله بشراء
شيء عينه لا يشتريه لنفسه
عن الرمي التفرقة في
الحكم بين القبول الصريح
وبين السكوت فراجع

كتاب الوكالة

مناسبتها للشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في معاشه الى التعاقد والشهادة منه فكذا الوكالة
والكلام فيها في مواضع الاول في معناها لغة قال في المصباح وكلت اليه الامر وكلام من باب وعد
ووكلا فوضته اليه واكتفيت به والوكيل فاعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه ويكون بمعنى فاعل
اذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبنا الله ونعم الوكيل والجمع وكلاء ووكلته تو كيلا فتوكل قبل الوكالة
وهي بفتح الواو والكسر لغة وتوكل على الله تعالى اعتمد عليه اه والمحاصل انها في اللغة بمعنى
التوكيل وهو تفويض التصرف الى الغير الثاني في معناها اصطلاحا فهي اقامة الانسان غيره مقام
نفسه في تصرف معلوم كذا في العناية الثالث في ركنها وهو ما دل عليها من الايجاب والقبول ولو
حكما فلو قال وكلتك في هذا كان وكيل لا يحفظه لانه لا ادنى فيحمل عليه هكذا كروا وقيدوا بقوله في
هذا لانه لو قال وكلتك فقال قبلت الوكالة فقال الوكيل طاعت امرأتك ثلاثا أو أعتقت عبدك فلانا
أو زوجت بنتك فلانة من فلان أو تصدقت من مالك بكذا على الفقهاء فقال الرجل لا أرضى بذلك
فهذا الكلام متوجه الى الذي تحاور فيه وقليل ما يكون هذا الكلام والتفويض البناء على
سابقة تجري بينهما فان كان كذلك فلا مرعى ما تعارفوه بما جرت الخاطبة فيه فان فعل شيئا خارجا
من ذلك النوع لم ينفعه على الموكل دون انفاذه كذا في خزانة المفتين ولو قال أنت وكيل في كل شيء
كان تفويض الحفظ والقاس أن لا يكون وكيله للجهالة والاستحسان انصرفا الى الحفظ ولو قال
أجرت لك بيع عبدى هذا انه يكون تو كيلا بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكيل في كل شيء جازت أمر
ملك الحفظ والبيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى
يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى
وكذا اذا قال طلقت امرأتك ووقفت ووهبت أرضك في الاصح لا يجوز زوفاى الرضة فوضت أمرى
اليك قيل هذا باطل وقيل هذا الاول سواء في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك المستغلات
فوضت اليك أمر مستغلاتى وكان أجرها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها وكذا لو قال اليك
أمر ديني ملك التقاضى ولو قال اليك فوضت أمر ديني وأمر مالي يكتفى ملك الحفظ والرعى
والتعليق والنفقة عليهم فوضت اليك أمر امرأتى ملك طلاقها واقصر على المجلس بخلاف قوله
ملكك حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافى المحاكم لو وكله بالقيام على داره وجارتها
وقبض غلتها والبيع لم يكن له أن يبنى ولا أن يرم منها شيئا وليس وكيله في خصوصتها ولو وكله رجل
منها شيئا كان وكيله في الخصومة لانه استهلك شيئا في يديه وكذا لو أجراه من رجل فجعد ذلك الرجل
الاجارة كان خصما فيها حتى يشتهر وكذا اذا سكتها وبجدا لا تجر اه وقال في باب الوكالة بالدين لو
وكله بتقاضى كل دين له ثم حدث له دين بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو وكله بقبض غلة أرضه وثمرتها
كان له أن يقبض ذلك كل سنة اه وقال في باب قبض الودعة والعارية ولو وكله بقبض عبد عند
رجل فقتل العبد خطأ كان للمودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل أن يقبض القيمة
لانها كالثلث ولو كان الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له أن يأخذ القيمة وهو الا أن بمنزلة
الاول ولو جنى على العبد جنابة قبل أن يقبضه الوكيل فآخذ المستودع ارشها فلا وكيل أن يقبض

الطالب أو المقتضوب منه الرجل أن يدفعه إلى فلان فقال المأمور قد دفعت إليه وقال فلان ما قبض
 فالقول قول فلان أنه لم يقبض ولم يصدق الوكيل على الدفع إلا بمينة أو بتصدق الموكل ولا يصدق
 على القابض والقول له مع المدين ولو كدل تخلف الموكل أنه ما يعلم أنه دفع فإن تسقط الضم
 عنه ولو لم يدفع إليه شيئا وأما أمره بقضاء دينه من ماله وأدعاه وكذبه الطالب والموكل ولا يثبت فالفق
 قوله ما مع المدين ويخلف الموكل على نفى العلم وإن صدقه الموكل دون الطالب رجوع عليه
 ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره القدوري وفي الجامع لا رجوع للوكيل على موكله
 صدقه والاول أشبهه كافي البدائع ولو ادعى المودع أنه أمره بدفعها إلى فلان وكذبه صاحبها فالفق
 له أنه لم يأمره وقد وقعت حادثة الفتوى حين تأليف هذا المحل دفع إلى آخر ما لا يدفعه إلى آخر
 اختلاف في تعيينه فقال الأمر ترك دفعه إلى زيد فقال المأمور إلى عمرو وقد دفعت له فاجبت
 القول قول الوكيل لأنهما اتفقا على أصل الاذن فكان أمينا ولهذا قال الزيلعي في آخر المضار
 لو دفع إليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع إليه ودیعة والقول للمدفع إليه لا ثم
 اتفقا على الاذن اهـ ومن أحكامه أنه لا جبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد ودیعة بان قال أدفع
 الثوب إلى فلان فقبله وغاب الا أمر يجبر المأمور على دفعه وأما سائر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ
 في المحيط وتماه في فوائدها ومنها ما في البرازية وكله يقبض وديعته وجعل له الاجر صرح وان
 يقبض دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز
 وكذا الوكيل بالخصوص كذا في الولوجية ومن أحكامها أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة ولا بـ
 شرط الخيار فيها كافي الخاتمة ومن أحكامها صحة تعليقها وادائها قبل التقيد بالزمان والمكان
 فلو قال بعه عند الميجز بعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعه اليوم فبأه غدا فبهر وابتا
 والصحيح أنها لا تبقى بعد اليوم ولو وكله بتقاضي دينه بالشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة الكل
 الخاتمة السادسة في صفاتها ورواها ورواها في اللزوم فله أن يعزله متى شاء الا فيما سئل ذكره آخرها (قوله
 التوكيل) أي تفويض التصرف إلى الغير بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى حكاية
 أصحاب الكهف فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة وكان البعث منهم بطريق الوكاله وشهر
 من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ووكل عليه السلام حاكم
 ابن حزام بشراء أخته وانه قد اجماع عليه وهو عام وخاص فالثاني ظاهر والاول نحو أن يقرب
 ما صنعت من شيء فهو جائز أنت ووكيلي في كل شيء جائز أمره على ملك جميع أنواع التصرفات من البيع
 والشراء والهبة والصدقة والتقاضي وغير ذلك ولو طلق امرأته جاز قال الصدر الشهيد وبه
 حتى يتبين خلافه واختار أبو الليث أنه لو طلق أو وقف لم يجز كذا في الولوجية وفي البرازية ما حكمه
 فاجازتكم لا توكيل وقد منافى قاضي خان أنه يختص بالمعاوضات (قوله وهو واقامة الغرمة
 نفسه في التصرف) أي الجائز المعلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما ثبت أدنى التصرفات وهو
 الحفظ فيما اذا قال وكلتك إلى (قوله ممن يملكه) أي ذلك التصرف بيان للشرط في الموكل فلا يصح
 توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل بنحو طلاق وعتاق وهبة وصدقة من التصرفات
 الضارة فيصح توكيله بالنافعة بلا اذن وليه كقبول الهبة وأما تردد بين ضرر ونفع كالبيع والاجارة
 فان كان ما دون في التجارة صح توكيله مطلقا والا توقف على اجازة وليه ولا يصح توكيل عبد مجنون
 وصح من ما دون ومكاتب وأما توكيل المرتد فيوقوف ان أسلم نفذ ولا بان قتل أو مات أو لحق ببط

صح التوكيل وهو واقامة
 الغير مقام نفسه في
 التصرف ممن يملكه

(قوله وقد وقعت حادثة
 الفتوى الخ) قال الرملي
 وسيد كزفر ع واقعة
 الحال بعد ذكره ويرد
 عليه ويجب عنه اهـ
 أي قبيل فصل الوكيل
 بالبيع والشراء (قوله
 ومن أحكامها صحة
 تعليقها وادائها الخ)
 قال في نور العين معزيا إلى
 العيون وكله يقبض
 الوديعة في اليوم فله قبضه
 غدا ولو وكله بقبضه غدا لا
 يملك قبضه اليوم اذ ذكر
 اليوم للتجسس فكانه
 قال أنت ووكيلي به الساعة
 فاذا ثبت وكالته به الساعة
 دامت ضرورة ولا يلزم
 من وكالة الغد وكالة
 اليوم لا صريحا ولا دلالة
 وكذا لو قال اقبضه الساعة
 فله القبض بعدها ثم
 قال معزيا إلى قاضي خان
 وكله بشيء وقال افعله
 اليوم ففعله غدا بعضهم
 قالوا الصحيح ان الوكالة
 لا تبقى بعد اليوم وقال
 بعضهم تبقى وذكر اليوم

اليوم للتجمل لا لتوقيت الو كالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي البرازية في أول الفصل الاول من كتاب الوكالة الو كيل الى عشرة أيام لا تنتهي وكالته بمضى العشرة في الاصح (قوله وفيه نظرا لانه لا حاجة الى) قال في المنع أقول ليس ما ذكره من النظر واقام وقعه لان التعريف انما هو للصبي العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريقه لا بالنظر الى خصوص الو كالة حتى يحتاج الى ذكر هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في اليعقوبية حيث قال ١٥٥ قوله ويعرف الغبن اليسير من

الفاحش كذا في أكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان الو كيل الصبي العاقل صحيح و فرق الغبن اليسير من الفاحش عما لا يطلع عليه أحد الا بعد الاستئصال يعلم الفقه فلا وجه لصحة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى اذا كان الو كيل يعقل العقد ولو صبيا أو عبدا محجورا

عليك انه حيث كان تصرف الصبي العاقل مأخوذا فيه معرفة الغبن الفاحش من اليسير كان شرطاً في الو كالة ايضاً ثم كان الظاهر أن يقول الا بعد الاستئصال بالبيع والشراء ومعرفة أثمان المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء بل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وأنه لو اشتراه أو باعه بكذا يكون مغباً - ونا تأمل وعلى كل

عنده وقال نافذ وشمل قوله من يملكه الاب والوصى في مال الصبي فلمما أن يوكل بكل ما يفعل لانه وأورد على هذا الشرط تو كيل المسلم ذمياً ببيع خراً أو خنزير وتو كيل المحرم الحلال ببيع الصبيد فانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل وأجيب بانه يملكه باصل التصرف وان امتنع بعارض النهي ويرد عليه العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كما في الحنيفة مع انه يملك أن يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الو كيل عن سيده وان كان عاملاً لنفسه والو كيل لا يوكل الا باذن أو تعميم وفي البرازية والو كالة على آلين مثل أن يقول وكلتك أن تخلف عني لا يجوز اه وأورد أيضاً الو قال بع عبدي هذا بعبد صحيح ولو قال اشتريت منك هذا بعبد لم يصح وأجيب بان المنع الجهالة في المباشرة لا لفضاء الى المنازعة لا لذاتها ولذا لم تمنع في بيع قفيز من صبرة ولا يقضى اليها في الو كالة وزاد في الهداية فقال ومن شرطها أن يكون الموكل من يملك التصرف وتلزمه الاحكام فقيس هو احتراز عن الو كيل فانه وان ملك التصرف لا تلزمه الاحكام بمعنى لا تثبت له فلا يصح تو كيله وقيل احتراز عن المحجور فانه لا يصح تو كيله كذا في النهاية واقتصر الشارح على الثاني ولا حاجة الى هذا القيد فان المحجور لا يملك التصرف فخرج به وسياتي انحراج الو كيل بالضابط وفي الجوهره وليس المعتبر أن يكون الموكل مالاً كما للتصرف فيما وكل به وانما المعتبر أن يكون ممن يصح منه التصرف في الجملة لانهم قالوا لا يجوز بيع الآبق ويجوز أن يوكل ببيعه وفي الولو الحجة لو وكل الدائن عبداً المدينون في قبض دينه من مولا جاز ولو أقر العبد بالقبض والهالك برئ المولى ولو وكل الغريم مولى العبد المدينون بالقبض من عبده لم يجوز تو كيله ولا قبضه والحاصل أنه يرد على منطوق قوله من يملكه تو كيل العبد المأذون بالتزويج فانه لا يصح مع انه يملكه ومالو وكل ببيع عبده ببيع مع انه لا يملكه ويرد على مفهومه تو كيل المسلم ذمياً ببيع الخمر وتو كيل المحرم حلالاً والتو كيل ببيع الآبق والتو كيل بالاستقراض (قوله اذا كان الو كيل يعقل العقد ولو صبيا أو عبداً محجوراً) بيان للشرط في الو كيل فلا يصح تو كيل غير العاقل وفي تنقيح الدرر وذ كر السرخسي في الوكالة في باب البيع والشراء وان كان الو كيل مجنوناً في بيعه باطل فان كان يعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي المحجور عليه وذ كر في باب تو كيل الزوج بالطلاق ولو وكل مجنوناً بطلاق امرأته فقبيل الو كالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان بالافاقه يزداد التمكن من التصرف ولا يزول ما كان ثابتاً اه وذ كر في الهداية انه يشترط أن يكون الو كيل ممن يعقل العقد ويقصده فقال الشارحون ان المزد بعقل العقد أن يعرف أن الشراء جالب للبيع سالب للشئ والبيع على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من اليسير والمراد بقصده أن يقصد ثبوت الحكم أو إلجاء الاحتراز عن بيع المكره والهازل فانه لا يقع عن الأمر اه وفيه نظرا لانه لا حاجة الى اشتراط

فاشترط معرفة الغبن مشكل فقد يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم ويعتبر في بعض الاشياء بعدم وقوفه على مقدار قيمة مثلها ولعل مرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عند قوله وتقيده شرائه بمثل القيمة ثم بعد كتابي ذلك رأيت في المحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطلع عليه أحد الخ ممنوع فانا نرى كثيراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماع من الثقات وكثرة المباشرة بالمعاملات ثم قد يقام التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة الأجنبي في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي

كلام منافيه فليتامل اه قات والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان الخمسة فيما قيمته عشرة مثلاً عن فاحش وان الواحد فيهم ايسر وان من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ ثوبه فأذخر حبه ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح تصرفه أصلاً (قوله وأما تفسير القصد بالاحتراز عن بيع الهازل والمكره فخرج عن المقصود الخ) سبقه الى هذا الاعتراض يعقوب باشا ثم قال والاولى ان قوله وينقصه تا كيد لقوله يعقد والعطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم كمال العقد كما لا يخفى فليتامل (قوله ولا يمكن طرده الخ) لعله ولا يبطل طرده (قوله لا يمكن برده عليه الاب والجد الخ) وفي التبيين قبيل الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر لي تسليم الورد وان لا يخالفه بين ما في السراج والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد اومافى التبيين انما ملك تملكه لكونه في ضمن التوكيل ببيعه فذاك الشراء من وكله بالبيع اه بان قال الاب لشخص وكلتك ببيع عبد ابني منى كذا في حاشية أبي السعود (قوله والجواب منع عدم صحته به الخ) قال في المحواشي البيع قوبية ولا يرد الاستقراض لان محل العقد من ١٥٦ شروطه وليس بوجوده في التوكيل بالاستقراض لان الدراهم التي يستقرضها الوكيل

ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلّف المانع وقصد عدم المانع في الاحكام الكافية غير لازم وعن

بكل ما يعقده بنفسه

أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى هذا لا نقض به على مذهبه فليتامل اه وقال في اواخر الفصل التاسع والعشرين من كتاب نور العين جف بعث رجلاً ليستقرضه فأقرضه فضاع في يده فلو قال

عقيلة الغبن الفاحش من اليسير لمحو ابيع الوكيل عند الامام بما قل وكثر نزع ان قيد عليه أن لا يبيعه بغير فاحش اشترط وأما تفسير القصد للاحتراز عن بيع الهازل والمكره فخرج عن المقصود لان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل ولذا تركه المصنف وفي الواقعات الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشراب نبيذ ويعرف الشراء والقبط جاز على الموكل شراؤه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو بمنزلة المعتوه اه (قوله بكل ما يعقده بنفسه) بيان لضابط الموكل فيه وليس حداً فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع المحرور يملك توكيل الذي به لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يمكن طرده عدم توكيل الذي مسلماً ببيع خره وهو يملكه لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل أحده بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بلا اذن وتعميم فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل وأجابوا بان المراد لنفسه لا يمكن برده عليه الاب والجد يملك كان شراء مال ولده الصغير ولا يملك كان التوكيل به كما في السراج الوهاج والاستقراض فانه يباشره بنفسه لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل كذا ذكر الشارح ولم يجب عنه والجواب منع عدم صحته به لما في الخاتمة ان وكل بالاستقراض فان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اه وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره أن يعطيه رسوله فلانا وزعم الاعطاء وأقر الرسول وأنكر المستقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه ثم قال بعده صح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض وفي القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل اقرضني ثم يوكّل رجلاً بقبضه

أقرض للرسول ضمن مرسله ولو قال اقرضني للرسول ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض لا أمرو لو مخرج الوكالة بان أضافه الى نفسه يقع للوكيل وله منه من أمره يقول المحقر انما لم يجوزوا التوكيل بالاستقراض ظناً انه محل فيه لعقد الوكالة وقد أطال شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان تدرسي كنت كتبت في هذا المبحث رسالة طويلة بالذبول لطيفة بحث قبلها كثير من الفحول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة الموكل كافي التوكيل بالنكاح ونحوه مما يكون فيه الوكيل سفيراً محضاً فلا بأس أصلاً في أن تسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالة ويؤيد ما ذكرنا ما قال الامام الكاشاني في البسائر ويجوز التوكيل في القرض والاستقراض وما قال الامام الزليحي أيضاً في شرح الكفر وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز لا يقال لو كان وكالة لم يدفع للوكيل فيما اذا أضافه الى نفسه لانا نقول حال الوكالة بالشرأ أيضاً كذلك لان الوكيل بشرائه شيء لا بعينه اذا اشتراه يكون هو له الا ان ينوي الشراء لموكله اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكر في الهداية وغيرها والله تعالى أعلم اه (قوله وزعم) أي المقرض وقوله وأقر الرسول أي بالقبض رملي (قوله لا يلزم المستقرض شيء

يصح اه ولو قال المصنف بكل ما يباشره لكان أولى ليشمل العقد وغيره فكان يستغنى عن افراد بعض الاشياء (قوله وبالحصومة في الحقوق برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مدة السفر أو مريداً للسفر أو مخدراً) أى وصح التوكيل بالحصومة بشرط رضا الخصم وهذا عند أى حنيفة وقال لا يجوز بغير رضاه ولا خلاف في الجواز إنما الخلاف في لزوم لهما أن التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون وله أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون في الحصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه كالعبد المشترك إذا كانته أحدهما يتخير الآخر بخلاف المريض والمسافر لأن الجواب غير مستحق علم ما هنالك ومريده كهل وتحقق الضرورة والمخدرة لو حضرت لا يمكنها أن تنطق بحقها لحياثتها فيلزم توكيلها وهذا شئ استحسنه المتأخرون كذا في الهداية وظاهره أن المخدرة لا نص عليها في المذهب ولهذا قال في فتح القدير أما على ظاهر إطلاق الأصل وغيره عن أبي حنيفة فلا فرق بين الأكبر والثيب والمخدرة والمبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك اه والحصومة الجدل خاصة بمخاصمة وخصومة فخصمه بخصمه غلبه وهو شاذ لأن فاعلته ففعلته يرد بفعل منه إلى الضم إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح كفاخره ففخره يفخره وأما المعتل كوجعت وبعت فيرد إلى الكسر لا الذوات الواو فإنها ترد إلى الضم كراضيته فرضوته أرضوه وخافته فخفته أخوفه وليس في كل شئ يقال نازعته لأنهم استغنوا عنه بغلبته واختصموا واختصموا والخصم الخاصم والجمع الخصوم وقد يكون للجمع والاثنتين والمؤنث والخصم الخاصم والجمع خصماء كذا في القاموس هذا معناه اللغة وأما شرعاً فهو الجواب بنعم أولاً كما سيأتى وفسرها في الجوهرية بالدعوى الصحيحة أو بالجواب الصريح ولو وكله في الحصومة له لأعلمه فله اثبات مال الموكل فلو أراد المدعى عليه الدفع لم تسمع كذا في منية المفتى والحاصل أنها تختص بخصيص الموكل وتعميم بعمومه والآل واللام في الحقوق للجنس فتشمل بعضاً معينا وجميعها وفي القنية لورضى ثم مضى يوم فقال لأرضى له ذاك اه وذكره في شرح الجمع معزيا إليها والتقنية باليوم اتفاقاً وإنما المقصود أن له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضى الدعوى لما فى القنية أيضاً والدعى وكيل المدعى عند القاضى ثم أتى بشهود ليقيمها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد أن يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أبي حنيفة وفي النزازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز اه وإذا وكله بقبض كل حق بحديثه والخصومة فيه جاز أمره فإنه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل أما النفقة فمن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزانة وفي الولو المجبسة وكاله بالخصومة ولم يبين أى الخصومة لم تجز الوكالة لأنها تقع في الأجناس المختلفة وأطلق في الخصم فتشمل الطالب والمطلوب كما شملهما الموكل والشر يف والوضيع كما في النزازية وأطلق المريض وهو مقيد بما إذا كان لا يقدر على المشى على قدميه إلى مجلس القاضى مدعياً كان أو مدعى عليه وإن قدر على الحضور على ظهر الدابة أو ظهر إنسان فإن زاد مرضه بذلك لم توكيله فان لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في النزازية وفي الجوهرية أما المريض الذى لا يمنعه من الحضور فهو كالصحيح اه وقيد بمدة السفر لأن مادونها كالحاضر كذا في الجوهرية وفي المحيط أن كان الموكل مريضاً أو مسافراً فالتوكيل منهم لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال للمدعى إن شئت جواب خصمك فأصبر حتى يرتفع العذر وإن لم تصبر فسيلاك الرضا بالتوكيل فإذا رضى لزمه

وبالحصومة في الحقوق
برضا الخصم الا أن يكون
الموكل مريضاً أو غائباً
مدة السفر أو مريداً للسفر
أو مخدراً

قال الرملى وهل يلزم
الرسول الجواب لا لأنه
أمين يقبل قوله في حق
براءة نفسه لا في لزوم الدين
ذمة المستقرض كرسول
المدون بالدين إلى الدائن
إذا أنكر وصوله إليه
وادعى الرسول إيصاله
إليه يقبل قوله في حق
نفسه لا في حق براءة الدائن
تأمل (قوله ولا خلاف
في الجواز إنما الخلاف في
اللزوم) قال في الجوهرية
يعنى هل ترد الوكالة ببرد
الخصم عند أى حنيفة
نعم وعندهما لا ويجوز
واختاره أبو الليث للفتوى
اه

برضاه في ظاهر الرواية اه وهو خاص بتوكيل المدعي عليه كما لا يخفى واردة السفر أمر باطن
 فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني أريد السفر
 ليكن القاضي ينظر في حاله وفي عدنه فانها لا تخفى هيئة من سافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية
 وان قال أخرج بالقافلة الفلانية سالهم عنه كما في فسخ الاجارة اه وفي خزانة المفتين ولو قال
 اني أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو موطوبا لكن يكفل المطلوب ليمكن الطالب من
 استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر اه وأما
 المخدرة فهي في اللغة كما في القاموس من الخدر كالخادر والتخدير بفتح الحاء الزام البنت الخدر
 بكسر الحاء وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت وهي مخدرة ومخدرة اه وفي الشرع هي التي
 لم تجر عاداتها بالبروز ومخالطة الرجال قال المحلواني والتي تخرج في حوائجها برزوة وقال البرزوي من
 لا يراها غير المحارم مخدرة الم مخالطة الرجال على ما ذكره في القتاوي وكلام المحلواني على هذا محمول
 على مخالطة الرجال ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من بنات الاشراف فالقول لها بكرة أو ثيبا
 لانه الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها لو بكر او في الاسفل لا يقبل قوله ما في الوجهين والخروج
 للباحة لا يقدح فيه ما لم يكثر بان تخرج لغير حاجة كذا في البرازية وأشار المؤلف بقول توكيل
 المخدرة الى ان الطالب ليس له خصامة زوجه ولكن لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته
 أو معها كذا في خزانة المفتين وفيها امرأة وكلت وكيلها بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لا تعرف
 بالخروج ومخالطة الرجال في الحوائج يبعث اليها المحاكم ثلاثة من العبدول يستحلفها أحدهم
 ويشهد الاخران على حلفها أو نكولها اه ومراد المؤلف من الاستثناء استثناء الموكل اذا كان
 له عذر ولا يختص بالاربعة فشمّل حيض المدعي علم اذا كان المحكم في المسجد كذا ذكره الشارح
 وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير فيما اذا كان المحكم في غير المسجد وأما اذا رضى به
 فلا يكون عذرا وأما حيض الطالبة فهو عذر مطلق والنفاس كالحيض كذا في خزانة المفتين
 ومن العذر الحبس اذا كان من غير القاضي الذي ترفعوا اليه ذكره الشارح وفي البرازية وكونه
 محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا له ان يشهد على شهادته قال
 القاضي ان كان في سجن القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان
 يقال في الدعوى أيضا كذلك بان يجيب عن الدعوى ثم يعادولوه مدعي يدعي ان لم يؤخذ دعواه ثم
 يعاد اه ثم اعلم ان المؤلف اختار قول الامام كما هو دأبه وقد اختلف ترجيح المشايخ فاقى الفقيه
 بقولهما وقال الغياثي وهو المختار وبه أخذ الصغار أيضا وفي خزانة المفتين المختار قولهما والشرع
 وغيره سواء وفي النهاية والصحيح قولهما وقال المحلواني بخير المفتي قال ونحن نقى ان الرأي للمحكم وفي
 البرازية ومن المعلوم المقرر ان تفويض الخيار الى قضاة عهد الفساد كما هو المقرر من ان علمهم ليس
 بحجة قال شمس الأئمة الصحيح انه اذا علم من الآتي التعت في اياه الوكيل يفتي بالقبول وان علم منه
 قصده الاضرار بالحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل وغرض من فوض الخيار الى القاضي
 من القدماء كأن هذا الماعلم من أحوال قضاتهم الدين والصلاح اه وفي غاية البيان الاولى ان
 لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان
 الامتاع من الحضور الى مجلس القاضي من علامات المنافقين والجواب الرد من المنافقين والاجابة
 من المؤمنين اعتقاد اه وفي خزانة المفتين واذا وكله بالخصومة عند القاضي فلان كان للوكيل

(قوله وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير) قال في الجوهرة ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضا الخصم وان كانت مطلوبة ان آخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى التوكيل اه وقول المؤلف فيما اذا كان المحكم محمرا (قوله كما هو المقرر) قال الرملي هو خبر ان أي المقرر في هذا مثل المقرر في ذلك وفي نسخة قضاة العهد فساد فساد خبر ان وقوله كما هو المقرر تشبه هذه المسئلة بتلك المسئلة فتأمل

(قوله لم يكن له أن يخصمه إلى فقيه آخر) كان وجهه أنه جعل هذا الفقيه حكما فلا يكون إلا خرحكما بدون أمره بخلاف القاضي إلا خرفان ولايته ثابتة وإن لم ياترأى (قوله والقاضي) معطوف على الصبي (قوله ثم اعلم أن طريق اثبات الوكالة الخ) قال قاضيان وكله بقبض فاقرا المديون بوكالته وأنكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل إذا البيعة لا تقبل إلا على خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما لا ترى أنه لو أقربا الوكالة فقال الوكيل أني أبرهن على وكالتي مخافة أن يحضر الطالب وينكر الوكالة تقبل بيئته ولو قامت على المقر وكذا وصي أقر المديون بوصايته وأنكر الدين فثبت الوصي وصايته ببيعة تقبل وكذا من ادعى ديناً على الميت وأحضر وارثاً فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى أنا أثبت ببيعة فبرهن يقبل نور العين (قوله فن مسائله قالو الوكالة بقضاء الدين) أي وكله بان يدفع الوكيل من مال نفسه إلى دائن ١٥٩ الموكل وكذا في المسئلة الآتية عن كتاب

الحوالة أو بالدفع إليه دراهم وقال له اقض بها ديني الذي لزيد وأدعي الوكيل الدفع إلى زيد الدائن وكسبه كل من الموكل والدائن فالقول للوكيل في براءة نفسه بيمينه والقول للدائن في أنكاره القبط بيمينه وبايغائها واستيفائها الآتي حدود

أيضا كما في فتاوى قارئ الهداية (قوله لا يرجع المأمور على الآخر) أي لا يرجع بما قضا به مال نفسه (قوله ولو قال لا تبع إلا بمحض فلان الخ) قال في التتارخانة في أواخر الفصل الحادي عشر عازيا للجهة طوع آخر فيما إذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره

أن يخصمه إلى قاض آخر ولو وكله بالخصوصة إلى فلان الفقيه لم يكن له أن يخصمه إلى فقيه آخر أه وأطاق الوكيل بها فشمع الصبي العاقل كما في منية المفتي وعبد المولى في خصوصته لما في الخزانة عيني يد رجل فقال كنت عبد فلان ولدت في ملكه وقد وكلني بخصوصتك في نفسي ليس لمولاه أن يمنعه إذا كان للعبد بيعة على الوكالة ولو قال باعني منك ولم يقبض الثمن فوكلي بقبض الثمن منك فلمولاه أن يمنعه من الخصومة أه والقاضي ولو عزل عن القضاء يبقى على وكالته كما في قضاء الخزانة ومن أحكام الوكيل بالخصوصة أن الحق إذا ثبت على موكله لم يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيلاً عاماً لانه لم تنتظم الأمر بالاداء ولا الضمان كما في الخزانة ثم اعلم أن طريق اثبات الوكالة بالخصوصة أن يشهدوا بها على غريم الموكل سواء كان منكر الوكالة أو مقرها لم يتعدى إلى غيره كما في الخزانة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي الغنية لا تقبل من الوكيل بالخصوصة بيعة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضاء في المختلف أه (قوله وبايغائها واستيفائها الآتي حدود) أي يصح التوكيل بايغاء جميع الحقوق واستيفائها إلا بالحدود والقصاص لأن كلا منها يباشره الموكل بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندرج بالشبهات ولا يباشرها من أوفيت بها يباشرها وأوفيت به حقه ووفيت به بالثقل كذا في المصباح والمراد به هنا دفع ما عليه والاستيفاء والتوفى بمعنى واحد كما في المصباح والمراد به هنا القبض فكانه يقول صح التوكيل بدفع ما عليه ويقبض ماله أما الأول فن مسائله قالو وكله بقضاء الدين فجاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما طال به وكيله بردهما قضاء لا حله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيلي وياخذ مني ثانياً لا يلتفت إلى قول الموكل ويؤمر بالخروج عن حق وكيله فإذا حضر الدائن وأخذ من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه إليه وإن كان صدقه بالقضاء وفي كتاب الحوالة أمره بقضاء دينه فقال قضيت وصدقه الآخر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله إليه وأخذ من الآخر لا يرجع المأمور على الآخر لأن الآخر كذب في إقراره حيث قضى عليه بالدين لأن الإقرار إنما يبطل بالحكم على خلافه إذا كان الحكم بالبيعة أما بغيرها فلا والصحيح أنه

يما لا يجب الأصل في هذا النوع أن الموكل إذا شرط على الوكيل شرطاً فمدا من كل وجه بان كان ينفعه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفي أو لم يؤكده بيبانه فيما إذا قال بعه بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وأن شرط في العقد شرطاً يفيد أصلاً بان كان لا ينفعه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته أكده الموكل بالنفي أو لم يؤكده بيبانه فيما إذا قال بعه بالف نسيئة أو قال لا تبعه إلا بالف نسيئة فباعه بالف نقد يجوز على الآخر فإذا شرط شرطاً يفيد من وجهه ولا يفيد من وجهه بان كان نفع من وجهه ولا ينفع من وجهه أن كده بالنفي يجب مراعاته وإن لم يؤكده لا يجب مراعاته بيبانه فيما إذا قال بعه في سوق كذا بعه في سوق آخر فإن لم يؤكده بالنفي بان لم يقل الآتي سوق كذا فباعه في سوق آخر ينفذ على الآخر أن كده بالنفي لا ينفذ على الآخر أه وتسام التفاريح فيها فراجعها

(قوله فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب الخ) قال في الاشباه كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قبضه كالمودع والوكيل والناظر الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الجمة اه وأقول تعقبه الشرع بل لا يأخذ من كلام الولو الجمة وغيره من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الاتصال تقبل لبراءته بكل حال وأما سريته قوله على موكله ليس برأعيه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الابينة أو تصديق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة بمنة الجليل في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود قلت وللعامة المقدسي أيضا رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشرنبلالي في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي

يعمل لعدم رجوع المأمور على الأمر بان المأمور وكيل بشرأ ما في ذمة الأمر بمثله ونقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الأمر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري انما يؤثر بتسليم الثمن الى الأمر اذا سلم للأمر ما اشترى اما اذا لم يسلم فلا وذكروا القدرى ان رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدينين بما قضى قال قضيت دينك بأمرك لفلان فانكر كونه مدينون فسلان وأمره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين والأمر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان كان غائبا لكنه عنه خصم حاضر فان المدعى على الغائب سبب لما يدعى على الحاضر لانه ما لم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا وهو الأمر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لا تدفع الدين الا بمحضرة فلان ففعل بلا محضره ضمن كذا في السبازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بشهوه فادفع الابشهو فادعى دفعه بشهوه ودأ أنكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهوه فادفع الحلف لم يضمن كذا في المحاكم ولو قال ادفعه بشهوه فادفع غيرهم لم يضمن وأما الثاني اعني الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمدين موكله وقعت المقاصة وكان الوكيل مدينون الموكل ولا يملك الوكيل قبضه الا براءة والهمة وأخذ الرهن وملك أخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بالأرضاء المحصم ولا ينزل بموت المطالب وينعزل بموت الطالب فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فان احتمال الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل أن يطالب المحيل والاحتمال فلو توى المال على المحال عليه وعاد الدين على المحيل فالوكيل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيل أو أخذ الطالب كفيل بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل وللوكيل بالقبض قبض بعضه الا اذا نص على أن لا يقبض الا الكل معا اه ما في النزازية والحاصل ان الوكيل يقبض الدين بخلاف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري صحت ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كفاي الحانية وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على المدينين كفاي شهادات النزازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد البيع بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فالمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن لا مطالبة عليه كفاي القنية ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تأجيله ولا قبول الحوالة بخلاف الوكيل بالبيع وقوله الا في حدود وقد استثناهما منها السكن في الايقاع على اطلاقه وفي الاستيفاء مقيد بما اذا كان الموكل غائبا وما اذا كان حاضرا أو أمر باستيفائه فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي وعلاه في غاية البيان باحتمال العقول المندوب اليه بخلاف حال حضرته لا نعدام الشبهة وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال غيبتهم وان كان رجوعهم محتملا لان الظاهر عدمه احترازا عن الكذب والفسق ولم يذكر المؤلف التوكيل باثباته ما لدخوله ما تحت قوله وبالخصوص في المحقوق لان التوكيل باثباته ما هو التوكيل بالخصوصة فهم ما واختلف فيه فاذكرناه من الجواز قول الامام وخالف أبو يوسف نظرا الى مجرد النيابة ورد عليه بانه لا تأتيلها والالم يجز حكم نائب القاضي فيهما وقول محمد مضطرب وعلى هذا الاختلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه وفي غاية البيان ولكن لا يصح اقرار الوكيل على موكله بان قال قتل موكلتي القتل الذي يدعيه الولي

ألفها واستشهد بها على ما ادعاه فارجع الى تلك الرسائلين فقد أشبع الكلام فيها ما خاف الله تعالى خيرا (قوله والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل الخ) أقول قال الغزالي وفي المجتبى قلت كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه أراد به أن تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط ولهذا أضاف الوكيل بالشراء الشراء الى الموكل صحيح بالاجماع وقوله وكل عقد يضيفه الى موكله كالتسكاح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو أضافه الى نفسه لا يصح فلفظ الاضافة واحد ومراده مختلف اه وهذا شاهد لما فهمه شارح المجمع اه خير الدين فقد أضاف ان ما ذكره شارح المجمع أوجهه وان في قوله لا بد من اضافته الخ نظرا كما أفاده العلائي في شرح التنوير ولا حاجة الى اخراج العبارة عن ظاهرها تأمل وقد ذكر الرمي مثل ما في المجمع في حاشية تأني بعد أوراق كذا بخط من لا على التركاني قلت وما ذكره شارح المجمع عزاء للفصول فليتامل في التوفيق بينه وبين ما في التزانية والخلاصة ويمكن أن يقال ان ما في شرح المجمع مقيد بما اذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصغار واذا صح هذا التوفيق ظهر الجواب عما نقل عن المقدسي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل لان الاجازة للاحق كالكالة السابقة اه وهذا التعليل مؤيد للتوفيق والله تعالى أعلم وفي حاشية أبي السعود وتعبير ابن السكال بقوله يكتفي بالاضافة الى نفسه صريح في ان اضافته الى نفسه ليس بلازم فينتج ما ذكره ابن الملك ويسقط ما عترضه في البحر وما في الخلاصة والتزانية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا لم يصف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت في الزيلعي من باب الوكيل كالة بالبيع والشراء التصريح بعدم اللزوم حيث قال في شرح قول المصنف ولو ووكله بشيء بعينه لا يشتريه لنفسه ما نصه بخلاف ما لو ووكله أن ١٦١ بزوجه امرأة معينة حيث جازله أن

لشبهة عدم الامر بذلك (قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة والصالح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصوصية في العيب) لان الوكيل هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه آدميا وكذا حكمه لانه يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو كان سفيرا عنه ما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان أصليا في الحقوق فتعلق به وفي النهاية حتى لو حلف المشتري بالموكل عليه شيء كان بارا في عينه ولو حلف بالوكيل عليه شيء كان حائشا اه والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من اضافته اليه لينفذ على الموكل وليس المراد ظاهرا العبارة من انه

٢١ - بجز سابع يتزوج بها لان التسكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكيل تسكاح مضاف الى الموكل وفي الكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون مخالفا للخ فهو صريح فيما ذكره ابن ملك وصريح أيضا في ان الوكيل اذا أضاف العقد الى الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة والتزانية اه ملخصا أقول وفي نور العين راجع الجامع الاصغر أمره بشراء قن بالف فقال مالكة بعت قني هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قبلت لزوم الوكيل اذا أمره الوكيل أن يقبل عن نفسه ليلزم العهدة على الوكيل فخالف بقوله على موكله قاضيان فيه نظر وينبغي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذ الوكيل لما خالف صار كان البائع قال ابتداء بعت عبدي من فلان بكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير الوكيل مشترا بالنفسه يقول المحقق أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم الموكل حيث لم يعال به أضافته بل أراد بما ذكره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل بل يتوقف فين كلامه تناف غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل يلزم الموكل لما مر في شراء الفضولي نقلا عن (شحي) ان الفضولي لو شري شيئا وأضاف عقد الشراء الى من شري له بان قال لبا نعه بعه من فلان وقبيله له يتوقف على فلان ولو قال شريته لفلان فقال بائعه بعت أو قال بعتك منك لفلان فقال المشتري قبلت نفذ على نفسه ولم يتوقف وهذا لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا الاثر فلو سبق أحدهما فشرى الوكيل نفذ على موكله وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهدة اه يقول المحقق وظاهر بقوله وعلى الوكيل العهدة ان الوكيل لم يخالف موكله كما ظنه الامام قاضيان تبع الصاحب الجامع الاصغر غاية ما في الباب أن يكره في المسئلة وايمان أو يكون أحد ما ذكر في شرح الطحاوي وفتاوى قاضيان غيره

قد يضيفه وقبل لا يضيفه فان اضافة الى نفسه تتعلق بالوكيل وان اضافه الى موكله تتعلق بالموكل كما
فهو ابن المالك في شرح الجمع لمافي الخلاصة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مالكة فقال
بعت هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره أن لا ترجع
اليه العهدة وقد رجع قال أبو القاسم الصغار والصحيح ان الوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد
على اجازة الموكل اه وفي الجوهره وكله بالبيع والشراء على أن لا تتعلق به الحقوق لا يصح هذا
الشرط وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل
وطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبيعة على البائع اليه اشير في بدوع الحائنة وشرطه الاضافة
الى مرسله لمافي البرازية والرسول في البيع والطلاق والعتاق والنكاح اذا اخرج الكلام مخرج
الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طلقك وبعثك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تضمن
الوكالة لانها فوقها وان اخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بعت منك اه وفي المحيط
الوكيل بشراء شيء بعينه يقع العقد والمالك للموكل وان لم يصف العقد اليه الا اذا وكل العبد في شراء
نفسه له من مولاه وأطلق في الوكيل فشمس ما اذا كان حاضرا وما اذا كان غائبا لمافي الفتاوى
الصغرى لا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا اه
وفي المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن وما اذا مات الوكيل لمافي البرازية
ان مات الوكيل عن وصي قال الفضلي تنتقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى
الحاكم ينصب وصيه ما عند القبض وهو المعقول وقيل ينتقل الى موكله ولا ية قبضه فيحتمل عند
الفتوى اه وما اذا كان الموكل حاضرا وقت عقد الوكيل وما اذا كان غائبا لمافي الخلاصة
والوكيل لو باع بحضرة الموكل فالعهدة على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء ولو وكل الوكيل بغير
اذن وتعميم فباع بحضرة الوكيل الاول جاز والعهدة على الوكيل الثاني اه وقوله ان لم يكن محجورا
شامل الحر الذي لم يحجر عليه بسفه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذكروا الهداية المحجور
عليه بالسفه هنا وانما زدت هنا لدخوله تحت المحجور عليه في كلامهم واقول قاضيان في الحرجان
المحجور عليه بالسفه بمنزلة الصبي الا في أربعة فلا تلزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف ان العهدة
على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة ان يكون وكيله بالبيع فالعهدة عليه سواء باع بثمن حال
أو مؤجل وبين أن يكون وكيله بالشراء فان كان بثمن مؤجل فهي على الموكل لانه في معنى الكفالة
وان كان بثمن حال فهي على الوكيل لكونه ضمانا ثمن اه وخالف في الايضاح فيما اذا اشترى
بثمن مؤجل فجعل الشراء لا للموكل لان الشراء للموكل والعهدة عليه كما في الذخيرة وايضا في
الشرح وقيد بقوله ان لم يكن محجورا لان المحجور تتعلق الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وأمينه
ولو قبضه مع هذا صح قبضه لانه هو العاقد فكان أصيلا فيه وانتفاء اللزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم
العبد اذا عتق تلزمه تلك العهدة والصبي اذا بلغ لا تلزمه لان المانع المولى مع أهلية وقد زال وفي
الصبي حق نفسه ولا يزول بالبلوغ ولو وقع التنازع في كونه محجورا أو ما دون حال كونه وكيله لا
لم آره وفي الحائنة من الحرج عبد اشترى من رجل شيئا فقال البائع لا أسلم اليك المبيع لانك محجور
وقال العبد أنا مأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع بيعة على ان العبد أقراه محجور قبل
أن يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بيئته ثم قال عبد باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعثك
لمولاي وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد

صواب كما لا يخفى على ذوى
الالباب اه ومراده بما
في شرح الطحاوى ما مره
بقوله (شكى) وهو
موافق لما مر عن الزبلي
فتأمل في هذا الحل فانه
من مباحض الاقدام
والله تعالى أعلم بالصواب
(قوله وأطلق في الوكيل
فشمس ما اذا كان حاضرا
وما اذا كان غائبا) قال في
منح الغفار وفي الخلاصة
والوكيل لو باع بحضرة
الموكل فالعهدة على
الوكيل وحضرة الموكل
وغيبته سواء وفي الجوهره
الوكيل بالبيع اذا باع
والموكل حاضر تكون
العهدة على الوكيل أو
على الموكل قال العهدة
على من أخذ منه الثمن
لا على من باشر العقد هذا
هو الصحيح من الاقوال
فان القاضي الامام شيخ
الاسلام أبا المعالي ذكر
في مختصره ان العهدة
على الموكل لانه اذا كان
حاضرا كان كالباشر
بنفسه فعليه العهدة وذكر
في الفتاوى الصغرى ان
العهدة على الوكيل
وحضرة الموكل وغيبته
سواء والجواب المعتمد
ما ذكرنا أولا اه (قوله
وهو المعنى قول) قال

الرملي وسيجزم أعني البرازي بما هو المعقول كما في هذا الشرح منقول أخر هذه المقولة وسيصرح هذا الشارح بأنه أفتى به بعد ما احتاط والله تعالى أعلم (قوله وفي منية المفتي خلافه) قال الغزالي قلت وصرح في السراجية بجماع منية المفتي والله تعالى أعلم خير الدين الرملي (قوله والصواب ما في كافي الحاكم الخ) أقول نقل في الفصل السادس والعشرين من التتارخانية ما في الكافي عن نص الامام محمد رحمه الله تعالى فالظاهر ان لفظه ليس في عبارة منية من سهو ١٦٣ الناسخ نامل (قوله لكن المختار الضمان)

اه وحاصلهما أن القول لمن يدعي الاذن لان الاصل النفاذ واقدامهما يدل عليه ومن هنا يقع الفرق بينهما وبين ما اذا كان وكيلًا فان النفاذ حاصل بدون الاذن ولو لم العهد شي آخو فينبغي أن يقبل قول العبد أنه محجور عليه لتنتفي العهد عنه وشمل كلامه المرتد فان العهد عليه لكن موقوفة عند الامام فان أسلم كانت عليه والافعلي الموكل وعندهما هي عليه مطاوعا وهي معروفة وظاهر كلام المصنف أن للوكيل بالاجارة قبض الاجرة وعليه تسليم العين الى المستاجر وفي منية المفتي خلافه قال الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وحسب المستاجر به ولو وهب الاجرة قبل القبض جاز ان لم يكن شيًا بعينه اه وهو سبق قلم والصواب ما في كافي الحاكم ان للوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها وقبض الاجرة وحسب المستاجر به فان وهب الاجر للمستاجر أو أبرأه جاز ان لم يكن بعينه ويضمنه وان بعينه لا وان ناقض الوكيل المستاجر بالاجارة قبل أن يعمل فيها شيًا حازت دينًا كان الاجر أو عينا وبرئ المستاجر الا أن يكون الوكيل قبض الاجر اه وعلى هذا يطالب الوكيل بالاستئجار بالاجرة كالوكيل بالشرأ وأطلق في تسليم المبيع فشم ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال له الموكل لا تدفع المبيع بعد البيع حتى تقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عند هذا خلافا لابي يوسف وهي مسألة الوكيل اذا قال كذا في الخلاصة وفي القصة لونها عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن كان باطلا اه وفي البرازية وهـ هذا اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو كان في يد الموكل وأبى الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك وان باعه نسيئة وأبى الموكل من دفعه قبل قبضه يجبر عليه وان كان في يد الوكيل وأخذ به الموكل وأراد أن لا يدفع قبل قبض الثمن فآخذ به الوكيل من يده وهلاك في يد الوكيل ان الاخذ بعد البيع لا يضمن وان قبله وقد نهى عن القبض يضمن ولو لم يهلك حتى باعه جاز فان مات قبل ان يسلم الى المشتري انفسخ البيع اه وقيدنا بالنهي عن تسليم المبيع سواء كان قبل بيعه أو بعده لانه لو نهى عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك بهذه الدراهم التي قبضت منك كذا في البرازية وأشار المؤلف من كونه أصيلا في تسليم المبيع الى أن الوكيل بالشرأ يطالب بالثمن وان لم يقبضه من الموكل والى ان وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب اوضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كما في البرازية لانه لو دفع ملك الغير بغير إذنه وان كان أصيلا في الحقوق وفي البرازية وكيل البيع قال بعته وسلمته من رجل لا أعرفه وضيع الثمن قال القاضي يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والمحكم صحيح والعلة لا ما مر ان النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهـ هذه المسئلة تخالف مسألة القمعة اه قلت مراد القاضي انه

يضمنه اذله بعته مع من يختاره و يراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راجزا (يج) ليكر خواهر زاده جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يبعثون الكرايس الى من يبيع بالهم في البلد و يبعث بائعها اليهم يمدن شاء و يراه أمينا فاذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عارض بقولهم المعروف عارفا كالمشرط شرط والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اه ما في الحيرية (قوله وهـ هذه المسئلة تخالف مسألة القمعة) قال في

لا يملك التسليم ممن لا يعرفه لا مطلقا فصح التعليل أيضا واستفيد من قوله وقبض الثمن أنه لو ضمن
 الوكيل الثمن لم يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله به بشرط براءة المشتري لم يصح ولو
 أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لا حوالة لأنه لا شيء للوكيل على وكيله وإن
 الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن إلى موكله صح له الامتناع عن الدفع اليه ولو كان لو دفع إليه
 صح وبرئ استحقاقا وأنه يصح إبراء الوكيل وحوالته على المملا والمماثل والادون وأقالته وحطه
 وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما ويضمن خلافا للثاني هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الحط
 والإبراء والأقالة وبعد ما قبل بالثمن حوالة لا يصح كما بعد الاستيفاء والوكيل بالأجارة إذا فسخها
 بعدها صح لا بعده من المدة وبعد قبض الاجرة ديناً كان أو عيناً لا يصح الفسخ وإن الوكيل لو وكل
 موكله بقبض الثمن صح وله عزله إذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل أن
 يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل
 بالشراء ولا يجبر على التقاضي لأنه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبيع لا ينههم يعلمون بالأجر
 ويقال للوكيل أحل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح إلا في الصرف
 فإنه لا يجوز قبضه إلا للوكيل لأن القبض فيه بمنزلة الإيجاب والقبول وإن للوكيل أن يوكل بقبض
 الثمن ومقتضاه أنه لو هلك في يد الثاني لم يضمنه ~~الوكيل~~ في المشتري وكل آخر بقبض الثمن بلا أمر الأمر
 وهلك في يده قال الإمام يضمن الوكيل لا القابض وما ذكرته من الأحكام المفردة على قبض الثمن
 كلها من البرازية وفيها ووكله بالبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالنهي باطل وفي المحيط كتب الوكيل
 الصك باسم رب العبد لا يسقط حقه في قبضه الثمن وله أن يقبض إلا أن يقر الموكل بقبضه لأنه
 بالكتابة لم يخرج عن كونه وكيلاً اه وفيها الوكالات الموكل أوجز بعد البيع بقي للوكيل حق
 قبض الثمن وقوله والر جوع بالثمن عند الاستحقاق شامل للمثلين الأولى ما إذا كان الوكيل بائعاً
 وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فإن المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن
 باقياً في يده أو سلمه إلى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما إذا كان مشترياً فاستحق المبيع من يده
 فإنه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل يباعه من الوكيل ثم استحق
 من الوكيل يرجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدة عند
 اختلاف الثمن اه وفي الخاتمة وكله بشراء جارية فاستحققت لم يضمن الوكيل ولو ظهر
 أنها حرة يضمن الوكيل وكذا قوله والخصومة في العيب شامل للمثلين ما إذا كان بائعاً فبرده المشتري
 عليه وما إذا كان مشترياً فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فإن سلمه إلى الموكل فلا برده
 إلا بآذنه كما سيأتي في الكتاب وأشار المؤلف إلى أن الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل إن شاء قبله
 وإن شاء ألزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لو هلك يملك على الموكل ولو مات الوكيل بالشراء وطفر
 الموكل بالمشتري عيابه برده وارثه أو وصيه والأفالموكل وكيل البيع إذا مات وطفر مشتريه به عيابه
 رده على وصي الوكيل أو وارثه ولا فعلى الموكل كذا في البرازية وفي الخاتمة الوكيل بالشراء لا يملك
 إبراء البائع عن العيب عند أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشراء إذا
 اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الأجل في حق الموكل وخمسه هنا يدل على أن
 المعتمد في المذهب ما قال أنه المعقول وقد أفتيت به بعدما احتطت كما قال فيما سبق وقد كتبت في
 الأشباه والنظائر من قسم الفوائد حكم التوكيل بالتوكيل ومما فرغ على أن الوكيل أصيل في

متفرقات الوكالة من
 التارخانية عازياً للظهيرية
 الوكيل إذا دفع قفصة إلى
 إنسان لأصلها بامر
 الوكيل ونسي من دفعها
 إليه لا يضمن قال في
 التنازل وصار كالذي
 وضعه في موضع من داره
 ثم نسيه فلا ضمان عليه
 كذا هذا اه

(قوله وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعتاق الخ) قال أبو السعود في حاشيته على مسكن ليس المراد ان الطلاق والعتاق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق بل لابد من الايقاع مضافا الى موكله فيما اذا خرج الكلام مخرج الرسالة أو الى نفسه اذا خرج الكلام مخرج الوكالة على ما يأتي اه قلت وفي السابع والعشرين من التتارخانية ولو قال الوكيل طلاقك الزوج لا يقع هو الصحيح (قوله لانه بناء على ملك الرقبة) كذا رأيت في البرازية والظاهر ان فيه سقطا والاصل لانه بناء على ملك المتعة والرقبة (قوله فعلى هذا معنى الاضافة مختلف الخ) هذا ظاهر بل صريح في انه لو اضاف ١٦٥ ماعدا النكاح الى نفسه يصح وهو مخالف

لكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبي عن الحكم فلا بد والملك يشب للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد أو عن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيه له بالمهر ووكيلها بتسليمها

من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح فلان الاصل في البضع المحرمة فكان النكاح اسقاطا لها والساقط يتلاشى فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل الاصل ووقوع الحكم لغيره فجعل سفيرا

المحقوق ما في كافي الحاكم ولو وكل القاضي وكيلا يبيع شي فباعه ثم خاصمه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي للوكيل اه (قوله والملك يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه) دفع لما يتوهم من أن المحقوق لما ثبت للوكيل اصالته وخلفه الموكل فيما ينبغي أن يكون الحكم كذلك وقد اختلف اصحابنا فيها فقال الكرخي يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقال أبو طاهر يثبت للموكل ابتداء وهو الاصح ولهذا لو كان المشتري منكوبة الوكيل لا يفسد نكاحه ولا تعتق عليه وقال القاضي ابو زيد الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في المحقوق فوافق الكرخي في المحقوق وأباطا في حق الحكم وهذا أحسن كذا في البرازية وصحح الشارحون ما في الكتاب لكن لم يذكروا لهذا الاختلاف ثمرة الاتفاق على عدم عتق قريب الوكيل لو اشتراه وعدم فساد نكاحها لو اشتراها والعتق والفساد على الموكل لو اشترى وكيل قريب موكله وزوجته لان الملك للوكيل لم يكن مستقرا والموجب للعتق والفساد الملك المستقر هكذا أجاب الكرخي وأشار المؤلف الى أن الموكل لو أعتق قبل قبض الوكيل فإنه ينفذ اعتاقه لكونه أعتق ملك نفسه والبائع يأخذ الوكيل بالثمن ولا سيد له على الموكل وكذلك في التسديرو الاستيلاء ولو قته له الموكل وضمن قيمته للوكيل في دفعها اليه لتكون محبوسة عنده الى أن يأخذ الثمن من الموكل كذا في بيوع الخانسية (قوله وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد أو عن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيه له بالمهر ووكيلها بتسليمها) اي والمحقوق في كل عقد لا يستغنى الوكيل عن اضافته الى موكله لان الوكيل فيما سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته العقد الى الموكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فيتلاشى فلا يتصور صدور من شخص وثبت حكمه لغيره فكان سفيرا وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعتاق اذا خرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه صحح الا في النكاح والفرق بين وكييل النكاح والطلاق ان في الطلاق اضاف الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعتاق فاما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لضافته الى المرأة معنى لان ذمة النكاح بملك البضع وذلك لها فكانه قال ملكتك بضع موكلتي فاندفع جانبه اه فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من قبل الزوج على وجهه

ليقارن الحكم السبب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع وان حكمه يقبل الفصل عن السبب كافي البيع بخيار فجاز صدور السبب عن شخص اصالته ووقوع الحكم لغيره خلافة وأما الخلع فلانه اسقاط للنكاح والنكاح امره والمنكوبة المرأة والوكيل امامنه أو منها وعلى التقديرين يكون سفيرا محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضا اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض والوكيل اجنبي سفير فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواقي هذا المختص ما ذكره القوم في هذا المقام اه أقول يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط

ذكر الموكل وان أسند الوكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج خالع امرأتك على هذه الالف نخالع
 يتم بقول الوكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خلعت فلانة من زوجها
 على كذا جاز في الصحيح من انه يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل
 طلقك بائناً تقع رجعية ولو وكله بالباش فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بائنة وصرحوا بأنه يصح توكيل
 الصبي والمجنون ويصير كانه علق الطلاق على تلفظهما به وفي طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في
 التتارخانية الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع
 عليها الطلاق كذا في البسائر فقد ثبت بهذا ان قول الوكيل خلعت وطلقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا
 بالوكيل الوكيل من جهة من يثبت له الملك بقريضة التعليل بان الحكم فيها لا يقبل عن السبب ففي التمسك يقول وكيل الزوج
 زوج بنتك لفلان فيضيفه الى الموكل ولو قال زوجني وقع له للموكل وأما وكيل الزوجة فيقول زوجت فيصح وفي الطلاق بمال
 يقول وكيل الزوج طلق فلانة بالالف وفي الخلع يقول وكيل الزوج خالع امرأتك على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون إضافة
 اليها وكذا في العتق على مال والكتابة ١٦٦ ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بالالف أو اخلعها على

الشرط وفي إعادته على وجه المجواز فيجوز عدمه وذكر في القنية قولين فيما اذا قال وكيل الطلاق أنت
 طالق مني وقد فرغ على رجوع الحقوق للموكل حكمين ومنها أن وكيلها لا يلي قبض مهرها والوكيل
 بالخلع لا يلي قبض البسمل كافي البرازية ومنها انه يصح ضمانه مهرها وتخير المرأة بين مطالبتها أو
 الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا يرجع على الزوج كذا في البرازية وفيها وكيل الخلع خالع وضمن
 صح وان لم تاتر المرأة بالضمان وكذا يرجع قبل الاداء اه وأشار بالالكاف في قوله كالتسكاح
 الى بقية أفراد هذا النوع ولذا قال في الهداية من اخواته العتق على مال والكتابة والصالح على
 انكار والهبة والتصدق والاعارة والايادع والرهن والاقرض لان الحكم فيها يثبت بالقبض وانه
 يلاقى محلا مملوكا لا غير فلا يجعل أصيلاً وكذا اذا كان الوكيل من جانب المأتمس وكذا الشركة
 والمضاربة الا ان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه اه
 ومن هذا النوع الوكيل بالقبض وقدمنا أحكامه وفي المجتبى وكله ان يرتهن عبداً فلان بدينه
 أو يستعيره له أو يستقرض له ألفاً فانه يضيف العقد الى موكله دون نفسه فيقول ان زيداً يستقرض
 منك كذا أو يسترهن عبدك أو يستعير منك ولو قال هب لي أو اعرن لي أو اقرضني أو تصدق على فهو

ألف أو اعتق عبدك على
 كذا أو كاتبه على كذا
 فيقول وكيل الزوج أو
 السيد فعلت فيكتفي
 بالاضافة من أحد الجانبين
 لان الملك من كل منهما
 فان المرأة تملك نفسها
 وكذا العبد كما ان الزوج
 أو السيد يملك العوض
 وفي الصلح عن انكار أو
 دم عدي يقول الوكيل
 صالح فلانا عن دعواك
 عليه هذا المال أو الدم

فقبل المدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعتقني أو طلقني أو كاتبني أو صلحني لم يصح
 بخلاف بعني وأجرني وأنه يصح اضافتها الى نفسه كما مر وكذا بقية الصور الاتية بقول الوكيل من جهة طالب التملك هب فلانا
 أو تصدق عليه أو اعره أو اودعه أو ارهن عنده كذا أو اقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو اعرن لي يقع له للموكل وأما
 الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكله بان يهبه لفلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليه أو اعرتك أو
 اودعتك الخ من غير أن يقول وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكورات يفرق بعضها عن بعض من حيث
 ان ما كان منها اسقاطاً يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك فلانة وصالحك عمادته على فلان من
 المال أو الدم أما ما كان منها تملك العين أو منفعة أو حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله هب لفلان كذا أو اودعه كذا
 أو اقرضه كذا فلا بد في هذا من إخراج كلامه مخرج الرسالة فلا يصح أن يقول هبني كذا كما مر ولا هبني لفلان أو اودعني لفلان وعلى
 هذا فقوله هم التوكيل بالاستقراض باطل معناه انه في الحقيقة رسالة لا وكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لا بد من
 إخرجه مخرج الرسالة كما قلنا وبه علم ان ذلك غير خاص بالاستقراض بالوكالة بل كل ما كان تملك اذا كان الوكيل من جهة طالب التملك
 لامن جهة المالك فان التوكيل بالاستقراض والاعارة صحيح لا بالاستقراض والاستعارة بل هو رسالة هذا ما ظهر لي فتأمل (قول

وللمشتري منع الموكل
عن الثمن وان دفع اليه
صح ولا يطالبه الوكيل
ثانيا

باب الو كالة بالبيع
والشراء

أمره بشراء ثوب هروى أو
فرس أو بغل صح سمي ثمنا
أولا وبشراء دار أو عبد
جازان سمي ثمنا والأفلا

باب الو كالة بالبيع
والشراء

قول المصنف أمره بشراء
ثوب هروى الخ قال في
الكفاية الأصل ان
الجهالة ثلثة أنواع

واحدة وهي جهالة الجنس
كالوكيل بشراء الثوب
والدابة والرقيق وهي
تتمنع صحة الو كالة وان

بين الثمن ويسيرة وهي
جهالة النوع كالوكيل
بشراء الحمار والبغل
والفرس والثوب الهروى

والمروى فانها لا تتمنع
الوكالة وان لم يبين الثمن
ومتوسطة وهي بين الجنس

والنوع كالوكيل بشراء
عبد وشراء أمة أو دار فان
بين الثمن أو النوع
تصح وتلحق بجهالة النوع

وان لم يبين الثمن أو النوع
لا تصح وتلحق بجهالة
الجنس لأنه يمنع الامتثال
(قوله وبه اندفع مافي
الجوهرة الخ) أقول بخرم

للوكيل اه (قوله وللمشتري منع الموكل عن الثمن) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى
الوكيل اصالة وقدمنا أحكام قبض الثمن وانه لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل
ترجع الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل وأشار المؤلف الى ان الموكل لو كان دفع الثمن الى
الوكيل فاستهلكه وهو معسر كان للبائع حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم ينقد الموكل
الثمن الى البائع باع القاضى الجارية بالثمن اذ ارضى بالأفلا كذا في يبيع خزانة المفتسين
(قوله وان دفع اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لان نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد
وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم في الدفع اليه ولهذا لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصة
ولو كان له عليه ما دين تقع المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده
عند أبي حنيفة ومحمد لكونه عاك لا براء عنه عندهما ولكنه يضمه للموكل في الفصلين كذا في
الهداية ولو أبرأه عن الثمن مع ابرئ المشتري ببراء الموكل دون وكيله فلا رجوع على الوكيل كذا
في النهاية ويستفاد من وقوع المقاصة بدين الوكيل ان الوكيل لو باع من دأته بدينه صح
وبرئ وضمن الوكيل لموكله وهي في الذخيرة أطلقه فشمعل ما اذا نهاء الوكيل عن الدفع الى موكله
ومع ذلك دفع له فانه يبرأ استحسانا كما في البرازية وأشار المؤلف الى ان المسلم اليه لو دفع المسلم فيه
الى الموكل فانه يبرأ ولو امتنع من دفعه اليه ذلك كما في البرازية وقال الى ان المأذون كالوكيل كما في
البرازية وذكر أبو بكر لا يملك المولى قبض ديون عبده المأذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه
يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يملك فلما ذون أولى ومع ذلك لو قبضه المولى
يبرأ المديون استحسانا ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للغرماء والمولى
كلاجنبي اه والله تعالى أعلم

باب الو كالة بالبيع والشراء

أفردهما باب على حدة لكثرته لاحتياج اليهما وقدم الشراء على البيع لان الشراء ينبي عن الاثبات
والبيع عن الازالة بعد الاثبات أو الشراء يتحقق بالموجود والمعدوم والبيع لا يتحقق الا في الموجود
كذا في المعراج (قوله أمره بشراء ثوب هروى أو فرس أو بغل صح سمي ثمنا أولا) لانه لم يبق الا جهالة
الصفة وهي محتملة فيها استحسانا لان مبناها على التوسعة لكونها استعانة وفي اشتراط بيان الوصف
بعض الجرح وهو مدفع قيد بالفرس والبغل للاختلاف في الشاة ففهم من جعلها من هذا القميل
وفي التجبر يد جعلها من المتوسط وجزم به في الجوهرة فقال الو كالة باطلة وما اشترى الوكيل فهو
لنفسه وأما الحمار ففي البرازية وفي الحمار تصير الصفة معلومة بحال الموكل وكذا البقر ولو كان
الموكل فاليزيا فاشترى حمارا مصرياً وكان واحدا من العوام فاشترى له فرسا يليق بالموكل يلزم المأمور
اه (قوله وبشراء دار أو عبد جازان سمي ثمنا والأفلا) لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوما أطلقه
فشمعل ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعاً أو لابه اندفع مافي الجوهرة حيث قال وهذا اذا لم يوجد
بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ اه وقد جعل المؤلف الدار كالعبد
موافقا لقاضيه ان لكونه شرط مع بيان الثمن بيان المحالة كما في فتاواه مخالفا للهداية لانه جعلها
كالثوب قال وكذا الدار تشمل ما هو في بعض الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف
الاغراض والجسيران والمرافق والمحال والبلدان فتعذر الامتثال اه وذكر في المعراج ان مافي

الهداية مخالف لرواية الميسوط قال والمتأخرون من مشايخنا قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان الحال اه
وبه يحصل التوفيق فيحمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافا فاحشا وكلام
غيره على ما اذا كانت لا تتفاحش ولو قال المؤلف ان بين نوعا أو سمى ثمنا كان أولى لانها صحيحة ببيان
النوع كعبد روى حبشي وان لم يسم الثمن والحنطة من هذا القبيل وبيان المقدار كبيان الثمن كما
في البرازية وفي الخانية اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا قفيزا والطمسان من هذا
القبيل أيضا ما في البرازية اشترى طيلسانا بمائة صحت وأما الدار فعلى ما في الهداية لم يصح التوكيل
بشراء دار بالف وضح عند غيره ويتعين البلد الذي هو فيه كما هو مروي عن الثاني وحزم به في الخانية
وفي الولو الجمة رجل وكل رجل لا يشتري له لؤلؤة لم يحزم ما لم يسم الثمن لان التفاوت بين اللؤلؤتين أكثر
من التفاوت بين النوعين ولوقال دارا بالأكوفة بالف صحت اتفاقا ولوقال دارا بالأكوفة في
موضع كذا أو سمى موضعا متقاربا بعضه ببعض جازت ذكر الثمن أولا كما في البرازية وفيها وكله بشراء
دار ببلغ فاشترى خارجا ان الموكل من أهل البلد لا يجوز وان من الرستاق جاز اه واللهم من هذا
القبيل أيضا فلو وكله بشراء محم بدرهم فاشترى لحم ضان أو بقرا أو ابل لزم الأمر وقيل ان كان الأمر
غريبا ينصرف التوكيل الى المطبخ والمشوى لا القديد أو لحم الطيور والوحوش والشاة حصة أو
مذبوحة غير مسلوخة وان اشترى شاة مسلوخة لزم الأمر لان يكون الثمن قليلا كذا في الخانية
(قوله وبشراء ثوب أو دابة لا وان سمى ثمنا) أي لا يصح التوكيل للجهالة الفاحشة فان الدابة لغة اسم لما
يدب على وجه الارض وعرف بالخيل والبغل والحمار فجمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملابس
من الاطلس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميته مهر او اذا اشترى الوكيل وقع الشراء كذا في النهاية
قيد بالذكر لانه لو كان معينا لا يحتاج الى تسمية الجنس والصفة كذا في المعراج وأشار بشوب الى
ان ثيابا كذلك لوجود جهالة الجنس وفي السكا في وفرقوا بين ثياب وأثواب فقوالا الاول للجنس
والثاني لا وكان الفرق مبني على عرفهم اه ويمكن ان يقال انه مبني على ان أثوابا جمع قلة لان أفعالا
من جوع القلة وهو ما دون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فانه جمع كثر لا ينصرف في
عدد فتفاحشت الجهالة وفي البرازية دفع له دراهم وقال اشتر بها شيئا لا يصح ولوقال على ما تحب
وترضى جاز بخلاف البضاعة والمضاربة ولو وكله بشراء أي ثوب شاء صح وفي البضاعة لو أمره بشراء
ثوب أو ثوبين أو ثياب أو اثياب صح وبشراء أثواب لا يصح دفع اليه ألفا وقال اشترى به الدواب أو لم
يدفعه صح ولوقال خذ هذا الألف واشتر بها الاشياء عازا وان لم يسم بضاعة أو مضاربة لانه أدخل
اللام ولم يرد المعهود لعدمه ولا كل الجنس لاستحالة علمه انه أراد به ما ليس من ذلك الجنس حتى
لو لم يدخل اللام لم يصح كقوله ثوبا أو دابة بل أولى لان الشيء أعم فكانت الجهالة الأغش ولم يوجد
منه ما يدل على تفويض الامر اليه بخلاف ما تقدم ولوقال اشترى الاثواب لم يذكره محمد وقيل لا ولو
أثوابا لا يجوز ولو ثيابا أو الدواب أو اثياب أو دوابا يجوز وان لم يقر بالثمن اه (قوله وبشراء
طعام يقح على البر ودقيقه) أي لو وكله هو القياس ان يقع على كل مطعوم اعتبار الحقيقة كما في
اليمن على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان العرف أم لك وهو على ما ذكرناه
اذا ذكر مرقونا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع أطلقه فشمس ما اذا كثرت
الدراهم أو قلت وقيل ينظر اليها فان كانت كثيرة فعلى البر وان كانت قليلة فعلى الخبز وان
كانت بين الامرين فعلى الدقيق والفارق العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير

وبشراء ثوب أو دابة لا وان
سمى ثمنا وبشراء طعام
يقح على البر ودقيقه
من لا خسر وفي مثله الغرر
حدث قال فان بين النوع
أو ثمن عين نوعا صحت والا
لا اه ومثله في غرر
الافكار ومختصر النفاية
لكن قال القهستاني في
شرحها والاحسن ترك
الصفة يعني صفة الثمن
بقوله عين نوعا فان النوع
صار معلوما بمجرد تقدير
الثمن كما في الهداية وعن
أبي يوسف انه ينصرف
الى مثل ما يلدق بحال
الموكل اه ولا يخفى ما فيه
(قوله وأشار الى ان ثيابا
كذلك الخ) مخالف لما
سند كره عن البرازية
من انه لو قال أثوابا لا
يجوز ولو ثيابا لا يجوز وفي
حاشية مسكين ولو وكله
بشراء ثياب صح وبشراء
أثواب لا لان ثيابا يراد
به الجنس مفوضا الى
الوكيل لدلالته على
العموم لكونه جمع
كثرة بخلاف أثواب خلافا

من الدراهم يريد به الخبز بان كان عنده وليمة يتخذها هو جازله ان يشتري الخبز له وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرفنا ينصرف الى ما يمكن أكله يعني المعتاد لئلا كل كاللحم المطبوخ والمشوى أى ما يمكن أكله من غير ادم دون الحنطة والدقيق والخبز قال في الذخيرة وعليه الفتوى كذا في النهاية ولم يقيده المؤلف رحمه الله تعالى صحة التوكيل بدفع الدراهم ولا بد منه أو بيان مقدار الطعام فلو قال له اشترى طعاما لم يحز على الا مركزا ذكره الشارح والمحصل ان ما ذكره المؤلف من انصراف الطعام الى البرود دقيقة انما هو عرف الكوفة وفي عرفنا ما ذكرناه من المفتي به هكذا في البرازية ولو لم يكن عرف القاهرة على خلافها فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللحم وقيده بالبرازية لو اشترى شعيرالم يلزم الا مراستحسانا كما في البرازية قيده بالوكالة لان الطعام فيما لو أوصى له بالطعام يدخل فيه كل مطعوم كذا في البرازية من الوكالة ومن ايمانها لا ياكل طعاما فاكل دواء ليس بطعام كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلاوة كالسكرنجبين يحنث اهـ (قوله ولو لو كيل الردي العيب مادام المبيع في يده) لانه من حقوق العقود هي كلها اليه ولو ارثه أو وصيه ذلك بعد موته فان لم يكونا فلا موكل وكذا لو كيل بالمبيع كذا في الخلاصة وقد مناه أطلقه فشمع ما اذا كان رده باذن الموكل أو بغير اذنه وأشار بكون الرذلة الى أنه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل اذا هلك يهلك من الموكل كذا في البرازية والى أن الرد عليه لو كان وكيله بالمبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان كان محجورا برده على الموكل وفي شرح الطحاوي وجد المشتري فيما اشترى عيبا رجع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان نقده من الموكل أخذه من الموكل ولم يذ كر ما اذا نقض الثمن الى الوكيل ثم أعطاه هو الى الموكل ثم وجد المشتري عيبا برده على الوكيل أم الموكل أفق القاضى أنه برده على الوكيل كذا في البرازية والى أن الموكل أجنى في الخصومة بالعيب فلو أقر الموكل بالعيب وأنكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموجب أجنى فيه والى أن اقرار الوكيل يوجب رده عليه ولو أنكره الموكل لم يكن اقراره صحيح في حق نفسه لافي حق الموكل لانتهاء وكالته بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يبرده على الموكل الا بيهان على كونه عنده موكلة والا يحلفه فان نكل رده والالزم الوكيل كذا في البرازية أيضا (قوله ولو سلمه الى الآخر لا يبرده الا بامر) لانه انتهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتم منه الا باذنه واهذا كان خصما لمن يدعى في المشتري دعوى كالتسليم وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعده وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ وقيده بالعيب لانه لو وكله ببيع متاعه فباعه بغير رضاه لمحق الشرع كذا في القنية (قوله وحبس المبيع بضمن دفعه من ماله) لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا الاختلاف في الثمن يتحققان في الثمن ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلمه المشتري للموكل من جهة الوكيل ف يرجع عليه ولان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله وقال زفر لا يحبس لان الموكل صار قابضا بسنده فكانه سلمه اليه قلنا هذا لا يمكن التميز عنه فلا يكون راضيا بسقوط حقه في الحبس على أن قبضه موقوف فبقع للموكل ان لم يحبس ولنفسه عند حبسه قيد بكونه دفع الثمن لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولى

ولو كيل الردي العيب
مادام المبيع في يده ولو
سلمه الى الآخر لا يبرده
الا بامر وحبس المبيع
بضمن دفعه من ماله

لمافي البحر مقدسي اهـ
أى لانه عكس الحكم وفي
التتارخانية عن العتابة
ولو قال اشترى شيئا أو ثوبا
لم يصح لانه مجهول جدا
الا اذا وجد دلالة
التفويض وهو التعميم
بان قال ثيابا أو ثياب
أو الدواب يجوز بتناول
أدنى ما ينطلق عليه الاسم
ولذا قال اشترى بها شيئا أو
ثوبا أو ثوبا أو قال ما أريده
أو احتاج اليه لا يصح
بخلاف اشترى ما اتفق
لك أو ما شئت أو ما
اشتريت فهو لى

هالك من مال الموكل ولم

يسقط الثمن

(قوله وفي كفاية الخانية

لوادعي الوكيل بالشراء

دفع الثمن من ماله وصدقه

الموكل) قال الرملي ليس

بقصد لانه لو كذبه

قبلا لولى عدم الرجوع

وعبارة الخانية رجل

عليه ألف لرجل فامر

المديون رجلا أن يقضي

الطالب ألف السني له

عليه فقال المأمور قضيت

وصدقه الا تمر وكذبه

صاحب الدين لا يرجع

المأمور على الا تمر لان

المأمور بقضاء الدين

وكيل بشراء ما في ذمته

فاذا لم يسلم له ما في ذمته

لا يرجع المأمور على

الا تمر كالموكل بشراء

العين اذا قال اشترى

ونقصت الثمن من مال

نفسى وصدقه الموكل

وكذبه البائع لا يرجع

الوكيل على الموكل فان

أقام المأمور بينة على

قضاء الدين قبلت بينته

وبرجع المأمور على

الا تمر ويرى الا تمر عن

دين الطالب اه ولا

يخفى ان معنى قوله لا

يرجع الوكيل على الموكل

لا يرجع بما ضاع عليه

بجهود البائع والا الثمن

لانه مع الدفع بما يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس به فاذا بالحبس أنه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه وان لم يأمره به صريحاً لا لأن حكمه كما قد مناه وهذا اذا كان الثمن حالا فان اشتراه الوكيل بثمن مؤجل تاحل في حق الموكل أيضاً فليس للوكيل طلبه حالا بخلاف ما اذا اشتراه بنقد ثم أجله البائع كان للوكيل أن يطالبه به حالا وهي الخيانة كما في الخلاصة وفي الوقعات الحسامة ولو أمر رجلاً أن يشتري له جارية بالف فاشترى بها ثم انما ان البائع وهب الالف من الوكيل فلو وكيل أن يرجع على الا تمر ولو وهب منه خمسمائة لم يكن له أن يرجع على الا تمر الا بخمسمائة ولو وهب منه خمسمائة ثم وهب منه أيضاً الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل على الا تمر الا بالخمسمائة الاخرى لان الاول حط والثاني هبة ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية لا يرجع على الا تمر الا بالمائة الاخرى وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف والحسن اه وفي وصايا الخانية الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه له أن يرجع في تركته الميت على كل حال أى سواء كان وارثاً وكانت الوصية للعبد أو لم يكن وعليه الفتوى اه وفي الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم الى الا تمر ثم نقد البائع غيرها جزوا واشترى بدنانير غيرها ثم نقد بدنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانيره للتعدي وفي الخانية الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه اه وفي كفاية الخانية لوادعي الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الا تمر فقال بعث ثوبك من فلان فانا أقضيك عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال انا أقضيك عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لى لم يجز ويرجع الوكيل على موكله بما دفعه ببيع عنده بضائع لناس أمروه ببيعها فباعها بثمن مسمى فجعل الثمن من ماله الى أصحابها على أن أعثمها له اذا قبضها فافلس المشتري فللبائع أن يسترد ما دفع الى أصحاب البضائع اه (قوله فلو هلك في يده قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل قابضاً بيده ولم يذ كر المؤلف هنا حكم ما اذا وكله بشراء شيء ودفع الثمن اليه فله في يده قال في البرازية وفي جامع الفصولين دفع اليه ألقا ليشتري به فاشترى وقبل أن ينقده للبائع هلك من مال الا تمر وان اشترى ثم نقده الموكل فلهك الثمن قبل دفعه الى البائع عند الموكل يهلك من مال الوكيل وفي الجامع الصغير وكله به ودفع الف فاشترى ولم ينقد يرجع به مرة فان دفع وهلك ثانياً لا يرجع أخرى والمضارب مراراً وبشكل رأس المال اه وشي زاد وضوحاً ان شاء الله تعالى في المضاربة وفي الخانية رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبداً بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله وأراد أن يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلكا على الامانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه اه وفي بيوع البرازية الوكيل بالشراء اذا أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فاداه الموكل ولم يرض به فلهك في يده الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع على الموكل

الذي وجب له بالعقد الحكمي يطالبه به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتحالفان اذا اختلفا في الثمن وينفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما كما سيأتي فافهم (قوله وما في النهاية من تقييده الخ) مثل ما في النهاية في العيني وابن ملاك ودرر البحار والجوهرة عن المستصفي وقال الزيلعي بعد نقله عن النهاية وعزاه ١٧١ أي صاحب النهاية الى خواهر زاده

وهذا مشكل فان الوكيل

أصيل في باب البيع

حضر الموكل العقد أول

يحضر ثم ذكر فيه أي

في النهاية بعده فقال

المعتبر بقاء المتعاقدين

في المجلس وغيبة الموكل

لا تضر وعزاه الى وكالة

المبسوط واطلاقه واطلاق

سائر الكتب دليل على

ان مفارقة الموكل لا تعتبر

أصلا ولو كان حاضرا

وان هلك بعد حبسه فهو

كالمبيع وتعتبر مفارقة

الوكيل في الصرف والسلم

اه ورده العيني بانه

ليس بمشكل فان الوكيل

نائب عنه فاذا حضر

الاصيل فلا يعتبر النائب

اه وتعبه المحوى بان

الوكيل نائب في أصل

العقد أصيل في الحقوق

وحديثه فلا اعتبار بحضرة

الموكل اه قلت وعمما

يتضح به تزييف جواب

العيني ما ذكره هو نفسه

عند قول المصنف فيما

سبق وللمشتري منع الموكل

ان كان أمره بالاخذ على وجه السوم والا فلا اه (قوله وان هلك بعد حبسه فهو كالمبيع) أي عند أبي حنيفة ومحمد قيد بالهلاك لانه لو ذهبت عينه عنده بعد حبسه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يبقا بلها شيء لكن بخير الموكل ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في زيادات قاضيان ويكون مضمونا ضمان الرهن عند أبي يوسف وضمان الغصب عند زفر لانه منع بغير حق ولهما أنه بمنزلة البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه ولا يبيع يوسف أبوه مضمون بالمحسب للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف المبيع لان البيع ينفسخ بهلاكه وههنا لا ينفسخ أصل العقد قلنا ينفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل بعيب ورضى الوكيل به أشار المؤلف الى أن الوكيل له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أداه الى البائع أولا وقيد بالوكيل بالشراء لان الوكيل باستئجار الدار اذا استأجر للموكل دارا سنة بمائة درهم وشرط التجهيل أو لم يشترط وقبض الوكيل الدار لا يكون له أن يجبسها من الموكل بالاجر فان حبسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات أن الاجر على الوكيل ثم الوكيل يرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل يجبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها غاصب وان ثمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وفي بعضها يسقط الاجر عن الموكل يجبس الوكيل كذا في الحاشية الى هنا والحاصل في مسألة الاختلاف أن عندهما يسقط الثمن بهلاكه وعند أبي يوسف يهلك بالاقبل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته يرجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته وفي يديع البرازية وان نقد الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فابي الآن يسلم المشتري فان كان الأمر طالبه بتسليمه حين كان المشتري يحضرتهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلان يمنع حال غيبته وان كان الأمر لم يطالبه منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمتنع عن دفع الثمن لانه صار ديني في ذمة الأمر اه (قوله وتعتبر مفارقة الوكيل في الصرف والسلم فيبطل العقدان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لوجود الافتراق عن غير قبض ولا اعتبار بمفارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمصدق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه المؤلف رحمه الله وشمل ما اذا كان الموكل حاضرا أو غائبا وما في النهاية من تقييده بما اذا كان الموكل غائبا أما اذا كان حاضرا لم تعتبر مفارقة الوكيل ضعيف لكون الوكيل أصيلا في الحقوق في البيع مطلقا وقيد بالوكيل لان الرسول فيه مالا تعتبر مفارقتها لان الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فيصح واستفاد من وضع المسئلة صحة التوكيل بهما لان كلامهما معا يباشره الموكل فيموكل فيه وهو في الصرف مطلق من الجانبين وأما في السلم فيجوز من جانب رب السلم بدفع رأس المال

عن الثمن من ان الموكل أجني عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعاقد على ما بينا اه كذا في حاشية مسكن وما استشكله الزيلعي استشكله صاحب العناية وذكر في الحواشي السعدية انه لو ارده الزيلعي في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالتأمل أقول وبالله التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصله ما قدمناه عن المخ من ان المتعاقدين ان العقد على الموكل دون الوكيل اذا حضر العقد وانه أصح الاقاويل فكلام الامام خواهر زاده مبني على هذا الأعلى مامشي عليه سابقا من انها على

الوكيل وان كان الموكل حاضرا وهو منشا الاشكال وبه اتضح الحال والمحمد لله وحده (قوله ولا يجوز من جانب المسلم اليه باخذ رأس المال) عبارة الجوهرية بان وكله يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعترض بان قبول السلم عقد يملكه الموكل والواجب ان يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الانتقاص وبان التوكيل بالشراء جائز لا محالة والثمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز ان يكون المال للمسلم اليه والوكيل مطالب بتسليم السلم فيه وأجاب عن الايرادين بجوابين زدهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب لعله يكون صحيحا ان شاء الله تعالى وهو انه ١٧٢ لما اختلف العلماء كما قرر وفيه الملك هل يثبت للموكل ابتداءا وللوكيل ثم ينتقل للموكل اثر هذا الاختلاف

أو يقبل السلم كما في الجوهرية ولا يجوز من جانب المسلم اليه باخذ رأس المال لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقي المسلم فيه في ذمته وهو مبسوع ورأس المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون ثمنه لغيره كما في بيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الآخر على وجه التملك منه كان قرضا فلوقال المؤلف رحمه الله تعالى واسلام كما في المجمع بدل السلم لكان أولى لان الاسلام خاص من رب السلم يقال أسلم في كذا أي اشتري شيئا بالسلم نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله ولو وكله بشراء أرطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم) وهذا عند أبي حنيفة وقالا يلزمه العشرين لانه أمره بصرف الدرهم في اللحم وضمن أن سعره عشرة أرطال فاذا اشترى به عشرين فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالف فباعه بالفين ولا في حنيفة انه أمره بشراء عشرة ولم يأمره بشراء الزيادة فنقدشراؤها عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة أرطال ونصف رطل لازمة لا لآخر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة كذا في غاية البيان وقيد بقوله مما يباع الى آخره لانه لو اشترى ما يساوي عشرين منه بدرهم صار مشتريا لنفسه اجماعا لانه خلاف الى شر لان الامر تناول السهمين وهذا مازول فلم يحصل مقصود الامر وقيد بالموزونات لان في القيميات لا ينفذ شيء على الموكل اجماعا فلو وكله بشراء ثوب هرري بعشرة واشترى له ثوبين هرريين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما عشرة لم يلزم الموكل لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالحزر بخلاف اللحم لانه موزون مقدر فيقسم الثمن على أجزائه وفي البرازية أمره أن يشتري بعشرة دنانير فاشترى درهمين وقيمة الدراهم مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرع ومحمد ولو بعروض قيمتها مثل الدراهم لا يلزم الا جماعا وفي الملتقط مسافر نزل خانا وأمر انسانا أن يشتري له لحمًا بدرهم وانما يباع هناك المطبوخ والمشوى فابى ما اشترى جاز (قوله ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه لنفسه) أي لا يجوز له ذلك لانه يؤدي الى تغير الامر من حيث انه اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل كذا في الهداية والتعليل الاول يفيد عدم الجواز بمعنى

في الحسل شبهة فاجب عدم الجواز فيما القياس فيه المنع مطلقا احتياطاً اذ العتود الفاسدة تجرأها مجرى الربا والامر المتهوم في الربا كالحق كفا في ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه لنفسه

مسئلة يبيع الزيتون بالزيت فعند جواز التوكيل من المسلم اليه لما فيه من بيع المسلم فيه قبل القبض عندهم يقول انه ينتقل من الوكيل للموكل ولا احتماله عند القائل بثبوته ابتداء للموكل لانه مجتهد فيه وهو

محل الاحتمال والفاسد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه وفي حاشية الدر المختار والشيخ خليل الفتال ما نصه وتعقبه بعض حنفية زماننا حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا تخلف فيه الرجا فاحسن التذبر يظهر لك ذلك وحاصله ان يبيع المسلم فيه قبل قبضه انما يتأق لو كان الوكيل من طرف رب السلم والمسئلة في الوكيل من طرف المسلم اليه وأي يبيع للمسلم فيه قبل قبضه نعم يمكن أن يكون المستأدم من هذا التقرير ما هو الحامل لتصحيح المشايخ القول بثبوت الملك للموكل ابتداءا على مقابله وهو القول بالانتقال بشكل صحة التوكيل بالاسلام لما فيه من بيع المسلم فيه قبل قبضه اه قلت وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناه على ما نقتضه فكيف يثبت غرضه (قوله ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الخ) قال في المحواشي التعديدية وما سيجي من ان العزل الحكمي لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما نحن فيه اذ المراد هناك ان العزل الحكمي من الموكل

لا يتوقف على علم الوكيل (قوله غير الموكل) صفة لشيء لان اضافتها لا تفيد تعريفاً للموكل يجوز أن يقرأ بالفتح والكسر بدليل ما يأتي فلوقال غير الموكل والموكل له كان أوضح (قوله لان له أن يعزل نفسه بحضرة الموكل الخ) كذا في العيني والزيلعي وغيرهما كالناية ونغاية البيان وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة ومنها الاخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل أو كان أو غيره عند أبي يوسف ومحمد وقد صرح بهما في عامة المعترات سيما في البدائع واشترط علم الآخر في فسح أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بمحض من الموكل لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التقرر بالاهم الا أن يحمل وضع المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب أصلاً قاضي زاده كذا في حاشية أبي السعود (قوله فقال الوكيل نعم) قال الرملي يستفاد منه انه لو لم يقلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم يقلها واشترى وقع له والله تعالى أعلم وسيأتي قريبا عن البرازية اشترى حارية فلان فسكت ١٧٣ وذهب واشترها ان قال اشترى بها لي فله وان قال للموكل فله

وان أطلق ولم يصف ثم قال كان لك ان قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكاً أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي الاشباه والنظائر سكوت

فلو اشترى بغير النقود

هدم المحل ولذا فسرناه تبعاً للعراج وفسره الشارح بانه لا يتصور شرأؤه نفسه وهو مناسب للتعامل الثاني ولو اشترى لنفسه ناوياً ومتملفاً وقع للموكل ولو قال المؤلف ولو وكله بشراء شيء بعينه غير الموكل لا يشترى به لنفسه عند غيبته حيث لم يكن محالاً كان أولى وانما قيدنا بغير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من يشترى له من مولاه أو رجل وكل العبد بشراءه له من مولاه فاشترى فانه لا يكون للاحرار ما يصرح به للمولى أنه يشترى به فيما لا يصرح به أنه وكيل بشراء شيء بعينه لماسياً في وقيدنا بغيره الموكل حتى لو كان الموكل حاضر اوضح بانه يشترى لنفسه كان المشتري له لان له أن يعزل نفسه بحضرة الموكل وليس له العزل من غير علمه وقيدنا بعدم المخالفة لماسياً في الكتاب وأشار المؤلف بقوله لنفسه الى انه لا يشترى لموكل آخر بالاولى فلواشترى الثاني كان للاول ان لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والافهول الثاني وان كان الاول وكله بشراءه بالف والثاني بمائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للثاني لانه يملك شراءه لنفسه بمائة فيملك شراءه لغيره أيضاً بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية وقيد بالشراء لانه لو وكله في تزويج معينة فللوكيل التزوج بها للمخالفة حيث أضافه الى نفسه فانه عزل وقيد بقوله لا يشترى لانه لو اشترى وكيله وهو غائب كان الملك للموكل الاول لان عزاله ضمن المخالفة وان اشترى بحضرة نغذ على الموكل الاول لانه حضر رأيه وهو المقصود فلم يكن مخالفاً وفي كافي الحاكم واذا وكل رجل رجلاً بشراء جارية بعينها فقال الوكيل نعم واشترى لنفسه ووطئها فقبلت منه فانه يدرأ عنه المحذور كون الامة وولدها للامر ولا يثبت النسب اه وفي القنية أمره بان يشترى جارية بعينها بعشرة دراهم فاشترى بها الا اشترى بها بعشرة وقال المأمور اشترى بها لنفسه بمائة عشرة فالقول للموكل والبينة بينته اه (قوله فلواشترى بغير النقود

الوكيل قبول ويرتد بده اه وقدم هذا الشارح في أول الوكالة ان ركنها مادل عليها من الايجاب والقبول ولو حكماً ليدخل السكوت والشارح فهم من عبارة البرازية كما سيذكره ان الجارية لم تنعبن بالاضافة الى المسالك فيه

والذي يلوح لي ان فرع البرازية في المعينة أيضاً ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في كافي الحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والا لا يكون في ذكره ذلك فائدة وعليك أن تتأمل اه قلت وقد ذكر عبارة البرازية في التتارخانية نقلاً عن شركة العميون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لا ثم قال في آخرها هذا كله رواية الحسن عن أبي حنيفة ورجماً يستفاد منه ان في المسئلة رواية أخرى تأمل ثم معنى قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سككت فعلى التفصيل المذكور في البرازية وان صرح فهي للمأمور لانه ان سككت لم تصح الوكالة لمنافاته لما في البرازية وهو ظاهر (قول المصنف فلواشترى بغير النقود الخ) قال الرملي يجب تقييده بما اذا لم يصف العقد الى الموكل أما اذا أضافه اليه بان قال بعته لموكل فقال الوكيل اشترى له يتوقف على اجازة الموكل بلا شبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء الفضولي وسيأتي ذكره قريبا في شرح قوله وان قال بعني هذا الغلان اه قلت وفيه كلام قد قدمناه في شرح قوله وبألفائها واستيفائها فلا تغفل

(قول المصنف أو بخلاف ماسمى له من البديل) قال المحوى في حاشية الإشباه أى بان بامره بالشراء بالف درهم فيشترى به بمائة دينار وقد جعل محمد الدراهم والدنانير جنسين اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشترى باللا ثم حينئذ وقد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساومة ان الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربا حتى يبيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربا جعل جنسا واحدا استحسنانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان يبيعه ببيع مكره وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير غيره كان له ان يأخذها بجنس حقه كالموظف بدراهمه الا رواية شاذة عن محمد واذا باع شيئا بالدراهم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على ١٧٤ العكس والثاني أقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسنانا وتبين بما ذكر

أو بخلاف ماسمى له من الثمن وقع للوكيل) لانه خالف أمره فنقد عليه أطاعه فشمل المخالفة في الجنس وفي القدر كافي البرازية وقيدته في الهداية والجمع بخلاف الجنس قضاؤه انه اذا سمي له ثمننا فزاد عليه أو نقص عنه فإنه لا يكون مخالفا وظاهر ما في الكافي للحاكم انه يكون مخالفا فيما اذا زاد لا فيما اذا نقص فانه قال وان قال اشترى ثوبا ورويا ولم يسم الثمن فهو حائز على الاثم وان سمي ثمننا فزاد عليه شيئا لم يلزم الاثم وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا أن يكون وصفه له بصفة وسمى له ثمننا فاشترى بتلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الاثم اهـ واذا كان معينا فهو كالوصف فشمل ما اذا كان خلاف الجنس عرضا ونقدا خلافا لفرق في الثاني وما اذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أمر به أو أقل كافي البرازية وفي كافي الحاكم ولو أمره ان يشتري له عبدا بالف درهم فاشتراه بالف ومائة ثم حظ البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري دون الاثم اهـ وفي الواقعات الحسامية قال الاسير لرجل اشترى بالف فاشترى بمائة دينار أو بعرض جاز وله ان يرجع على الاسير بالف والوكيل بالشراء بالف درهم اذا اشترى بمائة دينار أو بعرض لا يلزم الموكل شيء اهـ وفي خزائن المتنب من الصرف الاسير اذا أمر رجلا ان يفيديه بالف فقدها بالعين يرجع بالعين عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراء (قوله وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا أن ينوى للموكل أو يشتريه بماله) هكذا أطلقه المؤلف وفصله في الهداية فقال هذه المسئلة على وجوه ان أضاف العقد الى دراهم الاثم كان للامور وهو المراد عندى بقوله أو يشتريه بمال الموكل دون النقد من ماله لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا لا جاع وهو مطلق وان أضافه الى دراهم نفسه كان لنفسه جلا لماله على ما يحل له شرعا أو يفعله عادة اذا الشراء لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مستند كشرعا وعرفا وان أضافه الى دراهم مطلقة فان نواها للامور فهو للاثم وان نواها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للاثم في هذا التوكيل وان تكاد بان النية يحكم النقد بالاجماع لانه دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على أنه لم تحضره النية قال محمد وهو للعاقلة لان الاصل ان كل أحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم النقد لان ما وقع منه مطلقا

انهم ما اعتبروا جنسين مختلفين في حكم الربا شهد بالدراهم والاشترى بالدنانير أو شهد بالدراهم والمسمى دنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاحارة اعتبروا جنسين مختلفين أو بخلاف ماسمى له من الثمن وقع للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا أن ينوى للموكل أو يشتريه بماله على ان من استاجر من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقسمة الثاني أكثر من الاول تطب له الزيادة فاذا كثر في الجامع انهما جعلوا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير

صحيح كذا في التتارخانية اهـ قلت وذكر العمادى في فصوله ان الدراهم أجريت بحرى الدنانير في سبعة مواضع وقد يحتمل ذكر المؤلف أوائل البيوع عند قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف ثمنه ليس للحصر (قوله أطلقه فشمل المخالفة في الجنس وفي القدر) وعليه الفرع المشار نفعان القيمة تامل (قوله وان أضافه الى دراهم مطلقة فان نواها للاثم) هذا اذا اشتراه بتمن حال وان بموكل فهو للوكيل قال في التتارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على وجهين ان اشترى حال يحكم النقد ان نقد من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان نقد من مال نفسه فالشراء له وان لم ينقد يرجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا أن يصدق الموكل (قوله وان توافقا على انه لم تحضره النية) قال في المحواشي السعدية ههنا احتمالا لان آخر ان أحدهما أن يقول الوكيل لم تحضر في النية فقال الموكل بل

نويت لي والثاني عكس هذا اه (قوله وهو ظاهر في ان قضاء الدين الخ) قال المقدسي وفيه كلام فانه اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ووافد ولا اثم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال ١٧٥ مغصوب ولم يقل أحد بان المغصوب

يجوز التصرف فيه ويقتضى به الدين ولو لم يملكه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو رآها مع الدائن وبرهن عليها له أخذها وينقض القضاء وما نقله عن الزيلعي وغيره لا يشهد له لانه جعله قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والصمان والرضا لا يجوز على الجواز ويحمل على ما اذا أجاز رب الدراهم والا فلا عليها ومنع الوفاء بها ونقض القضاء نعم اذا هلك عند الدائن فله تضمين أى شاء من الدافع والقباض لان صحيح القضاء يقتضى أن لا يطالب القابض بل الدافع وأما مسألة المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يمس ما ضمن فيه فصيح وصار متبرعا فلا رجوع له فيما كان عنده من المال لانه لزم ذمته وتبرع من عنده بقضاء الدين اه (قوله وفي منظومة ابن

يحمل الوجهين فيبقى موقوفاً في أى المالين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للأمر وفيما قلناه حمل حاله على الصلاح كما في حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه اه وقول الامام فيما ذكره العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه نداعلم أن معنى الشراء للموكل إضافة العقد الى ماله لا النقض من ماله وان حمل النية للموكل ما اذا أضافه الى دراهم مطلقه وظاهر ما في الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للموكل لانه جعله للموكل الا في مسألتين وظاهر ما في الهداية أنه لا اعتبار بنية لنفسه اذا أضافه الى مال موكله ولا بنية لموكله اذا أضافه الى مال نفسه وان نقض الثمن من مال موكله علامة نية له وان لم يضافه الى ماله وفي كافي الحاكم ولو وكاله أن يشتري له أمة وسعى جنسها ولم يسم الثمن فاشترى أمة وأرسل بها اليه فوطئها الا مرفعة فتقال الوكيل ما اشترى بها لك فانه يخلف على ذلك ويأخذها وعقرها وقيمة ولدها للشبهة التي دخلت وان كان حين بعث بها اليه أقر أنه اشتراها له أو قال هي الحمارية التي أمرتني أن أشتريها لك لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البينة أنه حين اشتراها اشهد أنه اشتراها لنفسه لم يقبل ذلك منه اه وبه علم أن الارسل للموكل لا يكون معيناً كونه اشتراها له وانما اذا تنازع في كون الشراء وقع له يخلف الوكيل ويحمله ان لم ينقد الثمن والا فقدمنا أنه يحكم النقض بالاجماع عند التكاذب وذكر الشارح أنه اذا تقدم مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان اه وهو ظاهر في ان قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وقد ذكر الشارح في بيع الفضولي ان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضاً في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان مثلياً وقيمته ان كان قيمياً اه وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ديناً لنفسه * يضمن ما يقضيه عنه ويهدر

ومعنى كونه يهدر انه يكون متبرعا وهي حادثة الفتوى وأطلق في قوله بغير عينه فحمل ما اذا لم يعينه وأضافه الى ماله كما في البرازية اشترى جارية فلان فسكت وذهب واشترى بها ان قال اشترى بها له فله وان قال للموكل فله وان أطلق ولم يضاف ثم قال كان لك ان كانت قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وأشار المؤلف بهجة تعيين الوكيل الى ما في البرازية وكله بشرأ عبدوين جنسه وثمانه والاخر بمثل ذلك فاشترى فردا بذلك الجنس والثمن وقال كان لفلان يجوز تعيينه وان مات فعلى من سمي وان اختلف الثمنان وزعم الوكيل المخالفة في ثمن سمى موكله فن الوكيل اه وأشار بالنية الى أنه لو صرح بكونه اشتراه للموكل كان له بالاولى وفي تهذيب القلانسي الآن ينويه للموكل أو يصرح بذكره أو يشترى به بماله اه وقد مناعن السكافي انه مع التصريح للموكل لا يمكن أن يجعله لنفسه قال ولو اشتراه بغير ماله فهو موقوف على اجازة الموكل اه وفي بيع البرازية وكله بشرأ عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده نفذ على الموكل عند الامام لا طلاق اللفظ ولو بعينه فقطعت يده لا يلزم لانه يتناول التسميم بحكم الإشارة اه وفي الوقاعات الحسامية

وهبان الخ) قال الرملي قال شارحها مسألة البيت من الغنية قال الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه أشار بقوله ويهدر اه (قوله وبين جنسه وثن الآخر الخ) أى وكله الاخر بمثل ما وكله الاول (قوله وفي الوقاعات الحسامية الخ) قال الرملي فرغ الوقاعات هذا يؤيد ما بحثناه من ان

الاضافة الى المالك في الجارية تعينها والله تعالى أعلم (قوله والا فالنقد من مالها لا يعين كونها لها كما قدمناه) قال الرملي قد قدم
انه عند التكاذب يحكم النقد بالاجماع فتأمل (قوله وعنده في غير موضع التهمة) لعل المراد بها ما اذا كان بعد التعيب ثم رأيت
في حاشية مسكين قال فان قلت بماذا ١٧٦ تثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل الخبرة فان أخبر وان الثمن يزيد على

القيمة زيادة فاحشة تثبت
والا فلا اه (قوله وفي
البرازية معزى الى
العمون الخ) قال الرملي
هذا الفرع هو الفرع الذي
قدمناه عن البرازية
وان قال اشترى للآمر
وقال الامر لنفسك
فالقول للآمر وان
كان دفع اليه الثمن
فلما مور وان قال بعني
هذا الفلان فباعه ثم
أنكر الامر أخذه فلان
الا أن يقول لم أمره به
الا ان يسلمه المشتري اليه
أيضا في المقولة التي
قبل هذه المقولة اشترى
لي جارية فلان فسكت
الخ (قوله وينبغي حمل
حال الهلاك أو التعيب
على ما اذا كان غير منقود
الخ) لما قدمناه ان الثمن
ان كان منقودا فالقول
للمامور وفي جميع الصور
ومنها حال الهلاك
والتعيب وقال الرملي
لا حاجة الى تكلف الحمل
على ما اذا لم يكن منقودا
مع عدم ذكره أصلا كما
هو ظاهر اذا اصل

أمر غيره بان يشتري له عبد فلان بعبد المامور ففعل جاز والعبد للآمر وعليه للمامور قيمة عبد
المامور اه ومن يبيع الجارية امرأة أمرت زوجها أن يبيع جاريتهما ويشترى لها أخرى
ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسى وجعلت ثمن جاريته على نفسى قالوا
الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج انه اشتراها لنفسه وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه
الجارية التي أمرتني بشرائها اشتريتها لنفسى فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج اه وكأنه أولا
أضاف الشراء لها والا فالنقد من مالها لا يعين كونها لها كما قدمناه (قوله وان قال اشترى للآمر
وقال الامر لنفسك فالقول للآمر وان كان دفع اليه الثمن فله المامور) لانه في الوجه الاول أخبر عما
لا يملك استثنافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو ينكر والمقول للمنكر وفي الوجه الثاني هو أمين
بريد الخرج عن عهدة الامانة فيقبل قوله أطلقه فشمع ما اذا كان العبد ميتا أو حيا ولا خلاف في
الاول انه على التفصيل المذكور وفي الثاني اختلاف فقال الامام الاعظم هو كذلك على التفصيل
وقال القول للمامور وان لم يكن الثمن منقودا لانه يملك استثناف الشراء فلا يتم في الاخبار عنه
وله انه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فاذا رأى الصفة حاسرة الزمها الامر بخلاف ما اذا كان الثمن
منقودا لانه أمين فيه فيقبل قوله تبع ذلك ولا ثمن في يده هنا وذكره هذه عقيب مسألة التوكيل بغير
المعين دليل على أن الاختلاف فيه قيد به لانه لو وكله بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حتى فالقول
للمامور سواء كان الثمن منقودا أو غير منقودا جاعا لانه أخبر عما يملك استثنافه ولا تهمة فيه لان
الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما مر بخلاف غير
المعين على قوله وان كان ميتا فكما اذا كان غير معين من انه اذا كان غير منقود فالقول للآمر والا
فلما مور وحاصله كما قاله الشارح أن الثمن ان كان منقودا والقول للمامور وفي جميع الصور وان
كان غير منقود وان كان ميتا فالقول للآمر والا فلما مور عندهما وعنده في غير موضع التهمة وفي
موضعها القول للآمر وفي البرازية معزى الى العمون اشترى لي جارية فلان فذهب وسام ثم قال
المامور اشترى بها الفلان كان لموكله وان قال اشترى بها لنفسى كان له وان قال اشترى بها بلاضافة
ثم قال قبل أن يحدث به عيب أو يهلك اشترى بها الفلان فلان وان بعد هلاكها أو تعيبها لم يقبل بلا
تصديق الموكل اه ولم يفصل بينهما اذا كان الثمن منقودا أو غير منقود حال موته أو تعيبه وينبغي
حمل حال الهلاك أو التعيب على ما اذا كان غير منقود سواء قلنا انه معين للاضافة أو غير معين
بالشخص (قوله وان قال بعني هذا الفلان فباعه ثم أنكر الامر أخذه فلان) أي أنكر المشتري
أن يكون فلان أمره بالشراء لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة عنه فلا ينفعه الانكار الا لاحق
(قوله الا أن يقول لم أمره به) أي فلان لم أمر المشتري بشرائه فانه لا يأخذه فلان لان الاقرار ارتد
برده ولم يذكر المؤلف انه ينفذ الشراء على المشتري لكن قوله بعده (الا أن يسلمه المشتري اليه) يدل على
انه نفس الشراء عليه وصار ملكا له ثم تسليمه بعده لفلان وأخذ فلان له يبيع بالتعاطى فتكون

عنده اه يعني ان فرض المسئلة لم يذ كر فيها الثمن والاصل عدم ذكره فلا حاجة الى ما قاله لانه المفروض (قوله أي العهدة
فلان) تفسير للضمير المستتر في يقول (قوله ولم يذ كر المؤلف انه ينفذ الشراء على المشتري الخ) قال الرملي محله ما اذا قال بعني لفلان
أما اذا قال بعني لفلان أو بعت فلانا عليك أو بعت من فلان ونحوه فلا ينفذ عليه أيضا وقد وضعه هذا الشارح بقوله ودان أيضا الخ

(قوله وقد ذكرت ذلك لاستاذنا فصولي) أي نسبني الى الصواب وقال الرمي أي قال لي أصبت وتقدم في شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه ان ابن ملك فهمه من الخلاصة والبرازية فراجع ذلك وانظرا كتبنا في المحاشية اه قلت الذي مر عن الخلاصة والبرازية هناك مخالف لما فهمه ابن الملك وقد مرنا ان الذي ١٧٧ في ابن الملك منقول عن الفصول نقله

عنها في شرحه على المجمع نعم ما ذكره هنا بحثنا تقدم هناك في عبارة الخلاصة والبرازية حيث قال وقال أبو القاسم الصفار الصحيح ان الوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد على اجازة الموكل اه وانظرا كتبنا هناك عن نور العين (قوله ولم

وان امره بشراء عبد من معينين ولم يسم ثمنه فاشترى له أحدهما صح وبشراؤه ما بالف وقيمتها سواء فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح وبالا كثيرا الا ان يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة

يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين (الخ) قال في حاشية مسكين بعد نقله وتبعه بعضهم كالنجوى والذرو غيرهما وأقول دعوى ان التقييد اتفاق غير مسلم لانه عند عدم التعيين يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركي

العهد عليه وفي الهداية ودلت المسئلة على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق في النفيس والخسيس لاستتمام التراضي وهو المعتبر في الباب اه وقلت ودلت أيضا على ان يعني لفلان ليس اضافة الى فلان اذ لو كان اضافة الشراء له لتوقف لقوله هم أن شراء الفضولي لا يتوقف الا اذا اضافه الى غيره وصوره اضافة الى غير المشتري أن يقول بيع عبدك من فلان كما في فتح القدير من بحث الفضولي فلم يضيفه المشتري الى نفسه وانما اضافه الى الغير بخلاف يعني لفلان فانه اضافه الى ياء المتكلم وقوله لفلان يحتمل بشقاعة فلان كما قال محمد لو أن أجنبيا طلب من الشفيع تسليم هذه الذرة فقال الشفيع سلمتها لك بطلت الشفعة كانه قال لاجلك لكن اذا أقر فلان بالامر جعلنا اللام للتملك وفي فروق الكرايين شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بعث هذا الفلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل لفلان فهذا يتوقف الثاني أن يقول البائع بعث من فلان بكذا والمشتري يقول اشتريت له لاجله أو قبلت يتوقف الثالث بعث هذا منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت ونوى أن يكون لفلان فانه ينفذ عليه الرابع أن يقول اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في أصح الروايتين اه قيد بالتسليم لان فلانا لو قال أجزت بعد قوله لم امره لم يعتبر ذلك بل يكون العبد للمشتري لان الاجازة تلحق الموقوف دون المجاز وهذا عقد جائز فاذ على المشتري كذا في المعراج وفي كافي الحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا وأشهد انه يشتريه لفلان فقال فلان قد رضيت فاراد المشتري ان يمنعه كان له ذلك فان سلمه له وأخذ الثمن كان هذا بمنزلة بيع مستقبل بينهما اه وفي الواقعات الحسامية ولو أن رجلا أمر رجلا بان يشتري له عبدا فلان بالف فقال صاحب العبد للوكيل بعث عبدي هذا من فلان الموكل بالف فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل لان الموكل امره ان يقبل على نفسه حتى تلزم العهدة الوكيل دون الاثم وهو قبل على الموكل فصار مخالفا فالت يجب ان يعتبر بفضولي لان هذا قبول لغيره لان البائع أوجب البيع للموكل والوكيل قبل ذلك الايجاب فصار كما لو قال قبلت لفلان الموكل واذا كان قبولا لغيره تعذر تنفيذه عليه فيتوقف وقد ذكرت ذلك لاستاذنا فصولي بني اه (قوله وان امره بشراء عبد من معينين ولم يسم ثمنه فاشترى له أحدهما صح) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع أطلقه وهو مقيد بما اذا اشتراه بقدر قيمته أو بزيادة يتغاب الناس فيها اما بما لا يتغاب فيها الناس فلا يجوز اجماعا والعذر له أنه سمي مقيد بشراء الوكيل به فيما ياتي فلذا نتركه هنا ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاق فغير المعين كالمعين اذ انواه للموكل أو اشتراه له (قوله وبشراؤه ما بالف وقيمتها سواء فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح وبالا كثيرا الا ان يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة) لانه قابل الالف بهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان أمره بشراء كل واحد منهما بنصفهما ثم الشراء بهما

والجيشي فهذا غفلة عن قول المصنف فيما سبق قريبا أمره بشراء عبد أو دار صح ان سمي ثمنه أو فلا اه أقول بيان الثمن أو النوع لا يخرج عنه كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى المالك مثل جارية فلان لا تعينه ونقل هناك عن البرازية وكذا شراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده فذهب الى الموكل عند الامام ولا يخفى أنه مقيد ببيان النوع أو الثمن والالم تصح الوكالة وتقدم متنا أيضا لو وكاله بغير عينه فاشترى الوكيل الا أن ينوي

للموكل أو يشتره بماله تامل (قوله وان لم يعينهما) أي لم يعين المبيع ولا البائع (قوله أما الاول ففي بيع خزانة المفتين الخ) نقل
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قوله مانصه (شيخ) يتعين النقدان في التبرعات كهبه وصدقة والنقود تتعين
في الشركات والمضاربات والوكالات بعد ١٧٨ التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا تتعين وجيز النقدان لا يتعينان

في المعاوضات وفسوخها
وان عينت حتى لا يستحق
عينا والمشتري أن يعسكها
ويرد مثلها ويتعينان في
الغصب والامانات
والوكالات والشركات
ونحوها وقال في الاشياء
والنظائر في أحكام النقود
وفي وكالة النيابة علم ان
عدم تعيين الدراهم
والدنانير في حق الاستحقاق
وبشراء هذا بدين له
عليه فاشترى صحيح ولو غير
عين نقد على المأمور
لا غير فانها يتعينان جنسا
وقدر او وصفا بالاتفاق وبه
شرح الامام العتباتي في
شرح الجامع الصغير اه
قال المجوى يعني ان من
حكم النقود انها لا تتعين ولو
عينت في عقود المعاوضات
وفسوخها في حق
الاستحقاق فلا نستحق
عينا فلا يشتري امساكها
ودفع مثلها جنسا وقدر
ووصفها هذا هو المراد اه
وقد مر آتافي الاستدلال
للامام وصاحبيه ان
الدراهم والدنانير لا
يتعينان في المعاوضات

موافقة وبأقل منه ما يخالفه الى خير وبالزيادة الى شر قلت الزيادة أو كثر قلت ولذا أطلق في قوله
وبالا كثيرا فلا يجوز الا أن يشتري الباقي ببقية الالف قبل ان يختصما استخصما لان شراء الاول
قائم وقد حصل غرضه المصريح به وهو تحصيل العبدین وما يثبت الانقسام الادلالية والصريح بفوقها
وقال أبو يوسف ومحمد ان اشترى أحدهما باكثر من نصف الالف بما يتغابن الناس فيه وقدر بقي من
الالف ما يشتري بعثله الباقي جاز لان التوكيل مطلق لكنه يتقيد بالمعارف وهو فيما قلناه ولو كان
لا بد ان يبقى من الالف باقية يشتري بعثلها الباقي ليتمكن تحصيل غرض الا كما قال الفقيه أبو الليث
في شرح الجامع الصغير احتمل أن المسئلة لا اختلاف فيها لان أبا حنيفة انما قال لم يجز شراءه على
الا كما اذا زاد زيادة لا يتغابن الناس في مثلها وهو ما قاله فيما يتغابن الناس أنه يلزم الا كما اذا اجل
على هذا الوجه لا يكون في المسئلة اختلاف واحتمل الاختلاف في قوله اذا زاد على خمسة قلنا لا أو
كثيرا لا يجوز على الا كما وفي قوله ما يجوز اذا كانت الزيادة قليلة اه (قوله وبشراء هذا بدين له
عليه فاشترى صحيح ولو غير عين نقد على المأمور) لان في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز
على ما نذكر ان شاء الله تعالى وان لم يعينهما فانه نقدا الشراء على المأمور فان مات في يده قبل أن يقبضه
الا كما من مال المشتري وان قبضه الا كما وفي قوله بيعا بالتعاطي وهذا عنده وقال اه لا يلزم الا كما اذا
قبضه المأمور وعلى هذا الخلاف اذا أمره ان يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه لهما أن الدراهم والدنانير
لا يتعينان في المعاوضات ديننا كانت أو عينا ألا ترى لو تبايعا عينا بدين ثم تصادقا أن لادين لا يبطل
العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم الا كما لان يد الوكيل كيد ولا ي
حنيفة أنها تتعين في الوكالات ألا ترى أنه لو قيد الوكيل بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو
أسقط الدين بطلت الوكالة واذا عينت كان هذا ملك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يوكله
بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشتري أو يكون أمرا يصرف ما لا يملكه الا
بالقبض قبضه وذلك باطل كما اذا قال أعط ما لي عليه من شيء بخلاف ما اذا عين البائع فانه يصير
وكيلا عنه في القبض ثم يملكه قسيديا لتوكيل بالشراء لانه لو أمره بالتصدق بما عليه صح لانه
جعل المال لله وهو معلوم ولو أمر المستاجر بمهمة ما استاجر به ما عليه من الاجرة صح أو بشراء عبد
يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للضرورة لان المستاجر لا يجحد الا أجر في كل وقت فاقبضت
العين مقام المؤجر في القبض (تنبيهان) الاول في حكم النقود في الوكالات الثاني فيما اذا ادعى
المستاجر المأذون له المهمة هل يحتاج الى بيان أولا أما الاول ففي بيع خزانة المفتين ولو قال لغيره
اشترى بهذا الالف الدراهم جارية فاره الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرقته ثم اشترى
جارية بالف لزمت الموكل والاصل ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في الوكالة قبل التسليم بالا
خلاف وكذا بعد التسليم على الاصح وفائدة النقود التسليم على الاصح شيان أحدهما توقف
بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب له الوكيل على

وبشراء هذا بدين له
عليه فاشترى صحيح ولو غير
عين نقد على المأمور

لا غير فانها يتعينان جنسا
وقدر او وصفا بالاتفاق وبه
شرح الامام العتباتي في
شرح الجامع الصغير اه
قال المجوى يعني ان من
حكم النقود انها لا تتعين ولو
عينت في عقود المعاوضات
وفسوخها في حق
الاستحقاق فلا نستحق
عينا فلا يشتري امساكها
ودفع مثلها جنسا وقدر
ووصفها هذا هو المراد اه
وقد مر آتافي الاستدلال
للامام وصاحبيه ان
الدراهم والدنانير لا
يتعينان في المعاوضات

عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وفائدة النقود التسليم الخ بعد ما ذكره من الموكل
الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان وكذا ما ذكره بعد من انه لو اشترى بعد ما سرقته نقدا الشراء عليه فانه دليل على تعيينهما
كما هو قول الامام لا على عدمه والله تعالى أعلم (قوله لزمت الموكل) ضوابة الوكيل وان يكون قوله بعد ذلك يتعينان بدون لامسا

سبأني في تعليل ذلك (قوله فان كانت تساوي خمسمائة فالقول للآثر) زاد في الدرر ثم صدر الشريفة بلايين وعبارة
الصدر وابن السكال والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير الحلف وفي حاشية العلامة الوائلي على الدرر أقول ما ذكره
الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل أما العقل فلان القول اذا كان للآثر يحكم بلزوم العبد مثلاً على المأمور فهذا الحكم
مجرد قول الخصم بلايينه بعد جداً وأما النقل فلانه قال في الهداية ولو امره أن يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمناً فاشتراه فقال
الآثر اشترى به بـخمسمائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع عينه اه على ان تصديق البائع اذا
احتجج الى تخليف المأمور فبدونه يكون أولى فان قيل سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر البائع في الصورة السابقة وتعرضهم
لها في هذه الصورة يشعر أن لا يجب البائع فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في ١٧٩ الصورة المذكورة بناء على ظهورها

وأما تعرضهم لها في هذه
الصورة فتوسطه لبيان
الاختلاف الا في هل
يجب البائع فقط أو
تخالف الجانبين لا يقال
وبشراء أمة بالف دفع
اليه فاشترى فقال اشترى
بـخمسمائة وقال المأمور
بالف فالقول للمأمور ان
لم يدفع فللا آثر وبشراء
هذا العبد ولم يسم ثمناً فقال
المأمور اشترى به بالف
وصدقه البائع وقال الآثر
بنصفه تخالفاً

اذا كان الغني فاحتسب
يلزم على الآثر سواء حلف
أو لم يحلف فلا يكون فائدة
ويكون قول الشارح
بلايين في موقعه لانا نقول

الموكل بالثمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرقت من يده لا ضمان عليه فان اشترى بعد
ذلك نفذاً لشرائه عليه وان هلك بعد الشراء فالشراء للموكل وبرجع عنه له فان اختلفا في كون
الهلاك قبله أو بعده فالقول للآثر مع عينه اه الثاني اذا ادعى المسافر أنه عمر لا يقبل منه الا بيمينه
وكذا كل مديون أو غاصب ادعى بعد الاذن الدفع لم يبرأ الا بيمينه بخلاف الامين المأذون بالدفع
اذا ادعاه فانه يقبل قوله كافي فتاوى قارئ الهداية وغيرها وفي ودعية السبازية بما يخالف
مسئلة الدين فليست ظاهرة (قوله وبشراء أمة بالف دفع اليه فاشترى فقال اشترى بـخمسمائة
وقال المأمور بالف فالقول للمأمور) لانه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة والآخر
يدعي عليه ضمان خمسمائة وهو بذكر أطلقه وهو مقيم دعيماً اذا كانت تساوي ألفاً فان كانت
تساوي خمسمائة فالقول للآثر لانه خالف حيث اشترى جارية تساوي خمسمائة والآخر تنسأل
ما يساوي ألفاً فيضمن كذا في الهداية ولم يذكر ما اذا كانت قيمتها يدينها (قوله وان لم يدفع
فللا آثر) أي وان لم يكن دفع اليه ألفاً فالقول للآثر أطلقه وهو مقيم دعيماً اذا كانت قيمتها
خمسمائة لكونه مخالفاً وأما اذا كانت قيمتها ألفاً فانها ما يتخالفان لان الموكل والوكيل نزل
منزلة البائع والمشتري وقد اختلفا في الثمن وموجبته التخالف ثم يفسخ العتد الذي جرى يدينها
حكماً فتسأل الجارية المأمور (قوله وبشراء هذا العبد ولم يسم ثمناً فقال المأمور اشترى به بالف
وصدقه البائع وقال الآثر بنصفه تخالفاً) للاختلاف في الثمن وقد مناه وقيل لا تخالف هنا لانه
ارتفع الخلاف بتصديق البائع اذ هو حاضر وفي المسئلة الاولى هو غائب فاعتبر الاختلاف وقيل
يتخالفان كما ذكرنا وقد ذكر معظم عين التخالف وهو عين البائع والبائع بعد استيفاء الثمن أجنب
عنهما وقبله أجنب عن الموكل اذ لم يجز بينهما عقد فلا يصدق عليه فبقى الخلاف وهذا قول الشيخ

فأثبتها ان المأمور قد يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخلف الآثر يحتمل أن يقول اشترى باكثر ومثل هذا الاعتراض برده على
صدر الشريفة أيضاً فانه قال بغير الحلف وكأنه ماخذ الشارح ويحتمل أن تكون كلمة بغير تصديقاً عن بعد وهذا توجيه تفرد به
أضعف العباد والله تعالى الهادي اه واعتراض ذلك أيضاً في الحواشي اليعقوبية حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا
الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في النكاح في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريفة عبد الآثر فأت فقال
الآثر الخ بان المراد من تصديق الوكيل تصديقه مع عينه لان الثمن كان أمانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة عن
الوجه الذي أمر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه أميناً بين موضع وموضع فيكفي التصريح في موضع
فلا يتم قول الشارح كلاً لا يخفى فليتام اه قلت وذكروا في نور العين في مسائل اليمين قبيل الفصل السادس عشر القول في كل
أمانة للأمين مع عينه وكذا اليمين بينته والضمين تقبل بينته لا يمينه على الايفاء اه وعلى هذا فكيف يكون القول
للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون للآثر في الثانية بلايين فتدبر (قوله ولم يذكر ما اذا كانت قيمتها يدينها)
يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه ألفاً صدق هو وان ساواه والا فلا آثر وان لم يكن أعطاه ألفاً وسأوى

أقل منه صدق الآخر وان ساواه مخالفا ١٨٠ (قوله ومنهم من قال مراده التحالف الخ) استشكله ان يلحق بانه وان كان بدل

على ما ذكره من حيث
المعنى لكن لفظه لا يدل
على ذلك ولا على الاول فان
قوله ان القول للمامور مع
يمينه يدل على ان المامور
يصدق فيما قال وفي
التحالف لا يصدق
واحد منهما ولو كان مراده
التحالف لما قال ذلك
(قوله وقد منا بجهت الخ)
أى فى أول كتاب الوكالة
(قوله بخلاف الوكيل
بشراء العبد من غيره)
وبشراء نفس الآخر من
سيده بالف ودفع فقال
لسيده اشترىته لنفسه
فباعه على هذا اعتق وولاؤه
لسيده وان قال اشترىته
فالعبد للمشتري والالف
لسيده وعلى المشتري
ألف مثله

الجار والمجور في قوله
متعلق بالوكيل قال فى
الكافية أى بخلاف ما لو
وكله غير العبد أن يشترى
له فانه يصير مشتريا
للآخر سواء علم الوكيل
البائع انه اشتراه لغيره
أو لم يعلمه وهنا ما لم يعلمه
انه يشتري للعبد لا يصير
مشتريا للعبد لان العقد بين
ثمة على غلط واحد لانه فى
الحالين شراءه وفى الحالين

الامام أبى منصور وهو أظهر كذا فى الهداية والحاصل أن التصحيح قد اختلف فصح قاضيان عدم
التحالف تبع للفقهاء أبى جعفر وصح المصنف فى الكافي التحالف تبع للهداية بناء على أن قوله أظهر
بمعنى أصح كفى المعراج وأما الامام محمد فأنما نص فى الجامع الصريح على أن القول للمامور مع يمينه
فمنهم من نظر الى ظاهره فنفى التحالف ومنهم من قال مراده التحالف بدليل ما ذكره فى موضع آخر من
جوابه بانه عند اختلافهما وانما نص على يمين الوكيل هنا لانه هو المدعى ولا يمين عليه الا فى التحالف
فكان هو المقصود والموكل منكروا اليمين عليه ظاهرا فلم يحتج الى بيانها قيد باتفاقهما على انه لم
يسم له ثمنالا فلما اختلفا فى تسميته فقال الآخر أنك ان تشترىه لى بجمه مائة وقال المامور أمرتنى
بالشراء بالف والقول قول الآخر مع يمينه لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد
المامور بخلافه فان اقاما البيعة فالبيعة بينة الوكيل لانها أكثر اثباتا وقد منا بجهت الخ
الا آخر ما لا يدفعه الى آخر قد دفعه ثم اختلفا فقال الآخر أنك يدفعه الى غيره وقال المامور
أمرتنى بالدفع اليه ان القول للمامور ولا ضمان عليه لكونه أمينا واستدشنته ناله بفرع
فى المضاربة فربما يشكك عليه ما ذكره هنا بجامع أن ذلك يستفاد من جهته وكل من الوكيلين
أمين لكن الوكيل بالشراء منزل منزلة البائع فغاية الامر انه لما لم يثبت الامر خرج عن أن يكون
بائعاً ونفذ الشراء عليه ولم يلحقه ضمان بخلاف الوكيل بالقبض فانه يلحقه الضمان لو لم يقبل قوله
مع أنه أمين فافترقا الا أن يوجد نقل فيجب اتباعه وقولى هنا انهما اتفقا على عدم تسمية الثمن أولى
من قول الشارح وهذا فيما اذا اتفقا على أنه أمره أن يشترى له بالف اذا المسئلة انما فرضها المؤلف
وغيره فيما اذا لم يسم ثمنافه وسهوا والله تعالى أعلم وفى الحائنة رجل وكل رجلا بان يشترى له أخاه
فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا باخى كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه
ويعتق العبد على الوكيل لانه زعم انه أخو الموكل واعتق على موكله اه (قوله وبشراء نفس الآخر
من سيده بالف ودفع فقال لسيده اشترىته لنفسه فباعه على هذا اعتق وولاؤه لسيده وان قال
اشترىته فالعبد للمشتري والالف لسيده وعلى المشتري ألف مثله) لان بيع نفس العبد منه اعتاق
وشراء العبد بنفسه قبول الاعتاق ببطلان المامور صغيره اذ لا ترجع عليه الحقوق فصار كانه
اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقا أعقب الولاء وان لم يبين للمولى فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة
للمعاوضة وأمكن العمل بها اذا لم يبين فيحافظ عليه بخلاف شراء العبد بنفسه لان الجواز فيه متعين
واذا كان معاوضة يثبت الملك له والالف للمولى لانه كسب عبده وعلى المشتري ألف مثله ثمنا للعبد
فانه فى ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل بشراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيانه لان
العقدين هناك على غلط واحد وفى الحالين المطالبة تتوجه نحو العاقد وأما ههنا أحدهما اعتاق
معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرضاه ويرغب فى المعاوضة المحضة فلا بد من
اليمان وقوله والالف لسيده راجع الى المسئلة ثلثين وكان ينبغي أن يقول بعبده وعلى العبد ألف
أخرى بدل الاعتاق وعلى المشتري فى الثانية ألف ثمن العبد لبطان الاداء فهما لاستحقاق المولى
ما أداه بجهة أخرى وهو انه كسب عبده فكان مما لو كاله قبل الشراء وقبل العتق وأشار باحتياج
الوكيل الى اضافته الى العبد الموكل الى أنه صغير لا ترجع الحقوق اليه فالمطالبة بالالف الاخرى على

المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا يحتاج الى البيان (قوله وكان ينبغي أن يقول الخ) قال الامام
فاضلخان فى الجامع الصغير وفيها اذا بين الوكيل للمولى انه يشترى للعبد هل يجب على العبد ألف أخرى لم يذكر فى الكتاب ثم

العبد لا على الوكيل وهو الصحيح وحيث علم أن شراء العبد نفسه من مولاه اعتناق مغنى وإن كان شراء
 صورة لم تعتبر فيه أحكام الشراء ولذا أصرح في المعراج بأنه إذا اشترى نفسه إلى العطاء صح اه فعلى
 هذا لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يدخله خيار شرط وفي يدوع الخانية من الاستحقاق عبادا اشترى نفسه
 من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة ذكر في المنتقى أنه يجوز في حصة العبد وحصة
 الشريك باطل ولا يشبه هذا إلا إذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فإنه يجوز للعقد في
 الكل اه (قوله وإن قال لعبد اشترى نفسه من مولاه فقال للمولى بعنى نفسى لفلان ففعل
 فهو لا عمروان لم يقل لفلان عتق) بيان لما إذا كان العبد وكيلا بشراء نفسه بعد بيان ما إذا كان
 العبد موكلا وإنما كان هكذا لأن العبد يصلح وكيلا عن غيره في شراء نفسه لأنه أجنبي عن ماله
 والبيع برده عليه من حيث أنه مال إلا أن ماله يبيع في يده حتى لا يملك البائع المحبس بعبد البيع فإذا
 أضافه إلى الآخر صلح فعله امتثالا فيقع العقد لا عمروان عقد لنفسه فهو حر لأنه اعتناق وقد رضى به
 المولى دون المعاوضة والعبد وإن كان وكيلا بشراء معين ولكنه ألقى بنفسه تصرف آخر وفي مثله
 ينفذ على الوكيل وأشار بقوله وإن لم يقل لفلان عتق إلى أنه لو قال بعنى نفسك لنفسى فإنه يعتق
 بالاولى وإنما عتق في المطلق لأنه يحتمل الوجهين فلا يقع امتثالا بالشك فيبقى التصرف واقعا لنفسه
 ولما قدم المؤلف أول البيوع أن البيع لا ينعقد إلا بلفظين ماضيين علم أن قوله هنا في صورة وقوعه
 للآخر بعنى ليس إيجابا فإذا قال المولى بعث فلا بد من قبول العبد ليحصل الإيجاب والقبول بخلافه
 في صورة وقوعه عتقا فإنه إيجاب ويتم بقول المولى بعث من غير قبول العبد بناء على أن الواحد يتولى
 طرفي العقد في العتق كالنكاح ولا يتولى الطرفين في البيع وفي الكتاب إشارة إلى أنه يتم بقول
 المولى بعث لأنه قال ففعل كذا في المعراج معزى بالفوائد الظهريّة وسكت المؤلف عن بيان المطالب
 بالثمن لما قدمه من أن الحقوق في البيع راجعة إلى الوكيل فيطالب العبد بالثمن في صورة
 وقوعه لا عمروانه وكيلا كما يطالب بالمال في صورة وقوعه عتقا لكونه أصيلا ويرجع في
 الاول على الآخر ولا يقال العبد هنا محجور عليه والوكيل إذا كان محجورا عليه لا ترجع الحقوق
 إليه لانا نقول زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره مقترنا بإداء المولى والله أعلم
 فصل في (قوله الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له) أى عند أى حنيفة
 وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده ومكاتبه لأن التوكيل مطلق ولا تهمة إذا لم يملك
 متباينة والمنافع منقطعة بخلاف العبد لأنه يبيع من نفسه لأن ما في يد العبد للمولى وكذا للمولى حق في
 كسب المكاتب وينقلب حقيقة بالجور له أن مواضع التهمة مستثناة من الوكالات وهذا موضع
 التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولأن المنافع بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه من وجه ودخل في
 البيع الإجارة والصرف والسلم فهو على هذا الخلاف قيد بكونه وكيلا بلا تعميم لأنه لو أطلق له بأن
 قال بيع ممن شئت فإنه يجوز بيعه لهم بمثل القيمة وأطلق في منع عقده وهو مقيد بما إذا لم يكن باكثر
 من القيمة فإن كان باكثر جاز بالانحلاف وإن كان باقل بعين فاحش لا يجوز بالاجماع وإن كان
 بعين يسير لا يجوز عنده خلافا لهما وإن كان بمثل القيمة فعنه روايتان وأطلق الوكيل فشم المضارب
 لأنه إذا كان بمثل القيمة فإنه يجوز عنده باتفاق الروايات وشم من ترد شهادته مفاوضة فهو
 كعبده وشريكه شركة عنان يجوز عقده معه إذا لم يكن ذلك من تجارتهما كذا في الخانية من السلم
 وفي الخلاصة لو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع اه فعلى هذا كان ينبغي للشارحين أن

وإن قال لعبد اشترى
 نفسك من مولاه فقال
 للمولى بعنى نفسى لفلان
 ففعل فهو لا عمروان لم
 يقل لفلان عتق
 فصل في (قوله الوكيل بالبيع
 والشراء لا يعقد مع من
 ترد شهادته له

قال وينبغي أن يجب
 لأن الاول مال المولى فلا
 يصح بدلا عن ملكه كذا
 في النهاية

فصل في (قوله لأنه لو
 أطلق له بأن قال بيع ممن
 شئت الخ) قال المقدسى
 بيع ممن شئت مستدرك
 لأن الوكيل مجرد الوكالة
 يبيع ممن شاء فلا ينبغي
 إلا أن ينص على بيعه من
 هؤلاء حتى يكون إطلاقا
 اه وأقول ككون
 الوكيل مجرد الوكالة
 يبيع ممن شاء ممنوع فإن
 مواضع التهمة مستثناة
 عن الوكالة والبيع ممن
 ذكر موضع تهمة جوى
 كذا في حاشية مسكين

(قوله وأشار المؤلف الى منع بيعه من نفسه بالاولى) قال أبو السعود الاولوية بالنسبة لمذهب الامام وأما صاحبان فلا يمنعان الوكيل من العقد مع من تردها بدته له اذا كان ١٨٢ بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم ماع

يقولوا في تقرير قولهم ما الامن عبده ومكاتبه وعقاصه وابنه الصغير والمستثنى من قوله ما اربع وقيد العبد في المبسوط بغير المديون وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا فانه يجوز كذا في المعراج وقيد بقوله له لانه لو عقد مع من تردها بدته للموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبد المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه كذا في الخلاصة وأشار المؤلف بمنع عقد الوكيل الى منع بيعه مرا بجهة ما اشتراه منهم بلا بيان قال في المعراج معزى الى الكافي ولو اشترى من هؤلاء عينا بشئ معلوم وأراد بيعه مرا بجهة لم يجز بلا بيان عنده خلافا له ما بناء على هذا الاصل اه وأشار المؤلف الى منع بيعه من نفسه بالاولى قال في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه الخ ومثله في الذخيرة حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مديون وان أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع جاز اه وفي النهاية عن المبسوط لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يجز وان صرح ويصح بيعه بما قل وكثر وبالنقد والنسيئة

الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد الاحكام فانه يكون مشتريا ومستهقضا قابضا ومسلما مخاصما في العيب ومخاصما وفيه من التضاد ما لا يخفى اه وهذا موافق لما يأتي عن السراج وكان في المسئلة قولين والوجه ما في النهاية الا اذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تامل قوله وتفسير

الخيرية في وصايا الخانية) وعبارته فسر شمس الأئمة السرخسي الخيرية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم الحاجة لنفسه ما يساوي عشرة بنجمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بشمانية يكون خيرا لليتيم انتهت (قوله ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير) قال الزيلعي حالة أو الى أجل متعارف (قوله والجهد) بساوث الميم لا غير هو ما جدد

الخيرية في وصايا الخانية) وعبارته فسر شمس الأئمة السرخسي الخيرية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم الحاجة لنفسه ما يساوي عشرة بنجمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بشمانية يكون خيرا لليتيم انتهت (قوله ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير) قال الزيلعي حالة أو الى أجل متعارف (قوله والجهد) بساوث الميم لا غير هو ما جدد

من المأء فكان فيه تسمية الاسم بالمصدر كذا في الصحاح والديوان نهاية (قوله وفي البرازية ويقتى بقوله ما الخ) قال الرملى ذكره في آنوال رابع من كتاب الوكالة وأقول قال الشيخ قاسم في تصحيحه على القدوري ١٨٣ ورجح دليل الامام وهو المعول عليه عند

النسفي وهو أصح الاقوال
والاختيار عند المحجوبي
ووافقه الموصلي وصدر
الشرعية (قوله وهو
مقيد عند أبي يوسف ما
في المتن على قول أبي
حنيفة) فامعنى تقييده
بقول أبي يوسف (قوله
على قول أبي يوسف) أى
قوله السابق من تقييد
جواز بيعه نسيئة بما اذا
كان للتجارة لكن سياتى
من المؤلف قريباً له
على غير ذلك (قوله الأصح
انه لا يجوز بالاجماع)
لعمل وجهه ان البيع
نسيئة يكون بشئ من أزيد
من ثمن البيع بالنقد
فيكون مراده البيع
بالثمن الزائد لانه قد
يكون الثمن الزائد في
المال أنفع له من الثمن
الاقبل في الحال لعدم
احتياجه اليه الا ان
وهذا بخلاف المسئلة
الاولى لانه قد باعه بالنقد
بالثمن الذى أمره ببيعه
به بالنسيئة فقد حصل له
الثمن الزائد في الحال مع
انه دفع عنه عرضة الهلاك
بافلاس المشتري أو
بحوده وبهذا تضح وجه

الحاجة الى الثمن والتبرم من الغبن أى الملال والمسائل ممنوعة على قول أبي حنيفة على ما هو المروى
عنده وانه يبيع من كل وجه حتى ان حلف لا يبيع بحث به غير أن الأب والوصى لا يملك كانه مع أنه
يبيع لان ولايتهم انظرية ولا نظر فيه والمقايضة شراء من كل وجه ويبيع من كل وجه لوجود حد كل
واحد منهما وفى البرازية ويقتى بقوله ما فى مسئلة يبيع الوكيل بما عزره وان وبأى ثمن كان اه
ويستثنى من اطلاق المؤلف الصرف لما فى الخلاصة الوكيل يبيع الدينار والدرهم اذا باع
بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز اجماعاً اه وأطلق في جواز بيعه نسيئة وهو مقيد عند أبي يوسف
بما اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت غزلاً الى رجل ليبيعه لها فهو على
البيع بالنقد وبه يقتى ومقيد بما اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز ولو قال بعه بالنقد
قباعه بالنقد بدأ بالنسيئة يجوز قال الفقيه أبو الليث والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال لا تبع
الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز ولو قال بعه بالنسيئة بالف قباعه بالنقد بالف يجوز فان باعه باقل من
ألف لا يجوز كذا فى الخلاصة ثم قال لو قال بعه الى أجل قباعه بالنقد قال الامام السرخسى الأصح أنه
لا يجوز بالاجماع اه قلت ولا تخالفة بين الفرعين لان ما تقدم عين له ثمناً وهذه لم يبعه وفى البنائية
يجوز الى أجل متعارفاً كان أو غير متعارف وفى خزنة المفتين أمره ببيع عبده قباعه نسيئة جاز على
الأصح اذا باعه بنسيئة يتبايع بها الناس اما اذا طول المدة لا يجوز اه وهو صحيح لقول الامام فى
النسيئة وتقييده ولا يعارضه فتوى الفقيه لانه فى البيع بما قل وكثر كما لا يخفى وفى البرازية ومن جوز
النسيئة انما يجوز به بالاجل المتعارف فان طول لا يجوز وقيل يجوز عنده وان طالت المدة اه فاطلاق
وان طالت المدة ضعيف عنده وفى الخاتمة من فصل اجارة الوقف المتولى اذا أجر الوقف بشئ من
العروض والحىوان بعينه قيل بانه يجوز بالاخلاق بخلاف بيع الوكيل وكذا الوكيل بالاجارة
اذا أجر بمكيل أو موزون أو عروض أو حىوان قيل بانه يجوز بالاخلاق قال الفقيه أبو جعفر فى
زماننا الاجارة تكون على الخلاف أيضاً لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير اه وفى الخلاصة
الوكيل بالطلاق والعتاق على مال على الخلاف اه ومحل الاختلاف عند عدم التعيين من الأمر
فان عين شياً تعين الا فيما قدمناه من تعيين النسيئة مع بيان الثمن فباع حالاً فانه يجوز وتقدم
لوعين له النقد دائماً نأوتفياً وفى الحاوى القدسي وان أمره أن يبيعه بشئ معين قباعه بغيره أو باقل
منه لم يجز فى قولهم وان باعه باكثر منه من ذلك الجنس جاز اه وفى كافى الحاكم فان باعه
بمعا فاسد او دفعه لم يكن مخالفاً ولو قال بعه نسيئة قباعه الى العتاق أو الحصاد أو النيز وز فالبيع
فاسد الا ان يقول المشتري أنا بحل المال وأدع الاجل فيجوز ولو لو كله يبيع طعام فقال بعه كل كرا
يخمسين قباعه كله فهو جائز وان قال بعه بمثل ما باع به فلان الكرا فقال فلان بعت الكرا باربعين
قباع ذلك ثم وجد فلان باع بخمسين فالبيع مردود فان كان فلان قد باع كرا بخمسين وباع هذا
طعامه بخمسين خمسين ثم باع فلان بعد ذلك بستين فذلك جائز ولا ضمان على الوكيل فان كان باع كرا
باربعين وكرا بخمسين قباع الوكيل طعامه كله باربعين أو بعين أجزاءه استحساناً اه وفى
البرازية وكذا ان يبيع عبده بالف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف باعه

عدم المخالفة وقد مناعن التتارخانية عند قول المصنف وبأيةائها واستيفائها ان الشرط نارية يجب اعتباره مطلقاً ونارية لا يجب
مطلقاً ونارية يجب ان قيده بالنسبة فراجع اه ثم ان الفرع الثانى انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن ما باع به مثلي ما يباع بالنقد

بالخيار ثلاثة أيام فزادت قيمته في المدة له ان يحجز عنده لانه يملك الابتداء فيملك الامضاء أيضا وان
سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلا للثاني وكاه ببيع عبده بمائة دينار فباعه بالف
وقال بعث عبديك ولم يذكر ما باع به ولم يعلم به الموكل فقال أجزت جازي بالف اه وفي المحاوي
القدسى وان وكل رجلا ببيع عبده فباعه فضولى فاجاز الوكيل جاز اه وفي التهمة الوكيل بالقسمة
لا يمكنها بغبن فاحش والتوكيل بالتأجيل في الثمن مطلقا صحيح حتى لو أجزله شهر أو سنة أو سنتين
يجوز عند أبي حنيفة على الاطلاق وعندهما ينصرف الى المتعارف اه وفي منية المفتى قال له بع
وخذ رهننا فخذ رهننا قليلا جاز عند الامام وعندهما لا الا فيما يتغابن فيه اه (قوله وتقيده شراؤه
بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين) لان التهمة فيه متحققة
فانه اشتراه لنفسه فاذا لم يوافقها الحق به غيره على ما مر أطلقه فشمّل ما اذا كان وكيله بشرا شي بعينه
فلا يملك الشراء بغبن فاحش وان كان لا يملك الشراء لنفسه لانه بالخالفه يكون مشتريا لنفسه فكانت
التهمة باقية كما ذكره الشارح وفي الهداية خلافة فانه قال حتى لو كان وكيله بشرا شي بعينه قالوا
ينفذ على الاثر لانه لا يملك شراءه لنفسه اه وذكر في البنائية ان ما في الهداية قول عامة المشايخ
وبعضهم قال لا ينفذ على الاثر اه وفي المعراج معزى الى الذخيرة أنه لان نص فيه وشمل ما كان
سعره معلوما شائعا وهو ضعيف قالوا ما كان معروفا كالحب واللحم والموز والجبن لا يعنى فيه الغبن
وان قل ولو كان فلسا واحدا كذا جزم به الشارح وفي يوع التهمة وبه يفتى كذا في البنائية وفي
منية المفتى أقسام المتصرفين تصرف الاب والجد والوصى ومتولى الوقف لا يجوز الا بمعروف أو بغبن
يسير ومن المحرجات كيفما كان كذا المسكاتب والعباد المأذون عنده الامام وقال مقيد بمعروف
ومن المضارب وشريك العنان والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغبن فاحش وشراؤه
به علمهم والمريض المديون المستغرق دينه لا يبيع بغبن يسير ويبيع وصيه به لقضاء دينه ويبيع
المريض من وارثه لا يصح أصلا عند الامام وعندهما يصح بقيمة أو أكثر ويبيع المديون من مولاه
بغبن يسير لم يصح عند الامام ويبيع الوصى وشراؤه من اليتيم لا يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم عند
الامام وعندهما لا يجوز أصلا اه وحاصل مسائل الغبن ان منها ما يعنى فيه يسير الغبن دون فاحشه
وهو تصرف الاب والجد والوصى والمتولى والمضارب ووكيل بشرا شي بغير عينه وما يعنى فيه يسيره
وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع وبشرا شي بعينه والمأذون له صلياً وعبدا والمسكاتب وشريك
العنان والمفاوض وما لا يعنى فيه يسيره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع ممن لا تقبل شهادته وفي
يباع رب المال مال المضاربة وفي الغاصب اذا ضمن القيمة مع عينه ثم ظهرت العين وقيمتها أكثر وفيما
اذا أوصى بثلاث ماله وتصرف في مرض موته بغبن فانه يكون من الثلث ولو يسير وفي تصرف المريض
المستغرق بالدين وفي بيع المريض من وارثه وتمامه في جامع الفصولين قيد بالشراء لان الوكيل
بالنكاح اذا زوجه باكثر من مهر مثلها فانه يجوز لعدم التهمة وقيد بالقيمة لان الوكيل بالشراء
لا يتقيد شراؤه بالنقد فله ان يشتري بالنسيئة ويكون التأجيل حقا للوكيل والموكل بخلاف التأجيل
بعد الشراء بالنقد فانه للوكيل دون الموكل كل كافي الزاوية وقد مناه ولا يتقيد الموكل فيه الا بما قيد به
الموكل فلو وكله بشرا جارية فاشترى أخته رضاعا ان قال جارية لا طاهها فعلى المأمور ان كان أطلق
فعلى الأمروان المحلوقة بعثتها اذا ملكها أو أمه أو أخته نفذ على الموكل وان قال لا طاهها أو استخدمها
لزم الوكيل وان قال اشترى جارية لا طاهها فاشترى أخت أم ولده أو زوجته أو التي في عدة الغير

وتقيده شراؤه بمثل القيمة
وزيادة يتغابن الناس
فيها وهو ما يدخل تحت
تقويم المقومين

أمالو كان فلا يظهر بين
الفرعين فرق ثم رأيت في
الذخيرة واذا وكله بالبيع
نسيئة فباعه بالنقد ان
باع بالنقد بما يباع
بالنسيئة جاز وما لا فلا
(قوله والمضارب ووكيل
بشرا شي بعينه) أطلق
في تصرف المضارب وقدم
آثاقا عن النسيئة ان يبعه
بغبن فاحش جائز وأما
شراؤه به فهو عليه فيمنها
مخالفة الا أن يحمل على
الشراء (قوله وفي بيع
رب المال مال المضاربة)
أى قبل ظهور ربح
كما في جامع الفصولين
أيضا

يجوز وكذا كل من تحمل بحال جاز وقيل لا يجوز وهو المأخوذ وكذا لو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها
أو بحوسية أو يهودية أو نصرانية لزم الاثم والصابتة تلزم عنده خلافا لها ولو أخت امرأته أو عمتها
انسبا أو رضاعا كان مخالفا لاشترى جارية لها زوج أو في عبدة من زوج من بائن أو رجعي يلزم
لما مور وكله بشره ذابة ليركها فاشترى مهر أو عيما أو مقطورة اليه لا يلزم الاثم كذا في النزازية
وفيها لو وكله بشره أسودا فاشترى بمضاه لم يجز ولو بعيماء فاشترى بصيرة جاز وكذا في التوكيل بالنكاح
ولو اشترى رتقاء ولم يعلم بها جاز على الاثم وله حق الرد وان علم به فهو مخالف وكذا اذا لم يعلم به واشترط
براءة البائع من كل عيب ولو اشترى جارية عيما وقد قال اشتر جارية أعتقها عن ظهاري لزم المأمور
ولو لم يعلم به لزم الاثم وله الرد ولو قال جارتين لا طأهما فاشترى أختين أو جارية مع خالتهما أو عمتها
ضاعا أو نسبا مخالف عند الثاني خلافا لفرعان في صفقتين لا يكون مخالفا في القولين ولو اشترى
رمتين بنتها لا يكون مخالفا لان وطأها حلال له وانما يحرم وطأ واحداهما بوطئه الأخرى ذكره في
المتقى اه وفيها وكله بشره رقبة لم تجز العيما علم أن الرقبة اسم للسكاملة اه فيفرق بين لفظ
ارقبة وجارية فيتقيد الأول بما يجوز عتقه عن الكفارة دون الثاني وفسر المؤلف ما يتغاب الناس
فيه بما يدخل تحت تقويم المقومين فعلم منه أن الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
وهذا هو الأصح كما في المعراج وفي السراج الوهاج معز بالي المحمدي الذي يتغاب الناس في مثله
نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو مما لا يتغاب الناس فيه وقال نصير
ابن يحيى ما يتغاب الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما
خرج عنه فهو مما لا يتغاب الناس فيه ووجهه أن التصرف يكثر وجوده في العروض ويقل في
العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلة التصرف اه والمراد بالتغاب الخداع فقوله هم
لا يتغاب الناس فيه معناه لا يخدع بعضهم بعضا لفحشه وظهوره وقولهم يتغاب الناس فيه أي
يخدع بعضهم بعضا لقلة قال في القاموس غبنه في البيع يغبنه غبنا ويحرك خدعه والتغاب
أن يغبن بعضهم بعضا اه وعلى هذا فقوله غبن فاحش أي خداع (قوله ولو وكل ببيع عبد
فباع نصفه صح) أي عند أبي حنيفة لان اللفظ مطلق عن قيد الاقتراق والاجتماع ألا ترى أنه لو باع
الكل بثلث النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من
ضرر الشركة إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختص بها لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى
الامتنال بان لا يجد من يشتريه حيلة فيحتاج الى أن يفرق واذا باع الباقي قبل نقض البيع الأول
تبين أنه وقع وسيلة واذا لم يبيع ظهرا لم يقع وسيلة فلا يجوز وهذا استحسان عندهما كما كذا في
الهداية وهو يبيد ترجيح قولهما ولذا أخرجه مع دليله كما هو عادته ولذا استشهد بقول الامام
بما لو باع الكل بثلث النصف فانه يجوز وقد علمت أن المفتي به خلاف قوله وفي الخزانة أمر ببيع
عبد بالف فباع نصفه بالف جاز ببيع بالف وقد أحسن وان باع نصفه بالف الا درهمه ما وكر حنطة
بطل اه والمراد من العدم ما في تبعيضه ضررا احترازا عما لا ضرر في تبعيضه كالحنطة والشعير
فيجوز بيع البعض اتفاقا كذا في المعراج وفي النزازية وكله ببيع عبيدين فباع أحدهما جازان لم
يكن فيه ضرر وان أحدهما أجود فعلى الخلاف وكله ببيعهم ما بالف فباع أحدهما بأربعمائة
ان كان ذلك حصة من الثمن أو أكثر جاز وان أقل فلا عند الامام وقالان قد مر ما يتغاب جاز اه
(قوله وفي الشراء يتوقف ما لم يشتر الباقي) يعني لو وكله بشره فاشترى نصفه فالشراء موقوف

ولو وكل ببيع عبد فباع
نصفه صح وفي الشراء
يتوقف ما لم يشتر الباقي

(قوله وقال نصير بن
يحيى الخ) قال الرملي ما
قاله نصير بن يحيى تفسير
لما في بعض الكتب
وأما ما لا يتغاب فيه قيل
في العسروض دنيم وفي
الحيوان دوازده وفي
العقار دوازده

(قوله والوكيل مضطرب في النكول) قال الرملي فيه دليل على ان الدعوى لو وقعت في ثمن المبيع بان ادعى المشتري دفعه للوكيل وأنكره الوكيل فطلب المشتري يمينه على عدم الدفع له فنسكل فقصى عليه انه يضمن الثمن للموكل لفقد العلة المذكورة ولكونه اما باذلا أو مقررا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل اهـ قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ يشير الى ان الوكيل يختلف على البينات اذ لو كان على العلم لم يكن مضطربا بعد العيب عن علمه ولكن عامة الروايات على ان الوكيل يختلف على العلم فاذا علم بالعيب فحينئذ يضطر الى النكول (قوله فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج) دفع لسؤال وهو ان العيب لما كان لا يحدث مثله كالأصبع الزائدة لم يتوقف القضاء على وجود هذه الحجج من البيينة والاقرار وباء اليمين بل ينبغي أن يقضى بالرد بعلمه قطعا بوجود العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجودها في العيب الذي لا يحدث مثله فاجاب بقوله وتاويل اشتراطها الخ نهاية ملخصا وفي شرح الزيلعي الحاصل ان العيب لا يخرجه او اما أن لا يكون حادثا كالسن الزائدة والأصبع الزائدة أو يكون حادثا لكنه لا يحدث مثله في ١٨٦ مثل تلك المدة أو يحدث في مثلها ففي الاول رده القاضي بغير حجة من بيينة أو نكول

اتفاقا فان اشترى باقية لم الموكل لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقة صالحة فاذا اشترى الباقي قبل رد الاثر المبيع تبين انه وسيلة فينقذ على الاثر وهذا بالاتفاق والفرق لا يحنيفة أن في الشراء تحقق التهمة على ما مر وآخرا ان الاثر بالمبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه اطلاقه والاثر بالشراء يصادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتبر فيه التقييد والاطلاق (قوله ولورد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب بيينة أو نكول رده على الاثر وكذا باقرار فيما لا يحدث مثله) لان البيينة حجة مطلقة والوكيل مضطرب في النكول لبعده العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسة المبيع فلزم الاثر وكذا باقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج وتاويل اشتراطها في الكتاب أن القاضي يعلم أنه لا يحدث في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تاريخ البيع فيفتقر الى هذه الحجج لظهور هذا التاريخ أو كان عيبا لا يعرفه الا النساء والاطباء وقولهن وقول الطيب حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيفتقر اليها في الرد حتى لو كان القاضي عاين البيع والعيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رده عليه باقراره فيما يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لا مكانه السكوت والنكول الا ان له أن يخاصم الموكل فيلزم بيينة أو ينسكو له بخلاف ما اذا كان الرد بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له أن يخاصم بائعه لانه يبيع جديدا في حق ثالث والبائع ثالثهما والرد بالقضاء فيصح لعدم ولاية القاضي غير أن الحجة القاصرة وهو الاقرار في حيث القسح كان له أن يخاصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بحجة ولو كان عيبا لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقراره يلزم الموكل من غير خصومة في رواية لان الرد متعين وفي عامة

أو اقرار وكذا في الثاني لعلمه بكونه عند البائع وتاويل اشتراط الحجة الى آخر ما ذكره المؤلف هنا وكذا المحكم في الثالث ان كان بيينة أو نكول ولورد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب بيينة أو نكول رده على الاثر وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله

لان البيينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فبرده عليه ثم في هذه المواضع كلها رد القاضي على الوكيل يكون رد اعلى الموكل اهـ ملخصا ثم

ذكر حكم الرد في هذا الثالث بالاقرار بقضاء وبدونه وحكم الرد في الاولين باقرار بدون قضاء وسياقي في كلام الروايات المؤلف (قوله أن يخاصم بائعه) أي موكله (قوله وان كان عيبا لا يحدث مثله) عبارة الزيلعي هنا أوضح وهي وان كان العيب غير حادث أي كسن زائدة أو كان حادثا الا أنه لا يحدث مثله في تلك المدة فرده على الوكيل باقراره بغير قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخاصم الموكل في عامة روايات المبسوط وذكر في البيوع انه يكون رد اعلى الموكل لانهم ما فعلوا عين ما فعله القاضي لو رفع اليه اذ لا يكلفه القاضي على اقامة البيينة ولا على الخلف في هذه الصورة بل برده عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا الرد بالتراضي يبيع جديدا في حق ثالث والموكل ثالثهما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل ثبت حقه أولا وفي وصف السلامة ثم اذا عجز ينتقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب أو بزيادة حدث فيه ينتقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد متعينا وهكذا كرر الروايتين في شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كثيرا لان قبه نزولا من اللزوم الى أن لا يخاصم بالكلية وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه ولكن له أن يخاصم انتهوا وبه علم ان قول المتن وكذا باقرار فيما لا يحدث مثله أي فيلزم الموكل مبني على رواية البيوع المخالفة

الروايات ليس له أن يخاصم لما ذكرنا والمحق في وصف السلامة ثم ينتقل إلى الرد ثم إلى الرجوع بالنقصان فلم يتعين الرد ولو قال المؤلف في الجواب فهو رد على الموكل لكان أولى لأن الوكيل لا يحتاج إلى خصومة مع الموكل إلا إذا كان عيباً يحدث مثله ورد عليه باقرار سواء كان بقاء أو لا لكن ان كان بقضاء احتاج إلى خصومة مع الموكل والا لا تصح خصومته له لونه مشترى يا وجعل النكول هنا بمنزلة البينة لا الاقرار ولم يجعل في حق البائع كذلك حتى لو رد على البائع بنكوله لا يبرده على بائعه لا يضطر اذ الوكيل إلى النكول بخلاف البائع كذا في النهاية وفيها وقضاء القاضي مع اقرار الوكيل متصور فيما اذا اقر بالعيب وامتنع عن القبول فيقضى عليه جبراً على القبول اه اطلق في جواز الرد على الوكيل فتعمل ما اذا كان قبل قبض الثمن أو بعده كما في البرازية وأشار إلى أن الخصومة انما هي مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو اقر الموكل بعيب فيه وأنكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لأن الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل أجنى فيه ولو اقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل كذا في البرازية ولم يذكر المؤلف الرجوع بالثمن وحكمه انه يرجع به على الوكيل ان كان نقده الثمن وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوي ولم يذكر ما اذا نقذ الثمن إلى الوكيل ثم أعطاه هو إلى الموكل ثم وجد المشتري عيباً يبرده على الوكيل أم الموكل أفنى القاضي انه يبرده على الوكيل كذا في البرازية وفيه قيد بالوكيل بالبيع لأن الوكيل بالاجارة اذا أجروا سلم ثم طعن المستاجر فيه بعيب فقبيل الوكيل بغير قضاء فانه يلزم الموكل ولم يعتبر اجارة جديدة في حق الموكل لأن المعقود عليه ان كان المنافع فهي غير مقبوضة فكان نظير الرد على الوكيل بالبيع قبل القبض وان كان المعقود عليه العين باعتبار اقامتها مقام المنافع فهو حكم ثبت بالضرورة فلا تعدو موضعها كذا في النهاية وفيه قيد بالعيب لما في كافي المحاكم واذا قبل الوكيل العيب بغير قضاء القاضي بخيار شرط أو رؤية فهو جائز على الامر وكذا لو رده المشتري عليه بعيب قبل القبض بغير قضاء فهو جائز اه (قوله وان باع نسيئة فقال امرتك بنقد وقال المأمور اطلقت فالقول للامر) لان الامر يستفاد من جهته ولا دلالة على الاطلاق وفي كافي المحاكم واذا باع الوكيل العيب بنسيئة فقال الامر امرتك بالف وقال امرتك بدينار أو بخنطة أو شعيراً أو باعه بنسيئة فقال امرتك بالمال فالقول قول الامر وكذلك هذا في النكاح والمكاتب والاجارة والعق على مال اه ثم قال ولو امره ان يبيعه من فلان بكفيل فباعه بغير كفيل لم يجز وان قال الوكيل لم يأمرني بذلك فالقول للامر اه فلو قال المؤلف لو اختلفا فيما عينه الموكل فالقول له لكان أولى ليشمل وكيل البيع والنكاح والاجارة والخلع والاعتقاق والكتابة والمقدار والصفة من حلول وتاجيل والتقييم المتقدم بمشتري ورهن وكفيل ووقت وقولي فيما عينه الموكل شامل لما اذا ادعى الموكل التقييم والوكيل الاطلاق وما اذا ادعى الموكل تعيين شيء وادعى الوكيل تعيين آخر قيد الاختلاف في الاطلاق والتقييم لان الوكيل بالبيع اذا ادعى البيع وقبض الثمن وهلاكه وادعاه المشتري وكذبهما الا امر قال وكيل يصدق مع عينه فان كان الامر قد مات فقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل قد بعت منه من فلان بالف وقبضت الثمن وهلاك وصدقه المشتري فان كان العبد قائماً بعينه لم يصدق الوكيل على البيع الا أن تقوم بينة أنه باعه في حياة الامر فان لم تكن له بينة رد البيع وضمن الوكيل المال للمشتري وان كان العبد مستهلكاً قال وكيل مصدق بعد الحلف استحسناً ذلك وان قال الامر قد أخرجتك من الوكالة

وان باع نسيئة فقال
امرتك بنقد وقال المأمور
أطلقت فالقول للامر
لعامة روايات المبسوط
من لزومه للوكيل ولذا
قال في المواهب لو رد عليه
بما لا يحدث مثله باقرار
يلزم الوكيل ولزوم الموكل
رواية اه (قوله ورد
عليه باقرار سواء كان
بقضاء أولاً) الا صوب
الاخصر أن يقال ان
كان بقضاء والا لم تصح
خصومته

وقال الوكيل قد بعته أمس لم يصدق الوكيل ولو أقر الوكيل بالبيع لانسأ بعينه فقال الآخر قد
 أنجزتكم من الوكيل كالة جاز البيع إذا ادعى ذلك المشتري كذا في كافي الحاكم وإنما يصدق الوكيل
 في البيع وقبض الثمن وهلاكه عنده إذا كان المبيع مسلماً في يده فإن كان في يد البائع فلا وتسامه
 في البرازية وفيها أيضاً وكيل العتق قال أعتقته أمس وكذبه موكله لا يعتق وكيل البيع قال بعته
 أمس وكذبه موكله فالقول للوكيل الوكيل بالكتابة وقبض بدلها إذا قال كاتب وقبضت بدلها
 فالقول له في الكتابة لا في قبض بدلها أمالو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلها ودفعت إلى الموكل فهو
 صحيح مصدق لأنه أمين اهـ وتقدم الاختلاف بين وكيل الشراء وموكله وفي منية المفتي أمر رجلاً
 أن يقضى عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصداقه الآخر وكذبه رب الدين وحلف رجوع
 رب الدين على الآخر لكن لا يرجع المأمور على الآخر لأن المأمور وكيل بشراء ما في ذمة الآخر
 بمثله وينقد الثمن من مال نفسه وإنما يرجع على الآخر لو سلم للآخر ما في ذمته كالشترى أنما يؤثر
 بدفع الثمن إذا سلم له ما اشتري وذكراً القدوري أنه يرجع رب الدين على المدينين بالدين والمأمور
 على المدينين بما قضى أمر غيره بقضاء دينه فقضاءه وجاء ليرجع عليه فقال الآخر ما كان لفعلان على
 شيء أصلاً ولا أمرتك أن تقضيه ولا أنت قضيت شيئاً ورب الدين غائب فاقام المأمور البيعة على الدين
 والأمر بالقضاء والقضاء فإن القاضي يقضى بالمسأل على الآخر للغائب وبالرجوع للمأمور على الآخر
 وإن كان رب الدين غائباً لأن خصمه حاضر احكاماً لان ما يدعيه الغائب سبب لثبوت ما يدعيه
 لنفسه وفي مثله ينتصب الحاضر خصماً اهـ والحاصل أنهما إذا اختلفا في فعل الوكيل بأن ادعى
 الوكيل الفعل وأنكره موكله فإن كان اخبار الوكيل بعد عزله فالقول للموكل وإن كان قبله في
 حياة الموكل فالقول للوكيل إن كان المبيع مسلماً إليه والا لا وإن كان بعد موته حال هلاك العين
 فكذلك والالم يقبل قوله إذا كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فسابق
 حكمه عند الاختلاف وأما وكيل العتق فلا يقبل قوله وأما وكيل الكتابة فيقبول قوله في العقد لا في
 القبض والهلاك ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين إذا ادعى القبض والهلاك
 مصدق وفي خزائنه المفتين وكل رجلاً بأن يشتري أحاه فاشترى فقال الآخر ليس هذا أخي فالقول له
 مع يمينه لأنه ينكر وجوب الثمن عليه وهو يلزم الشراء للوكيل لكن يعتق بقوله هذا أخوك اهـ
 وفي كافي الحاكم في باب الوكيل كالة بالعتق وإن وكله أن يكتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت
 قد كاتبته أمس بعد الوكيل كالة على كذا وكذا وكذبه الموالي فالقول للموالي في القياس ولكن ادع
 القياس وأجيزه وكذلك البيع والاجارة والعتق على مال والمخلع فإن الوكيل مصدق ولو وكله أن
 يكتبه فقال الوكيل وكلتني أمس وكاتبته آخر النهار بعد الوكيل كالة وقال رب العبد انما وكلتك اليوم
 فالقول قول رب العبد وتبطل المكتوبة وكذلك البيع والنكاح والمخلع والعتق اهـ وفي نكاح
 خزائنه الاكمل أمره بالنكاح ثم قال له ما شهدت وقال الوكيل أشهدت بفرق بينهما وعليه نصف
 المهر أمالوا اختلفت مع وكيلها فالقول له ولو قالت لم تزوجني لم يلزمها اقرار الوكيل بخلاف ما قبل
 فإنها أقربت بالوكالة والنكاح وأنكرت الصحة وعلى هذا وكل رجل رجلاً تزويجه امرأة بعينها
 فقال الوكيل فعلت وأنكر الزوج والزوج عند أبي حنيفة وعندهما القول قول وكيل
 الزوج على المرأة بالنكاح اهـ والله أعلم (قوله وفي المضاربة للمضارب) أي لو اختلف رب المال
 والمضارب في الاطلاق والتقسيد فالقول للمضارب لأن الأصل في المضاربة العموم ألا ترى أنه يملك

وفي المضاربة للمضارب

(قوله في يد البائع) أي
 الموكل (قوله والمأمور
 على المدينين بما قضى)
 قال الرملي صوابه على
 الآخر فليتامس هكذا
 وجدت مكتوباً على بعض
 النسخ ولا حاجة إلى
 التصويب فإن الآخر
 هو المدينون فتأمل

التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع
والا تخفى نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل الى
الوكالة المحضة ثم مطلق الامر بالبيع ينتظمه نقدا ونسيئة الى أى أجل كان عنده وعندهما يتقدم
باجل متعارف كما قدمناه وفي مضاربة البرازية نوع في الاختلاف مقتضى المضاربة العموم فالقول
لمن يدعيها او التخصيص عارض لا يثبت الا بينة واذا اتفقا أن العقد وقع خاصا واختلفا فيمخصص
العقد فيه فالقول لرب المال لا اتفاقهما على العدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبر
قوله امرتك بالا تخارفي البرو ادعى الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه وعمومه وعن الحسن عن الامام
انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه أعطاه مضاربة في كل
تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فله لرب المال وكذا اذا
اختلفا في المنع من السفر لاقتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال المضارب هو في الطعام
ورب المال قال في السكر باس فالقول له وان برهنا فله مضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات
والمضارب محتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا فالوقت الاخير أولى اهـ والبضاعة
كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في لفظه ما يعلم انه قصد الاسترباح
او نص على ذلك كذا في وكالة البرازية والظاهر انها كالوكالة من حيث ان الاصل فيها التقييد
الا انه لا يملك الابضاع والا يداع ويبيع ما اشتراه الا بالتخصيص بخلاف المضارب (قوله ولو أخذ
الوكيل بالثمن رهنا فضااع أو كفيلا فتوى عليه لا يضمن) لان الوكيل أصيل في الحقوق وقبض
الثمن منها والكفالة توثيق به والارتمان وثيقة تجانب الاستيفاء فيلزمها بخلاف الوكيل بقبض
الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض
اصالة ولهذا لا يملك الموكل حجرة عنه كذا في الهداية وهذا مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن
الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل
فانها حينئذ حوالة وهو لا يملكها ما في البرازية ولو أخذ به كفيلا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز
للوكيل قبض الدين قبواها اهـ ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان
التوى لا يتحقق في الكفالة وقيل الكفالة على حقيقة لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل
والمكفول عنه مفلسين قال الشارح أخذ من الكافي وهذا كله ليس بشئ لان المراد هنا توى مضاف
الى أخذه الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيلا لم يتودينه كما في الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير
مضاف الى أخذه الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ كفيلا أيضا التوى بموت من عليه الدين وجهه على
الحوالة فاسد لان الدين لا يتوى فيه بموت المحال عليه مفلسا بل يرجع به على المحيل وانما يتوى
بموتهم مفلسين فصار كالكفالة والوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك
يحصل بالرافعة الى حاكم برى براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته
مفلسا مثل أن يكون القاضي مالكا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا اهـ ودل وضع مسئلة
الكتاب أن أخذه الرهن يقع للموكل ~~لكن~~ لو رده الوكيل جاز ويضمن للموكل الاقل من قيمته
ومن الثمن وعند أبي يوسف لا يصح رده كذا ذكره التمرناشي والمجيبون كذا في المعراج والمراد بقوله
لا يضمن عدمه للموكل والا فالدين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل بقبض
الدين اذا أخذ رهنا فضااع فانه لا يسقط من دين الموكل شئ ولا ضمان على الوكيل كما في البرازية

ولو أخذ الوكيل بالثمن
رهنا فضااع أو كفيلا
فتوى عليه لا يضمن

(قوله والظاهر انها
كالوكالة من حيث ان
الاصل فيها التقييد)
قال الرملي ومثل المضاربة
الشركة الظاهر ان الاصل
فيها الاطلاق لانها مبنية
عليها وما عمل به الزيلعي
كالهرج فيه فتأمل
(قوله والوجه أن يقال
الخ) ما قاله الزيلعي نص
عليه النسفي في الكافي
بقوله أو أخذ بشئ كفيلا
فتوى المال على الكفيل
بان رفع الامر الى قاض
يرى براءة الاصيل بنفس
الكفالة كما هو مذهب
مالك رحمه الله تعالى فيحكم
ببراءة الاصيل فيتوى
المال على الكفيل فلا
ضمان عليه اهـ كذا
في الشريعة لامية وأشار
اليه المؤلف أيضا سابقا
وعلى هذا مشى ابن
الكمال في الايضاح

وحده الا في خصوصية

وطلاق وعتاق بلا بدل

(قوله فان كان الاول

قد قبض الدار قبل توكيل

الثاني فللثاني أن يقبضها

(الح) هكذا فيمأرباياه

من عدة نسخ والذي

رأيت في الذخيرة في

الفصل الثاني والعشرين

فان كان الاول قد قبض

الدار قبل توكيل الثاني

فللثاني أن يقبضها من

الاول وان وكل الثاني

قبل أن يقبض الاول الدار

فليس للثاني أن يقبضها

لانها صارت مقبوضة

لصاحبها اه بحروقه

ومثله في التتارخانية في

الرابع عشر لم يكن ذكر

بدل التعليل قوله والشئ

بعينه لا يشبه اما ليس

بعينه ألا ترى ان رجلا

وكل رجلا يقبض عبده

بعينه في يد رجل ثم قبضه

المولى ثم أودعه انسانا

آخر فلو وكيل أن يقبضه

اه ومثله في الخلاصة

في الفصل الثالث (قوله

ويصير شغبا) قال الرمي

الشغب بسكون الغين

تهيج الشر وبالفتح لغة

ضعيفة كما في الصحاح

(قوله الاولى لو وكلهما

(الح) قال الرمي انما لم

يقيم المصنف الطلاق

والعتاق بالمعين لانهما

(قوله ولا يتصرف أحد الوكيلين وحده) لان الموكل رضي برأيهما لا يرى أحدهما والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري أطلقه فشمع ما اذا كان أحدهما حرا بالعتاق فلا ولا آخر عبدا أو صيبا محجورا عليه لكنه مقيد بما اذا كان وكلهما بكلام واحد أما اذا كان توكيلهما على التعاقب فإنه يجوز لأحدهما الاتفراد لانه رضي برأي كل واحد منهما على الاتفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فإنه اذا أوصى الى كل منهما بكلام على حدة لم يجوز لأحدهما الاتفراد في الاصح لانه عند الموت صار اوصيين جلة واحدة وفي الوكالة يثبت حكمها بنفس التوكيل وشمل ما اذا مات أحدهما أو ذهب عقله فلا يجوز للآخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا وصيين فمات أحدهما لا يتصرف الحي الا بأمر القاضي كما في وصايا الخانية وفي الخانية رجل قال لرجلين وكلت أحدهما بشارا جاريتي على بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشتر بالنفسه ولو اشترى بكل واحد منهما ما جارية ووقع اشتراؤهما في وقت واحد كانت الجاريةتان للموكل كذا ذكره في النوازل وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة وفي المتقي عن محمد بن رجل وكل رجلا يقبض كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر يقبض كل دين له يقبض الوكيل الاول شيئا من الدين فليس للوكيل الثاني أن يقبضه من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول يقبض كل حق له ثم وكل الثاني يقبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من الدين فللثاني أن يقبضه من الاول ولو وكل رجلا يقبض داره التي في موضع كذا التي في يد فلان قضى الوكيل ثم وكل آخر بعده بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فللثاني أن يقبضها لانها صارت مقبوضة لصاحبها اه والمراد من قوله لا يتصرف عدم نفاذ تصرفه وحده لا عدم صحته كما في الاصلاح فلو باع أحدهما بمحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز ولا فلا ولو كان غائبا فاجازه لم يجز في قول أي حنيفة كذا في الشرح قال المحاكم أبو الفضل هذا خلاف ما ذكر في الاصل وقال أبو يوسف جاز ذلك كذا في الخزائن ولو باع أحدهما من صاحبه شيئا لم يجز لما في وصايا الخانية ولو باع أحد الوصيين شيئا من التركة لصاحبه لم يجز عند أي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله الا في خصوصية) فان لأحدهما أن يخاصم وحده لانها وان كانت تحتاج الى الرأي الآن اجتماعهما على الخصومة والتكلم متعذرا لانه يلتبس على القاضي ويصير شغبا فاما اجتماعهما على البيع فغير متعذر وظاهر ما في الكتاب انه اذا خصم أحدهما لم يشترط حضرة الآخر وهو قول العامة لعدم الفائدة بسماعها وهو ساكت كذا في الشرح وبه ظهران ما ذكره ابن الملك من اشتراط الحضرة ضعيف ولا يمكن لا يملك القبض الامع صاحبه كذا في الهداية وفي الذخيرة وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل وكل رجلا بمحضرة رجل في دار ادعاهما وقبضهما منه فخاصمه فيها ثم مات أحد الوكيلين قال أقبض من الحي البيعة على الدار وأقضى بها الموكل ولا أقضى بدفع الدار اليه ولكن أجب للوكيل الميت وكذا الامع هذا الحي ودفعت الدار اليهما وكذا لو كان الوكيل واحد اقام البيعة على الدار وقضيت بها للموكل فمات هذا الوكيل قبل أن أدفعها اليه فاني أجب له وكذا لو أمر المقضى عليه بدفع الدار اليه ولا أتركها في يد الغاصب الذي قضيت عليه اه (قوله وطلاق وعتاق بلا بدل) لانه مما لا يحتاج الى الرأي وتعبير المثني فيه كالواحد ويستثنى من اطلاق المصنف مسائل الاولى لو وكلهما بطلاق واحدة بغير عينها أو عتق عبدا بغير عينه لا يتفرد أحدهما كذا في السراج الوهاج لانه مما لا يحتاج الى الرأي بخلاف المعين اه

عند الاطلاق ينصرفان الى المعين لا الى المبهم فتأمل (قوله وفي الخانية رجل له الخ) لا مدخل له في هذا المحل تأمل (قوله ففهمها يكون نفويضا الخ) أي في المسئلتين الثانية والثالثة ثم حيث كانا تليكما وتعليقهما يكونان داخلين في كلام المصنف لان كلامه في الوكيلين بالطلاق والعتاق فلا يصح الاستثناء واستثناء الزيلعي لهما منقطع ١٩١ بمعنى لكن بدليل ما ذكرناه عليه

الرملي (قوله الرابعة لو قال الخ) قال الرملي انما لم يستثن المصنف الرابعة لعدم دخولها لان فيها زيادة وهي شرط اجتماعهما صريحا فتأمل وكذلك لم يستثن الخامسة لعارض النهي عن الانفراد (قوله فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه) صرح به في الذخيرة عن نص محمد في الأصل وردوديعة وقضاء دين ولا يوكل الا باذن أو اعمل برأيك

(قوله كما ورد على السكر قضاء الدين) هذا لا يناسب ما في بعض النسخ حيث قال بعد قوله سابقا كذا في السراج قوله وقضاء الدين فانه يقتضي وجوده في المن وفي بعض النسخ قال بدل قوله لكنه موجود فيما كتب عليه الزيلعي ورأيت في متن مجرد (قوله والنظر اما وكيل أو وصي) قال الرملي الصحيح انه وكيل لكن قال قاضيان هو

وفي الخانية رجل له أربع نسوة قال لرجل طلق امرأتى فقال الوكيل طلقت امرأتك كان الخيار الى الزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل لا أعني هذه لا يصدق اه الثانية أن يقول لهما طلقاهما ان شئت ما الثالثة جعل أمرها بأيديهما ففهمها يكون نفويضا فقتصر على المجلس لسكونه تليكما أو يكون تعليقا فيشترط فعلهما الوقوع الطلاق لان المعلق بشيئين لا ينزل عند وجود أحدهما الرابعة لو قال طلقاهما جميعا ليس لاحدهما أن يطلقها وحده ولا يقع عليها طلاق أحدهما ولو قال طلقاهما جميعا ثلاثا فطلقها أحدهما طلاقا واحدة والاخر طلقين لا يقع وهذه الثلاث في الشرح الخامسة قال لو كيلي طلاق لا يطلق أحدهما دون صاحبه وطلق أحدهما ثم الاخر أو طلق واحد ثم أجاز له الاخر لا يقع ما لم يجتمعا وكذا في وكيلي عتاق كذا في منية المفتي قيد بقوله بلا بدل لانهما لو كانا بديل فليس لاحدهما الانفراد لانه مما يحتاج الى الرأي وفي الخانية رجل وكل رجلين بالخارج فخلعهما الا يجوز وكذا لو خلعهما أحدهما وأجاز الاخر لا يجوز حتى يقول الاخر خلعهما اه (قوله وردوديعة) لانه مما لا يحتاج الى الرأي فرد أحدهما كردهما ولو قال وردعين لكان أولى فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمغصوب والمبيع فاسد كما صرح به في الخلاصة وقيد بارد احترازا عن الاسترداد فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه لا مكان اجتماعهما وللموكل فيه غرض صحيح لان حفظ اثنين ليس كحفظ واحد فاذا قبضه أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذاك مع اذن صاحبه وأما في حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء منه كذا في السراج الوهاج (قوله وقضاء الدين) فهو كرد الوديعة واقتضاؤه فهو كاسترداده ولم يذكر المؤلف الهبة في المستثنيات وفي الولو الجبة وكلهما الواهب في تسليم الهبة للموهوب له فلا أحدهما أن ينفرد واذا وكلهما الموهوب له في قبضها من الواهب فليس لاحدهما الانفراد فالاول كرد الوديعة والثاني كاسترداده وفي الخانية من باب الوصي ولو وكل رجلين بان يهباه هذه العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا ينفرد أحدهما بذلك وعند أبي يوسف ينفرد وان عين الموهوب له ينفرد أحدهما عند الكل اه فلماذا المصنف انف الهبة للمعين لكان أولى وبعبارة التجميع هكذا واذا وكل اثنين لم ينفرد أحدهما في كل تملك أو عقد فيه بدل اه ويرد عليه الهبة لمعين فانها تملك وله الانفراد ويرد عليه استرداد العين والاقتضاء فانه لا ينفرد فيهما ولا تملك ولا عقد كما ورد على السكر قضاء الدين ورد ما عدا الوديعة والهبة للمعين والاولى أن يقال لا ينفرد أحدهما الا في خصومة وعتق معين وطلاق معينة بلا بدل وتعليق بعشيتهم وتبديل وردوديعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد وتسليم هبة وقضاء الدين ثم اعلم أن الوكالة والوصايا والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء فليس لاحدهما الانفراد والاولان في الكتاب والمضاربة في السراج الوهاج وقدمنا حكم القاضيين في القضاء والنظر اما وكيل أو وصي فلا ينفرد أحدهما (قوله ولا يوكل الا باذن أو اعمل برأيك) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وهذا

عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكيل الواقف حتى كان له أن يعزله وان لم يشترطه لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اه (قول المصنف ولا يوكل الا باذن الخ) قال الرملي المراد في النفاذ لا في الصحة حتى لو وكل بدونهما فاجاز للموكل نفسه فيكون فضوليا يعلم هذان قولهم كلما صح التوكيل به اذا باشره الفضولي يتوقف اه قلت ويعلم من كلام المؤلف في القولة الثانية

(قوله حتى لا يملك الاول عزله) قال في الحواشي الدعوى بية ههنا كلام وهو انه ينبغي أن يملك في صورة أن يقول اعمل برأيك لتساو العمل بالرأي العزل كما لا يخفى فليست اهل ١٩٢ اهـ ومثله في الحواشي السعدية ويؤيده ما يأتي عن الخلاصة وان ادعى المؤلف

لانه رضى برأيه والناس مختلفون في الاراء الا أن ياذن له الموكل لوجود الرضا أو يقول له اعمل برأيك لا طلاق التفويض الى رأيه واذا واكل الوكيل بالقبض بلا إذن فدفع له المديون فان وصل الى الوكيل الاول برئ والا فان وكل من في عماله برئ والا فان هلك المال في يد الثاني كان للغريم تضمينه والثاني الرجوع على الوكيل الاول وتعمامه في الذخيرة من الفصل الثاني واذا واكل باذن أو تفويض كان الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بموته وينعزلان بموت الاول وقدر نظيره في أدب القاضي وفي الخلاصة رجل وكل رجل ابديع شيء وشراؤه وقال له اصنع ماشئت فوكل الوكيل رجلًا بذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل الاسفل على وكالته ولو أخرجه الوكيل الذي وكله جاز ولو أخرجه الموكل كان اخراجه جائزا أيضا سواء كان الوكيل الاول حيا أو ميتا اهـ فقد صح عزل الوكيل لو كيله وهو مخالف لما في الهداية من أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا أن يفرق بين قوله اصنع ماشئت فيملك عزله وبين قوله اعمل برأيك فلا يملك عزله والفرق ظاهر وعمل في الحاشية بانه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه وفيها اذا واكل ثم قال للوكيل وكل فلانا فان الوكيل لا يملك عزله الا اذا قال له وكل فلانا ان شئت أو وكل من شئت فيملك عزله اهـ والمراد لا يוכל فيما وكل فيه فيخرج التوكيل بمقتضى العقد فيما تخرج الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا إذن لانه لو كونه أصليا فيها ولذا لا يملك الموكل نهيها عنها وصح توكيل الموكل كما قدمناه وقيد بقوله اعمل برأيك احترازا عن قوله ما صنعت من شيء فهو جائز قال في القنية قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع أو شراء أو عتق عبده أو طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل غيره بعتق عبدا موكله أو طلاق امرأته ففعل لا ينفذ لان هذا مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يخلف بهما فقام غيره مقامه اهـ وخرج عن قوله لا يוכל الا باذن أو اعمل برأيك ما لو واكل الوكيل بقبض الدين من في عماله فدفع المديون اليه فانه يبرأ لان يده كيدته ذكره الشارح في السرقة وفي وكالة الخزانة وما لو واكل الوكيل بدفع الزكاة ثم وفدفع الاخر جاز ولا يتوقف كافي أخية الحاشية وذكر قبله رجل وكل غيره بشراء أخية فوكل الوكيل غيره ثم وفد واشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان أجاز جاز والا فلا اهـ وما اذا قدر الوكيل لو كيله الثمن كما سيأتي (قوله فان وكل بلا إذن الموكل فعقد بحضرته أو باع أجني فاجاز صح) لان المقصود حضور رأيه وقد حضر وتكلموا في حقوقه والصحيح رجوعها الى الثاني لانه هو العاقد وان عقد بغيره لم يجز لانه فات رأيه الا أن يبلغه فاجاز لانه حضر رأيه وكذا اذا باع غير الوكيل فبلغه فاجاز له ولو قدر الاول الثمن للثاني فعقد بغيره لم يجز لان الرأي يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا واكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان عرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري أما اذا لم يقدر الثمن وفوض الى الاول كان عرضه رأيه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية وفي منية المفتي وقيل اذا باع الثاني ثمن عنه الموكل جاز بغيره الاول وفي الاصح لا ابحضرة الاول اهـ ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية لان الاول فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله

ظهور الفرق بينهما فانه كما ان عزله من صنعه فهو من رأيه أيضا تامل (قوله وما اذا قدر الوكيل) معطوف على فاعل خرج أي وخرج ما اذا قدر الوكيل الخ وقوله كما سيأتي قريبا أي أول المقولة الثانية وقيد بتقدير الوكيل الاول للثمن احترازا عن

فان وكل بلا إذن الموكل فعقد بحضرته أو باع أجني فاجاز صح

تقدير الموكل الثمن فانه لا يجوز للوكيل الثاني الافراد كما سيأتي تحكيه عن المنية (قوله ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية الخ) قال الرمسلي هذا غير صحيح بل بينهما مخالفة اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في السلفية عند قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن للثاني فعقد بغيره يجوز أطلق الجواز وهو رواية كتاب الرهن وقد اختاره لان الرأي يحتاج فيه لتقدير الثمن

ظاهر او قد حصل وفي كتاب الو كالة لا يجوز لان تقدير الثمن لمنع النقصان لمنع الزيادة وربما يزيد الاول على هذا الثمن لو كان هو المباشر للعقد اهـ وفي التتارخانية نقلا عن الحاشية وان كان

بغير محض من العدل وبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية أنه يجوز كما ذكر في كتاب
 الزهري وفي عامة الروايات لا يجوز وإن بين الثمن ما لم يجز المسالك أو الوكيل الأول أنه فكيف مع هذا يحمل على اختلاف الموضوع
 وقد ظهر بقول صاحب المنية وفي الأصح لا لا بحضرة الأول وبقول الحانية وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية
 ووجهه ظاهر لأن التدبير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً إذا كان الثمن مؤجلاً لتفاوته في الذم والاحتياج
 إلى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الحانية أيضاً رجل وكل رجل أن يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك
 غيره فباعه الثاني بحضرة الأول روى عن أبي يوسف أنه يجوز هذا البيع ١٩٣ كان الوكيل الأول حاضراً أو غائباً

ولا يتوقف على الإجازة
 وقال أبو حنيفة ومجمل
 يجوز كان الوكيل الأول
 حاضراً أو غائباً وقال ابن
 أبي ليلى يجوز كان
 الوكيل الأول حاضراً أو
 غائباً إلا أن الموكل رضى
 بزوال ملكه بالثمن
 المقرر أنه فهو مؤيد لما
 قلناه فتدبر أه كلام
 الرملي قلت وفيه نظر إذ
 لا شك فيما قاله المؤلف
 من أن ما في الهداية
 تقدير الثمن من جهة
 الوكيل وما في المنية من
 جهة موكله وغاية ما نقله
 المحشي وجود خلاف في
 الأولى ولا يلزم منه وجوده
 في الثانية لا ينقل صريح
 نعم على تقدير عدمه يحتاج
 إلى الفرق بين المستملتين
 وهو ظاهر من كلام
 الهداية وذلك أن عند

كما لا يخفى ومعنى قوله صح النفاذ على الموكل وفي القنية وكما به أن يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل
 فاشتراه يقع للوكيل الأول ولو قال له اشتره لموكل يوقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا موكله
 أه وهو محمول على ما إذا كان الوكيل غائباً وظاهره عدم التوقف على إجازة الموكل لكونه شراء
 فضولي وهو لا يتوقف وقد منع من أخمية الحانية أنه يتوقف وفي السراج الوهاج أنه في الشراء
 ينفذ على الوكيل الأول وقيد بالعقد احترازاً عن الوكيل بالطلاق والعناق إذا وكل غيره وطلق
 الثاني بحضرة الوكيل الاجنبي أو طلق الاجنبي فأجاز الوكيل فانه لا يقع لأن الموكل علقه بلفظ
 الأول دون الثاني وهو يتعلق بالشروط بخلاف البيع ونحوه وافتصر الشارحون وقاضيان على
 الطلاق والعناق ويزاد الإبراء عن الدين لما في القنية وكما به أن يبرئ غريمه عن الدين فوكل
 الوكيل فإبراء بحضرة الأول لم يصح أه وكان ينبغي أن يصح لأنه لا يقبل التعليق بالشروط كالبيع
 وتراد المحصومة وقضاء الدين فلا تكفي الحضرة كما في شرح الجمع ويخالفه في المحصومة ما في الحانية
 وإن خاصم الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لأن الأول إذا كان حاضراً كان الأول خاصم بنفسه
 كالوكيل بالبيع أه وظاهر ما في الكتاب لا اكتفاء بالحضرة من غير توقف على الإجازة وهذا
 قول البعض والعمامة على أنه لا بد من إجازة الوكيل أو الموكل كل وإن حضرة الوكيل الأول لا تكفي
 والمطابق من العبارات محمول على الإجازة كذا في النهاية والسراج الوهاج والحانية وإنما قال باع
 ولم يقل عقد للاحتراز عن الشراء فانه لا يتوقف بل ينفذ على الاجنبي كما في السراج الوهاج لكن
 لا يشمل النكاح والكتابة والمخلع مع أنها كالبيع كما في الحانية فالعبارة الصحيحة ولا يوكل إلا باذن
 الآتي دفع زكاة وقبض دين لمن في عياله وعند تقدير الثمن له والتفويض إلى رأيه كالأذن الآتي
 طلاق وعناق فإن وكل بدونهما ففعل الثاني فأجاز الأول صح الآتي طلاق وعناق وإبراء وخصومة
 وقضاء دين وإن فعل أجنبي فأجاز الوكيل جاز الآتي شراء وفي البرازية قيل للوكيل اصنع ما شئت له
 التوكيل ولو قال الوكيل الأول ذلك لو كيله لا يملك الثاني توكيل ثالث وفي القضية لو قال السلطان
 استخلف من شئت فاستخلف آخر قال القاضي له ذلك استخلف من شئت له ذلك الاستخلاف أيضاً
 مئة وثمة أه وفيها ووصية الوكيل إلى آخر عند الموت كالتوكيل ولو كان قال له اعمل برأيك فوكل

٢٥٥ - بجز سابع تقدير الثمن من الموكل لو كيله يظهر أن غرضه حصول رأيه في الزيادة واختيار المشتري وإن لم يقدره
 له كان غرضه رأيه في معظم الأمر وهو التقدير في الثمن فنقول إذا لم يقدر الموكل له الثمن وقدره الوكيل للوكيل الثاني فقد حصل
 بجز الموكل الأول فيصح عقده بغيبته وإن قدره له فباع الثاني بذلك الثمن في غيبة الوكيل الأول لم يحصل غرض الموكل الأول
 وهو حصول رأيه في الزيادة واختيار المشتري (قوله وظاهره عدم التوقف الخ) قال الرملي ينبغي التفصيل في المسئلة
 بينما أضافه الثاني لموكله فيموقوف وبين ما يصفه فلا فتأمل (قوله وعند تقدير الثمن له) فاعل التقدير هو الوكيل الأول
 والضمير في له للوكيل الثاني أي موافق ما قدمه عن الهداية وكان الأولى أن يقول منه بدل قوله له ليكون أبعد عن إيهام أن فاعل
 المصدر هو الموكل الأول والضمير في له للوكيل الأول فيجوز ما صححه في المنية وقد خفي هذا على الشيخ علاء الدين في شرح التنوير

(قوله ثم وصي وصيه) قال الرملي أي وإن بعدكم في جامع الفصولين (قوله فله المحفظ) ويبيع المنقول لا العقار) ظاهره أن الوصي يملك بيع العقار حيث لم يكن وصي الام مع ان المصريح به عدمه إلا بسوء كان يكون الثمن بضعف القيمة أو يكون في يد متعاقب أو أشرف على الخراب أو نحو ذلك من الاعذار التي ذكرها في الدر من كتاب الرضا ما معز بالدردر والاشباه قلت المسئلة مختلفة فيها فها هنا يفتي على ظاهر الرواية من ١٩٤ جواز بيعه بمثل القيمة قال المحلواني وهذا جواب السلف وما في الدرر والاشباه جواب

المتأخرين قال في الوقعات وبه يفتي أفاده أبو السعود في حاشية مسكين (قوله وما استفاد الصغير غير مال الام) أي ليس لوصي الام ولاية التصرف في وان زوج عبد أو مكاتب أو كافر صغيرته المحمرة المسلمة أو باع مالها أو اشترى لها لم يجز لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولان هذه ولاية نظرية فلا بد من التقويض للقادر المشفق ليتحقق معنى النظر والرق يزيل القدرة والكفر يقطع الشفقة على المسلم فلا يفوض اليهما وشمل الكافر الذمي والحربي المرتد فتصرفه على ولده موقوف اجماعا وان كان نافذا في ماله عندهم لانه ولاية نظرية وذلك بانفاق الملة وهي مترددة ثم تستقر جهة الانقطاع اذا قتل على الردة فتبطل وبالا سلام يجعل كانه لم يزل مسلما فيصح ولو قال المؤلف أو اشترى لها بما لها كان أولى لانه اذا اشترى لها بما لها بنفسه كان مشترى بنفسه وعدم الجواز فيما اذا اشترى لها بما لها كما في المعراج وبهذا علم أن شرط الولاية على الصغير في نفسه وماله حرية الولي مطلقا واسلامه ان كان الصغير مسلما والا وفي خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ثم الى اب الاب ثم الى وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي فليس لوصي الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب أو وصيه أو وصي وصيه أو الجمدوان لم يكن واحدا من ذكرنا فله المحفظ ويبيع المنقول لا العقار والشراء للتجارة وما استفاد الصغير غير مال الام مطلقا وتماهه فيها اه والله أعلم

باب الوكالة بالخصومة والقبض

قد مناهنا اللغة وشرعنا وانها تخصص وتنعم فليرجع اليه أول الكتاب (قوله الوكيل بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض) وهذا قول زفر لانه رضي بخصومته والقبض غيرها ولم يرض به وعندنا هو وكيل بالقبض لان من ملك شيئا ملك اتمامه ونهائمه بالقبض والفتوى اليوم على قول زفر لظهور الخيانة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضى يملك القبض على أصل الرواية لانه في معناه ووضعه عالماني الأساس تقاضيته ديني وبديني واقتضيته ديني واستقضيته واقتضيت منه حتى أي أخذته الا أن العرف بخلافه وهو قاص على الوضع والفتوى على أنه لا يملك كذا في الهداية وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا ذكره عن الفضل اه قيد بالوكيل لان الرسول بالتقاضى يملك القبض لانه عبرة الرسول في القبض ولا يملك الخصومة اجماعا كذا في الصغرى أيضا وأشار المؤلف الى أن الوكيل بالخصومة لا يصالح والى أن الوكيل بالملزمة لا يملك الخصومة والقبض وفي البرازية

مال استفاد من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين ولولم يكن أحدهم فله المحفظ ويبيع المنقول من المحفظ ولا يس له بيع عقاره ولا ولاية لشراء على التجارة الا شراء ما لا يد منه من نفقة أو كسوة وما مله اليتم من مال غير تركه أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولا أو غيره والا صل فيه ان

أضعف الوصيين في أقوى الحاليين كقوى الوصيين في أضعف الحاليين وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والمهنا وأقوى الحاليين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصي الاب والمجد والتقاضى وأضعف الحاليين حال كبر الورثة ثم وصي الام في حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عند عدمية الوارث فالوصي يبيع منقوله لا عقاره كوصي الاب حال كبرهم اه (قوله وفي الفتاوى الصغرى الخ) نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وفي باب الوكالة بالخصومة والقبض

القهرستاني عن المضمرات والالتزام بحكم عرف التجار وبه يبقى (قول المصنف وبقبض ١٩٥ الدين يملك الخصومة) قال الرمي

يؤخذ من هذا أن الجاني يملك الخصومة مع مستأجر الوقف إذا ادعوا استيفاء الناظر لان الناظر إذا أقام جابيا صار وكيله عنه في القبض لما عليهم وهي واقعة الفتوى وانظر لما كتبناه في أحكام الوكلاء على جامع الفصولين (قوله حتى لو أقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو إبرائه) قال الرمي قيد بهما لانه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مقاصصته به لا

وبقبض الدين يملك الخصومة

يكون الوكيل خصماً عنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع في قبض ثمن المبيع عيباً وأرادرده عليه لا يكون خصماً فيه كما يدل عليه الكلام الاتي وهي واقعة الفتوى أيضاً تأمله تفهمه والذي ذكره في المجتبى شرح القدوري كالصريح فيما قلناه فإنه قال والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة فيه عند أبي حنيفة فقوله فيه أي في الدين يمنع كونه وكيله بالخصومة في غيره كادعاء

وهنا عشر مسائل الوكيل بقبض الدين أو العين وسبقنا وبالخصومة أو التقاضي أو بالملزمة وقد منها وبالقسمه وبالأخذ بالشفعة وبالرجوع في الهبة يملك الخصومة والقبض وبالرد بالعيب بخاصم ويخالف والوكيل بحفظ العين لا يخاصم ولو وكله بطلب كل حق له على الناس أو بكل حق له بخوارزم يدخل القائم لا الحادث وذكر شيخ الاسلام أنه إذا وكله بقبض كل حق له على فلان يدخل القائم والحادث أيضاً فليتأمل عند الفتوى وفي المنتقى وكله بقبض كل دين له يدخل الحادث أيضاً كما لو وكله بقبض غلته يقبض الغلة بالحادث أيضاً اهـ وقد فاته الوكيل بالصلح فإنه لا يخاصم كافي كافي الحاكم من باب الوكالة بالدم وفي منية المفتي ادعى أن فلاناً وكله بطلب كل حق بالسكوفة وبقبضه وبالخصومة فيه وجاء بالبيعة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد قبله للموكل حق فالتقاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً واحداً لذلك أو مقراً به تخينه إذ يسمع وينفذ له الوكالة فإن أحضر بعد ذلك غريباً آخر لم يحتج إلى إعادة البيعة ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل أن يسأل إنسان بعينه يشترط حضوره بعينه وإذا ثبت بحضوره بقاء خصم آخر يقيم البيعة على الوكالة مرة أخرى ادعى أنه وكله بقبض كل حق له ولموكله على هذا كذا وأقام بيعة شهداً على الوكالة والحق على المدعي عليه دفعة واحدة تقبل على الوكالة لا غير ويؤمر بإعادة البيعة على الحق عند الامام وعندهما تقبل على الامر من يقضي بالوكالة أولاً ثم بالمال كذا لو ادعى به وصى الميت اهـ وفي منية المفتي أيضاً ولو حضر الموكل إلى القاضي ووكل الوكيل وليس معه خصم جاز وكان وكيله ان كان يعرف القاضي الموكل وان لم يعرف القاضي لا يجوز لان الموكل وقت القضاء بالوكالة غائب والغائب انما يصير معاً ولو ما بالاسم والنسب فإذا كان القاضي يعرف اسم الموكل ونسبه أمكن القضاء بالوكالة والاولو قضى بها قضى له لو لم على مجهول فإن قال الموكل أنا أقيم البيعة على أني فلان بن فلان لم يسمع منه لان شرط سماعها على النسب بالخصومة فيه ولم يوجد اهـ وفي القنية لا يقبل من الوكيل بالخصومة بيعة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضاء في المختلف اهـ وفي خزائن المفتين رجل وكل رجلاً ببيع عين من أعيان ماله فاراد الوكيل أن يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي حتى لو جاء الموكل وأنكر لا يلتفت إلى أنكاره فله وجوه أحدها أن يسلم الوكيل العين إلى رجل ثم يدعي أنه وكيل من ماله ببيع بالقبض والبيع فسلمه إلى فيقه قول ذواليسد لا علم لي بالوكالة فيقيم البيعة على أنه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي ذلك ويأمره بالتسليم إليه فيمعه وثانها أن يقول هذا ملك فلان أبعه منك فإذا باعه منه بآخره بقبض المبيع فيقول المشتري لا أقبض منك لأنني أخاف أن يجيء المالك وينكر الوكيل أو يكره أن يكون المقبوض هالكا في يدي أو يحصل منه نقصان فيضمنني فيقيم الوكيل بيعة أنه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره على القبض ويثبت باقامة البيعة ولاية الجبر على القبض وثالثها رجل ادعى أن الدار التي في يدك ملك فلان وأنت وكيله بالبيع وقد بعته مني فقال بعته منك ولكن لست بوكيل من فلان ولم يوكلي بالبيع فأقام مدعى الشراء البيعة على أنه وكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى تقبل البيعة عليه ويثبت كونه وكيله عنه في البيع (قوله وبقبض الدين يملك الخصومة) أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المدينين عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو إبرائه تقبل عنده وقال لا يكون خصماً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يهتدى في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضا بها ولا بي حنيفة أنه وكله بالتملك

المدينون الدين وكادعائه العيب في واقعتي الحال فتأمل (قوله وقال لا يكون خصماً) قال في الفصل الخامس من جامع الفصولين

لان الديون تقضى بامثالها اذ قبض الدين نفسه لا يتصور الا أنه جعل استيفاء الغير حقه من وجهه فاشبه
 الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمه والردي العيب وهذه اشبه باخذ
 الشفعة حتى يكون خصمها قبل القبض كما يكون خصمها قبل الاخذ هنا لك والوكيل بالشراء لا يكون
 خصمها قبل مباشرة الشراء وهذا لان المبادلة تقتضي حقوقا وهو اصل فيها فيكون خصمها فيها كذا
 في الهداية وفي الذخيرة على قولهما لا تقبل بينته لبراءته وتقبل لقصر يد الوكيل حتى لا يتمكن من
 قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب اه وفي النهاية فتقبل بينة الشريك على الوكيل بالقسمه
 أن موكله أخذ نصيبه وكذا الموهوب له فتقبل بينته على الوكيل في الرجوع أن موكله أخذ عوضها
 وكذا البائع تقبل بينته على الوكيل بالردي العيب أن موكله رضى به اه لا يقال لو كان وكلا
 بالمبادلة وجب ان تلحقه العهدة في المقبوض لانه استيفاء عين الحق من وجهه لان من الديون فلا يجوز
 الاستبدال به فليشبه بالمبادلة جعلناه خصمها ولشبهه باخذ العين لا تلحقه العهدة عملا بهما كذا في
 النهاية والذخيرة وأورد أيضا لو كان وكلا بالمبادلة لم يجز توكيل المسلم في قبض الخمر كما لا يوكّل في
 تملكها وأوجب بأنه تملك حكما والمسلم يصح أن يملكها حكما وان لم يجز عقده كذا في غاية البيان وفي
 كافي الحاكم يصح توكيل الذي المسلم في قبض الخمر ويكره للمسلم قبضها وفي الذخيرة ان الاختلاف
 مبنى على ان الموكل فيه ملك الموكل أو ملك الغير فقال بالاول بناء على ان المقبوض عين صاحب
 الدين حكما حتى كان له الاخذ من غير قضاء ولا رضا كما لو كان عنه ودعيه أو غصب وقال الامام انه
 وكيّل بقبض ملك الغير بناء على ان المقبوض ليس ملكا لرب الدين حقيقة بل هو يملكه بدليل أن
 للمدينون التصرف فيما في يده وان لم يرض الدائن اه ثم اعلم اننا قدمنا عن الهداية ان الوكيل بقبض
 الدين ينتصب خصمها للمدين اذا ادعى استيفاء الموكل أو ابراءه ووفر في الذخيرة بينهما فجعله خصمها
 له في دعوى الايفاء لرب الدين دون ابراءه لانه خصم في الاثبات لكونه سببا لقبضه والايفاء الى
 الطالب وقبض الوكيل سواء بخلاف ابراءه لانه ليس في جعله خصمها فيه احياء لحقه بل فيه ابطال
 حقه وهو قياس مسألة الوكيل باخذ الشفعة فانه يكون خصمها في الاثبات واذا ادعى عليه تسليم
 الاثر فانه لا يصير خصمها لما ذكرنا من ابطال حق الموكل وذ كرشيخ الاسلام في شرحه مسألة دعوى
 ابراءه على الوفاق وذكرها الشيخ الامام الزاهد أجد الطواويس على الخلاف الذي ذكرنا في دعوى
 الايفاء اليه أشار محمد بن أبي أول وكالة الاصل اه والمحالة كالابراء ولم يذكر محمد بن أبي الجامع الصغير
 الا انه خصم في دعوى الايفاء وسكت عن ابراءه وكذا سكت عنه في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام
 محمد وفي البدائع لو أقام الغريم البينة على الايفاء سمعت عنده خلافا لهما وعلى هذا الاختلاف
 لو أقامها الغريم على انه أعطى الطالب بالدرهم دنابر أو باعه بها عرضا فيمنته مسموعة عنده خلافا
 لهما لان ايفاء الدين بطريقين بالمقاصة والمبادلة ويستوى فيهما المجنس وخلافه اه ولم يذكر
 ابراءه وتقتل في المعراج التسوية بين دعوى الايفاء والابراء عن شمس الأئمة ولم يذكر غيره
 وصرح في الفتاوى الصغرى بان الوكيل بقبض الدين يصير خصمها في اثبات الدين وفي اثبات
 ابراءه والايفاء عليه بالبينة عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال والرسول أو المأمور بقبض الدين
 لا يملك الخصومة وذكر خواهر زاده في المعقود ان الوكيل بقبض الدين لا يملك الخصومة اجماعا ان
 كان وكيلا القاضي كما لو وكل وكيلا بقبض ديون الغائب اه وظاهره ان الامر ليس بتوكيل
 وقدمنا ما فيه وفي جامع الفصولين وكيلا طلب الشفعة والردي العيب والقسمه تسع بينته عليه

ولو وكله بقبض دينه فبرهن
 على الايفاء الى موكله
 يقبل عند أبي حنيفة
 بخلاف العين ويوقف
 عندهما في الكل العين
 والدين والحق ان قولهما
 أقوى وهو رواية عنه كذا
 في (عده) وغيره اه ملخصا
 ومثله في نور العين لادن
 في تصحيح العلامة قاسم
 وعلى قول الامام المحمدي
 في أصح الاقوال
 والاختيارات والنسفي
 والموصلي وصدر الشريعة
 (قوله الا انه جعل استيفاء
 العين حقه من وجهه)
 قال الرملي انما كان
 كذلك لئلا يمتنع قضاء
 ديون لا يحوز الاستبدال
 بها كبديل السلم والصرف
 (قوله وظاهره ان الامر
 ليس بتوكيل) أي ظاهر
 قوله أو المأمور كذا قاله
 الرملي وقوله وقدمنا
 ما فيه أي أول كتاب
 الوكالة في الرد على الريلي
 حيث جعله رسالة

أن موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب ثم رقم لا تسمع البيعة عليه أن موكله سلم الشفعة وكتب على حاشية هذا الكتاب أنه كتب من نسخة وقد زل قدم في هذه المسئلة والصحيح أنه تسمع البيعة عليه اه فعلم أن ما في الذخيرة مبني على ضعف فالعتمد ما في الهداية من عدم الفرق بين الإبقاء والأبراء وقد مناشيا من أحكام الوكيل بالقبض من أنه لا يجوز أبرأه ولا حطه ولا ناجيله ولا أخذه الرهن ولا السكفيل بشرط براءة الأصيل ولا قبول المحوالة ولا توكيله بغير إذن وتعميم وأنه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك في يده والدفع إلى موكله لكن في حق براءة المدينين لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق إنسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله كذا في الفتاوى الصغرى ويستثنى من قبول إقراره بالقبض على موكله مسئلة على المفتي به قال في الوقاعات الحسامية إذا قال لا تخران فلا ناقد أقرضك ألفا فوكلتك بقبضها منه ثم قال الوكيل قبضت وصده المقرض وأنكر للموكل فالقول للموكل وعن أبي يوسف أن القول للوكيل وجه الأول أن المقرض يدعي على الموكل ثبوت القرض وهو ينكر وجه قول أبي يوسف أن الموكل ساط الوكيل على ذلك فينفذ عليه إقراره كالموكل بقبض الدين من مدينه فقال قبضت والفتوى على الأول الوكيل بقبض الدين إذا قال قبضت ودفعت إلى الموكل فالقول له مع اليمين لانه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة من حيث لا يلزم الموكل ضمان بخلاف الوكيل بالاستقراض إذا وقع التنازع بينهما وبين موكله فالقول للموكل لأن الوكيل يريد الزامه ضمان القرض فلا يلزمه بقوله اه وفي كافي الحاكم ولو وكل رجلا في دينه كان وكيل بقبضه ولو قال الوكيل قد برئ إلى الغريم كان إقرارا منه بقبضه وكذا إذا أقيمت عليه البيعة بذلك ولو قال الوكيل بالقبض قبضت في حياة الموكل ودفعت إليه لم يقبل إلا بينة ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض أن يقبضه من المحتال عليه ولا من الأول فان قوى المال ورجع إلى الأول فالوكيل على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاستحق من يده أو رده بعيب بقضاء بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بجوار فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم فوجدها زبوا ولو أخذ الطالب منه كفيلا لم يكن للوكيل أن يتقاضى السكفيل والمقبوض في يده الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجد السكفيل زبوا أو ستوفة فردته فإنه ينبغي أن يضمن قياسا ولكن استحسن أن لا أضمنه أمره بقبض دينه وان لا يقبضه إلا جميعا فقبضه الأدرهما لم يجز قبضه على الأمر وله الرجوع على الغريم بكاه وكذا لا تقبض درهما دون درهم اه وفي الذخيرة ولو لم يكن للغريم بينة على الإبقاء فقتضى عليه وقبضه الوكيل فضاغ منه ثم برهن المطلوب على الإبقاء فلا سبيل له على الوكيل وانما يرجع على الموكل لأن يده يده اه (قوله وبقبض العين لا) أي الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل بالخصوص لانه أمين محض والقبض ليس بمبادلة فاشبه الرسول حتى أن من وكل وكيل بقبض عبده فاقام ذواليد البيعة أن الموكل باعه إياه وقف إلا مرحتي يحضر الغائب وهذا استحسان والقياس أن يدفع إلى الوكيل لأن البيعة قامت لأعلى الخصم فلم تعتبر وجه الاستحسان أنه خصم في قصر يده لقيامه مقام الموكل في القبض فقتصر يده حتى لو حضر البائع تعاد البيعة على البيع وصار كما إذا أقام البيعة على أن الموكل عزله عن ذلك فأنها تقبل في قصر يده كذا هذا وكذا الاعتاق والطلاق وغير ذلك معناه إذا أقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد والأمة على الاعتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يدهم حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق كما إذا ادعى ذواليد الارتهان من الموكل وبرهن

و بقبض العين لا

(قوله وكتب على حاشية هذا الكتاب) يعني الذي رقم له في جامع الفصولين ورقه (فد) وهو فتاوى الديناري وهذا من كلام جامع الفصولين وقوله انه كتب من نسخة وقد زل قدم في هذه المسئلة هكذا في النسخ والذي في جامع الفصولين انه كتب في نسخة (حد) وقد زل قدم حد في هذه المسئلة الخ والضمير في انه كتب راجع للديناري (قوله وقد مناشيا من أحكام الوكيل) قال الرملي قدمه في شرح قوله وبإفائها واستيفائها

فلو برهن ذوالبد على
الوكيل بالقبض أن الموكل
باعه وقف الأمر حتى
محضر الغائب وكذا
لطلاق والعناق ولو أقر
الوكيل بالخصوصية عند
القاضي صحح والا لا

(قوله لم يكن للوكيل
قبضها) مخالف لما قدمناه
عن الذخيرة قبيل قول
المستن في خصوصية
والظاهر ما هنا (قوله أو
صدقه وضمنه المال)
أي بأن قال له إن جاء
الموكل وأنكر الوكالة
تضمن لي المال فقال نعم
تأمل (قوله وصار
كلاب والوصى إذا أقر)
أي على البتيم أنه استوفى
حقه في مجلس القضاء
لا يصح إقرارهما ولو كان
لا يدفع المال إليهما
لزمهما بطلان حق الأخذ
وإنما لا يصح إقرارهما
لأن ولايتهما نظرية ولا
نظر في الإقرار على الصغير
وأما التفويض من
الموكل حصل مطلقا غير
مقيد بشرط النظر فمدخل
فحتمه الإقرار والانسكار
جميعا غير أن الإقرار صحته
تختص بمجلس القضاء
على ما ذكرنا كذا في
الكفاية

قول المتن فلو برهن لغاية
قوله والعناق لعلمه لم يقع
لشارح في نسخة متنه
وهو موجود بما يدين

تقصير يد الوكيل عن القبض وفي كافي المحاكم ولو وكل رجل عبدا رجل بقبض وديعة له عنده مولاه
أو عند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو كانت أمة فولدت فالوكيل على وكالته وإذا وكله بقبض عبدا
له عند رجل فقتل العبد خطأ كان المستودع إن يأخذ قيمته من العاقلة وليس للوكيل قبضها كالأمن
ولو قتل عند الوكيل كان له أخذها ولو جنى على العبد قبل أن يقبضه الوكيل فأنخذ المستودع
أرضها فلا وكيلا أن يقبض العبد دون الأرض وكذا لو كان المستودع أجره بأذن مولاه لم يأخذ الوكيل
أجره وكذلك مهر الأمة إذا وطئت بشبهة ولو وكله بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل أن يقبض
الولد مع الأم ولو ولدت قبل أن يوكله بقبضها لم يكن له قبض الولد وثمره البستان بمنزلة الولد ولو كان
المستودع باع الثمرة في رؤس النخل بأمر رب الأرض لم يكن للوكيل أن يقبضها وكذلك ولد الجارية
إذا كانت الوديعة مما يكال أو يوزن فوكله بقبضها ثم استهلكها رجل فقبض المستودع من المستهلك
مثلها لم يكن للوكيل أخذه قياسا ولو كان استحسن أن يأخذها ولا أراد مثل قيمة العبد أرايت لو أكلها
المستودع أما كان للوكيل أخذ مثلها منه وإذا وكله بقبض وديعة ثم قبضها الموكل ثم أودعها ثانيا لم
يكن للوكيل قبضها علم أولم يعلم وكذلك الوكيل قبضها الوكيل ودفعها إلى الموكل ثم أودعها الموكل فإن
قبضها فلرب المال تضمينه أو تضمين المودع فإن ضمن الوكيل لم يرجع على المودع وإن ضمن المودع
رجع على الوكيل وإذا وكله بقبضها اليوم فله قبضها غدا استحسانا ولو قال أقبضها بمحضرة فلان
فقبضها في غيبته جاز ولو أنكر ربهما التوكيل وحلف وضمن المودع فله الرجوع على القابض إن
كانت قائمة فإن ادعى الوكيل هلاكها أو الدفع إلى الموكل وقصد صدقه المودع في الوكالة لم يرجع
عليه وإن كان كذبه أولم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المال كان له أن يضمه ولو جعل
للكيل بقبض الوديعة أجرا حاز وعلى تقاضي الدين لا الآن يوقت اه (قوله ولو أقر الوكيل
بالخصوصية عند القاضي صحح والا لا) أي وإن أقر على موكله عند غير القاضي لا يصح عندهما استحسانا
ونخرج به عن الوكالة وصحح أبو يوسف إقراره مطلقا وبطله زفر مطلقا وهو القياس لكونه مأمورا
بالخصوصية وهي منازعة والإقرار ضدها لأنه مالم يلق بالشيء لا يتناول ضده ولذا لا يملك الصلح
والإبراء وجه الاستحسان أن التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملك وذلك مطلق الجواب دون أحدهما
عينا فيصرف إليه تحرر بالهبة فابو يوسف يقول هو قائم مقام الموكل فلا يختص إقراره بمجلس القضاء
وهما يقولان أن التوكيل يتناول جوابا يسمى خصوصية حقيقة إن أنكر أو جاز أن أقر والاقرار
في مجلس القضاء خصوصية مجاز لأنه خرج في مقابلة الخصوصية أولانه سبب له لأن الظاهر اتبانه
بالمستحق وهو الجواب في مجلس القضاء فيختص به لكن إذا أقيمت البينة على إقراره في غير مجلس
القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤثر بدفع المال إليه لأنه صار منقضا وصار كلاب والوصى إذا أقر
في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع المال إليهما كذا في الهداية أطلقه وهو مقيد بغير المحد والقود
فلا يصح إقرار الوكيل على موكله بهما للشبهة وقيد بالخصوصية لأن الوكيل بغيرها لا يصح إقراره
مطلقا ومنه الوكيل بالصلح كافي كافي المحاكم كالوكيل بالخصوصية لا يملك الصلح والصلح عقد من
العقود فالوكيل بعقد لا يباشر عقدا آخر وقيد بالتوكيل بالخصوصية من غير استثناء لأنه لو وكله بها
الا لإقراره فن أبي يوسف لا يصح وصححه محمد وعنه أنه فصل بين الطالب والمطلوب فلم يصح في
الثاني كذا في الهداية وفي النهاية يصح استثناء الإقرار في ظاهر الرواية وفي السراية ولو وكله
بالخصوصية غير جائز الإقرار صح ولم يصح الإقرار في الظاهر لو موضوع ولا في الاقضية ومفصولا أيضا ولو

وكله غير جائز الانكار يصح عند محمد ولو غير جائز الاقرار والانكار قيل لا يصح الاستثناء لعدم بقاء
 فرد فتحته وقيل يصح لبقاء السكوت اهـ والحاصل انها على خمسة اوجه كما في الذخيرة الاول ان
 يوكله بالخصوصة فيصير وكيلاً لهما الثاني ان يستثنى الاقرار فيكون وكيلاً بالانكار فقط الثالث
 عكسه فيصير وكيلاً بالاقرار فقط في ظاهر الرواية لان الموكل ربما يضره الانكار بان كان المدعى
 به امانة ولو جدها الوكيل لا يصح دعوى الرد بعده ويصح قبله ففيه فائدة الرابع ان يوكله
 بالخصوصة جائز الاقرار فيكون وكيلاً لهما الخامس ان يوكله بها غير جائز الاقرار والانكار ففيه
 اختلاف المتأخرين اهـ وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار وموصولا
 صحيح ومفصولا لا يصح اهـ ويصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به مقرا كذا في النهاية وفي منية المفتي
 اذا استثنى اقراره فاخرج عن الوكالة (قوله ويطلب توكيل الكفيل بالمال) لان الوكيل من
 يعمل لغيره ولو صححناها صار عاملاً لنفسه في ابراء ذمته فان عدم الركن لان قبول قوله ملازم للوكالة
 لسكونه أميناً ولو صححناها لا تقبل لسكونه مبرأً نفسه في عدم بانعدام لازمه وهو نظير عبد مديون
 اعتقه مولاه حتى ضمن قيمته للغير ما وبطالب العبد بجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال
 من العبد كان باطلاً لما بيناه كذا في الهداية وأورد توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح مع كونه
 عاملاً لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المفتي من قوله ولو وكله ببراءة نفسه يصح لانه وان كان
 عاملاً لنفسه بتفريق ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملاً لغيره لا كونه
 غير عامل لنفسه اهـ وأما قول الشارح في جوابه انه تملك وليس بتوكيل كما في قوله لا مرأه طلق
 نفسك فهو ظاهر اذ لو كان تملكاً لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابرائه نفسه مع انه يصح وفي تلخيص
 الجامع لو قال الدائن لمديون سألته ابراء ذلك اليك أو برئ نفسك أو حلها فقال أبرأت أو حللت برئ
 لان لفظه ينتقل الى الأمر كما في هب لنفسك ذا العبد وأقر على انيد وطلق وأعتق وسائر ما ينفرد به اهـ
 وفي دعوى البرازية من فصل البراء اذا لم يصف البراء الوكيل الى الموكل لا يصح اهـ واذا بطلت
 الوكالة في مسألة الكتاب وقبضه من المدين وهلك من يده لم يهلك على الطالب وأشار بطلانه الى أن
 الطالب لو أبرأه عن الكفالة لم تنقلب صحته لوقوعها باطلاً ابتداء كالموكل عن غائب فانه يقع باطلاً
 ثم اذا بلغه فاجازه لم يجوز وقيد بكفالة المال لصحة توكيل الكفيل بالنفس وقيد به الشارح بان يوكله
 بالخصوصة وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المدين صح وأشار المؤلف الى انه لو وكله بقبض الدين من
 نفسه أو من عبده لم يصح كما في الخلاصة والى أن المال لو وكل المحيل بقبض الدين من المال عليه لم يصح
 كما في النهاية والى بطلان توكيل المدين وكيل الطالب بالقبض لما في القنية ولو وكله بقبض دينه على
 فلان فآخبر به المديون فوكله ببيع سلعته وإيفاء ثمنه الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك
 من مال المديون لاستحالة أن يكون قاضياً ومقتضياً والواحد لا يصح أن يكون وكيلاً للمطلوب
 والطالب في القضاء والاقتضاء اهـ ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث الدين على يد
 وكيله فجاءه الى الطالب وأخبره ورضي به وقال اشتري شيئاً فذهب واشتري ببعضه شيئاً وهلك ثمنه
 الباقي قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا أصح لان أمره بالشراء
 غير ملزم بقبضه اهـ لان ما في القنية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في الوقعات الحسامية سبق
 توكيل المطلوب كما لا يخفى والى أن الوكيل بالبيع اذا كفّل عن المشتري بشئ ما باعه لم تجز وتجاوز
 كفالة الوكيل بالقبض والوكيل بالنكاح بالمهر لاندفاع التنافي بصرف المحقوق عنه كما علم في

وبطل توكيل الكفيل
 بالمال

(قوله ولا يصير به مقرا)
 أي لا يصير بالوكيل
 مقراً بقوله وكتبت
 لفلان بكذا على وكتب
 الرمي أول كتاب الوكالة
 عند قول المؤلف وصح
 التوكيل بالاقرار
 والاستتراض أقول
 والتوكيل بالاقرار صحيح
 ولا يكون التوكيل به
 قبل الاقرار اقراراً من
 الموكل وعن الطوايبي
 معناه أن يوكل بالخصوصة
 ويقول خاصم فاذا رأيت
 لمحوق مؤنة أو خوف
 عار على فاجر بالمدعى يصح
 اقراره على الموكل كذا في
 البرازية (قوله وأما
 قول الشارح في جوابه)
 نقله في الكفاية عن
 الكافي (قوله اذ لو كان
 تملكاً لم يصح رجوع
 الدائن عنه الخ) وفي
 الكفاية قلت لو كان
 تملكاً لاقتصر على المجلس
 ولا يقتصر

(قوله وأما الثالثة فينبغي الخ) قال الرملي ينبغي تخصيص هذا بما إذا كانت الورثة كلهم صغاراً أما إذا كان فيهم كبير فإدعى الوصى عليه بالوكالة عن الدائن لا يحتاج ٣٠٠ إلى إقامة وصى وهي واقعة القتوى نامل (قول المصنف فصدقه الغريم)

قال الرملي احتز به عما إذا لم يصدق به كذبه أو سكت كما يصح به هذا الشارح في شرح قوله أو لم يصدق به على الوكالة (قوله وبه سقط ما في الذخيرة من السؤال والجواب) قال الزيلعي

ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه إليه فإن حضر الغائب فصدقه والادفع إليه الغريم الدين ثانياً ورجع به على الوكيل لو باقياً وإن ضاع لا إذا ضمنه عند الدفع

وفي المسئلة نوع اشكال وهو ان التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لان الديون تقضى بامثالها فاقبضه رب الدين من المدينون يصير مضموماً عليه وله على الغريم مثل ذلك والتقيا قصاصاً والتوكيل بالاستقراض لا يصح والجواب ان التوكيل بقبض الدين رسالة بالاستقراض من حيث المعنى وليس بتوكيل

التخصيص وإذا صححت كفاية الوكيل بالقبض بطلت وكالاته كما في المعراج والمحصل أن الكفاية بالمال مبطله للوكالة تقدمت الكفاية أو تأخرت لكونها أقوى من الوكالة وههنا ثلاث مسائل لم أرها إلا أن صريحة وسئلت عنها الأولى هل تصح كفاية الوصى عن مدين الميت الثانية هل تصح كفاية الناظر مستاجر الوقف بالاجرة الثالثة هل يصح توكيل الدائن وصى المدينون بالقبض من تركه المدينون ومقتضى ما قدمناه أن يفصل في كفاية الوصى والناظر فإن بشئ وجب بعقد لم تصح والاصح لان كلا منهما وكيل وهذا حكم الوكيل وأما الثالثة فينبغي صحة الوكالة وقيم القاضي وصيا السماع الدعوى والبرهان أخذاً من قولهم لو ادعى الوصى ديناً على الميت قال في الثانية يقيم القاضي وصيا السماع البيعة فإذا انتهت الامركان الأولى وصيا على حاله وعليه القتوى اه (قوله ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه إليه) لانه أقر على نفسه لان ما يقبضه خالص ماله وسألت في الكتاب حكم ما إذا ادعى الایفاء وقد تقدم أن الوكيل بقبض الدين وكيل بالمبادلة والتملك والتملك فلا اشكال في صحة التوكيل به وبه سقط ما في الذخيرة من السؤال والجواب كما لا يخفى وقول الشارح هذا سؤال حسن والجواب غير نخلص الخ غفلة عما قدمه والمراد بامر حبره علمه كما في السراج الوهاج (قوله فان حضر الغائب فصدقه والادفع إليه الغريم الدين ثانياً) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أكرر ذلك والقول في ذلك قوله مع عينه فيفسد الاداء ان لم يحز استيفاءه حال قيامه (قوله ورجع به على الوكيل لو باقياً) أي رجع الدافع بما قبضه الوكيل ان كان باقياً في يده لانه مله وانقطع حق الطالب عنه أطلقه في البقاء فشمّل البقاء الحكمي بان استهلكه الوكيل فانه باق ببقاء بدله ولذا قال في الخلاصة وان استهلكه ضمن مثله فان ادعى الوكيل هلاكه أودفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غريمه أو وهبه له وهو قائم في يد الوكيل أخذه منه في الوجود كلها وان كان هالكاً ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة (قوله وان ضاع لا) أي ضاع المقبوض في يد الوكيل فلا رجوع عليه لانه بتصديقه اعترف انه محقق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره وأورد عليه أن أحد الابنين اذا صدق المدينون في دعواه الایفاء لم يمت وكذبه لا يخرج رجوع المكذب عليه بالنصف فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لم يمت تركه غير الدين مع انه في زعمه أن المكذب ظالم وأجيب بان الرجوع على المصدق لكونه أقر على أبيه بالدين (قوله الا اذا ضمنه عند الدفع) لان الماخوذ ثانياً مضمون عليه في زعمهما وهذه كفاية اضميقت الى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفاية بما ذاب له على فلا قالوا ويحوز في ضمنه التشديد والتخفيف فغني التشديد أن يضمن الغريم الوكيل فالضمير المستتر عائداً الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف أن يضمن الوكيل المال الذي أخذه وصوريته أن يقول الغريم لا وكيل أنت وكيله لكن لا آمن ان يجحد الوكالة ويأخذ مني ثانياً ويصير ذلك ديناً عليه لانه أخذه مني ظلماً فيضمن ذلك الماخوذ فيصح فالضمير المستتر عائداً الى الوكيل والبارز الى المال وما في النهاية من انه عكس ما في التشديد وهو واذ يقتضى أن المستتر للوكيل والبارز

بالاستقراض لانه لا بد للوكيل بقبض الدين من اضافة القبض الى موكله بان يقول ان فلاناً وكلني للغريم بقبض ماله عليك من الدين ولا بد للرسول في الاستقراض من الاضافة الى المرسل بان يقول ارسلني اليك وقال لك أقرضني فصح ما دعينا ان هذا رسالة معنى والرسالة بالاستقراض جائزة هكذا ذكره في النهاية وعزاه الى الذخيرة وهذا سؤال حسن والجواب غير مختص على قول أبي حنيفة فانه لو كان رسولا لما كان له أن يخاصم اه (قوله الذي أخذه) أي الذي أخذه الدائن من الغريم

أولم يصدقه على الوكالة
ودفعه إليه على ادعائه
ولو قال اني وكيله بقبض
الوديعة فصدقه المودع لم
يؤثر بالدفع اليه وكذا لو

لا الذي أخذه الوكيل
كما ياتي التنبيه عليه (قوله
ولان من باشر التصرف
لغرض) معطوف على
قوله لانه انما دفع له الخ
فاندفع دعوى الرمي هنا
وفي حاشية المنع انه غلط
وقال في حاشية هـ هذا
الكتاب صوابه وقيل لا
لان من باشر التصرف
لغرض الخ (قوله وفي
كافي المحاكم واذا قبض
رجل وديعة رجل الخ) قال
في جامع الفصولين فلو
حضر ربه وكذبه في
الوكالة لا يرجع المودع
على الوكيل لو صدقه ولم
يشرط الضمان عليه
والارجع بعينه لو قائما
وبقيته لو هالك اقول
لو صدقه ودفعه بلا شرط
ينبغي أن يرجع على
الوكيل لو قائما اذ عرضه
لم يحصل فله نقضه على
قياس ما مر في الهداية من
أن المديون يرجع بما
دفعه الى وكيل صدقه
لو باقيا كذا هذا والله
تعالى أعلم اه قلت
ما بحثه مستفاد من كلام
الكافي كما هو غير خافي

للغريم وليس بصحيح واذا رجع البارز الى المال فظاهر الكتاب أن المراد بالمال ما قبضه الوكيل
لانه مرجع الضمير في ضاع وما قبله وليس بصحيح لان ما في يد الوكيل امانة لتصدقه على الوكالة
فلا يجوز أن يضمه اذ ضمان الامانات باطل فتعين أن يكون المراد به ما باخذه منه الدائن ثانيا
وظاهر الكتاب أن لا رجوع على الوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن وفي الخلاصة والبرازية الا اذا
كان الغريم قال أخاف ان حضر الدائن أن يكذبك فيها وضمنه أو قال مدعى الوكالة اقبض منك
على اني أبرأتك من الدين كما اذا قال الاب للخت عند أخذ صدق بنته أخذ منك على اني أبرأتك من
مهر بنتي فان أخذت البنت من الختن الصدق رجع الختن على الاب كذا هذا اه فللرجوع
عند الهلاك سببان ثم اعلم انه يصح اثبات التوكيل بالبيعة مع اقرار المديون به وله نظائر كتبتها في
الفوائد من أن البيعة لا تقام الا على منكر الا في مسائل ذكرناها في الاقرار (قوله أولم يصدقه على
الوكالة ودفعه اليه على ادعائه) معطوف على ضمنه أي اذ لم يصدقه فانه يرجع عليه لانه انما دفع
له على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه مرجع عليه أطلقه فشمع ما اذا سكنت لان الاصل فيه عدم
التصديق وأما اذا كذبه والرجوع في الثاني أظهر وفي الوجه كله ليس له الاسترداد حتى يحضر
الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محتملا فصار كما اذا دفعه الى فضولي على رجاء
الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة كذا في الهداية وذكري في جامع الفصولين قولين في
الاسترداد من الفضولي وعلى القول به لو دفع الى رجل ليصدقه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل
المديون ولان من باشر التصرف لغرض ليس له أن ينقضه ما لم يقع الياس عن عرضه وكذا لو أقام
الغريم البيعة انه ليس بوكيل أو على اقراره بذلك لم يقبل ولا يكون له حق الاسترداد ولو أراد
استحلافه على ذلك لا يستحلف لان كل ذلك يقتضي على دعوى صحيحة ولم توجد له كونه ساعيا في نقض
ما أوجبه الغائب ولو أقام الغريم البيعة أن الطالب يجد الوكالة وأخذ مني المال تقبل ولو ادعى
الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه انه وكل القابض وبرهن تقبل ويبرأ وان أنكر حلفه
فان نكل برئ وفي البرازية أقر بالدين وأنكر الوكالة وطالب زاعم الوكالة تحليفه على عدم علمه
بكونه وكيل فالامام رحمه الله لا يحلفه وصاحبه يحلفه اه وفيها وان أراد الغريم أن يحلفه بالله
ما وكلته له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الدائن الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع
عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل والوكيل أن يحلف
الغريم في النجود والسكوت بالله ما يعلم أن الدائن وكله فان حلف ثم الامر وان نكل لا يرجع على
الغريم اه (قوله ولو قال اني وكيله بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤثر بالدفع اليه) لانه اقرار
بمال الغير بخلاف الدين فاذا لم يصدقه لا يؤثر بالاولى وفي كافي المحاكم واذا قبض رجل وديعة رجل
فقال رب الوديعة ما وكلته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجوع على القابض ان كان بعينه وان قال
قد هلك مني أو قال دفعته الى الذي وكنتي وقد صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ فان كان
كذبه بالوكالة أولم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المال كان له أن يضمه اه ولو أراد
استرداها بعد ما دفعها له لم يملك ذلك لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهته ولو هلك الوديعة عنده
بعد ما منع قبل لا يضمه وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه ولو أثبت الوكيل
أنه وكيل في قبضها فادعى الامين دفعها الى الموكل أو الى الوكيل فالقول له في براءة نفسه كذا في كافي
المحاكم وفي القنية واختلاف في الملتقط لو أقربا للقطعة لرجل هل يؤثر بالدفع اليه اه (قوله وكذا لو

(قوله فانه اذا صدقه ذواليدلم ٢٠٢ يؤمر بالدفع له) قال في جامع الفصولين في بحث احكام الوكلاء وقرى بينه وبين الوكيل

بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصي فلو قضى بدفعه يكون اقراره مؤديا الى استقاط حق الغير وهو براءة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى له بدفعه اليه يصير وصيا في جميع المال بخلاف ادعى الشراء وصدقه ولو ادعى ان المودع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم ان رب المال اخذ دفع المال واتبع رب المال واستخلفه الوكيل اه (قوله أشار المؤلف الى انه لا يمين على الوكيل الخ) قال في جامع الفصولين اذ لو اقر لم يجز على موكله لانه على الغير وكذا اب طالب زوج بنته بالغة بغيرها وقال ابني بكر في مغزلي وقال الزوج بل دخلت بها ولم يسبق لها حق القبض صدق الاب لئلا يمسكه بالاصل والزوج يدعي العارض والزوج ينكر ولا يخلف الاب انه لا يعلم بدخوله اذ لو اقر به لم يجز عليه الماسر اه (قوله فلو كان رب المال ميتا الخ) قال الرملي مسألة جامع الفصولين فاصرة على دعوى الوصي ولم يذكر الدعوى على ورثته ولا شك في تحليفهم على نفي العلم تأمل (قوله الماسر من عدم الفائدة)

ادعى الشراء وصدقه) أي شراء الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه مادام حيا كان اقرار املك الغير لانه من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه (قوله ولو ادعى ان المودع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه) أي أمر بالدفع اليه لانه لا يبقى ماله بعد موته فقد اتفقنا على انه مال الوارث وأشار الى أن الدين كذلك بالاولى ولو قال وتركها ميراثا أو وصية له لكان أولى لأن الموصى له منزل منزلة الوارث عند عدمه ولا بد من التلوم فيها لاحتمال أن يكون له وارث آخر وقد قدم المؤلف هذه المسائل في مسائل شتى من كتاب القضاء فكان تكرارها معنى وان اختلفنا في الصورة فانه صورها هناك فيما اذا أقر ذواليد بانه وارث وهنا فيما اذا ادعى أنه وارث وصدقه ذواليد ولا فرق بينهما وقد معنا الكلام هناك فلا نعيده فارجع اليها وقيد بالتصديق لانه لو أنكر موته أو قال لا أدري لا يؤمر بالتسليم اليه مالم يقيم البينة ولو لم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن صاحب اليد خصما وقيد بدعوى الارث مشيرا الى الوصية للاختراز عن دعوى الايضاء اليه فانه اذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المقر لانه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أو الغصب بعد موته فلا يصح كإلوا أقر أنه وكيله في حياته بقبضها وان كان المال ديناً على المقر فعلى قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبيانه في الشرح وقد علم من ذلك أن مودع الميت ومدينونه ليس لهما الدفع الى مدعي الايضاء ولو صدقاه الالبينة ولا يبرأ باليد قبل ثبوت أنه وصى وأطلق في دفعها الى الوارث وهو مقيد بما اذا لم يكن على الميت دين مستغرق لما في جامع الفصولين في التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن (خ) لو مستغرقة ضمن وهذا اذا لم يوثق والا فله الاخذ وأداء الدين منه لو ارثته أن يخاصم من عليه دين للميت فله قبضه ولو لم يكن الميت مدينونا وله وصى او لا ولو مدينونا يخاصم ولا يقبض وانما يقبض وصيه ولو أدى مدينون الى الوصي يبرأ أصلا ولو لا وصى فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة اه (قوله وكله بقبض مال فادعى الغريم ان رب المال اخذ دفع المال اليه) لان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يجوز الحق وقد جعلوا دعواه الايضاء لرب الدين جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة والامساك يستغل بذلك كما اذا طالب منه الدائن فادعى الايضاء فانه يكون اقرارا بالدين وكما اذا أجاب المدعى ثم ادعى الغلط في بعض الحدود فانه لا يقبل فان جوابه تسليم الحدود كما في دعوى منية المفتي أشار المؤلف الى أنه لا يمين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء الموكل والى ان الكلام عند مجز المدينون عن اقامة البينة على الايضاء اذ لو برهن عليه تقبل لما قدمه من ان الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصوص وقيد بالوكيل بقبض الدين لما في جامع الفصولين بعد ذكر مسألة الكتاب وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه يحل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض أجرحني يحضر الغائب اه (قوله واتبع رب المال واستخلفه) رعاية لجانب الغريم فلو كان رب المال ميتا قال في جامع الفصولين ادعى للميت وصيه ديناً على آخر فادعى الايضاء حال حياته فأنكره وصيه لا يخلف الماسر من عدم الفائدة ويدفع الدين الى الوصي فان قلت فيه فائدة وهي قصر يده قلت أريد بالفائدة أن يكون نكوله كنه كوله موكله وليس كذلك ولكن لا يخلو عن المناقشة لتحقيق الفائدة في الجملة ولم يكف هذا القدر في جواز التحليف

أو (قوله فلو كان رب المال ميتا الخ) قال الرملي مسألة جامع الفصولين فاصرة على دعوى الوصي ولم يذكر الدعوى على ورثته ولا شك في تحليفهم على نفي العلم تأمل (قوله الماسر من عدم الفائدة)

أى مرفى كلام جامع الفصولين حيث قال قبل هذا اذ لو أقر لم يجز على موكله لانه على الغير كما قدمناه (قوله ولم يذ كركم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ) قال الرملى ولم يذ كرهذا الشارح فى هذه المسئلة ما اذا ٢٠٤ أنكر رب المال الوكالة والذى يظهر ان الامر يرجع فيها الى مسئلة

دعوى الوكالة عن الغائب فأن أخذ الغريم المال من الوكيل ان كان قائما وبضمنه ان استهلكه واذا هلك لا يرجع له عليه الا اذا ضمنه أخذ من قولهم ان دعواه الايفاء اقرار بالدين وان وكله بعيب فى أمة وادعى البائع رضا المشتري لم ترد عليه حتى يخلف المشتري ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة وبالوكالة فتأمل وراجع المنقول فانى لم أر من صرح بذلك والله تعالى أعلم هذا ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاحكام فى تعليل المسئلة بقولهم وهذا لانه لو لم يكن محققا عنده فى طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طلب منه الدائن فقال أوفيتك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايفاء بمجرّد دعواه فيؤمر بالدفع اليه كما لو أقر بالوكالة صريحا تأمل (قوله والفرق أن التدارك الخ) أى الفرق

أه وأجبت عنه فى الحاشية بان قصر يده مرتبة على نكوله وانه معتبر ونكوله لم يعتبر لانه لو أقر صريحا بانه استوفى لم يعتبر فلا فائدة أصلا ولو قال المؤلف فادعى الغريم ما يسقط حق موكله لكان أولى لشموله ما اذا ادعى ابراء الموكل وشموله ما فى جامع الفصولين ادعى أرضا وكالة انه ملك موكله فبرهن فقال ذوالبدنه ملكى وموكلك أقربه فلو لم يكن له بينة فله أن يخلف الموكل لا وكيه له موكله لو غابا فلا نقاضى أن يحكم به لموكله فلو حضر الموكل وخلف انه لم يقصره بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم أه ولم يذ كركم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايفاء وفى جامع الفصولين وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما هذا مال الطالب الاول ولو قامت البينة على القضاء فان شاء أخذ به الموكل وان شاء أخذ المال من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو هلك منى فالقول قوله مع عيبه وان قال أمرنى فدفعته الى وكيل له أو غريم له أو وهبه لى أو قضى من حق كان لى عليه لم يصدق وضمن المال أه (قوله وان وكله بعيب فى أمة وادعى البائع رضا المشتري لم يرد عليه حتى يخلف المشتري) والفرق أن التدارك ممكن هنا لك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله وفى الثانية غير ممكن لان القضاء بالفسخ ماض على الصحة وان ظهر الخطا عند أى حنيفة كما هو مذهبه ولا يستخلف المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يفيد فاما عندهما فالواجب أن يتحد الجواب على هذا فى الفصاين ولا يؤخر لان التدارك ممكن عندهما البطلان القضاء وقيل الاصح عند أى يوسف أن يؤخر فى الفصلين لانه يعتبر بالنظر حتى يستخلف المشتري لو كان حاضرا من غير دعوى البائع فلوردها الوكيل على البائع بالعيب فى مسئلة الكتاب فحضر الموكل وصدق على الرضا كانت له لا للبائع عند الكل على الاصح لان القضاء لم يكن عن دليل موجب للنقض وانما كان لجهل بالدليل المسقط للرد وهو الرضا ثم ظهر الدليل بخلافه فلا ينفذ باطنا كذا فى النهاية (قوله ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وحكمه كذلك وقيل هذا استحسان والقياس لا يصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان فى قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فيضمن الشراء فلا يدخله لانه وظاهر كلامه انه أنفق دراهمه مع بقاء دراهم الموكل ولذا قال فى النهاية هذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكان يضيف العقد اليها أو يطلق أما اذا كانت مستهلكة أو أضاف العقد الى عشرة نفسه يصير مشتريا بنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم تتعين فى الوكالة أه والا هل ليس بقيد احترازا لانه لا فرق بين الوكيل بالانفاق فى البيت والوكيل بالانفاق فى البناء كما فى الخلاصة والوكيل بالانفاق ليس احترازا أيضا لان الوكيل بقضاء الدين كذلك وفى الخلاصة الوكيل يبيع الدينار اذا أمسك الدينار وبيع ديناراه لا يبيع والوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقد البائع غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غيرها ثم نقد بدنانير الموكل والشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانيره للتعدى أه ولو قال المصنف والوكيل بالانفاق أو القضاء

بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامة على البائع وبين التى قبلها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل (قوله فلوردها الوكيل على البائع بالعيب الخ) قال بعض الفضلاء منافع لما تقدم من ان القاضى لا يقضى بالرد اللهم الا أن يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعل كان القضاء موقوف فان حضر المشتري وكذب البائع قضى القاضى على الصحة وان صدقه استردها تأمل (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترض

والله تعالى أعلم (قوله)
لأنه وإن لم يلحقه ضرر الخ
قال الرملي جواب عن
سؤال مقدر تقديره كان
ينبغي عدم اشتراط علم
الوكيل فيه عدم العلم
رجوع الحق فيهما
الله فاجاب عنه بقوله
لأنه الخ وسياق قريبا
وعلى هذا قال بعضهم
إذا وكل الزوج وكلا في
طلاق زوجته بالتامساها

باب عزل الوكيل

ثم غاب يعني الوكيل لا يملك
عزله وليس بشئ بل له
عزله في الصحيح لأن المرأة
لاحق لها في الطلاق
ومثله في الزيلعي (قوله)
ولها أخوات في مسائل
شئ) وهي اخبار السيد
بجناية عبده والشفيع
والبكر والمسلم الذي لم
يهاجر الدينا (قوله) وجود
الموكل الخ قال في المنح
بعد نقل ما ذكر عن
الشارح الزيلعي لكن
ذكر الشارح المذكور
في كتاب الوصايا أن وجود
الوكيل يكون عزلا
وذكر في مسائل شتى

بأنه إذا جاز نقض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين (باب عزل الوكيل)
(قوله) فكان لاوكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل قال الرملي أطلقه فعمل ما لو وكله وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته
أو أبدا كما هو ظاهر فقد صرح في ٢٠٤ الاسعاف أن من صوب الواقف كالوكيل عنه فيمالك عزله متى شاء وإن شرط أنه لا يعزل

أو الشراء أو التصديق إذا أمسك المدفوع اليه ونقدم من ماله حال قيامه لا يكون متبرعا إذا لم يصف
إلى غيره لكان أولى وأما مسألة التصديق ففي القيمة أعطاه دراهم ليتصدق بها عن زكاته فتصدق
المأمور بدراهم نفسه يجوز إذا تصديق بها على نية الرجوع كالقيم والوصي وقيدنا بقيام
المدفوع لما في البرازية أنفق الوكيل بالشراء الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده
بدراهم فالمشترى للوكيل لا للآمر في المختار اه ثم قال وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاها
وانفقه وتصدق بالف من عنده لا يجوز ويضمن وإن باقية عنده وتصدق بالف من عنده جاز
استحسانا وفي المنتقى أمره أن يقبض من مديونه ألفا ويتصدق فتصدق بالف ليرجع على
المدينين جاز استحسانا اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين نقض من ماله ثمن شئ
شراء لولده ونوى الرجوع رجوع ديانة لا قضاء ما لم يشهد ولو ثوبا أو طعاما أو شهادة يرجع فله
أن يرجع لولده مال والا فلا رجوع بهما عليه حينئذ ولو قنأ وشيئا لا يلزمه رجوع وإن لم يكن له مال
لأشهاد ولا لا ولو أنفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع إلا أن يشهد أنه قرض
عليه أو أنه يرجع اه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب عزل الوكيل

قد علم أنهما من العقود الغير اللازمة ولهذا لا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بهما قصودا وإنما
يصح الحكم بهما ضمن الدعوى على الغريم كما في جامع الفصولين فكان لاوكل العزل متى شاء بشرط
علم الوكيل ولو كان وكيلًا بالانكاح والطلاق لأنه وإن لم يلحقه الضرر يصير مكذبا شرعا فيكون
غرورا ويثبت عزله بالمشافهة به أو بكتابة له كتابا بعزله أو بإرساله رسولا عدلا أو غير عدل حرا
أو عبدا صغيرا أو كبيرا إذا قال له الموكل أرسلني إليك لا تبلغك عزله عن الوكالة فلو أشهد
على العزل حال غيبة الوكيل لم يعزل ولو أخبره فضولي فقد تقدم أنه لا بد عنده من أحد شرط
الشهادة أما العدد أو العدة ولها أخوات في مسائل شتى من كتاب القضاء وهي غير لازمة من
الجانبيين فالوكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل كما في عزل الموكل والوكيل بقبض الدين لا بحضرة
المدينين له عزله وإن بحضوره لا مالم يعلم به المدينون فلو دفع المدينون دينه إلى هذا الوكيل قبل قبضه
بعزله يبرأ وعزل العدل بحضرة المترهن لا يصح مالم يرض به المترهن وهذا بالتامس الطالب أمواله
بالتامس القاضي حال غيبة الطالب يصح بحضرة القاضي وبحضرة الطالب أيضا وقول الوكيل بعد
القبول بحضرة الموكل ألغيت توكيلى أو أنابرى ومن الوكالة لا يخرج عنه وجود الموكل بقوله لم
أو كذا لا يكون عزلا كما في الشرح إلا أن يقول والله لا أو كذا شئ فقد عرفت تهانوك في عزل كما في
الخلاصة والبرازية ثم يطرأ على الوكالة لزوم في مسائل ولذا قال في المجمع ويملك الموكل عزله مالم
يتعلق بها حق الغير اه فنها الوكالة يبيع الرهن سواء كانت مشروطة في الرهن أو بعده على

بعد كتاب القضاء أن جميع العقود تنفسخ بالجود إذا وافقه صاحبه بالترك إلا النكاح فينبغي حمل ما في الوصايا
على ما إذا وافقه الوكيل على ترك الوكالة والله تعالى أعلم اه قال أبو السعود ورأيت بخط السيد المحوى عن الولوالجية تصحيح أن
الجود يكون رجوعا قال وعليه الفتوى بعد أن حكى اختلاف الرواية فيما إذا جحد الوصاية هل يكون رجوعا أم لا اه وفي شرح

التمسني ويدخل فيه يعني في العزل وجود الو كالة فان وجود ما عد النكاح فسخ وفي رواية لم ينزل بالجمود (قوله وعلى هذا قالوا لو قال الموكل للوكيل الخ) قال في البرازية واذا اراد الموكل عزله عن الو كالة الدورية كيف يعزله قيل يقول عزلتك كلما وكلتك وانه لا يصح لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال ان صرت وكيلى فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار شمس الأئمة أن يقول عزلتك عن الو كالات كلها أو عزلتك عن ٢٠٠ ذلك كله وانه أيضا مشكل لان الاجراج قبل الدخول في ذلك الشيء

لا يتصور والعزل اجراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور والاجراج قال الفقيه أبو جعفر والامام طهیر الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنفذة ولا يقدم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المنفذة تنجز وتبطل الو كالة بالعزل ان علم به

وكالة أخرى من المعلقة فلا ينزعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة (قوله وهذا ان شاء الله هو المعتقد) قال بعض الفضلاء أى في غير التوكيل بسؤال الخصم اه وعبارة البرازية منا وكله غير جائز الرجوع ثم اراد الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعناق كما لو قال لرجل جعت امرأتي اليك يطلقها متى شاء أو قال جعت

الاصح فتلزم كالرهن ومنها الو كالة بالخصوصة بالتمس الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سنده اعتماده على أنه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا أو كانت الو كالة من غير التمس الطالب أو كانت من جهة تمسكته من الخصوصة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعاق حقه بالو كالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويباشر الخصوصة بنفسه وله أن يتركها بالوكالة وعلى هذا قال بعضهم اذا وكل الزوج وكيلة بالطلاق وزوجه بالتمسكها ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قال الو كالة الموكل للوكيل كلما عزلتك فانت وكيلى لا يملك عزله وسياق في آخر الكتاب في مسائل شتى انه يقول له رجعت عن الو كالة المعلقة وعزلت عن الو كالة المنجزة وهو الصحيح كما في الشرح وبه يبقى كما في الخلاصة وفي العدة لو قال الموكل كلما أخرجتك عن الو كالة فانت وكيلى فله ان يخرجها منها بمجرد ما خلى الا الطلاق والعناق لانهم مأموران بالعناق بالشرط والاطار بمنزلة اليمين ولا رجوع عن اليمين اه وفي الخلاصة المختار انه يملك عزله بمجرد منه الا في الطلاق والعناق والتوكيل بسؤال الخصم اه وفي منية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها اه وهذا ان شاء الله تعالى هو المعتقد وفي الفتاوى الصغرى قال أستاذنا اذا اراد أن يقول ذلك ينبغي ان يقدم قوله رجعت عن الو كالة المعلقة ثم يقول وعزلت عن الو كالة المنفذة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر طريق العزل لانه اذا قدم العزل عن المنفذة قارنه تنجز وكالة أخرى من الو كالات المعلقة فلا ينزعزل بعد ذلك عنها بقوله ورجعت عن الو كالة المعلقة لانه حين قال ذلك كانت تلك وكالة منجزة وانما صار الى ما ذكر من تخصيص لفظ الرجوع بالمعلقة من الو كالات احترازا عن خلاف أبي يوسف وان الاجراج عن الو كالة المعلقة بلفظ العزل لا يصح اه ثم اعلم انه لو قال كلما وكلتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصيرفية فاذا وكله لم ينزعزل (قوله وتبطل الو كالة بالعزل اذا علم به الوكيل) ولو قال كما في الجمع له كان أولى كما قدمناه وأطلق في الو كالة فشمع المنجزة والمعلقة فيملك عزله عن المعلقة قبل وجود الشرط وعليه الفتوى وفي الصغرى وبه يبقى وفي القنية لو قال الوكيل عزلتك موكلى وهو غائب وكذبه المدعى لا يقبل قوله وفي شهادات العتابة وبينونة العزل أولى من بينونة البيع من الوكيل وكذا الطلاق والعناق واذا شهدوا ببيع الوكيل يجب أن يسألهم القاضي عن بيعه قبل العزل أو بعده فان ماتوا أو غابوا قضى بشهادتهم اه ولو قال المؤلف الا اذا لم يعلم بها فلا يشترط علمه به لكان أولى لما في البرازية اذا وكله لم يعلم بها فله عزله وان لم يعلم به وقيد بالوكيل لان عزل الرسول يصح بلا علمه وقدمنا

عتق عبدي في يدك يعتقه متى شاء أو قال أعتق عبدي اذا شئت أو طلق امرأتي ان شئت لا يملك الرجوع لان وان في البيع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا العزل في كل الفصول ليس فيه رواية مستطورية (قوله ولو قال كما في الجمع له كان أولى كما قدمناه) أى في القولة السابقة حيث قال ولذا قال في الجمع ويملك الموكل عزله ما لم يتعلق بها حق الغير اه ٧ هكذا يبايض بالاصل

(قوله ولو قال المؤلف الا اذ لم يعلم بها الخ) فيه نظر فانه قبل علمه لا يكون وكيله حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون بيعه جازة للوكالة بخلاف الوصي وحينئذ فعزله قبل علمه ليس عزلا حقيقة تامل (قوله وان لا يامر المحاكم الخ) ان شرطية ولا نافية وهو مقابل قوله بامر القاضي (قوله بان يامر بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه) هذا اذ لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدائن بدين ٢٠٦ مؤجل ببيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله قبله (قول المصنف وموت أحدهما

الخ) قال في البعوية ذكر موت الوكيل وقع في الهداية والكافي ايضا لكن كون الموت مطالا لتصرف الوكيل ظاهر فلا فائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان وموت أحدهما وحنونه مطبقا لحوقه مرتدا

في غاية البعد (قوله وبهذا علم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل الخ) رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال لحفظه وحينئذ فلا يدل على ما استنبطه فلغائل أن يقول لو دفعه ليعمر منه كان له ذلك وانما امتنع لعدم اذنه كذا في حاشية أبي السعود عن المحوى أقول كيف يصح قوله كان له ذلك مع التعليل بانه له قدمات وليس هذا وصية ثم لا يخفى ان أمره بتعوير الدار لا يخلو اما ان يكون من هذا المال المدفوع أو من مال آخر دفعه

أنه يستثنى من صحة عزله الوكيل ببيع الرهن وبالحصومة بالتماس الطالب عند غيبة الموكل وفيما اذا قال كلما عزلتك فانت وكيل على قول ضعيف ويستثنى ما اذا وكل وكيل البيع موكله بالثمن من المشتري بامر القاضي فانه لا يملك اخرجه عنها وان لا يامر المحاكم له عزله كذا في البرازية وما في المحيط وكله ببيع عين له عزله الا ان يتعلق به حق الوكيل بان يامر به بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه اه فالمستثنى خمسة ثم اعلم ان الوكالة انما يتوقف بطلانها على العزل اذ لم ينه الامر فان بلغ نهايته ان عزل بلا عزل كما لو وكله بقبض الدين فقبضه أو بالنسكاح فزوجه فانه ينعزل كما في البرازية (قوله وموت أحدهما وحنونه مطبقا لحوقه مرتدا) أي تبطل بهذه الاشياء لان التوكيل تصرف غير لازم فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض وفي القنية بلغ المستبضع موت المبضع وهو في الطريق وقد اشد استرى رقيقا بآل البضاعة ليس له أن ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة الا بامر القاضي اه وفي التجنيس من باب المغفود رجل غاب وجهه لداره في يد رجل ليعمرها فدفع اليه مالا لحفظه ثم فقد الدافع فله أن يحفظ واديس له أن يعمر الدار الا باذن المحاكم لانه له قدمات ولا يكون الرجل وصيا للمفقد حتى يحكم بموته اه وبهذا علم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ وظاهر اطلاق المؤلف رحمه الله تعالى ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وحنونه وليس كذلك في البرازية قولهم ينعزل بجنون الموكل وموته مقيسد بالموضع الذي يملك الموكل عزل وكيله فاما في الرهن فاذا وكل الراهن العبد أو المرتب ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا ينعزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالحصومة بالتماس الخصم ينعزل بجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا اه وعلى هذا يفرق في الوكالة اللازمة بين وكالة ووكالة فالوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة أو حكما ولا بالخروج عن الاهلية بالتجنون والردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقى وتبطل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية وقيد بالمطبق لان قليله بغيره الا ان شاء وحده شهر عند أبي يوسف اعتبارا بما يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لسقوط الصلوات الخمس فصار كاليت وقدره محمد بحول كامل لسقوط جميع العبادات به فقد ربه احتياطا وهو الصحيح كما ذكره الشارح والمطبق بكسر الباء أي الدائم والحجى المطبقة هي التي لا تفارق له الا ونهارا كذا في النهاية والبنية وزاد في البنائية وقيل مستوعبا من قولهم أطبق الغيم اذا استوعب وفي المصباح أطبقت عليه الحجى فهي مطبقة السكر على الباب وأطبق عليه بالجنون فهو مطبق أيضا والعامة تفخج الباء على معنى أطبق الله تعالى عليه الحجى والجنون أدامهم كما يقال أجه الله واجنسه أي أصابه بهما وعلى هذا

له أو من مال المأمور وعلى كل فقوله ليس له أن يعمر الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ فثبت ما قاله فالاصل المؤلف فتأمل منه نصفا (قوله وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقى الخ) برده عليه الوكيل بالامر باليد كما قدمه آنفا والوكيل ببيع الوفاء كما سيذكره آخر المقالة (قوله وهو الصحيح كما ذكره الشارح) لكن في الشرع لاللية عن المضمرات مقدرة بشروطه يقتضى وكذا في القهستاني والباقي وجعله قاضيا في فصل فيما يقتضى بالجهادات قول أبي حنيفة وان عليه الفتوى فلحفظ كذا في الدر المختار (قوله ويكون الفعل مما استعمل لازما ومتعديا) كذا في النسخ ولعله أو يكون باودون الو او لا نه اذا كان مما

استعمل لازما ومتعددا بالاحتياج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ما حذفت منه الصلة يكون متعديا وما ذكر في حقه يكون لازما
فمن مافعلنا تامل (قوله وفي ايضاح الاصلاح والمراد بالحقوقه نبوته بحكم الحاكم) قال في الحواشي اليعقوبية قوله ولحقا به بدار
الحرب مرتدا هذا عند أي حنيفة رجه الله وعندهما يبطل لو حكم بلحاظه وقد مر في السير كذا في الهداية وههنا كلام وهوان المعلوم
مما ذكر في كتاب السير ان المرتد اذا لحق بدار الحرب تكون تصرفاته موقوفة عند أي حنيفة رجه الله فان عاد مسلما صار كان لم
يزل مسلما وتصح تصرفاته وان مات أو حكم بلحاظه استقر كفره فتبطل تصرفاته وعندهما تبصرفاته نافذة الا أن يموت أو يحكم بلحاظه
والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه للحكم ههنا بمجرد اللحاق عند أي حنيفة رجه الله كما لا يخفى اللهم الا أن يراد من بطلان الوكالة
عدم نفوذها لكنه بعيد لا يخفى فليست تامل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت ٢٠٧ الموكل أو جنونه جنونا مطبقا ولحاظه

بدار الحرب مرتدا ثم قال
بعده وان كان الموكل
امراة فارتدت فالو كيل
على وكالةه حتى يموت
أو تلحق بدار الحرب لان
ردتها لا تؤثر في عقودها
على ما عرف ويعلم من
هذا ان الرجل الموكل
اذا ارتدت تبطل وكالةه

و بافتراق الشريكين
بمجرد رد الارتداد بدون
اللعن فينبغي أن يقول
في قوله السابق وارتدت
بدل قوله ولحاظه بدار
الحرب كما لا يخفى في اه
وفي الكفاية ذكر شيخ
الاسلام في المبسوط وان
لحق الوكيل بدار الحرب
مرتدا فانه لا ينعزل عن
الوكالة عندهم جميعا ما لم
يقض القاضي بلحاظه اه
وهذا كما ترى مؤيد لما

فلا يصل مطبق عليه فحذفت أيضا تخفيفا ويكون الفعل مما استعمل لازما ومتعددا اه وقد
بلحق المرتد لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالته فان أسلم بغضوان قتل أو لحق بدار
الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما تبصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا أن يموت أو يقتل على رده
أو يحكم بلحاظه وفي ايضاح الاصلاح والمراد بالحقوقه نبوته بحكم الحاكم اه ولا تبطل وكالة المرأة
بارتدادها ما لم تلحق بدار الحرب ويحكم الحاكم بلحاظها وكذا يجوز تزويجها بعد ارتدادها أيضا لانها
تبقى بعد الردة مالكة للتصرف بنفسها واوردتها لا تؤثر في عقودها الا اذا وكلته بالتزويج ثم ارتدت
فان ذلك يبطل لانها لا تملكه بنفسها فكذا وكذا وكالها واذا بطلت باللحاق من أحدهما لا تعود
بعوده مسلما على المذهب الظاهر موكلا كان أو وكيلة لا ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقا
لا تعود وكالةه ثم اعلم أن الوكالة تبطل بموت الموكل الا في بيع الوفاء قال في جامع الفصولين
باعه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء
والعزل المحكمي لا يشترط فيه العلم أطلقه فشمع ما اذا افتراق بطلان الشركة لهلاك المالين
أو أحدهما قبل الشراء فتبطل الوكالة الضمنية وما اذا وكل الشريك أو أحدهما موكلا
للتصرف في المال فلو افتراق العزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذا لم يصرحا بالاذن في
التوكيل وذكر الحاكم في الكافي اذا وكل أحد المتفاوضين وكيلان ثم تفرقا واقتسم المال وأشهدا
انه لا شركة بينهما ثم مضى الوكيل موكلا به وهو يعلم أولا يعلم جاز ذلك عليهما جميعا وكذا لو كان
وكلاهما جميعا لان وكالة أحدهما باجترأ على الآخر وليس تفرقهما نقصا للوكالة لان أثر النقص
لا يظهر في توابع عقودها بشرها أحدهما قبل ذلك واذا وكل أحد شريكي العنان وكيلان يبيع شيئ
من شركتهما جاز ذلك عليهما وعلى صاحبهما استحسانا واذا وكله يبيع أو شراء أو اجارة أو تقاضي دين
ثم أخرجته الشريك الا آخر من الوكالة فانه يخرج عنها الا في تقاضي الدين فان كان الموكل هو
لذي أدانه فأخرج هذا اياه باطل وان كان الموكل لم يدينه لم يجز توكيله هذا في تقاضيه الشريك

حشمه المحشي ثم اعلم ان المذكور في السير ان تصرفات المرتد كالبايعه والعق ونحوه موقوفة عند الامام ان أسلم نفذت وان
لا أو لحق بدار الحرب وحكم به بطلت وأجازها ما لم يلقاها هذا كما ترى ليس خاصا بما اذا لحق بل الحكم أعظم فتأمل (قوله واذا
بطلت باللحاق من أحدهما الخ) قال في الحواشي اليعقوبية واعلم ان الوكيل ان عاد مسلما بعد لحوقه بدار الحرب مرتدا والقضاء
بعوده كالكافة عند محمد رجه الله ولا تعود عند أي يوسف ولو عاد الموكل مسلما بعد اللعن والقضاء به لا تعود الوكيل كالكافة عندهم في
باهر الرواية وعن محمد انه تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر ان مبنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد زال برده
القضاء بلحاظه وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الاهلية ولم تزل بالقضاء بلحاظه كذا ذكر في الهداية وشروحا وعند أي حنيفة
رجه الله فينبغي أن تعود الوكيل بالسلطة بمجرد اللعن بدون القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسلما بعد كماله لا يخفى فليست تامل
(قوله الا في بيع الوفاء) قال العلامة المتعدي وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى أن يقول لتعلق حق المشتري

﴿ كتاب الدعوى ﴾

هي اضافة الشئ الى نفسه
حالة المنازعة

لودبره أو أعتقه أو استحق أو كان خال الأصل لانه صار مغروراً من جهة ولومات الموكل أو جن لا يرجع
لعدم الغرور والوكيل يقبض الدين لوقبضه وهالك في يده بعد ما وهبه الموكل للديون ولم يعلم الوكيل
لم يضمن وتسامه فيه اه والله أعلم

﴿ كتاب الدعوى ﴾

مناسبتها ظاهرة لان الوكيل بالخصومة وغيرها يحتاج اليها والكلام فيها في مواضع الاول في معناها
لغة ففي المصباح ادعيته طلبته لنفسه والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا أي قوله والدعوة المسرة
وبعض العرب يؤنثها بالالف فيقول الدعوى وقد يتضمن الادعاء معنى الاخبار فتدخل الباء جوازا
فيقال فلان يدعي بكرم فعالة أي يخبر بذلك عن نفسه وجميع الدعوى الدعوى بكسر الواو وفتحها
وبعضهم قال الفتح أولى وبعضهم الكسر أولى ومنهم من سوي بينهما ومثله الفتوى والفتاوى
وتسامه فيه وفي القاموس ادعى بك كذا زعم له حقاً أو باطلا والاسم الدعوة والدعاة ويكسر ان
والدعوة التحلف والدعاء الى الطعام ويضم كالدعاة وبالكسر الادعاء في النسب اه وفي الكافي
يقال ادعى زيد على عمر وما لاقر يد المدعى وعمر والمدعى عليه والمسأل المدعى والمدعى به خطأ
والمصدر الادعاء افتعال من دعا والدعوى على فعل اسم منه والفها للتانيث فلا تنون يقال دعوى
باطلة وصححة وجمعها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى والدعوى في الحرب أن يقول الناس
بالفلان وأما قول تعالى دعواهم فيها سبحانه الله هم فعناها الدعاء وحقيقته في جميع المواضع أن
تدعوى الى نفسك أو لنفسك والدعوة بالفتح المدعاة وهي المادية وبالكسر في النسب والمدعى من
يقصد ايجاب الحق على نفسه ولا جهة له اه الثاني في معناها شرعا وهو ما أفاده المؤلف بقوله (هي
اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة) فخرج الاضافة حالة المسالمة فانها دعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في
البرازية عين في بدر جمل يقول هو ليس لي وليس هناك منازع لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد ذلك
لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية
الأصل لا يكون اقرار بالملك له اه والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الاعيان والديون
فخرج عنه دعوى ايفاء الدين والابراء منه الثالث في ركنها في البدائع قوله لي عليه كذا أو قضيته
أو أبرأته ونحوه وفي غاية البيان ركنها معناها اللغوي اضافة الشئ مطلقا وفيه نظر وفي خزائنة المفتين
ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فتسمع دعواه
اه الرابع في شروطها المصححة لها فنها عقل المدعى والمدعى عليه ومنها معلومية المدعى كما سيأتي
بيانه ومنها كون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة كقوله لمن لا يولد
مثله مثله هذا ابني أو قال ذلك لمعروف النسب ولم أر حكم المستحيل عادة كدعوى فقير أموالا عظيمة
على غنى انه غصبها منه والظاهر عدم سماعها ثم كتبت بعد ذلك في آخر باب التحالف ما يفيد
فلا راجع ومنها كونها بلسان المدعى فلا تصح بلسان وكيله الا برضا خصمه عند الامام اذ لم يكن به
عذر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي المحاكم ومنها حضرة الخصم فلا
يسمعان الا على خصم حاضر الا اذا التمس المدعى ذلك بالكتاب الحكمي للقضاء ومنها عدم التناقض
في الدعوى الا في النسب والحريه وهو أن لا يسمي منه ما يناقض دعواه كما لو أقر بالملك له ثم ادعى
الشرا منه قبله لا بعده أو مطلقا وهذه السبعة في البدائع ومنها كون المدعى ملزما على الخصم فلا

﴿ كتاب الدعوى ﴾

(قوله فخرج عنه دعوى

ايفاء الدين والابراء منه)

قال بعض الفضلاء رده

العلامة المقدسي بان هذا

انما يكون من جانب

المدعى عليه لدفع الدعوى

أي فليس بدعوى وأيضا

اذ اعلم ان الديون تقضى

بامثالها فلا يفاء دعوى

دين والابراء دعوى

تملك معنى اه (قوله ولم

أرحكم المستحيل عادة الخ)

قال العلامة ابن الغرس

في الفواكه البدرية

ومن شروط صحة الدعوى

أن يكون المدعى به مما

يحتمل الثبوت بان لا

يكون مستحيلا عقلا أو

عادة فان الدعوى والحال

ما ذكر ظاهره الكذب في

المستحيل العادي يقينية

الكذب في المستحيل

العقلي مثال الدعوى

بالمستحيل العادي دعوى

من هو معروف بالفقر

والحاجة وهو أن يأخذ

الزكاة من الاغنياء على

آخرانه أقرضه مائة ألف

دينار ذهباً نقدا دفعة

واحدة وأنه تصرف فيها

بنفسه ويطالبه برد

بدلها فمثل هذه الدعوى

لا يلتفت اليها القاضي
ولا يسأل المدعى عليه
عن جوابها اه لكنه
لم يستند في منع دعوى
المستحيل العاды الى
نقل عن المشايخ كذا في
المخ (قوله وزاد الشارح
وجوب المحضور على
الحصم الخ) عبارة الزبلي
وحكمها وجوب الجواب
على الحصم اذا صحت
ويترتب على صحتها وجوب
احضار الحصم والمطالبة
بالجواب بلا اوتعم واقامة
اليمين أو اليمين اذا أنكر
اه فليس في كلام
الزبلي ما يفيدانه جعل
وجوب المحضور حكما
وغاية ما استفيد من
كلامه ان القاضي لا يحضره
بمجرد طلب المدعى بل
بعد سماعه دعواه فان
وآها صحيحة أحضره لطلب
والا فلا فتدبر أبو السعود
(قوله ولو أخذ من الغريم
غيره) أي أخذ جنس
الحق من الغريم غير رب
الدين ودفعه لرب الدين
(قوله قال ابن سبته هو
والغريم غاصب) عبارة
القنية هو غاصب
والغريم غاصب الغاصب
(قوله ولو غصب جنس
الدين من المدين فغصبه
منه المدينون الخ) كذا في
الفسخ والذي في القنية
فغصبه منه الغريم

تصح دعوى التوكيل على موكله المحاضر لا مكان عزله كما في العناية الخامسة في حكمها وهو وجوب
الجواب على المدعى عليه واقصر عليه في الدكا في وزاد الشارح وجوب المحضور على الحصم وفيه نظر
لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها وحاصله كما في منية المفتي
ان المدعى اذا طلب من القاضي احضار الحصم أحضره بمجرد الدعوى ان كان في المصر أو كان قريبا
بحيث لو أجاب بيئت في منزله وان كان أبعد منه قيل يأمره باقامة اليمين على موافقة دعواه لا حضار
خصمه والمستور في هذا يكفي فاذا أقام يامرنا اننا لا نحضر خصمه وقيل بحلقه القاضي فان نكل أقامه
عن مجلسه وان حلف يامر باحضاره اه وقد مدنا في أدب القاضي حكم ما اذا امتنع عن المحضور
وأجرة الرسول لا حضاره وما اذا اختفى في بيته وحكم الهجوم عليه السادس في سببها قال في العناية
انه تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات لان المدعى اما أن يكون راجعا الى النوع أو الى الشخص
السابع في المقصود من شرعيتها قال في العناية وشرعيتها ليست لذاتها بل من حيث انقطاعها
بالقضاء دفعا للفساد المظنون ببقائها اه ولم يذكر الشارحون هنا حكم استيفاء ذى الحق حقه من
الغير بلا قضاء وأحببت جمعه هنا من مواضعه تكثير الفوائد وتيسير اعلى طالبها فان كان الحق
حدا قد ف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى اتفاقا والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى
فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود ولكن بطلب المقضوف كما بيناه في بابيه وان كان قصاصا فقال في
جنايات البرازية قتل الرجل عمدا وله ولي اه أن يقتص بالسيف قضيه أولا ويضرب علاوته ولورام
قتله بغير سيف منع وان فعل عزز لئلا يضمن لاستيفائه حقه اه وان كان تعزيرافي حدود
القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضر وب أيضا انهما يعززان ويبدأ باقامة التعزير بالبدن أي منهما
لانه أظلم والوجوب عليه أسبق اه وأما اذا شتمه فله أن يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله
وقال الزوج أن يؤذ بزوجته وفي جامع الفصولين من التحليف ومن عليه التعزير لو لم يكن صاحب
الحق منه أقامه اه وان كان عينا في اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى
الاجر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجرة من غيره بغير اذن الحاكم حاز اه وقد صدارت حادثة
الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فاقتت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها
وأما المتاع فيجعله في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذ مما في القنية
وفي غصب منية المفتي أخذت أغصان شجرة فانسان هو اء دارا خرقه قطع رب الدار الاغصان فان كانت
الاغصان بحالة يمكن لصاحبها أن يشدها بحبل ويفرغ هو اء داره ضمن القاطع وان لم يمكن لا يضمن
اذا قطع من موضع لو رفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان دينافي مديانات
القنية رب الدين اذا ظفر من جنس حقه من مال المدينون على صفته فله أخذه بغير رضاه ولا يأخذ
خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعند الشافعي له أخذه بقدر قيمته وعن أبي بكر الرازي له أخذ
الدنانير بالدراهم وكذا أخذ الدراهم بالدنانير استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغريم غيره ودفعه الى
لدائن قال ابن سبته هو والغريم غاصب وان ضمن الاخذ لم يضر قصاصا بدنه وان ضمن الغريم
صار قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا بدنه والاخذ من معين له وبه يفتي ولو غصب جنس
الدين من المدينون فغصبه منه المدينون فالحق اء هنا قول ابن سبته هو وظاهر قول أصحابنا أن له الاخذ
من جنسه مقرا كان أو منكره بينة أولا ولم أر حكم ما اذ لم يتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب
الجدار وينبغي أن له ذلك حيث لا يمكنه الاخذ بالحاكم واذا أخذ غير الجنس بغير اذنه فتلف

والظاهر ان المراد بالغريم الدائن لا المدينون والضمير في غصبه يعود الى الغير السابق في كلامه أي لو غصب غير الدائن جنس الدين من المدينون فغصبه منه الدائن الخ تامل (قوله كما في غصب البرازية) قال الرملي والذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين تقاضاه الدين وقال لا أردّها عليك حتى تقضى الدين فتلقت العمامة في يده تهلك الرهن بالدين قال هذا التماس صحيح اذا مكنته استردادها فتركها عنده أما اذا تجزفت تركها المجزأة ففقهه نظر اه وأنت خبير بان ما هنا مشكل اذ يقتضي ان الزائد على الدين أمانة مع كونه غاصبا اذ ليس له أخذ غير جنس حقه فتأمل ذلك وفي البرازية في الرهن تقاضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه وأعطاه منديلا فلفه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتركها ٢١١ عنده رضى بكونها رهنا وفي تنوير الابصار

أخذ عمامة المدينون لتكون رهنا عندهم
تكون رهنا اه وفي
جامع الفصولين أخذ
عمامة مدينون لتكون
رهنا لمجزأه وهلك
كرهن وهذا ظاهر لو
المدعي من اذا ترك ترك
والمدعي عليه بخلافه

رضى المدينون بتركه
رهنا اه والتوفيق بين
هذه النقول ظاهر فتأمل
والله تعالى أعلم (قوله
وعله في المحيط الخ) قال
الرملي يعني عند أبي
يوسف رحمه الله المدعي
اذا ترك ترك فهو منشيئ
فيتم خبر ان شاء أنشا
الخصومة عند قاضي
محله وان شاء أنشاها
عند محله خصمه ومحمد
رحمه الله المدعي عليه
دافع له والدافع يطلب
سلامة نفسه والاصل براءة

في يده ضمنه ضمان الرهن كما في غصب البرازية ولم أر حكم ما اذا ظفر بحال مدينون مديونه والجنس واحد فيهما وينبغي أن يجوز الثامن في دليلها الكتاب والسنة والاجماع وهي شهيرة والتاسع في أنواعها العاشر في وجوه دفعها وأسبابها (قوله المدعي من اذا ترك ترك والمدعي عليه بخلافه) أي المدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على الخصومة اذا تركها ومعرفة الفرق بينهما من أهم ما يفتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ فيه فتنها في الكتاب وهو حذام صحيح وقيل المدعي من لا يستحق الا بجهة كالتحارج والمدعي عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذى اليد وقيل المدعي من يلتزم غير الظاهر والمدعي عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعي عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند المحذاق من أصحابنا لان الاعتبار للعاني دون الصور فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالقول قوله مع اليمين وان كان مدعي اللرد ضرورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية وحاصله أن المدعي يدعي فراغ ذمته عن الضمان ولهذا تقبل بيئته اعتبارا للصورة ويجبر على الخصومة ويحلف اعتبارا للمعنى كذا في الكافي وفي المجتبى الصحيح ما في الكتاب والمراد أن المدعي عليه يجبر على أصل الخصومة ولا ينافيه قول محمد أن الخيار للمدعي عليه في تعيين القاضي كما لا يخفى وفي الحاشية ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعي يريد أن يخصمه الى قاضي محله والاخر يابى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بما كان المدعي عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا اه وعله في المحيط بان أبو يوسف يقول ان المدعي منشيئ للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعي عليه دافع لها وفي البرازية قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض بالخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه القموي اه وهو باطلا فقه شامل لما اذا أراد المدعي قاضي محلة المدعي عليه وأراد المدعي عليه قاضي محلة المدعي وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعي قاضيا شافعيًا مثلاً وأراد الاخر مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلاتهما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا كثيرة ثم اعلم أنه سئل قارئ الهداية عن

ذمته فاخذته الى من يابا له يبة ثبتت عنده وتممة وقعت له ربما يوقعه في اثبات ما لم يكن ثابتا في ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن نفسه وخصمه يريد أن يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها تامل (قوله وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا كثيرة) رده العلامة المقدسي بانه غير صحيح أما أولا فان النسخ المشهور رقة من البرازية ليست على الاطلاق الذي ادعاه وبني عليه فتواه بل على ما قيده من ان كلاما من المتداعيين يطلب المحاكمة عند قاضي محله وعلى تقدير ان في نسخته اطلاقا فهو محمول على التقييد المصرح به في العمادية والحاشية وغيرهما فان الذي ولاه خصمه بتلك البلدة أو بتلك المحلة ولهذا قال في جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضي بلدة صحيح قضاؤه على سبيل التحكيم أقول ولا يحتاج الى هذا لان القضاة

يقض لهم المحكم على العموم في كل من هو في بلدهم أو قريتهم التي تولوا القضاء بها ولهذا قال في الفصول العمادية بعد ذكر المسئلة
مقدمة بما ذكرنا وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد وأراد العسكري أن يجاضيه إلى قاضي العسكر فهو
على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندی اهـ فهذا دليل واضح على أن المعتبر هو الولاية فالسلطان لما ولي قاضيا ببلدة
أو محلة مخصوصة خصه بأهل تلك البلدة فليس له أن يحكم على غيرهم ومعلوم أن قاضي مصر لما ولي لم يخص حكمه بأهل مصر بل بمن
هو فيها من مصري وشامي وحلي وغيرهم فينبغي التعويل على قول أبي يوسف لما وافقته لتعريف المدعي والمدعى عليه وإن ما ذكره
المتأخر يعني العلامة زين لأوجه له جوى عن المقدسي كذا في حاشية أبي السعود أقول وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد
بأن العبرة لمكان المدعي عليه انما هو ٢١٢ فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالمحكم على أهل محله

فقط بديل قول العمادى
ولا ولاية لقاضي العسكر
على غير الجندی أما إذا
كان كل منهما مأذونا
بالحكم على أى من حضر
عنده فينبغي تصحيح قول
أبي يوسف لأن المدعى
هو الذى له الخصومة
فيطلبها عند أى قاض
أراد ولا يخفى أن قضاء
مصر والشام اذتهم عام
وهذا كلام متجه ونقل
مثله في الدر المختار عن
خط صاحب التنوير على
هامش البرازية حيث
قال وهذا الخلاف فيما
إذا كان كل قاض على
محلة على حدة أما إذا كان
في المصر حنفى وشافعى
ومالكي وحنبل في مجلس

الدعوى بقطع النزاع بينهما وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لأن الحق له اهـ ولا يعارضه
ما نقله في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهى مجموعة كافي البرازية والخزانة والفرق
بينهما ظاهر فانه في الاول انما يدعى انه ان كان له شيء عليه يدعيه والآخر يشهد على نفسه بالبراءة وفي
الثاني انما يدعى عليه انه يتعرض له في كذا غير حق ويطلب بدفع التعرض فانهم اهـ ولا بد من
بيان من يكون خصما في الدعوى ليعلم المدعى عليه وقد أغفله الشارحون وهو مما لا ينبغي إغفال في
دعوى الخارج ملكا ملقا في عين في يد مستأجر أو مستعير أو مرتين فلا بد من حضرة المالك ونزى
اليد الا اذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة والمالك وحده يكون خصما وتشتترط حضرة
المتزاع ان كان له ذرمنه أو كان الزرع نابتا والا لا وفي دعوى الغصب عليه لا تشتترط حضرة المالك
وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من حضرة البائع والمشتري والمشتري
فاسد بعد القبض حصم لمن يدعى المالك فيه وقبل القبض الخصم هو البائع وحده وأحد الوارثة
ينتصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت وقيدته في الجامع بكون الكل
في يده وإن البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في اثبات الدين انما هو خصم في اثبات
الوصاية أو الوالو كالة الا اذا كان موصى له يمازاد على الثالث ولا وارث فهو كالوارث واختلاف المشايخ
في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت
على غريم الميت مديونا أو دائنا والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم
للميت أو على الميت وقف على صغيره وصى ورجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لا على الوصى
لأن الوصى لا يلى القبض ولا تشتترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتسكت في حضرة وصيه ديننا أو عينا
باشرة الوصى أو لا ولا يشترط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرضه ومهرها ولو ادعى على صبي
مخجور عليه استملا كأوغصبا وقال لى بينة حاضرة تسمع دعواه وتشتترط حضرة الصبي مع أبيه

واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في اجابة
المدعى لمسا انه الحق اهـ قلت وكذا نحو في المنع ولكن زده الرمل في حاشيته علم او بالغ فيه حتى جعله بالهذيان أشبه
ولم يأت لرده بوجه يقويه والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذى ذكرناه في الحاصل فقال ما قال وذ كر شيخ مشايخنا السافحاني بعد
كلام قال في قضاء البرازية فوض قضاء ناحية الى رجلين لا يملك أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على أن ينفرد كل منهما بالقضاء
لا رواية فيه وقال الامام ظهير الدين ينبغي أن يجوز لأن القاضي نائب السلطان ويملك التفرد اهـ فتحصل ان الولاية لولقاضيين
فاكثر كل واحد في محلة فتفرد القاضي صحيح والعبرة للمدعى عليه وان كانوا في محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يملك أحدهم
التفرد فلا فائدة في اختيار أحدهم وان أمر كل واحد بالتفرد جاز وحينئذ فلا يظهر فرق بين كون كل واحد في محلة أو مجتمعين فاما
فهو صاحب التنوير ليس على إطلاقه بل على هذا التفصيل اهـ وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة للمدعى وقد انضج
المرام من هذه المسئلة على أتم وجهه والله تعالى الحمد (قوله أو دائنا) فائدة اثبات المحاضرة تأمل

أو وصيه والانتصب القاضي له وصيا وتشرط حضرته عند الدعوى مدعى أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشرط حضرة الأبطال الرضخ عند الدعوى والمستاجر خصم من يدعى الأجرة في غيبة المالك على الأقرب إلى الصواب وليس بخصم على الصحيح من يدعى الأجرة أو الرهن أو الشراء والمشتري خصم للكل كما هو هو ب له وفي دعوى العين المرهونة تشرط حضرة الراهن والمرتهن وتصح الدعوى على الغاصب وإن لم تكن العين في يده فلذا كان للمستحق الدعوى على البائع وحده وإن كان المبيع في يد المشتري لسكونه غاصبا والمودع أو الغاصب إذا كان مقررا بالوديعة أو الغصب لا ينتصب خصما للمشتري وينتصب خصما المودع أو المغضوب منه ومن اشترى شيئا بالخيار فأدعاه آخر يشترط حضرة البائع والمشتري والمشتري باطلا لا يكون خصما للمستحق وإذا استحق المبيع بالملك المطلق وقضى به فبرهن البائع على التنازع وبرهن على المشتري في غيبة المستحق ليدفع عنه الرجوع بالثمن يختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا تشرط حضرته ومنهم من قال المختار أشترطها وأفتى السرخسي بالأول وهو الأظهر والاشبهه الموصى له ينتصب خصما للموصى له فيماني يده فإن لم يقبض ولكنه قضى له بالثلث فخا صممه موصى له آخر فإن إلى القاضي الذي قضى له كان خصما والأفلا وإذا ادعى نكاح امرأة ولها زوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى والبيينة ودعوى النكاح عليها بتزويج أيها صحيحة بدون حضرة أبيها ودعوى الوهاب الرجوع في هبة العبد عليه صحيحة إن كان ماذونا والأفلا بد من حضرة مولاه والقول للواهب أنه ماذون ولا تقبل بيينة العبد أنه محجور وإن غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على مولاه إن كانت العين في يد العبد وتقامه في خزائنه المفتين (قوله ولا تصح الدعوى حتى يذكر شيئا علم جنسه وقدره) لأن فائدتها الإلزام بواسطة إقامة الحجية والإلزام في الجاهول لا يتحقق ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لمافي الخانية معزى إلى رهن الأصل إذا شهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالأولى ولم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق ولو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل فإن كان المدعى ديناً لم يشترط وللقاضي أن يسأله عن سببه فإن لم يبين لم يجز كافي الخانية ولو كان المدعى مكيفاً فلا بد من ذكر سبب الوجوب لاختلاف الأحكام باختلاف الأسباب حتى إن من سلم يحتاج إلى مكان الإيقاع وينع الاستبدال قبل قبضه وثن المبيع بخلافه فيها وإن من قرض لا يلزم التأجيل اه ثم قال وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب وكذلك في دعوى الكعك اه وأشار المؤلف رحمه الله بأشترط معلومية الجنس والقدرة إلى أنه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى وقرمان أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن للتفاوت في الوقر ويذكر أنه حلوا أو حامض أو صغير أو كبير وفي دعوى الكعك يذكر أنه من دقيق المغسول أو من غيره وما عليه من السمسم أنه أبيض أو أسود وقد راسمهم وقيل لا حاجة إلى السمسم وقدره وصفته وفي دعوى الأبرسم بسبب السلم لا حاجة إلى ذكر الشرائط والمختار أنه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن يشترط بيان أنه بخاري أو خوارزمي وفي الخناء لا بد من بيان أنه مدقوق أو ورق وفي الديباج أن سلا يذ كر الأوصاف والوزن وإن عمن لا حاجة إلى ذكر الوزن ويذكر الأوصاف ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدرة في المكيلات ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المسال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن إن كان وزنيا وانتقاده بالجلس حتى يصح

ولا تصح الدعوى حتى يذكر شيئا علم جنسه وقدره

(قوله في هبة العبد) أي في الهبة للعبد قوله ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب) أقول وفي المعراج وفساد الدعوى أما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم أو يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف إلا في الوصية بأن ادعى حقا من وصية أو اقرار فانهما يجهلان بالجهول وتصح دعوى الأبراء المجهول بلا خلاف اه فبلغت المستثنيات خمسة تأمل

(قوله وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة) قال الرملي يجب بدل قوله كثيرة قليلة كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما اه قلت وعبرة البرازية ولو قال بسلم صحيح ولم يذكر الشرائط كان شمس الاسلام رجحه الله بقى بالحكمة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخواص ويختلف فيه بعضها وفي المنتقى لو قال يبيع صحيح يكفي وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكفي فيه قوله بسبب صحيح واذا قلت الشرائط يكفي به اجاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كفاية صحيحة انه لا يصح كافي السلم لان المسئلة مختلفة فيها فله صحيح على اعتقاده لا في الواقع ولا عند الحاكم والحنفي يعتقد عدم صحة الكفاية لا قبول فيقول كفل وقيل المكفول له في المجلس فيصح وينكر في القرض ٢١٤ وأقرضه منه مال نفسه لجواز أن يكون وكيل في الاقراض من غيره والوكيل سفير فيه

فلانك الطالب وبنا كره
أيضا قبض المستقرض
وصرفه الى حوائجه
ليكون دينا بالاجماع
فان كونه ديناً عند الثاني
موقوف على صرفه
واستهلاكه وتماهه فيها
وان كان عينا في يد المدعي
عليه كلف احضارها
ليشير اليها بالدعوى وكذا
في الشهادة والاستحلاف
(قول المصنف وان كان
عينا في يد المدعي عليه
كلف احضارها) قال في
غاية البيان ثم اذا حضر
ذلك الشيء الى مجلس
القاضي فشهدوا بانه له
ولم يشهدوا بانه ملكه
يجوز لان اللام للملك
وكذلك ان شهدوا ان هذا
مالك له أو شهدوا على
اقرار المدعي عليه بانه
للمدعي وذلك لا اشكال

ولو قال بسبب يبيع صحيح جرى بينهما صحة الدعوى بالاخلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط
كثيرة يكفي بقوله بسبب كذا صحيح وان ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه ونوعه ان كان
مضروباً كبخاري الضرب وصفته جيداً أو وسطاً أو ردياً اذا كان في البلد تقود مختلفة وفي العمادي
اذا كان في البلد تقود واحد أو زوج لا تصح الدعوى ما لم يبين وتماهه في البرازية وخزانة المفتين
(قوله وان كان عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها) يشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادات
والاستحلاف لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة
أبلغ في التعريف حتى قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها كالرحى ونحوه حضر الحاكم عندها أو بعث
أمناء في المجتبى معزوف في مسئلة الشاهدين اذا شهدوا على سرقة بقرعة واختلاف في لونها تقبل الشهادة
خلافاً لها وهذه المسئلة تدل على أن احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو شرط لا حضرت ولما
وقع الاختلاف عند المشاهدة في لونها ثم قال وهذه المسئلة الناس عنها غافلون اه قلت لا تدل لانها
اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها والقيمة كافية كما سيأتي فليتامر وفي جامع الفصولين وفي
دعوى احضار المدعي مجلس الحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضار مجلس الحكم لاقيم البينة
عليه ان كان جاحداً ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذلك لا بد لو كان مقراً لا يلزم الاحضار
لانه يأخذ من المقر والآخر بالا حضاراً عما يسمع لو منكر اما لو كان مودعاً عنده لا يصح الامر
باحضاره اذا الواجب فيه التخلية لا نقلها فلو أنكر ذلك لا بد الاحضار يكون محققاً ادعى عينا في يده
وأراد احضاره مجلس الحكم فانكر المدعي عليه كونه في يده فبرهن المدعي انه كان بيد المدعي عليه
قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة أم لا كانت واقعة
الفتوى وينبغي أن تقبل اذا ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول
بشك اه أطلق في لزوم احضارها وهو مقيد بما لا اجل له ولا مؤنة أما ما لا اجل له ومؤنة فان المدعي
عليه لا يجبر على احضاره وتفسير الجملة والمؤنة كونه بحال يحمل الى مجلس القاضي باجر لا محالة فهذا
مما لا اجل له ومؤنة وذ كر بعده بورقة بين أن لا يمكن حمله بيد واحد فهو مما لا اجل له ومؤنة
وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة كبر وشعب فهو مما لا اجل له ومؤنة لا لا يحتاج في نقله الى المؤنة كما

فيه انما الاشكال فيما لو ادعى انه أقر بهذا الشيء ولم يدع بانه ملكي وأقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى وزعفران
بالمالك منهم من يقول نعم فقد ذكرنا ان الشهود لو شهدوا بان هذا أقر بهذا الشيء لا تقبل وان لم يشهدوا بانه ملكه وكذلك المدعي
وأكثرهم على انه لا تصح الدعوى ما لم يقبل اقر به وهو ملكي لان الاقرار خبر والخبر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا
لا يوجب والمدعي يقول أقرب لي بصير مدعي المالك والاقرار غير موجب له فلم توجد دعوى المالك فلهذا شرط قوله وهو ملكي
بخلاف الشهادة لان الثابت بها كالثابت بالمعينة اه ملخصاً (قوله اذا كانت غائبة) الاظهر أن يقول هالكة (قوله وينبغي
أن تقبل اذا ثبت في يده الخ) قال في نور العين يقول المحقر الظاهر ان قوله ينبغي لا ينبغي لان ما ذكره يسمى في علم الاصول استصحاباً
وهو حجة في الدفع لا في الاثبات ولا شك أن ما ذكر من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الحجج المساعدة الاستصحاب وهو حجة

عند الشافعي في كل ما يثبت وجوده بدليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع لا لا ثبات اذا الدليل الموجب لا يندل على البقاء وهذا ظاهر (قوله وفي الدابة بخير القاضي الخ) وقال في غاية البيان فان كان دابة ولا يقع بصير القاضي ولا يتأني الاشارة من الشهود والمدعي وهي على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز عند الحاجة ألا ترى ٢١٥ انه عليه الصلاة والسلام طاف بالبيت

على ناقته مع ان حومة المسجد الحرام فوق حومة سائر المساجد وان كان يقع بصير القاضي عليها فلا يدخلها لانه لا يامن ما يكون منها والحاجة منعدمة اه (قوله وفي السراجية ادعى عبدا الخ) الظاهر انه مبني على القول الاول مقابل الصحيح تامل (قوله قال في الخانية انما يشترط ذكر القيمة الخ) نقل بعض الفضلاء عن الشيخ عمر صاحب النهر اني المؤلف

فان تعذر ذكر قيمتها

ينبغي ان يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة اه قلت فمكان الاولى للمؤلف ان يقول قبل عبارة الخانية اما اذا كانت حاضرة فلا بد ان يوافيها ما قبل ظهور التعذر فلا (قوله ثم يقضى علمه بقيمتها) لم يبين الحكم فيما اذا لم يدر قيمته أيضا وفي الدرر قال في

وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره في الباسدان فهو مما له حمل ومؤنة لا ما اتفق اه ثم ذكر فيه مسائل قيمة اذا وصف المدعي فلما حضر خالف في البعض وحاصله انه ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها مبتدأة والا فلا وبما قررناه علم انه في كلام المصنف وغيره تساهلا اذ في دعوى عين ودعوى لا يكلف احضارها انما يكلف التخلية (قوله فان تعذر ذكر قيمتها) أي بهلاكها أو غيبتها فلا بد من ذكر قيمتها البصير المدعي به معلوما لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين وانما قيدنا التعذر بالهلاك أو الغيبة لئلا يرد الراجح وصيرة الطعام ونحو ذلك مما يتعذر احضاره مع بقاءه فان القاضي يبعث أمينه كما قدمناه ولا يكتفي بذكر القيمة وفي الدابة بخير القاضي ان شاء خرج اليها وان شاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورها كما في جامع الفصولين وفيه ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ فقل لا بد من بيان التفصيل وقيل يكتفي بالاجمال وهو الصحيح اه وفي السراجية ادعى عبدا يمين جنسه وسنهم وصفتهم وحليتهم وقيمتهم وان كان المدعي حاضرا كفت الاشارة وظاهر كلام المصنف وغيره ان اشتراط ذكر القيمة انما هو عند تعذر احضار العين أما قبل ظهور التعذر فلا قال في الخانية انما يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت دعوى سرقة ليعلم انها انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وأطلق في وجوب بيان القيمة عند التعذر واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن ففي جامع الفصولين لو ادعى عينا غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه ثوبا أو قننا ولا يدرى قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه ولو لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى أنه رهن عنده ثوبا وهو ينكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا ما يدل ما ذكر في الكتاب أن الشهود وشهدوا على اقرار المدعي عليه بالغصب فيثبت غصب القن باقراره في حق الحبس والحكم جميعا وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى واليمين تقبل ولكن في حق الحبس واطلاق محمدي في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يحبس حتى يحضره ليعيد اليمين على عينه فلو قال لا أقدر عليه حبس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه بقيمته اه والحاصل انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن ثم اعلم انه انما يكتفي بالقيمة عند التعذر فيما اذا ادعى العين أما اذا ادعى قيمته شيء مستهلك فلا بد من بيان جنسه ونوعه واختلافه في بيان الذكورة والانوثة في الدابة كما في الخزانة وجامع الفصولين وفي البرازية ودعوى قيمة الاعيان المشتركة لا تصح بلا بيان الاعيان لجواز أن يكون مثليا وبطال بالقيمة وقال في النصاب لا يحتاج الى ذكر الاعيان لان الظاهر المطالبة بالواجب فلا ترد الدعوى بالا احتمال قال بعض المشايخ لا بد أن يذكر ان القبض كان بغير اذن

الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهة الفاحشة توجه اليمين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن اليمين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا

وان ادعى عقاراً ذكر
حدوده

بهذا التحقيق اه وقوله
فانتهى توجه اليمين أى
حيث لا بد من الاتفاق
اليمين كما علمت (قوله
وان لم يكن له جل يصح)
قال في نور العين بعد هذه
العبارة وفي غضب غير
المثلى واهلاً كه ينبغي
أن يبين قيمته يوم غصبه في
ظاهر الرواية وفي رواية
يتخير المالك أخذ قيمته
يوم غصبه أو يوم هلاكه
فلا بد من بيان انها قيمة
أى اليومين ولو ادعى ألف
دينار بسبب اهلاك
الاعيان لابد من أن
يبين قيمته في موضع
الاهلاك وكذا لابد من
بيان الاعيان فان منها ما
هو قيمى ومنها ما هو مثلى
اه وهذا ما ذكره المؤلف
آ نفاع البرازية (قوله
ثم قال ادعى سكنى دار)
ضمير قال لصاحب جامع
الفصولين والمراد بالسكنى
ماركب فى الارض كما
يظهر مما بعده وقوله ان
كان السكنى نقلاً فهذا
قول آخر رمز له فى جامع
الفصولين (فش) بعلامه
فتاوى رشيد الدين

المالك أو بغير حق وقيل لا حاجة اليه لا غناء الطلب عن ذلك اه ولم يفرق المؤلف بين دعوى عين
وعين مع ان دعوى بعض الاعيان له شرط آخر قال فى البرازية وفى دعوى الابداع لابد من بيان مكان
الابداع سواء كان له جل أو لا وفى الغصب ان كان له جل ومؤنه لا يصح بلا بيان المكان وان لم يكن
له جل يصح اه (قوله وان ادعى عقاراً ذكر حدوده) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فيصار
الى التحديد وكما يشترط التحديد فى الدعوى يشترط فى الشهادة وفى الملتقط واذا عرف الشهود الدار
بعينها جاز وان لم يذكرها حدودها اه أطلقه فشمع ما اذا كان العقار مشهوراً فلا بد من تحديده عنده
خلافهما كذا فى منية المفتى ولم يشترط المؤلف لدعوى العقار غير التحديد وفى جامع الفصولين فى
دعوى العقار لابد أن يذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بذكر السكة ثم المحلة اختياراً
لقول محمد فان مذهبه أن يبدأ أولاً بالاعم ثم بالاخص فالاخص وقيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول
دارى سكة كذا فى محلة كذا فى كورة كذا وقاسه على النسب فيقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر
المحدد بما هو أقرب فيترقى الى الابداع وقول محمد احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل
النسب حجة عليه اذا اعم اسمه فان أجدى الدنيا كثر فان عرف والأتقى الى الاخص فيقول ابن
محمد فان عرف والأتقى الى الجسد اه ثم قال يكتب فى الجسد ثم ينتهى الى كذا أو يلاصق كذا
أولاً بيق كذا ولا يكتب أحد حدوده كذا وقال أبو حنيفة لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق
أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل الحدود فى البيع اذا قصد الناس به اظهار ما يقع عليه البيع لم يكن
قال أبو يوسف فالبيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل فى البيع فاخترنا ينتهى أولاً بيق أو يلاصق فخرزا
عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول يدخل الجسد فى البيع هى الموضع الذى ينتهى اليه فاما
ذلك الموضع المنتهى اليه فقد جعل حداً وهو يدخل فى البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الجسد فى
البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا بحدوده يدخل فى البيع وفاقاً
اه ثم قال الطريق يصلح حداً ولا حاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الا على قول فانه شرط أن يبينها
بالذرع والنهر لا يصلح حداً عند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبى حنيفة وظاهر المذهب أنه
يصلح حداً والحنديق كنهرو لو حده بانه ليق أرض فلان ولفلان فى هذه القرية التى فيها المدحاة
أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ثم قال لابد من تحديد المستثنيات من المساحد
والمقابر والحياض العامة لتمييز ما يكتسبون فى زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك وأحاطا به
علماً فقد استرداه بعض مشايخنا وهو المختار اذا المبيع لا يصير به معلوماً للقاضى عند الشهادة فلا بد
من التعمين اه ثم قال بين حدوده ولم يبين أنه كرم أو أرض أو دار وشهد بذلك قيل لا تسمع
الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع ولو بين المصر والمحلة والموضع ثم قال ادعى سكنى دار ونحوه وبين
حدوده لا يصح اذا السكنى نقلى فلا يحد بشئ وان كان السكنى نقلاً لكان لما اتصل بالارض اتصالاً
تأيد كان تعريفه بما به تعريف الارض اذ فى سائر النقليات انما لا يعرف بالحدود ولا مكان احضاره
فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد أما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب فى البناء تركيب قراراً والتحقيق
بما لا يمكن نقله أصلاً لا شئى علويته ليس له سفل يحدد السفل لا العلو اذا السفل مبيع من وجهه من
حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديد ينعنى عن تحديد العلو اذا العلو يعرف بتحديد
السفل ولان السفل أصل والعلو تبع فتحديد الأصل أولى هذا اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت
ينبغي أن يحدد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو يحدده وقد أمكن اه وفى المصباح العقار

(قوله وانه لاشفعة فيه ما الخ) يحمل على ما اذا لم تكن الارض محتكرة والا فالبناء بالارض المحتكرة تثبت فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار التحق بالعقار كما سياتي في الشفعة ابو السعود (قوله وقد غلط بعض العصر بين الخ) سيد كرم المؤلف قوله في شرح قول المتن وقيل لمخصمه اعطه كفيلا الخ عن الفتاوى الصغرى لو طلب المدعى من القاضي وضع المنقول على يد عدل فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا آجابه وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر ينقل اه قال المؤلف هناك وظاهره ان الشجر من العقار وقد مناه خلافه وفي حاشية أبي السعود هناك أقول نقل الحموي عن المقدسي التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح نعم اذا قيل انه عقار يمتنع عليه وجوب التحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بستان بين أشجار كثيرة (قوله فيصير المدعى بدعوى الغلط مناقضا بعده) قال ٢١٧ صاحب جامع الفصولين أقول

يمكن أن يجاب المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط بعده مناقضا فينبغي أن يفصل وأيضا يمكن أن يغلط بمخالفته لتحديد المدعى فلا تناقض (قوله)

وكفت ثلاثة

وكل ذلك نفى الخ قال صاحب جامع الفصولين أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى ينبغي أن تقبل بدعوى عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فينتفي ما ذكره المدعى ضمنا فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسألة ذكرت

كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل وربما أطلق على المتاع وأجمع عقارات اه وفي المغرب العقار الضيقة وقيل كل مال له أصل كالدار والضيقة اه وفي جامع الفصولين ادعى طاحونة وحدها وذكر أدواتها العامة الا انه لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الأدوات القائمة والاول أصح اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بان البناء والنخل من المنقولات وانه لاشفعة فيه سيما اذا بيعا بلا عرصية فان بيعا معها وجبت تبعاً وسما في بيانه ان شاء الله تعالى فيها وقد غلط بعض العصر بين فجعل النخل من العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته وقد بدعوى المحدود ادعى ثمن محدود ولم يشترط بيان حدوده كذا في المراجعة وفي جامع الفصولين ولو ادعى ثمن مبيع لم يقبض لا بد من احضار المبيع مجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى ثمن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة اه (قوله وكفت ثلاثة) لوجود الاكثر خلافاً لفرع وعند أبي يوسف يكفي باثنين كما في الحامية بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف المدعى به ولا كذلك بتركه وفي جامع الفصولين وانما يثبت الغلط باقرار الشاهد ان غلطت فيه أمواله ادعاه المدعى عليه لا تسمع ولا تقبل بدعوى لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين أجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيصير المدعى بدعوى الغلط مناقضا بعده أو نقول تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود أن يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك نفى والشهادة على النفي لا تقبل اه وفي المتن قال الخصاص اذا قضيت بثلاثة حدود أو جعل الحد الرابع يعضى بازاء الحد الثالث حتى يحاذي الحد الاول يعني على الاستقامة اه ثم قال ولو شهد على دعوى أرض انها خمسة

٢٨ - بجزء سبع يحذف فصل التناقض انه ادعى دارا محدودا فاجاب المدعى عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقرار بان هذه الحدود وهذا اذا أجاب بانه ملكي أم لو أجاب بقوله ليس هذا ملكك ولم يرد عليه يمكن الدفع بعده بخط الحدود كذا حكى عن (طه) انه لقن المدعى عليه الدفع بخط الحدود أقول دل هذا على ان المدعى عليه لو برهن على الغلط يقبل قبل على ضعف الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على التفصيل والله تعالى أعلم اه قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر (قوله ثم قال ولو شهد الخ) أقول عبارة جامع الفصولين شهدت بملكية أرض وحداه وقال هو بمقدار خمسة مكاييل بذر والمدعى يدعي ذلك وأصابوا في الحد لا المقدار فظهر انه يسع فيه ثلاثة مكاييل بذر قليل تردوه والاظهر والا شبه بالفقهاء وقيل تقبل اذ بيان القدر لا يحتاج اليه فصار ذكره وعدمه سواء ونص في السير الكبير ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج اليه الحكم بالشهود به ولا ذكره سواء وقيل لو شهد بحدرة الأرض وأشار اليه يقبل ويلغوز كرا الوصف وهو قدر البذر ولو شهد بغمية الأرض لا تثبت بشهادته ما ملكية أرض يسع فيه خمسة مكاييل بذر أقول قد مر ان الوصف في الاشارة لغو في البيع والاثمان أن ما في باب الشهادة لو شهد بوصف فظهر خلافه لا يقبل الخ وهذا يخالف

مكاييل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة اه (قوله وأسماء أصحابها) أي ان كان المدعى عقاراً ذكر أسماء أصحابها لان التعريف يحصل بذلك وأسماء أنسابهم ليميزوا عن غيرهم (قوله ولا بد من ذكر المجدان لم يكن مشهوراً) لان تمام التعريف به فان كان مشهوراً اكتفى بذكره وقد مناه انه لا يكفي بشهرة الدار عن تحديدها عنده خلافاً له ما أطلقه فشميل ما اذا كان المجدل يبق أرض وقف فلا بد من ذكر الواقف وحده ولا بد أن يذكر المصرف وان يذكر انه في يد من ولوقال على مسجد كذا يجوز ويكون كذا الواقف وقيل لا ولوقال لزيق ملك ورثة فلان لا يكفي اذ الورثة مجهولون منهم ذوفرض ومنهم عصبه ومنهم ذورحم فحاشة الا ترى ان الشهادة بان هذا وارث فلان لا تقبل لجهالة في الوارث وقيل يصح لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قيل يصح وقيل لا كتب لزيق دار من تركه فلان يصح حدا كذا في جامع الفصولين ثم قال لو جعل أحد حدوده أرضاً لا يدري مالها كمالها لا يكفي ما لم يقل هو في يد فلان حتى تحصل المعرفة ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة يصح ولو لم يذكر انه في يد من لان أرض المملوكة في يد السلطان بواسطة يد نائبه المختار انه لو ذكر اسم ذي اليد يكفي لو كان الحد أرضاً لا يدري مالها اه وأشار المؤلف الى ان ذكر الكنية بالاب والابن لا تكفي عن المجدال اذا كان مشهوراً كابي حنيفة وابن أبي ليلى اه وفي البرازية من كتاب القاضي الى القاضي ان التعريف بالحرقة لا يكفي عند الامام وعندهما ان كان معروفاً بالصناعة كفي وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو ذكر اسم المولى واسم أبيه لا غير ذكر السر خسي انه لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه بقى لمحصل التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وأبوه اه وقياسه في بيان أسماء أصحاب الحدود أن يكون كذلك وفي الملتقط وربما لا يحصل الا بذكر المجد والحد يعرف حده لا يميز عن غيره الا بذكر مواله أو ذكر حرقته أو وطنه أو دكانه أو حليته فان التمييز هو المقصود فليحصل بما قل أو أكثر اه وأما حكم الشهادة بالحدود ففي دعوى الحيازة عن شمس الأئمة المحلواني انه على ثلاثة أوجه في فصل دعوى الدور والاراضي فلما راجع من أراد في شهادة الخزانة رجل أشهد على ملك دار بعينها الا انه لا يعرف حدودها يجوز له أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة ولكن يشهد بالدار على اقراره ولا يشهد بحد كذا الحد ود على اقراره حتى لا يكون كاذباً اه (قوله وانه في يده) أي وذكر المدعى ان المدعى به في يد المدعى عليه لانه انما يصير خصماً بكونه في يده فان لم يكن في يده فلا خصومة بينهما وانما جعلت الضمير عائداً الى المدعى الشامل للمنعول والعقار ولم أخصه بالعقار كما فعل الشارح لكونه شرطاً فيه ما وفي المنعول يجب أن يقول في يده بغير حق اذ الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن وفي جامع الفصولين غصب قنا فبرهن آخرانه له وقضى له به ثم برهن المغصوب منه على الغاصب انه له لا تقبل اذ دعوى المالك لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبت مني تسمع دعواه في حق الضمان ألا ترى أن دعواه الضمان على الغاصب الاول تصح وان كان العين في يد غاصب الغاصب وفي دعوى غاصب نصف الدار شائعاً هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه قيل يشترط اذ غصب نصفه شائعاً لا يكون الا بكون كله في يده وقيل غصب نصفه شائعاً يتصور بان تكون الدار بينهما ما غصب من أحدهما يكون غصباً لنصفه شائعاً اه قيد بالدعوى لانهم اذا شهدوا بمنعول أنه ملك المدعى تقبل وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في

وأسماء أصحابها ولا بد من ذكر المجدان لم يكن مشهوراً وانه في يده

القولين الاخيرين فظهر ان في باب الشهادة اختلافاً اه (قوله أطلقه فشميل ما اذا كان المجدل يبق أرض وقف الخ) عبارة جامع الفصولين لو ذكر في المجدل يبق أرض الوقف لا يكفي وينبغي أن يذكر انها وقف على الفقراء أو على مسجد كذا ونحوه أقول ينبغي أن يكون هذا وما يتلوه من حنسه على تقدير عدم المعرفة الا به والا فهو تضيق بلا ضرورة (فش) جعلاً أحد الحدود أرض الوقف على مصالح كذا ولم يذكر انه في يد من لا يصح ولو ذكر أرض الوقف على مسجد كذا يجوز ويكون كذا الواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف ما لم يذكر انه في يد من (عده) لو كان الحد أرض الوقف لا بد أن يذكر المصرف (قوله لكن لو ادعى على غير ذي اليد الخ) أفاد ان

يدعيه الا بعارض والبيئنة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم
 ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى عليه والا اول أصح وفيما سوى العقار
 لا يشترط أن يشهدوا انه في يد المدعى عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان كذا في
 المحيط والخانية (قوله ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل بيئنة أو علم القاضي بخلاف المنقول)
 نفيا لتهمة المواضعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة قيد بالدعوى
 لما في شهادات البزاية شهدوا أنه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق بقى بالقبول قال الصدر الاجل
 المحلواني اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه ان لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة
 بالتسليم وبه كان بقى أكثر المشايخ وقيل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا انه في يده
 بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى
 قالوا الوصال القاضي الشاهد أهو في يد المدعى عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه
 في المحيط وفي دعوى البزاية معزى بالي الصغرى ادعى على آخر ضيعة انها له فأقر المدعى عليه
 أنها في يده وبرهن المدعى على انها ملكه فحكم الحاكم بالملك له لا يصح ما لم يثبت اليد بالبيئنة أو يعلم
 الحاكم وفيه قال المدعى عليه ليس العقار في يدي يحلفه حتى يقر فاذا أقر باليد يحلفه انها ليست
 ملكه حتى يقر بالملك للمدعى فاذا أقر له به بامر بترك التعرض لكن ان أراد أن يبرهن انها ملكه
 لا بد من تقديم البيئنة على انها في يده لان الملك قد يبعد عن العقار عادة فامكن ان يتواضع
 اثنان ويقر أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويسامح في الشهود ثم يدفع المالك معاللا
 بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول منتف لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده
 فاندفع به ما قبل في شرح الوقاية تهمة المواضعة بآيسة في الموضوعين على السواء فيقضى في المنقول
 بأقراره باليد كما صرح به جميع الكتب اهـ وهكذا في الخانية وبه علم أن ثبوت اليد بالبيئنة أو العلم
 في العقار انما هو لجهة القضاء بالملك بالبيئنة لا لجهة الدعوى كما هو ظاهر المتون ولو كان لها لم يحلف
 قبله كما لا يخفى ثم ذكر في الخامس عشر من أنواع الدعاوى الدعوى في العقار انما يحتاج الى اثبات يد
 المدعى عليه في العقار اذا ادعاه بالملك المطلق أما ادعى الشراء منه وأقراره بانه في يده فأنكر
 الشراء وأقر بكونه في يده لا يحتاج الى إعادة البيئنة على كونه في يده والفرق أن دعوى الفعل كما تصح
 على ذي اليد تصح على غيره أيضا فانه يدعى علمه التملك والتملك وهو كما يتحقق من ذي اليد يتحقق
 من غيره أيضا فعدم ثبوت اليد بالقرار لا يمنع صحة الدعوى أما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك
 التعرض بازالة اليد وطلب اتمامه لا يتصور الا من صاحب اليد وبأقراره لا يثبت كونه ذاب
 لاحتمال المواضعة كما قررناه من قبل اهـ والحاصل أن اشتراط ثبوت اليد في العقار انما هو في
 دعوى الملك المطلق أما في دعوى الغصب والشراء فلا وفي الخانية فالحاصل أن دعوى الملك في
 العقار لا تسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك الغير ينازعه
 في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك تبع للملك السيد اهـ وقد ظهر بما ذكرناه وأطلقه
 أصحاب المتون انه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك وفي دعوى البزاية من
 فصل التناقض واعلم أن مشايخ فرغانة ذكروا أن الشرط في دعوى العقار في بلاد قدم بناؤها بيان
 السبب ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل
 بسبب الخطة ومعهم ان صاحب الخطة في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون كذبا لا محالة فكيف

ولا تثبت اليد في العقار
 بتصادقهما بل بيئنة أو
 علم القاضي بخلاف المنقول
 اشتراط ذكر المدعى كون
 المدعى في يد المدعى
 عليه في دعوى الملك دون
 دعوى الضمان وكذا
 دون دعوى الشراء كما
 سينبه عليه (قوله)
 فاندفع به ما قبل في شرح
 الوقاية) أجاب في الدرر
 عن اعتراض الوقاية
 واعترضه محشوه ولا يحقق
 سعدى جلي في حواشي
 الهداية تحقيق نفيس
 في هذا المحل فراجع
 (قوله والحاصل ان
 اشتراط الخ)

يقضى به والثاني انه لما تعذر القضاء بالمطلق لما قلنا فلا بد من ان يقضى بالمالك بسبب وذلك اما
سبب مجهول او معلوم فالمجهول لا يمكن القضاء به للجهالة والمعلوم لعدم تعيين المدعى اياه والثالث ان
الاستحقاق لو فرض بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك السبب شراء ذى البدن آخر ثم يجوز ان يكون
السبب سابقا على تلك ذى اليد فيمنع الرجوع ويجوز ان يكون لاحقا فلا يمنع الرجوع فيشبهه وكل
هذه الروايات غير متحقق في المنقول لعدم المسامحة من الحمل على التملك من الاصل اهـ (قوله وانه
يطالبه) أى وذكر المدعى انه يطالب المدعى عليه بالمدعى لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولا بد
يحتمل أن يكون مرهونا في يده أو محبوسا بالثمن في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة (قوله
وان كان ديننا ذكر وصفه) لانه لا بد من تعريفه وهو بالوصف أطلقه فشمّل المكيل والموزون نقدنا
وغيره وقد مناه في دعوى المثليات لا بد أن يذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب
ولذا قال في المحرزة واذا ادعى عليه عشرة أفقره حنطة ديننا عليه ولم يذكر باى سبب لا تسمع ولا بد من
بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم فائما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان كانت
بسبب القرض أو بسبب كونها ثمن المبيع يتعين مكان القرض والمبيع مكان الايقاع وان كانت
بسبب الغصب والاستهلاك فيكون له حق المطالبة لتسليم الحنطة في مكان الغصب والاستهلاك اهـ
وفيها وفي دعوى القرض يذكر ان المقرض أقرضه كذا من مال نفسه لمجواز أن يكون وكلا بالاقرض
والوكيل بالاقرض سفير ومعبّر لا يطالب بالاداء ويذكر أيضا وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه
ليصير ذلك ديننا عليه اجاعا لان عند أبي يوسف المستقرض لا يصير ديننا في ذمة المستقرض الا بصرفه
في حوائج نفسه وفي القرض لا يشترط بيان مكان الايقاع ويتعين مكان العقد اهـ وأما الدعوى
بسبب الاقرار في العين والدين فالمفني به عند المشايخ انها ان كانت في طرف الاستحقاق لا تسمع
وان في طرف الدفع تسمع والبيان مع التمام في البرازية والخزانة (قوله وانه يطالبه به) لما قلنا
ولان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الا المطالبة هكذا جزم به في المتون والشروح وليس المراد
لفظ وأطالبه به بل هو أو ما يفيد من قوله مرة ليعطى حتى كفى العمدت وأما أصحاب الفتاوى كفى
الحلاصة والبرازية فجعلوا اشتراطه قولنا ضعيفا قال في الخلاصة رجل ادعى على آخر عشرة دراهم
عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة
وقال بعضهم لا يصح ما لم يقل مرة ليعطى حتى هذا في النوازل قال أبو نصر الصحيح انه تسمع الدعوى اهـ
ومثله في البرازية ولم أر احدا نبه عليه ثم اعلم أن في كلام أصحاب المتون والشروح في الدعوى
قصورا فانهم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكر ودعوى العقد أما الاول ففي دعوى
البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهولا لا بد أن يبين قيمة يوم موته اذ الواجب عليه قيمته يوم موته وفي
دعوى مال المضاربة بموت المضارب مجهولا لا بد من ذكر أن مال المضاربة يوم موته نقد أو عرض لانه لو
عرضا فله ولاية دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشركة بموت مجهولا لا بد من ذكر انه مات مجهولا
لمال الشركة أم للمشتري بمال الشركة اذ مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بمال الشركة مضمون
بالقيمة ولو ادعى مالا كقالة لا بد من بيان المال انه باى سبب مجاوز بطلانها اذ الكفالة بمنفعة المرأة
اذ لم تذكر بمدة معلومة لا تصح الا أن يقول ما عشت أو ما دمت في تكاحه والكفالة بمال الكتابة
لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد أن يقول وأجاز المكفول له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو
قال في مجلسه لم يجز ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب لمجواز أن يكون دين

وانه يطالبه وان كان
دينا ذكر وصفه وانه
يطالبه به

أقول هذه المسئلة تقع
كثيرا ويغفل القضاة
عنها في زماننا حيث لا
يتعرضون الى البينة على
البدن مطلقا فلذا نظمها
بقولي

والد لا تثبت في العقار
مع التصادق فلا تمارى
فيلزم البرهان ما لم يدع
عليه غصبا أو شراء مدعى

النفقة وهي تسقط بموته وفي دعوى الدين على الميت لو كتب توفى بلا أدائه وخلف من الترك يده هذا
الوارث ما يفي بسمع هذه الدعوى وان لم يبين أعيان التركة وبه يفتى لكن انما يامر القاضى بالوارث
بإداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو أنكر وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان أعيان التركة
في يده بما يحصل به الاعلام ولو ادعى الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية
لا يجب ذكر قابض المال ولو كان في محضر دعواها لا بد ان يفسر السعاية بالنظر انه هل يجب
الضمان عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن ولو ادعى الضمان على الامرانه أمر فلانا وأخذ منه كذا
تصح الدعوى على الامر لو سلطانا والافلا وأما دعوى العتق من بيع واجارة ووصية وغيرها من
أسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منه ظانعا ورغباني حال نفاذ تصرفه
لاحتمال الاكراه وفي ذكر التجار والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد العقار وبيان
قيمه كل نوع ليعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لو استهلكوا التركة ثم صالحوا
المدعى على أزيد من نصيبه لم يجز عندهم كما في الغصب وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين
المكره هذا ما حررته من كلامهم (قوله فاذا صححت الدعوى سأل المدعى عليه عنها) ليكشف وجه التحكم
ومفهومه انها اذا لم تصح لا يسأله القاضي عنها لعدم وجوب الجواب عليه لها بخلاف الصحيحة فانه يجب
عليه جوابها وظاهره أن القاضي يسأله وان لم يطلب المدعى وفي السراجية اذا حضر الخصمان
لا بأس أن يقول مالكم وان شاء سكوت حتى يمتدأه بالكلام واذا تكلم المدعى بسكت الآخر وسمع
مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا فان
القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات الخزانة يجوز للقاضي أن يامر رجلا
يعلم المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يتدبر عليها ولا يحسنها اه وفي القنية ليس للقاضي أن
يمنع ذا اليد عن التصرف في الضيعة بالدعوى وطلب المدعى ذلك اه وسيأتي (قوله فان أقر
أو أنكر فبرهن المدعى قضى عليه) لوجود الحجة الملزمة للقضاء وفي المعراج ولفظ القضاء في الاقرار مجاز
للزومه بأقراره فلا حاجة الى القضاء لكونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء فكان الحكم الزاما
للخروج عن موجه بخلاف البيئة فان الشهادة خبر محتمل وبالقضاء يصير حجة ويسقط احتمال
الكذب اه ولم يشترط المؤلف رجه الله تعالى طلب الخصم القضاء بعد الحجة لما في البرازية
ويعلم المدعى عليه انه يريد القضاء وهذا أدب غير لازم وكذا قول القاضي أحكم أدب غير
لازم اه وظاهر ما في الكتاب ان القاضي لا يهمل المدعى عليه اذا استمهله وليس بشئ وفي
البرازية ويعمله ثلاثة أيام ان قال المطلوب لي دفع وانما يمهله هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في
كل ثلاثة أيام أو جمعة فان كان يجلس في كل يوم ومع هذا يمهله ثلاثة أيام جاز فان مضت المدة
ولم يأت بالدفع حكم اه ولذا كتبنا في القوائد لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في
ثلاث وظاهر ما في الكتاب ان البيئة لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقرر وكتبنا في فوائده كتاب
القضاء انها تقام على المقر في وارث مقرر يدين على الميت فتقام عليه للتعدى وفي مدعى عليه أقر
بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالو كالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الا أن رابعهم جامع
الفصولين من فصل الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو أقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن
الراجع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بائعه اذا حكم بغيره لا يقرار لانه محتاج الى أن
يثبت عليه الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثم أقر المدعى عليه بالملك

فاذا صححت الدعوى سأل
المدعى عليه عنها فان أقر
أو أنكر فبرهن المدعى
قضى عليه

(قوله وفي دعوى
السعاية) أي السعاية
به الى الحاكم

(قوله ان برهن الخ) فيه تأمل فانه ٢٢٢ عند دعواه البراء صار مدعى (قوله بخلاف دعوى البراء عن دعوى المال) سيأتي

بما هنا قريبا عند قوله وقضى له ان بكل مرة (قوله وأثبت بالبينة) قال الرملي قد بدله لانه لو اقر به الوارث أو نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يخالف كما يعلم من مسئلة اقرار الورثة بالدين وكما يعلم مما قدمه في المقالة قبل هذه من كون الاقرار حجة بنفسه بخلاف البينة تأمل لكن ذكر في خزانه أئى اللث خمسة نفر جازل للقاضى تخليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يخلفه القاضى والا حلف بطلبه

بالله العظيم جل ذكره ما قبضته اه فهنا مطلق وما هنا مقيد اذا أثبت بالبينة وتعليقهم بانه حق الميت رجعا يعكر على ما تقدم وقديقال التركة ملكهم خصوصا عند عدم دين على الميت وقد صادف اقرارهم ملكهم فالى رد بخلاف البينة فانها حجة قائمة من غيرهم عليهم فيحتمل فيها وأما الاقرار فهو حجة منهم على أنفسهم فلا يتوقف على ثبوت آخر أو قول ينبغي أن يخلفه القاضى مع الاقرار سيما اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة

له يقضى له باقرار الالبينة اذ البينة انما تقبل على المنكر لا على المقر اه وقال في موضع آخر هذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فكون هذا أصلا اه ولم يذكر المؤلف حكم ما اذا سكت عن الجواب وفي الخلاصة معزيا الى الاقضية رجل ادعى على آخر ما لا يلزم السكوت فلم يجب أصلا يؤخذ منه كقول ثم سال جيرانه عسى به آفة في لسانه أو سمعه فان أخبروا له لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزله منكر اقال الامام السرخسي هذا قولهما أما عند أبي يوسف فيجب على أن يحجب اه وفي روضة الفقهاء لو سكت عن الجواب لا يكون منكرا بخلاف اه والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القضية والبرازية فلذا أفتيت بان يجب على أن يحجب وفي الجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر فالقاضى لا يستخلفه قال الشارح بل يجب عند أبي حنيفة حتى يقرأ وينكر وقال يستخلف وفي البدائع الاشبه انه انكار اه وهو صحيح لقولهما كما لا يخفى فان الاشبه من ألفاظ التصحيح كما في البرازية ثم اعلم ان الساكت لا تقام عليه البينة الا فيما اذا وكله بالخصوصة غير جازل الاقرار والانكار كما قدمنا في الوكالة بالخصوصة (قوله والا حلف بطلبه) أى وان لم يكن للمدعى بيعة حلف القاضى المدعى عليه بطالب المدعى لقوله عليه السلام للمدعى ألك بيعة فقال لا فقال لك عينة سال ورتب اليمين على فقدان البيعة فلا بد من السؤال ليمكنه الاستخلاف ولا بد من طلبه اليمين لان اليمين حقة قيد تخليف القاضى لان المدعى عليه لو حلف بطالب المدعى عينة بين يدي القاضى من غير استخلاف القاضى فهذا ليس بتخليف لان التخليف حق القاضى كذا في الخلاصة ولو اصاب طمحا على ان يخلف عند دعوى القاضى ويكون برياق هو باطل فلو برهن عليه يقبل والا يخلف ثانيا عند القاضى كذا في البرازية وأشار الى ان ابراء المدعى عن التخليف غير صحيح لكونه حق القاضى كما في البرازية أيضا وفي منية الفتى حلقه في مجلس قاض ليس له أن يخلفه ثانيا ولو حلقه عند قوم له أن يخلفه ثانيا عند القاضى ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضى تخليفه انه حلفنى على هذا المال عند قاض آخر أو أبرأنى عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والا قال الامام البردوى انقلب المدعى مدعى عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى البراء عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى البراء عن دعوى المال كذا في البرازية ثم اعلم انه لا تخليف الا بعد طلب المدعى عندهما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف يستخلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يخلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب تخلف بالله ما خلف لك زوجك الغائب شيئا ولا أعطاك النفقة والاربع يخلف المستحق بالله ما بعث وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلفه القاضى بلا طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت من المدينين ولا من أحد اذاه اليك عنه ولا قبضه لك قابض بامرك ولا أبرأته منه ولا شيئا منه ولا حلت بشئ من ذلك أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في البرازية وظاهر كلام المؤلف انه لا يخلف مع وجود البرهان قلت الا في مسائل الاولى تخليف مدعى الدين على الميت اذا برهن فانه يخلف كما وصفنا وهي في الخلاصة ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبت بالبينة فانه يخلف من غير خصم انه ما استوفى

اقرارهم فيها والحال هذه فيخلفه القاضى بطالب الغرماء اذا أقام بيعة وبغير طلبهم لكن اذا صدقوه شاركهم لانهم حقه أقروا بان هذا الشيء الذى هو بينهم خاص بهم لهذا فيه شركة معناه بقدر دينه تأمل (قوله فانه يخلفه من غير خصم) قال الرملي

حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية ولم أر حكم من ادعى انه دفع
 لميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطا الثانية المستحق للمبيع بالبينة المستحق
 عليه تخليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين عن ملكه بوجه من الوجوه كافي
 جامع الفصولين من فصل الاستحقاق الثالثة يحلف مدعى الأبق مع البينة بالله انه باق على
 ملكه الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كافي اباق فتح القدير وفي منية المفتى الصبي العاقل
 الماذون له يستحلف ويقضى عليه بنكوله ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم
 والمتولى في مال الوقف وتختلف الاخرس أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيشير بنعم
 ادعى على آخر دينام مؤجلا فانكر لا يحلف في أظهر القولين ادعى على عبد محجور حقا يؤاخذ به
 بعد العتق فان أنكر يحلف اه وفي خزانة المفتين من عليه دين مؤجل وأراد أن يحلفه عند
 القاضي ينبغي للمدعى عليه أن يسأل القاضي ان المدعى يدعى نسيئة أم حالة فان قال حالة يحلف بالله
 ماله على هذه الدراهم التي يدعيها ويسعه ذلك اه وفي المحيط ذكر محمد في الاستحلاف لو قال المغيصوب
 منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما أدري ما قيمته ولكنه علمت ان قيمته لم تكن مائة والقول
 قول الغاصب مع يمينه ويجبر على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعى
 المغيصوب منه في الزيادة فان حلف يحلف المغيصوب منه أيضا ان قيمة ثوبه مائة ويأخذ من الغاصب
 مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب والغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم القيمة للمغيصوب منه وان شاء
 رد الثوب وأخذ القيمة وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها اه
 بلفظه (قوله ولا تردعين على مدع) لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر قسم
 والقسمة تنافي الشركة وجعل جنس الايمان على المنكر بن وليس وراء الجنس شيء وفي البرازية
 برهن على دعواه فطلب من القاضي أن يحلف المدعى انه محق في الدعوى أو على ان الشهود صادقون
 أو محقون في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزم الخضم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد فان قول
 الشاهد شهادتي لان لفظ اشهد عندنا وان لم يقل بالله عين فاذا طلب منه الشهادة في مجلس القضاء
 فقال أشهد فقد حلف ولا يكره اليمين لانا أمرنا بك اكرام الشهود وفي التحليف تعطيل الحقوق وان
 الشاهد اذا علم ان القاضي يحلفه بالنسوخ له الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن
 أقدم على الشهادة الباطلة يقدم على الحلف أيضا غالبا لترويج الباطل واذا لم يحلف ورد شهادته
 فقد دظم بخلاف اليمين في باب اللعان لان كلمات اللعان جارية بحري المحقق سب التغلظ اه
 وفي الوقعات المحسامة قبيح الرهن وعن محمد بن قال لا تنحلي عليك الف درهم فقال له الآخر
 ان حلفت انها لك على أديتها اليك فخلف فاذا هال اليه المدعى عليه ان كان أداها اليه على الشرط الذي
 شرطاه فهو باطل ولم يؤدى أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع
 لان حكم النمرع ان اليمين على من أنكر دون المدعى اه وفي القنية لو أن ذا اليد طلب من
 القاضي استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي اه (قوله ولا بيينة لدى
 اليد في الملك المطلق وبيينة الخارج أحق) وقال الشافعي يقضى بيينة ذي اليد لا اعتضاده باليد
 فيتمتقوى الظهور وفصار كالتناج والنكاح وذي الملك مع الاعناق والاستيلاء والتدبير ولنا ان بيينة
 الخارج أكثر اثباتا واظهارا لان قدر ما أثبتته اليد لا يثبت بيينة ذي اليد اذا دلل مطلق الملك
 بخلاف التناج لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعناق وأختيه وعلى الولاء الثابت بها قيد بالملك

ولا تردعين على مدع ولا
 بيينة لدى اليد في الملك
 المطلق وبيينة الخارج
 أحق

بسل وان أبي الخصم كما
 صرح به في البرازية
 معسلا بأنه حق الميت
 (قوله وينبغي أن يحلف
 احتياطا) قال الرملي
 ينبغي أن لا يتردد في
 التحليف أخذ من قولهم
 الديون تقضى بامثالها
 لا بأعائها واذا كان
 كذلك فهو قد ادعى
 حقا للميت اه ذكره
 الغزي وأقول ينبغي أن
 يقال بدل اللام على كما
 هو ظاهر وأقول قد يقال
 انما يحلف في مسألة مدعى
 الدين على الميت احتياطا
 لاحتمال انهم شهدوا
 باستصحاب الحال وقد
 استوفى في باطن الامر
 وأما في مسألة دفع الدين
 فقد شهدوا على حقيقة
 الدفع وانت في الاحتمال
 المذكور فكيف يقال
 ينبغي أن لا يتردد في
 التحليف تامر (قوله
 فكيف الشاهد) ظاهره
 ان التحليف للشاهد
 وظاهر ما قبله ان التحليف
 للمدعى على مدع
 الشاهد تامر

(قوله ولا وجه لرد اليمين) أى على المدعى وقوله لما قدمناه إشارة لقوله ولا ترد اليمين على المدعى لقوله عليه السلام البيئته على المدعى الخ كفاية (قوله ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل القضاء به) أما الاقرار فهو حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء ولفظ فيه محاذرة تقدم نقله عن المعراج عند قوله فان أقرأ وأنكر الخ (قوله ولم يبين الفور بماذا يكون) قال بعض الفضلاء هو ظاهر وهو أن يقضى عقبه من غير تراخ قبل ٢٢٤ تكراره أو بعده على القولين (قوله وصرحوا بان منها علم القاضي الخ) قال الرملى

أى علمه الحادث بعد تقليده القضاء فلا يقضى إلا بعلمه المتقدم عليه (قوله لم أره الى الآن لغیره) صريح قول ابن الغرس فقد قالوا أنه منقول عنهم لانه قاله من عنده نفسه وعدم رؤية المؤلف له لا تقتضى عدم وجوده فى كلامهم والمثبت مقدم لكن فى وقضى له ان نكل مرة بلا أحلف أو سكت

حاشية الرملى على المخ ولا شك فى ان ما زاده ابن الغرس غريب خارج عن المجادة فلا ينبغي التعويل عليه ما لم يعضده نقل من كتاب معتمد فلا تعتبره والله تعالى أعلم (قوله ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيئته) عبارته فى الاشباه وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما فى الخائنة قال محشيها المحوى فى الخائنة

المطلق لماسياقى وأطلقه وهو مقدم بما اذا لم يؤثر خا أو أرخا وتاريخ الخارج مساو أو أسبق أما اذا كان تاريخ ذى اليد أسبق فانه يقضى له كما سياتى فى الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وأرخا وتاريخ ذى اليد أسبق فانه يقضى للخارج كما فى الظهيرية (قوله وقضى له ان نكل مرة بلا أحلف أو سكت) لان النكول دل على كونه باذلا أو مقرا اذ لا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب دفعا للضرر عن نفسه فترجح هذا الجانب ولا وجه لرد اليمين لما قدمناه واللام فى له بمعنى على أى قضى القاضي على المدعى عليه والسكوت لغیر آفة دلالة النكول وذكر الشارح من باب التحالف ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل القضاء به وبدونه لا يوجب شيئا أما على اعتبار البذل فظاهر وأما على اعتبار أنه اقرار فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراده اهـ وذکر بعده ان المكاتب اذا نكل لا يلزمه شيء لتمكنه من الفسخ بالتعجز اهـ أى اذا نكل عن دعوى السيد الكتابة وذکر هنا ولا بد أن يكون النكول فى مجلس القاضي وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه خلاف اهـ ولم يبين الفور بماذا يكون ولو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء كذا فى الخائنة وفيها ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض عليه اليمين مرتين استعمله ثلاثة أيام ثم مضت وقال لأحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى ينكل ثلاثا أو يستقبل عليه اليمين ثلاثا ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال اهـ ثم اعلم أنه قد ظهر من كلام المؤلف ان طرق القضاء ثلاثة يذنه واقرا ونكول وصرحوا بان منها علم القاضي بشئ بنفسه القضاء فى غير الحدود وأما القصاص فله القضاء به بعلمه كما فى الخلاصة وتركه المصنف للاختلاف وظاهر ما فى جامع الفصول ان الفتوى على ان القاضي لا يقضى بعلمه لنفسه اذ قضاء الزمان وسبأ فى ان القسامة من طرق القضاء بالدية فهى خمس وزاد ابن الغرس سادس لم أره الى الآن لغیره فقال والحجة اما البيئته أو الاقرار أو اليمين أو النكول عنه أو القسامة أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به أو القرائن الدالة على ما يطلب الحكم به دالة واضحة بحيث تصبره فى حيز المقضوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دار ومعه سكين فى يده وهو متلوث بالدماء سريعا الحركة عليه أثر الخوف فدخلوا الدار فى ذلك الوقت على الفور فوجدوا بها انسانا مذبوحا لذلك الحي وهو متضخم بدمائه ولم يكن فى الدار غير ذلك الرجل الذى وجدته تلك الصفة وهو خارج من الدار انه يؤخذ به اذ لا يمتري أحد فى أنه قاتله والقول بانه ذبح نفسه أو ان غير ذلك الرجل قتله ثم تسورا الحائط فذهب الى غير ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل اهـ قيدنا السكوت لغیر آفة لان سكوتة تحرس أو طرش غير كذا فى الاختيار ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيئته بما يبطله لما

فى باب ما يبطل دعوى المدعى ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبد فى يد رجل انه له فجحد المدعى عليه فاستحلفه فسنكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البيئته انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيئته الا أن يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذکر فى موضع آخر ان المدعى عليه لو قال كنت اشترىته منه قبل الخصومة وأقام البيئته قبلت بيئته ويقضى له اهـ قلت وسيد كرم المؤلف فى فصل دفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه والا كتر صحيح فى المختار وسند كرمه

هناك لئلا يكون سيد كرم المؤلف في أول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصة ولو لم يبرهننا حلف صاحب اليد فان حلف لهما
ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقام البينة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعده
إذا أقام صاحب اليد البينة انه ملكه لا يقبل وكذا إذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه ٢٢٥ وأقام بينة انها ملكه لا تقبل

لكونه صار مقضيا عليه
اهو لعله مبنى على القول
الاخر المقابل للقول
المختار فامل (قوله وفي
جامع الفصولين والفتوى
في مسألة الدين الخ) قال
في نور العين حلف أن لا
دين عليه ثم برهن عليه
المدعى فعند محمد لا يظهر
كذبه في عينه إذا البينة
حجة من حيث الظاهر
وعند أبي يوسف يظهر
كذبه فيخنت والفتوى
في مسألة الدين انه لو ادعاه
بلا سبب فخلف ثم برهن
عليه يظهر كذبه ولو ادعاه
بسبب وحلف انه لا دين
عليه ثم برهن على السبب
لا يظهر كذبه لجواز ان
وجد القرض ثم وجد
الايفاء أو الابراء (فت)
حلف بطلاق أو عتق
ماله عليه شيء فشهد عليه
بدين له وألزمه القاضي
وهو ينكر قال أبو يوسف
يخنت وقال محمد لا يخنت
لانه لا يدري لعله صادق
والبينة حجة من حيث
الظاهر فلا يظهر كذبه
في عينه ذكر محمد في (ح)

في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البائع
فانكر البائع أن يكون العيب عنده فاستخلف فكل فقضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع
بعد ذلك قد كنت تراءت إليه من هذا العيب وأقام البينة قبلت بيته اه وفي البرازية إذا شك
فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يخلف احتراز عن الوقوع في الحرام وان أباح خصمه الا حلفه
أن أكبر رأيه أن المدعى محق لا يخلفه وان أنه مبطل ساغ له الحلف ادعى عليه عند القاضي ما لا فلم
يقروا لم ينكر وقال أبرأني المدعى عن هذه الدعوى وعن حلفه ينظر ان كان المدعى برهن على دعواه
حلف هو على عدم البراء وان لم يكن له بينة يخلف المدعى عليه عند المتقدمين وخالفهم بعض
المتأخرين وقول المتقدمين أحسن وإذا قال المدعى عليه بعد الانكار أبرأني المدعى وطالب حلفه على
عدم البراء يخلف المدعى عليه أولا فان نكل يخلف المدعى ذكرهما الفضلي اه ثم اعلم ان حكم
أداء اليمين انقطاع الخصومة للحال موقتا الى غاية احضار البينة عند العامة وقيل انقطاعها مطلقا
فلو أقام المدعى البينة بعد دعي المدعى عليه قبلت عند العامة لا عند البعض والتحجج قول العامة لان
البينة هي الحجة في الأصل فأما اليمين فكأن الخلف عن البينة لانها كلام الخصم صير اليها الضرورة فإذا
جاء الأصل انتهى حكم الخلف كأنه لم يوجد أصلا ولو قال المدعى للمدعى عليه احلف وأنت بري ومن
هذا الحق الذي ادعيت أو أنت بري ومن هذا الحق ثم أقام البينة قبلت لان قوله أنت بري ويحتمل
البراءة للحال أي بري عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل ابراء بالشك
كذا في السراج الوهاج وذكر الشارح وهل يظهر كذب المذكر بأقامة البينة والصواب انه لا يظهر
كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يخنت في عينه انه كان لفلان على ألف فادعى عليه فأنكر
فخلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه
وفي الخاتمة من الطلاق والفتوى على انه يخنت وهو قول أبي يوسف واحدى الروايتين عن محمد اه
وفي الولو الخاتمة من فصل الاقرار بالطلاق رجس ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه امرأته
طالق ان كان له على ألف فقال المدعى امرأتى طالق ان لم يكن لي عليك ألف وأقام المدعى البينة على
حق وقضى القاضي فرق بين المدعى عليه وبين امرأته عند أبي يوسف وعن محمد روايتان في رواية
يفرق بينهما ما وفي رواية لا يفرق ويفتي بانه يفرق ولو أقام المدعى عليه البينة بانه قد أوفاه ألفا قبل
دعواه وكان تفرق القاضي بينهما وبين امرأته باطلا لانه تبين انه أخطأ قيسه وتطلق امرأة المدعى ان
زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا هذا الالف لانه تبين انه حانت هذا إذا أقام المدعى البينة على
الالف أما إذا أقام البينة على اقرار المدعى عليه بالالف لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين
امرأته لان شرط الخنت كون الالف عليه وهذا محتمل والقاضي يقضى بالاقرار بالالف والاقرار
محتمل هكذا ذكر في بعض المواضع اه وفي جامع الفصولين والفتوى في مسألة الدين انه لو ادعاه
بلا سبب فخلف ثم برهن ظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر

٢٢٦ - بجر سابع قال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهد ان فلانا أقرضه كذا قبل يمينه وحكم بالمال لم يخنت
ولو شهد ان لفلان عليه شيئا وحكم به خنت لانه جعل شرط خنته وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين وحين شهد بالقرض لم يظهر
كون المال عليه وقت الخلف بخلاف ما لو شهد ان المال عليه يقول الحقير قوله بخلاف ما شهد امهل نظرا ذ كيف يظهر كون المال

عليه اذا شهد بان المال عليه بعد ان مر آنفان البينة حجة ظاهرة فلا يظهر كذبه في يمينه وايضا رد عليه أن يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي
أن يبحث في مسألة الخلف ٢٢٦ بطلاق أو عتق أيضا اذ لا شك ان الخلف عليهم لا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل

انه ينبغي أن يتحسنا حكم
المستلتمين نفيا أو اثباتا
والفرق تحكم فالعجب كل
العجب من التناقض بين
كلامى محمد رحمه الله تعالى
مع انه امام ذوى الادب
والارب الا أن تكون
احدى الروايتين عنه
غير صحيحة اه ما قاله في
أواخر الخامس عشر (قوله
وأما الثانية فلم أره)
وعرض اليمين ثلاثا
نوبا ولا يستخلف في نكاح
ورجعة وفي واستيلاد
ورق ونسب وولاء وولد
ولعان

قال الرملى والوجه يقتضى
القضاء بالنسكول فيها
أيضا اذ فائدة الاستخلاف
القضاء بالنسكول كما هو
ظاهر تأمل (قوله وأما
المذهب فانه لو قضى الخ)
ظاهرة انه مقابل لما في
المستن مع انه عينه قال
الزيباى وعن أبى يوسف
ومحمد ان التكرار حتم
حتى لو قضى القاضي
بالنسكول مرة لا ينفذ
والصحيح انه ينفذ

كذبه لجواز انه وجد القرض ثم وجد البراء والابقاء اه فان قلت هل يقتضى بالنسكول عن اليمين
لنفي التهمة كلامين اذا ادعى الرد أو الهلاك فخلف فذلك وعن اليمين التي للاحتياط في مال
المست كما قدمناه قلت أما الاول فنعم كافي القينة وأما الثانية فلم أره اه (قوله وعرض اليمين
ثلاثا ناديا) أى وعرض القاضي على وجه الاستحباب بان يقول له القاضي انى أعرض عليك ثلاثا
فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفاء وتكرار
العرض لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابداء العذر وأما المذهب فانه لو قضى بالنسكول بعد العرض
مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى (قوله ولا يستخلف في نكاح ورجعة وفي واستيلاد ورق ونسب
وولاء وولد ولعان) وقالا يستخلف في الكل الا في الحدود واللعان لان النسكول اقرار لانه يدل على
كونه كاذبا في الانكار على ما قدمناه فكان اقرارا أو بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء
لكنه اقرار فيه شبهة والحدود تندرى بالشبهات واللعان في معنى الحدود ولا يحنيفة أنه يدل لأن
معه لا تبقى اليمين واجبة لمحصل المقصود وانزاله باذلا أولى كيلا يصير كاذبا في الانكار والنسكول
لا يجري في هذه الاشياء وفائدة الاستخلاف القضاء بالنسكول فلا يستخلف الا ان هذا بذل يدفع
الخصومة فيملكه المكاتب والعبد المأذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على
زعم المدعى وهو يقبضه حق نفسه والبذل معناه ههنا ترك المنع وأمر المال ههنا كذا في الهداية
وفي القينة يستخلف في دعوى الاقرار بالنكاح اه وظاهره بانه اتفاق بين أبى حنيفة وصاحبه
فليتم امل وفي الظهيرية تفسير البذل عنده ترك المنازعة والاعراض عنها ثم الدعوى في هذه المسائل
تتصور من احدى الخصمين أيهما كان الاباح واللعان والاستيلاد فانه لا يتصور أن يكون
المدعى فيها الا المقذوف والمولى كذا في الشرح وهو سبق قلم والصواب والامة دون المولى وفي
الهداية وصورة الاستيلاد أن تقول الجارية أنا أم ولد للمولى وهذا بنى منه وأنكر المولى لانه لو
ادعى المولى ثبت الاستيلاد باقراره ولا يلتفت الى انكارها اه وفي جامع الفصولين وصورة
النكاح أنكره أو وهى نكاحا ورجعة ادعى على امرأة رجعة ففي العدة ثبت بقوله وان كذبه
لانه ادعى أمرا يملك استثنافه للحال وبعد ما لو صدقته ثبت بتصادقهما ولو كذبه ولا بدنة فعلى
قولهم ما يخلف لا على قوله وكذا لو ادعت انه راجعها وكذبها وصورة النفي على الالباء قال ثبت
وأنكرت فلو ادعاه في مدة الالباء ثبت بقوله ولو بعد مضى فان صدقته ثبت والا ولا بدنة أو ادعت
انه فاء اليها في المدة أو بعد ما وأنكر الزوج وصورة الرق ادعى على مجهول الحال انه قننه أو ادعى
مجهول الحال على رجل انه عبده وأنكر المولى وصورة النسب ادعى مجهول النسب انه أبوه أو ابنه
وصورة أمية الولد أن تدعى أم الولد انها ولدت من سيدها وصورة الولاء أن يدعى انه مولا له الاسفل
أو الاعلى اه أطلق في الولاء قسما لولاء العتاقة وولاء الموالاة كافي السكاف وفيه فالحاصل ان كل

والعرض ثلاثا مستحب وهو نظير امهال المرتد ثلاثة أيام فانه مستحب فكذا هذا ما بالغه في الانذار اه ومثله في محل
الكفاية (قوله والصواب والامة دون المولى) بقى أن يقال ظاهر كلامه كغيره انها ادعت الاستيلاد مجردا عن دعوى اعترافه
والذى في صدر الشريعة ادعت انها ولدت منه هذا الولد وادعاه أى ادعت انه ادعاه فهو من تمة كلامها كما ذكره أخى جلي والذي
يظهر ان التقييده ليس احترازا بل يفتنى على ما هو المشهور من انه يشترط لثبوت نسب ولدا لامة وجود الدعوة من السيد وعلى غير
المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم نفيه وكذا ظاهر قولهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ويخالفه قول القهستاني

محل يقبل الا باحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بشكوله وما لا فلا اه واذا لم يستخلف في النكاح عنده
 فلا يحسبوا ما أن يكون المدعى له الزوج أو المرأة فان كان الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أختها أو
 أربعها أو ما فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانه أقران هذه امرأة فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق
 هذه ثم تزوج أختها أو أربعها أو ما وان كانت الدعوى من المرأة فعنده لو قالت اني أريد أن أتزوج
 فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانها قد أقرت ان لها زوجا فلا يمكنها التزوج باخر فان قالت ما الخلاص
 عن هذا وقد بقيت في عهده الدهر ولا بينة لي وهذه تعني عهدة أبي حنيفة فانه يقول القاضي للزوج
 طلقها فان أبي أحبره القاضي عليه فان قال الزوج لو طلقته الزمني المهر فلا أفعل ذلك يقول القاضي له
 قل لها ان كنت امرأتى فانت طالق فتطلق لو كانت امرأته والا فلا ولا يلزمه شيء فان أبي أحبره القاضي
 فان فعلت تخلص عن تلك العهدة كذا في البدائع ثم اذا لم يستخلف المذكر عنده في النسب هل
 تقبل بينة المدعى ينظر فان كان نسبا ثبت بالاقرار تقبل بينته مثل الولد والوالد وان لم يثبت باقراره
 لا تقبل بينته مثل الجد وولد الجد والاعمام والاخوة وأولادهم لان فيه جل النسب على الغير بخلاف
 دعوى المولى الاعلى أو الاسفل حيث يقبل وان ادعى انه معتق جده ونحو ذلك وتماه في الشرح
 وقوله قال القاضي الامام فخر الدين القموي على انه يستخلف المنكر في الاشياء الستة المراد به مولانا
 قاضيخان كما صرح به مسكين وعزاه المصنف له في شرح الجامع الصغير مع انه صرح به في فتاواه ايضا
 وصرح الشارح بان فخر الاسلام على البردوي اختار قوله ما للفتوى على ما ذكره في المختصر واختار
 المتأخر ون من مشايخنا على ان القاضي ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه أخذابا قولهما
 وان رآه مظلوما لا يحلفه أخذابا يقول أبي حنيفة وفي الولو الحجة القموي على قولهما وهو اختيار الفقيه
 أبي الليث وصوره الاستخلاف على قولهما ما ماضي بزوجته لي وان كانت زوجة لي فهي طالق بائن
 لانها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بجموده فاذا حلف تبقي معطلة وقال بعضهم يستخلف على
 النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كذا في الحائية وفي الاختيار ثم عندهما كل نسب
 يثبت من غير دعوى المال كالبثوة والزوجة والمسال يستخلف عليه وكل نسب لو أقر به لا يثبت الا
 بدعوى المال كالاخ والعلم لا يستخلف الا اذا ادعى بسببه مالا أو حقا كدعوى الارث ودعوى عدم
 الرجوع في الهبة ونحوه اه وظاهر صحة الدعوى بنسب الاخ ونحوه وان لم يدع المال لانه انما انفي
 الاستخلاف فقط وظاهر ما في البرازية من الفصل العاشر في النسب والارث عدم صحة الدعوى بالاخوة
 البردة ولهذا البرهن لا يقبل لانه في الحقيقة اثبات البثوة على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا
 الاخ اه وفي شرح مسكين فان قيل كيف تكون هذه المسائل ستة وهي سبعة قلنا أمومية الولد تابعة
 لثبوت النسب اه وعبر عنها في جامع الفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها فحيلة دفع
 اليمين عنها على قولهما أن تتزوج فلا تخلف لانها لو نكحت لا يحكم عليها لانها لو أقرت بعد ما تزوجت
 لم يجز اقرارها وكذا لو أقرت بنكاح لغائب قيل صح اقرارها لكن يبطل بالتكذيب ويندفع
 عنها اليمين وقيل لا يصح اقرارها فلا تندفع عنها اليمين اه وفي الولو الحجة رجل تزوج امرأة
 بشهادة شاهدين ثم أنكرت وتزوجت باخر ومات شهود الاول ليس للزوج الاول أن يخاصمها
 لانها للتخليف والمقصود منه النكول ولو أقرت صريحا لم يجز اقرارها لكن يخاصم الزوج الثاني
 ويحلفه فان حلف برئ وان نكل فله أن يخاصمها ويحلفها فان نكلت يقضى بها المدعى وهذا الجواب
 على قولهما المفتي به اه (قوله ويستخلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع) لان المنوط بفعله شيان

ويستخلف السارق فان
 نكل ضمن ولم يقطع

بعد قول المتن واستدلاد
 بان ادعى أحدهم الأمانة
 والمولى أو الزوجة والزوج
 انها ولدت منه ولدا حيا
 أو ميتا كافي قاضيخان
 ولا تكن في المشاهير ان
 دعوى الزوج والمولى لا
 تتصور لان النسب يثبت
 باقراره ولا عبرة لا نكارها
 بعده ويمكن أن يقال انه
 بحسب الظاهر لم يدع
 النسب كما يدل عليه
 تصويرهم اه كذا في
 حاشية السيد أبي السعود

(قوله وفي دعوى الدائن
الايضاء) أى ان فلانا
وصى عن الميت (قوله
رضى الموكل) أى موكل
المشتري (قوله الثانية
لو ادعى على الآخر رضاه
الخ) صورته اشترى شيئا
بالو كالة فظهر به عيب
فأراد الآخر أى الموكل
رده بالعيب فادعى البائع
على الآخر أنك رضىت
بالعيب لا يحلف الآخر
وتمام الكلام على هذه
في شرح الوهبانية (قوله
الثالثة الوكيل يقبض
الدين الخ) قال في نور العين
فيه نظر اذا المقر به هو
الابراء الذى يدعيه
المدينون فكيف يتصور
لزمه على الوكيل اللهم
الآن يقال المراد من
لزمه الابراء لزم حكمه
وهو الفراغ عن مطالبته
المدينون وأما احتمال براءة
المدينون بأقرار الوكيل
وانتقال الدين الى ذمة
الوكيل جزاء على إقراره
فبعينه بل غير مسلم والله
أعلم (قوله وزدت على
الواحدة والثلاثين)

الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليا رجل وامرأتان قيد مجد
السرقة لانه لا يستخلف في غيره من الحدود واجماعا ولو كان حدا القذف الا اذا تضمن حقا بان علق
عق عبده بالزنا وقال ان زنيته فانت حرف ادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت عليه يستخلف المولى حتى اذا
نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في الشرح وصححه المحلوا في خلاف السرخصى وهى في الخامسة
والضمة في زنيته للتكلم ولهذا قال في الخامسة وهل يصير العبد فاقدا لمولاه بهذا الكلام ذكر
الخصاف في أدب القضاء ما هو اشارة الى انه يصير فاقدا فانه قال وقد أتى الذى حلف عليه ولم يقل انه
زنى فحزر اذن ذلك وكفى الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلته يصير الثانى
فاذا قام اذا حلف المولى ههنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنيته بعد ما حلف بعق عبده
هذا اه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستخلاف عنده في الاشياء السبعة وفي الخامسة انه
لا استخلاف في أحد وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فنذكرها سردا اختصارا
السبعة وفي تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعندهما يستخلف الاب في الصغيرة وفي تزويج المولى أمته
خلافهما وفي دعوى الدائن الايضاء فأنكره لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصى وفي الدعوى على
الوكيل في المثلين كالوصى وفيما اذا كان في يد رجل شئ فادعاه رجلان كل الشراء منه فاقربه
لا أحدهما وأنكر الآخر لا يحلفه وكذا لو أنكرهما فحلف لا أحدهما فأنكر له وقضى عليه لم يحلف
للآخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذى اليد فاقرب لا أحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو نكل
لا أحدهما لا يحلف للآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لا أحدهما أو حلف
لا أحدهما فأنكر لا يحلف للآخر وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والآخر الشراء فاقرب
بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري وفيما اذا ادعى أحد رجلين الاجارة والآخر الشراء فاقرب
بها وأنكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدة وفك الرهن وان شئت فافسخ
وفيما اذا ادعى أحدهما الصدقة والقبض والآخر الشراء فاقرب لا أحدهما لا يستخلف للثاني وفيما
اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقرب لا أحدهما أو نكل لا يحلف للآخر بخلاف ما اذا ادعى كل منهما
على ذى اليد الغصب منه فاقرب لا أحدهما أو حلف لا أحدهما فأنكر لا يحلف للثاني كما لو ادعى كل منهما
الايداع فاقرب لا أحدهما يحلف للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا او لا قيمته وهى كذا وكذا
وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل بالعيب لم يحلف وكيلاه وفيما اذا أنكره تو كياه له في النكاح وفيما
اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل
انه استصنعه في كذا فأنكر لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب يقبض دينه
وبالخصوص فأنكر لا يستخلف المدينون على قوله خلافا لما ههنا ذكره بعضهم وقال المحلوا في يستخلف
في قولهم جميعا اه وبه علم أن ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو أقر لزمه فاذا
أنكره يستخلف الا في ثلاث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا فإراد أن يرده بالعيب
وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه ذلك ويظل
حق الراد الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى
المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر به لزمه اه وزدت على
الواحدة والثلاثين السابقة البائع اذا أنكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام ولو أقر به لزمه كما
قدمناه في خيار العيب والشاهد اذا أنكر رجوعه لا يستخلف ولو أقر به ضمن ما تناف بها والسارق اذا

أنكرها لا يستخلف للقطع ولو أقر بها قطع وذكر الاستحباب ولا يستخلف الأب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولى للمعبد والاقواق اذا ادعى عليهم العقد يستخلفون حينئذ اه (قوله) والزواج ان ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر) لان الاستخلاف يجري في الطلاق عندهم لاسيما اذا كان المقصود هو المال أشار المؤلف الى أن الاستخلاف في المواضع السابقة يجري عند دعوى المال فبخلاف في النكاح اذا ادعت هي الصداق لانه دعوى المال ثم يثبت المال بنكوله ولا يثبت النكاح وبه علم أنه لا فائدة في تعقيد المؤلف المسئلة بالطلاق قبل الدخول اذ لا فرق بين أن يكون قبل الطلاق أو بعده قبل الدخول أو بعده في الاستخلاف كما في النهاية ولا فرق بين أن تدعى المهر أو نفقة العدة كما في الخانية وكذا في النسب اذا ادعى حقا كالارث والمحرر في اللقطة والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة لان المقصود في هذه الحقوق هو المال وبيان صور هذه الاربع في النهاية (قوله) وحاحد القود فان نكل في النفس خمس حتى يقر أو يخلف وفيما دونه يقتص) وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لزمه الارش فيه مالان النكول اقرار فيه شبهة عندهم ما فلا يثبت فيه القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص لمعنى من جهة من عليه كما اذا أقر بالخطأ والولى يدعى العمد وله أن الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فيجوز فيها البذل بخلاف الانفس فانه لو قال اقطع يدى فقطعه لا يجب الضمان وهذا العمل للبذل لانه لا يباح لعدم الفائدة وهذا البذل مفيد لاندفاع الخصومة به فصارك قطع اليد لا كقطع السن للوجع واذا امتنع القصاص في النفس واليمين حق مستحق يجبس به كما في القسامة وفي الخانية ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولى هذا عمد او فيما سوى القتل من القطع والشجة ونحو ذلك يخلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولا قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص واذا ادعى قتل أبيه خطأ أو وليه أو قطع يده أو شجبه خطأ اذا ادعى شيا فيه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى ما لا يخلف على الحاصل كما في سائر الاموال وقال أبو يوسف كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في الخطا يخلف على السبب بالله ما قتلت ابن فلان هذا وفي الشجة بالله ما شجبت هذا هذه الشجة التي يدعى وكل جنابة يجب فيها الارش أو الدية على المدعى عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص اه (قوله) ولو قال المدعى لى بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف) اى عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يستخلف لان اليمين حقة بالحد يثبت المعروف فاذا طالب به بحجبه ولا يبيح حنيفة أن ثبوت الحق في اليمين مرتب على التجز عن اقامة البينة بما روينا فلا يكون حقه دونه ومحمد مع أبي يوسف فيما ذكره الخصاص ومع أبي حنيفة فيما ذكره الطحاوى أطلق في حضورها فشملى حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخلف وحضورها في المصر وهو محل الاختلاف وحضورها في المصر بصفة المرض وظاهر ما في خزانة المفتن خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعاوى الصحيحة اذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودلى أو شهودى غيب أو مرضى اه وقيد بحضورها لانها لو كانت خارج المصر فانه يخلف اتفاقا وفي المجتبى وقدرت الغيبة بمسيرة السفر اه وقيد بقوله المدعى لانه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يخبر

والزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر وحاحد القود فان نكل في النفس خمس حتى يقر أو يخلف وفيما دونه يقتص

الاولى أن يقول على الاربع والثلاثين بضم ما في الخلاصة الى ما في الخانية لكن الاولى من مسائل الخلاصة تقدمت في كلام الخانية فبقى منها ثنتان (قوله) الا اذا ادعى عليهم العقد) قال الرملى يريد غير عقد النكاح اذ قد سدم انه لا تخلف في تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعندهما يستخلف الأب في الصغيرة تامل

القاضي بها فهو مخير بين الاستحلاف وبين اقامة المينة كذا في القنية ثم رقم بعده لا تخران غاب
على ظنه انه ينسكل فله ان يحلفه وان غلب على ظنه انه يحلف كاذبا لا يعدر في التحليف وفيها أيضا
ادعى المدينون الايصال فانكر المدعى ولا يئنه له فطالب عينه فقال المدعى اجعل حقي في الختم ثم
استحلفني فله ذلك في زماننا اه ولو قال لا يئنه لي وطالب عين خصمه فحلفه القاضي فقال لي بينة فان
القاضي يقبل ذلك منه وقيل لا يقبل كذا في خزائنه المفتين وقدمناه (قوله وقيل لخصمه اعطه
كفيل بنفسك ثلاثة أيام) كيلا يغيب نفسه فبضيع حقه وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسانا
عندنا لأن فيه نظر المدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الخصم مستحق عليه بمجرد
الدعوى حتى يعدى عليه ويحال بينه وبين أشغاله فصيح التكفيل باحضاره والتقدير بثلاثة أيام
بروى من أبي حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي وصحيح في الحاشية انه الى جلوس القاضي مجلسا آخر
وهو مروى عن الثاني وقاعله قيل القاضي يطلب المدعى كافي الحاشية والا فلا يطلب القاضي منه
كفيل او في الصغرى هذا اذا كان المدعى عالما بذلك أما اذا كان جاهلا بالقاضي يطلب رواه ابن
سماعة عن محمد اه أطلق في الخصم فشم ما اذا كان خاملا أو وجهيا وما اذا كان ماعليه حقيرا
أو خطيرا كذا في الهداية وفي المصباح خجل الرجل خو لا من باب قعد فهو خامل أي ساقط
النباهة لاحظ له اه والوجه اذا كان له حظ ورثة منه أيضا وقيد بقوله لي بينة حاضرة للتكفيل
ومعناه في المصر حتى لو قال المدعى لا يئنه لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في
الهداية وفي المجتبى لو قال المشتري لي بينة على الابقاء لا يجبره على الابقاء بل يمهله ثلاثة أيام بشرط
أن يدعى حضورا الشهود ولو قال شهودي غيب يقضى عليه بغير امهال ولو ادعى البراءة وقال لي بينة
حاضرة يمهله ثلاثة أيام وقال الطواويسي يؤجله الى آخر المجلس ادعى القاتل ان له بينة حاضرة
على العفو أجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالمينة او قال لي بينة غائبة يقضى بالقصاص قياسا
كالا موال وفي الاستحسان يؤجل استعظاما لا مردم اه وأطلق التكفيل وقيده في البرازية
وغيرها بالثقة وفسره في البرازية بان يكون له دار وحانوت ملكه اه وفسره في الصغرى بان
لا ينجح نفسه ولا يهرب من البلد بان تكون له دار معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت بكرة
يتركه ويهرب وهذا شيء يحفظ جدا اه وينبغي أن يكون الفقيه ثقة بوظائفه بالاقاف وان لم يكن
له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركها ويهرب وفسره في شرح المنظومة بان يكون معزوف الدار
معزوف التجارة ولا يكون لمحو حانوتها بالانحصومة وأن يكون من أهل المصر لا غريب اه وفي
كفالة الفتاوى الصغرى القاضي اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بامر المدعى أو لا بامره
فالكفيل اذا سلم الى القاضي أو الى رسوله يبرأ وان سلم الى المدعى لا يبرأ وهذا اذا لم يصف
الكفالة الى المدعى بان قال القاضي أو رسوله اعط كفيلك لا بنفسك ولم يقل للطالب فسترجع
الحقوق الى القاضي أو الى رسوله الذي أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه الكفيل يبرأ ولو سلم الى
المدعى لا يبرأ وان أضاف الى المدعى بان قال اعط كفيلك بالنفس للطالب كان الجواب على
العكس اه وفي قضائهما ثم تأقت الكفالة بثلاثة أيام أو نحوها ليس لاحل ان يبرأ الكفيل
عن الكفالة بعد ذلك الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعد مضي شهر لكن التكفيل الى شهر
لتوسعة الامر على الكفيل حتى لا يطالب الكفيل الا بعد مضي شهر لكن لو عجل الكفيل يصح
وهذا التوسعة المدعى حتى لا يسلم الكفيل المدعى عليه للحال فيبرأ الكفيل فيعجز المدعى عن اقامة

ولو قال المدعى لي بينة
حاضرة وطلب السمين
لم يستحلف وقيل لخصمه
اعطه كفيل بنفسك
ثلاثة أيام

(قوله وفي المجتبى لو قال
المشتري الخ) قال الرملي
عبارة المجتبى ادعى
المشتري ابقاء الثمن الى
البائع فانكر لا يحلف
الابطال المدعى فان
حلف قبله فله ان يحلفه
ثانيا فاذا حلف ثم قال
المشتري الخ (قوله ادعى
القاتل انه له بينة الخ)
قال الرملي ومقتضى
الاطلاق ان دعوى
الطلاق كدعوى
الاموال وان احتاطوا في
الفروج لا تبلغ استعظام
أمر الدماء ولذلك يثبت
برجل وامرأتين

البينة متى أحضر البينة فأنما يسلم إلى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر المدعى بينة قبل
 وجود ذلك الوقت يجب أن يطالب الكفيل هذا هو الظاهر ينظر في باب كفالة القاضى من كفالة
 عصام اهـ ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى طلب المدعى وكيلاً من المدعى عليه وذكره في السكافي
 فقال وله أن يطالب وكيلاً بخصوصه حتى لو غاب الأصيل بقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وإن
 أعطاه وكيله أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وإذا أعطاه كفيلاً بنفس الوكيل له أن يطالبه
 كفيلاً بنفس الأصيل لو كان المدعى ديناً لا الدين يستوفي من ذمة الأصيل دون الوكيل فلو أخذ
 كفيلاً بالمال له أن يطالب كفيلاً بنفس الأصيل لأن الاستيفاء من الأصيل قد يكون أيسر وإن كان
 المدعى منقولاً له أن يطالب منه مع ذلك كفيلاً بالعين لحضرها ولا يغيبه المدعى عليه وإن كان عقاراً
 لا يحتاج إلى ذلك لأنه لا يتخيل التغيب وصح أن يكون الواحد كفيلاً بالنفس ووكيلاً بالخصوصة لأن
 الواحد يقوم بهما فلو أقر وغاب يقضى لأنه قضاء عانة ولو أقيمت البينة فلم تترك فغاب المشهود عليه
 فزكيت لا يقضى عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لأن له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف أنه
 يقضى اهـ بلفظه ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى ما لو طلب المدعى الحيلولة بين العين والمدعى عليه
 وفي الصغرى طلب المدعى بنفس الدعوى من القاضى وضع المنقول على يد عدل ولم يكتف بالكفيل
 النفس والمدعى فإن كان المدعى عليه عدلاً لا يجيبه القاضى ولو كان فاسقاً يجيبه وفي العقار لا يجيبه
 إلا في الشجر الذي عليه الثمر لأن الثمر نقلى اهـ وظاهره أن الشجر من العقار وقد منّا خلافه وفي خزانة
 المفتين فيما إذا أقام البينة ولم تترك في الجارية قال يضعها القاضى على يد امرأة ثقة مأمونة تحفظها
 حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد المدعى عليه سواء كان عدلاً أو لا وهذا إذا سأل المدعى من
 القاضى أن يضعها اهـ وأشار المؤلف إلى أن المدعى لو أقام البينة ولم تترك فالحكم بالأولى كما لا يخفى
 ويشير إليه قوله فإن أبي فالحاصل أن أخذ الكفيل والوكيل انما هو برضا الخصم (قوله فإن أبي
 لازمه أى دار معه حيث دار) أى بمقدار مدة التكفيل المذكورة أشار إلى تفسير الملازمة بالدوران
 إلى أنه لا يلزمه في مكان معين وفي الصغرى المذهب عندنا أنه لا يلزمه في المسجد لأن المسجد مبنى
 لذكر الله تعالى وبه يقضى ثم قال فيها وتفسير الملازمة أن يدور معه حيثما دارو يبعث معه أميناً حتى
 يدور معه ورأيت في زيادات بعض المشايخ أن الطالب لو أمر غيره بملازمة مدينه فلامدنيون أن
 لا يرضى عند أبي حنيفة خلافاً لها وجعله فرعاً لمسألة التوكيل بغير رضا الخصم لكنه لا يجلسه في
 موضع لأن ذلك حبس وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف
 والمدعى يدور معه وإذا انتهى المطالب إلى داره فإن الطالب لا يمنع من الدخول إلى أهله بل يدخل
 المطالب إلى أهله والملازم يجلس على باب داره هكذا ذكرنا وفي الزيادات أن المطالب إذا أراد أن
 يدخل بيته فاما أن يذن للمدعى في الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار لأنه لو تركه حتى
 يدخل الدار وحده فربما يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود منها وفي تعليق أستاذنا
 لو كان المدعى عليه امرأة فإن الطالب لا يلزمها بنفسه بل يستأجر امرأة فتلازمها وفي أول
 كراهية الوقعات رجل له على امرأة حق فله أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لأن
 هذا ليس بجرام فإن هربت ودخلت خربة فلا بأس بذلك إذا كان الرجل يامن على نفسه ويكون
 بعيداً منها يحفظها بعينه لأن في هذه المحاولة ضرورة اهـ وأشار بملازمة المدعى إلى ملازمة المدعى لما في
 خزانة المفتين إذا كان المدعى عليه متلاًفاً وأبى إعطاء الكفيل بالمدعى فلامدعى أن يلزم

فان أبي لازمه أى دار
 معه حيث دار
 (قوله وقد منّا خلافه)
 أى عند قوله وان ادعى
 عقاراً ذكر حدوده

(قوله فلو حلف بالرجن أو الرحيم لا يكون عينا ولم أره) وهذه العلامة المقدسية على ما نقل عنه المحوى بأنه قصور لوجود النص على خلافه فقد ذكره روافي كتاب ٢٢٢ الإيمان أنه لو قال والرجن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك يمين ويدل عليه قولهم فيما اذا غلظ

بذكر الصفة يحتز عن
الأتیان بالواو ثلاثا تنكر
اليمين ونصوا هنا في
تحليف الآخر أن يقال
له عهد الله عليك ولا فرق
بينه وبين الصحيح بل
صرح به ذاق الصحيح
وصحح في روضة القضاة
بان الرجن الرحيم وسائر
أسماء الله تعالى تكون

ولو كان غريبا لازمه مقدار
مجلس القاضى واليمين
بالله تعالى لا بطلاق
وعتاق الا اذا ألح الخصم
ويغلظ بذكر أوصافه

عينا اه كذا في حاشية
أبي السعود (قوله نكوله)
والظاهر من كلام الزيلعي
خلافه حيث قال وقال
بعضهم يسوغ للقاضى
أن يحلف به بما اذا ألح
الخصم لكن اذا نكل
لا يقضى عليه بالنكول
ولو قضى عليه بالنكول
لا ينفذ اه وفي غرر
الافكار مثله وعلاه
بقوله لا امتناع عما هو
منهى عنه فليتأمل في
هذا التعليل وفي حاشية
أبي السعود وفي الدرر

ذلك الشيء الى أن يعطيه كفيلا وان كان المدعى ضعيفا عن ملازمته يضع ذلك الشيء على يد عدل
اه وظاهر ما في السراج الوهاج أنه لا يلزمه الا باذن القاضى وذ كرفيه ان منها أن يسكن حيث
سكن وفي المصباح دار حول البيت يدور دورا ودورا ناطاف به ودورا الفلث تواتر حر كاته بعضها
اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أى كلما تعلقت بمحل توقف ثبوت
الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم يتوقف على الاول وهكذا اه (قوله ولو كان غريبا لازمه
مقدار مجلس القاضى) وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس فلو قال الا أن يكون غريبا فالى
انتهاء مجلس القضاء لسكان أولى ليرجع الى الملازمة والتكفيل وعلاه في الهداية بان في أخذ
التكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرا رابه بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا
أطلق في مقدار مجلس القاضى فشمـل ما اذا كان مجلس في كل خمسة عشر يوما مرة كذا في
البرازية والمراد بالغريب المسافر لما في البرازية لو كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك منه
لا يؤخذ منه كفىـل وأجله الى آخر المجلس فان برهن في المجلس والاخلى سبيله ولو قال أنا أخرج
عدا وألى ثلاثة أيام يكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب خروجه نظر الى زيه أو بعث من
يثق به الى رفقاؤه فان قالوا أعد للخروج معنا يكفله الى وقت الخروج اه (قوله واليمين بالله
تعالى لا بطلاق وعتاق الا اذا ألح الخصم) لقوله عليه السلام من كان حالقا منكم فليحلف بالله
أوليدرو في خزائن المفتين واليمين بالله تعالى ذكر اسمه تعالى وهو ان يقول والله اه وظاهره أنه
لا تحلف بغير هذا الاسم فلو حلف بالرجن أو الرحيم لا يكون عينا ولم أره صريحا فلا يحلف بغيره من
طلاق وعتاق وقيل في زماننا اذا ألح الخصم ساع للقاضى أن يحلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بالله
تعالى كذا في الهداية وظاهره أنه خارج عن ظاهر الرواية فما كان ينبغي للمؤلف ذكره في المتن
لانه موضوع لظاهر الرواية مع أنه ضعيف أيضا لما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعتاق
والإيمان المغلظة لم يجوزها أكثر مشايخنا اه وفي الحاشية وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعتاق
في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضى الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعتاق حرام ومنهم جوزه في
زماننا والصحيح ما في ظاهر الرواية اه وفي كتاب المحظر والاباحه من التتارخانية والفتوى على
عدم التحليف بالطلاق والعتاق اه وفي منية المفتي لم يجزها أكثر مشايخنا وان مست اليه الضرورة
يفتى ان رأى فيه للقاضى اتباع البعض اه وفي خزائن المفتين كما في منية المفتي وزاد فلو حلفه
القاضى بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه على قول الاكثر اه وظاهره أنه مفرع على
قول الاكثر من أنه لا تحلف به بما فلا اعتبار بنكوله عنهم أو ما من قال بالتحليف به بما فيعتبر
نكوله ويقضى به لان التحليف به بما الرجاء النكول فيقضى به والا فلا فائدة وظاهر كلام الشارح
خلافه قيد باليمين بالطلاق والعتاق لان الخصم لو طالب تحليف الشاهد أو المدعى ما يعلم ان الشهود
كذبة لا يلتفت اليه كما قدمناه (قوله ويغلظ بذكر أوصافه) مثل قوله والله الذي لا اله الا هو
عالم الغيب والشهادة الرجن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك

مصنف التنوير انه اعتمد ما في البحر لكن نقل السيد المحوى عن العلامة المقدسية ما محصله ان فائدة التحليف بهما ولا
على القول بأنه يجوز وان كان لا يقضى عليه بالنكول اطمئن ان خاطر المدعى اذا حلف قريبا كان مشتتيا عليه الامر بنسيان
ونحوه فاذا حلف له بما صدقه اه قلت بل في الغالب يمتنع عنه اذا كان كاذبا خوفا من طلاق زوجته وعقبي عبده فله فائدة تأمل

لا بزمان ومكان ويستحاف
اليهودى بالله الذى أنزل
التوراة على موسى
والنصرانى بالله الذى
أنزل الانجيل على عيسى
والمجوسى بالله الذى خلق
النار والوثنى بالله

(قوله الا انه يحتاط الخ)
أى يحتاط عن العطف قال
الزبلى ولوأمره بالعطف
فانى بواحدة ونسكل عن
الباقى لا يقضى عليه
بالنسكول لان المستحق
عليه عين واحدة وقد
أقبحها (قول المصنف
ويستحلف اليهودى الخ)
قال فى البدائع ولا يحلف
على الإشارة الى مصحف
معين بان يقول بالله الذى
أنزل هذا التوراة أو هذا
الانجيل لانه ثبت تحريفه
بعضها فلا يؤمن أن تقع
الإشارة الى الحرف المحرف
فيكون التحليف به
تعظيماً لما ليس كلام الله
تعالى كذا فى الشريعة لالة
(قوله وذكر ابن السكال
ان الكفرة بأسرهم الخ)
عبارة ابن السكال لالان
الكفرة بأسرهم يعتقدون
الله تعالى فان الدهرية

الخ

ولا قبلك هذا المال الذى ادعاه وهو كذا وكذا ولا تثنى منه وله أن يزيد فى التغليظ على هذا وينقص
منه الا انه يحتاط كيلا يتكبر عليه اليمين لان المستحق يمين واحدة وان شاء القاضى لم يغلط
ويقتصر على بالله أو والله وقبل لا يغلط على المعروف بالصلاح وقبل يغلط فى الخطير من المال دون
المحقير وقد منا ان التغليظ ولم يجوزها أكثر مشايخنا وذكر الشارح انه لو حلف بالله ونسكل عن
التغليظ لا يقضى عليه بالنسكول لان المقصود المحلف بالله تعالى وقد حصل وفى خزانة المفتين
والاختيار فى صفة التغليظ ان القضاة يزيدون فيه ما شاؤوا وينقصون ما شاؤوا اه (قوله لا بزمان
ومكان) أى لا يغلط القاضى بهما لان المقصود تعظيم القسم به وهو حاصل بدون ذلك وفى ايجاب
ذلك خرج على القاضى حيث يكلف حضورها وهو مدفوع وظاهر ما فى الهداية ان المنفى وجوب
التغليظ بهما فبدل على مشروعيته وان لم يجب وظاهر ما فى السكاب عدم المشروعية وظاهر قوله
فى السكافى لان فى التغليظ بالزمان ناخير حق المدعى فى اليمين الى ذلك الزمان انه غير مشروع ولذا
قال الشارح فلا يشرع وظاهر ما فى المحيط ان التغليظ به ليس بحسن عندنا أصلاً فبعد الإباحة
ولا يمكن ذكر بعده انه لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة
على موسى عليه السلام والنصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسى بالله
الذى خلق النار والوثنى بالله تعالى) لقوله عليه السلام لابن صوريا الأعرابي أنشدك بالله الذى
أنزل التوراة على موسى ان حكم الزنا فى كتابكم هذا ولان اليهودى يعتقد نبوة موسى عليه السلام
والنصرانى نبوة عيسى فيغلط على كل واحد بذكر المنزل على نبيه وما ذكره من صورة تحليف
المجوسى مذكور فى الاصل ويروى عن الامام الاعظم انه لا يستحلف أحد الا بالله تعالى خالصاً
وذكر الخصاص انه لا يستحلف غير اليهودى والنصرانى الا بالله وهو اختصار بعض المشايخ لان ذكر
النار مع اسمه تعالى تعظيم لها وما ينبغى أن تعظم بخلاف الكتابين لان كتب الله تعالى معظمة
والوثنى لا يحلف الا بالله تعالى لان الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله وظاهر ما فى المحيط ان ما فى السكاب قول محمد وما ذكره الخصاص
قوله ما فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونسكل عما ذكره لم يكفيه أم لا قلت لم أره صريحاً وظاهر
قولهم انه يغلط به انه ليس بشرط وانه من باب التغليظ فيكتفى بالله ولا يقضى عليه بالنسكول عن
الوصف المذكور وفى العناية ابن صوريا بالقصر اسم أعجمى وأنشدك أى أحلفك بالله اه وذكر ابن
السكال ان الكفرة بأسرهم لا يعتقدون الله تعالى فان الدهرية منهم لا يعتقدونه ولا دالة فى قوله
تعالى ولئن سألتهم الآية على ذلك بل لان الوثنى يعبد غير الله تعالى ويعتقد ان الله تعالى خالقه اه
واليهودى نسبة الى هود وهو اسم نبي عربى وسعى بالجمع وبالمضارع من هاد اذا رجع ويقال هم يهود
وهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وجاز تنوينه وقبل نسبة الى يهود ابن يعقوب عليه السلام
وتماه فى المصباح وفيه رجل نصرانى بفتح النون وامرأة نصرانية ورجل نصرانى ونصرانية
ويقال هو نسبة الى قرية اسمها نصره قاله الواحدي ولهذا قيل فى الواحد نصرى على القياس
والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصرانى على كل من تعبد بهذا الدين اه وفيه
المجوس أمة من الناس وهى كلمة فارسية وتعجس دخل فى دين المجوس كما يقال يهوداً ونصارى اذا دخل
فى دين اليهود والنصارى اه وفيه الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن
مثل أسد وأسودا وثنان وينسب اليه من يتدين بعبادته على لفظه فيقال رجل وثنى اه (قوله

ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) لان القاضي لا يحضرها بل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال
المسلم لا يحضرها كان أولى لما في التارخانية يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره
من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول والظاهر انها تجريمة لانها المرادة
عند اطلاقهم وقد اقيمت بتعزيرهم - لم لازم الكنيسة مع اليهود (قوله ويحلف على المحاصل أي
بالله ما بينكنا نكاح قائم وبيع قائم وما يجب عليك رده وما هي بائن منك الآن في دعوى النكاح
والبيع والغصب والطلاق) يعني ولا يحلف بالله ما بعث لانه قد تباع العين ثم يقال فيها ولا يحلف في
النكاح ما نكحت لانه يطرأ عليه الخلع ولا في الغصب ما غصبت لانه رجمارده وفي الطلاق ما طلقت
لان النكاح قد يجب بعد الابانة فيحلف على المحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السبب
يتضرر المدعى عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد - ادأما على قول أبي يوسف فيحلف في جميع ذلك على
السبب الا اذا عرض بما ذكرنا فينبذ فيحلف على المحاصل وله معنيان لغوى واصطلاحى هنا فالاول
كفاي القاموس المحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا اه والثاني
تحليفه على صورة انكار المنكر عنه - وهذا عند أبي يوسف فيحلف على السبب وهو صورة دعوى
المدعى وبيانه اذا ادعى عنده ودعيته او قرضا او غصبا او بيعا فهو ينكر ويقول ليس لك على
شيء فعلى قولهما ما يحلف على صورة انكاره بالله ليس له عندك شيء ولا عليك دين وعند الله بالله
ما اودعه ولا باعه ولا اقضه ذكره الاسيحياني وقوله الآن متعلق بالجميع كما افاده مسكين ومعنى
قوله ويحلف على المحاصل ان الاصل هذا اذا كان سببا يرتفع الا اذا كان فيه ترك النظر في
جانب المدعى فينبذ فيحلف على السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعى ميتة نفقة الغدلة والزوج
من لا يراها او ادعى شفعة بالجوار والمشتري لا يراها لانه لو حلف على المحاصل يصدق في عينه في
معتقة مودة فيفوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب بالاجماع
كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبد الكافر لانه يكره الرق عليهم بالردة
واللحاق بدار الحرب وعليه ينقض العهد والحق ولا يكره على العبد المسلم كذا في الهداية
وفي قول المؤلف بالغصب وما يجب عليك رده قصور والصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا
مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله ما هي بائن منك الآن لانه خاص بالبائن وأما
الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي يدعيها وأما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث
فقال الاسيحياني يحلف بالله ما طلقها ثلاثا في النكاح الذي بينكما اه كما ان ادخال النكاح
في المسائل التي يحلف فيها على المحاصل عندهما غفلة من صاحب الهداية والشارحين لان ابا
حنيفة لا يقول بالتحليف في النكاح ولذا قال الاسيحياني انه يحلف في النكاح على قوله - ما لا
على قوله ثم اختلفا فقال محمد - يحلف على صورة انكار المنكر وقال أبو يوسف على صورة دعوى
المدعى اه الآن يقال ان الامام فرغ على قوله ما وان كان لا يقول به كتفريعه في المزارعة على
قولهما والمذهب في التحليف قولهما - ما هو ظاهر الرواية كما في خزائن المفتين ولذا اختاره أصحاب
المتون لكن قال نضر الاسلام انه مفوض الى رأى القاضي وعن أبي يوسف ان القاضي ينظر الى
انكار المدعى عليه ان انكر السبب كالبيع يحلف على السبب وان أنكر الحكم يحلف على المحاصل
وعليه أكثر القضاة ذكره مسكين ولم يستوف المؤلف رحمه الله تعالى المسائل المفردة على هذا الاصل
فنها الامانة والدين وقد ذكرناهما وفي منية المفتي المدعى عليه الالف يحلف بالله ماله قبلك ما يدعى

ولا يحلفون في بيوت
عبادتهم ويحلف على
المحاصل أي بالله ما بينكنا
نكاح قائم وبيع قائم
وما يجب عليك رده وما
هي بائن منك الآن في
دعوى النكاح والبيع
والغصب والطلاق

(قوله الا اذا عرض بما
ذكرنا) أي بان يقول
المدعى عليه عند طلب
اليمين منه على السبب ان
الشخص قد يبيع ثم
يقبل (قوله الآن يقال ان
الامام فرغ على قولهما)
أو يقال محمول على ما اذا
كان مع النكاح دعوى
المال كما نقل عن العلامة
المقدسى ولكن ذكره
في البيهقوية أيضا ثم
قال وهذا بعيد لان
الظاهر انه يحلف عنده
في تلك الصورة على عدم
وجوب المال لا على عدم
النكاح فليتامل اه

ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادرهما فيكون صادقا له وفيما ذكره الاستيعابي في التحليف
على الوديعة قصور والصواب ما في خزنة المفتين وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله
هذا المال الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استهلكها أو دل انسانا
عليها لا تكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولا له قبلك حق منه
احتياطاً له ومنها دعوى المالك المطلق فان كان في ملكك منقول حاضر في المجلس يحلف بالله ما هذا
العين ملك المدعى من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائباً عن المجلس ان أقر المدعى عليه انه
في يده وأنكر كونه ملك المدعى كلف احضاره ليشير اليه وان أنكر كونه في يده فانه يستحلف بعد صفة
الدعوى ماله هذا في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك ولا قيمته وهي كذا ولا شيء منها
كذا في خزنة المفتين ومنها دعوى اجارة الضيعة أو الدار أو المحنوت أو العبد أو دعوى مزارعة في
أرض أو معاملة في فحل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين
المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزنة ومنها ما لو ادعت امرأة على زوجها انه جعل
أمرها بيدها وانها اختارت نفسها وأنكر الزوج فالمدعى على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الزوج الامر
والاختيار جميعاً وفيه لا يحلف على المحاصل بلا خلاف لانه لو حلف ما هي بأشئ منك الساعة ربما
تأول قول بعض العلماء ان الواقع بالامر باليد رجيح فيحلف على السبب ولكن يحتاط فيه للزوج
بالله ما قلت لها منذ آخرت زوج تزوجتها أمرك بيديك وما تعلم انها اختارت نفسها بحكم ذلك الامر وان
أقرب الامر وأنكر اختيارها يحلف بالله ما تعلم انها اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر
يحلف بالله ما جعلت أمراً لك هذه بيدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان
الزوج حلف بطلاقها الاثنا أن لا يفعل كذا وقد فعل فهو على التفصيل كذا في خزنة المفتين ومنها
ان ما ذكره في حلف المبيع قاصر والمحق ما في الخزنة من التفصيل فان المشتري اذا ادعى الشراء فان
ذكر نقداً الثمن فادعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعى ولا
يحلف بالله ما بعته وان لم يذكر المشتري نقداً الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا حضر استحلفه القاضي بالله
ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلف بالله ما بينك وبين
هذا شراء قائم الساعة والمحاصل ان دعوى الشراء مع نقداً الثمن دعوى المبيع ملكه مطلقاً وليست
بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع مع تسليم المبيع
دعوى الثمن معني وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن اه
ومنها في دعوى الكفالة اذا كانت صحيحة بان ذكر انهما منجزة أو معلقة بشرط متعارف وانما كانت
بأذنه أو أجازها في المجلس واذا خلفه يحلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها
حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة يعرض بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في خزنة
المفتين ومنها تحليف المستحق قال في خزنة المفتين رجل أعار دابة أو أجرها أو أودعها فجاء مدع
وأقام بيته انها له لا يقضى له بشيء حتى يحلف بالله ما بعته ولا وهبته ولا أذنت فيها ولا هي خارجة
عن ملكك للحال ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاء الدين له وأنكر الوارث يحلف ما تعلم انه قبضه
ولا شيأ منه ولا برئ اليه منه كذا في خزنة المفتين وقدمنا كيفية تحليف مدعيه على الميت وفي جامع
الفصولين أقول قوله ولا برئ الى آخره لا حاجة اليه لانه يدعى الايفاء لا البراءة فلا وجه له ذكره

(قوله وفيما ذكره) أي
في أول الصفحة السابقة

(قوله وأجبت عنه فيما كتبناه عليه الخ) ٣٣٦ وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله لا حاجة اليه محل نظر لان المدعى

هو ايفاء مجموع الدين فلو
أريد تسويته بالخلاف
عليه لاكتفى في الخلاف
بلفظ ما تعلمون ان أباكم
قبضه فزيادة لفظ ولا شيء
منه تدل قطعا على ان
المراد انما هو دفع جميع
لوجوه المجتمة في جانب
المورث نظر الغريم وشفقة
عليه ويجوز ان يكون
وجه زيادة ولا برئ اليه

وان ادعى شفعة بالجوار
أو نفقة المبتوتة والمشتري
أو الزوج لا يبرأهما يحلف
على السبب وعلى العلم
لو ورث عبد افاداه آخر
وعلى البتات لو وهب له
أو اشتراه

احتمال ان الغريم تجوز
فاراد بالايفاء الا براء نظرا
الى اتحادهما لها وهو
خلاص الذمة اه
(قوله لا يحلفه ما خرق)
أي لا احتمال انه خرقه
وأداه ضمانه تأمل (قوله
وقد ظهر لي في الجمع) قال
الرملي هكذا في النسخة
التي كتبت منها وهنا
كلام ساقط وأقول اذا
تأمل المتأمل وجد
التكرار لتكرير المدعى
فليتأمل اه يعني ان

في التحليف اه وأجبت عنه فيما كتبناه عليه يجوز ان الميت أبرأه ولم يعلم المديون لانه لا يتوقف
على قبوله ومنها في دعوى الاتلاف قال في الخزانة ادعى على آخر انه خرق ثوبه وأحضر الثوب معه
الى القاضي لا يحلفه ما خرق ثم ينظر في الخرق ان كان يسير أو ضمن النقصان يحلف ماله عليك هذا
القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الثوب حاضرا كلفه القاضي بيان قيمته ومقدار
النقصان ثم يترتب عليه اليمين وكذلك هذا في هدم الحائط أو فساد متاع أو ذبح شاة أو نحوه اه ثم
اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لاف لفظ اليمين خصوصا في تحليف مدعى دين
على الميت فانها تصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان اليمين تتكرر
بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا أكل طعاما ولا شرابا ومع قولهم هنا في تغليظ اليمين يجب
الاحتراز عن العطف لان الواجب يمين واحدة فاذا عطف صارت أيمانا ولم أر عنه جوابا بل ولا من
تعرض له وقد ظهر لي في الجمع (قوله وان ادعى شفعة بالجوار أو نفقة المبتوتة والمشتري أو الزوج
لا يبرأهما يحلف على السبب) يعني بان كان كل منهما شافعيًا مثلاً لما قدمنا من انه لو حلف على
الحاصل يصدق في يمينته في معتقده فيغوث النظر في حق المدعى وقد استفيد منه انه لا اعتبار
بمذهب المدعى عليه وأما مذهب المدعى ففيه اختلاف فقيل انه لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار
لمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة الجوار عند حنفي سمعها وقيل لا وقيل يسأله القاضي هل
يعتقد وجوبها أولا وفي شرح الصدر الشهيد ان الاخير أوجه الاقويل وأحسنها اه وهذا صحيح
فكان هو المعتمد وذكر الصدر حكايته عن القاضي أي عاصم انه كان يدرس والخليفة يحكم باتفاق
ان امرأة ادعت على زوجها نفقة العدة فأنكر الزوج فحلف بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذي
تدعى فلما تمها ليحلف نظرت المرأة اليه فعلم لماذا انظرت اليه فنأدى خليفته سل الرجل من أي المحلة
هو حتى ان كان من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة
وان كان من أصحابنا حلفه بالله ما عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذي تدعى نظر الها اه فان قلت
قد راعيت جانب المدعى وتركت النظر للمدعى عليه لجواز انه اشتري ولا شفعة له بان سلم أو سكت
عن الطلب قلت أشار الصدر الى جوابه بان القاضي لا يجيب دامن المحاق الضرر باحدهما فإمكان
مراعاة جانب المدعى أولى وأوجب لان السبب الموجب للحق له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له
وسقوطه انما يكون باسباب عارضة فيصح التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض اه
ولا خصوصية لمسئلي الكتاب فمسئلة الالباء كذلك كما ذكره الصدر فيخلف على نفس الالباء اذا
قالت انه لا يرى الوقوع بمضى المدة ثم اعلم ان ظاهرا ما ذكره الخصاف وتبعه الصدر الشهيد ان
معرفة كون المدعى شافعيًا ونحوه انما هي بقول المدعى ولم أر حكم ما اذا تنازعا في ذلك وظاهر
كلامهما انه لا اعتبار بقول المدعى عليه (قوله وعلى العلم لو ورث عبد افاداه آخر) لانه لا علم له
بما صنع المورث فلا يحلف على البتات أطلقه فشمع ما اذا ادعاه مدك مطلقا أو بسبب من المورث
(قوله وعلى البتات لو وهب له أو اشتراه) لوجود المطلق لليمين اذ الشراء سبب لثبوت الملك وضعا
وكذا الهبة ومراعاة وصوله اليه بسبب اختياري ولو كان غير الشراء والهبة ولو قال المؤلف لو ادعى
على الوارث عينا أو دين السكان أولى ليشتمل دعوى الدين على الميت وحاصل ما ذكره الصدر في

دعوى

المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لهذه الاشياء ضمنا (قوله وأما مذهب المدعى

ففيه اختلاف الخ) الظاهر ان هذا الاختلاف في غير قضية زماننا المأمورين بالحكم على مذهب مولاهم عز نصره

(قوله يستوفيه المدعى من حصته فقط) لانه لا يصح اقراره على الميت فيبقى اقراره في حق نفسه وقوله استوفاه من التركة أى لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي فيمادعى على الميت وقوله والا وطلب يمينه ٢٣٧ أى والا يبرهن المدعى وطلب يمين

المدعى عليه استخلفه على العلم أى بالله ما تعلم ان فلان بن فلان هذا على أهلك هذا المال الذى ادعاه وهو ألف درهم ولاشئ منه وقوله ان أقر بوصوله اليه أى بوصول نصيبه من الميراث اليه وقوله والا أى والا يقر بوصوله اليه وقوله فله تخليفه على الدين ثانيا أى على العلم وقوله لاحتمال الخ أى ان فى اثبات الدين فائدة وان لم يصل المال اليه فانه متى استخلفه وأقر أو نكل وثبت الدين فاداه هر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انسان لا يحتاج الى الاثبات ففيه فائدة منتظرة وقوله فان نكل حلف على الدين أى على العلم أيضا (قوله ولا يقضى بنكوله عما ليس واجبا عليه) قال الرملى قال فى جامع الفصولين وكل موضع يجب اليمين يتأخلف القاضي على العلم لا يعتبر نكوله ولو وجب على العلم فخلفه بتاسقط عنه الحلف اذ البت أقوى

دعوى الدين على الوارث ان القاضي يساله أولا عن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بموته ساله عن الدين فان أقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان أنكر قبره من المدعى استوفاه من التركة والا وطلب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف انتهت والا قضى عليه فيستوفى من نصيبه ان أقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلاشئ عليه والا استخلف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعضه فان نكل لزمه القضاء والا لا هذا اذا حلف على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا فخلف فله تخليفه على الدين ثانيا لاحتمال ظهور مال فكان فيه فائدة منتظرة ولو أراد المدعى استخلافه على الدين والوصول معا فقبل له ذلك وعامتهم انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلفه على الدين اه مختصرا ودعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها واذا تنازعا فى كونها ميراثا فقال المدعى عليه ورثتها فاحلف على العلم وكذبه المدعى حلف على البتات لان سبب الاستحقاق قد تقرر وهو ظهور الدار فى يده وهو ير يد اسقاط يمين البتات فالقول للمدعى فاذا أراد المدعى عليه تخليفه انه ما يعلم انها وصلت اليه بالميراث فله ذلك فان نكل حلف على العلم والا فعلى البتات وتماه فى شرح الصدر ثم اعلم أن مدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة به وحلفه فله أن يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون فى اليمين وربما لا يعلم الاول به ويعلم به الثانى ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخليفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الامرة كذا فى الحانية وأشار المؤلف رحمه الله الى انه يحلف على نفي العلم فى فعل الغير وعلى البتات فى فعل نفسه ولهذا حلف عليه السلام اليهود بالله ما قلتم ولا علمتم له فأنال قال الامام الخوانى هذا الاصل مستقيم فى المسائل كلها الا فى الرد باليمين فان المشتري اذا ادعى الاباق ونحوه فان البائع يحلف على البتات مع انه فعل الغير لان البائع ضمن له المبيع سامعاً من العيوب فالتخليف يرجع الى ما ضمن بنفسه فحلف على البتات ألا ترى أن المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا لو كيل بالمبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات لا دعائه العلم بذلك كذا ذكر الشارح وفى الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامرأته طالق ثم قال انه دخل يحلفه على البتات بالله انه دخل الدار اليوم اه مع انه فعل الغير لكنه ادعى علماً به وفى القنية باع الوصى عبداً فادعى المشتري به عيباً ولا يمينه له يحلف الوصى على البتات والوكيل على العلم لان العبد فى يد الوصى فيعلم بالعيب ظاهر بخلاف الوكيل اه ومما يحلف فيه على نفي العلم ما فى القنية ولو اشترى جارية من رجل فادعت امرأته انها اشترتها قبل هذا ولا يمينه فلها أن تحلف المشتري على العلم اه ومنه ما فيها أيضاً قال فى حال مرضه ليس لى شئ من دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت وورثة فللورثة أن يحلفوا زوجته وابنته على انهما لا يعلمان شيئا من تركته المتوفى بطريقة اه وفى البرازية فى يده جارية يقول أودعني فلان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها أو وهبها بعد الايداع منك وأنكره المدعى عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك فى يده عبداً ورثة من أمه ادعى آخرانه كان أودعته من أبيه يحلف على العلم اه ثم فى كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم فخلف على البتات كفى وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عما ليس واجبا

ولو نكل يقضى عليه وقيل هذا الفرع مشكل اه أقول وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى البت فنكواه عنه لعدم لزومه له فلا يكون بذلاً ولا اقراراً ويزول الاشكال بانه مسقط لليمين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء بعه

عليه والبتات بمعنى البت بمعنى القطع وكان اليمين على نفي العلم لا قطع فيها بخلاف الاخرى وفي بعض كتب الفقه البت بدل البتات ولم أر فيهما عندي من كتب اللغة أن البتات بمعنى القطع وإنما ذكر في القاموس أن البت بمعنى القطع وأن البتات الزاد والجهاز ومتاع البيت والمجمع ابتة ولم يذكره في المصباح والمغرب (قوله ولو اقتدى المنكر بيمينه أو صالحه منها على شيء صحيح ولم يحلف بعده) أما الجواز فلما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه ادعى عليه أربعون درهما فاعطى شيئا واقتدى بيمينه ولم يحلف وعن حذيفة أنه اقتدى بيمينه بمال ولأنه لو حلف يقع في القيل والقال فإن الناس بين مصدق ومكذب فإذا اقتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو حسن قال عليه السلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم وذكر الصدر الشهيد أن الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب اه ومراده ثابت بدليل جواز الحلف صادقاً وانما لا يحلف بعده لانه أسقط خصوصته باخذ البديل عنه قيد بالفداء والصلح لانه لو اشترى بيمينه لم يجوز وكان له أن يستحلفه لان الشراء عقد تمليك المال بالمال واليمين ليست بمال كذا في النهاية وظاهر ما قرره الشارح أن اخذ المال في الفداء والصلح عن اليمين انما يحل اذا كان المدعى محققا لكون المأخوذ في حقه بدلا كما في الصلح عن الانكار ولو كان مبطالا لم يحل والضمير في منها عائد الى يمينه أي بدلها وفي شرح مسكين ثم الاقتداء قد يكون بمال بمثل المدعى وقد يكون باقل منه وأما الصلح فانما يكون منه على مال هو اقل من المدعى غالبا كذا في النهاية اه قيد بالاسقاط ضمن الاقتداء والصلح لان اسقاطها قصدا غير صحيح لما في دعوى البرازية آخر الرابع عشر قال المدعى برئت من الحلف أو تركت عليه الحلف أو وهبت لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم اه والله أعلم

باب التحالف

لما ذكر حكم يمين الواحد ذكر حكم يمين الاثنين اذا اثنى بعد الواحد والتحالف قال في القاموس تحالفوا تعاهدوا اه وفي المصباح التحليف المعاها يقال منه تحالفا اذا تعاهدا أو تعاقدوا على أن يكون أمرهما واحدا في النصر والمجاية اه وليس بمراد هنا وانما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف (قوله اختلفا في قدر الثمن أو المبيع قضى لمن برهن) أي اختلف البائع والمشتري في قدر أحدهما وأقام أحدهما يمينه قضى له لان في الجانب الآخر مجرد الدعوى واليمينه أقوى منها وفي المصباح البرهان الحجة وايضا حقايل النون زائدة وقيل أصلية وحكي الازهرى القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقوله برهن فـ لان مولدوا الصواب أن يقال أبره اذا جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرابعي برهن اذا أتى بحجته اه اعلم انه يدخل في الثمن رأس المال وفي المبيع المسلم فيه وقد منافي بانهما يتحالفان اذا اختلفا في جنسه أو نوعه أو صفته أو قدر رأس المال أو المسلم فيه ويتحالفان وينسخ السلم ويدخل أيضا ما في السكافى عند قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل المبيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد المبيع ولى الخيار بين أخذه بنصف الثمن أو تركه ولا يمينه تحالفا فان حلفا أخذه المشتري بكل ثمنه أو ترك وان برهننا فلمشتريه وان انفقا ان قاطعه بآثمه أو مشتريه أو أجني وادعاه البائع قبل المبيع والمشتري بعده فالقول واليمينه مشترية اه ويدخل في الاختلاف في المبيع ما في السكافى ادعى انه باعه هذا العبد بمائة دينار وقال المشتري ما اشتريت الا نصفه بخمسة مائة درهم

ولو اقتدى المنكر بيمينه
أو صالحه منها على شيء
صحيح ولم يحلف بعده
باب التحالف
اختلفا في قدر الثمن أو
المبيع قضى لمن برهن

نكول عن عين مسقط
للحلف عنه بخلاف عكسه
ولهذا يحلف ثانيا في
صورة العبد لعدم
سقوط الحلف عنه بها
فتركوله عنه لعدم اعتباره
والاحتراز به فلا يقضى
عليه بسببه تامل
باب التحالف

فالقول لمشتريه في النصف وتحالف في النصف فيحلف المشتري في النصفين عينا واحدة فان نكل
 لزمه البيع بمائة دينار وان حلف لم يثبت البيع في أحد النصفين ويحلف بآثمه فان نكل لزمه
 البيع بخمسمائة وان حلف فسخ البيع وبما فيه (قوله وان برهنا فلا يثبت الزيادة) لان
 البيئات للاثبات ولا تعارض في الزيادة أشار المؤلف الى انها لو اختلفا في الثمن والبيع فبيئته
 البائع أولى في الثمن وبيئته المشتري أولى في البيع نظر الى زيادة الاثبات ولو حلف القدر لكان
 أولى لان الاختلاف في وصف الثمن والجنس كذلك كما في الهداية في بيان الاختلاف في الاجل
 وسأيت له مزيد اه اختلاف في جنس الثمن وأقاما البيئتين فالبيئتين بيئته من لا اتفاق على قوله فلو قال
 البائع بعتك هذه الجارية بعبءك هذا وقال المشتري اشتريتها منك بمائة دينار وأقاما البيئتين
 فبيئته البائع أولى كذا في النهاية (قوله وان عجز اولم يرضى بدعوى أحدهما تحالفا) أى
 استخلف المحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان قبل القبض فهو قياسي لان كلا
 منهما منكر وأما بعده فاستحسناني فقط لان المشتري لا يدعى شيئا لان البيع سالم له بقي دعوى البائع
 في زيادة الثمن والمشتري ينكره فيكفي بحلفه لسكاه عرفناه بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام
 اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادقا بعد رضاها لا لاشارة الى أن القاضى
 يقول لكل منهما اما أن ترضى بدعوى صاحبك والافسخناه لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة
 فيه لانه ربما لا يرضى بالفسخ فاذا علم به بتراضيان ولو قال ولم يرض واحد منهما بدعوى صاحبه
 بدل قوله ولم يرضى السكاه أولى لان شرط التحالف عدم رضا واحد لا عدم رضا كل منهما كما لا يخفى
 وأشار بجزمهما الى أن البيع ليس فيه خيار لا أحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار
 الرؤية أو خيار رعيب أو خيار شرط لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري فالمقصود أن من له الخيار متمكن
 من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يدعى زيادة الثمن وأنكرها
 المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع
 والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع التحالف من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تخارجا
 لا نقلا وفي الخلاصة معزى الى الفتاوى رجل اشترى عبدا ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فقال
 البائع ان كنت بعتته الا بالف درهم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته الا بخمسمائة درهم فهو
 حر والبيع لازم ولا يعتق العبد ويلزمه من الثمن ما أقر به المشتري لانه منكر للزيادة لان البائع
 أقر ان العبد قد عتق فلا يمكن نقضه بعد العتق ولا يعتق لان المشتري منكر للعتق اه وقيد
 بالاختلاف في القدر لانهما لو اختلفا فقال البائع بعتته بالمئة وقال المشتري اشتريته بالدرهم فالحق
 قول البائع لانه انكار للمبيع كما لو قال طلقت وأنا صبي كذا في الخلاصة ومن الاختلاف في القدر ما في
 الخلاصة معزى الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعتك
 جزا فاعشرة وقال المشتري اشتريت مكايلة يتحالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن ولو كان هذا في
 ثوب فقال بعت ولم اسم ذرا وقال المشتري اشتريت منارعة القول قول البائع ولو قال اشتريت على
 أنه كذا وكذا ذراعا كل ذراع بدرهم وقال البائع لم اسم ذراعا فالحق قول المشتري ويتحالفان
 وبتراوان على قول أبي يوسف ومحمد اه وفي البرازية اشترى مزرعة بخمسمائة ثم ادعى انه اشترى
 الارض أيضا والبائع يدعى أنه باع الكناسه فقط بحكم الثمن ان صلح لهما قضى بهما وان مثله لا
 يكون الاثنان الكناسه قضى بها فقط لا الارض وكذا التحكيم في الراوية مع المساء وعن محمد فيمن له أجرة

وان برهنا فليثبت الزيادة
 وان عجز اولم يرضى
 بدعوى أحدهما تحالفا

(قوله وقيد بالاختلاف
 في القدر لانهما لو اختلفا

الخ) في نور العين عن
 قاضى يحلف

المتبايعان أحدهما
 يدعى الصحة والاخر

الفساد فالحق لم يدعى
 الصحة والبيئتين لم يدعى

الفساد وفاقا وفي غير ظاهر
 الرواية عن أبي حنيفة

من ادعى فسادا في صلب
 العقد فالحق له ثم نقل عن

الاشباه اختلف المتبايعان
 في الصحة والفساد فالحق

لمدعى الصحة كذا في
 الخائنة ولو اختلفا في

الصحة والبطالان فالحق
 لمدعى البطلان كذا في

البرازية ثم قال يقول
 الحقيرماني البرازية محل

نظر لماسران في غير ظاهر
 الرواية لو ادعى فسادا في

صلب العقد فالحق له
 اه ذكره هذا في بحث

اختلاف المتبايعين
 من الفصل ٢٩

تساوى ألفا وفيما قصب يساوى ألفا قباع الاجبة عشرة آلاف ثم ادعى المشتري وقوع العقد على
الاصل والبائع وقوع العقد على القصب ان العقد يفسد ولو اشترى سرجا وادعى أنه اشتراه بركابه
أو خاتما وادعى أنه بفصه وأنكر البائع يتحالفان ويتراذان والبقالى اختلاف في الثياب والجرايب
والنخلة والربط وادعى البائع أحدهما والمشتري كلهم ما يحكم الثمن فإذا استويا في العادة لم يجوز عن
الامام فيمن اشترى عبدا بالف وقبضه وقبض البائع الثمن ثم زعم المشتري أنه كان مع العبد أمة
بغيرها دخلت في البيع وأنكره البائع يخلف بالله ما باعه الا معه ولا يردها من الثمن وقال الثاني
بعد الحلف برده عليه حصه الامه من الثمن في الاستحسان وكذا في كل ما يكون مثله في البيع فإذا
كان شيئا لا يكون مثله في البيع لا يصدق اه وبهذا ظهر أن التحالف عند اختلافهما في قدر
المبيع عندهم تحكيم الثمن أما إذا حكم الثمن فلا تحالف والظاهر ان تحكيم الثمن خارج عن
ظاهر الرواية فلا يعتمد عليه في المذهب ثم اعلم أن التحالف في البيع لم ينحصر في الاختلاف في
الثمن أو المبيع بل يجري في كل موضع يكون كل منهما مديعيا أو مذكرا لما ذكره في الكافي
باع أمة وتقاضا فقال البائع هي لزيد أم في بيعها وقال زيد بعتك منك بمائة دينار وقبضتها وبعث
ملكك فهي للمشتري وتحالفان البائع يدعى الامر بالبيع والمقر له ينكر والمقر له يدعى عليه
الثمن وهو ينكر وان حلفا فان جهلت أنها المقر له وكذا في المشتري ضمن المقر قيمتها للمقر له وان
كانت معروفة أنها المقر له لا ضمان اه (قوله وبدأ يمين المشتري) وهذا قول محمد وأبي يوسف
آخرا وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح لان المشتري أشدهما انكارا لانه يطالب أولا بالثمن
أولانه يتجمل فأثمة النكول وهو الزام الثمن ولو بدأ يمين البائع تتأخر المطالبة بتسليم المبيع
الى زمان استيفاء الثمن وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا يبدأ يمين البائع لقوله عليه
السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع خصه بالذكر وأقل فائدة التقديم أطلقه
وهو مقيد ببيع العين بالدين أما في بيع العين بالدين أو الدين بالدين فالقاضي مخير للاستواء
وصفة اليمين ان يخلف البائع بالله تعالى ما باعه بالف ويخلف المشتري بالله ما اشتراه بالدين وقال في
الزيادات يخلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالدين ويخلف المشتري بالله ما اشتراه بالدين ولقد اشتراه
بالف يضم الاثبات الى النفي تأكيد والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت دل
عليه حديث القسامة بالله ما قلتم ولا علمتم له فأتلا في شرح التلخيص من باب الاختلاف فيما
يجب للبائع على المشتري وبالعكس مسألة الاصح فيها تقديم يمين البائع (قوله وفسخ القاضي
بطلب أحدهما فلا يفسخ البيع بخلفهما) لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبقى بيع
مجهول فيفسخه القاضي قطعا للمنازعة أو يقال اذا لم يثبت البديل يبقى بيعا بلا بدل وهو واسد ولا بد
من الفسخ في واسد البيع فلو كان البيع جارية فله المشتري وطؤها ولو فسد بنفس التحالف لم
يحصل له كذا في النهاية معزيا الى المدسوط وقيد بطلب أحدهما لانه لا يفسخه بدون طلب
أحدهما كذا في المعراج وظاهر ما ذكره الشارحون انها لو فسخها انفسخ بلا توقف على القاضي وان
فسخ أحدهما لا يكتفي وان اكتفى بطلب أحدهما (قوله ومن نكل لزمه دعوى الآخر) لانه
جعل بالذلة يبق دعواه معارضا لدعوى الآخر فلزم القول بشبوتة وهذا كله اذا كان الاختلاف في
البديل مقصودا فان كان في ضمن شيء كاختلافهما في الرق فلا تحالف والقول للمشتري في أنه
الرق لانه اختلاف في المقبوض والقول فيه قول القابض وتقدم بيانه في البيع الفاسد ولم يذكر

وبدأ يمين المشتري وفسخ
القاضي بطلب أحدهما
ومن نكل لزمه دعوى
الآخر

(قول المصنف وبدأ يمين
المشتري) قال الرملى هذا
اذا كان الاختلاف في
الثمن أما لو كان في
المبيع يبدأ يمين البائع
كما يستفاد مما يأتي في
الاختلاف في الاجارة
تأمل اه قلت ووجهه
ظاهر لكن عبارة ابن
الكامل وحلف المشتري
أولاً في الصور الثلاث
الخ يعنى الاختلاف في
الثمن أو في المبيع أو
فيهما وهو مخالف أيضا
لظاهر التعليل بقوله لان
المشتري أشدهما انكارا
الخ تأمل

المؤلف رحمه الله تعالى حكم الاختلاف في الوصف وفيه تفصيل فان كان في وصف الثمن تحالفاً وان كان في وصف المبيع كما لو قال المشتري اشتريت هذا العبد على أنه كاتب أو خباز فقال البائع لم أشرط فالقول للبائع ولا تحالف كذا في الظهيرية (قوله وان اختلاف في الاجل أو في شرط الخيار أو في قبض بعض الثمن أو بعدهلاك المبيع أو بعضه أو في بدل الكتابة أو في رأس المال بعد اقاله السلم لم يتحالفوا والقول للمكر مع يمينه) أما الاختلاف في الاجل والشرط والقبض فلا يثبت اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والابراء وهذا لان بانهما لا يختل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف ألا ترى ان الثمن موجود بعده مضيه فالقول لمسكرا الخيار والاجل مع يمينه لانهما يثبتان بعارض الشرط والقول لمسكرا العوارض فقد جزموا هنا بان القول لمسكرا الخيار كما علمت وذكر في خيار الشرط فيه قولين قدمناهما في بابيه والمذهب ما ذكرناه هنا ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه لمدعيه عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واقدامهما عليه يدل على الحكمة فكان القول لمدعيه لان الظاهر يشهد له بخلاف مانحن فيه لانه لا تعاق له بالحكمة والفساد فيه فكان القول لنا فيه ولهذا الوشهاد أحدهما بالبيع بالف الى شهر وشهد الآخر انه باعه بالف ولم يذكر الاجل تقبل كما لو شهد أحدهما انه باعه بشرط الخيار الى ثلاث ولم يذكر الآخر الخيار ولو كان وصفاً للثمن لما قبل كذا ذكر الشارح أطلق الاختلاف في الاجل فشمس الاختلاف في أصله وفي قدره فالقول لمنه ذكر الزائد بخلاف ما لو اختلفا في مقدار الاجل في السلم فانهما يتحالفان كما قدمناه في بابيه ونخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية وفي الظهيرية من البيوع من الفصل الثالث قال محمد بن الحسن في رجلين تبايعا شيئا واختلفا في الثمن فقال المشتري اشتريت هذا الشيء بخمسين درهماً الى عشرين شهراً على ان تؤدي اليك كل شهر درهمين ونصفاً وقال البائع بعتك بمائة درهم الى عشرة أشهر على ان تؤدي الى كل شهر عشرة دراهم وأقاما البينة بزيادة خمسين على ان ياخذ من هذه الخمسين مع ما أقر له به المشتري في كل شهر عشرة دراهم وفي الشهر السابع سبعة ونصفاً ثم ياخذ بعد ذلك كل شهر درهمين ونصفاً الى ان تتم له مائة لان المشتري أقر له بخمسين درهماً على ان يؤدي اليه كل شهر درهمين ونصفاً وبرهن دعواه بالبينة وأقام البائع البينة بزيادة خمسين على ان ياخذ من هذه الخمسين مع ما أقر له به المشتري في كل شهر عشرة دراهم فالزيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة ونصفاً وما أقر به المشتري له في كل شهر درهماً ونصفاً فاذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في كل ستة أشهر مما ادعاه خمسة وأربعين ومما أقر به المشتري خمسة وعشرين بقي الى تمام ما يدعيه من الخمسين خمسة فبأخذها البائع مع ما يقر به المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصفاً ثم ياخذ بعد ذلك في كل شهر درهمين ونصفاً الى عشرين شهراً حتى تتم المائة وهذه مسألة بحجية يقف عليها من أمعن النظر فيما ذكرناه اه وفي كافي المصنف اشترى عبيدين صفقة أو صفقتين أحدهما بالف حال والآخر بالف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بعيب فقال المشتري ثمن المردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفوا لانه اختلاف في الاجل وكذا لو اشترى مائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما في يده ورده الآخر بعيب واختلفا في قيمة المردود والقول

وان اختلفا في الاجل أو في
شرط الخيار أو في قبض
بعض الثمن أو بعدهلاك
المبيع أو بعضه أو في بدل
الكتابة أو في رأس المال
بعد اقاله السلم لم يتحالفوا
والقول للمكر مع يمينه

(قوله وأما إذا اختلفا بعد هلاك المبيع) قال في معراج الدراية قوله فإن هلك المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه يفسخ العقد بهلاكه ثم اختلفا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط اهـ (قوله أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب) قال في الكفاية بان زاذ زيادة متصلة أو منفصلة وفي شرح در البحار وأتغير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض متصلة كانت أو منفصلة كولد وارث وعقر واذ اتحا القاعد عند محمد يفسخ على القيمة إذا اذ اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تتشامن الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره كانت قبل القبض أو بعده يتحالفان اتفاقا ويكون السكيب للمشتري اتفاقا اهـ قال الرملي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم تتولد من الأصل مانعة من الرد كالغرس والبناء وطحن الحنطة وشي اللحم وخبز الدقيق فإذا وجد شيء من ذلك لا يتحالف عندهما خلافا للحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر هذا الشارح ولا غالب الشروح والفتاوى اختلافهما بعد الزيادة ولا بعد موت المتعاقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة إلى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في التتارخانية فارجع إليه إن شئت ثم بحثت في الكتب فرأيت ابن ملك ٢٤٢ قال في شرح المجمع اعلم ان مسألة التغير مذكورة في المنظومة وقد أهملها المصنف ثم

تغيره إلى زيادة أن كان من حيث الذات بعد القبض متصلة كانت أو منفصلة متولدة من عينها كالولد أو بدل العين كالأرض والعقير يتحالفان عند محمد خلافا لهما وإذا اتحالفا يتردان القيمة عنده إلا ان شاء المشتري أن يرد العين مع الزيادة وقبل يستردان رضي المشتري أو لا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات لأنها لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض أو بعده وقيدنا بقولنا متولدة من

البائع ولو كان ثمن أحدهما دراهم وثمانون والآخر دنانير وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد أحدهما بالعيب فقال المشتري ثمنه دراهم فرد إلى الدنانير وعكس البائع فالقول للمشتري مع عينه ان ماتا ولا يتحالف خلافا للحمد وان كانا قائمين يتحالفان إجماعا وكذلك إذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن والمشتري تعدده فالقول للمشتري وفي القضية لو اختلفا في خيار الشرط وأقاما البيينة فبينة مدعى خيار الشرط أولى اهـ والاختلاف في قدره كالإختلاف في أصله كذا في المعراج والتقييد بقبض بعض الثمن اتفاقا إذا اختلفا في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى كذا في النهاية وأشار بالاجل والخيار إلى الاختلاف في شرط الرهن أو شرط الضمان أو العهدة بالمال فلا يتحالف والقول للمتكبر كما في المعراج وبالاختلاف في قبض الثمن إلى الاختلاف في حط البعض أو إبراء الكل كما في المعراج أيضا وأما إذا اختلفا بعد هلاك المبيع فلا يتحالف عندهما والقول قول المشتري إلا إذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما ذكره عند قوله وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الإقالة وقال محمد يتحالفان ويفسخ المبيع على قيمة الهالك وعلى هذا إذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب إلا أن كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والآخر ينكره وأنه يقبض دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولهما أن يتحالف بعد القبض على خلاف القياس لما نه سلم للمشتري ما يدعيه وقد ورد الشرع به في حال قيام السلعة والتحالف فيه يقضي إلى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكه لارتفاع العقد فلم يكن في معناه ولأنه لا يبالي بالاختلاف في السبب بعد حصول

عينا لأنها لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقا ويكون السكيب للمشتري عندهم جميعا وفي التتارخانية وفي المقصود التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثتهما أو بين ورثة أحدهما وبين الحي فإن كان قبل قبض السلعة يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوي إلا ان اليمين على الورثة على العلم وان كان بعد القبض فكذا عند محمد وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتحالفان في شرح الطحاوي والقول قول المشتري أو قول ورثته بعد وفاته وفي الخلاصة رجل اشترى شيئا فمات البائع أو المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحي وورثة الميت ان مات البائع فإن كانت السلعة في يد الورثة يتحالفان وان كانت السلعة في يد الحي لا يتحالفان عندهما وقال محمد يتحالفان هذا إذا مات البائع فان مات المشتري والسلعة في يد البائع يتحالفان عند الكل وان كانت السلعة في يد ورثة المشتري عندهما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهلاك العاقد بمنزلة المعقود عليه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمنهاج والتغير بالعيب الدرر والغرر والله أعلم واقعة خال اختلف المشتري مع الوكيل بقبض الثمن هل يجري التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجري إذا الوكيل بالقبض لا يحلف وان ملك الخصومة عند الإمام فيدفع الثمن الذي أقر به له وإذا حضر الموكل المباشر للعقد وطالبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اهـ

المقصود وانما يراعى من الفائدة ما يوجب العقد وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجباته وهذا اذا كان الثمن دينافان كان عينا يتحالفان لان المبيع كل منهما فكان قائما ببقاء المعقود وعليه فبرده ويرد الا تحتمل الهالك اذا كان مثليا وقيمتها ان كان قيميا بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن بان ادعى أحدهما انه دراهم والاخر انه دينار لانهما لم يتفقا على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ وهنا اتفاق عليه وهو كالتصحيح وهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي ما اذا كان المبيع هالكا وفي الظهيرة ابراهيم عن محمد بن رجل اشترى ثوبا في موضعين بكذا درهما وقبض ثمن أحد الموضعين وذهب الربح بثنى الموضع الاخر واختلفا في مقدار ما قبض وما ذهب فان كان ما قبض قائما تحالفا وترادوا ان كان مستهلكا فالقول قول المشتري في قياس قول أبي حنيفة وقال محمد يتحالفان ويرد المشتري مثل ما أخذ من الثمن والقول فيه قوله اه وفي الاضاح الكرماني لو اختلفا بعد هلاك الجارية في يد المشتري فادعى البائع ان الثمن عين وهو هذا العبد أو ادعى المشتري ان الثمن عين وادعى البائع ان الثمن دين لم ينظر الى دعوى البائع وانما ينظر الى دعوى المشتري لان المبيع في جانب البائع هالك فكان القول في الثمن قول المشتري فان أقر بالدين فالقول قوله وان أقر بالعين يتحالفان لان المبيع في جانبه قائم ولو تحالفا وقدهلاك أحد العوضين في يد الاخر رد مثله ان كان مثليا وقيمته ان لم يكن له مثل لان العقد قد انفسخ بقي مقبوضا من غير عقد فصار كالغاصب اه وفي كافي المصنف ادعى شراء أمة قبضها وماتت بالف وبهذا الوصيف وقيمتها خمسة مائة وقال البائع بعث بالعين خلف المشتري في ثمنى الامة وتحالفا في ثلثها وبعبكسه خلف المشتري وفيه اختلاف في موت المبيع عند أحدهما فبرهن البائع انه مات عند المشتري بعد القبض وبرهن المشتري انه مات في يد البائع قبل القبض فالبيضة لباثعه وان وقفا فلا سابق والقتل كالموت ولو برهن المشتري ان البائع قتله بعد البيع نيوم فبرهن البائع أن المشتري قتله بعد البيع بيومين فالبيضة للمشتري للسبق اه وأما اذا اختلفا أى المولى والمكاتب في بدل الكتابة أى في قدره فعدم التحالف في قول الامام الاعظم والقول للعبد مع يمينه وقال لا يتحالفان وتفسخ الكتابة كالمبيع بجامع قبول الفسخ وله ان التحالف في المعاضات اللازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا فلم تكن في معنى البيع ولان فائدته النكول لم يقضى عليه والمكاتب لا يقضى عليه به وان أقام أحدهما بيينة قبلت وان أقامها فبيينة المولى أولى لاثباتها الزيادة لكن يعتق باداء قدر ما برهن عليه ولا يمنع وجوبه بدل الكتابة بعد عتقه كما لو كاتبه على ألف على انه ان أدى خمسة مائة عتق وكما لو استحق البدل بعد الاداء وأما اذا اختلفا أى رب السلم والمسلم اليه بعد اقالة عقد السلم في مقدار رأس المال لم يتحالفا والقول للمسلم اليه مع يمينه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما سيأتي وينبغي أخذنا من تعليلهم انه ما اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد اتمام الحكم كذلك ولم أره صريحا واعلم ان حكم رأس المال بعد اقالة حكمه قبلها فلا يجوز الاستبدال به بعد اقالته الا في مسئلتين لا تحالفا اذا اختلفا فيه بعد اتمامها ولا يشترط لصحتها قبضه قبل الافتراق بخلاف ما قبلها وهذه قدمناها في بابها وقبضها بالاختلاف بعدها لانها لو اختلفا قبلها في قدره تحالفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربع على ما قدمناه وقد علم من تقريرهم هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وان البراء لا يقبلها وقد كتبناه في الفوائد

(قوله بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن) أى بعد هلاك المبيع وهذا مقابل لقوله وأما اذا اختلفا بعد هلاك المبيع الخ فان هناك الاختلاف في مقدار الثمن كما قدمناه عن المعراج فصح المقابلة (قوله وبهذا علم) أى بقوله بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن (قوله وبعبكسه خلف) أى لو ادعى البائع المبيع بالف وهذا الوصيف والمشتري الشراء بالعين

وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا
الثمن بعد الاقالة تحالفا
وان اختلفا في المهر قضى
لمن برهن فان برهنا
فلمرأة وان عجزا تحالفا
ولم يفسخ النكاح بل يحكم
مهر المثل فيقضيه بقوله
لو كان كذا قال أو أقل
ويقولها لو كان كما قالت
أو أكثر وبه لو بينهما
ولو اختلفا في الاجارة قبل
الاستيفاء تحالفا وبعد
لا والقول قول المستاجر

(قوله ولم يذ كر المؤلف
البداية يمين من الخ) قال
الرملي قدم هذا الشارح
في باب المهر نقلا عن غاية
البيان انه يقرع بينهما
يعني استحبابا لانه لا رجحان
لاحدهما على الآخر
واختار في الظهيرة
والولو الحجة وشرح الطحاوي
وكثير انه يبدأ بيمين
الزوج لان اول التسليمين
عليه فيكون اول اليمينين
عليه كتقديم المشتري
على البائع والخلاف في
الاولوية اه (قوله لان
اول التسليمين عليه)
التسليمان هما تسليم
الزوج المهر وتسليم المرأة
نفسها (قوله ومع
القصار) قال الرملي
أي وشمل الاختلاف
مع القصار تامل

(قوله وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا) أي اختلف البائع والمشتري في مقداره بان قال
المشتري كان الثمن ألفا وقال البائع خمسة مائة ولا بينة لهما فانهما يتحالفان ويعود البيع الاول
أطلقه وهو مقيد بما اذا كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى بائعه فاما اذا
رد المشتري المبيع اليه بحكم الاقالة فلا تحالف عند أي حنيفة وأبي يوسف خلا والمحمد لانه يرى
النص معا ولا بعد القبض أيضا وهو ما قاله كان ينبغي أن لا تحالف مطلقا لانه انما ثبت في
المبيع المطلق بالسنة والاقالة فسخ في حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب
القياس عليه كما قسنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين
فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري (قوله وان اختلفا في المهر قضى لمن برهن) أي
الزوجان لو اختلفا في المهر قضى لمن برهن لانه فوردها بالحنة (قوله وان برهننا فللمرأة)
فانها تثبت الزيادة أطلقه وهو مقيد بما اذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان مثل ما يدعي
الزوج أو أقل لان بينتهما اثبتت خلاف الظاهر واما اذا كان يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه
أو أكثر فينتهه أولى لا بآبائهما الحط وهو خلاف الظاهر وان كان لا يشهد لكل منهما بان كان
بينهما فالصحح التها وتوجب مهر المثل وأطلق الاختلاف في المهر فشمّل ما اذا اختلفا في قدره
كالف وألفي أو في جنسه كقوله هو هذا العبد وقالت هذه الجارية لاني فصل واحد وهو انه اذا
كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها كما في الظهيرة والهداية ولم
يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كما في الظهيرة ان لها نصف ما ادعاه الزوج وفي
مسئلة العبد والجارية لهما المتعة لان يراضيا على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله وان عجزا
تحالفا ولم يفسخ النكاح) لان أثر التحالف في انعدام التسمية وانها لا يخل بصحة النكاح لان المهر
تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ ولم يذ كر المؤلف البداية بيمين
من وفي الظهيرة ويبدأ بيمين الزوج لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه اه (قوله
بل يحكم مهر المثل فيقضيه بقوله لو كان كما قال أو أقل ويقولها لو كان كما قالت أو أكثر وبه لو بينهما)
وهذا أعني التحالف أو لا ثم التحكيم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية
وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي فالتحكيم قبل
التحالف وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أبي يوسف (قوله ولو اختلفا في
الاجارة قبل الاستيفاء تحالفا) لان التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل
الاستيفاء نظيره أطلقه فشمّل الاختلاف في البدل أو المبدل كما في الهداية ومع القصار كما في منية
المفتي ولا يشمل ما اذا ادعى المسالك الاجر ونفاه الساكن والقول للمستاجر وكذا اذا نزل الخان واختلفا
والفتوى على وجوب الاجر الا اذا عرف بخلافه وتماه في البرازية وفي التهذيب الاختلاف في قدر
المسدة يوجب التحالف اه فان وقع الاختلاف في الاجرة بدأ بيمين المستاجر لكونه منه كرا
وجوبها وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤجر وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل
فان برهننا فيمنه المؤجر أولى في الاجرة وفيمنه المستاجر أولى في المنافع وان كان الاختلاف فيهما
قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهرين بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة
فيقضى بشهرين بعشرة (قوله وبعده لا والقول قول المستاجر) أي لو اختلفا بعد الاستيفاء فلا
تحالف وهذا عندهما ظاهر لان هلاك المعقود عليه ينزع التحالف عندهما وكذا على أصل محمد لان

(قوله ومرادهم من المتاع هنا ما كان في البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان قيمة بدليل ما ذكره في المقولة الثانية من عبده العقار والمنزل من المتاع الصالح لهما تأمل (قوله والفرس والدرع الحديد) قال الرمي وكذا القوس وهنا ثلاثة ألقاظ الفرس بالقاء والراء والسين المهملة وهو الحيوان المخصوص بالقوس بالقاف والواو والسين المهملة والفرش بالقاء والراء والسين المهملة الاولان مما يصلح له والثالث مما يصلح لهما وربما تحذف بعضها فاضبطت الدلائل ٢٤٥ والله أعلم (قوله قالوا اذا كان الزوج

بيس الخ) مثله في معراج الدراية عن التمرناشي ومثله في الكفاية وشرح الزيلعي وعبارة النهاية كذلك اذا كانت المرأة تبسع ثياب الرجال وما يصلح لهما كالآنية والذهب والفضة والامتعة والعقار فهو للرجل لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في البعض معتبر بالكل وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارض ظاهر الزوج باليد ظاهراً أقوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال فان ما هو صالح للرجال فهو مستعمل الرجال وما هو مستعمل للنساء فهو مستعمل النساء فاذا وقع الاشتباه يرجح بالاستعمال اه ومثله في العناية وفي الشربلية قوله الا اذا

الهلاك انما لا يمنع عنده في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليها ولو جرى التحالف ههنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا تنقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه لا عقد واذ امتنع والقول للمستاجر معينه لانه هو المستحق عليه ونظير هذه المسئلة في التفصيل اجارة الفضولي ان اجازها المالك قبل الاستيفاء فالاجرة له وان بعده فالعاقدين في بعض المدة والماضي للعاقدين والمستقبل للمالك كما في منية المفتي (قوله والبعض معتبر بالكل) يعني لو اختلفا بعد استيفاء البعض تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستاجر لان العقد ينقطع ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر في الكل وفي اجارات البرازية المستاجر ان كان هو المدعي فهو يدعي العقد قبل مضي المدة وبعدها وان اجره فهو مدعي قبل قبضها وبعدها المضي فهو مدعي العين اه ثم اعلم أن المراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدها عدمه لمعارف انه قائم مقامه في وجوب الاجر ومن فروغ التنازع في الاجارة ما في منية المفتي ادعى اثنان عينا أحدهما اجارة والاخر شراء فاقروا المدعي عليه للمستاجر فله ادعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فاقروا لا أحدهما ليس للآخر أن يحلفه أجرة بعبارة من رجل ثم من آخر فاقام الاول بينة فان كان الآخر حاضراً تقبل عليه البينة وان كان مقرباً يدعي عليه هذا المدعي وان كان غائباً لا تقبل اه (قوله) وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له لان الظاهر شاهد له والمتاع لغة كل ما ينفع به كالطعام والبروات البيت وأصله ما ينتفع به من الزاد وهو اسم من متعته بالتثنية اذا أعطيته ذلك والجمع أمتعته كذا في المصباح ومرادهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهباً أو فضة كما ساقى في المشكل قالوا والصالح له الغمامة والقباء والقنسوة والطيالسان والسلاح والمنطقة والكتب والفرس والدرع الحديد والقوس بالفتح والقول في ذلك له مع عينه وما يصلح لها الخمار والدرع والاساورة وخواتم النساء والحلى والخنخال ونحوها والقول لها فيها مع العيّن قالوا الا اذا كان الزوج يبسع ما يصلح لها فالقول له لتعارض الظاهرين وكذا اذا كانت تبسع ما يصلح له لا يقبل قوله لما ذكرنا وفي الخاتمة ولو اختلفا في متاع النساء وأقاما البينة يقضى للزوج أطلق الزوجين فشمّل المسلمين والمسلم مع الذمية والمحريين والمملوكين والمكاتبين كما في البدائع والزوجين الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير يجامع كما في خزانة الاكمل وأما اذا كان أحدهما حراً والاخر مملوكاً فساقى وشمّل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفقرة كما في الكافي وما اذا كان البيت ملكاً لهما أو لأحدهما خاصة كما في خزانة الاكمل لان العبرة ليدل المالك كذا في البدائع وفي القنية من باب ما يتعلق تجهيز البنات افتراقاً في بيتهما جارية نقلت مع نفسها واستخدمتها سنة

كان كل منهما يفصل أو يبسع ما يصلح لالاخر ليس على ظاهره في عموم بني قول أحدهما بفعل أو يبسع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تبسع ثياب الرجال أو ما يصلح لهما فهو للرجل لان المرأة وما في يدها للزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص به لانه يعارض يد الزوج أقوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية ويعلم مما سبقت ذكره المصنف اه ولعل في المسئلة قولين تأمل (قوله وشمّل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفقرة) قال الرمي في لسان المحكام ما يخالف

ذلك فارجع اليه ولكن الذي هنا والذي مشى عليه الشراح (قوله وفي البدائع هذا كله الخ) ظاهره ولو كان مما يختص بالنساء
تأمل وينبغي تقييده بما لم يكن من ٢٤٦ ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل (قوله فلا يثبت الانتقال الا بالبيعة) نسخة

البدائع الا بدليل كذا
شيخ مشايخنا من الاعلى
التركاني (قوله فان متاع
النساء يمتن على السواء)
أى أرباعا كما في المنح
عن السراج أى ان كن
أربعا (قوله في بيت على
حدة) أى في مسكن من
الدار تأمل (قوله اذا
كان الاب في عيال الابن
وله فيما يصلح لهما

في بيته والمتاع كله لابن
الخ) انظر هل ياتي
التفضيل هنا كما ذكره
في الزوجين بان يكون
أحدهما عالما مثلا
والآخر جاهلا وفي البيت
كتب ونحوها مما يصلح
لأحدهما فقط وكذلك
كانت البنت في عيال
أيها فهل لها ثياب النساء
ويقع كثير ان البنت
يكون لها جهاز فيطلقها
زوجها فتسكن في بيت
أيها فهل يكون كسئلة
الزوجين أو كسئلة
الاسكافى والعطار
الآتية لم أره فلارجع
(قوله وبه علم ان البنت
للزوج) البيت المسكن

والزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما فالقول له لان يده قد كانت ثابتة ولم يوجد المزبل اه وبه علم
أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما الا يبطل دعواه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة أن هذا
المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت
الانتقال الا بالبيعة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كما في الحامية ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه
كان كآقرارها بشرائه منه فلا بد من بيعة على الانتقال اليها منه بهيمة أو نحو ذلك ولا يكون
استمتاعها بمشربه ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها اذ لك كما تقهقه النساء والعوام وقد أفتيت بذلك
مرارا وقيد باختلاف الزوجين للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج ودونه فان متاع النساء يمتن على
السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة في بيت كل امرأة
بينها وبين زوجها على ما وصفنا ولا يشترط ترك بعضهن مع بعض كذا في خزانة الاكل والحانية
وللاحتراز عن اختلاف الاب مع بنته في جهازها وقسديناه في النكاح وحاصله أن المقنى به أن
العرف ان كان مستمرا أن الاب يجهزها مالا عارية فالقول لها ولو رثتها من بعدها وان كان
العرف مشترا كما تعرف مضر فالقول للاب ولو رثته من بعده وللاحتراز عن اختلاف الاب
وابنه فيما في البيت قال في الخزانة قال أبو يوسف اذا كان الاب في عيال الابن في بيته
فالمتاع كله لابن كالأب كان الابن في بيت الاب وعياله فتباع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم
زوج بنته وهى وختته في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم
ما علمهم من الثياب اه وحزم في الحانية بما قاله أبو يوسف وللاحتراز ايضا عن اسكافى وعطار
اختلفا في آلة الاساكفة أو آلة العطارين وهى في أيديهما فانه يقضى به بينهما ولا ينظر الى ما يصلح
لأحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للبيع فلا يصلح مرجحا وللاحتراز عما اذا اختلف المؤلف
والمستاجر في متاع البيت فان القول فيه للمستاجر لكون البيت مضافا اليه بالسكنى وهما في شرح
الربيعي وللاحتراز عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالأجنبيين يقدم
بينهما (قوله وله فيما يصلح لهما) أى القول له في متاع يصلح للرجل وللرأة لان المرأة وما في يدها
في يد الزوج والقول في العاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بهالا نه يعارضه ظاهر اقوى منه
ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفقرة وما يصلح لهما الفرس
والامتعة والأواني والرفيق والمنزل والعقار والمواشى والنقود كما في السكافى وبه علم ان البيت للزوج
الأن يكون لها بيعة وعزاة في خزانة الا كمل الى الامام الاعظم وفي الحانية ولو أقاما البيعة يقضى
بينهما لانها خارجة معنى وشمل كلام المؤلف ما اذا كانت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف
في الفرس ونحوها ولهذا قال في خزانة الا كمل لومات المرأة في ليلتها التى زفت اليه في بيته
لا يستحسن ان يجعل متاع الفرس وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والغمام
والاباريق والصناديق والفرش والخدم والمحف للنساء وكذا ما يجهز مثلها الا أن يكون الرجل
معروفا بتجارة جنس منها فهو له اه وبه علم ان أبا يوسف استثنى في حال موتها من كون ما يصلح

وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم لستف واحد مغرب ولم يذكر الدار وان كان داخلا
في العقار فالظاهر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله الشارح في باب الدخول والخروج عن السكافى حيث قال وأما في عرفنا فالدار
والبيت واحد فيثبت ان دخل من الداخل وعليه الفتوى اه الآن يفرق بين هذا وبين اليمين أقول والذي نقله الشارح

لهماله ما اذا كان موته اليه الزفاف فكذلك اذا اختلف حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا كان
الاختلاف ليه الزفاف فالقول لهما في الغرض ونحوها الجريان العرف غالباً من ان الغرض وما ذكر
من الصناديق والتخديم تاتي به المرأة وينبغي اعتماده للفتوى الا ان يوجد نص في حكمه ليه الزفاف
عن الامام بخلافه فيتبع واعلم ان قاضيخان في الفتاوى جعل الصندوق مما يصلح لهما فقط وينبغي
ان يجعل مما يصلح لهما (قوله فان مات أحدهما فالحى) أى مات أحد الزوجين واختلف وارثه
مع الحى فيما يصلح لهما لان المدلىحى دون الميت قيد بكونهما زوجين للاحتراز عما اذا طلقها
في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لو ارث الزوج لانها صارت أجنبية لم يبق لهما
يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أى خنيقة لانها ترث فلم تكن أجنبية فكان
هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق كما في الخانية وفي خزانة الاكل ولو مات الزوج فقالت الورثة قد
كان الزوج طلقك في حياته ثلاثاً لم يصدقوا في حق الامتعة والقول قولها مع عيبتها بالله ما تعلم أنه
طلقها ثلاثاً في صحته أو مرضه وقدمات بعد انقضاء عدتها كما كان من متاع الرجال والنساء فهو
لورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لم يطلق اه (قوله ولو أحدهما مملوكا فالحر
في الحياة وللحى في الموت) لان يد الحر أقوى ولا يد المملوك فخلت يد الحر عن المعارض أطلق المملوك
فشمل الماذون والمكاتب وجعل لهما كالحر لان لهما يد امتعة وبه في خزانة الاكل وان اعتقت
الامة فاختارت نفسها في البيت قبل عتقها فهو وللرجل وما بعد العتق قبل ان تختار بنفسها فهو
على ما وصفنا في الطلاق اه وفي مسألة اختلاف الزوجين تسعة أقوال مذكورة في الخانية اجمالاً
الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعنى في
المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع كله وله ما علم فقط الرابع قول ابن
معين وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصرى كله لهما وله ما عليه السادس قول شريح
البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشكل
الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك المشكل بينهما كذا حكى الاقوال في خزانة
الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع ثم اعلم ان هذا اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية
والنكاح وعدمه فان وقع في الخانية ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البيعة ان
الدار لهما وان الرجل عبدها وأقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع
اليها ولم يقيم البيعة انه حر يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البيعة على
رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار
والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البيعة انه حر الاصل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل
ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لاننا لم نقض بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة
خارجة فيقضى بالدار لهما كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قولهما
ولو اختلفا في المتاع والنكاح فاقامت البيعة ان المتاع لهما وانه عبدها وأقام ان المتاع له وانه تزوجها
بالف ونقدها فانه يقضى به عبداً لهما وبالمتاع أيضاً لهما وان برهن على انه حر الاصل قضى له بالحرية
وبالمرأة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان مشكلاً قضى بحريته وبالمرأة والمتاع لهما اه وأما
مسئلة اختلافهما في الغزل والغطن فذكر في الخانية عقب ما ذكرناه عنها تركها طلب الاختصار
ثم اعلم أن أصحابنا عملوا بالظاهر في مسائل منها مسألة اختلافهما في متاع البيت فرجوه فيما يصلح

فان مات أحدهما فالحى
ولو أحدهما مملوكا فالحر
في الحياة وللحى في الموت
فيما ياتي انها للزوج على
قولهما ويؤيد ما قدمناه
فله الحمد لحرره على يعنى
شيخ مشايخنا من سلا على
التر كما نرجو الله تعالى
(قوله الخامس قول
الحسن البصرى الخ) قال
في الكفاية وعلى قول
الحسن البصرى ان كان
البيت بيد المرأة فالمتاع
كله لهما الا ما على الزوج من
ثياب يديه وان كان
البيت للزوج فالمتاع
كله له اه

له وهي فيما يصلح لها عمل بالظاهر وفي خزانة الاكل من آخر الدعاوى قال ظاهر ثم قال في نوادر
 هشام عن محمد بن رجل يعرف بالحاجة والفقر ليس بيته الابورية ملقاة صار بيده غلام عرف باليسار
 وعلى عنق العبد بذرة قيمها عشرة آلاف دينار فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو
 للذي عرف باليسار وكذا كاس في منزل رجل وعلى عنق الكاس قطعة فقال هي لي وادعاهما
 صاحب المنزل أيضا فهي لصاحب المنزل وفي نوادر معلى عن أبي يوسف رجلان في سفينة فيها دقيق
 فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف ببديع الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح معروف
 فالدقيق للذي يعرف ببيعته والسفينة لمن يعرف أنه ملاح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف دخل
 رجل في منزل يعرف الدخان أنه مناد يبيع الذهب أو الفضة أو المتاع ومعه شيء من ذلك فادعاه
 فهو لمن يعرف ببيعته ولا يصح ادعى رب المنزل وإن لم يكن كذلك فالقول قول رب المنزل وفي نوادر ابن
 رستم عن محمد بن رجل خرج من دار انسان على عنقه متاع رآه قوم وهو يعرف ببيع مثله من المتاع
 فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعي والحامل يدعيه فهو للذي يعرف به وإن لم يعرف فهو لصاحب
 الدار سفينة فيها ركب وآخر يتسكك وآخر يجذب وآخر يدها وكلهم يدعونها فهي بين الراكب
 والممسك والجاذب اثلاثا ولا شيء للساد رجل يقول قطار من الابل ورجل راكب بعير منها فادعياها
 كلها ينظران كان على الكل حل الراكب ومتاعه فكلها للراكب والقائد أجيره وإن لم يكن على
 الابل شيء قلل الراكب البعير الذي عليه وما بقي فهي للقائد ما لو كان بقرا أو غنما عليها رجلان أحدهما
 قائد والآخر سائق فهي للسائق إلا أن يقولوا شاة معه فيكون له تلك الشاة وحدها كذا في نوادر
 معلى اه وفي المتن من الدعوى مسائل منها وقد استنبط من فرع الغسل ان من شرط سماع
 الدعوى ان لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية ولو ادعى فقير ظاهر الفقر
 على رجل أموالا عظيمة قرضا أو بمن مبيع لا تسمع فلا جواب لها ثم رأيت ابن الغرس في الفوائد
 الفقهية في أطراف القضايا المحكمة مصرح به والله أعلم هل هو من قبول أو قاله تفقها كما وقع لي فقال
 ومن شروط صحة الدعوى أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلا أو عادة
 فان الدعوى والحال ما ذكر ظاهرة الكذب لان المستحيل العادي كالمستحيل العقلي مثال المستحيل
 عادة دعوى من هو معروف بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكاة من الاعضاء على آخره أنه أقرضه مائة
 ألف دينار ذهبا نقدا دفعة واحدة وأنه تصرف فيها لنفسه وأنه يطالبه بردها مثل هذه الدعوى
 لا يلتفت اليها القاضي لخروجها عن الزور والفجور ولا يسأل عن المدعى عليه من جوابها اه قلت
 اللهم الا اذا ادعى أنه غصب له مالا عظيما كان ورثته من مورثه المعروف بالغنى فحينئذ تسمع ثم قال
 ابن الغرس وفي المبسوط رجل ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى
 لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وقد منعت عنهم ان من
 القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بمضي سنين لكن ما في المبسوط لا يخالفه فانه ليس فيه قضاء
 بالسقوط وإنما فيه عدم سماعها وقد كثر السؤال بالقاهرة عن ذلك مع ورود النهي من السلطان
 أيده الله بعدم سماع حادثة لها خمسة عشر وقد أفتيت بعدم سماعها عملا بنهيها اعتمادا على ما في
 خزانة المفتين والله أعلم

﴿فصل﴾ قال المدعى
 عليه هذا الشيء أو دعيته
 أو آجره أو أعاره
 فلان الغائب أو ورثته أو
 غصبته منه وبرهن عليه
 دفعت خصومة المدعى

﴿فصل في دفع الدعوى﴾

﴿فصل﴾ يعني في دفع الدعوى (قوله قال المدعى عليه هذا الشيء أو دعيته أو آجره أو أعاره فلان
 الغائب أو ورثته أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعى) لانه أثبت بيته أن يده ليست

يدعيه وهو هذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمس ودعيه واجارة واعاره ورهن وعصب اولان
 فيها خمسة اقوال العناء الاول ما في الكتاب وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في
 المختار ان المدعي عليه ان كان صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا بالحمل لم تندفع عنه لانه قد يدفع
 ماله الى مسافر يودعه اياه ويشهد في حال لا يظال حق غيره فاذا انتهجه به القاضي لا يقبله الثالث قول
 محمد ان الشهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع عنه لانه من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي
 البرازية وتحويل الامعة على قول محمد وفي العمانية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه ولا بوجهه لم يذكر محمد في
 شيء من الكتب ونسبه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه ونكفي معرفة الوجه
 واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول ابن شريفة انها لا تندفع عنه مطلقا
 لانه بعد ان اتي بالملك للغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة عنه عليه قلنا يقتضي البينة شيان ان
 يموت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعي وهو خصم فيه فثبت وهو كالوكيل
 ينقل المرأة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى تندفع يدون بينة لا قراره بالملك
 الغائب وقلنا صار خصما بظاهر يده فهو باقراره بريدان يحول مستحقا على نفسه فلا يصح الا
 بالحجة كما لو ادعى محول الدين من ذمته الى ذمة غيره ولم يذكر المؤلف رجة الله بصورة دعوى المدعي واراد
 بها ان المدعي ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع على ذي اليد فعلا بدليل ما ساق من المسائل المتعاقبة
 له يده وحاصل جواب المدعي عليه انه ادعى ان يده بامانة او مضمنة والملك للغير ولم يذكر برهان
 المدعي ولا يذم منه لما عرف ان الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه الى الدفع قبله
 وحاصله ان المدعي لسا دعي الملك المطلق فيمضي به المدعي عليه انكره فطالب من المدعي البرهان
 واقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه عماد كرو برهن على الدفع وبما قررناه علم ان
 الصور لا تنحصر في الخمس فكذا الحكم لو قال وكفى صاحبه بحفظة كافي المتوسط وكذا الحكم
 لو قال اسكنني فيها فلان الغائب كافي الخلاصة وكذا الحكم لو قال سرقة منه او اخذته منه او ضل منه
 فوجدته كافي الخلاصة والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الانسيرة الى الضمان ان لم يشهد في
 الانسيرة والا فالى الامانة فالصور وعشرون به علم ان الصور لم تنحصر في الخمس فالاولى ان تفسر الخمسة
 بالثاني وفي البرازية ويحقق بها دعوى كونها مزارعة بان ادعى عليه ارضا فبرهن على انها في يده
 بالمزارعة من فلان بن فلان الغائب ونلق المزارعة بالاجارة او الوديعة فلا يرد ادعى الخمس
 نص على ذلك في كتاب الدعوى والبيانات اه وهو ذهول عماد كرواه وأطاق في قوله هذا الشيء
 فمثل المنقول والعقار كافي البرازية وظاهر قوله هذا الشيء انه قائم لان الاشارة المحسوسة لا تكون
 الا الى موجود في الخارج ففهو ماله لا تندفع لو كان المدعي هالكا وبه صرح في النهاية اخذنا من
 خزانة الاكل فقال عبد الله في يدرجل اقام رجل البينة انه عبده واقام الذي مات في يده انه اودعه
 فلان او غصبه او آجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعي ابداع الدين عليه وابداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر
 الغائب وصدقه في الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعي امارا كان غصبه لم يرجع
 وكذا في الغارية والابق مثل الهلاك ههنا فان ما ادعى العبد يوما يكون عبدا لمن استقر عليه الضمان
 طارئة في يده ذهبت عنه اقام رجل البينة انها له وطالب ارش العين واخذ الجارية واقام ذو البند
 البينة على الوديعة وغيرها فلا خصومة بينهما ولو كانت ردت ثم ماتت والمسئلة كمالها احسبه القاضي
 خصما في حق القيمة ولا يقضي بالولد ويقف فيه ويجعله تبع للام بخلاف الارش امة في يدرجل

(قوله لانه قد يدفع ماله
 الى مسافر يودعه اياه) أي
 لان الشخص يدفع ماله
 أي مال غيره الى مسافر
 يودعه أي يودع ذلك
 المسافر لذلك الشخص
 الدافع ذلك المال المدفوع
 تامل (قوله وبه علم ان
 الصور لم تنحصر في الخمس)
 أي بحسب فروعها والا
 فعلى ما قررناه من رجوع
 الخمسة الزائدة الى الخمسة
 الاصول فهي منحصرة
 فالمراد انحصار اصولها
 في الخمسة وبه تندفع
 ما أورده على البرازية
 (قوله فانه يدعي ابداع
 الدين عليه) عبارة معراج
 الدراية فاذا كان العبد
 هالكا كالدعوى في الدين
 ومحل الدين الذمة والمدعي
 عليه ينتص خصما
 بذمته وبالبينة انه كان
 في يده وديعة لا يقين
 ان ما في ذمته لغيره فلا
 تحول الخصومة منه
 (قوله رجع عليه بما ضمن)
 أي واولد على الغائب

فانه) أي ذا اليد
(قوله لو برهن على اقرار
المدعى انه لفلان ولم
يزيدوا فالحصومة بينهما
قائمة) بخالفه ما يأتي بعد
صفحة من البرازية انها
تندفع في هذه الصورة
وكذا اختلاف لما قدمه
قبل أسطر عن خزنة
الأكمل لكن ما قدمه
فيه الشهادة على اقرار
المدعى ان رجلا دفعه اليه
وما هنا على اقراره بانه
لفلان بدون التصريح
بالدفع (قوله وظاهر قوله
دفع ان المدعى عليه
لا يخلف للمدعى الخ) فيه
نظر فانه بعد البرهان
كيف يتوهم وجوب
الخلاف أم قبله فسيذكر
عن البرازية انه يخلف
على البتات وعن الذخيرة
انه لا يخلف اللهم الآن
يقال ان المؤلف لاحظ
انه يمكن قياسه على
مسديون الميت تامر
(قوله فشم ما اذا صدق
ذو اليد على دعوى المالك)
قال في جامع الفصولين
(شيخ) قال ذو اليد
للمدعى الا انه أودعني
فلان تندفع الحصومة
لو برهن والا فلا (فشن)
لا تندفع الحصومة اذا
صدقه أقول فعلى اطلاع

فتلها عند خطا وذو اليد زعم انها أودعة لفلان عندي يقال لولي العبد اقله أو اذفعه فان دفعه ثم جاء
رجل وأقام البيعة أن الحارثة كانت له وأقام ذو اليد بيعة على الابداع وعبره على ما ذكرناه يقال
للمدعى ان طلبت العبد فلا حتى لك وان طلبت القيمة قضينا عليه لك فان اختار القيمة وأخذته اسمه
ثم حضر الغائب وصدق المقر فانه يرجع عليه بما ضمن لافي الغصب والعارية وان أنكر الغائب
فله أن يخلفه أو يقيم عليه البيعة في فضل الوديعة والجاره والرهان فان خلف لم يرجع قطعا ومع القتل
لا خصومة بينهما الا في الرقبة ولا في الارض حتى يحضر المالك اه وظاهر قوله أودعني وما به من
يفسد انه لا بد من دعوى ابداع الكل وليس كذلك لما في الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف
وذو يدعة عندي لفلان وأقام بيعة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر التمييز اه وأما بقوله فلان انه عليه
باسمه وقدمنا انه لو قال أودعني رجلا لا أعرفه لم تندفع فلا بد من تعيين الثابت في الدفع والشهادة
فلو ادعاه من مجهول وشهدا بمجهول أو عكسه لم تندفع وقد علمنا ان معرفة الشهود والغائب بوجهه فقط
كافية عند الامام خلافا لمؤلف البرازية لو قال الشهود أودعني من تعرفه بالطرق الثلاث لكن
لا نقوله ولا نشهد به لا تندفع ومقتضاه ان المدعى عليه لو أجاب بذلك لا يكفي وكذا لو قال أعرفه
الا في نسبه ومحل الاختلاف بينهما وبين محمد بن عيسى هو فيما اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب
فشهدا بمجهول لكن لا تعرفه بوجهه أم لو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة أجابا وهو الصحيح كذا
في شرح أدب القضاء للخصاف وفي خزنة الأكمل والخاتمة ولو أقر المدعى ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا
على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وأطلق في الغائب فشم ما اذا كان بعيدا عنه عرفا بتعذر الوصول
اليه أو قريبا كما في الخلاصة والبرازية وظاهر قوله وبرهن عليه انه لا بد من البرهان على ما ادعاه
مطابقة وفي خزنة الأكمل لو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا يدرى لمن هو فلا خصومة بينهما اه وبه علم
انه لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاه وأشار بقوله وبرهن عليه أي على ما قاله الى انه لو برهن على اقرار
المدعى انه لفلان ولم يزيدوا فالحصومة بينهما قائمة كما في خزنة الأكمل والفصول ومعنى قوله دفع
خصومة المدعى دفعها القضاة أي حكم بدفعها فافاد انه لو أعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر
لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الاول كما صرحوا به وأراد بالبرهان وجود
حجة على ما قال سواء كانت بيعة أو علم القاضي أو اقرار المدعى كما في الخلاصة ولو علم القاضي انها لرجل
ثم وجدها في يد آخر فقال الاول انها لي وأقام صاحب اليد بيعة على الوديعة فلا خصومة بينهما وكذا
اذا علم القاضي ابداع هذا الآخر كما علم ملك الاول أقره في يده أم لو علم القاضي أن الغائب غصبها من
هذا الذي كانت له ثم أودعها هذا أخذها وردها فان علمه بغيره البيعة اه ولو لم يبرهن المدعى
عليه وطلب عين للمدعى استخلفه القاضي فان خلف على العلم كان خصما وان سلك فلا خصومة كما
في خزنة الأكمل وظاهر قوله دفع ان المدعى عليه لا يخلف المدعى انه لا يلزم تسليمه اليه ولم أره
الا أن وأطلق في اندفاعها فمناذ كرفشم ما اذا صدق ذو اليد على دعوى المالك ثم دفعته عبادا كذا
فانها تندفع كما في البرازية وفي البرازية وان ادعى ذو اليد الوديعة ولم يبرهن عليها وأراد ان يخلف أن
الغائب أودعها عنده يخلف المحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقوله أودعها اليه على البتات لا على العلم
لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وان طلب المدعى عليه يمين المدعى فعلى العلم بالله
ما يعلم ابداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا يتعلق له به وفي الذخيرة لا يخلف ذو اليد على الابداع لانه
يدعى الابداع ولا يخلف على المدعى ولو خلف أيضا لا تندفع ولكن له أن يخلف المدعى على عدم العلم

يقتضي أن لا تدفع ولو برهن على الإيداع وقية نظر اه (قوله قال بعضهم الحر قد برهن الخ) قال الرملي قالوا الحر لا يجوز رهنه
 لأنه غير مملوك وأقول فلو برهن رجل قرانته كانه أو أخيه على ما حثت به عادة السلاطين فلا يحكم له أقوله تعالى فريهان مقبوضة
 والحر لا تثبت عليه اليد قال بعضهم ورأيت في مصنف ابن أبي شيبة عن إبراهيم وهو الخبي قال إذا رهن الرجل الحر فاقبر بذلك كان
 رهنا حتى يفكك الذي رهنته أو يفك نفسه وجه كلام الخبي المؤاخذه فاقتراره (قوله ومقتضى قولهم ان دعوى الوقف الخ) قال
 الرملي هذا مما لا يشك فيه انه قد دخل تحت اطلاق المتون والشروح والفتاوى ٢٥١ فان أحدا لم يقيد بالملك وانظر

في عبارة هذا المتن فانها
 صريحة فيه فقوله ولم أر
 الخ مستدرك مع هذا
 الاطلاق المذكور
 وسينقله بعينه قريبا
 عن الاسعاف في وأخر
 الورقة الثانية تأمل والله
 تعالى أعلم اه يعني
 اول الفصل الآتي (قوله
 لان القاضي لو قضى بيمينه
 المدعي الخ) قال في نور
 الدين يقول الحقير فيه
 اشكال سيأتي في وأخر
 هذا الفصل نقلا عن (د)
 أنه كما يصح الدفع قبل
 الحكم يصح بعده أيضا
 ولعله بناء على ان الدفع
 بعد الحكم لا يسمع وهو
 خلاف القول المختار كما
 سيأتي أيضا هناك والله
 أعلم اه وسياتي عن
 هذا الاشكال في كلام
 المؤلف قريبا وقد يجاب
 بأنه اذا لم يدع الإيداع
 أو ادعاه ولم يبرهن عليه
 لم يظهر ان يده ليست

اه وقد بنا يكون المدعي ادعاه ملكا مطلقا يعني فقط لا احترازا عما اذا ادعى عبد لأنه ملكه وأعتقه
 فدفعه المدعي عليه بما ذكر وبرهنا فانه لا تندفع ويقتضى بالعتق على ذي اليد فان جاء الغائب
 وادعى انه عبده وأنه أعتقه يقتضى به فلو ادعى آخر انه عبده لم يسمع وكذا في الاستيلاء والتدبير
 ولو أقام العبد يمينه أن فلانا أعتقه وهو عليه فبرهن ذواليد على ايداع فلان الغائب بعينه يقبل
 ويطلب يمينه العبد إذا حضر الغائب قيل للعبد أعتقه عليه فان أقامها قضينا بعتقه والارد
 عليه ولو قال العبد أنا حر الأصل قبل قوله ولو برهن ذواليد على الإيداع ولا ينافيه دعوى حرية
 الأصل فان الحر قد يدعي وكذا الاطارة والاطارة وأما في الرهن قال بعضهم الحر قد برهن وقال
 بعضهم لا يبرهن فتعتبر العادة كذا في خزائنه الاكمل ولم أر حكم ما اذا ادعى أن الدار وقف عليه فدفعه
 ذواليد بما ذكر ومقتضى قولهم أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق أن تندفع اذا برهن
 وقد بنا يكون القاضي لم يقض بيمينه المدعي لان القاضي لو قضى بيمينه المدعي ثم برهن ذواليد على
 ما ذكر لم يسمع كذا في خزائنه الاكمل والفصول وسواء كان بعد دعوى الإيداع قبل البرهان أو قبل
 دعواه كما في البرازية وقيد يكون المدعي عليه اقصر على الدفع بما ذكر الاحتراز عما اذا زاد وقال
 كانت دارى بعثمان فلان وقبضها ثم أودعها أو ذكره وقبضها لم تندفع الا أن يقر المدعي بذلك
 أو يعلمه القاضي ولو ادعى المدعي ثم قاما الى احضار اليمين فقال المدعي عليه اني وهبته لمن فـ فلان
 فسلمتها اليه ثم أودعها أو غاب لم يسمع وكذا في البيع الا أن يقر المدعي أو يعلم القاضي فلو برهن
 المدعي ثم صلب المدعي عليه بيعا أو هبة قبل القضاء لم تندفع سواء أقربه المدعي أو علمه القاضي
 أو قامت به يمينه كذا في خزائنه الاكمل ثم اعلم أنه في المسائل الخمسة وشهدوا أنها فلان الغائب فقط
 لم يقبل ولو شهدوا على اقرار المدعي انه لفلان الغائب اندفعت كما في البرازية وأما المؤلف بجواب
 المدعي عليه انه لو أجاب بأنها ليست لي أو هي لفلان ولم يزد لا يكون دفعا ولم يذكر المؤلف دفع الدفع
 فلو برهننا على ما ادعياه فدفعه المدعي بأنه ملكه عصبه منه تسمع دعواه ولا تندفع الخصومة كما في
 الخلاصة وفي الاختيار لو قال المدعي أودعنيها ثم وهبته لفلان أو باعها وانكر يستخلفه القاضي انه
 ما وهبته لمنه ولا باعها له فان تبطل صار خصما لأنه أقصر أن يده يملك فكان خصما اه وفي
 البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التي انتفتت الأئمة على فسادها صحيح في الاصح وقيل
 الدفع أيضا فاسدا لأنه مبني على فاسد والبناء على الفاسد فاسد وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح
 بعد أقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وقيل

بدا خصومة فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحكم بها بعد إقامة اليمينه على الملك لأنها قامت على خصم ثم اذا اراد المدعي
 عليه أن يشك الإيداع لا يمكنه لأنه صار اجنبا بر بديات الملك للغائب وادعاه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق
 والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان على ابطال القضاء كما سبقت ذكره قريبا ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه لما قلنا لم يظهر بطلان
 القضاء وعلى هذا لا ترد المسئلة على القول المختار فليست تأمل (قوله ولو شهدوا انها لفلان الغائب فقط) أي ولم يشهدوا بالإيداع
 كما صرح به في الخلاصة (قوله ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار) قال في نور العين خلاصة صورته ادعى ما حكمه طاقا

فقال المدعى عليه اشترى به منك فقال المدعى قد اقلت البيع فلو قال الا خيرا لك اقررت اني ما اشترى به بسم الله اذ اثبت
 العدالة (ذ) ويصح الدفع قبل اقامة البينة وبعد ما وقبل الحكم وبعد ما حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن نفسه ان المدعى
 اقر قبل الحكم انه ليس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب خاتم الفصولين اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بمعدونه
 بعد اقراره على ما سبب اني قريباتي (فمن) انه لم يبطل الحكم الجائر بشك يقول الحقير قوله ينبغي محل نظرا لان ما في (ذ) بناء
 على اختيار اشتراط التوفيق ٢٥٢ وعدم الا كفاه عجز دامكان التوفيق كما مرارا (فقط) متقدم ومشاخنا

جوزوا دفع الدفع
 وبعض مناخرهم على
 انه لا يصح وقيل يصح
 ما لم يظهر احتمال وتلييس
 (فمن) حكمه بمال ثم
 وان قال ابتعته من
 الغائب او قال المدعى
 سرق مني وقال ذواليد
 اودعني فلان وبرهن
 عليه لا

رفعنا الى قاض آخر وجاء
 المدعى عليه بالدفع
 يسمع ويبطل بحكم الاول
 وفيه لو اتي بالدفع بعد
 التحكم في بعض المواضع
 لا يقبل فنحن ببرهن
 بعد الحكم ان المدعى
 اقر قبل الدعوى انه
 لاحق له في الدار لا يبطل
 الحكم لمحو التوفيق
 بانه شراب بخيار فلم يملكه
 في ذلك الزمان ثم مضت
 مدة الخيار وقت الحكم
 فملكه فلما احتمل هذا

لا يسمع بعد ثلاث بان ادعى الملك المطلق فقال اشترى به منك فدفع قائلا لا قاله فدفع قائلا بانك
 اقررت ما اشترى به مني يسمع في المختار كما لو كان الشهود عدولا والدفع من غير المدعى عليه لا يسمع
 ودفع أحد الورثة بسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعي على أحد
 الورثة دارا فبرهن الوارث الا خرا ان المدعى اقر بكونه مطالب في الدعوى يسمع اه فان قلت
 ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها قلت نفقها ولم ادره فائدة لو ادعاهما على وجه
 الصحة كان الدفع الاول كافيا ثم اعلم ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قد مناه من ان
 القاضي لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع بالا بداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان يخص من السكى فافهم
 ولم يذ كر المؤلف حكم جواب الغائب اذا حضر وفي الحامية فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار
 اليه فاعاد المدعى الاول دعواه على المقر له فاجاب انها اودعته عنده لانه ان آخر تقبل بسمته وتندفع
 عنه خصومة المدعى اه وفي البرازية لو لم يبرهن المدعى عليه وبرهن الطالب وحكم له به ثم حضر
 الغائب وادعى بانه مملكه ان اطلق الملك تقبل وان قال بالشراء من المدعى عليه المقضي عليه لان
 القضاء على ذى اليد بالبينة بعد دعوى الملك المطلق قضاء على كل من تلقى الملك اليه منه فمكان
 المشتري مقضاه عليه وان حضر قبل الحكم وبرهن على مطلق الملك فهما كخارجين برهنا على الملك
 المطلق ثم اعلم ان مسألة الرهن من المسائل الخمسة تصلح حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كما في
 حيل الولوجية ثم اعلم ان القاضي في هذه المسائل لو لم يسمع دفع ذى اليد وقضى ببينة المدعى كان
 قضاء على غائب وقد مناه ان في نفاذه روايتين فليكن هذا على ذكر مناه ولم ارم منه عليه وفي العباب
 للشافعية انه حكم على غائب ويخالف على بقاء مملكه اه (قوله وان قال ابتعته من الغائب او قال
 المدعى غصبته او سرق مني وقال ذواليد اودعني فلان وبرهن عليه لا) اي لا تندفع بيان للسائلين
 حاصل الاولى ان المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا وانكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك
 فدفعه ذواليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعني فيقضى
 القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما فالخصم مير في قال ما يدعى
 المدعى عليه وفي البرازية وذكروا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودعته
 عندي او رهن عندي من فلان يندفع اذا برهن على ما ذكره لو برهن عليه المدعى انه اقر بكونه
 ملكا له في غير مجلس الحكم يجعله خصما ويحكم عليه بسبق اقراره ويجمع من الدفع اه وبه علم

لم يبطل الحكم الجائر بشك ولو برهن قبل الحكم وقبل ولا يحكم اذا شك يدفع الحكم ولا يرفع به يقول
 الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيسالم يكن التوفيق خفيا ينبغي ان لا يقبل ويحكم على من ذهب من جعل امكان التوفيق
 كافيا اذ لا شك حيث لا ان امكانه كنه صريح عندهم والله تعالى اعلم اه ثم نقل عن البرازية المقضي عليه لا يسمع دعواه بعده
 فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المقضي عليه الشراء من مورث المدعى وادعى
 الخراج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان او من المدعى قبله او يقضى عليه بالاداة فبرهن على نتائجها عنده
 اه (قوله مخالف لما قد مناه) اي قريباتا وقد علمت جوابه

أن دعوى الشراء عن الغائب مثال والمراد أن ذلك لا يدعى ملك كالنفس سواء أطلقه أو قبضه بشرائه
وهبة مع قبض أو صدقة كذلك وأطلق في الشراء فمثل الغائب مع القبض كما في أدب القضاء
للمخصص ولم يذلل في البرازية أيضا وقال أنه ملكي ثم برهن على الوديعة لا يسمع اه وأشار المؤلف
برهنه المسئلة إلى ما في البرازية في بده دار زعم شراها من فلان الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة
كذلك من شهر أو أمس وبرهن أولا وبرهن آخر أن هذا الغائب رهنها منه منذ شهر أو أجزها
منه أو أجزها منه وقبضها وبرهن بحكمها المستاجر والمستعير والمرتب ولا تندفع الخصومة عن ذي
اليدين ثم ذواليد بالخيار إن شاء سلم إلى المدعي وتربص إلى انقضاء المدة أو فك الرهن وإن شاء نقض
البيع وإن اختار عدم النقص فأدى البائع الدين وفك الرهن قبل قبضه ثم البيع وإن كان المدعي
برهن أن الدار له أجزها أو أجزها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب منه ولم يقبل الثمن قبل أن
يشتريها منه ذواليد يقضي به المدعي في الوجوه كلها ما في الأحارة فليعدم اللزوم وأما في الأحارة
فلأنه عند في الفسخ لأنه يريد أناتها عن ملكه وأما في الشراء فلأن له حق الاسترداد لاستيفاء
الثمن فإن دفع الحاكم الدار إلى المدعي فإن صكان أجزها ولم يقبض الأجرة أخدمه كفيلا بالنفس
إلى انقضاء المدة وإن كان قبض الأجرة أو كان ادعى رهنها لا يدفع إلى المدعي ويضعها على يد عدل
اه وبه يعلم أن دعوى الرهن أو الأحارة أو الأجرة من الغائب كدعوى المالك المطلق على ذي اليد
وقيد بدعوى الشراء من الغائب من غير أن يدعى أن المدعي باعها من الغائب فلا بد أن
المدعي باع العين من الغائب فقبضه اختلاف قال في القبية ادعى عليه عيب دأ وأثبت بالبينة فأقام
المدعي عليه البينة أنك بعت من فلان الغائب فعلى ما عليه أشارات الجامع والزبادات لا تقبل وذكر
الناطقي في أحسنه أنها تقبل وتندفع الدعوى ثم إذا قبلت فإن لم يدع ثلث المالك من المشتري فأولى
أن تقبل إذا ادعاه اه وفيما قبل له ادعى عليه دارا أنها ملكه وأثبت بالبينة ثم أقام المدعي عليه
بينة أن المدعي باعها من زوجته وباعها هي مني تسمع اه وإذا لم تندفع في المسئلة الأولى وأقام
المخارج البينة فقبض له ثم جاء المقر له الغائب وبرهن تقبل بيته لأن الغائب لم يصر مقضيا عليه
وإنما قضى على ذي اليد خاصة ذكره الشارح وحاصل الثانية أن المدعي ادعى فعلا على ذي اليد
قد قبضه يدعى الإيداع من الغائب وبرهن فأنه لا تندفع لأنه انحصار خصم يدعى الفعل عليه
الأيده بخلاف دعوى المالك المطلق لأنه خصم فيه باعتباره حتى لا تصح دعواه على غير ذي اليد
وتصح دعوى الفعل وقد بني فعل العصب للفاعل وفعل السرقة للمفعول فخرج ما إذا بني الأول للمفعول
بأن قال عصب مني كما في البرازية وإنما قيد في السرقة للمفعول ليحكم ما إذا بناءه للفاعل بالأولى
وهو اتفاق وفي المبني للمفعول اختلاف فقال محمد وهو كبناء فعل العصب للفاعل وهو القياس
واستسناؤه لا من دعوى الفعل عليه لأن في ذكر الفاعل إشاعة الفاحشة بخلاف العصب ولو
ادعاه بالمصدر لم يذكره الشارحون وفي البرازية ادعى أنه ملكه وفي يده عصب وبرهن ذواليد على
الإيداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح أنه لا تندفع اه وأراد بالبرهان إقامة البينة
فخرج الإقرار لما في البرازية معزيا إلى الذخيرة من صار خصم يدعى الفعل عليه أن برهن على
إقرار المدعي بإيداع الغائب منه تندفع وإن لم تندفع بأقامة البينة على الإيداع لثبوت إقرار المدعي
أن يده ليست بخصومة اه وذكر العصب والسرقة تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعي
أودعك يا به أو اشتريته منك وبرهن ذواليد كذا كذا على وجه لا يقيد بملك الرقبة له لا تندفع كذا

(قوله لأنه يريد أناتها
عن ملكه) أي لأن ذواليد
يريد إزالة الدار عن ملك
المدعي بدعواه شراءها
من الغائب فلهذا كان
للمدعي حق الفسخ وتسلم
الدار من ذي اليد وهو
صريح في أن ذلك من
أعذار فسخ الأحارة

وهو رب الوديعة فلا
يسلمها الى مدعى الوكالة
بالقبض او الشراء بخلاف
ما لو كان مدينون الغائب
وادعى عليه شخص
الوكالة بالقبض وصدقه
فانه يدفع اليه لان الديون
تقضى باسمها فلو كان
اقرارا على نفسه لا على
الغائب فانظر ما وجه
الحج (قوله فانه لا يتدفع
بزعم ذي اليد ابداع ذلك
الغائب في الاستحسان)
وان قال المدعى انتم
من فلان وقال ذو اليد
اودعته فلان ذلك
سقطت الخصومة

قال في نور العين يقول
الحقير لعل وجه الاستحسان
هو ان الغصب ازالة اليد
الحقة بآليات اليد المبطلة
كما ذكر في كتب الفقه
قال في الاختصاص في مسئلة
الغصب بخلاف مسئلة
السرقه اذ اليد فيه الذي
اليه اذ لا يد السارق
شرعا ثم ان عبارة لا يد
للسارق نسكتة لا يخفى في
حسنها على ذوي النسي
اه (قوله وان ادعت
السرقه لا) اي لا تدفع
وظاهره انها ادعت سرقه
اخيها وقد مر قرينها

في البرازيه ولو قال المدعى ملكي وفي يده بعض حق لا يكون دعوى الغصب فتدفع لو برهن على
الايداع بالطريق المذكور كذا في البرازيه ايضا وقيد بدعوى الفعل على ذي اليد لا احتراز عن
دعواه على غيره فدفعه ذواليدوا احد عماد كراهه وبرهن وانما تدفع كدعوى الملك المطلق كما في
البرازيه وذكر الشارح لو ادعى انه اشتراها من ذي اليد وقبضها ونقد الثمن واقام ذواليد البينة ان
فلانا اودعها اناء اندفعت الخصومة وان ادعى على ذي اليد فعلا لان المدعى عقد المستوفى احكامه
فصار كالعديم فكان كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهد دوا على قبضه لم تدفع اه ولم يذكر في
الحلاصة نقد الثمن وانما ذكر الشراء مع القبض وفي البرازيه بعد ما ذكرناه مع القبض كدعوى
ملك مطلق قال وجماعة من مشايخنا قالوا لا تدفع ايضا لان دعوى الشراء بقي معتبرا ولهذا لا يحكم
القاضي بالروايد المنفصلة ولا يكون للباعة ان يرجع بعضهم على بعض ولو كان كدعوى الملك المطلق
لكان الامر بخلافه اه والظاهر ما عليه هؤلاء لا طلاق المتون الشراء واقام المؤلف رحمه الله بما
ذكره من دعوى الفعل ودفعها ان المدعى عليه بعد دعوى الفعل عليه لا يقدر على التحويل الى غيره فلو
دفع بانه لانه الصغير بعد دعوى الغصب عليه لم تدفع كما في البرازيه اودفع بانه ملك والده اودعه
عنده كما في الحاشية (قوله وان قال المدعى انتم من فلان وقال ذو اليد اودعته فلان ذلك سقطت
الخصومة) اي بغير برهان وحاصلها ان المدعى ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد
بان يده من الغائب فقد اتفقا على ان اصل الملك فيه للغائب فيكون وصولها الى يدي اليدين
جهته فلم تكن يده بخصومة الا ان يقيم المدعى بينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بدفعته كونه
أحق باسمها كلها ولو صدقه ذواليد في شرائه منه لا يامر القاضي بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء
على الغائب باقراره وهي بحجة قيد بتلقي اليد من الغائب للاحتراز عما اذا قال ذو اليد اودعته
وكيل فلان ذلك لم تدفع الابينة لانه لم يثبت تلقى اليد من اشترى هو منه لا بكار ذي اليد ولا من
جهة وكيله لا بكار المدعى وكذا لو ثبت بالبينه انه دفعها الى الوكيل ولم يشهد دوا ان الموكل دفعها
الى ذي اليد ذكره الشارح وظاهر قوله سقطت السقوط بلائمة وعين وفي النسيان ولو طاب المدعى
بمينه على الايداع بخلاف على البينات اه وتقييد المؤلف بدعوى الشراء من الغائب اتفاقا في
البرازيه مع عزى الى الذخيرة ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا
الغائب اودعه عنده فتدفع لاتفاقهم اه على وصول العين من غيره وان صاحب اليد ذلك الرجل
بخلاف ما لو كان مكان دعوى الغصب دعوى السرقة فانه لا تدفع بزعم ذي اليد ابداع ذلك الغائب
في الاستحسان اه وقد سننت بعد تأليف هذا المجل يوم عن رجل اخذ متاعا اختبه من بيتهم اورنه
وغاب فادعت الاخت به على ذي اليد فاجابه بالرهن فاجبت ان ادعت المرأة غصب اخيها وبرهن
ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة فلا وفي البرازيه قبضه له مع عزى الى الذخيرة ايضا وبرهن
على انه وديعة عنده من جهة الميت الذي يدعى الوصية منه او من غصبه منه فلا خصومة بينهما
لانهم ما تصادقا على وصول المال من جهة الميت اما غصب وانما امانة فلا تكون يده بخصومة في
حق من يدعى تلقى الملك منه وقرق بين الوصية والوراثة فلو برهن في دعوى الوراثة انه وديعة عنده
من قبل المورث الذي يدعى منه الوراثة لا تدفع وفي دعوى الوصية كما ذكرنا لا تدفع حتى يحضر

لو ادعى الفعل على غير ذي اليد فدفعه ذواليدوا احد عماد كراهه وبرهن فانها تدفع كدعوى
الملك المطلق فيجوز كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مينا السجول ليكون دعوى الفعل على ذي اليد وان ابقى على ظاهره
الوارث

الوارث أو الوصي اهـ وقد بنا بانحداد الغائب لا بد لادعى الشراء من قبلان الغائب المالك وبرهن
ذو اليد على ايداع غائب آخر منه لا تدفع كالوادعى الايداع من غير الوصي أو النصب منه فانه
خهم الا أن يبرهن على مقالته وقال الحق لا تدفع وان يبرهن كسـ مثله الشراء كذا في البرازية
والله أعلم بالصواب

باب دعوى الرجلين

لما فرغ من بيان دعوى الواحد ذكر دعوى ما زاد عليه (قوله برهنا على ما في يد واحد آخر قضى
لهما) لم يجدت تيمم بن طرفه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة أقام كل
واحد منهما البيعة فقضى بها بينهما نصفين وحديث القرعة كان في الاستدعاء ثم نسخ ولان المطلق
للمهادفة في حق كل واحد منهما يحتمل الوجوه بان يعتمد أحدهما سبب الملك والاخر اليد فحقت
الشهادتان فيجب العمل بهما ما أمكن وقد أمكن بالتصنيف اذا حمل يقبله وانما ينصف
لاستوائيهما في سبب الاستحقاق والضمير في قوله برهنا على الرجلين أي الخارجين بقدر منية
على ما في يد آخر والمعنى على ملك ما في يد الآخر فالكلام في دعوى الخارجين الملك المطلق فخرج
ما اذا ادعى مالك سبب معين أو مقيد بتار يخ وبيان ومن هذا القبيل ما في منية المفتى أقاما بينة
على عبد في يد رجل أحدهما نصب والاخر يودعة فهو بينهما اهـ وأطلقهما فشمع ما اذا ادعى
الوقف في يد ثالث فيقضى بالعقد فان نصفين لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق
باعتبار ملك الواقف ولهذا قال في القنية دار في يد رجل أقام رجل عليه بينة انها وقف عليه وأقام
قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان أرخا فحسب للسابق منهما وان لم يؤرخا فحسب بينهما انصفان اهـ
ولا فرق في ذلك بين أن يدعى ذو اليد الملك فيها أو الوقف على جهة أخرى والحاصل أن دعوى الوقف
من قبيل دعوى الملك المطلق ولهذا الوادعى وقفه ما في يد آخر وبرهن فدفعه ذو اليد بانه مودع فلان
وضوح وبرهن فانها تدفع خصوصية المدعى كما في الاسعاف فدعوى الوقف داخل في المسئلة الخمسة
وكما يقسم الدارين الواقفين كذلك لو برهن كل على أن الواقف جعل له الغلة ولا مرجع فانها تكون
بينهما نصفين لما في الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض في يده انها وقف لوشهدا اثنان على اقرار
رجل بان أرضه وقف على زيد ونسله وشهدا آخران على اقراره بانها وقف على عمرو ونسله تكون وقفا
على الاسبق وقتان علم وان لم يعلم أودكروا وقتا واحدا تكون الغلة بين الفريقين انصافا ومن مات من
ولدين بدفنصيبه لمن بقي منهم وكذلك حكم أولاد عمر وواذا انقرض أحد الفريقين رجعت الى
الفريق الباقي لروال المزاحمة وقيد بالبرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل
فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذيدا بالقضاء له وان لم تكن العين في
يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الآخر عليه كما سئل كرهه في يد دعوى الرجلين النكاح ولو لم
يرهنما خلف صاحب اليد فان حلف لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد
البينة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد
البينة انه ملكه لا تقبل وكذا اذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه وأقام بينة انها ملكه لا تقبل
لنكونه صار مقضيا عليه كذا في النهاية ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي اليد
وفي جامع القصور اين ادعى كل انه في يده فلو برهن أحدهما يقبل ويكون الآخر خارجا ولو لا بينة

باب دعوى الرجلين
برهنا على ما في يد آخر
قضى لهما

يكون جريا على مقابل

الاستحسان المذكور آنفا

باب دعوى الرجلين

(قوله والاخر يودعة

فهو بينهما) أي لان

المودع بالجود يصير

خاصا ثم ان ما ذكره عن

المنية سبب كراهية المصنف

في هذا الباب (قوله ثم

بعده اذا أقام صاحب

اليده البينة انه ملكه

لا يقبل) انظر ما كتبناه

عند قوله وقضى له ان

نكل مرة

لهم الا يحلف واحد منهما ولو برهن أحدهما على اليد وحكم بيده ثم برهن على المال لا تقبل أدبته
 ذي اليد على الملك لا تقبل أحدهما من يد آخر وقال في أخذته من يده لانه كان ملكي وبرهن
 على ذلك تقبل لانه وان كان ذايده يحكم المحل لكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان ذايده في الحقيقة
 هو الخارج ولو عصب أرضا وزرعها وأدعى رجل انها له وعصبها منه فلو برهن على عصبه وأحدهما
 بيده يكون هو ذايده والزارع خارج ولو لم يثبت أحد اثبات يده فالزارع ذويده والمُدعى هو الخارج بيده
 عقار أحدث الا تخبر عليه بيده لا يصير به ذايده فلو ادعى عليه انك أحدثت اليد وكان يدعي فانكر
 يحلف اه وبه علم ان اليد الظاهرة لا اعتبار بها ثم اعلم انه قال في العمدية اعلم ان الرجل اذا
 ادعى عينا وبرهنها فلا يخفى لو امان ان يدعيها كما مطلقا وأزنا أو سراه وكل قسم على ثلاثة اما ان يكون
 المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما وكل وجهه على أربعة أقسام لانه اما ان لا يؤثر
 أو أرخا نارا واحد أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما الاخر وجلة ذلك ستة
 وثلاثون فصلا اه أقول ان هذا التقسيم ليس بحاصر والصواب ان يقال اذا ادعى عينا فاما ان
 يدعيها كما مطلقا أو ملكا بسبب متقد قابل للتكرار أو غير قابل له أو مختلف أحدهما أقوى من
 الآخر أو مستويان من واحد أو من متعدد أو يدعي أحدهما الملك المطلق والآخر الملك بسبب
 أو أحدهما ما يتكرر والآخر ما لا يتكرر فهي تسعة وكل منهما اما ان يبرهن أو يبرهن أحدهما
 فقط أو لا يبرهن لو أحدهما ولا مرجح أو لا أحدهما مرجح فهي أربعة صارت اثنين وثلاثين وكل منها
 اما ان يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما فهي أربعة صارت مائة وخمسة وعشرين
 وكل منها على أربعة اما اذا لم يؤثر أو أرخا واستويا أو سبق أحدهما أو أرخ أحدهما صارت
 خمسة مائة واثنى عشر (قوله وعلى نكاح امرأة سقطا) أي لو برهن على نكاح امرأة ثم انزل المهر
 العمل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك واذا تكرر الفرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كافي القيمة
 واذا تكرر او كان قبيل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كذا في منية المفتي أطلقه وهو مقتضى
 بحياتهم أي المدعين والمرأة اما لو برهن عليه بعدموتها ولم يؤثر أو أرخا واستويا تاريخهما فانه
 يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وهما يرثان ميراث زوج واحد فان جاء
 بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث
 أب واحد كافي الخلاصة وفي منية المفتي ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فان سبق تاريخ أحدهما يقضى
 له ولو ادعى نكاحها وبرهنها ولا مرجح ثم ما تافان لها نصف المهر ونصف الميراث من كل واحد منهما
 ولو مات قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو مات أحدهما فقالت المرأة هو الاول
 لها المهر والميراث كذا في الظهيرية وأطلق في النكاح فشميل ما اذا برهن أحدهما على العقد والآخر
 على اقرارها له به فلا ترجيح لكن بعد التنازل لو برهن أحدهما على اقرارها بالنكاح يحكم له كالوفاة
 اعترافها لأحدهما به بعد التنازل كذا في الظهيرية وفي العباب للشافعية وترجع بينة العقد على بيعة
 اقرارها كمنية عصب على بيعة اقرار اه ولم أر الا أن حكم المشبهة عندنا وفي منية المفتي ادعى
 نكاح امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقام البينة لا يقضى لأحدهما كما لو لم تقر اه وفي الهداية
 اذا أقرت لأحدهما قبل إقامة البينة فهي امرأته لتصادقهما فان أقام الآخر البينة قضى بها لان
 البينة أقوى من الاقرار اه وقد يبرهنها تمامه لانه لو برهن مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن
 الآخر على نكاحها لا تقبل كافي الشراء اذا ادعى من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى الآخر شراؤه

وعلى نكاح امرأة سقطا

(قوله أقول ان هذا
 التقسيم ليس بحاصر
 والصواب ان يقال الخ)
 قال الرمي تامل في هذا
 التقسيم يظهر لك ما فيه

(قوله وزاد الوالحي) قال الرملي أي في كتاب القضاء في أواخر الفصل الرابع وقوله موخها الثانية يعني دعوى المرأة النكاح بعد ثبوت القتل في يوم كذا (قوله فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ) قال الرملي ٢٥٧ وجه الشبه بين المسئلتين

ان تاريخ برهان المرأة على نكاح المقتول مخالف لتاريخ القتل اذ لا يتصور بعد قتله أن ينكح كما ان نكاح الثانية له يوم النحر بخراسان لا يتصور مع نكاح الاولى له يومه بمكة فهو مخالف من هذه الحيثية فاشبهت هذه المسئلة الاولى في المخالفة وكل من النكاح والقتل يدخل تحت الحكم فتأمل (قوله وفي الظهيرية ادعى ضبعة في يد رجل الخ) قال الرملي اذا كان الموت مستقيضا علم به كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل لا يقضى له ولا يكون بطريق ان القاضي قبل البيعة على ذلك الموت بل يكون بطريق التيقن بكذب المدعي ارجع الى التتارخانية من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر لك صحة ما قلته (قوله ولا أبطال بيعة الابن على القتل) قال الرملي الظاهر ان حرف النسب في زائد ولم يذكره في التتارخانية وعبارة ولو أقام رجل البيعة ان هذا الرجل

من فلان أيضا وبرهن لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا كذا هنا ولو برهن على نسب مولود وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك لا يقبل وفي المالك المطلق لو برهن عليه أحد وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك يقبل ويحكم للناسي كذا في البرازية وهذا ما وعدنا به في مسألة الخارج اذا حكم له ثم ادعاه آخر وهذا ما قدمناه عن الفتاوى الصغرى من ان القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالحرية والنسب والاول والنكاح ولكن في النكاح شرطه وان لا يورخا فان أرخ المحكوم له ثم ادعاه آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول وسبق منا أيضا اشتراط ذلك في الحرية الاصلية أيضا في باب الاستحقاق فيمكن على ذكر منه ينفعك كثيرا وقيل بدعوى الرجلين للامانة اذا أقام رجل البيعة على امرأة انه تزوجها وأقامت هي بينة على رجل انه تزوجها فالبيعة بينة الرجل كذا في الظهيرية واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة بتزويج الحماكم لم تسمع الا بشرط أن يذكر اسم الحماكم ونسبه وان السلطان فوض اليه التزويج وانه لم يكن لها ولي كما في البرازية ثم اعلم أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في العمادية والظهيرية والاول والحيثية والبرازية وغبرها وقرعوا على الاول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهن امرأة على أن مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم بقضى لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث على أنه قتل يوم كذا فبرهن المرأة على أن هذا القتل نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على أن مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعي عليه انه مات قبل هذا زمان لا يسمع ولو برهن على أن مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعي عليه انه قتل قبل هذا زمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية وزاد الوالحي موخها الثانية بقوله ألا ترى ان امرأة لو أقامت البيعة انه تزوجها يوم النحر بمكة فقضى بشهودها ثم أقامت أخرى بينة انه تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بيعة المرأة الاخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ تاريخ لم يقبل اه وفي الظهيرية ادعى ضبعة في يد رجل انها كانت لفلان مات وتر كها ميراثا لفلانة لا وارث له غيرهما ثم ان فلانة ماتت وتر كتهاميراثا لى لا وارث لها غيرى وقضى القاضي له بالضبعة فقال المقضى عليه دفعا للدعوى ان فلانة التي تدعى أنت الارث عنها النفسك ماتت قبل فلان التي تدعى الارث عنه فلانة اختل فوافيه بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه وفيما قبله بعدما ذكر الفرق بين يوم الموت ويوم القتل قال غير ان مسألة أخرى نرداها كالا على هذا وهي أن الرجل اذا ادعى على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف من ثمانية عشر سنة وانه وارث له وارث له سواء أقام البيعة على ذلك فجاءت امرأة ومعها ولد وأقامت البيعة ان والدها تزوجها من خمسة عشر سنة وان هذا الولد منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة استحسن في هذا ان أجيز بيعة المرأة وأثبت نسب الولد ولا أطل بيعة الابن على القتل وكان هذا الاستحسان للاحتياط في أمر النسب بدليل أنها لو أقامت البيعة على النكاح ولم تات بالولد فالبيعة بينة الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول أبي يوسف ومجاهد اه فقد علمت مما في الظهيرية استثناء مسألة

(٢٥٨ - بجر سابق) قتل أباه من ثمانية عشر سنة وأقامت المرأة البيعة انه تزوجها من خمسة عشر سنة وان هؤلاء أولاده منها استحسن أبو حنيفة رحمه الله أن أجاز بيعة المرأة وأثبت النسب وأطل بيعة الابن على القتل والقياس ان يقضى بيعة القتل اه

(قوله أما لو كان القاتل واحداً والمقتول اثنين لم تقبل) قال الرملي يعني لو ادعى أن هذا قتل أبي زيد أو يوم النحر بمكة وادعى آخر أنه قتل يوم النحر بالسكوفة ٢٥٨ لا يجوز ولا يحكم واحد منهما (قوله الأخذ بالأحدث أولى إن كان شيئاً مشهوراً)

قال الرملي وهذا يقيد به ما مضى أيضاً وهذا قيد لازم لا بد منه حتى لو اشترى موت رجل عند الناس وادعى رجل أنه اشترى منه داره منذ سنة وكان موته قد اشترى عند الناس منذ عشرين سنة قد دفعه بذلك صح قبوله لما ذكرنا من ثم بفضل الله تعالى ومنته رأيت ما يشهد به صريحاً وهي لمن صدقته أو سبقت بينته

قال في التتارخانية في الفصل الثامن في التنازع نقلاً عن الذخيرة فيما لو ادعى المشهود وعليه أن المشهود محمد ودون في قذف من قاضي بلد كذا فأقام الشهود أنه أي القاضي مات في سنة كذا الخ أنه لا يقضي به إذا كان موت القاضي قبل تاريخ شهود المادعي عليه مستقيماً اه مع غاية الاختصار فراجع اه شئت والله تعالى الموفق (قول المصنف وهي لمن صدقته أو سبقت بينته) ظاهره أن الترجيح

من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول البعض واستثناء مسألة من قولهم يوم القتل يدخل وافهم وفي القيمة من باب دفع الدعوى ادعى عليه شيئاً أنه اشترى من أبيه منذ عشرين سنة والاب ميت المال فأقام ذوال اليد البينة أنه مات منذ عشرين سنة سمع وقال عمر الحافظ لا تجمع قال أسستادنا رضي الله عنه والصواب جواب الحافظ فينبغي أن يحفظ فإنه كان يحفظ أن زمان الموت لا يدخل تحت القضاء اه وهي ثانية تستثنى على قول البعض من قولهم يوم الموت لا يدخل أن زمان الموت لا يدخل وفي خزائنه الاكل بعد ما ذكر أن يوم الموت لا يدخل ويوم القتل يدخل قال ولو أقام رجل البينة أن هذا قتل أبي يوم النحر بمكة وأقام أخوه المادعي بينة على رجل آخر أنه قتل أبي يوم النحر بالسكوفة جازت ويحكم لكل واحد منهما ما نصف الدية أما لو كان القاتل واحداً والمقتول اثنين لم تقبل ذكره في نوادر ابن رستم عن محمد اه ثم قال ولو أقام رجل البينة أنه قتل أبي منذ سنة وأقام المشهود عليه بينة أن أباه صلى بالناس الجمعة الماضية قال أبو حنيفة الأخذ بالأحدث أولى إن كان شيئاً مشهوراً اه (قوله وهي لمن صدقته أو سبقت بينته) لأن النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين والتعمير ما يفيدان التصديق معتبر مرجع عند عدم التاريخ منهما أو مع استواء تاريخيهما أو مع تاريخ أحدهما فإن السبق انما هو فيما إذا أرخا أو سبق تاريخ أحدهما وأطلق في اعتبار التصديق عند عدم السبق وهو مقيد بما إذا لم تكن في يده من كذبه ولم يكن دخل بها أما إذا كانت في يده لا آخر أو دخل بها فلا اعتبار بالتصديق لأنه دليل على سبق عقده ولا يعتبر أن مع سبق تاريخ الآخر لكونه صريحاً وهو يفوق الدلالة وقد علم بما قررناه أن أحدهما لو أرخ فقط فأنه المأثور له وهو مصرح به في الخلاصة والبرازية كالأورخ أحدهما ولا آخر يدفان الذي المذكور في البرازية بخلاف ما إذا برهننا وأرخ أحدهما فقط ولا اقرار فلهي لصاحب التاريخ كإفهام أيضاً فالخلاف كما في الخلاصة أنه لا يرجح أحدهما إلا بسبق التاريخ أو باليد أو باقراره أو دخوله أحدهما اه وكان ينبغي أن يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كإفهامه والحاصل أن أحدهما إذا أرخ فقط قدم أن لم يكن اقراراً لا آخر ولا يدفان وخد اقرار أحدهما ويدللاً آخر قدم ذوال اليد في الظهيرية لو دخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر فصاحب البيت أولى والحاصل أن سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار ثم ذوال التاريخ وأطلق في التصديق فقبل ما إذا سمعه القاضي أو برهن عليه مدعيه بعد أنكاره اه كما في الخلاصة ولو قالت زوجت نفسي من زيد بعد ما زوجت نفسي من عمر وهما يدعيان فهي امرأة زيد عند أبي يوسف وعليه العموى كما هو في الخلاصة وهو نظير ما لو قال لا ختن تزوجت فاطمة بعد خديجة فامرأته فاطمة عند أبي يوسف وخديجة عند محمد كما في الظهيرية ثم اعلم أن بعضهم غير باقرارها وبعضهم بتصديقها فالظاهر أنهما سواء هنا ولكن فرقوا بينهما فقال الشارح في باب اللعان فإن أبت خدست حتى تلعن أو تصدقه وفي بعض نسخ القدوري أو تصدقه فتحد وهو غلط لأن الحد لا يجب بالأقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لأن التصديق ليس باقرار فصداف لا يعتبر

بالتصديق في رتبة الترجيح سبقت التاريخ وليس كذلك حتى لو صدقت من لم يسبق تاريخه لا يعتبر تصديقها في ويقضي بالنكاح لمن سبق تاريخه لأن سبق التاريخ أرجح ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار فلو قال المصنف وهي لمن صدقته ان لم يسبق تاريخ الآخر لكان أولى (قوله لأن التصديق ليس باقراراً فضلاً) قال الرملي يهيم منه أنه اقراراً فلهذا لا يستدل به على

ما دللنا وقوله فالظاهر انهما سواء صحيح في الحكم اما في اصل المفهوم فلا اختلافا ٢٥٩ لغة تامل (قوله قلت نعم لما

في التخصيص الخ) قال
الرمي قال في النزائية قال
لي عليك كذا فقال
صدقت يلزمه اذا لم يقل
على وجه الاستهزاء
ويعرف ذلك بالنغمة اه
فهو صريح فيما استنبطه
واقول لو اختلفا في كونه
صد رعي على وجه الاستهزاء
ام لا فالقول بالسكر الاستهزاء
بيمينه والظاهر انه على
نفي العلم لا على فعل الغير
تامل (قوله فقال الحق أو
الصدق الخ) قال الرمي
وفي الخانية ولو قال الحق
وعلى الشراء منه لكل
نصفه يبدله ان شاء

حق واليمين يقين أو
الصدق صدق لا يكون
اقرارا (قوله ثم رأيت في
شرح أدب القضاء الخ)
هذا مخالف لما بحثه
والظاهر ان النسخة رأيت
بدون ضمير (قوله بخلاف
ما لو قال الخ) قال الرمي
أي قبل ما شهد به عليه
قوله الذي يشهد به ولا
شك انه لو قال بعد ما شهد
الذي يشهد به بصيغة
الماضي يكون اقرارا اه
قلت وبعبارة شرح أدب
القضاء وان شهدا عليه
فقال بعد ما شهدا عليه

في حق وحب الحمد ويعتبر في درته فيندفع به اللعان ولا يجب به الخداه وقد مناني باب خد الخذف
انه لو قال رجل يا زاني فقال له غيره صدقت خد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو
قاذب ايضا اه واما وجوب في الثانية للعموم في كاف التشبيه لا للتصديق فعلم بهذا ان الحمد لا يجب
بالتصديق فان قلت لو قال لي عليك ألف فقال صدقت أيكون اقرارا لمزمال قال قلت نعم لماني
التخصيص لو قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين فهو اقرارا لانه التصديق عرفا وكذا لو
أنكر الى آخر ما فيه فان قلت اذا شهد عليه واحد فقال هو صادق أو شهدا ثنان فقال صدقتما أو فهدما
صادقان هل يكون اقرارا قلت لم أرها الا ن و ينبغي أن لا يكون اقرارا الا اذا قال فيما يشهد به
أو شهدا به للاحتتمال أما لو قال ان شهدا على اثنان فهو على صرحوا بانه لا يصح تعليق الاقرار وانه
لو قال ان خلف فعلي ما ادعى به فخلف لا يلزمه شي فكذلك هنا وفي الخانية ان شهد فلان فعلي لا يلزمه
اه ثم رأيت في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد من باب المسئلة عن اليهود عند السكلام على
تعديل الخصم لو قال المدعي عليه بعد ما شهد الشاهد هو عدل صادق كان اقرارا بخلاف ما لو قال
الذي يشهد به على صدق لا يكون اقرارا وتما فيه (قوله وعلى الشراء منه لكل نصفه يبدله ان
شاء) أي لو برهن الخارجا على الشراء من ذي اليد خير كل منهما ان شاء أخذ النصف بنصف الثمن
وان شاء ترك لان القاضي يقضي به بينهما نصفين لاستواءهما في السبب فصار كفصولين باع كل منهما
من رجل وأجاز المالك البيعين فان كلا منهما يخبر لانه تغير عليه شطر عقده فلعل رغبته في تمام
الكل أشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان الخارجين لو برهن كل منهما على ذي اليد انه اودعه الذي في
يده فانه يقضي به بينهما نصفين ثم اذا أقام أحدهما البيينة على صاحبه انه عبده لم تسمع ولو أقام
أحدهما البيينة على دعواه ولم يقم الآخر وأقام شاهدا واحدا أو شاهدين لم يركب كافتى بالعبد
لصاحب البيينة ثم أقام الآخر بيينة عادلة على انه عبده اودعه الذي في يده أو لم يذ كر واذل فانه
يقضي به للثاني على المقتضى له وتما فيه في خزانة الاكل ويستفاد منه أحكام مسألة الكتاب فيما اذا
أقام أحدهما بيينة على الشراء وقضى له ثم أقام الآخر فانه يقضي له على المقتضى له بخلاف ما اذا برهننا
وقضى بالتصنيف فبرهن أحدهما لم تسمع وقيد بكون كل منهما مدعي الشراء فقط للاحتراز عما
اذا ادعى أحدهما شراء وعنفوا والا خر شراء فقط فان مدعى العتق أولى فان العتق بمنزلة القبض
كذلك في خزانة الاكل وقيد بقوله منه لانهم الوادعين الشراء من غير ذي اليد فسماني وقوله يبدله
أي بنصف الثمن الذي عينه فان ادعى أحدهما انه اشتراه بمائة والا خر بمائتين أخذ الاول
نصفه بخمسين والا خر نصفه بمائة ولم يذ كر المؤلف رحمه الله أن الثمن منقود أولا لانه لا فرق لكن
ان برهن كل منهما على الشراء والنقد استرد نصف ما دفعه كفي خزانة الاكل وظاهر اطرافه
انه لا اعتبار بتصديق ذي اليد أحدهما وفي العمادية واقرا صاحب اليد لا أحدهما لا يعتبر
لانه شهادة على قوله وفي فوائد جسدی شیخ الاسلام برهان الدين اذا شهد البائع بالملك لشترية
والعبي في يد غيره بان قال هذه العبي ملكه لاني بعته منه أو قال كان ملكي وبعته منه فان كان
المدعي في دعواه ادعى الشراء منه لا تقبل لانه شهادة على قول نفسه اه وأقادياشارة كلامه مسألة
التنازع في الميراث فالو ادعى كل من خارجين الميراث عن أبيه وبرهن قضى بهما بينهما ولذا قال

الذي شهد به فلان على هو الحق الزمه القاضي ولم يسأل عن الاخر لان هذا اقرار منه وان قال قبل أن
فلان على حق أو هو الحق فلما شهدا قال للقاضي سل عنهما فانهما شهدا على بباطل وما كنت أنظرهما يشهدان لم يلزمه وسأل عنهما

لانه اقراره بالخطر فلا يصح (قوله قيد دعوى الشراء من واحد الخ) قال في نور العين قاضيان خارجان ادعى أحدهما من اثنين
يقضي بينهما نصفين وان أرخا وأحدهما أسبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعند محمد لا يعتبر التاريخ يعني يقضي بينهما وان أرخ
أحدهما فقط يقضي بينهما نصفين وفاقا لولا أحدهما يدا خارج أولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ ذي اليد هداية برهن خارجان
على شراء شيء من اثنين وأرخا ٢٦٠ فهما سواء لانهما يثبتان الملك لهما فصار كأنهما أحضر اودعيا ثم يحير كل منهما كالم

يعني في مسألة دعوى
الخارجين شراء من ذي اليد
(كفا) لو برهن على شراء
من اثنين وتاريخ أحدهما
أسبق اختلف روايات
الكتب فيافي الهداية
يشير الى انه لا عبرة لتسبق
التاريخ بل يقضي بينهما

وباباء أحدهما بعد
القضاء لم يأخذ الا خركه
وان أرخا فللسابق والا
فلذي القبض والشراء
أحق من الهبة

وفي (بس) ما يدل صريحا
ان الاسبق أولى يقول
الحقير ويؤيده ما مر عن
قاضيان انه ظاهر الرواية
فيافي الهداية اختيار
قول محمد انه ثم نقل
بعده عن صاحب جامع
المصولين ترجيح فيافي
الهداية ورده بان دليل
ما في المبسوط وقاضيان
وهو ان الاسبق تاريخا
يثبت الملك الى نفسه في
زمان لا يتنازع فيه غيره
أقوى من دليل من ذهب

في خزانة الاكل دار في يد رجل ادعى اياه رجلان أحدهما ابن أخ الذي في يده وأقام كل بينة انهما له
ورثها عن أبيه فلان لا واث له غيره فقبل أن يقضي القاضي مات الع ولم يترك وارثا غير ابن أخيه
دفعت اليه ولم تبطل بينته فيقضي القاضي بالدار بينهما ثم ان أقام الاخني بينة بعده على انها دونه
ورثها عن أبيه لم يصح فان زكيت شهود الاخني ولم يترك شهود ابن الاخ فقضي به للاخني فان
زكيت بينة ابن الاخ بعده لم يقض بشيء وتمامه فيها (قوله وباباء أحدهما بعد القضاء لم يأخذ
الا خركه) لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسخ البيع فيه لظهور استحقاقه بالبينه لولا بينة
صاحبه قيد بقوله بعد القضاء لانه قبل القضاء له أخذ الجميع لانه يدعي الكل ولم يفسخ عليه والعود
الى النصف للزوجة ولم يوجد نظيره تسليم أحد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول تسليمه بعد القضاء
(قوله وان أرخا فللسابق) لانه أثبت الشراء في زمن لا يتنازع فيه أحده فاندفع الآخر به وان
كان البائع قبض الثمن منه رده اليه كافي السراج الوهاج قيد بكونهما أرخا لانه لو أرخ أحدهما فقط
فهو لصاحب الوقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا يقضي
له بالشك وقيد بدعوى الشراء من واحد لانه لو اختلف بائعهما لم يترجح أسبقهما تاريخا ولا المؤرخ
فقط لان ملك بائعهما لا تاريخ له ولا لهما الوادعيا الملك المطلق ولم يدعيا الشراء من ذي اليد فلا
ترجح لصاحب التاريخ عند الامام كاسيا في (قوله والا فلذي القبض) أي والا يسبق تاريخ
أحدهما مع أحدهما قبض قدم برهانه لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ولا لهما استويا
في الاثبات فلا تنقضي اليد الثابتة بالشك وظاهر الكتاب كما صرح به في المحيط تقديم صاحب
القبض سواء أرخا واستوى تاريخهما أو لم يؤرخا وأرخت احداهما فقط وانما يتنازع صاحب
سبق تاريخ غيره لان الصريح يفوق الدلالة فاقتصار السراج في قوله والا على ما اذا لم يؤرخا قصور
ولي اشكال في عبارة الكتاب هو ان أصل المسئلة مفروضة في خارجين ازمان فيما في يد ثالث
فاذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة ثم رأيت في المعراج ما يزيله
من حوازان يراد انه أثبت بالبينه قبضه فيما مضى من الزمان وهو الا أن في يد البائع اه الا انه
يشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة بان ثبوت اليد لا حدهما بالمغاينة اه والحق انها مسألة أخرى
وكان ينبغي افرادها وحاصلها ان خارجا وذايد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهن تقدم دواي في
الوجه الثلاثة والخارج في وجه واحد (قوله والشراء أحق من الهبة) أي لو برهن خارجان
على ذي يد أحدهما على الشراء منه والا حزر على الهبة منه كان الشراء أولى من الهبة لان
الشراء أقوى لكونه معاوضة من الجائين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على
القبض قيد باتحاد الملك لهما اذ لو اختلفا استويا لان كلا منهما حزم عن ملكه في اثبات ملكه وهما

الى انه لا يعتبر سبق التاريخ وهو قولهم لانهما يثبتان الملك لهما فصار كأنهما أحضر اودعيا الملك بلا تاريخ ووجه
قوة الاول غير خاف على من تأمل وبرجه انه ظاهر الرواية ثم قال ولم أر ما لو ادعى ذوا يد من اثنين في الكتب صريحا
ان صاحب الوجهين قال بعد ذلك مسائل دعوى الرجلين ملكا مطلقا وكذا الوادعيا يتلقى الملك من اثنين بآث أو شراء (قوله لا يملك
اختلف بائعهما لم يترجح أسبقهما) قلت سيباني في شرح قول المتن وعلى الشراء من آخر نقل مثل ما ذكره هناعن الزبني تبعا

الكافي وأنه سهو بل يقدم الأسبق وقد علمت أن فيه اختلاف الرواية نعم ظاهر الرواية تقديم الأسبق كما ذكره قاضيان (قوله فكذا
حضر وأوبرهنوا) الضمائر راجعة إلى المملكتين أي من ادعى المدعون هذا الملك من جهة ثم والظاهر أن قوله هم من مملكتهم بياء
الجمع قبل الضمير وسيدخل المسئلة عن الهداية قيل قوله بعد ورقتين ولو برهن الحارج ٢٦١ على ملك مؤرخ (قوله وفي

العمادية والصحيح أنها
سواء الخ) أقول ليس
الاستحقاق من قبيل
الشيوع الطارئ بل هو
من قبيل المقارن قال في
الكافي وهب أرضا
وزرعها وسلمها فاستحق
الزرع بطلت الهبة في
الأرض لأن الزرع مع
الأرض بحكم اتصال كشي
واحد فإذا استحق
أحدهما صار كله استحق
البعض الشائع فيما
والشراء والمهر سواء

يحتمل القسمة فتبطل
الهبة في الباقي كذا في
الكافي قال صدر
الشرعية المفسد هو
الشيوع المقارن لا الشيوع
الطارئ كما إذا وهب ثم
رجع في البعض الشائع
أو استحق البعض الشائع
بخلاف الرهن فإن الشيوع
الطارئ يفسده وفي
الفصول إن الشيوع
الطارئ لا يفسد الهبة
بالاتفاق وهو أن يرجع
في بعض الهبة شائعا
أما الاستحقاق فيفسد

فيه سواء بخلاف ما إذا التمس أحد لا محتاحهما إلى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى قال في البرازية
ادعى الشراء من رجل وادعى آخر هبة وقبض من غيره والثالث أنهما من أبيه والرابع صدقة
وقبض من آخر غيره فهو بينهما أربعة أعند استواء الحجة إذ تلقوا الملك من ملكهم فكأنهم حضروا
وبرهنوا على الملك المطلق اهـ وأطلقوه وهو مقيسد بأن لا تاريخ لهما أدلوا راجع اتحاد الملك كان
للأسبق بخلاف ما إذا اختلف المالك ولو أرخت أحدهما فقط فالمؤرخة أولى وقيد بكونها
خارجين للاختراز عما إذا كانت في يد أحدهما والمسئلة بخالها فإنه يقضى للخارج إلا في أسبق
التاريخ فهو للأسبق وإن أرخت أحدهما فقط فلا ترجيح لهما كافي المحيط وإن كانت في أيديهما
يقضى بينهما إلا في أسبق التاريخ فهي له كمدعى ملك مطلق وهذا إذا كان المدعى بهما
لا يقدم كالعمادية والهداية وأما فيما يخص كذا دار فإنه يقضى لمدعى الشراء لأن مدعى الهبة أثبت
بالهبة الهبة في الكل ثم استحق الآخر نصفه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل
القسمة تبطل الهبة بالاجتماع فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء منفردا بقامة البينة
كذا في المحيط وفي العمادية والصحيح أنهما سواء لأن الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة
ويفسد الرهن اهـ وأطلق في الهبة وهي مقيسة بالتسليم كافي المحيط ومقيسة بأن لا تكون
بعوض أدلوا كانت بعوض كانت بغيرها كافي المحيط فإنه قال الهبة بعوض أولى من الرهن لأن الشراء
يفسد الملك بعوض المال والرهن لا يفيد الملك للحال فكان الشراء أقوى اهـ ومقتضاه استواء
الشراء والهبة بعوض ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فإن الملك في كل
منهما متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن
الشراء أحق من الصدقة وإلى استواء الصدقة المقبوضة بالهبة المقبوضة للاستواء في التبرع
ولا ترجح للصدقة بالزوم لأن أثر الزوم يظهر في ثاني الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في
المستقبل والترجيح يكون بمعنى قائم في الحال والهبة قد تكون لازمة بأن كانت محرم والصدقة قد
لا تلزم بأن كانت لغنى وهذا فيما لا يحتمل القسمة اتفاقا وفيما يحتملها عند البعض لأن الشيوع طارئ
وعند البعض لا يصح لانه تفسد الهبة في الشائع فصار كقائمة البينتين على الارتهان وهذا أصح كذا
في الهداية وحاصله أن الصدقة أولى من الهبة فيما يحتمل القسمة وهذا عند عدم التاريخ
والقبض كما سنبينه وأما إذا أرخا قدم الأسبق وإن لم يؤثرهما مع أحدهما قبض كان أولى وكذا
إذا أرخ أحدهما فقط كما قدمناه في الشراء من ذي اليد في الخلاصة ولو كان كلاهما هبة أو صدقة
أو أحدهما هبة والآخر صدقة فالمدعى كذا الشهود والقبض لا يصح وإن ذكر والقبض ولم يؤثرهما
أو أرخوا تاريخا واحدا فهو بينهما إذا كان لا يحتمل القسمة كالعمد ونحوه وإن كان يحتمل القسمة
كالدار ونحوها فلا يقضى لهما بشئ عند أي خيفة وعندهما يقضى بينهما نصفين ولو كان في يد
أحدهما يقضى له بالاجتماع اهـ (قوله والشراء والمهر سواء) يعني لو ادعى أحدهما الشراء من ذي

الكل لانه مقارن لطارئ كذا ذكره شيخ الإسلام أبو بكر في هبة المحيط هكذا قررته منسلا خسرو في شرحه ثم قال أقول عدة صورة
الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصول إن الاستحقاق إذا ظهر بالبينة كان مستندا
إلى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها اهـ كذا في منح العفار (قوله وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة) قال بعض الفضلاء
رده المقدمي بأن الأولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قوله فهو بينهما إذا كان لا يحتمل القسمة) إلى آخر كلامه تام له مع قوله

البند وانما رآته تزوجه عليه فهما سواء لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما مائة مائة وثبت
 الملك نفسه وهذا عند ابي يوسف وقال محمد الشراء اولي وله على الزوج القيمة لانه يمكن العمل
 بالبيعتين بتقديم الشراء اذا تزوج ويح على عين مملوك الغير صحيح فيجب قيمته عند تعذر تسليمه واذا
 باستوائهما انها بينهما ما فيكون للمرأة نصفها ونصف قيمته على الزوج لاستحقاق نصف المسمى
 والمشتري نصفها ويرجع نصف الثمن ان كان اذاه وله فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه وفي البناء
 هذا اذا لم يورثوا او ارخوا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان اولي اه وفي العماديه ولو
 اجتمع نكاح وهبة او رهن او صدقة فالنكاح اولي اه وفي جامع الفصولين اقول لو اجتمع نكاح
 وهبة يمكن ان يعمل بالبيعتين واستويان تكون منكوبة لذاهبة للآخرة بان يثبت اه
 المنكوبة فينبغي ان لا تبطل بينة الهبة خذرا عن تكذيب المؤمن وجلا على الصلاح وكذا الصدقة
 مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا
 في امة احدهما ادعى انها ملكه بالهبة وآثرانه تزوجه اولي ليس مرادهم وانما المراد من النكاح
 المهر كما عبر به في الكتاب ولذا قال في المحيط والشراء اولي من النكاح عند محمد وعند ابي يوسف
 هما سواء لمحمدان المهر صلة من وجه الى آخره ففسد اطلاق النكاح واراد المهر وما يبدل على
 ما ذكرناه ان العماديه بعد ما ذكر ان النكاح اولي قال ثم ان كانت العين في يد احدهما فهو اولي
 الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فثبت يقضى للخارج ولو كانت في ايديهما يقضى بهما بينهما
 نصفين الا ان يؤرخا وتاريخ احدهما اسبق فيقضى له اه فكيف ينوهم طائل ان الكلام في
 المنكوبة بعد قوله تكون بينهما نصفين فيما اذا كانت في ايديهما فآخر الكلام ازال اللبس ووضح
 كل تخمين وحس وحكم بطلان الجامع عفا الله عنه وينبغي انها لو تنازعا في الامة ادعى احدهما ملكه
 والاخر انها منكوبة وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مرجح ان يشتا عدم المنافة فيكون ملكا
 لمدعى الملك هبة او شراء منكوبة للآخرة كما بحثه الجامع ولم اره صريحاً في الغصب والايديع سواء
 لما في الخلاصة عبد في يد رجل اقام رجل البيعة انه عبده غصبه الذي في يديه واقام آخر البيعة انه
 عبده او دعه الذي في يديه يقضى به بينهما اه (قوله والرهن أحق من الهبة) يعني لو ادعى احدهما
 رهنا مقبوضا والاخر هبة وقبضا وبرهنا فالرهن اولي وهذا الاستحسان والقياس ان الهبة
 اولي لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم
 الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى اطلاق الهبة وهي مقيدة بان لا عوض فيها فان كانت بشرط
 العوض فهي اولي من الرهن لانها يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لانه ضمان يثبت الملك
 بصورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معنى لا صورة فكذا الهبة بشرط العوض فيكون
 العين في يد ثالث ادلو كانت في يد احدهما فانه اولي الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فهو اولي
 ولو كانت في ايديهما يقضى بهما بينهما نصفين الا ان يؤرخا وتاريخ احدهما اسبق فيقضى له
 قال العماديه هذا في الشراء والهبة والصدقة مستقيم لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة
 على ما عليه الفتوى اما في الرهن لا يستقيم لان الشيوع الطارئ يفسد الرهن فينبغي ان يقضى بالكل
 المدعى الشراء اذا اجتمع الرهن والشراء لان مدعى الرهن اثبت رهنا فاستداه فلا يقبل بینه
 فصار كان مدعى الشراء انفرادا فامة البينة ولهذا قال شيخ الاسلام خواهر زاده انه انما يقضى
 به بينهما ما فيهما اذا اجتمع الشراء والهبة اذا كان المدعى مما لا يحتمل القسمة كالعبد والذاهبة اما اذا

الصدقة اولي من الهبة
 والرهن أحق من الهبة

(قوله غير ان الصحيح ما علمت) قال الرملي قال الغزي هذا الكلام من المبادئ يشير الى ان الاستحقاق من قبيل الشيوخ الطائري وليس كذلك بل هو من الشيوخ المقادير المفسد كما صرح به في جامع الفصولين وصحة ما في شرح الدرر والنور وقد نقله المستفي في كتابه هذا من كتاب الهبة واقره اه قلت وقد استعارة الغزي في ٢٦٣ كتابه المخ قل ورقة (قوله فالتاقي قد

به الخ) يمكن ان يقال انه كان الاولى حينئذ حذف تلك المسئلة والاستغناء عنها بهذه وما للاختصار به جميع الواحد ليشمل ذلك اليد وغيره ولذا قال في العناية قوله من واحد أي من غير ذي اليد ليس فيه زيادة فائدة فانه لا تفاوت في سائر الاحكام

ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ أو على الشراء من واحد فالأسبق أحق وعلى الشراء من آخر وذ كرنا تاريخا استويا

بين أن يكون ذلك الواحد ذا اليد أو غيره اه حيث كانت الاحكام متحدة فلا فائدة بالتطويل تأمل (قوله وهو سهو الخ) قال الرملي بل السهو منه لا من الشارح والكافي اذ المسئلة فيها اختلاف الرواية ثم نقل جامع الفصولين ما قدمناه محققا عن نور العين في شرح قول المتن وان أرخا فالسابق فراجعناه والحاصل ان ما مشى عليه الشارح

كانت شيئا يتعلما يقضي بالكل المدعى الشراء قال لان مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة بوجوب فساد الهبة فلا تقبل بينة مدعى الهبة غير ان الصحيح ما علمت من أن الشيوخ الطائري لا ينفذ الهبة والصدقة وبفساد الرهن والله اعلم اه (قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ أو على الشراء من واحد فالأسبق أحق) لانه أثبت انه أول المالكين فلا يتلقى المالك الا من جهة ولم يتلق الاخر منه وأطاق الواحد فشمع ذا اليد وقيد في الهداية بغير ذي اليد وتعبه الشارحون بانه لا فائدة فيه فان الحكم لا يتفاوت ان يكون دعواهما الشراء من صاحب اليد أو غيره بعد ان يكون البائع واحدا ولا يعلم فيه خلاف اه ويتأتى الفرق يقع فيها كائني قبلاهما من ان احدهما اذا ادعى شراء والاخر هبة وقبضا الى آخره وحاصل المسئلة ان الخارجين ادعيا تلقى المالك من واحد سواء كان ذلك الواحد ذا يد أو غيره قلت انما قيده به لانهم لو ادعيا الشراء من ذي اليد فقد تقدمت فلا فائدة في التعميم مع تقدم تلك المسئلة وقيد بالبرهان على التاريخ منهما في الاولى لانه لو اختلف احدهما دون الاخرى فهم سواء كما لو لم يؤرخا عنده وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد الميرم أولى بخلاف ما اذا اختلف احدهما فقط في الثانية فان المؤرخ أولى والحاصل انهم ما اذا لم يؤرخا وأرخا واستويا فهي بينهما في المسئلة وان أرخا وسبق احدهما فالسابق أولى فيهما وان اختلف احدهما فقط فهي الاحق في الثانية في الاولى وقد مر ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فيقدم الخارج والاسبق تاريخا في السراج الوهاج فان كان المدعى دابة أو أمة فوافق سننها أحد التاريخين كان أولى لان سن الدابة مكذب لا أحد البيتين فكان من صدقه أولى (قوله وعلى الشراء من آخر وذ كرنا تاريخا استويا) أي برهن كل واحد منهما على الشراء من آخر وذ كرنا تاريخا ففهمنا سواء لانهم هما بيتان المالك لهما نصيبا فيصير كأنهما حاضر اطلق في قوله وذ كرنا تاريخا فشمع ما اذا استوى تاريخيهما أو سبق تاريخ أحدهما بخلاف ما اذا كان المالك لهما واحدا حيث يكون الاسبق أولى كذا ذكره الشارح تبعا للكافي وهو سهو بل يقدم الاسبق هنا أيضا والمراد بقوله كافي الهداية وذ كرنا تاريخا التساوي فيه أي تاريخا واحدا ولذا قال في غاية البيان وان كان تاريخ أحدهما أسبق كان أولى على قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخراه وهو قول محمد في رواية أبي حفص وعلى قول أبي يوسف الاول يقضي به بينهما نصيبين وذلك لانهما بيتان المالك لهما نصيبا فصار كأن البائعين حضرا وادعيا ملكا مطلقا لهما والحكم في دعوى الملك المطلق ذلك فكذا هنا اه وفي خزائن الاكل وذ كر في الكتاب لو قتا وقتين فصاحب الوقت الاول أولى اه والعجب من الشارح انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسب ما قاله في الكتاب قريبا من قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ فلا سبق أحق فقط ولو قال المؤلف وذ كرنا تاريخا أو أحدهما فقط كان أولى فلا يترجح صاحب التاريخ على غيره لان

الزباني موافق لما في الهداية وهو ما رجه صاحب جامع الفصولين (قوله بل يقدم الاسبق هنا أيضا) أي فيما اذا كان المالك متعددا كما اذا كان متحدا (قوله والعجب من الشارح) قال الرملي لا عجب منه بل العجب منك اذ ملك البائعين ملكا بل تاريخا كما علم من قوله فصار كأنهما حضرا وبرهنا على الملك المطلق بل تاريخا ومسئلة الكتاب في برهان الخارجين على الملك المطلق والتاريخ وفيها الاسبق الاحق فيين المسئلة بين فأي عجب من الشارح وانما العجب منك تأمل

ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتاريخه على اليد أسبق أو برهن على التنازع أو سبب ملك لا يتكرر أو الخارج على الملك وذو اليد على الشراء منه فذو اليد أحق (قوله ثم اعلم ان البيعة على الشراء الخ) قال في نور العين في آخر الفصل السادس راجع المبسوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب إلا بالشهادة بأحد الثلاثة إما ملكاً بائعاً بأن يقولوا باع وهو يملكه وإما بملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان وإما بقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه اهـ وفيه راجع الفتاوى القاضى طهري رادعي آخر شرعه من أبيه وأدعي آخر شرعه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يده مدعي الشراء أو مدعي الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أما لو كانت فالشهادة كالشهادة ببيع ومالك اهـ (قوله قلت الخ) أقول

وقت أحدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحداً لانهما اتفقا على أن الملك لا يتلقى الا من جهة فاذ اثبت أحدهما تاريخاً يحكم به حتى يقين انه تقدمه بشرائه ثم اعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراه من فلان وهو يملكها كفي خزائنه الاكمل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يملكها أو يشهدوا انها لهذا المدعي اشتراها من فلان نكداً وقبضه الثمن وسلمها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز أن يكون وكلاً أو متعدداً فلا يستحق المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع أو ما يدل عليه اهـ قلت اذا كان البائع وكلاً فكيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليتأمل وفي البرازية ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعي يدعيه لنفسه ان ذكر المدعي وشهوده أن البائع يملكها أو قالوا سلمها اليه وقال سلمها الى أو قال قبضت وقالوا قبض أو قال ملكي اشتريته منه وهي لي تقبل وان شهدوا على الشراء والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد البائع دون الملك اختلفوا اهـ واذا استويا في مسألة الكتاب يعرض بينهما نصفين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه وأشار المؤلف الى ان أحدهما لو ادعى الشراء من رجل وهو عليه وادعى الآخر الهبة من آخر وقبضها منه وهو يملكها فانها تكون بينهما ولذا قال في الهداية ولو ادعى أحدهما الشراء من رجل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والاخر الصدقة والقبض من آخر قضى بينهم ارباعاً لانهم يتلقون الملك من باعهم فيجعل كأنهم حصلوا وأقاموا البيعة على الملك المطلق اهـ (قوله ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتاريخه على اليد أسبق أو برهن على التنازع أو سبب ملك لا يتكرر أو الخارج على الملك وذو اليد على الشراء منه فذو اليد أحق) بيان ثلاث مسائل تقدم فيها بيعة ذي اليد على الخارج الاولي برهنه على ملك مؤرخ وسبق تاريخ ذي اليد وهذا عند ما ورى آية عن محمد وعنه عدم قبوله ارجح اليه لان البيعتين قامت على مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فكان التقديم والآخر سواء ولهما ان البيعة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت قبضه لغیره بعد لا يكون الا بالنقي من جهة وبيعة ذي اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في أيديهما والمعنى ما بينا قيد سبق تاريخ ذي اليد لانه لو لم يكن لهما تاريخ أو استوى تاريخهما أو أرخت أحدهما فقط كان الخارج اولي وكذا لو كانت في أيديهما فانها تقدم المؤقتة على غيرها بخلاف ما اذا كانت في يد ثالث فانها سواء عنده وعند الثاني تقدم المؤقتة وعند الثالث المطلقة وهو المراد بقوله ولا بيعة لذي اليد في الملك المطلق ومراعاة تاريخ ملك ذي اليد أسبق وانما قرناه بالاحتراز عما في خزائنه الاكمل أمة في يد رجل أقام آخر البيعة انها له منذ سنتين وأقام البيعة انها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا انها له قضيت بها للمدعي اهـ لان بيعة ذي اليد انما شهدت باليد لا بالملك ولا بد من تحقق سبق تاريخ ذي اليد في الخزائنه أيضاً وأقام المدعي البيعة انها له منذ سنة أو سنتين شك الشهود فيه وأقام ذو اليد انها له منذ سنتين قضى بها لذي اليد ولو وقت شهود المدعي سنة ووقت شهود ذي اليد سنة أو سنتين فهني للمدعي اهـ والشهادة بانها له عام أول مقدمة على انها له منذ العام كما فيها أيضاً الثانية أقام كل من الخارج وذو اليد بيعة على التنازع فصاحب اليد اولى لان البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد واستوى تاريخ بيعة ذي اليد ليد

فيقضى له وهذا هو الصحيح. وذليله من السنة ما روى جابر بن عبد الله أن رجلا ادعى باقة في
 بئر رجل وأقام البينة أنها باقة. فثبت وأقام الذي في يديه البينة أنها باقة. فتجها فقضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده. وهذا حديث صحيح مشهور. وصارت مسألة النتاج
 مخصوصة كذا في المحيط وأشار إلى أن أحدهما البرهن على الملك والاخر على النتاج فصاحب
 النتاج أولى أيهما كان لان بينته على أولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالتلقي من جهته وكذا اذا
 كان الدعوى بين خارجين فبينه النتاج أولى لما ذكرنا وفي الهداية ولو قضى بالنتاج لصاحب اليد
 ثم أقام ثالث البينة على النتاج يقضى له الا أن يعيدها ذو اليد لان الثالث لم يكن مقضا عليه بتلك
 القضية وكذا المقضى عليه بالملك المطلق اذا أقام البينة على النتاج تقبل وينقض القضاء لانه بمنزلة
 النص اه. وأطلق في قوله ولو برهنه فقضى له بالادابرهن الخارج فقط على النتاج وقضى له ثم برهن
 ذو اليد فانه يقضى له ويبطال القضاء الاول كما في خزائنه الاكمل وفي جامع الفصولين معزى إلى
 العدة ادعى ذو اليد بتا طأ يضا ولم يبرهن حتى حكم به المدعى بالنتاج ثم برهن المدعى عليه على
 النتاج لا ينقض الحكم اه. ثم اعلم ان المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده الا اذا برهن
 على ابطال القضاء أو على تلقي الملك من المقضى له أو على النتاج كما في العمدية والبرازية وأطلقه
 فشم لما دارخا واستوى تار يخهما أو سبق أحدهما أو لم يؤثر أحدا ولا أورخت أحدهما
 فلا اعتبار بالتاريخ مع النتاج الا من أخرج تاريخا مستحيلا بان لم يوافق سن المدعى لوقت ذى
 اليد ووافق وقت الخارج فيثبت حكم الخارج ولو خالف سنة الوقتين لقب البينتان عند طامة
 الخارج ويترك في يد ذى اليد على ما كان كذا في رواية وهو يذهب انصفان في رواية كذا في
 جامع الفصولين والنتاج ولادة الحيوان ووضعه عنده من تحت عنده بالبناء للمعول ولدت
 ووضعت كذا في المغرب والمراد ولادته في ملكه أو في ملك بائعه أو مورثه ولذا قال في خزائنه الاكمل
 لو أقام بينة ان هذه الدابة نتجت عنده أو نتج هذا الثوب عنده أو ان هذا الولد ولدته أمته ولم
 يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له اه. وكذا الوشهود وانهم ان أمته لانهم انما شهدوا بالنسب كذا
 في الخزائنه وانما قات أو ملك بائعه لما في جامع الفصولين برهن كل من الخارج وذى اليد على
 نتاج في ملك بائعه حكم لذي اليد اذ كل منهما خصم عن بائعه فكان بائعه ما حضر أو ادعى ما لم
 يتناج فانه يحكم لذي اليد ولو برهن انه له ولدى ملكه وبرهن ذو اليد انه له ولدى ملك بائعه
 حكم به لذي اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه ويده يد المتلقي منه فكانه حضر وبرهن على النتاج
 والمدعى في يده يحكم له به كذا هذا اه. وبه ظهر انه لا يترج نتاج في ملكه على نتاج في ملك بائعه
 ولا يشترط أن يشهدوا بان أمه في ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون أخرى قدمت عليها لما في
 الخزائنه عدا في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى ملكه وأقام آخر البينة انه عبده ولدى
 ملكه من أمته هذه قضى للذي أمته فان أقام صاحب اليد البينة انه عبده ولدى ملكه من
 أمته أخرى فصاحب اليد أولى عبدا في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى من أمته هذه من
 عبده هذا وأقام رجل آخر البينة بمنزلة ذلك فهو بينهما انفسان فيكون ابن عبيدين وأمتين وقال
 صاحبنا لا يثبت نسب بينهما اه. وفي جامع الفصولين برهن الخارج ان هذه أمته ولدت هذا القن
 في ملكي وبرهن ذو اليد على من له يحكم به المدعى لانها ادعى في الامه ملكا مطلقا فيقضى به المدعى
 ثم يستحق القن تبعاً اه. وبهذا ظهر ان ذا اليد انما يثبت في دعوى النتاج على الخارج ان لو لم

اذا عرف الشهر وان
 البائع وكيل فالظاهر
 انهم يقولون بأهلهما
 بالوكالة عن يدهما على
 انك علمت مما نقلناه آتفا
 ان خصوص وهو يملكها
 غير لازم قوله ثم اعلم ان
 المقضى عليه الخ تقدم
 الكلام على هذه المسئلة
 قبل هذا الباب وقال
 الرملى والظاهر ان ما في
 خزائنه الاكمل هو الراجح
 كما شهد له الاقتصار عليه
 في العمدية والبرازية
 وغيرهما فإزدد نقلا في
 المسئلة ان شئت

بقوله عن الذخيرة وإنما قال في رواية لما قال العمادي بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقهاء أبو الليث في باب دعوى النتاج من الميسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل أقام آخر بينة أنها دابته أجراها من ذى البد أو أجازها منه أو رهنها أباه وذو البد أقام بينة أنها دابته فثبت عنده فإنه يقضى بها لذى البد لأنه يدعى ملك النتاج والآخر يدعى الإجازة أو الإجازة والنتاج أسبق منهما فنقضى لذى البد وهذا خلاف ما نقل عنه اه وفي نور العين الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لان البدليل الملك والنتاج من خصائصه فيكون دعوى ذى البد نتاجا موافقا للظاهر وأما دعوى الحارج فعلا على ذى البد بخلاف الظاهر والبيّنات انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر فيمنعني أن تكون بينة الحارج أولى في المسئلة المذكورة يؤيده ما قال صاحب الخلاصة ذكر الامام خواهر زاده في كتاب

بقتارضا في الاماواتما زاعا فيها الملك المطلق وشهدوا به وبتاج ولدها فانه لا يقدم وهو يدعي حفظها وانما قلت أو ملك مورثه لمسا في القنية كما تقدم بينة ذى البد اذا ادعى أولية الملك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعاه عنده مورثه فاذا أقام بينة على عمارة داران أباهما مندستين سنة وقال مات وتركهما ميراثا لنا فبينة ذى البد أولى اه وفيه يكون كل منهما مامدعي الملك والنتاج فقط ادلوا دعى الحارج الفعل على ذى البد كالعصب والجار والعمارة في بينة الحارج أولى وان ادعى ذو البد النتاج لان بينة الحارج في هذه الصورة أكثر اثباتا لما فيها الفعل على ذى البد ادعاه وغير ثابت أصلا كما ذكره الشارح وفي المحيط الحارج وذو البد اذا أقام البينة على نتاج العصب والحارج يدعى الاعتناق أيضا فهو أولى وكذا اذا ادعاه وهو في بد ثالث وأحدهما يدعى الاعتناق فهو أولى لان بينة النتاج مع العتق أكثر اثباتا لانها تثبت أولية الملك على وجه لا يستحق عليه أصلا وبينة ذى البد تثبت الملك على وجه يصور استحقاق ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الحارج العتق مع مطلق الملك وذو البد ادعى النتاج فبينة ذى البد أولى لانهم لم يستويا في اثبات أولية الملك لان الحارج ما ثبت الملك فلم يعتبر العتق للترجيح وكذا لو ادعى الحارج التسديد أو الاستيلاء مع النتاج أيضا وذو البد مع النتاج عتقا فاناهه وأولى ولو ادعى ذو البد التسديد أو الاستيلاء مع النتاج والحارج ادعى عتقا فاناهه النتاج فالحارج أولى اه وفيه يتنازع الحارج مع ذى البد ادلوا كذا خارج ادعى كل دابة في يد آخر وبرهنا على النتاج فانما يستويان ويقضى بهما بينة كما في كافي الحاكم وفي شهادات البرازية عاين الشاهد دابة تتبع دابة وترتفع له أن يشهد بالملك والنتاج اه وفي الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج لم يذوا خزان على النتاج لصمرو وبصوره هذا بان رأى الشاهدان انه ارتفع من لبن أنثى كانت له في ملكه وآخزان رأى انه ارتفع من لبن أنثى في ملك آخر فحل الشهادة للفر يقين اه والمحذور بالنتاج ما لا يتكرر عليه لكونه في معناه لانه دعوى أولية الملك كالسج في الثياب التي لا تسج المرأة كالثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمرغى وجر الصوف وان كان مبيعا يتكرر ولا يكون في معناه فيمضى به للحارج بمنزلة الملك المطلق مثل الجزو والبناء والغرس ووراعة الحنطة والحبون فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة فان أشكل عليهم قضى به للحارج لان القضاء ببينة هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر النتاج فاذا برهن الحارج انه ثوبه نسجه وبرهن ذو البد كذلك فان علم انه لا تسج المرأة فهو لذى البد وان علم تكرار نسجه فهو للحارج كالجزو وكذا اذا أشكل وكذا اذا اختلفا في صوف وبرهن كل انه صوفه جزؤه من غنمه فانه يقضى به لذى البد أو رد كيف يكون الجز في معناه وهو ليس بسبب لأولية الملك لان الصوف كان مملوكا له قبله وأجاب عنه في الكافي بأنه كوصف الشاة ولم يكن مالا لا بعد الجز ولذا لم يجز بيعه قبله ونصل السيف يسأل عنه فان أخبروا انه لا يضرب المرأة كان لذى البد والافالحارج والغزل في معنى النتاج لانه لا يتكرر وهو سبب لأولية الملك في المغزول والحنطة مما يتكرر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم يغربل التراب فيمير الحنطة منها ثم تزرع ثانية وكذا كل ما يكال أو يوزن والحبن لا يصنع المرأة وهو سبب لأولية الملك وكذا اللبن اذا تنازعا في كونه حلب في ملكه والنخل يعز من غيره فاذا تنازعا في أرض وتخل في يد رجل فانه

الولاء ان ذا البد ادعى النتاج وادعى الحارج انه ملكه عنده منه ذو البد أو ادعاه أو أجازته منه كانت بينة يقضى الحارج أولى وانما ترجع بينة ذى البد على النتاج اذ لم يدع الحارج فعلا على ذى البد اما لو ادعى فعلا كالشر او غير ذلك فبينة

يقضى الخارج بهما وكذا في أرض مزروعة أما إذا كان الزرع مما يتكرر فظاهر والا كان تبعا للأرض كذا في الخلاصة وفيه الواقام البيضة على شاة في يد غيره أمنا شاته وجز هذا الصوف منها وأقام ذواليدان الشاة التي يدعيها وجز الصوف منها فانه يقضى بالشاة للبدعي لانهما ادعيا في الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك اهـ والمحصل أن المنظور اليه من كونه يتكرر أو لا إنما هو الأصل لا التبعية وفي خزانة المفتين شاتان في يد رجل احدهما بيضاء والاخرى سوداء فادعياهما رجل وأقام البيضة انهما له وان هذه البيضاء ولدت هذه السوداء في ملكه وأقام ذواليد البيضة انهما له وان هذه السوداء ولدت هذه البيضاء في ملكه فانه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي ذكرت شهودا انهما ولدت في ملكه وان كان في يد رجل حمام أو دجاج أو طير مما يفرخ أقام رجل البيضة انه له فرخ في ملكه وأقام صاحب البيضة البيضة على منسل ذلك قضى به لصاحب البيضة ولو ادعى لسان في يد رجل ضربه في ملكه وبرهن ذواليد يقضى به للخارج ولو كان مكان اللين آجرا وحض أو نورة يقضى به لصاحب البيضة وعزل القطن لا يتكرر فيقضى به لذي اليد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وعمرته مع النتائج بخلاف غصن الشجرة والخنطة ولا بد من الشهادة بالملك مع السبب الذي لا يتكرر كالنتاج ولو برهن الخارج على ان البيضة التي تعلق من هذه الدجاجة كانت له لم يقضى له بالدجاجة ويقضى على صاحب الدجاجة بيضة مثلها لصاحبها لان ملك البيضة ليس بسبب ملك الدجاجة فان من غصب بيضة وحصلها تحت دجاجة له كان الفرخ للغاصب وعليه مثلها بخلاف الامة فان ولدها لصاحب الام وحصلت الشاة يقضى به لصاحب البيضة والحجسة المحسوسة والغرو وكل ما يقطع من الثياب والبسط والاعناب والثوب المصنوع بعضهم اورد عفران يقضى بها للخارج اهـ الثالثة برهن الخارج على الملك المطلق وذواليد على الشراء منه فذواليد أولى لان الاول وان كان يدعي أولية الملك فهذا تلقى منه وفي هذه لا تنافي كما اذا أقر بالملك اهـ ثم ادعى الشراء منه وأشار المؤلف رحمه الله الى أن الخارج لو برهن أن فلانا القاضي قضى له بهذه الامة بشهودا انها له وبرهن ذواليد على النتائج فانه يقدم الخارج وهو قوله لان القضاء صريح ظاهر فلا ينقض ما لم يظهر خطؤه بيقين ولم يظهر لاحتمال انه اشتراها من ذي اليد وعنده محمد يقضى بها لذي اليد كذا في الكافي وهذا اذا لم يبينوا سبب القضاء فان يبينوه فالشهودا ان القاضي أقر عندهم انه قضى بشهادة شهودا انه أو بالنتاج فانه يتقضى القضاء اتفاقا وان شهدوا انه قضى له بالنتاج بيضة ولم يشهدوا على اقرار القاضي لا يتقضى القضاء لاحتمال القضاء بالشراء من ذي اليد كذا في خزانة المفتين (قوله ولو برهن كل على الشراء من الآخر ولا تاريخ سقطا وتترك الدار في يد ذي اليد) وهذا عندنا وعلى قول محمد يقضى بالبينتين ويكون الخارج لان العمل بهما ممكن فيجعل كانه اشترى ذواليد من الآخر وقبض ثم باع لان القبض لإزالة السبق ولا يبعد عن كس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عنده ولهما أن لاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبايع فصار كأنهما قامتا على الاقرارين وفيه التهاثر بالاجماع كذا هنا ولان السبب براد محكمة وهو الملك ولا يمكن القضاء لذي اليد الا بملك مستحق فبقى القضاء بمجرد السبب وانه لا يقيد به ثم لو شهدت البينتان على نقدا الثمن فالالف بالالف قصاص عندهما اذا استويا لوجود قبض المضمون من كل جانب وان لم يشهدوا على نقدا الثمن فالقصاص مذهب محمد لوجوب عنده ولو شهد الفرغان بالبيع والقبض تهاترا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد

ولو برهن كل على الشراء من الآخر ولا تاريخ سقطا وتترك الدار في يد ذي اليد

الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل عليه اهـ (قوله وفيه الواقام البيضة على شاة الخ) هذه المسئلة نظير المسئلة المتقدمة عن جامع الفصولين لو برهن الخارج ان هذه أمة ولدت هذا القن في ملكي الخ (قوله فيقضى لكل واحد منهما ما الخ) أي فيقضى للأول بالسوداء وللثاني بالبيضاء قال في التتارخانة عقب هذه المسئلة هكذا ذكر محمد وهذا اذا كان سن الشاتين مشكلا فان كان واحد منهما نسلح اما للآخرى والاخرى لا نسلح اما لهذه كانت علامة الصدق ظاهرة في شهادة شهودا أحدهما فيقضى بشهادة

لحوار كل واحد من البيعين بخلاف الاول وان وقت البستان في العمار ولم يتناقصا وقت
الخارج اسبق يقضى لصاحب الدعة هما فيه عمل كان الخارج اشترى اولاً ثم باع قبل القبض من
صاحب اليد وهو عاثر في العمار عندهما وعنده محمد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض
فبقى على ملكه وان يثبتا قبضاً يقضى لصاحب اليد لان البيعين جازان على القولين وان كان
وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين فحصل كانه اشترى اها ذو اليد وقبض ثم باع ولم
يسلم او سلم ووصل اليه بسبب آخر كذا في الهداية وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من الكافي وفيه
ذاري يذري بديره من عمره على انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمر وبما فيه دينار
ومحمد يذري ذلك كله قضي بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن لانه تمسك بالقضاء بالبيع
لجها له الخارج ولم يتعد القضاء بالملك وعند محمد يقضى بما بينهما ولكل واحد نصف الثمن على
صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد الا نصف المبيع ولو ادعت امرأة شراء الدار من عمر بالف وعمر
ادعى انه اشترى اها من بالف وزيد وهو ذو اليد يدعى انها له اشترى اها من عمر بالف واقاموا البند
قضى لذي اليد لتعارض بيني غيره فثبت بيته بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار لذي اليد بالف
عليه الخارج ويقضى لها على الخارج بالف لان ذا اليد والمرأة ادعىا التلقي من الخارج فيجعل كانهما
في يده اه وقيد بقوله ولا نارح لانهما لو ارضا يقضى به لصاحب الوقت الا آخر كذا في خزانه
الاكمل وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى انه لو برهن كل على اقرار الاخر ان هذا الشيء له فانهما
يتها تران ويبقى في يدي اليد كذا في الخزانه ايضا (قوله ولا يرجح بزيادة عدد الشهود) فلو اقام
أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهما سواء وكذا لا يرجح بزيادة العدالة لان الترجيح لا يقع
بكثره العال حتى لا يرجح القياس بقياس آخر ولا الحديث بحديث آخر وشهادة كل شاهدين
علة نامة فلا تصح للترجيح والعدالة ليست بذى حد فلا يقع الترجيح بها (قوله ذاري يذري بديره من عمره
رجل نصفها وأخر كلها وبرهنها فلادول ربعها والباقي للاخر) عند أبي حنيفة اعتبار الطريق
المنازعة فان صاحب النصف لا ينازع الاخر في النصف فسلم له واستوفى منازعته ما في النصف
الاخر فتمت نصف بينهما وقالوا لا يبيها اثلاً فاعتبر طريق العول والمضاربة فصاحب الجميع
يضرب بكل حصه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثلاً وذكروا الهداية أن لهذه
المسئلة نظائر واضادات لا يحتج بها هذا المختصر وقد ذكرنا في الزيادات اه وذكر المؤلف في
الكافي بعضها وقال وسيجي في كتاب الدييات على الاستقصاء مع الاصول ان شاء الله تعالى اه
واختصر الشارح مسائلها وقال وبين طرق هذه المسائل وتجرى بها على هذه الاصول وتسام
تغير بعضها من كور في شرح الزيادات لقاضيان اه وقد يسر الله تعالى لي بشرح الزيادات
لقاضيان قبيل تأليف هذا المحل فاجبت ان أنقلها منه بالفاظه فاقول مستعينا بالله قال قاضيان
في هذا الشرح من كتاب الجنائيات من باب جنابة أم الولد على مولاها وعلى غيره وخمس مسائل القسمة
أربعة منها ما يقسم بطريق العول والمضاربة عند الكل ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عندهم
ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم
على عكس ذلك أما ما يقسم بطريق العول عندهم ثمانية أحداها الميراث اذا اجتمعت سهام
الفرائض في التركة وضائق التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين أرباب الديون على طريق العول
والثانية اذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضائق التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين أرباب الديون

ولا يرجح بزيادة عدد
الشهود دار في يدي آخر
ادعى رجل نصفها وآخر
كاه او برهنها فلادول ربعها
والباقي للاخر

شهوده وعن أبي يوسف
فيما اذا كان سن الشاهدين
مشكلا في لا أقبل
بينهما وأقضى بالشاة
لكل واحد منهما بالشاة
التي في يده وهذا قضاء
ترك لأقضاء استحقاق
ولو أقام الذي في يده
البضاء ان البيضاء شاتي
ولدت في ملكي والسوداء
التي في يد صاحبي شاتي
ولدت من هذه البيضاء
وأقام الذي السوداء في
يده ان السوداء ولدت
في ملكي والبيضاء التي
في يد صاحبي ملكي ولدت
من هذه السوداء فانه
يقضى لكل واحد منهما
بما في يده اه

بطريق العول والثالثة إذا أوصى لرجل ثلث ماله ولا خير بربع ماله ولا خير بـ سدس ماله ولم تجز
 الورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول والرابعة الوصية بالجماعة إذا
 أوصى أن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالفي درهم وأوصى لا خير أن
 يباع منه العبد الذي يساوي ألفي درهم بالف درهم حتى حصلت الجماعة لهما بالفي درهم كان الثلث
 بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعق إذا أوصى بأن يعق من هذا العبد نصفه وأوصى
 بأن يعق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول
 وينقسم من كل واحد منهما حصته من السعاية والسادسة الوصية بالف مرسلة إذا أوصى لرجل
 بالف ولا خير بالفيين كان الثلث بينهما بطريق العول والسابعة عبد فقاعين رجل وقتل آخر
 خطأ دفع بينهما يقسم الحياي بينهما بطريق العول ثلثاه لولي القتل وثلثه للآخر والثامنة مدبر
 جنى على هذا الوجه ودفع القيمة إلى أولياء الحناية كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما
 ما يقسم بطريق المنازعة عندهم مسألة واحدة ذكرها في جامع الفصولين فوصولي باع عبدا من رجل
 بالف درهم وفصولي آخر باع نصفه من آخر بثمان مائة فأجاز المولى البيعين جميعا بخير المشتريين فإن
 اختار الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا
 وأما ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول ثلاث مسائل أحدها إذا
 تنازع فيهما رجلان أحدهما يدعي كلها والآخر يدعي نصفها أو أقاما البيعة عند أبي حنيفة تقسم
 الدار بينهما بطريق المنازعة ثلاثة أرباعها المدعي الكل والربع للمدعي النصف وعندهما اثلاثا
 ثلثاها المدعي الكل وثلثها المدعي النصف والثانية إذا أوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر
 وأجازت الورثة عند أبي حنيفة المال بينهما أرباعا وعندهما اثلاثا والثالثة إذا أوصى بعبد بعينه
 لرجل ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه أولا يخرج وأجازت الورثة كان العبد بينهما أرباعا عند
 أبي حنيفة وعندهما اثلاثا وأما ما يقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعندهما بطريق المنازعة
 خمس مسائل منها ما ذكره في المأذون عبد مأذون بين رجلين أدانه أحد الموليين مائة يعني باعه شيئا
 بنسيئة وأدانه أجنبي مائة فيبيع العبد مائة عند أبي حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى المدين وبين
 الأجنبي اثلاثا ثلثاه للأجنبي وثلثه للمولى لأن أدانته يصح في نصيب شريكه لافي نصيبه والثانية إذا
 أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويباع العبد عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما اثلاثا وعندهما
 أرباعا والثالثة عبد قتل رجلا خطأ وآخر عبدا وللمقتول عبدا وليان فعقبا أحدهما بخير مولى العبد بين
 الذوق والفساد فإن هذا المولى يفدى بخمسة عشر ألفا خمسة آلاف لشريكه العاني وعشر آلاف لولي
 الخطأ فإن دفع يقسم العبد بينهما اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا والرابعة لو كان الجاني مدبرا
 والمسئلة بها لو دفع المولى القيمة والخامسة مسألة الكاب أم ولد قتلت مولاها وأجنبيا عبدا أو لكل
 واحد منهما وليان فعقبا أحدهما ولي كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمتها كان
 للساكت من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول اثلاثا عند أبي
 حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة والأصل لابي يوسف ومحمد أن المحقق متى ثبتا على الشيوع
 في وقت واحد كانت القيمة عولية وإن ثبتا على وجه التمييز أو في وقتين مختلفين كانت القيمة نزاعية
 والمعنى فيه أن القياس يابى القسمة بطريق العول لأن تفسير العول أن يضرب كل واحد منهما
 بجميع حقه أحدهما بنصف المال والآخر بالكل والمسال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر

ولهذا قال ابن عباس من شاء بالله ان الله لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلاثا
وانما نرى كمال القياس في الميراث باجتماع العناية فيلحق به ما كان في معناه وفي الميراث حقوق الكل
ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة اذا اجتمعت حقوق متفاوتة
حق ارباب الديون وثبتت في وقت واحد وهو حالة الموت او المرض فكانت في معنى الميراث وكذلك
في الرضا يوفي العبد والمدير اذا فاقا عين انسان وقتل آخر خطأ حق أصحاب الجناية ثبتت في وقت
وهو وقت دفع العبد الجناية أو قيمة المدير لان موجب جناية الخطأ لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب
فيه الزكاة قبل القبض ولا تصح به الكفالة وانما يملك عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة
دعوى الدار الحق انما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسألة بيع
الفضولي في وقت ثبوت المحققين مختلف لان المالك ثبت عند الاجازة مستندا الى وقت العقد ووقت
العقد مختلفان وفي القمم الرابع وقت ثبوت المحققين مختلف اما في مسألة الادانة فلان الحق ثبت
بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا وآخر خطأ وللمقتول عند اوليان فعهما
أحدهما واختار المولى دفع العبد او كان الحاني مديرا والمسئلة بحالها فدفع المولى القيمة عندهما
يقسم بطريق المنازعة لان وقت ثبوت المحققين مختلف لان حق الساكت من ولي الدم كان في
القصاص لانه مثل والمال بدل عن القصاص وجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل
فكان وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع ثبتت عند الدفع لا قبله
لانه صلة معنى والصلوات لا تملك قبل القبض فكان وقت المحققين مختلفا لم يكن في معنى الميراث وكانت
القسمة نزاعية وفي جناية أم الولد وجوب الدية للذي لم يعف مضاف الى القتل لما قلنا والقتلان وحدا
في وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والاصل لا يخيصة أن قسمة العين متى كانت
بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت
القسمة عولية ومنى وجبت قسمة العين بحق ثبت على وجه التمييز او كان حق أحدهما في البعض
الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن المحقوق منى وجبت في الذمة
فقد استوت في القوة لان الذمة متسعة في ضرب كل واحد منهما بجميع حقه في العين وكذا اذا كان
حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق
أحدهما الا وللاخر أن مزاجه فكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث
كما قالوا وثمة حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشائع واذا ثبت المحققان على وجه التمييز لم يكن في
معنى الميراث وكذا اذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى
الميراث لان صاحب الكل يزاخم صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض لا يزاخم صاحبه
في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يزاخم كل
واحد منهما بحكم القسمة غير مفرز وانه غير الشائع كان الماخوذ بيد حقه لا أصل حقه فيكون في معنى
الميراث والتركة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما وجبت بحق ثابت في الذمة لان
حق كل واحد منهما في موجب الجناية وموجب الجناية تكون في الذمة فكانت القسمة فيها عولية
فعلى هذا تخرج المسائل هكذا لم يكن لها اول من المولى فان كان لها اول من المولى برزته فلا قصاص
عليها بدم المولى لان الولد لا يستوجب القصاص على والديه ولهذا الوقتات المرآة ولها لا يجب عليها
القصاص لان والديه سبب وجوده فلا يستحق قتلها ولهذا لا يباح له قتل واحد من ابويه وان كان

من سألوا عن هذا أو زانيا عنهما فاداسقط حق ولدها سقط حق الباقي وانقلب الكل مالا لان القصاص
 تعذر استيفاؤه لا معنى من جهة القاتل بل حكم من جهة الشرع وانقلب الكل مالا بخلاف ما تقدم
 لان ثمة الباقي اسقط حق نفسه فلا ينقلب نصيبه مالا فان قيل اذالم تكن هذه الجناية موجبة للقصاص
 عليها بدم المولى فينبغي أن تكون هذرا كما لو قتله خطأ قلنا الجناية وقعت موجبة للقصاص لانه
 يجب للقتول والموتى يستوجب القصاص على مملوكه وانما سقط القصاص ضرورة الانتقال الى
 الارث وهي حرة وقت الانتقال فتقلب مالا وانما هي القيمة دون الدية اعتبارا لمحال القتل هذا كمن
 قتل رجلا عنده ارباب القاتل وارث المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا
 ولو رثة الاجنبي القصاص كما كان لان حقهما يمتاز عن حق ورثة المولى فكان لهما القصاص ان شاء
 أحرا حتى يؤدي القيمة الى ورثة المولى وان شاء انحمل القتل لانهما لو أخر الى أن يؤدي السعاية
 ربحا لا يؤدي مخافة القتل فيبطل حقهما فكان لهما التحميل فان عفأ أحدولي الاجنبي وجب
 للباقي من ثمة ما نصف القيمة أيضا وخبايات أم الولد وان كثرت لا توجب الاقيمة واحدة فصارت
 القيمة مشتركة بين ورثة المولى وارث الاجنبي ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تقسم قيمتها بينهما اثلاثا
 وعندهما ارباعا لما ذكرنا فان كانت سعت في قيمتها الورثة المولى ثم عفأ أحدولي الاجنبي ان دفعت
 القيمة الى ورثة المولى بقضاء القاضى لاسيما لو ارث الاجنبي عليها لان الواجب عليها قيمة واحدة
 وقد أدت بقضاء القاضى فتفرغ ذمتها وابتاع وارث الاجنبي ورثة المولى ويشاركهم في تلك القيمة
 لانهم أخذوا قيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند أبي حنيفة وارث الاجنبي
 بالخيار ان شاء رجع على ورثة المولى وان شاء رجع على أم الولد لهما أنها فعلت عين ما يفعله
 القاضى لو رفع الامر اليه فيستوى فيه القضاء وعدمه كالرجوع في الهبة لما كان فسخا بقضاء
 لو حصل براضيهما يكون فسخا ولا يخيصة ان موجبا للجناية في الذمة فاذا أدت فقد نقلت من
 الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له
 الخيار ان شاء رضى بدفعها او يتبع ورثة المولى وان شاء لم يرض ويرجع عليها بحقه وهو ثلث القيمة
 عند أبي حنيفة وترجع هي على ورثة المولى هذا اذا دفعت القيمة الى ورثة المولى ثم عفأولي
 الاجنبي فان عفأ أحدولي الاجنبي ثم دفعت القيمة قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء بتخير وارث
 الاجنبي عندهم وان كان بقضاء عند أبي حنيفة بتخير وعندهما لا يتخير والصحيح ان هنا بتخير عند
 الكل سواء كان الدفع بقضاء او بغير قضاء لان قضاء القاضى يدفع الكل الى ورثة المولى بعد اتفاق
 حق الاجنبي وثبوت لا يصح بخلاف الرضى اذا قضى دين أحد الغريمين بامر القاضى حيث لا يضمن
 لان القاضى ان يضع مال الميت حيث شاء اما هنا بخلافه واذا لم يصح قضاء القاضى هنا لان لا يصح فعلها
 بغير قضاء أولى (قوله ولو كانت في أيديهما فهي للثاني) أي فالداركها صاحب الجميع نصفها على وجه
 القضاء ونصفها على وجه القضاء لان دعوى مدعي النصف منصرفة الى ما في يده لتكون يده يدا
 محقة في حقه لان حل أمور المسلمين على الصحة واجب مدعي النصف لا يدعى شيئا مما في يده صاحب
 الجميع فيسلم النصف لمدعي الجميع بلا منازعة فسبق ما في يده لادعي وجه القضاء اذ لا قضاء بدون
 الدعوى واجتمع بينة الخارج ودعي السيد فيماني يده صاحب النصف فتقدم بينة الخارج ولو كانت
 في يده ثلاثة فادعى أحدهم كلها وآخر ثلثها وآخر نصفها وبرهنوا فهي مقسومة عنه بطريق
 المنازعة وعندهما بالعول وبما في السكافي والله أعلم

ولو كانت في أيديهما
 فهي للثاني ولو برهنوا
 على نتائج دابة وأرد القاضي
 لمن وافق سسها تاريخه
 وان أشكل ذلك فلهما
 ولو برهن أحد الحارجين
 على الفصب والآ خر
 على الوديعه استويا
 والراكب واللابس أحق
 من أخذ اللجام والكم
 وصاحب الحمل والجذوع
 والاتصال أحق من الغير
 (قوله وبما في السكافي)
 قال الرملي ينظر المجمع
 هنا والتخصيص من
 السيوخ من باب اختلاف
 البيئات فان هنا يامنا
 نحو أربعة أسطرها قلت
 قد سقط من هنا كلام
 كثير ليس بمقدار هذا
 البياض فان المؤلف قد
 أسقط الكلام على تمة
 هذا الباب وأسقط أيضا
 الكلام على الباب الذي
 يليه بتسامه وهو باب
 دعوى النسب

في ثوب في يده وطارقه في يده آخر نصف صبي يعبر عن نفسه فقال أنا حر والقول له وإن قال أنا عبد لفلان أو لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن
 في يده شرة أبيات من دار في يده وبيت في يده آخر الناحية نصفان ادعى كل أرضا انتهى في يده ولبن أحدهما فيها أو بنى أو جحر
 فهي في يده كالأرضين انتهى في يده **باب دعوى النسب** ولدت مبيعة لأقل مدة الحمل مبيعت فأداه البائع
 فهو ابنه وهي أم ولده ويصح ويرد الثمن وإن ادعاه المشتري معه أو بعده وكذا إن ماتت الأم بخلاف موت الولد وعقدهما كموتهما
 وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر ردت دعوى البائع إلا أن يصدق المشتري ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه وإن باع
 أحدهما وأعتقه المشتري بطل عتق المشتري صبي عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وإن وجد أن يكون ابنه
 ولو كان في يده مسلم ونصراني فقال النصراني ابني وقال المسلم عبدي فهو حر ابن النصراني وإن كان صبي في يدي زوج حسن فزعم أنه
 ابنه من غيرها وزعمت أنه ابنها من غيره فهو ابنها ولدت بشرارة فاستحققت غريم الأب قيمة الولد وهو حر وإن مات الولد لم يضمن الأب
 قيمته وإن ترك مالا وإن قتل الولد غرم ٢٧٢ الأب قيمته ويرجع بالثمن وقيمته على بائعه لا بالعقر **كتاب الاقرار**

كتاب الاقرار

(هو اخبار بحق عليه من وجه انشاء من وجهه) قل الأول يصح اقراره بمملوك للغير ويلزمه تسليمه إذا
 ملكه ولو أقر بالطلاق والعتاق مكرها لا يصح ولو أقر المريض بجمع ماله لا جني يصح ولا
 يتوقف على اجازة الوارث وصح اقرار المأذون بعين في يده والمسلم بخمر وصح الاقرار بنصف داره
 مشاعا واقرار المريض بالزوجة من غير شهود ولا تسمع دعواه عليه بأنه أقر له بشئ معين من غير أن
 يقول وهو ملكي ولو علم المقر له أنه كاذب في اقراره لا يجوز له أخذه منه جبراد يأنه كافرا له لا مراة
 بجمع ماله في منزله وليس لها عليه شئ وإذا أقر بالمدعى به ثم أنكر اقراره لا يجب عليه اقراره بل
 على المال والثاني لو رد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا أضافه الى غيره متصلا بالرد كان له وكذا الملك
 الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له وشروطه التكليف والطوع
 مطلقا والحرية للتبذير للحال لا مطلقا فصح اقرار العبد للحال فيما لا يمتنع منه كالحمد ودوا القصاص
 ويؤخر ما فيه تهمة الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من الخيار له الحال وتأخر عما ليس منها الى
 العتق كاقاربه بعتا به ومهر موطوءة بلاذن والوصي المأذون كالعبد فيما كان الخيار له لا فيما ليس
 منها كالكفالة واقرار السكران بطريق مخطور وصحح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع
 وإن بطريق مباح لا وصح بالمجهول ولزمه البيان كشيء وحق والقول له مع منعه في تعيين المجهول
 وتعيين العبد المنصوب إن كان قائما بقيمته إن كان هالكا فإن بين شيئا تضمنه الجهالة كالبيع
 والاجارة لا يصح ولا يلزمه شئ وإن بين مالا يضمنه صح ويضمن ماله قيمة فلا يصح في حصة حنيفة وصبي حر
 وزوجه وولد ميمته وقوله أردت حق الاسلام في له على حق لا يصدق لانه خلاف العرف بجهالة
 المقر له مانعة من صحته إن تفاحشت كل واحد من الناس على كذا أولا كلا أحدهما فدين على كذا

هو اخبار عن ثبوت حق
 للغير على نفسه اذا أقر حر
 مكلف بحق صحيح ولو مجهولا
 كشيء وحق ويجبر على
 بيانه وبين ماله قيمة
 والقول للقرم عينه إن
 ادعى المقر له أكثر منه وفي
 مال لم يصدق في أقل
 من درهم

كتاب الاقرار

(قوله لا يظهر في حق
 الزوائد المستهلكة) يفيد
 بظاهره انه يظهر في حق
 الزائد الغير المستهلكة
 وهو مخالف لما في الخاتمة
 رجل في يده جارية وولدها
 أقسران الجارية لفلان
 لا يدخل فيه الولد ولو
 أقام بيعة على جارية انتهت

يستحق أولادها اهـ والفرق انه بالبيعة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف
 الاقرار حيث لا يتراجعون (قوله وصح بالمجهول ولزمه البيان الخ) قال الرمي قدم الشارح في البيع في شرح قوله وإن اختلفت
 النقود فسد البيع لو أقر بعشرة دينار بخر وفي البلد نقود مختلفة جريا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اهـ
 ولا ريب ان معنى قوله لا يصح بلا بيان أي لا يثبت به شئ بلا بيان بخلاف البيع فانه يثبت الأروج بغير بيان اذ هو الباع
 بالمجهول مقرر وعليه البيان تأمل (قوله لا يصدق لانه خلاف العرف) قيده في التنازع خاتمة عما إذا قال ذلك معصولا قال وإن
 قال موصولا يصح (قوله أولا) قال الرمي أي إن لم تتفاحش وذكر الرمي قولنا آخر فيما إذا لم تتفاحش ثم تنسب عن الكافي ان
 الصلة أصح فراجع ان ثبت اهـ وعبارته وبخلاف الجهالة في المقر له سواء تفاحشت أولا لا المجهول لا يصح مستحقا فلا يمكن
 جبره على البيان من غير تعيين المدعى ولا يثبت فأنته هكذا ذكر شمس الاثمة وذكر شيخ الاسلام في موطوءة والنسائي في واقعة

ان لم تتفاحش جازلان صاحب الحق لا يعدون ذكره وفي منسأه يؤمر بالتدكر لان المقر قد نسي صاحب الحق ولا يجبر على البيان
لانه قد نسي الى ابطال الحق عن المستحق والقاضي نصب لا يصلح الحق الى مستحقه لا لاطاله اهـ فليخصه وفي غايه البيان عن
الواقعات الحسامة انه يجوز ويحلف لكل واحد منهما اذا ادعى (قوله ولو قال لفلان على دارا وعبد لا يلزمه شيء) كذا في الاشياء
ومخالفة ما في الخاتمة له على ثوب أو عبد صحيح ويقضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد بالقول له في القيمة وفي حاشية المحوى على
الاشياء عن الملقط اذا قال على دار أو شاة قال أبو يوسف يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشر بن نجيب الشاة اهـ قال شيخ
مناجنا السائحاني يمكن أن يكون ما في الاشياء على قول الامام اهـ ثم رأيت في التتارخانية حيث قال وفي المحوى قال لفلان على
دار أو شاة قال أبو حنيفة لا يصح اقراره وقال أبو يوسف يلزمه الضمان وقال بشر بن نجيب ان عند ٢٧٣ أبي حنيفة لزمه الشاة دون

الدار لانه لا تصلح دينسا
لزمه في الصداق والشاة

ومال عظيم نصاب وأموال
عظام ثلاثة نصب ودرهم
كثيرة عشرة ودرهم
ثلاثة كذا درهم كذا
كذا كذا أحد عشر كذا
وكذا أحد وعشرون ولو
ثلث بالواو يزاد مائة ولو
ربيع زيد ألف على أو
قبلي اقرار بدين عندي
معي في بيتي في صندوق
في كيسي أمانة قال لي
عليك ألف فقال اترنه
أو انتقده أو اجلي به أو
قضيتكه أو احلتكه به

تصلح قال بشر وبقول
أبي حنيفة ناخذ ولو قال
على ثوب هروى قال قول
قوله في الثوب الهروى

ولا يجبر على البيان ولا كل منهما أن يحلف وكذا جهالة المقر عليه مائة فحولك على أحدنا كذا
فساوي قيل بعده أهو هذا قال لا لا يجب المال على الآخر وضع بالعام كما في يدي من قليل أو
كثير أو عبد أو متاع أو جميع ما يعرف لي أو جميع ما ينسب لي لفلان وإذا اختلفا في عين انها كانت
موجودة في يده وقت الاقرار أو لا فالقول قول المقر إلا أن يقيم المقر له البيضة انها كانت موجودة
في يده وقته ولو قال جميع مالي أو ما أملكه لفلان كان هبة لا يجوز الا بالتسليم ولو قال لفلان على
دار أو عبد لا يلزمه شيء أو مال أو مال قليل أو درهم عظيم أو درهم لزمه درهم (ومال عظيم نصاب
وأموال عظام ثلاثة نصب) من أي مال فسر به (ودراهم) أو درهم مائة أو شيء من الدراهم أو من
دراهم (ثلاثة ودرهم كثيرة) أو ثياب كثيرة أو وصائف كثيرة أو دنائير كثيرة أو كبر الدراهم (فكثيرة)
ودراهم مضاعفة ستة وأضعاف مضاعفة أو عكسه ثمانية عشرة ومال نفيس أو خطير أو كريم أو جليل
أو لا قليل ولا كبير ما ثمان (كذا درهم ما درهم كذا كذا أحد عشر كذا وكذا أحد وعشرون ولو
ثلث بالواو يزاد مائة ولو ربيع زيد ألف) ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس يزاد مائة ألف ولو سبع
يزاد ألف ألف وكل ما زاد عددهم عطا بالواو زيد عليه ما حرت العادة به الى مالا يتناهى ولو ثلث
بلا والزمه أحد عشر ولو قال كذا كذا درهم ما ودينار فاعليه أحد عشر بالسوية بخلاف ما إذا
قال كذا كذا درهم ما وكذا كذا دينار الزمته من كل واحد أحد عشر والمعتبر الوزن المعتاد
في كل زمان أو هو كان والنيف مجهول يرجع اليه فيه والبضعة للثلاثة (على وقبلي اقرار بالدين)
الأداسه بالأمانة متصلا وأقرضني كذا الزمته واستقرضت لا وليس لي قيمته حق ابراه عن الدين
والأمانة (عندي معي في بيتي في صندوق في كيسي أمانة) وعندي عارية ألف درهم قرض له قبلي
كذا دين وديعة أو وديعة دين فهو دين مطلق والاصل ان أحد اللغتين اذا كان للأمانة والآخر
لدين وجميع بينهما يرجح الدين (لو قال لي عليك ألف فقال اترنه أو انتقده أو اجلي به أو قضيتكه)
أو أعدها أو أرسل عدا من يأخذها يعني يقبضها أو يترنها أو أترنها لك اليوم أو لا تأخذها مني اليوم أو

٢٥ - بحر سابع (قوله وأضعاف مضاعفة أو عكسه ثمانية عشر) أي لو قال درهم أضعاف
مضاعفة لان درهم وأضعاف لفظه جمع وأقله ثلاثة فتصير تسعة وضعف التسعة ثمانية عشر وفي التتارخانية ما نصه ذكر خمس
الائمة السرخسي في شرح كتاب الاقرار اذا قال لفلان على درهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال مضاعفة أضعافا أو قال أضعافا
مضاعفة فهي ثمانية عشر وفي السراجية لو قال له درهم أضعاف مضاعفة لزمته أربع وعشرون لان بقوله درهم لزمه ثلاثة
ويقوله أضعاف تسعة ويقوله مضاعفة اثني عشر فجماعته ما قلنا (قوله ولو خمس زيد عشرة آلاف) قال بعض الفضلاء هذا حكمه
العيني بلفظ ينبغي ان يكتبه على ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع الالف بلا واو فيقال أحد عشر ألفا فيلزم أن تهدر الواو التي
تعتبر معها أمكن وهما ممكن فيقال أحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهمًا ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم أي فيقال فيه
مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهمًا لانه مستقيم زيادة على العشرة آلاف

(قوله ولو أقر بقر في قوصرة) قال الرملي قال في النهاية القوصرة بالتخفيف والتشديد بدرواء التمر بخمسين قصب

٢٧٤

(قوله وبجمله) قال الرملي

العروس اذا اتخذت لها

جمله ايم من غاية البيان

فهو اقرار وبلا كتابة لا

وان أقر بدين مؤجل

وادعى المقر له انه حال لزمه

حالا وخلف المقر له على

الأجل على ثمانية ودرهم

فهو درهم مائة وثوب

يفسر المائة وكذا مائة

وثوبان بخلاف مائة

وثلاثة أثواب أقر بقر

في قوصرة لزمه وبداية

في اصطبل لزمه الدابة

فقط وبخاتم له الحلقة

والفص وبسيف له

النصل والجفن والمائل

وبجمله له العبدان

والكسوة وبثوب في

منديل أو في ثوب لزمه

وبثوب في عشرة له ثوب

وبخمس في خمسة وعنى

الضرب خمسة وعشرة ان

عنى مع له على من درهم

الى عشرة أو مائين درهم

الى عشرة وله من داري

بين هذا الحائط الى هذا

الحائط له ما بينهما فقط

وصح الاقرار بالجميل

والجميل ان بين سبباً محالاً

والالا

(قوله وله ان بين سبباً

صالحاً) الضمير في له

حتى يدخل على مالى أو يقدم على غلامى أو أبرئى عنها أو تصدق على بها أو وهبها الى مدعيها ذلك أو

أحلتها بها (فهو اقرار) الا اذا تصادقانه على وجه السخرية (وبلا كتابة لا) كقوله ما قبضت بغير حق

جواباً للدعواه انه قبض منه بغير حق وقوله أبرئى عن هـ منه الدعوى أو صا المحضى عنها وقوله

ما استقرضت من أحد سواك أو غيرك أو قبلك أو بعدك وقضيتك مائة بعد مائة بعد دعوى المائتين

بخلاف دفعت الى أخيك بامرك وعليه اثبات ذلك وضمائه لا كجر ما يجب له على المستاجر اقراراً

بملك العين لا كجر بخلاف ضمائه للاستاجر مال الاجارة في الاجارة الطويلة لا يكون اقراراً بالملك

للا كجر بخلاف قوله فلان سا كن هذه الدار فاقرار له بها بخلاف كان يسكنها وفلان زرع هـ في

الارض أو غرس هذا الكرم أو بنى هـ هذه الدار وهى في يد القائل مدعيها انه معين أو مستاجر فليس

باقرار بالعين له وكذا هذا الدقيق من طحين فلان بخلاف هذا الطعام من زرع فلان أو هـ هذا الثمر

من نخله أو أرضه أو بستانه أو هذا الصوف من غنمه فهو اقرار كقوله قبضت من أرضه عدل ثياب

وشراؤه متينة اقرار بالملك للبائع كشوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء

والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء

بالأرض بعد الاستيلاء لا يكون اقراراً بمال وعنى وطلاق ويبيع وبكاح وإجارة وهبة بخلاف

الكفر والاسلام والنسب والفتوى (وان أقر بدين مؤجل وادعى المقر له انه حال لزمه حالا

كاقراره بعد في يده انه لرجل وانه استاجر منه (وبخلاف المقر له فيهما) بخلاف ما لو أقر بالديار

السودف كذبه في صفتها يلزمه ما أقر به فقط كاقرار الكفيل بدين مؤجل ولين عليه دين مؤجل

خاف لو اعترف به لا يصح انكار أصل الدين اذ لم يردتوى حقته ومن أقر به بعد مدعاهم وعطف

موزونا أو مكبلاً كان بياناً له (كائة ودرهم) أو درهمان أو ثلاثة دراهم (فهو درهم) والألف

عطف عليه قيمياً واحداً (لا كائة وثوب) أو وثوبان وان متعدد افيان (كائة وثلاثة أثواب

ولو قال نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل منهما وكذا نصف هـ هذا العبد وهـ هذا العبد

بخلاف نصف هـ هذا الدينار ودرهم قدرهم تام وعشرة دراهم وداني وقيراط فصـ (ولو أقر بقر

قوصرة) أو طعام في الجوالق أو سفينة أو ثوب في منديل أو ثوب (لزمه) الطرف كالمطروف ومن

قوصرة لا كدابة في اصطبل وثوب في عشرة وطعام في بيت (وبخاتم له الحلقة والفص وبسيف له

النصل والجفن والمائل وبجمله له العبدان والكسوة وبخمس في خمسة وعنى الضرب خمسة

وعشرة ان عنى مع ومن درهم الى عشرة أو) مابين تسعة وكر خبطة الى كرسية لزمه الا قرضه

شعير وعشرة دراهم الى عشرة دنابر لزمه الا دينار له من داري مابين هذا الحائط الى هذا الحائط

ما بينهما فقط (وصح الاقرار بالجميل) المحتمل وجوده وقتها ولو غير آدمي مطلقاً بخلاف الاقرار

للرضيع يصح وان بين سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقرار وله ان بين سبباً صالحاً والافلا كما

أبهم أو بين سبباً غير صالح كالاقرار وانما يصح له اذا علم وجوده وقتها أو احتمل بان تضعه لاقل من

مديته ان كانت متروجة ولاقل من سنتين من وقت الفراق ان كانت معتدلة ثم ان ولدته حين

كان له ما أقر به وان ولدته ميتاً برد الى ورثة الموصي أو ورثة أبيه وان ولدت ولدين فان كانا ذكراً

أو

للعمل والظاهر ان محمل قوله بخلاف الاقرار للرضيع المح بعد هذا فتدبره عليه فهو (قوله وان ولدته ميتاً)

قال الرملي يعني ان قال المقر أو صي له به فلان ثم ولد ميتاً فانه يرد الى ورثة الموصي المحمل وقوله أو ورثة أبيه

يعني ان قال المقررات انه قد قررته فانه يرد الى الوراء ان ولد ميتا لا يقول المقر في المستثنى (قوله كاقراره بدين بسبب كماله الخ)
قال الرمي قال في التبيين هنا لان الكفالة عقد يصح اشتراط الخيار فيه لان الكفالة عقد يصح فيه خيار الشرط اهـ فليحفظ هذا
باب الاستثناء وما في معناه (قوله كهد العبد الاثلاثة) له الاثلاثة (قوله كان خلفت فلك ما ادعيت) قال الرمي قوله
خلف لا يارمه ولو دفع بناء على انه يارمه فله ان يسترد المدفوع وسيصرح المصنف به قريبا في كتاب الصلح في فصل في صلح الورثة
بقوله ولو قال المانع عليه ان خلفت انما لك دفعتم الخلف المدعى ودفع المدعى عليه ٢٧٥ الدراهم ان كان دفع له بحكم
الشرط فهو باطل وللا دفع

الشرط فهو باطل وللا دفع
ان يسترد اهـ وقد منا
شياً من مسائل تعليق
الاقرار في باب دعوى

ارادتين فهو بينهما نصفان والا فكذا في الوصية وفي الارث لانه كمثل حظ الاثنين (ولو اقر
شيء على انه بالخيار لزمه بالخيار) وان صدقه المقر له الا ان اقر بعقد بيع وقع بالخيار له الا ان
يكاتبه المقر له كاقرار بدين بسبب كماله على انه بالخيار في مدة ولو طوله اهـ والله اعلم

باب الاستثناء وما في معناه

وان اقر بشرط الخيار
لزمه المال وبطل الشرط
باب الاستثناء وما
في معناه

صح استثناء بعض ما اقر
به متصلاً ولزمه الباقي
لا استثناء الكل وضح
استثناء الكلي والوزني
من الدراهم لا غيرهما ولو
وصل باقراره ان شاء الله
بطل اقراره ولو استثنى
البناء من الدار فهو ما
للمقر له

لا حكم فيما بعد الا بل مسكوت عنه عدم القصد كسئلة الاقرار في قوله له على عشرة الاثلاثة لفهم ان
الغرض الاثبات فقط ففي الثلاثة اشارة لا عبارة واثبات السبعة مكره وعند القصد ثبت لما بعدها
بقض ما قبلها كلمة التوحيد وفي واثبات قصد الاستثناء تكامم بالباقي بعد اثبات باعتبار المحاصل
من مجموع التركيب وفي واثبات باعتبار الاجزاء ويشترط فيه الاتصال بالنفس أو سعال أو أخذ
فهم والبناء بينهما لا يضر كقوله لك على ألف درهم بافان الا عشرة بخلاف لك ألف فاشهدوا الا كذا
وتحويه والمستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كالوصية ان كان بلفظ الصبر أو مساويه وان
غيرهما كعبدى أحرار الا هؤلاء أو الا سائوا فاعاشوا راشدا وهم الكل وكذا ان ساقطوا الا
فلانة وفلانة وفلانة فلا ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر ولا بين ما يقسم وما لا يقسم كهد العبد
الاثلاثة واذا استثنى عشرين بينهما حرف الشك كان الاقل مخيراً نحو له على ألف درهم المائة أو
خمس مائة تسعمائة وخمسون على الامح (ومح استثناء الكلي والوزني) والمعدود الذي لا تتفاوت
آخذه كالف لوس والجوز (من الدراهم) والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع
ما اقر به بخلاف دينار المائة درهم فان الاستثناء باطل لانه مستغرق بالمساوي واذا كان المستثنى
مجهولاً ثبت الاكثر نحوه مائة درهم الاشياء قليلا أو بعضها لزمه أحد وخمسون (ولو وصل اقراره
بان شاء الله بطل اقراره) وكذا عيشة فلان وان شاء وكذا كل اقرار خلق بشرط على خطر ولم
ينص على دعوى اجل كان خلفت فلك ما ادعيت به وان بشرط كاش فتخير كعلي ألف درهم ان
مات لزمه قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل كذا جاء رأس الشهر فلك على كذا لزمه الحال
ويستخاف المقر له في الاجل ومن التعليق المطلق له ألف الا ان يسدولي غير ذلك أو أرى غيره
أو فيما أعلم وكذا اشهدوا ان له على كذا فيما أعلم والحلية في السيف والظاهرة والبطانة في الجبة
لا يارمه شيء واستثناء البيت من الدار صحيح (ولو استثنى البناء من الدار فهو ما للمقر له) والطوق في
الحمار به والنقص في الحاتم والخلة في البستان نظير البناء والاقراز بالمحاط والاسطوانة اقرار بما

الرجلين اهـ (قوله والحلية
في السيف الخ) هكذا في
النسخ وفي التارخانية
عن المتن اذ قال لغيره
هذا الحاتم لي الاقصه
فانه لك أو هذه المنطقة
الا حلتها فلك أو هذا
السيف الا حلية أو الا

جاءه فلك أو هذه الحبة لي الا بطنها فلك والمقر له يقول هذه الحبة لي فاقول على ما اقر به المقر ثم ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به
ضرر للمقر بقر بزرعه والدفع والا اجر المقر بقيمة ما اقر به وهذا كله قول أي حنيفة وأي يوسف اهـ وفيما قبل ما مر لو قال هذا
البستان لفلان الا الخلة بغير اصولها فانها لا يصح الاستثناء بخلاف الاثنية باصولها وكذلك هذه الحبة لفلان الا بطنها لان
البطانة تدخل في البيع تبعاف كانت كالبناء ثم قال وهو محمول على جبة بطنها في المقاسمة دون الظاهرة وكذلك لو قال هذا
السيف لفلان الا حلية لا يصح الاستثناء

(قوله فان كان العبد مملوكا) قال الرافعي هذه المسئلة على وجود أحد هاتين كره المصنف وهو إذا صدقه وسيله الى حله
 ماذا كره لان ما ثبت تصادقهما يكون كالثابت عيانا والثاني ان يقول المقر له العبد مملوك ما يعتكبه وانما يعتك عبد آخر وسيله
 اليك والحكم فيه كالأول لانهم اتفقا على ما أقر به من ان كل واحد منهما يستحق ما أقر به غير انهما اختلفا في سبب الاستحقاق
 ولا يبالى باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما إذا أقر له بعصب ألف درهم فقال المقر له
 هي قرض فانه يؤمر بالدفع اليه ٢٧٨ لا تنافق ما على الاستحقاق والثالث ان يقول العبد عبدى ما يعتكبه وحكمه ان لا يلزم
 المقر شي لما ذكرنا انه أقر

تحتهم ما من الارض الا اذا كانت من خشب (وبناؤها الى والعرضه لفلان فهو كما قال) وبناؤها
 الى وأرضها لفلان فهما لفلان وبناؤها الى وأرضها لغيره وفل كل ما أقر له به وفي عكسه الكل
 للأول كقوله هذه الدار لفلان وهذه البيت لى وأرضها لى وبناؤها لفلان فعلى ما أقر ويؤمر
 المقر له بنقل البناء من أرضه والاصل ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى
 بعد الاقرار فى بعض ما دخل تحتها غير صحيحة وان اقراره حجة عليه فقط (ولو قال على ألف من ثمن
 عبد لم أقبضه) فان كان العبد مملوكا فاما ان يصدقه وسيله أولا فان صدقه وسيله لغيره ألف
 وكذا ان يصدقه على بيع عبد غيره فان المعين ملك المقر سواء كان في يده أو في يد المقر له كإقراره
 بألف غصبا فقال هي قرض وان لم يصدقه على بيع العبد لا يلزمه شيء وان صدقه على ان المبيع
 غيره وان المعين ليس ملك المقر يتحالفان ويسقط المال والعبدان هو في يده وان لم يكن العبد
 مملوكا لزمه الألف مطلقا ولا يقبل قوله ان لم يقبضه (كقوله من ثمن خمر أو خنزير) أو مال
 القمار أو حرا أو ممتة أو دم وان وصل الا اذا صدقه أو أقام بينة ولو قال انى اشتريت منه مبيع الا انى لم
 أقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بعته هذا ولم أقبض الثمن والمبيع فى يدي البائع ولو قال له على
 ألف درهم حرام أو رافعى لزمه مطلقا ولو قال زورا أو باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا فلا والاقرار
 بالمبيع تلحقه على هذا التفصيل ولو أقر بالشراء أو الجارة أو الهبة أو الصدقة وقال لم أقبض صدق
 موصولا كان أو مفصلا ولو أقر بالسلم ثم قال لم أقبض رأس المال لا يصدق الا اذا كان موصولا
 كالوديعة والقرض بخلاف دفعته الى أو نقدته وقال لم أقبض لا يصدق مطلقا بخلاف أعطيته
 ان وصل (ولو أقر بثمان مبيع أو قرض) من النقود أو الفلوس ثم ادعى انها (زيف أو تبرج)
 أو ستوفة أو رصاص أو كاسدة (لزمه الجهاد) وان وصل ويحالفان فى المبيع طال قيام الساعة
 (بخلاف الغصب والوديعة) والصار به فانه يصدق فى الزيف والتبرج والنهرجة مطلقا وفى الستوفة ان
 وصل وكان حيا ولا يصدق وارثه بعد موته ويصدق فى دعوى الرداءة فى المكمل والموزون
 الثمن أو القرض ولو قال له على ألف درهم زيف فهى كما قال على الاصح كقوله له على كذا لا
 انها وزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة (أو لا أن ينقص كذا متصلا) ولو قال له على عشرة جناد
 لا خمسة زيف فالزمه خمسة جناد ويصير مستغنيا من العشرة خمسة جنادا (ومن أقر بعصب ثوب وجاه
 بمعيب صدق وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهلك وقال أخذتها غصبا فهو ضامن) بخلاف
 أخذتها قرضا أو بيعا أو (قال أعطيتهم اوديعة فقال غصبنيها لا) يضمن المقر (ولو قال هذا كان

وان قال بناؤها الى والعرضه
 لك فكما قال ولو قال على
 ألف من ثمن عبد لم أقبضه
 فان عن العبد وسيله اليه
 لزمه الألف والا لا وان لم
 يبين لزمه الألف كقوله
 من ثمن خمر أو خنزير ولو
 قال من ثمن متاع أو قرضنى
 وهى زيف أو نهرجة
 لزمه الجهاد بخلاف الغصب
 والوديعة ولو قال الا انه
 ينقص كذا متصلا صدق
 والا لا ومن أقر بعصب
 ثوب وجاه بمعيب صدق
 وان قال أخذت منك ألفا
 وديعة وهلك وقال
 أخذت غصبا فهو ضامن
 وان قال أعطيتهم اوديعة
 وقال غصبنيها لا وان قال
 هذا كان

له على صفة وهى سلامة
 العبد فلا يلزمه بدونها
 والرابع ان يقول المقر له
 لم أعتك هذا العبد وانما

بعتك عبدا آخر حكمه ان يتحالفانهم اختلفا فى المبيع اه وتسامه فيه (قوله ولو قال انى اشتريت
 منه مبيع الخ) الفرق بينه وبين ما قبله هو انه ليس فيه قوله له على قال فى البرازية والفرق ابتداء ثمة بالاقرار وهما ابتداء بالمبيع
 (قوله أو قال أعطيتهم) قال الرافعي ومثله أعطيتهم ادفعته الى وديعة ونحوه مما يكون من فعل المقر له تامل (قوله ولو قال أجرت
 أعرت بعيرى الخ) قال الرافعي صورة المسئلة فى يد انسان بعير أو ثوب فقال مخاطبا لزيدك كنت أجرت أو أعرت بعيرى هذا
 ثوبى هذا امر وفردته هجر على وكذبه هجر على قال لم أسأجه أو لم أسأجه والقول للمقر الذى هو ذواليسد ولا يكون قوله لزيد أجرت

وديعه لي عندك فاخذته فقال هو لي أخذه ان كان قائما وقيمه ان كان هالكا وكذا اقرضتك
القائم اخذته من عندك (ولو قال اجرت) أو اعرت (يعبري أو ثوبي هذا فلانا فركه أولسه فرده)
وكذبه فلان (فالقول للمقر) بخلاف اقتضيت من فلان القسا كانت لي فكذبه (ولو قال هذا الالف
وديعه فلان لابل وديعه لفلان فالالف الاول وعلى المقر مثله الثاني) بخلاف ما اذا قال هي لفلان
لابل لفلان بلا ذكر ايداع لا يجب عليه للثاني شيء ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه أيضا
بان قال لفلان على ألف لابل لفلان كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر خطه لابل فلانا
لزمه لكل واحد منهم ما كلفه ولو كانت بينهما فهي الاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له واحدا
يلزمه أكثرهما مقبلا وأفضلهما موصفا فنحوه على ألف درهم لابل لفلان أو ألف درهم حيا لابل
زئوف أو عكسه. ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي لي عند فلان هي لفلان فهو
اقرار له وحق القبض للمقر ولو سلم إلى المقر له برئ اه والله أعلم

باب اقرار المريض

اقراره بدين نافذ من كل ماله وأخر الارث عنه (ودين الصحة وبالرغم في مرضه بسبب معروف قدم على
ما أقر به في مرض موته) ولو وديعه والسبب المعروف كالنكاح المشاهد بتمهر المثل والبيع المشاهد
والا تلاف كذلك وغيرهما مما ليس من التبرعات وليس له أن يقضي دين بعض الغرماء دون بعض
ولو أعطاه مهورا وإيفاء أجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه أو نفقه من ما اشترى فيه وقدم ذلك
بالدينه بخلاف ما اذا لم يؤد حتى مات فإن البائع أسوة الغرماء اذا لم تكن العين في يده واذا أقر بدين ثم
بدين بمخاصة أصل أو فصل ولو أقر بدين ثم بديعه فمخاصة على القلب الوديعة أولى واقراره ببيع
عنده في صحة وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن الا بقدر
الثالث بخلاف اقراره بان هذا العبد لفلان فإنه كالدين ولو أقر بقبض دينه ان كان دين الصحة يصح
مطلقا سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح. والا نفذ
من الثالث الا في اقراره باستيفاء بدل السكابة فنافذ بخلاف اقراره باستيفاء من ما باعه في صحته من
وارثه فإنه لا يصح وتبينه العتق المهم في صحته في كثير القيمة نافذ من جميع ماله كتبينه ما أقر به
في صحته وهو مهم ولو اشترى في صحته بغير فاحش شرط الحيار ثم أحاز أو سكت وهو مريض حتى
مضت المدة ثم مات كانت الحيازة من الثالث وأبرأؤه مديونه وهو مديون غير جائز ان كان أجنبيا وان
كان وارثا لا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء صحيح في القضاء لا فيما بينه وبين الله
تعالى فلا يقبل من ورثته مينة على هذا المطلوب (ولو أقر المريض بدينه بطل الا ان يصدقه الورثة) ولو
كان اقراره بقبض دين عليه ولو ادعى المقر له ان الاقرار كان في الصحة وكذبه بقية الورثة والقول لهم
ولو أقاما البينة في صحة المقر له أولى وان لم تكن له بينة فله أن يحلف الورثة والعبرة لكونه وارثا وقت
الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب جديد كالزوج وعقد الموالاة. فلو أقر لها ثم تزوجها
صح بخلاف اقراره لأخيه المحجوب اذا صار غير محجوب ولو وهب لأخيه أو وصى لها ثم نكحها بطلت
ولو أقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض واقراره بعبد لأخيه فمقال
الأجنبي هو له لان وارث المقر واقراره لمكانت وارثه اقرار لوارثه فلا يصح بخلاف اقراره لمكانت
نفسه بدين فإنه صحيح واقراره لامرأة بدين المهر صحيح الى مهر المثل فلو أقامت الورثة بينة بعد

وديعه لي عندك فاخذته
فقال هو لي أخذه وان
قال اجرت يعبري أو ثوبي
هذا فلانا فركه أولسه
فرده فالقول للمقر ولو قال
هذا الالف وديعه فلان
لابل وديعه لفلان فالالف
للأول وعلى المقر مثله
للثاني

باب اقرار المريض
دين الصحة وما لزمه في
مرضه بسبب معروف
قدم على ما أقر به في
مرضه وأخر الارث عنه
وان أقر المريض لوارثه
بطل الا أن يصدقه البقية
وان أقر لأجنبي صح
وان أحاط بماله وان أقر
لأجنبي ثم أقر بشئ
ثبت نسبه وبطل اقراره
وان أقر لأجنبية ثم نكحها
صح بخلاف الهبة والوصية

أو أعسره اقرار الزيد
بمالك لقوله يعبري أو
ثوبي تامل

باب اقرار المريض
قوله اذا لم تكن العين
في يده أي في يد البائع
فان كانت كان أولى

موتها أم أو هبته له في حياته هبة صحيحة لا تقبل وأقرارها لزوجها بان لا مهر لي عليك في مرضها صحيح
وأقراره لورثته ولا حتى يدين باطل تصادف على الشركة أو تكاذبا (ولو أقر لمن طلقها ثلاثا) وهي
في العدة (فلها الأقل من الارث والدين) وإن كان بسؤالها أو إلفه الميراث بالعامان لا يصح
الأقرار والوصية على هذا التفضيل (وإن أقر بعلام مجهول بولد مثله أنه ابنه وصدقه الغلام) إن
كان يعبر عن نفسه (ثبت نسبه ولو لم يضاو يشارك الورثة) وإن كان له نسب معروف لا يصح أقراره
وكذا إذا لم يولد مثله أو لم يصدق وهو يعبر والأصح وتشتط هذه الشروط الثلاث في صحة الأقرار
بالولد خصالا أن لا يكون المقر نائب النسب من الغير ف كان المقر له بتلك الصفة هناك (ومض أقراره
بالولد والوالدين) بالشرايط المتقدمة (والزوجة) أن كانت خالية عن الزوج وعبدته وليس تحت
المقر أختها ولا أربع سواها (والمولى) من جهة العتاقة إذا لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة الغير (و) صح
(أقرارها بمعد الولد) وبه أن شهدت قابله أو صدقها الزوج (إن كان لها زوج أو كانت مع عبدة
ومطلقا إن لم تكن كذلك أو كانت وادعت أنه من غيره) (ولا بد من تصديق المقر له) في الجميع
إلا في الولد إذا كان لا يعبر عن نفسه ولو كان المقر له عبد الغير يشترط تصديق المولى (ومض
التصديق بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعدم موتها وإن أقر بنسب على غيره كالأخ والمجد وابن
الابن لا يصح) في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الأحكام من النفقة والحضانة والارث إذا
تصادف عليه (فإن لم يكن له وارث غيره) قريب أو بعيد (ورثه والألا) والفرق بين الموضوعين من
وجهين الأول أن النسب ثبت في الأقرار بنحو الولد على الفور فيتعدى الأقرار إلى غير المقر حتى
إذا أقر بابن ورثته وشارك ورثته وإن جحدوه ويرث من أب المقر وهو جحد المقر له وإن كان الجحد
بنوته لا ينفذ ويقصد النكاح لو أقرت مجهولة النسب أنها بنت أبي زوجها إذا صدقها الأب وفي الأقرار
بنحو الأخ على الخصوص فلا مشاركة للأخ المقر له مع ورثته إذا جحدوا ولا يرث من أب المقر وأمه الثاني
عدم صحة رجوع المقر بنحو الولد وصحته بنحو الأخ حتى لو أقر باخ وصدقه ثم رجع عما أقر به ثم
أوصى بماله كله لاسان كان كله للموصي له (ومن مات أبوه فافقر باخ شركة في الارث ولم يثبت نسبه)
فيستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا ولو أقر باخت تأخذ ثلث ما في يده ولو أقر بابن وبنت باخ
وكذبهما ابن وبنت يتقسم نصيب المقر بين اجاسا ولو أقر بامرأه أنها زوجة أسية أخذت ثمن ما في يده
(وأقرار أحد الورثة باستيفاء الميت دينه صحيح في حصته فقط) ويختلف المنكر على نفي العلم بخلاف
أقراره باستيفاء البعض قدر ميراثه فإنه لا يخلف المنكر والله أعلم

﴿ كتاب الصلح ﴾

(هو عقد يرفع النزاع) وسببه سبب المعاملات تعلق المقدور بمطالبة ورصكنه الايجاب والقول
الموضوعان له وشروطه كون المصالح عليه معلوما ما كان محتاجا الى قبضه والمصالح عنه حقا يجوز
الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص معلوما كان أو مجهولا لا مالا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة
وحد القنفذ والكفالة بالنفس وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي عليه إن كان المدعي به
مما لا يتعين بالتعيين وإن كان مما يتعين فلا بد من قبول المدعي عليه ويشترط شرائط ذلك العقد
المحقق به من بيع وأخار وقو حكمة في جانب المصالح عليه وقوع المالك فيه للمدعي سواء كان المدعي
عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع المالك فيه للمدعي عليه إن كان مما يحتمل التملك كالمال

وإن أقر لمن طلقها ثلاثا
فيه فلها الأقل من الارث
والدين وإن أقر بغلام
مجهول بولد مثله أنه ابنه
وصدقه الغلام ثبت
نسبه ولو لم يضاو يشارك
الورثة ومض أقراره بالولد
والوالدين والزوجة والمولى
وأقرارها بالوالدين
والزوج والمولى وبالولد
إن شهدت قابله أو صدقها
زوجها ولا بد من
تصديق هؤلاء ومض
التصديق بعد موت المقر
لا تصديق الزوج بعد
موتها وإن أقر بنسب
بنحو الأخ والم لم يثبت فإن
لم يكن له وارث غيره
قريب أو بعيد ورثته
وإن كان لا ومن مات أبوه
فاقر باخ شركة في الارث
ولم يثبت نسبه وإن ترك
ابن وله على آخراثة
فاقرأ أحدهما يقبض أبيه
خمس من منها فلا شيء للمقر
والأخر خمسون

﴿ كتاب الصلح ﴾

هو عقد يرفع النزاع

﴿ كتاب الصلح ﴾

وكان المدعى عليه مقرابه وان كان مما لا يحتمل التملك كالتصاوص ووقوع البراءة كما اذا كان منكرا
مطلقا والجهة التي فيها ان كانت تفضي الى المنازعة كوقوعها فيما يحتاج الى التسليم منعت حكمته والا لا
فيطل ان كان المصالح عليه او عنه محججه ولا يحتاج الى التسليم كصلحه بعد دعواه محججه ولا على ان يدفع له
مالا ولم يعمه (وهو حائز باقرار وسكوت وانكار) فلو انكر ثم صالح ثم اقر لا يلزمه ما اقر به وكذا لو
اقام بينة بعد صلحه لا تقبل ولو اقام بينة على اقرار المدعى انه لا حق له قبله قبل الصلح او قبل القبض
والصلح بعد الخلف لا يصح كالصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وصالح الابن عن مال الصبي حائز
كيفية ما كان ان لم يكن له بينة والا لا (قوله فان وقع عن مال بمال باقرار واعتبر بيعا) ان كان
على خلاف الجنس الا في مستثنين الاول اذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض
العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا تصادقا على ان لادين بطل الصلح كالأول استوفى عين
حقه ثم تصادقا ان لادين فلو تصادقا على ان لادين لا يبطل الشراء وان وقع على نفسه فان كان باقل
من المدعى فهو حوط وبراء وان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر فهو ربا واذا اعتبر
بيعا ثبتت أحكامه (فيثبت به الشفعة والرذبالعيب وخيار الرؤية ويؤيد نفسه جهالة الاجل والبدل)
ان كان مما يحتاج الى التسليم (وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع المدعى عليه بمحصة ذلك من
العوض او كله ولو استحق المصالح عليه او بعضه رجع بكل المصالح عنه او ببعضه وان وقع عن مال
منفعة اعتبر اجارة) فثبت أحكامها (فيشترط التوقيت) فيما يحتاج اليه كخدمة العبد وسكنى الدار
بخلاف صنع الثوب وركوب الدابة وحمل الطعام فالشرط بيان تلك المنفعة (وتبطل بموت أحدهما)
ان عقدها لنفسه وكذا بقوات المحل قبل الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع
بالمدعى بقدره ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والا ضمن قيمته واشترى
به اعبدا لخدمته ان شاء كالموصى بخدمة من بخلاف المرحون حيث يضمن المولى بالاتلاف والعق
وانما يعتبر اجارة اذا وقع على خلاف المدعى به فان ادعى دارا فصالحه على سبكا ما شهرا فهو استيفاء
لبعض حقه لا اجارة فصالح اجارته للمدعى عليه (والصلح عن سكوت وانكار فداء في حق المنكر
ومعاوضة في حق المدعى) فلا شفعة ان صالح عن داريهما وتجب لو صالح
على داريهما ولو استحق المتنازع فيه رجع المدعى بالتخصومة ورد
البدل ولو بعضه فبقدره ولو استحق المصالح عليه او بعضه رجع
الى الدعوى في كله او بعضه (الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فيثبت رجع
مثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاقصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة
عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله كالأول وجدها ستوقفة او نهرة بخلاف ما اذا كان
من غير الجنس كالدينار هنا اذا استحققت بعد الاقتراق فان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بمثلها
ولا يبطل الصلح كالفلس (وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه في فضل الاقرار وفصل
الانكار والسكوت) وان ادعى حقا في دار محججه ولا فصوح على مثنى ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من
العوض وان ادعى دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح حتى يزددهما في بدل الصلح او يلحق به ذكر

وهو حائز باقرار وسكوت وانكار فان وقع عن مال بمال باقرار واعتبر بيعا
فيثبت فيه الشفعة والرذبالعيب وخيار الرؤية ويؤيد نفسه جهالة
الاجل والبدل عنه فان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع
المدعى عليه بمحصة ذلك من العوض او كله ولو استحق
المصالح عليه او بعضه رجع بكل المصالح عنه او ببعضه
وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيثبت أحكامها
(فيشترط التوقيت) فيما يحتاج اليه كخدمة العبد وسكنى
الدار بخلاف صنع الثوب وركوب الدابة وحمل الطعام فالشرط
بيان تلك المنفعة (وتبطل بموت أحدهما) ان عقدها
لنفسه وكذا بقوات المحل قبل الاستيفاء ولو كان بعد
استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع بالمدعى بقدره
ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى
بطل والا ضمن قيمته واشترى به اعبدا لخدمته ان شاء
كالموصى بخدمة من بخلاف المرحون حيث يضمن المولى
بالاتلاف والعق وانما يعتبر اجارة اذا وقع على خلاف
المدعى به فان ادعى دارا فصالحه على سبكا ما شهرا فهو
استيفاء لبعض حقه لا اجارة فصالح اجارته للمدعى عليه
(والصلح عن سكوت وانكار فداء في حق المنكر ومعاوضة
في حق المدعى) فلا شفعة ان صالح عن داريهما وتجب لو
صالح على داريهما ولو استحق المتنازع فيه رجع المدعى
بالتخصومة ورد البدل ولو بعضه فبقدره ولو استحق
المصالح عليه او بعضه رجع الى الدعوى في كله او بعضه
(الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به
فيثبت رجع مثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى
الفاقصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة
عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله
كالأول وجدها ستوقفة او نهرة بخلاف ما اذا كان من
غير الجنس كالدينار هنا اذا استحققت بعد الاقتراق
فان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل
الصلح كالفلس (وهلاك بدل الصلح قبل التسليم
كاستحقاقه في فضل الاقرار وفصل الانكار والسكوت)
وان ادعى حقا في دار محججه ولا فصوح على مثنى ثم
استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض وان ادعى
دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح حتى يزددهما في
بدل الصلح او يلحق به ذكر

وحكى القولين في الغنية قال المحمدي في حاشية الاشهاد ما مشى عليه في الاشهاد رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قوله ما
وهو الصلح كافي معين المقتضى

المرادة عن دعوى الباقي والله أعلم

فصل في الصلح حائز عن دعوى المال (والمنفعة) كصلح المستاجر مع المؤجر عند انه كره
الاجارة أو مقدار المدة المدعى بها أو الأجرة وكذا الورثة إذا صاروا الموصى له بالخدمة على مال مطلقا
أو المنافع ان اختلفت جنسها فإنه يجوز لا ان اتحد وان صار نحوه على ثوب فوجده به عبدا كان له رده
والرجوع بالموصى به وليس له بيع المصالح عليه قبل قبضه وله الاستبدال به قبل قبضه ان كان ممثلا
لا يتعين بالتعيين ولو اشترى الوارث منه الخدمة لم يجوز له ان يعطيه ثمنه الدراهم مكان خدمته
أو عوضا عنها أو بدلا أو على أن تتركها جاز صلحا كقوله أهدب لك هذه الدراهم على أن تهب لي
خدمتك بشرط قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصا لم يحددهما على عشرة دراهم على ان جعل
له خدمة هذا الخادم خاصة دون غيره لم يجوز له بيع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع
بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق كدفعه بجنابة بخلاف المرتين اذا أجاز بيع الراهن كان
الثمن رهنا ولو قتل العبد وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به العبد للخدمة وصلحهم معه على شيء
قبل الشراء حائز كصلحهم بعد ما قطعت إحدى يديه وأخذوا منها ولو كان الموصى به غلام العبد
فصو لمح على دراهم جاز وان كانت غلته أكثر وصلح أخذهم على ان الغلة له غير حائز وان كانت
الوصية له بغلة مدته معينة وله هنا الاجارة بخلاف الموصى له بالسكنى أو الخدمة وصلحهم مع الموصى له
بغلة نخلة بعد ما خرجت حائز بشرط القبض ان كان احدى عتق الر باوجوده ويحرم الفضل ان
وجد العتقان وصلحهم ههنا مع على غلة نخلة أخرى أو غلة عبده مدته معلومة غير حائز وصلحهم مع
الموصى له بما في بطن أمته الحامل على دراهم معاومة حائز بخلاف بيعه وصلح أخذهم على
أن يكون له خاصة واذا ولدت ميتا هنا بطل الصلح بخلاف ما لو ضرب انسان بطنها فالقتل جناية ميتا
والارث لهم ومضى أكثر مدة الحمل قبل وضعها مبطل للصلح كصلح الاجبي على أن يكون له والصلح
في كل جنابة فيها قصاص على ما قل من المال أو أكثر حائز ولو صلح منه من الجراح أو الجراحة أو
الضربة أو القطع أو الشجعة أو البس على شيء ثم برئ فهو حائز وان مات بطل وعليه الدية في ماله وان
كان الجرح خطا فعلى عاقلة الا اذا صار له منه وما يحدث منه فهو ماض عاش أو مات وصلح المريض
المجروح عن العمد منافذ مطلقا وعن الخطا من الثالث ان كان فم عبط وصلحه عن أصابع قطعه
عمدا أو خطا على شيء لا يوجب براءته عن أصبح أخرى شلت كصلحه عن موضة فصارت منقولة فانه
يجب ارضها وهو عشر ونصف من الدية وصلح أحد الورثة من حصته مع القاتل عمدا على شيء
صحح ولا شيء للبقية منه وكل ما يصلح أن يكون صداقا في النكاح يصلح أن يكون عوضا في الصلح
عن القصاص وله التصرف في بدله قبل قبضه وتجب قيمته ولو هلك كالواضح ولا يبطل الصلح
وبرده بالعمد الفاحش ويرجع بقيمته لا باليسير كالصداق ولو ظهر البذل حزا وجب على القاتل
الدية في ماله كوجوب مهر المثل في الصداق ولو اختلفا في البذل فالقول للقاتل منع بمينه
بخلاف الصداق يرجع فيه الى مهر المثل ونظير الاول الخلع وصلح أحد الورثة مع القاتل خطا
يوجب شركة البقية معه ان شاء الا أن يشاء المصالح أن يعطيه م ما خصهم من الارث كالدين
المشترك ولو صلح منه من الخطا على عوض بغير عينه لم يجوز وكذا المكيل والموزون وهلاك بدل
الصلح هنا قبل قبضه أو استحقاقه موجب نسخته وله رده بالعيب ولو يسيرا وليس له التصرف
فيه قبل قبضه كالبيع وصلحه عن دم العمد على منفعة كالسكنى والخدمة مدته معلومة حائز

فصل في الصلح حائز عن دعوى المال والمنفعة

فصل في (قوله عن دعوى المال والمنفعة)
قال الرملي وفي السراج
الوهاج قال في المستصفي
صورة دعوى المنافع أن يدعى على الورثة ان الميت أوصى بخدمة هذا العبد وأنكسر الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استئجار عبيد والمالك ينكر ثم صالح لم يجز اه وفي الاشياء للشارح الصلح حائز عن دعوى المنافع الادعوى اجارة كما في المستصفي اه

تأجيل بدل المغصوب المصالح عليه بعد اناقة اذا كان ممالا يتبعين الا اذا كان مكبلا أو موزونا
 موصوفا مؤجلا فله وانسد كالم لم يكن مؤجلا وفارقه قبل التعيين وان كان بعينه لم يطل
 بالافراق قبل القبض وان كان المصالح عنه المغصوب قائما حاز تأجيل بدله مطلقا وكان بيعا
 ولو ادعى الغاصب عدم اناقة وانه في بيته والمولى اناقة ثم صالحه على طعام مؤجل حاز عملا بقول
 الغاصب ان يكون العوض مستحقا عليه ولدهواه الحق كشرائه عبدا اقر بخرقته نظر الى زعم
 البائع وقبول قوله في مقداره ولو كان المغصوب مكبلا قائما بالصالح على موزون مؤجل صحح
 وعلى مكبل نسبة لا وان كان مسهلا كالا يجوز نسبة مطلقا الا على طعام مثله فيجوز ولو مؤجلا
 مطلقا الا على أكثر منه فلا ولو حالا ولو غصب مكبلا أو موزونا ولو ممالا يتبعين فصالحه منه على نصفه
 أو نصف مثله والمغصوب قائم حاز ان كان المغصوب غائبا كهلأ كره ويجب على الغاصب رد الباقي
 على المغصوب منه وان كان حاضرا وهو مقر به فصالحه على نصفه بشرط البراءة من الباقي لا يجوز
 ويلزمه دفع الكل لان المغصوب القائم بعد الابراء عنه يكون أمانة ولا يكون ملكا للغاصب وان
 كان عرضا كعبدة وثوب فصالحه على نصفه وهو غائب لا يجوز مقرا كان الغاصب أو منكر أو أحد
 الشريكين في العرض اذا صالح الغاصب له من نصيبه على دراهم أو دنائير بعد استملاكه شركة فيه
 الا آخر كالدين المشترك وعلى عرض خير القابض ان شاء أعطاه نصفه أو ربع قيمة العرض بخلاف
 ما لو اشترى نصيبه ثوبا فانه يخير بين دفع نصيبه أو دفع نصف القيمة لكونه مبيعا على الاستقصاء
 والصالح على المالكسة وان كان قائما حاضرا أو غائبا لا يشاركه الا آخر كالم باع أحدهما
 حصته ولا يكون الغاصب مقرا بهذا الصالح للصالح منه فلا يكون مقرا للشريك بالطريق الأولى
 وان كان المغصوب مكبلا أو موزونا فصالحه أحدهما على غير حصة وهو غائب يشاركه الا آخر
 كالمستملك وان كان حاضرا مقرا به لا أو منكر الا ولو ادعى ان هذه الدار ميراث ابيه ما فصالح رب الدار
 أحدهما لم يشاركه الا آخر سواء كان المصالح منكر أو مقرا (ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصالح
 لم يلزم الوكيل ما صالح عليه) والمال لازم للوكل اذا كان عن دم عدا وعلى بعض ما يدعيه من الدين
 ولو بعد الاقرار الا أن يضيقه الوكيل أو كان عن مال بمال على اقرار وعلى انكار لا يلزمه مطلقا
 والامر بالصالح أمر بالضممان وله الرجوع عليه ان أدى بغير أمره كالخلع بخلاف الامر بالنكاح
 لضمم مانن الاجنبي بلا أمر بخلافه وهو على وجهه ان صالح بمال وضمنه ثم وهو متبرع لاشي له من
 المصالح عنه بل هو الذي في يده مقرا كان أو منكر الا اذا كان عن عين والمدعي عليه مقروء هي
 للمصالح وكذا ان صالحه على مال نفسه كالقبي هذا وعبدى صح ولزمه التسليم وكذا لو قال صالح فلانا
 على ألف وسلمها وان لم يسلمها فهو ووقوف ان أحازه المدعي عليه حاز ولزمه الألف والابطال الا اذا قال
 صالحني ففرق بينه وبين صالح فلانا والخامس ان يقول صالح فلانا على هذه الألف أو على ههنا
 العبد من غير نسبه له فهو كالأضافة الى نفسه وفي صالحك على ألف اختلف المشايخ منهم من جعله
 موقوفا ومنهم من جعله نافذا والاول أولى ولو استحق العوض في الوجوه كلها أو واحدة فوفاء واستوفى
 لم يرجع على المصالح ويرجع بالدعوى الا اذا ضمن المصالح اه والله أعلم

باب الصلح في الدين

ومن وكل رجلا بالصالح
 عنه فصالح لم يلزم الوكيل
 ما صالح عليه ما لم يضمنه
 بل يلزم الموكل وان صالح
 عنه بلا أمر صح ان ضمن
 المال أو أضاف الى ماله
 أو قال على ألف وسلمها
 توقف فان أحازه المدعي
 عليه حاز والابطال
 باب الصلح في الدين
 الصلح عما استحق بعقد
 المداينة

باب الصلح في الدين

وكل شيء وقع عليه (الصلح) وهو من جنس ما يستحق المدعي على المدعي عليه (بعقد المداينة) أي

لو أخذ بعض حقه واسقاط الباقي لا معاوضة (لو صالح عن ألف على نصفه أو على ألف مؤجل جاز وعلى دينار مؤجله أو عن ألف مؤجل أو سود على نصف حال أو بيض لا ومن له على آخر ألف فقال ادعنا نصفه على انك ٢٨٢ يرى من الفضل ففعل برى

والا لا ومن قال لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط ففعل صح عليه (فصل في الدين المشترك بين دينهما صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب لشريه ان يتبع المدين بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه الا ان يضمه ربع الدين ولو قبض نصيبه شركه فيه ورجعا بالباقي على الغريم ولو اشترى بنصيبه شيئا ضمته ربع الدين وبطل صالح احدهم سلم من نصيبه على ما دفع وان اخذت الورثة أحدهم عن عرض أو عن عقار بمال أو عن ذهب بنصفه أو بالعكس صح قل أو أكثر وعن نقد وغيرهما باحد النقصدين لا مال يمكن المعطى أكثر من خطه منه ولو في السترة دين على الناس فاخر جوه ليكون الدين لهم بطل وان شرطوا أن يبرأ الغرماء منه صح ولو على الميت دين بطل الصلح والقسمة

المبيع بالدين لم يحمل على المعاوضة وانما هو (أخذ بعض حقه واسقاط الباقي فلو صالح عن ألف على نصفه أو على ألف مؤجل) أو خمسمائة مؤجله أو عن ألف جيا على خمسمائة زبوف حالة أو مؤجله أو عن ألف مؤجل على ألف حالة مقبوضة أو عن ألف سود على ألف بيض مقبوضة أو عن ألف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة أو مؤجله أو عن ألف مؤجل بديل السكابة على خمسمائة حالة (جاز) وعن ألف مؤجل على خمسمائة حالة في غير المكاتب أو عن ألف درهم على دينار مؤجله أو عن ألف سود على خمسمائة بيض أو عن ألف على طعام موصوف في الذمة مؤجل أو غير مؤجل غير مقصود لم يحز والا صل انه متى كان الذي وقع عليه الصلح أدون من حقه قدر أو ووصفا أو في أحدهما فهو اسقاط للبعض واستيفاء للباقي وان كان أز يد منه بمعنى انه دخل فيه ما لا يستحق من وصف أو ما هو بمعنى الوصف كتحجيل المؤجل وعن اختلاف الجنس فهو معاوضة ويجوز الصلح بدراهم عن دراهم مجهولة في الذمة (ومن له على آخر ألف فقال ادعنا نصفه على انك برى من الفضل ففعل برى والا لا) وكذا لو قال وأنت برى من الزيادة على انك ان لم تدفعها الى غدا فلا تبرأ عن الباقي ولو قال أبرأك عن كذا على ان تعطيني كذا فانه يبرأ وان لم يؤدغدا وكذا لو قال ادعنا الى كذا على انك برى من باقيه ولم يوقت ولو قال ان أدبت الى خمسمائة أو اذا أدبت أو متى أدبت وانت برى من الباقي لم يصح مطلقا لعدم صحة تعليق البراءة بصرح الشرط بخلاف ما اذا كان معناه (ومن قال لا تحز لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط) بعضه (ففعل صح) ان قال ذلك سرا وان قال علانية يؤخذ بنصه ولو ادعى ألفا فبطله فقال اقر رلى بها على ان أحط منها مائة أو على ان حطت منها مائة فاقرجاز بخلاف قوله على ان أعطيتك مائة لان الاقرار لا يستحق به البطل ولو قال ان اقررتلى حطت منها مائة فاقرجاز بخلاف قوله على ان اقررتلى الحط كذا في المجتبى والله أعلم

(فصل في الدين المشترك بين الدين المشترك بسبب متحد كسهم مبيع يبيع صفقة واحدة عننا واحدة أو عيانا لا تفصيل عن أوقية عين مشتركة مستهلكة أو بديل قرض أو دين مؤرث ضاحه أحدهما عن نصيبه فان كان على غير جنس الدين خسر الشريك ان شاء اتبع المدين بحصته أو شريكه فان اختار اتباع شريكه خسر المصالح ان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو سكوت أو انكار والحيلة في اختصاصه به دون رجوع الشر يك عليه أن يبرأ الغريم قدر دينه وهو يبرأ عنه دينه أو يبيعه الطالب شيئا يسيرا قدر نصيبه ثم يبرأ عنه الدين ويأخذ من المبيع وان صالحه على جنسه خسر الشريك ان شاء اتبع المدين أو شاركه ثم يرجعان بالباقي على الغريم كمال قبض فلو اختار مائة الغريم ثم توى نصيبه بان مات الغريم مفسار رجوع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره ولو اشترى بنصيبه شيئا ضمته ربع الدين ان شاء كالا ستمتجار بنصيبه وحديث دين للطلوب على أحدهما حتى التقيا قصاصا كالقبض كثر وجه المدونة بذراهم مطلقه وكعصب أحدهما منه عينا وهاككت عنده أو شرا فاسدا كذلك بخلاف الدين المتقدم على أحدهما ما قبل وجوب المشترك اذا صار قصاصا لا يكون قبضا

(فصل في الدين المشترك) (قوله وان صالحه على جنسه خير الشريك الخ) ولا خيار للصالح لانه كقبض بعض الدين كافي (قوله ولو من غيره) قال الرملى أى غير ما قبض اه قلت وعبارة الزبلى رجح عليه كافي الحواله لكن ليس له أن يرجح في عين ذلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ولا يعود الى ذمته في مثلها (قوله انما يباح بالاصل

(فصل في صلح الورثة) قوله ولهذا قال في الذخيرة الخ وفي المحابسة البراءة عن العين المعصومة البراءة عن ضمانها وتصبر أمانة في يد الغاصب وقال زفر لا يصح البراءة وبرئ من ضمان قيمتها اه وفي الخلاصة أقام البينة على إبرائه عن المعصوم لا يكون إبراءه من قيمة المعصوم وأما البراءة عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لأن حال قيام الرد واجب عليه لا قيمته فكان إبراءه عما ليس بواجب اه يعني ليس بواجب ٢٨٤

الاشياء قولهم البراءة عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكا له بالبراءة والا فلا براءة عنها استوفى الضمان صحيح أو يحمل على الأمانة اه (قوله حتى لو ادعى ذلك تسمع) أي لو ادعاه على غير الخطاب بقرينة التعليل الآتي والحاصل أنه إذا كانت البراءة على طريق الخصوص أي عن دعوى عين مخصوصة فإن أضاف البراءة عن العين إلى الخطاب لا تسمع دعواه بها عليه وتسمع على غيره وإن أضافها إلى نفسه لا تسمع الدعوى على أحد (قوله وإن كان بطريق التعميم) عطف على قوله إن كان بطريق الخصوص يعني إن أضاف البراءة عن دعوى الاعيان إن كانت بطريق التعميم لا تصح مثل أن يقول أبرأ بك عن كل دعوى فهذا شامل للعين وغيره أهله الدعوى على

كتر وجه المديونية على نصيبه وكان لاف أحدهما منافع المطلوب وصححه عليه عن ضمانه عند وكراهه أحدهما عن نصيبه أو عن بعضه واقتسمهما باقي بالحصة فليس يقبض فلا يضمن لشره بكمه شيئا ولو أحله أحدهما وإن لم يكن واجبا بعد كل واحد منهما وإن ورثا دينهما مؤجلا فالناجل باطل وإن كان واجبا بادانة أحدهما فإن كانا شر بكمه شركة عيان فإن آخر الذي رضى الادانة صح تاجيله في جميع الدين وإن آخر الذي لم يباشره لم يصح في حصته أيضا وإن كانا متفاوضين وأجل أحدهما أيهما أجل صح تاجيله كالحمل الوكيل بالبيع الثمن وإن حط أحدهما إن كان ما قد أجاز حظه بعضا وكلا ويضمن نصيب شر بكمه إن حط الكل وإن صالح أحدهما عن عينه أخص به وإن لم يكن ما قد أجوز في نصيبه لا في نصيب شر بكمه كذا في فتاوى فاضلحان وإذا صالح أحدهما في السلم عن المشترك بينهما شركة خاصة عن نصيبه على ما دفع من رأس المال توقف على إجازة شر بكمه فإن رد بطل أصلا وبقي السلم في نفسه على حاله وإن أجاز نفذه علم ما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقى الطعام بينهما سواء كان رأس المال مخلوطا وألا وإن كانا شر بكمه بمقايضة جاز ولو في التجميع وعناهما توقف أيضا إن لم يكن من تجارتهم والله أعلم

(فصل في صلح الورثة) وأخرجت الورثة أحدهم عن عرض أو عقار بمال أو عن ذهب بفضة أو على العكس صح قل أو أكثر جملة على المبادلة لا إبراء أذهو عن الاعيان باطل كذا أطلق الشارحون هنا والذي تعطف به عبارات الكتب المشهورة بالتفصيل فإن كان الإبراء عم على وجه الانشاء فإما إن يكون عن العين أو عن الدعوى بها فإن كان عن العين فهو باطل من جهة أنه لا دعوى بها على الخطاب وغيره صحيح من جهة الإبراء عن وصف الصمان ولهذا قال قالوا إن عبداني يدخل لوقال له رجل برئت منه كان بريثا منه ولو قال له أبرأتك منه كان له أن يدعيه وأما أبرأه من ضمانه اه وإن كان عن الدعوى فإن كان بطريق الخصوص كما إذا أبرأه عن دعوى هذه العين فإنه لا تسمع دعواه بالنسبة إلى الخطاب وتسمع بالنسبة إلى غيره ولهذا قال الولوالجي في فتاواه قبيل كتاب الاقرار رجل ادعى على رجل دار أو عبد ادعى عليه أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصتي في هذه الدار أو في دعوى في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى ذلك تسمع ولو أقام البينة تقبل بخلاف ما إذا قال برئت لا تقبل بينته بعده وكذلك إذا قال أنا بري من هذا العبد أو خرجت فليس له أن يدعي بعده لأن قوله أبرأتك عن خصوصتي في هذه الدار مخاطب الواحد فله أن يخصم غيره بخلاف قوله برئت لأنه أضاف البراءة إلى نفسه مطلقا فيكون هو بريثا اه وإن كان بطريق التعميم فله الدعوى على الخطاب وغيره ولهذا قال في

الخطاب وغيره بالعين بخلاف ما إذا أبرأه عن دعوى عين مخصوصة فلا يدعي بها على الخطاب ولا يخفى عليك أنه حيث صح إبراء الخطاب عن دعوى العين مخصوصة ينبغي أن يصح أيضا أبرأه عنها في صيغة التعميم إذا لفرق يظهر بل قد يدعي الأولوية في التعميم كيف وهو مخالف لقولهم البراءة عن دعوى الاعيان صحيح بخلاف الإبراء عن الاعيان نفسه وفي القنية لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وإن لم يحكم بحصة الصلح اه ونحوه في حاوي الحصري وأمانة المؤلف عن القنية مستشهدة به على مدعاه فيمكن تأويله لأن عبارة القنية في الأدبيات هكذا اتفرق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع

الدعوى وكان الزوج بذروا عيان فاقعة فاحصا دوا الاعيان القائمة لا تدخل في الابرأ عن جميع الدعوى اه وتاويله ان هذا مبني على أحد قواين والمرجح خلافه أو على ان الروضة مقررة بالحصاد والاعيان بانهم الزوج فلذلك اقال لا تدخل في الابرأ يعني انها لا تبصر ملكا للزوجة وتؤمر بدفعها للزوج يؤيد ذلك ما في البرازية والحلاصة ابرأ المستأجر لا تجر عن كل الدعوى ثم أدرك الزوج عيان المستأجر بعد ما رفع الأجر الغلة وادعى الغلة قيل يسمع والاشبهة انه لا يسمع ولورفع الأجر الغلة أولا ثم ابرأه المستأجر عن الدعوى لا يسمع دعواه وهذا اذا جحد الأجر ان يكون الزوج للمستأجر وان مقر الله للمستأجر يؤمر بالدفع اليها فان كانت الروضة مسكرة فهو مبني على خلاف الاشبهة وان كانت بمقرة فلا إشكال ويؤيد بانها مقررة بذلك قواه وكان الزوج بذروا عيان الخ فانه يدل على انها مسئلة لذلك والا كان مقتضى التعبير ان يقال وادعى الزوج بذروا عيانا الخ فتدبر ذلك (قوله فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا الخ) يشير الى ان هذا من الابرأ على وجه الاخبار المتناول للدين والعين لكن برده عليه ما نقله الامام الاخير وشي في آخر كتاب أحكام الصغار عن المتقي حيث قال رجل أوصى الى رجل ومات فدفع الوصي الى الوارث مائة وكن شي كان له في يديه من تركه أيسه وأشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع تركه والده فلم يبق من تركه والده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بهذا دارق يده هذا الوصي وقال ههنا من تركه والذي تركه اميرنا ولم أقبضها قال فهو على حجة واقبل بيقته وأقبض بها له ومثله في فصل الدعوى من أدب الاوصياء معز بالي المتقي والخاتمة والعناية وقد استشكل هذا الفرع العلامة الطرسوسي فان قوله ولم يبق لي شيء تكررة في سياق النفي فتم فيكون بالدعوى متناقضا وأجاب عنه ابن وهبان بان اعترافه بأنه لم يبق له شيء يمكن حمله على ما قبضه يعني لم يبق لي حق مما قبضته وهو بعيد كالأشقي ٢٨٥ وأجاب عنه ابن الشحنة بجواب

آخر بأنه انما تسمع دعواه استحسانا لا قياما لقوة الشبهة لعدم معرفته بما يستحقه من جهة والده لجهله بمعرفة مال والده على جهة التفصيل فاستحسنوا سماع دعواه هنا بخلاف ما اذا كان مثل هذا

القيمة افتقر الزوجان وابرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعوى وللازوج اعيان قائمة لا تبرأ البراءة من ائله الدعوى لان الابرأ انما يتصرف الى الديون لا الاعيان اه وان كان الابرأ على وجه الاخبار كقوله هو بريء على قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى بجميع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان او ذنبا قال في المبسوط ويدخل في قوله لا ملك لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جنانية أو اجارة أو حرفة فان ادعى الطالب بذلك حقا لم يقبل بيته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لان هذا اللفظ استنفاد على العموم اه

الاشهاد مجرد عن سابقة الجهل المذكور اه فهذه المسئلة خارجة عن قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام ولذا استثناناها الموافق للاشهاد والنظر من هذه القاعدة لكن ينبغي على ما قاله ابن الشحنة انه لو اعترف باطلاعه على مفردات تركه والده وأصولها او ما ملته بها عينا كما يكتب الآتي في وثيقة الاقرار ان لا تسمع دعواه هذا او ما قاله العلامة الشرنبلالي بان هذا الاقرار غير معين الابرأ معين فلا يمنع جهة الدعوى حيث لم يخاطب بمعيها والاقرار لجهول باطل وبان الابرأ عن الاعيان باطل فصح دعواه لدار ونحوها اه ملخص اقيقه تنظرا ما أولا فلان قوله انه اقرار لغريمي فانما بردي على ما في الاشياء اما على ما نقلناه عن أحكام الصغار وأدب الاوصياء فلا لان الخاطب فيه الوصي فهو معين واما نافي فلان الابرأ عن الاعيان باطل اذ لم يكن في ضمن الابرأ العام او لاقرار العام على ما ذكره المؤلف هنا وما في مسئلتنا ان لم يكن ابراءا ما يمكن اقرارا ما فيمنع الدعوى للتناقض في تعيين الجواب بما قاله ابن وهبان أو بما قاله ابن الشحنة والله اعلم لكن ذكر في جامع الفصولين ابرأ عن جميع الدعوى فادعى عليه ما لا بالارث لومات مورثه قبل ابرأه لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرأه اه ومثله في الحلاصة والبرازية وكذا في لقوا كه البدنية لا يبرأ من الغريم حيث قال لابرأه مطلقا أو اقراره لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الابرأ أو لاقرار منه قول الذمة بشي من متروكات أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بموت أبيه الا بعد الاقرار والابرأ لا يكون له المطالبة بذلك يعمل الاقرار والابرأ حله ولا يغير المقر اه فهذا كما ترى مخالف لما تقدم الأن يحمل على ان هذا هو القياس والاستحسان ابرأ على ان في المسئلة قولن أو على ان ما بر في ابرأه بعض الورثة لا وصى أوليا في الورثة وهذا في ابرأه بعض الورثة لا جنبي (قوله

معي شهد والله بعد البراءة) هذا دليل على ان قوله لاحق لي يعني ابراءا

ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم ان تكون أعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد
التقديس بالاخر يعتبر التناقص في المجلس غير ان الذي في يده بقية التركة ان كان جائداً اكتفى
بذلك القبض لانه قبض ضمان فيدوب عن قبض الصلح وان كان مقرراً من مانع يشترط تجديد
القبض ولو صالحة عن التقديس وغيرهما باحد التقديس لا يصح الصلح بالم يعلم ما أعطوه اكثر من
نصيبه من ذلك الخمس ان كانوا متصادفين وان انكر واورائته جازم مطلقاً بشرط التناقص فيما
يقال التقدمه وان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الخمس فالصلح ان الشك ان كان في وجود ذلك في
التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان يبدل الصلح من حصتها اقل أو
اكثر او مثله فسد كذا في فتاوى فاضيلان ولو كان يبدل الصلح عرضاً جازم مطلقاً ولو كان يقدر جاز
مطلقاً بشرط التناقص في المجلس ولو كان في التركة دين على الناس فاخر جوهه ليكون الدين لهم بطل
وان شرطوا ان يبرأ الغرماء منه صح ولو كان على الميت دين يحيط بطل الصلح والقسمه الا ان يصح
الوارث الدين بشرط ان لا يرجع في التركة أو يصح من اجنبى بشرط براءة الميت أو يؤدوا
دينه من مال آخر وان لم يكن مستقر قاضح الصلح والقسمه ويرفعون منها قدر الدين حتى لا يحتاجون
الى نقض القسمه والاولى أن لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا الدين فاذا أخرجوا واحداً خاصة تقسم بين
البقية على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وان كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم وقبضه
الخصافي بان يكون عن انكار ما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقاً و صلح أحدهم عن
بعض الأعيان صح و صلح أحدهم عن دعوى أحسنى حقاً في التركة مع غيبة البقية جائز ويكون
متمراً في حصه شركائه كالأجنبي وان كان صالح على أن يكون حق المدعى له دون غيره فهو جائز
فان أثبتته سلمه والا بطل الصلح في حصه الشركاء ويرجع على المدعى بحصه ذلك من البدل والموصى
له بمنزلة الوارث فيما قدمناه واذا صالحوا أحدهم ثم طهر للميت دين أو عين لم يعلوها سلم يكون
داخلاً في الصلح فيه قولان منذ كوران في فتاوى فاضيلان قدم انه لا يكون داخلاً ويكون ذلك الدين
والعين بين جميع الورثة وقد ذكر في أول الفتاوى انه يقدم ما هو الأشهر فـ كان هو المعتمد وعلى قول
من يقول بالدخول فان كان الظاهر دينا فله الصلح كانه وجد في الابتداء وان كان عسلاً ولو ادعت
الزوجه ميراثها صح الصلح على أقل من نصيبها أو مهرها ولا يطيب لهم ان يعلموا ذلك فان أقامت بينة
بطل الصلح (فروع) ادعى أرضاً لها وقف ولا يبيعه له فصالحه المنكر لقطع الخصوم سطر
ويطيب له اذا كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح وكل
صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا الصلح بعد الشراء والشراء بعد الصلح جائز ولو أقام بينة بعد الصلح
عن انكار ان المدعى قال قبله ليس لي قبل فلان حق الصلح ماض ولو قال بعد ما كان لي قبله حق
بطل ادعى مالا أو غيره فبما رجع واسترى ذلك من المدعى يجوز الشراء في حق المدعى ويقوم مقامه
في الدعوى فان استحق شيئا من ذلك كان له والا فلا فان جحد المطالب ولم يكن له بينة فله أن يرجع على
المدعى والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تحييدها أو الصلح عن
دعوى حق الشرب أو حق السمعة أو حق وضع الحذوع ونحوه يجوز على الاصح لان الأصل منى
توجهت اليمن نحو الشخص في أي حق كان فاقبدي اليمن بدارهم يجوز وكذا الوادعي قبله تغزير
بان قال كفري أو أصلا في أو ماني بسوء ونحوه حتى توجهت اليمن ونحوه فاقبداها بدارهم يجوز على
الاصح وكذا الوصالحه من عيمته على عشرة أرمن دعواه الكل في المجتبى ولو قال المدعى عليه ان خلعت

انما المدة من الخلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم ان كان دفع اليه بحكم الشرط فهو باطل
وللا دفع ان يسترد ولو استقرض من رجل دراهم بخارية او اشترى سلعة بدراهم بخارية
بخاري فالتقيا ببلدة لا يوجد فيها البخارية قالوا يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه
تكفيل والصلح مع المودع على اقسام أحدها ان ينكر الاستيداع ثم تصالحا على معلوم جازا الصلح
ناهما ان يقر به فطالبه او ادعى انه استلم لكذا فسكت المدعى عليه ثم تصالحا جازا ايضا نالها
ان يدعي عليه الاستملاك والاخر يدعي الرد أو الهلاك لا يجوز الصلح وعليه الفتوى كصلحه بعد
خلفه ورابعها اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال ساكت لا يصدقه ولا يكذب فيه
فان لا يجوز في قول أبي يوسف ويجوز في قول محمد كذا في فتاوى قاضيان وفي الخلاصة من آخر
الدعوى لو استعار من آخر دابة فهلك كسكت فانكر رب الدابة الا حارة فصالحه المستعير على مال جاز
ولو اقام المستعير دية بعد ذلك على العارية وقال انها هلكت قبلت بيته وبطل الصلح وفيه من آخر
الصلح اذا اقر الوصي ان عنده الف درهم لليت ولليت ابنان فصالح أحدهما من حقه على أربعة
لم يجر وان كان استلم لكذا ثم صالح جاز وفي مجموع النوازل امرأة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرة
ف توسط المتوسطون بينهما للصالح فقات المرأة لا أصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحل لها ذلك
لان اهل عليه حق من المهر وغيره والله أعلم

كتاب المضاربة

كتاب المضاربة

هي شركة في الربح بحال من
جانب وعمل من جانب
والمضارب أمين
وبالتصرف وكيل وبالربح
شريك وبالفساد أجير
وبالخلاف غاصب
وباشترط كل الربح له
مستقرض وباشترط
لرب المال مستبضع وانما
تصح بما تصح به الشركة
ويكون الربح بينهما
مشاوا وشرط لأحدهما
زيادة عشرة فله أجر مثله
ولا يجاوز عن المشرط
وكل شرط يوجب جهالة
الربح يفسده والا لا
ويبطل الشرط كشرط
الوضعية على المضارب
ويدفع المال الى المضارب

(هي شركة في الربح بحال من جانب وعمل من جانب) فلو شرط كل الربح لأحدهما لا يكون مضاربة
ويجوز التفاوت في الربح واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من الربح حتى
لو شرط لأحدهما الثلثان والاخر الثلث فيما فضل فهو بينهما نصفين لاستوائهما في رأس المال
وركنها اللفظ الدال على ما كقولها دفعت اليك هذا المال مضاربة او مقايضة او معاملة أو خذ هذا
المال واعمل به على ان لك من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اتبع به متاعا ما كان من فضل فلك كذا
أو خذ ذلك بالنصف بخلاف خذ هذه الف واشتر بها هر ويا بالنصف ولم يزد عليه فليس بمضاربة
ال اشارة فاسد له أجر مثله ان اشترى وليس له البيع الا بالمر وشرطها ان يكون رأس المال من
اثمان وهو معلوم وبكفي الاعلام بالاشارة فان اختلفا في مقدار رأس المال عند قسمة الربح
اقول للمضارب مع مئتمنه واليمين لرب المال وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب ف لا يصح
ما اشتراه والدين في ذمته وان كان على غيره بان قال اقض مالي على فلان ثم اعلم به مضاربة
وواجب وان كان مكررها لا نه شرط لنفسه منفعة قبل العقد كما في المبسوط ولو قال اقض ديني على
لان ثم اعلم به مضاربة فعمل قبل ان يقض كله ضمن ولو قال فاعمل به لا ضمن وكذا بالاول وان ثم
ترتب فلا يكون باذونا بالعمل الا بعد قبض الكل بخلاف الغاء والوافاته يكفي قبل القبض ولو قال
قض ديني لمضارب بكذا لا يكون باذونا لم يقبض الكل ولو قال اشترى عسدا بنسيئة ثم بعه
عمل بغيره مضاربة فاشترائه ثم باعه وعمل فيه جاز ولو قال رب المال للغاصب أو المستبضع ودع أو المبيع
بل بما في ذلك مضاربة بالنصف جاز الثالث ان يكون رأس المال مسلما الى المضارب بخلاف
شركة الرابع ان يكون الربح بينهما مشاوعا كالنصف والثلث لاسهامهما يقطع الشركة كقائه
هم الوهم النصف عشرة الخامس ان يكون نصيب كل منهما معلوما فكل شرط يؤدي الى جهالة

و يبيع بنقد ونسيئة
ويشترى ويوكل ويسافر
ويبيع ويودع ولا يزوج
عند اولا امة ولا يضارب
الا باذن او باعمل برأيك
ولم يتعد عما عمن من بلد
وساعة ووقت ومعامل كما
في الشركة ولم يشتر من
يعتق على المالك وعليه
ان ظهر ربح وضمن ان
فعل فان لم يظهر ربح صح
فان ظهر عتق خطبه ولم
يضمن لرب المال وسعي
المعتق في قيمة نصيب رب
المال معه ألف بالنصف
فاشترى به امة قيمته ألف
قوله ولدا يساوي ألفا
فادماه فبلغت قيمته ألفا
وخمسائة سعي رب المال
في ألف ور به او اعتقه
فان قبض الالف ضمن
المدعي نصف قيمتها
(قوله بالنقد والنسيئة)
سما في قريبا انه ليس له
ان يبيع الى أجل لا يبيعه
التجار (قوله واستتجار
المنازل لحفظ الاموال)
عبارة الذخيرة من الفصل
التاسع وكذلك يستأجر
المضارب البيوت لحفظ
الاموال

الربح فهي فاسدة وبالاقل مثل ان يشترط ان تكون الوضعية على المضارب او عليه ما فهمي صححة
وهو باطل السادس ان يكون المشرط والمضارب مشروطا من الربح حتى لو شرط له شيئا من رأس
المال أو منه ومن الربح فسدت وحكمها أنه أمين بعد دفع المال اليه وكيلا عند العمل وشريك
عند الربح وأخبر عند الفساد فلا أجر مثله والربح كله لرب المال الا في الوصي اذا أخذ مال الصغير
مضاربة وشرط لنفسه عشرة دراهم فانه لا أجر له اذا عمل كذا في أحكام الصغار ولا ضمان عليه اذا
فسدت بالهلاك بغير ضعه وضايب هذا الخلاف ومستقرض عند اشتراط كل الربح له ومستبعض
عند اشتراطه لرب المال فلا ربح له ولا أجر ولا ضمان عليه بالهلاك وانما يصح بما أصبح به الشركة
وهي الدراهم والدنانير لا الفلوس النافقة وأما الترفان كان في موضع يروج به كالائتمان يجوز به
والافلا كالمكيل والموزون ولو دفع اليه عرضا وقال به وعمل بتمنه مضاربة جاز وشرط العمل على
رب المال لا يصح سواء كان المالك ماقدا أو غير ماقدا كالصغير والمعتق وكذا أحد الشر يكون اذا
دفع المال مضاربة بشرط أن يعمل شريكه مع المضارب ان كان المال من شركتهما والافهمي
جائزة ان كانت شركة عنان وان كانت مفوضة لا تصح مطلقا واذا شرط أن يتصرف في المال مع
المضارب فان كان العاقد ليس أهلا للمضاربة في ذلك المال نفست كما اذا دفع ماله مضاربة
وشرط عمله مع المضارب وان كان العاقد ممن يجوز ان يأخذ ماله مضارب بقله نفست كالأب والوصي اذا
دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمله مامعه بجزء من الربح وان شرط الماذون عمل مولاه فسدت ان لم
يكن عليه دين والاصح كالمكاتب اذا شرط عمل مولاه فانه يصح مطلقا (ويبيع) المضارب في
المضاربة الصحيحة (بالنقد والنسيئة ويشترى ويوكل ويسافر) بر او يجز او لو دفع اليه في بلده على
الظاهر وبأذن لعبد المضاربة في التجارة ولا يزوج عبد اولا امة كالشريك عنانا ومفوضة بخلاف
الأب والوصي على كان تزويج الامة (وله الابضاع والايداع) واستتجار العمال للاموال واستتجار
المنازل لحفظ الاموال واستتجار السفن والدواب وله ان يرهن ويرهن لها وله ان يستأجر ارضا طيبا
ويشترى ببعض المال طعاما ليرعها او ليعزس فيها انخلأ او يشجر او لو أخذ نخلا او شجرا معاملة على
ان ينفق في تلقيحها أو تأجيرها من المال لم يجز عليا وان قال له اعمل برأيك ولا يملك الاستئذنة وان
رهن شيئا من المضاربة ضمن ولو أذنه رب المال في ذلك كان الدين عليه مانص فيه ولو أجز المضارب
الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حط بعض الثمن ان كان لهيب
طعن فيه المشتري وكان ما حط حصته أو أكثر يسيرا جاز وان كان لا يتغابن الناس في الزيادة يبيع
ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال ما بقي على المشتري ويجوز على المضارب وطه
جارية المضاربة والديامي ولو أذن له رب المال في ذلك ولو تزوج المضارب جارية تزويج صاحب
المال اياه ان لم يكن في المال ربح جاز وان كان فيه ربح لا يجوز ومضى جاز خرجت الجارية بمن
المضاربة وليس له ان يشارك الا ان يقول له اعمل برأيك ولو عقد مضاربة وكان ليس له ان يخط
مال المضاربة بماله ولا يعمل غيره الا ان يقول له اعمل برأيك وليس له ان يعمل ماله فيه ضرر ولا مالا
يعمله التجار ولا ان يبيع الى أجل لا يبيعه التجار وليس لأحد المضاربين ان يبيع أو يشترى
غير اذن صاحبه ولو اشترى بغير اذنه المالك بالقبض فليس بمخالف وما اشتراه على المضاربة ولو
اشترى بما لا يتغابن الناس في مثله يكون مخالفا سواء قبل له اعمل برأيك أولا ولو باع بغيره الصفة
فهو جاز في قول أبي حنيفة خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق وليس له ان يرض ولا ان يأخذ

متعنه كذا في القناوى الظهيرية وله ان يحتال وان كان الثاني أعسر من الاول كذا في قناوى
 فاضحان فالقرض والاستدانة لا يلزم لهما الا بصرح الاذن ولا يكفي قوله اعمل برأىك واذا صرح
 بالاستدانة كانت شركة وجوهه واذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخطأ
 المحكى ولو كان المال ذراهم واشترى بعيرا لا ثمن كان لنفسه وبالذات للضاربة لانها جازية هنا
 ولو كان في يده عرض لها فاشترى شيئا لها لبيع العرض وينقص الثمن لم يجز حالا كان الثمن
 او مؤجلا لانه استدانة ولا بد ان يشتري متاعا في يده مثله من جنسه وصفته وقدره ولا يملك المضارب
 في القاسية شيئا من ذلك الا الايداع كذا في الفوائد التاجية ولم يتعد عما عمنه ان كان التعيين
 مقيدا من بلد وساعة ووقت ومعامل كافي الشركة فان تعدى صار ضامنا فاذا اشترى بعده كان له
 ولو لم يشتري حتى ما دلى الوفاق برئ من الضمان وفاد المال مضاربة ولو عاد اليه في البعض كان
 مضاربة فيه اعتبارا للجزء الكل ولو كان التقييد غير مفيد كسوق من مصر لا يتقيد به الا اذا
 صرح بالنهي وكان مفيدا في الجملة كالسوق بخلاف ما اذا لم يكن مقيدا أصلا كنهيه عن بيع الخمال فلا
 يعتبر وقوله خدم مضاربة تعمل به في مصر أو لتعمل به أو فاعمل به أو بالنصف بمصر أو في مصر أو على ان
 تعمل بمصر تقيد فلا يتجاوز كقوله على ان تشتري به الطعام أو فاشتر به الطعام أو لتشتري به
 الطعام أو خذ به بالنصف مضاربة في الطعام أو على ان تشتري من فلان وتبيع منه بخلاف واعمل به
 في مصر أو على ان تشتري به من أهل الكوفة أو من الصيارفة وتبيع منهم ليس بتقيد بالنسبة الى
 أهل الكوفة فله البيع من غير أهلها ومن غير الصيارفة تقيد بالنسبة الى المكان والصرف
 فليس له ان يخرج من الكوفة ولا ان يعمل في غير الصرف وليس له ان يشتري من يعتق على رب
 المال بقرابة أو عين فلو اشتراه كان لنفسه بخلاف الوكيل بالشرائه ان يشتريه الا اذا قامت قرينة
 على خلافه كقوله اشترى عبد أبيه أو استخدمه أو جارية أطوها ولا من يعتق عليه اذا كان في
 المال ربح وضمن ان فعل والمراد من الربح هنا ان يكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال
 سواء كان في جملة مال المضارب بربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألفا واشترى بها المضارب عبدين
 قيمة كل واحد منهما ألف فاعتقه ما المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة الى استحقاق المضارب فان
 يظهر في الجملة ربح حتى لو أعتقه ما رب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو
 جسمانية مؤسرا كان أو معسرا كذا في القناوى الظهيرية وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه
 لعدم ملكه وان ازدادت قيمته عن رأس المال عتق نصيب المضارب ولم يضمن لرب المال وسعي المعتق
 في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على
 الصبي غير نقد على العاقد والمأذون اد اشترى من يعتق على المولى فانه يصح ويعتق عليه ان لم يكن
 مستغنيا بالدين والافان كان مع المضارب ألف بالنصف واشترى بها جارية قيمتها ألف فوطئها
 لحاق بولديساوى ألفا وادعاه ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسة نفدت دعوة المضارب فيه لظهور
 الربح فيه وقبلة لعدم ظهوره اذ قيمة كل لا تزيد على رأس المال ولزمه عقرها لا قراره بوطئها
 ويكون في مال المضاربة كذا في المحيط بخلاف ما اذا عتق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لا ينفذ اعتاقه
 السابق لانه انشاء فتمسك بوجوه الملك وقته كالأعتق عبد الغير ثم ملكه لا ينفذ عتقه أما الدعوة
 فاجاز لا يشترط وجوده وقته كالأعتق بجرية عبد الغير ثم ملكه يعني اشتراه فانه ينفذ واذا نفدت لاضمان
 على المضارب في حصته رب المال من الولد سواء كان مؤسرا أو معسرا لان النفوذ بالملك ولا صنع له فيه

قوله ولو عاد اليه في
 البعض أى الى الوفاق
 في بعض المال كان
 مضاربة فيه أى في ذلك
 البعض قال في غاية
 البيان فان اشترى ببعضه
 في غير الكوفة ثم اشترى
 بما بقي منه في الكوفة
 فهو مخالف فيما اشترى
 بغير الكوفة وما اشترى
 بالكوفة فهو على المضاربة
 لان دليل الخلاف وجد
 في بعضه دون بعضه كذا
 في شرح الكافي

باب المضارب يضارب
فان ضارب المضارب بلا
اذن لم يضمن بالم عمل
الثاني فان دفع باذن
الثالث وقيل ما رزق
الله بيننا نصفان فلما لك
النصف وللآخر السادس
والثاني الثالث ولو قيل له
(قوله ولو زادت قيمته الخ)
عبارة الزيادة هذا ولو زادت
قيمتها عتق الولد وصارت
الحجارية أم ولده لان
الربح يظهر في كل واحد
منهما وبأخذ رأس المال
من المضارب لان ما وجب
عليه أيسر المالكين لانه

معمل وهو مؤسر والسعاية
موجلة والعبد معسر
ويأخذ منه أيضا ما بقي
من نصيبه من الربح
ويضمن أيضا نصف
عقرها لانه لما استوفى
رأس المال ظهر انه ربح
لان عقر مال المضاربة
يكون للمضاربة ويسعى
السلام في نصيب رب
المال ويسقط عنه نصيب
المضاربة ورأيت في
هامشه ما نصحه قوله
يضمن الخ تقدم انه يحتمل
على الاستيلاء بالنكاح
فكيف يجب العقر كذا
بخط الحلي نقل عن
قارئ الهداية

باب المضارب يضارب

وعتق من الولد حصبة المضارب عند أبي حنيفة فقط وولاد الولد بين المضارب ورب المال بالحصبة وخبر
رب المال ان شاء استسعى الغلام في الب ومائتين وخمسين وان شاء اعنته ثم اذا قضى رب المال الالف
له ان يضمن المضارب نصف قيمة الام لظهور ان الجارية تخرج فنفذت دعوة المضارب فيها ايضا
وصاربت أم ولده ولا فرق بين كونه مؤسرا او معسرا لانه ضمان تلك وهو لا يختلف بينهما ولا يتوقف
على التعدي لانه ضمان تملك بخلاف ضمان الولد فانه ضمان عتق وهو يعتمد التعدي ولم يوجد
ولم ترد قيمة الولد على الف وزادت قيمة الام حتى صارت الف وخمسة مائة صاربت الجارية بتمام ولاد
للمضارب ويضمن لرب المال الف ومائتين وخمسين ان كان مؤسرا وان كان معسرا فلا سعاية عليه
لان ام الولد لا تسعى وما لم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ثم يأخذ منه مائتين وخمسين على انه
نصيبه من الربح ولو زادت قيمته ما بان صاربت قيمة كل واحد التي درهم عتق الولد وصاربت أم ولده
له وبأخذ رأس المال منه وهو الف وما بقي من قيمة الجارية وهو الف درهم ويضمن له عقر مائة
درهم واذا استوفى ذلك من المضارب فلم يضارب ان يستوفي من ربح الولد مقدار الف ومائة فعتق
الولد منه بذلك المقدار وبقي من الولد مقدار تسعة مائة تخرج بنصف الكل واحد أو بعشائه
وخمسون فما اصاب المضارب عتق وما اصاب رب المال سبي فيه الولد كذا في البدائع ولو ادعى
رب المال انه ابنه لا المضارب فهو ابنه والحجارية بتمام ولده ولا يضمن للمضارب شيئا من عقر وقيمة
والله سبحانه وتعالى اعلم

باب المضارب يضارب

(قوله فان ضارب المضارب بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني) يعني ربح ولا حتى لو ضاع في يده
قبل العمل لا ضمان على أحد وكذا لو عصب من الثاني والضمان على الغاصب فقط ولو استهلك
الثاني المال او وهبه كان الضمان عليه دون الاول واذا عمل الثاني خبر رب المال ان شاء ضمن الاول
رأس ماله وان شاء ضمن الثاني وان اختار رب المال أن يأخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك كذا
في المبسوط فان ضمن الاول عصب المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على ما شرط وان ضمن الثاني
رجع بما ضمن على الاول وصحت بينهما ما وكان الربح بينهما ما وطاب للثاني ما ربح دون الاول وان
كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما ما وللعامل اجر المثل على المضارب
الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب المال على
الشرط بعد أخذ الثاني أجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلا لمضارب الاول اجر ماله
ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيت فلرب
المال أن يضمن أي الثلاثة شاعو مرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على
أحد اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط (قوله فان
دفع باذن بالثالث وقيل ما رزق الله بيننا نصفان فلما لك النصف وللآخر السادس والثاني الثالث)
يعني ضارب باذن رب المال وانما كان له النصف بشرطه فبقي النصف وقد شرط المضارب
لثاني الثالث فكان له السادس وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب كالأجير
المشترك اذا استأجر آخر بأقل مما استأجره ونظر ما في الكتاب لو قال ما كان في ذلك من رزق
فهو بيننا نصفان أو قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف كذا في الهداية والتهذيب (قوله ولو قيل

ما رزقك الله تعالى بيننا نصفان فلثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) أي لو قال رب
 المال ذلك والمستهة بحالها لان المشرط و ما رزق الله المضارب وهو هنا الثلثان فيقسم بينهما
 ولثاني الثلث الباقي بالشرط ونظيره ما ربح في هذا من شيء أو ما كان لك فيه من فضل الربح
 أو ما كسبت فيه من كسب أو ما رزقت فيه من شيء أو ما صار لك فيه من ربح وكذا لو شرط للمضارب
 الثاني أكثر من الثلث أو أقل منه فبأبى بعد ما يأخذ منه فهو بين رب المال والاول والفرق
 بينهما ان في الاول شرط نصف الربح جميعه لانه أضاف الرزق الى المال وفي الثاني أضافه الى
 المضارب (قوله ولو قال له ما ربح بيننا نصفان ودفع بالنصف للثاني النصف واستويا فيما بقي)
 ولا فرق بين هذه الصورة وما قبلها الا من حيث اشتراط المضارب للثاني فان في الاولى شرط له
 الثلث فكان ما بقي بينهما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما (قوله ولو
 قيل ما رزق الله في نصفه أو ما كان من فضل فيبيننا نصفان فدفع بالنصف للمالك النصف وللثاني
 النصف ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثيه) والمستهة بحالها (ضمن الاول للثاني سدسا) ظاهر
 حكمه وتعليل (قوله وان شرط للمالك ثلثه ولعبد ثلثه على أن يعمل منه ولنفسه ثلثه صح) أي
 لعبد المالك على أن يعمل مع المضارب واشتراط الثلث للعبد اشتراط لمولاه وكان العبد مادونا له
 ويكون حصته من الربح للمولى ان لم يكن على العبد دين والافه ولغير مائه ان شرط عمله والافه وللمولى
 وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لعبده وان لم يشترط عمله وقيد
 رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له الرب
 المال ان كان على العبد دين والا لا يصح سواء شرط عمله أولا ويكون للمضارب وقيد بكون العاقد
 المولى لان المأذون لو عقدهما مع أجنبي وشرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والا صح وشمل
 قوله العبد ما لو شرط للمالك بربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن
 يشترط عمله فيه أو كان المشرط للمكاتب له لا مولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من
 الاجابات فتصح المضاربة وتكون لرب المال وبطل الشرط والولد والمرأة كالاخوات هنا كذا في
 النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسدها وكذا اشتراط
 عمل المضارب مع مضاربه أو عمل رب المال مع الثاني كذا في المحيط بخلاف المكاتب اذا دفع ماله
 مضاربه وشرط عمل مولاه لا يفسد مطلقا فان عمل ولادين عليه فسدت ولو دفع المكاتب
 ماله مضاربه الى مولاه يصح كذا في المحيط واذا كان الاشتراط للعبد اشتراط لمولاه فاشترط بعض
 الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال جاز بالاول ويكون المشرط والمشرط له قضاء
 دينه كذا في النهاية ولا يصح على دفعه لغرمائه ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للجمع أو في الرقاب لم
 يصح ويكون لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء المضارب لنفسه أو لرب المال صح
 الشرط وان شاء لاجنبي لم يصح كذا في المحيط واشترط أن يكون للعبد ربح في مقابلة عمله اتفاهي
 لانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب ولم يذكروه شيء من الربح فانه صحيح سواء كان على العبد دين
 أو لا يكون العبد مضاربا في حق المولى فان كان العبد مدبونا فخصته من الربح لغرمائه وان لم يكن
 خصته لمولاه وكذلك مكاتبه ومن لم تقبل شهادته (قوله وبطل عتق أحدهما) لكونها وكالة
 وهي تبطل بالموت (قوله وبطل على المالك مرندا) لانه بمنزلة الموت وانما لم يجعل المضارب بمنزلة
 الوكيل فيما لو دفع اليه الثمن قبل الشراء وهل في يده بعد الشراء فان الوكيل يرجع به على الموكل

ما رزقك الله بيننا نصفان
 فلثاني ثلثه والباقي بين
 الاول والمالك نصفان
 ولو قيل له ما ربح بيننا
 نصفان ودفع بالنصف
 للثاني النصف واستويا
 فيما بقي ولو قيل له ما رزق
 الله في نصفه أو ما كان
 من فضل فيبيننا نصفان
 فدفع بالنصف للمالك
 النصف وللثاني النصف
 ولا شيء للاول ولو شرط
 للثاني ثلثيه ضمن الاول
 للثاني سدسا وان شرط
 للمالك ثلثه ولعبد ثلثه
 على أن يعمل معه ولنفسه
 ثلثه صح وبطل عتق
 أحدهما وبطل على
 المالك مرندا

ثم لو هلك ما أخذه منه ثانيا لا يرجع به مرة أخرى بخلاف المضارب يرجع به على رب المال مرة
أخرى إلى أن يصل الثمن إلى البائع لأن شراء الوكيل يوجب الثمن عليه للبائع وله على الموكل ولو
رجع على الموكل بعد الشراء صار مقتضيا ما استوجب به بئاع عليه وصار مضرا عليه بالقبض
من ضمانه وأما المضارب إذا رجع على رب المال فبما يقبضه يكون أمانة فإذا هلك كان على رب المال
فرجع مرة بعد أخرى وفيما إذا اشترى بمال المضاربة عرضا ثم عزل لا ينزع وإن علم والوكيل
ينزعل وسبب الفرق بينهما وفيما إذا عذب للمال بعد الحق بمسألة المضارب على مضاربه
بخلاف الوكيل والفرق أن محل التصرف يرجع عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف
المضارب قبل الحق للمالك لأن المالك لو ارتد ولم يلحق فتمصرفه موقوف وأشار إلى أن المضارب لو
ارتد فالمضاربة على حالها اتفاقا حتى لو اشترى وباع ورجع أو خسر ثم قبل على رده أو مات أو لم يحن
بدار الحزب فإن التصرف جائز والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع تصرفه على رب المال في
قول أبي حنيفة (قوله وينعزل بعزله ان علم) أي ينعزل المضارب بعزل رب المال ان علم به لا
وكيل وان لم يعلم لا والمراد بالعلم ما يستفاد من خبر رجلين مطلقا أو واحد عدل ان كان فضولا والرافع
مميز (قوله وان علم والمال عروض باعها ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك فسخها في هذه
الحالة) لأن للمضارب حقا في الربح قيد بالمضاربة لأن أحد الشرطين إذا فسخ الشركة وماله المنة
قالوا يصح فسخه بخلاف المضاربة كذا في فتاوى قاضيان من الشركة والمراد من العرض هنا ان
يكون خلاف جنس رأس المال والدرهم والدنانير جنسان هنا فإذا كان رأس المال دراهم وعزله
ومعه دنانير لم يبيعها بالدرهم استخسانا وله بيع العرض بعد العزل بالنقد والنسيئة وان مضارب
المال عن النسيئة كما لا يصح نسيئته عن المسافرة في الروايات المشهورة وكذا لا يملك عزله لا يملك تخصيص
الاذن لأنه عزل من وجهه كذا في النهاية وشمل كلامه العزل الحكمي حتى لو كان له بيع العروض
بعدم موت رب المال حقيقة أو حكما ولا ينعزل في الحكمي إلا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينعزل
في الحكمي وان لم يعلم لأنه حق له بخلاف المضارب (قوله ولو افتراقا في المال ديون وربح آخر
على اقتضاء الديون) لأنه كالأجير والربح كالأجرة وطلب الدين من تمام تكملة العمل فخير عليه
(قوله والا لا يلزمه الاقتضاء) أي وان لم يكن في المال ربح لكونه وكلا متبرعا ولا يجبر عليه
(قوله ويوكل المالك عليه) أي على الاقتضاء لأنه لا يتمكن من المطالبة إلا بتوكله **الكو**
غير عاقد والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب يجبران على التوكيل (قوله والسهماء يجبر على
التقاضي) وهو بكسر الهمزة وتشديد الميم المتوسط بين البائع والمشتري ووجهه مما سطره يبيع ويشترى الثمن
باجر من غير أن يستاجر ولو استاجر على البيع والشراء لا يجوز له عدم قدرته عليه والجدولة في جوارها
أن يستاجر يوما للخدمة فيستعمله في البيع والشراء إلى آخر المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه سوا
لا بأس به وبه جرت العادة وإنما أجبر على طلب الثمن من المشتري واستيفائه لأنه من جملة عمله
(قوله وما هلك من مال المضاربة فن الربح فان زاد الهالك على الربح لم يضمن من المضارب) لكونه
أمينا سواء كان من عمله أولا (قوله وان قسم الربح وبقية المضاربة ثم هلك المال أو بعضه تراد
الربح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن) لأن قسمة الربح قبل
قبض رأس المال موقوفة فإذا قبض رب المال رأس ماله نفذت القسمة وان هلك ما عدل رأس
المال كانت القسمة باطلة وتبين أن المقسوم كان رأس المال (قوله وان قسم الربح وفحصت ثم

وينعزل بعزله ان علم
وان علم والمال عروض
باعها ثم لا يتصرف في ثمن
ولو افتراقا في المال ديون
وربح آخر على اقتضاء
الديون والا لا يلزمه
الاقتضاء ويوكل المالك
عليه والسهماء يجبر على
التقاضي وما هلك من
مال المضاربة فن الربح
فان زاد الهالك على الربح لم
يضمن المضارب وان قسم
الربح وبقية المضاربة
ثم هلك المال أو بعضه
تراد الربح لياخذ المالك
رأس ماله وما فضل فهو
بينهما وان نقص لم يضمن
وان قسم الربح وفحصت ثم

عقداها فلهذا المال لم يتراد (وهذه مقهورم قوله) وبقيت المضاربة لان الاولى قد انتهت بالفسخ
وعنى الحياة النافعة للمضارب والله اعلم

فصل (قوله ولا تصيد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة) لان رب المال معين
للمضارب في اقامة العمل والمال في يده على سبيل البضاعة واطلاق المال فشمئ الكل والبعض وبه
صرح في الذخيرة والمبسوط وما وقع في الهداية من التقييد ببعض فانفاقي صرح به في النهاية
واشار بالدفع الى ان المضارب لا بد ان يسلم المال أولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل ان يتسلمه
لا يصح لان التسليم شرط فيها كالمشروط بعمل رب المال ابتداء وقد بدفعه لان رب المال لو اخذ مال
المضاربة بغير أمر المضارب وباع واشترى فان المضاربة تبطل ان كان رأس المال نقدا وان صار
عرضا لانه في الاول عامل لنفسه لا معين فانتقضت وفي الثاني لا يملك النقص صريحاً كذا دلالة

فلو باع العروض بتقدم اشتري عروضاً كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه
سابع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضاً للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه
فلو باع العروض بعروض مثله أو بمكيل أو موزون وربح كان بينهما على ما شرط لان رب المال
لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً والحاصل ان كل تصرف صار حقاً للمضارب على
وجهه لا يملك رب المال منه قرب المال في ذلك يكون معيناً له سواء باشره بامر أو بغير أمره وكل
تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه قرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا أن
يكون بامر المضارب فيمنع يكون معيناً له كذا في المبسوط وتقييده بالبضاعة اتفاقاً لانه لو دفع
المال الى رب المال مضاربة لا تبطل المضاربة الاولى لكن تبطل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة
على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذ لم تصح بقى
عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل به المضاربة الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بضاعة وان سميت
مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الاضاع الحقيقي لا يتأني هنا وهو أن يكون المال
للمبضع والعمل من الآخر ولا يرجع للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الاضاع مع الاجنبي

بالاولى وحاصل ما يملكه المضارب ثلاثاً أنواع نوع يملكه بمطابق المضاربة وهو ما كان معتاداً بين
التجار ونوع لا يملكه الا اذا قال له اعمل برأيتك كالمضاربة والشركة والمخلط ونوع لا يملكه الا
بالصريح كالاستدانة والعق مطلقاً والكتابة والاقرض والهبة والصدقة وقد قدمنا تفصيلاً لها
اول الكتاب (قوله فان سافر قطعاه وشراؤه وكسوته وركوبه في مال المضاربة وان عمل في المصر
نفقته في ماله) أي ان سافر المضارب والركوب بفتح الراء ما بركب سواء كان بشراء أو كراهه والفرق
أن النفقة تجب جزاء الاحتباس كنفقة القاضى والمرأة والمضارب في المصر ساكن بالسكنى الاصلي
واذا سافر صار محبوساً بالمضاربة فيستحق النفقة قيداً بالمضارب لان الاجير والوكيل والمستبضع لا نفقة
لهم مطلقاً لان الاجير يستحق البدل لا محالة والوكيل والمستبضع متبرعان وكذا الشريك اذا سافر
بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجز التعارف به ذكره المصنف في السكنى وصرح في النهاية بوجوبها
في مال الشركة واطلاق المضاربة فانصرفت الى الصحيحة لان المضارب في القاسم لا يجبر لا نفقة له
ولما كانت العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لا حله اعلم ان ليس المراد بالسفر السفر الشرعي المقدر
بثلاثة أيام بل المراد ان لا يكرهه أن يبيت في منزله وان خرج من المصر وأمكنه أن يعود اليه في ليلة
فهو كالمصر لا نفقة له واطلاق المصر فشمئ مصره الذي ولد فيه والمصر الذي اتخذ منه داراً مألوفاً

عقداها فلهذا المال
لم يتراد الرجوع الاول
فصل ولا تصيد
المضاربة بدفع المال الى
المالك بضاعة فان سافر
قطعاه وشراؤه وكسوته
وركوبه في مال المضاربة
وان عمل في المصر نفقته
في ماله كالدواء

(فصل)

الاقامة مصر ولم يتخذ دار اقله النفقة كذا في شرح المجمع فلو اخذ مالاً بالكوفة وهو من أهل
 البصرة وكان قد ساءم الكوفة مسافراً فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها ساءم دار اقله
 النفقة حتى ياتي بالبصرة لان حروجه لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن
 أصلي له فكان اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له ان يتفق من المال
 الى ان ياتي الكوفة لان حروجه من البصرة لاجل المال وله ان يتفق ايضاً ما أقام بالكوفة حتى
 يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسفر فان عاد اليه اوليس له من
 وطن فكان اقامته فيه لاجل المال كذا في البدائع والخطط والفتاوى الظهيرية وأشار بالطعام
 وما بعده الى انه يتفق على نفسه في السفر ما لا بد منه في عادة التجار بالمعروف فدخل فيه عمل ثيابه
 وأجرة من يخدمه من الخبز والطبخ وعلف دابة الركوب والحمل ونفقة عياله الذين يعتمدون معه
 والدهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز وأجرة الحمام والحلاق وقص الشارب وما أنسرف فيه ضخته
 لا تغاها الاذن وما فضل من النفقة بعد رجوعه الى بلده رده الى مال المضاربة كالحاج عن العسر يرد
 الفضل عن المحجوج عنه ان كان حيا وان كان ميتاً الى ورثته والغازي اذا خرج من دار الحرب
 رد ما معه من النفقة وكلامه اذ ارجع المولى في ثبوته امردها معها من النفقة على الزوج وأشار بشي
 وجوب الدواء من ماله ما طاقا الى ان أجرة الحمام والنفقة لا تجب من ماله الا انهم من الدواء كافي الحيط
 وانما لم يجب الدواء لانه من العوارض كدواء المرأة فانه لا يجب على الزوج وأطلق في وجوب النفقة
 في السفر فشمع ما اذا تنفق له شيء أولاً كما صرح به في الخلاصة ولما كان المعسر مادة التجار كان
 له اكل الفاكهة وان لم تكن من النفقة وله الحساب كذا في الخلاصة وأشار بقوله فطعامه الى انه
 يأكل ما كان يعتاده كما هو موضح به في الخلاصة وأشار بالنفقة الى انه ليس له ان يشتري خارية
 للوطاء ولا للخدمة فان اشترى كان من ماله خاصة كذا في الفتاوى الظهيرية وعاله في الحيط بان
 الوطء قد ياتي بدون الحاربية والحاجة الى الخدمة ترتفع بالاستئجار وقد نفقة المضارب لان نفقة
 عبيد رب المال ودوابه اذا سافر بهم ليست من مال المضاربة بل على رب المال فان انفق المضارب
 من مال المضاربة عليهم فهو ضمان لما يتفق تؤخذ مما خصه من الربح ان وفي الامر جرح عليه
 بالزيادة وان اتفق بالمررب المال حسب ذلك من مال رب المال كذا في الذخيرة والفتاوى الظهيرية
 واذا رد شيئا من مال المضاربة على عبيد رب المال لا يصح من فهو كالمودع كذا في الحيط وأقارب ذكر
 السكوة وجوب القراض الذي ينتم عليه كما صرح به في الحيط وأشار بقوله في مال المضاربة الى انه
 لا يشترط الاتفاق من عيونه حتى لو اتفق من مال نفسه أو استدان على المضاربة لنفقة يرجع في مال
 المضاربة لان التدبير في الاتفاق اليه كالوصي اذا اتفق على الصغير من مال نفسه وان لم يرجع نفسه
 حتى توي مال المضاربة لا يرجع على رب المال لفوات محل النفقة بخلاف ما اذا اشترى شيئا
 للمضاربة أو استأجر دابة لحمل عليها مال المضاربة فصاع المال قبل ان يقدم منه يرجع بذلك على
 رب المال لانه عامل لرب المال بخلاف نفقته لانه عامل لنفسه كذا في الحيط وأطلق السفر فشمع
 السفر للتجارة ولطلب الدين ف يرجع مما اتفق لطلبه الا اذا زاد على الدين فلا يرجع بالزيادة
 كما صرح به في الحيط وأطلق عمله في السفر فشمع عمله للتجارة ولا قضاء الدين ولا رجوع له فيما
 أنفقته في الخصومة لتقاضى الدين كما في الحيط وأطلق المضارب لنفسه انه لا فرق بين المضارب
 ومضارب به اذا كان انه في المضاربة والا فلا نفقة للثاني كما في الحيط (قوله فان ربح اخذ المال ما

ارجع اخذ المال ما

أنفق من رأس المال) أي ما أنفق المضارب فإذا استوفى رأس ماله وفضل شيء اقتسمه لاني ما
 أنفق يجعل كالمالك وأشار المصنف إلى أن للمضارب أن ينفق على نفسه من مال المضاربة في
 السفر قبل الرجوع وإلى أنه لو لم يظهر ربح لا شيء على المضارب فيسبب النفقة لانه لو كان في المال
 دين غيرها قدم ايغاؤه على رأس المال ولو أنفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على
 رأس المال شيء كما قدمناه (قوله فلو باع المتاع مرا بحة حسب ما أنفق على المتاع) من الحملان وأجرة
 السمسار والقصار والصباغ ونحوه. ويقول قام على بكذا والاصل أن ما يوجب زيادة في رأس
 المال حقيقة أو حكما يصحبه إلى رأس المال وكذا ما اعتاده التجار كأجرة السمسار كذا في النهاية
 (قوله لا على نفسه) أي لا يحسب نفقة نفسه إذا باع مرا بحة والفرق أن الأول يوجب زيادة في
 المال بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها (قوله ولو قصره أوجه له بماله وقيل له عمل برأيك فهو
 متطوع) يعني إذا قال له رب المال اعمل برأيك فاشتري بمال المضاربة كلمة متاعا ثم قصره أوجه
 بماله يكون متطوعا لا رجوع له على رب المال لانه استدانه على رب المال وهو لا يجوز وعلم منه أنه
 لو راد على الثمن بأن اشترى ما كثر من رأس المال يكون متطوعا قيدا بقوله وقيل له عمل برأيك انه
 لو أدن له صر محابذا لذلك لا يكون تطوعا ولو لم يقل عمل برأيك وسكت يكون متطوعا بالاولى وإذا كان
 متطوعا يكون له حصة من الربح فلو اشترى بكل رأس المال وهو ألف ثيابا واستقرض مائة للحمل
 عليها ثم باعها بالفين قسمت الألف الربح على أحد عشر سهما فحصة منها للمضاربة على شرطهما وسهم
 للمضارب خاصة في مقابلة ما تبرع به من الكراهه وبرامج في هذه الصورة على ألف ومائة عند أي
 حصة لأنها قامت عليه بذلك وعندهما على ألف لا غير والتمن كله على المضاربة (قوله وان صبغ
 حجر فهو شريك بمنا زاد الصبغ فيه ولا يضمن) لانه عين مال قائم حتى إذا بيع كان له حصة الصبغ
 وحصة الثوب الأبيض على المضاربة بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال قائم به والى هذا إذا
 فعله الغاصب ضاع ولا يضيع إذا صبغ المصوب وانما لا يضمن لأن رب المال قال له اعمل برأيك
 فذلك الخط بخلاف ما إذا لم يقل له عمل برأيك فانه لا يكون شريكا بل يضمن كالغاصب والقصار
 يبيع القاف مصدر من قصر الثوب فعمل القصار وبكسرها حرقته وخص المصنف الحجرة لأن السواد
 يقصان عند أي حصة أما سائر الألوان فتشمل الحجرة كذا في النهاية (قوله معه ألف بالنصف
 واشترى به براو باعه بالفين واشترى به ما عدا فضا عا غرما ألفا والمالك ألفا) أي غرم المضارب ورب
 المال ألفا غرم رب المال وحده ألفا أخرى فيغرم المضارب خمسة مائة والمالك ألفا وخمسة مائة البر
 الثياب وقال محمد بن أبي السير البر عند أهل الكوفة ثياب الكتان أو القطن لا ثياب الصوف والخز
 كذا في المغرب (قوله وربيع العبد للمضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال ألفان وخمسة مائة
 وبرامج على الفين) لانه لما نض المال ظهر الربح وله منه خمسة مائة فإذا اشترى بالفين عيضا صار مشتريا
 رابعة لنفسه وثلاثة أرباعه للمضاربة على حسب انقسام الألفين فإذا ضاعت الألفان وجب عليه الثمن
 وله الرجوع بثلاثة أرباع الثمن على رب المال لانه وكيل من جهة ويخرج نصيب المضارب وهو الربح
 من المضاربة لانه من سهمون عليه ومال المضاربة أمانة وبينهم مائة فاة ويكون رأس المال ألفين
 وخمسة مائة لا يدفع مرة ألفا ومرة ألفا وخمسة مائة ولا يبيعهم مرا بحة إلا على الفين لانه اشتراه بهما ويظهر
 ذلك فيما إذا بيع العبد باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف يرفع رأس المال ويبقى خمسة مائة
 ربح بينهما والألف يختص بها المضارب (قوله وان اشترى من المالك عدا ألفا اشتراه بنصفه برامج

أنفق من رأس المال فان
 باع المتاع مرا بحة حسب
 ما أنفق على المتاع لا على
 نفسه ولو قصره أوجه بما
 له وقيل له عمل برأيك
 فهو متطوع فيما أنفق
 وان صبغ حجر فهو
 شريك بمنا زاد الصبغ
 فيه ولا يضمن معه ألف
 بالنصف واشترى به برا
 و باعه بالفين واشترى
 به ما عدا فضا عا غرما
 ألفا والمالك ألفا وربيع
 العبد للمضارب وباقيه على
 المضاربة ورأس المال
 ألفان وخمسة مائة وبرامج
 على الفين وان اشترى من
 المالك بالف عدا
 اشتراه بنصفه برامج

(قوله لانه لما نض)
 بالاضاد المهمة

بنفسه معه ألف بالنصف
 فاشترى به عبد قيمته
 ألفان فقتل رجلا خطأ
 فثلاثة أرباع القداء على
 المالك وربعه على
 المضارب والعبد يجنم
 المالك ثلاثة أيام والمضارب
 يوما
 قوله على ألف ومائتين
 مائة ومائتين وخمسين
 امل قوله وقد استتمت
 هذه المسئلة على كثير
 من ذلك الكثير المؤلف
 اسمه حتى وفق بين
 لامي في باب المراجعة
 برما هنا

بنفسه) أي لو اشترى المضارب من رب المال بألف المضارب به عبد قيمته ألف وقد كان اقتراب
 المال بنصف ألف يبيعه المضارب مراجعة ما اشترى به رب المال ولا يجوز أن يبيعه مراجعة على الألف لأن
 بيعه من المضارب كبيعته من نفسه وكذا لو اشترى به رب المال بألف وقيمتها ألف وباعه من المضارب
 بخمسمائة ومال المضارب بألف فإنه يبيعه مراجعة على خمسمائة قيدنا بكونه لأفضل في قيمة المبيع
 والثلث على رأس مال المضارب بثلاثة لو كان فيهما أفضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان
 ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضارب به ورجم فيها ألفا فإنه يبيعه مراجعة على
 ألف وخمسمائة وكذا إذا كان في قيمة المبيع فضل دون الثلث بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة
 فاشترى به رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مراجعة على ألف ومائتين وأما إذا
 كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بأن اشترى رب المال عبدا بألف وقيمتها
 ألف فباعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه مراجعة على ألف فهو كمسئلة الكتاب فالجواب أن هذه
 المسئلة على أربعة أقسام قسمان لا يراجح فيهما الأعلى ما اشترى به رب المال وهو إذا كان لأفضل
 فيهما أولا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان يراجح على ما اشترى به رب المال وحصصة المضارب وهما إذا
 كان فيهما أفضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا إذا كان البائع رب المال وأما إذا كان الناجع المضارب
 فهو على أربعة أقسام أيضا الأول أن لا يكون فضل فيهما بأن كان رأس المال ألفا فاشترى بها
 المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فإن رب المال يراجح على ما اشترى به
 المضارب الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فإنه كالأول الثالث أن يكون فيهما
 فضل فإنه يراجح على ما اشترى به المضارب وحصصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط
 وهو كالثالث كذا في المحيط مختصرا وقال الشارح الزيلعي ولو كان بالعكس بأن اشترى المضارب
 عبدا بخمسمائة فباعه من رب المال بألف يبيعه مراجعة على خمسمائة ولا شك أن هذه الصورة هو
 القسم الأول في كلام المحيط فليس كلامه هنا مخالفا لما ذكره هو بنفسه في باب المراجعة أنه يضم حصصة
 المضارب وقد استتمت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا أنه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره
 هنا هو الوجه الأول في كلام المحيط وهو أنه لأفضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره
 في باب المراجعة هو القسم الثالث أو الرابع في كلام المحيط كالأخفى ولهذا ضرورة والمسئلة هناك
 بأن معه عشرة بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر قالوا يبيعه مراجعة يائي
 عشر ونصف ولو لم يكن رب المال بغير شيء فباعه من المضارب لا يبيعه مراجعة حتى يبين أنه اشترى به
 رب المال كذا في المحيط (قوله معه ألف بالنصف فاشترى به عبد قيمته ألفان فقتل رجلا خطأ
 فثلاثة أرباع القداء على المالك وربعه على المضارب والعبد يجنم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما)
 لأن القداء مؤنة المالك وقد كان المالك بينهما أرباعا لأنه لما صار المال عبدا واحدا ظهر الرجح وهو ألف
 بينهما وألف رب المال فإذا قديا خرج العبد عن المضارب بثلاثة لأن نصيب المضارب صار مضطربا عليه
 ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالقضاء عليهم وإذا خرج عن الباقي دفع أو بالقضاء بخمسة مائة على
 قدر ملكهم ما قدس به قوله قيمته ألفان لأنه لو كان قيمته ألفا قدس بها الجناية إلى رب المال لأن القيمة
 على ملكه لا ملكا للمضارب فيها فإن اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفساد مع ذلك فإنه ذلك
 لأنه يستقي بالقضاء مال المضارب بثلاثة وذلك لأن الرجح تنوهم كذا في الإيضاح ثم اعلم أن العبد
 المشتري في المضارب به إذا حتى لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الأرض منسلي

دية العبد او اقل او اكثر وكذا اذا كانت قيمته القليلة لا يدفع الا بخبرتهما لان المضارب به
 فيه حق ملك حتى ليس له المال ان يأخذه ويمنعه عن بيعه كالمرهون اذا جنى خطا لا يدفع الا
 بحضرة الراهن والمرتمن والحاصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للسدفع دون الفداء
 الا اذا أتى المضارب الدفع والفداء وقيمتها مثل رأس المال فلرب المال دفعه لتعنته فان كان
 أحدهما غائبا وقيمة العبد ألفا فدهم ففداء الحاضر كان متطوعا لانه أدى دين غيره بغير أمره وهو
 غير مضطرب فيه فانه لو أقام البيعة على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في
 النهاية وقد ذكرنا صيحات أن المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضاربة
 فلهذا كان المأ (قوله معناه ألف فاشترى به عبدا وهلك الثمن قبل التقديف المالك ألفا آخر
 ثم وثم ورأس المال جميع ما دفع) لان المال أمانة في يده والاستيفاء انما يكون بقبض مضمون
 وحكم الامانة تنافسه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل
 الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة لانه امكن جعله مستوفيا لان الوكالة تتجمل انضمام
 كالتصايب اذا وكل ببيع المخصوص ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع
 الموكل اليه المال فهلك بعده لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض
 بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك
 يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء (قوله معناه ألفان فقال دفعت الى ألفا ورجعت ألفا
 وقال المالك دفعت ألفين فالقول للمضارب) لانهم اختلفا في المقبوض والقول في مقداره لاقابض
 ولو سمينا اعتبارا بما لو أنكره أصلا فان القول له ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الرجوع فالقول لرب
 المال في مقداره الرجوع فقط وأيهما أقام البيعة تقبل بيئته وان أقامها فتقبل بيئته رب المال في دعواه
 الزيادة في رأس المال والمضارب في دعواه والزيادة في الرجوع قبيد الاختلاف بكونه في المقدار لان
 الاختلاف اذا وقع في صفة المقبوض فالقول قول رب المال كما ساقى (قوله معناه ألف فقال هو مضاربة
 بالنصف وقد رجع ألفا وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك) لان المضارب يدعي عليه تقويم عمله
 أو شرط من جهته أو يدعي الشركة وهو ينكر والتقييد بالمضاربة والبضاعة ليس اخترازا مطلقا بل
 لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة فالقول لرب المال والبيئته
 بينة المضارب لأن المضارب يدعي عليه التملك وهو ينكر بل احتراز عما لو ادعى رب المال القرض
 والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه ضمانا وهو ينكر وأيهما أقامها
 قبلت وان أقامها فبيئته رب المال أولى قيد الاختلاف بكونه في الصفة لانه لو كان في النوع بان ادعى
 رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب مع عينه لان
 الأصل فيه العموم والإطلاق والتخصيص يعارض وتقبل بيئته من أقامها فان أقامها فان وقتا وقتا
 قبل صاحبها يقضي بالمتاخرة وان لم يوقتا وقتا على السواء أو وقتا أحدهما دون الاخرى قضى
 ببيئته رب المال كذا في الذخيرة ولو ادعى كل واحد منهما ما نوقعا فالقول لرب المال لانهم اتفقا على
 التخصيص والاذن يستفاد من جهته والبيئته بينة المضارب لحاجته الى نفي الضمان وعدم حاجة
 الاخر الى البيئته ولو وقتت البيئتان وقتا فصاحب الوقت الاخير أولى لان آخر الشرطين
 ينقض الاول كذا في الهدية وان كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا
 في الذخيرة والله تعالى أعلم

معناه ألف فاشترى به
 عبدا وهلك الثمن قبل
 التقديف المالك ألفا
 آخر ثم ورأس المال
 جميع ما دفع معه ألفان
 فقال دفعت الى ألفا وقال
 المالك دفعت ألفين
 فالقول للمضارب معناه
 ألف فقال هو مضاربة
 بالنصف وقد رجع ألفا
 وقال المالك بضاعة
 فالقول للمالك

(كتاب الوديعة)

لا خفاء في اشتراكهم مع ما قبلها في الحكم وهو الامانة وهي في اللغة مشتقة من الودع وهو الترك وفي
 السريعة ما ذكره المصنف (قوله الايداع) هو تسليم العبر على حفظ ماله يعني صريحاً أو دالة وإنما قلنا
 أو دالة لان المنقول في المحيط انه لو اتفق زق رجل فاحذره رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضراً يضمن
 لانه لما اخذته فقد التزم بحفظه دالة وان لم ياحذره ولم يذق منه لا يضمن وان كان المالك حاضراً لم يضمن
 في الوجهين (قوله والوديعة ما ترك عند الامين) وركنها الايجاب قولاً صريحاً أو كناية أو فعلاً والقول
 من المودع صريحاً أو دالة في حق وجوب الحفظ وإنما قلنا صريحاً أو كناية يشمل ما لو قال الرجل اعطني
 ألف درهم أو قال لرجل في يده ثوب أعطني فقال أعطيتك فهذا على الوديعة نص عليه في المحيط لان
 الاعطاء يتحمل الهبة والوديعة والوديعة أدنى وهو متضمن فصار كناية وإنما قلنا في الايجاب أو فعلاً
 يشمل ما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئاً فهو ايداع وإنما قلنا في القبول أو دالة ليشمل سكوته
 عند وضعه بين يديه فانه قبول دالة حتى لو قال لا أقبل لا يكون مودعاً لان الدلالة لم توجد ولهذا قال
 في الخلاصة لو وضع كناية عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذ اضاع وان قاموا واحداً بعد واحد ضمن
 الاخير لانه تعين الحفظ فتعين الضمان انه ولهذا اذ اوضح ثمانية في الحام عمر آي من الثباني كان ايداعاً
 وان لم يتكلم ولا يكون الحامي مودعاً مادام الثباني حاضراً فان كان غائباً فالحامي مودع وكذلك اذا قال
 لصاحب الحان ابن أربطها فقال هناك كان ايداعاً كذلك في فتاوى فاضحان وقال في الخلاصة في
 الاجازات في الجنس الرابع في الحامي لبس ثوباً عمر آي عن الثباني فظن الثباني انه ثوبه فاذا هو ثوب
 الغير ضمن هو الاصح وإنما قلنا في حق وجوب الحفظ لانها تتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال
 للغاصب أو دعيتك المغصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل كذا في الاختيار ومشرطها كون المال قايلاً
 لاثبات اليد عليه حتى لو اودع الابن أو الطير الذي في الهوا وهو المال الساقط في البحر لا يصح وكون
 المودع مكافئاً لشرط وجوب الحفظ عليه حتى لو اودع صبياً فاستهلكه لم يضمن ولو كان عبداً محجوراً
 ضمن بعد العتق كذا في المحيط ولو كانت الوديعة عبداً فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وخير مولى العبد
 بين دفعه وفدائه وحكمها كون المال امانة عنده مع وجوب الحفظ عليه والاداء عند الطلب واستحباب
 قبولها (قوله وهي امانة فلا يضمن بالهلاك) سواء أمكن التحرز عنه أو لا هلك معها المودع شيء أو لا
 والفرق بين الوديعة والامانة من وجهين أحدهما أن الوديعة خاصة بعباد كراهة والامانة خاصة بمال
 وقع في يده شيء من غير قصده بان هبت الريح بثوب انسان وألقته في حجر غيره وحكمها باختلاف في
 بعض الصور لان في الوديعة تبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا تبرأ عن الضمان بعد
 الخلاف الثاني أن الامانة علم للمسا هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية
 والمستأجر والموصى بخدمته في يد الموصى لهما والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكما
 متغايين واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين السكندر في وعلم من
 كلامه ان استراط الضمان على الامين باطل ولهذا الوشرط على الحامي الضمان ان ضاع ثوبه
 كان باطلاً ولا ضمان عليه وهو واختار الفقيه أي اللبس قال في الخلاصة وبه بقي (قوله والمودع
 ان يحفظها بنفسه وبعباله) لانه يحفظها بما يحفظ به ماله والمال بالعبال من يسكن معه حقيقة
 أو حكماً لا من يورثه فدخل فيهم الزوجة فان لها أن تدفعه الى زوجها وتخرج الاجير الذي لا يسكن
 معه وإنما قلنا أو حكماً لانه لو دفعها الى ولده الصغير وزوجته وهما في محلة وان زوج يسكن في محلة

(كتاب الوديعة)

الايداع تسليم العبر
 على حفظ ماله والوديعة
 ما ترك عند الامين وهي
 امانة فلا يضمن بالهلاك
 والمودع ان يحفظها بنفسه
 وبعباله

(كتاب الوديعة)

(قوله ولم يدن منه) قال
 الرملي في أصله ولم يذق
 منه فتأمل (قوله وخير
 مولى العبد بين دفعه أو
 فدائه) قال الرملي صورة
 المسئلة ان العبد هو
 المقتول فكيف يتأني
 قوله وخير المولى الخ وأعل
 هنا كلاماً مسقطاً من
 المكتبة فتأمل وقد
 تقدم ان العبد المحجور
 يضمن بعد العتق ولعل
 التحصير في صورة ما لو أذن
 له بالاستئجاع فالتلف
 الوديعة أو يكون المعنى
 وخير مولى العبد لو كان
 المودع عبداً فقتل العبد
 الوديعة اذ ضمنه في
 الجناية على النفس
 يؤاخذها يكون حالاً مطلقاً

امرى لا يضمن ولو كان لا يسمى بالمال لا يتفق عليه ما لم يكن يشترط في الصبيحان ان يكون قادرا على
 الحفظ كذا في الخلاصة ويشترط ان يكون من في عياله امثاله لودفع الى زوجته وهي غير امينة
 وهو عالم بذلك او تركها في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فصاعت ضمن كذا في الخلاصة
 والنهاية وظاهر المتن ان كون المهر في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والا يوان كالا جنبي حتى
 يشترط كونها في عياله واختار صاحب النهاية تبع الغيرة عدم الاشتراط وقال وعليه الفتوى حتى جوز
 الدفع الى وكيله او أمين من امثاله وليس في عياله او شرط بكمه مفادضة او عتانا وفي الخلاصة لمن في
 عياله ان يدفع الى من في عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من في عياله فودفع ان لم يجد بد من الدفع
 لا يضمن والا يضمن ولو قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لا يضمن الا
 اذا كان ظهر البيت المنهي عنه الى السكة فحينئذ يضمن كما لو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها
 في دار اخرى فانه يضمن الا اذا كانت الدار الاخرى مثل الدار الاولى او احرز منها فانه لا يضمن
 وسياق كلامه (قوله وان حفظها بغيرهم ضمن) أي ان حفظها بغيرهم من في عياله ضمن فافاد ان
 المودع لا يودع فان اودع فهل كنت عند الثاني ان لم يفارق الاول لا ضمان على واحد منهما وان
 فارق ضمن الاول عند أي حصة ولا يضمن للثاني وان اودع بلاذن ثم اجاز المالك خرج الاول
 من السكن كذا في الخلاصة والرد الى عيال المالك كالرد الى المالك فلا يكون ايدا عا بغير خلاف
 الغاصب اذ ارد الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان وفي الخلاصة المودع اذ ارد
 الوديعة الى منزل المودع او الى احد من في عياله فصاعت لا يضمن كما في العارية وفي رواية
 الفتوى يضمن بغير خلاف العارية والفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للعقود اما اذا اخذت
 المتفق على نفسها وهو مودع يضمن اهـ والوضع في حوز غيره من غير استئجاره ايداع حتى يضمن به
 وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته وودع مفتاح البيت الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة
 لا يضمن ويدفع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره ولو اجر بيتا من داره وودعها الى المستاجر
 ان كان لكل واحد منهما على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير
 حصة لا يضمن ولو استاجر رجلا يحمل له شيئا له حمل ومثونه الى بغداد لم يوصله الى رجل فوجد
 الرجل ثوبا فترك الاجير المحمول على يدر رجل لم يوصلها الى ذلك الرجل ينبغي ان لا يضمن فلو وجد
 الرجل ثوبا فترك الاجير المحمول على يدر رجل لم يوصلها الى ذلك الرجل ينبغي ان لا يضمن فلو وجد
 قاضيان عشرة اشياء ادا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعينه المرتين لا يملك
 ان يرهز والمودع لا يملك الا ايداع والوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره ومستاجر الدابة او الثوب
 لا يؤجر غيره والمستعير لا يعير غيره بما يختلف بالمستعمل والمزارع لا يدفع الارض مزارعة الى غيره
 والمضارب لا يضارب والمستبضع لا يملك الا بضاع والمستبضع لا يملك الا ايداع ولم يذكر العاشر وفي
 الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن والمستاجر يؤجر
 ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يرهز وفي النحر يد وليس للرتن ان يتصرف بشيء في
 الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يمس ولا يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل
 الرهن (قوله الا ان يخاف الحرق أو الغرق فيسلمها الى جاره أو فلاك آخر) لان هذا تعين حفظها
 فلا يضمن به ولهذا قال في الخلاصة امرأة حترتها الوفاة وعمدها وديعة فدفعها الى جاره لها
 ولم يملك عند ما ان لم يكن وقت وفاتها يحضرها احد من عيالها لا يضمن اهـ لانه تعين طريقا

وان حفظها بغيرهم ضمن
 الا ان يخاف الحرق أو
 الغرق فيسلمها الى جاره
 او فلاك آخر

(قوله حتى يضمن به)
 قال الرمي اذ ليس للمودع
 ان يودع (قوله وفي فتاوى
 قاضيان عشرة اشياء)
 الخ) قال الرمي العاشر
 المساق لا يساق غيره
 بغير اذن كما في السراجية
 وشرح الوهبانية (قوله
 ولم يذكر حكم الرهن)
 وينبغي ان يرهز هذا
 من عبارة الخلاصة وفي
 نور العين يقول الحقير فيه
 نظرا لانه قد مر اتفاق
 مختارات النوازل لصاحب
 الهداية ان المستاجر لا
 يرهز اللهم الا ان يكون
 في المسئلة روايتان أو
 سقطت كلمة لا من عبارة
 ان يرهز في الخلاصة
 سهوا من قلم الناصح لا
 يقال لعل مراد صاحب
 الخلاصة من قوله ينبغي
 ان يرهز هو الرهن لا
 المستاجر لانا نقول لا لجمال
 لذلك الاحتمال لانه ذكر
 في الخلاصة ايضا في كتاب
 الرهن ان الرهن لا يرهز

قوله وفي الخلاصة إذا علم أنه وقع الخرج في يمينه قيل قوله **(خ)** قال قاضٍ ويدين من نادم فهو ما بيني وبينكم يوم وقوع
الخرج بقى في يمينه وبه يحصل ٢٠٠ التوفيق ومن ثم عولنا عليه في المختصر اهـ **(قوله)** وينبغي أن يكون محل هذا التفصيل

للنظر ولهذا قالوا ايضا لو امكنه ان يحفظها في وقت الحرق والعرق بعينه فدفعتها الاجنبى ضمن وفي قوله وسلمها الى ذلك آخر اشارة الى انه لو القاها في سفينة اخرى وهلكت قبل ان تسقط فيها لم يلزم وقعت في البحر ابتداء او بالتدرج بضمن لان الاتفاق حصل بفعله واسأله بقوله الا ان يخاف الحرق الى ان الحريق لا بد ان يكون غاليا بحيث يجرى المودع وما اذا لم يكن محيطا بضمن بالدفع الى الاجنبى كذا في الخلاصة لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة وفي الهداية ولا يصديق على ذلك الا بئنه لانه يدعى ضرورة مقتضى للضمان بعد تحقق السبب فصار كما اذا ادعى الاذن في الابداع اه وفي الخلاصة اذا علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا اه وفي الفتاوى الدال على ان المودع وهلك فقال المالك هلك عند الثاني وقال بل رده الى وهلك عندى لا يصديق لان ابداع الغير موجب للضمان بخلاف ما لو عصب من المودع وهلك فقال المالك ان بضمن العاصب فقال المودع قدر رده الى فهلكت عندى وقال لا بل هلكت عنده والقول قول المودع لانه اضمن اه (قوله وان ظلمها بها فادرا على تسليمها فنعها) يعنى لو منع صاحب الوديعة بعد مطالبه وهو قادر على تسليمها يكون ضامنا لانه ظالم بالمنع حتى لو لم يكن ظالما بالمنع لا بضمن ولهذا قال قاضى خاں فى فتاواه لو كانت الوديعة سيفا فاراد صاحبه ان ياخذ من المودع ليضرب به رجلا لا ظلم اياه لا يدفعه اليه لما فيه من الاعانة على الظلم ولو اودعت كتابا فيه اقرار من الزوج بمال أو بقض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب حق الزوج اه ومن المنع ظلماموته محمدا ولهذا قال قاضى خاں الامانات تنقلب مضمومة عن تجهيل الا فى ثلاث احدها موتى الممجد اذا اخذ من غلات الممجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى القزو وغنموا واودع بعض الغنمة عند بعض العائى ومات ولم يبين عندهم اودع لا ضمان عليه والثالثة القاضى اذا اخذ مال اليتيم واودع غيره ثم مات ولم يبين عندهم اودع لا ضمان عليه ولو ان قاضيا قبل مال اليتيم ووضع في بيته ثم مات القاضى ولم يبين ذكرا هاشم عن محمد انه بضمن اه وذكر الولا المحمى فى فتاواه ان الامانات تنقلب مضمومة بالتجهيل الا فى ثلاثة ولم يذكروا مسألة القاضى وذكر بدلها ما ذكره محمد فى كتاب الشركة احد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال الذى في يده لم يضمن نصيب شريكه اه فحصل ان المسائل الستة اربعة وقيدت فى الخلاصة ضمن المودع بموته محمدا بان لا يعرفها الوارث اما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا او انا علمتها او فدهلكت صدق ههنا وما لو كانت الدراهم عنده فقال هلكت سواء الا فى خصالة وهى ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا بضمن والمودع اذا دل ضمن وقيد بقوله قادر على تسليمها لانه لو منعها للجزع عن التسليم لا بضمن فلو طلب سامنه فقال لا يمكنى ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان ترك عن رضا وذهب لا بضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضا بضمن كذا فى الخلاصة ويبنى ان يكون محل هذا التفصيل ما اذا كان المودع يمكنه وكان كاذبا فى قوله اما اذا كان صادقا فلا بضمن مطلقا ساقنا ولو كان الذى طلب او كى لا بضمن لانه ليس لانشاء الوديعة بخلاف المالك ولو قال له عندى

الخ) فيه نظر لما في
التخمين أنه لو طلبها وكذب
أو رسوله فليس من الأيضمن
فتمام وانظر الى ما ذكره
بعيد من قوله من حاكم
وبين علامة كذا الخ كذا
رأيت بخط بعضهم وفيه
نظر إذ فرع التخمين
وفرع من حاكم علامة
كذا يخرج بانه انما سنده
وان طلبها ربهما فدهما
فأذا راعى تسليمها فدهما
ليوصلها الى الاصيل
بنفسه لتكذيبه آياه
وفرع الخلاصة فيه المنع
للحجز عن التسليم والعرك
والذهاب عن رضا الى
وقت آخر وفيه انشاء
ايداع بخلاف الاول حتى
لو كذبه في الفرع الذي
تفقه فيه مع ذلك والمسئلة
بجاليها لا يضمن فتمام
كسدا في حاشية الرملى
(قوله ولو كان الذى طلبها
وكيل يضمن) قال الرملى
قال في الخلاصة المالك
اذا طالب الوديعة فقال
المودع لاءى كنى ان
احضرها الساعة قبركها
وهذه ان تركها عن رضا
فهل كنت لا يضمن لانه

لما ذهب فقدا أنا الوديعة وإن كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن طلبه
لا يضمن له إنشاء الوديعة بخلاف المالك اهـ وهذا صريح بحرفي أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كالأجنبي وفي العمد

فتاوى قاضى ظاهر هذه المسئلة وأجاب نجم الدين أنه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل يقبض الوديعة فإنه قال في الرأى كالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولأن لقائل أن يفرق ٣٠١ بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق

على لسان المرسى ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع صح كذا في فتاواه اهـ أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزى إلى قاضى أو خا طها بماله حتى لا تتميز ضمنها وإن اختلطت بلافعله اشتركا ولو انفق بعضها فرد مثله فخطئه بالباقي ضمن الكل

ظاهر أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهره وبتراءى التوفيق بين القولين بأن يجعل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل إنشاء الوديعة عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر وما في فتاوى قاضى ظاهر والتجنيس على ما إذا منع ليؤدى إلى المودع بنفسه ولذلك قال في جوابه الألبانى جاء بها

على ما طلب أعدا ثم ادعى ضياعها فإن قال ضاعت بعد الإقرار لا ضمان ولا ضمن ولو قال له أجهلها إلى اليوم خصى ولم يحسم لها لا يضمن لأن مؤنة الرد على المالك ولو منعها من رسول المالك وقال لا دفعها إلا إلى الذى جاء بها لا يضمن على ظاهر الرواية كمنعه بعد قوله من جاءك وبين علامة كذا وأدفعها إليه فبين رجل تلك العلامة ولم يدفع اليه حتى هلك لا يضمن ومنعه منه وديعة عنده لا يكون ظاهرا لأن المولى ليس له قبض وديعة عنده ما ذوقا كان أو محجورا ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لا ضمان أنه مال الغير وديعة فادأ ظهر أنه للعبد بالبيعة شئت ما أخذ كذا في الخلاصة (قوله أو خا طها بماله بغير الأذن حتى لا تتميز ضمنها) لأنه صار مستمساكها وإذا ضمنها ملكها ولا تنجس له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عندا في حنفية ولو أبرأه سقط حقه من العين والدين أطلق المصنف فتعلل خطا الحنفى بنفسه أو بغير جنسه لخطا الرى بالشيرج والحنطة بالشيرج وبالحنطة والقصة بالفضة بعد الأذابة قبل أن يكون المودع هو الخاطا لأن الخاطا لو كان أجنبيا أو من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاطا صغيرا كان أو كبيرا ولا يضمن أبوه لأجله كذا في الخلاصة وقد يكونها لا تتميز لأنه لو كان يمكن الوصول إليه على وجه التيسير كخطا الجوز بالوز والبراهم السود بالبض فإنه لا ينقطع حق المالك أجماعا واستيفيد منه أن المراد بعدم التمسك عنه على وجه التيسير لا عدم إمكانه مطلقا كما لا يخفى وإن خا طها بإذنه كان شريكاً له (قوله وإن اختلط بغير فعله اشتركا) يعنى وكانت شركة ملك ولا ضمان عليه لعدم الصنع منه فإن هلك بعضها هلك من مالها جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالسالم المشترك (قوله ولو انفق بعضها فرد مثله فخطئه بالباقي ضمن الكل) أى البعض بالاتفاق والبعض بالخطا لأنه منعه بالاتفاق منها ورد مثله باق على ملكه وقد خا طه بمباقي من الوديعة فضمن الجميع والمراد بالخطا هنا خطا لا يتميز عنه أما الوجه على ماله علامة حين خطاها بحيث يتأني التميز لا يضمن إلا بالنفق كذا في الخلاصة وقد بدلت بالنفاق ورد المثل لأنه إذا أخذ بعض الوديعة لينفق في حاجته فردته إلى موضعه ثم ضاعت الوديعة فلا ضمان عليه لوجهين الأول أن رفعه حفظ فلا يضمن به ولا بمجرد البينة الثاني أنه وإن صار ضامنا بالدفع فقد ما أدى الوفاق برد العين إلى مكانه استبرئ عن الضمان بخلاف ما إذا رد مثله لأنه انما جاء بملك نفسه فلا يكون عودا إلى الوفاق وهو أولى من الأول فإنهم قالوا بأنه لو باعها وضمن قيمتها نفذ البيع من جهته واستند ملكه بالضمان إلى وقت وجوب الضمان فلم يكن الرفع للبيع موجبا للضمان عليه قبل البيع والتمسك لم يستند ملكه إلى تلك الحالة كذا في النهاية وقد يقول فرد مثله لأنه لو لم يرد كان ضامنا بالنفق خاصة لأنه حافظ الباقي ولم يتعيب لأنه مما لا يضره التبعض لأن الكلام فيما إذا كانت الوديعة راهم أو ذنانير أو أشياء من المكمل والموزون فهو كما لو أودعه وديعتين فانفق أحدهما

في الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بدقول المودع لا يمكن أن أحضرها الساعة أى وأدفعها لك في غير هذه الساعة فإذا أفرقه فقد أنشأ الأيداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا أدفعها إلا للذى جاء بها فإنه استبقاء للأيداع الأول لأنشاء الأيداع فاعمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هو الموفق اهـ (قوله فإن قال ضاعت بعد الإقرار أى الإقرار ضمنى قوله أطلبها عدا وقوله بعد الإقرار طرف أضاعت لا يقال وفي جامع الفصولين ظاهر أنها أقال أطلبها عدا أقال في الغد تلتفت قبل

ثلثي اظهر انما ضمن استاذه لا بعده الم والمدة في الخاتمة ايضا (قوله وقيدنا بكونه نهائيا الخ) (فمن) جدها فلو قلنا ان
 مكان كانت فيه حال الجوده ٢٠٠٢ ضمن والا فلا فلو قلنا بوجوب الضمان في الوعد فيه وجه خلاصه رخصه العار ضمن
 اذا قلنا عن موضعها
 التي كانت فيه حال الجوده
 وهلكت وان لم ينقلها
 وهلكت لا يضمن وفي
 المنتقى اذا كانت الوديعة
 او العارية مما يحول
 يضمن بالجوده وان لم
 يحولها فور العين (قوله
 وان اقام البيعة انه ردها
 قبل الجود الخ) رأيت
 ملحقا في نسخي الخلاصة
 بسبب لفظه الجوده قبلت
 وان تعدي فيها ثم ازال
 التعدي زال الضمان
 بخلاف المستعير والمستاجر
 واقاربه بعد جوده
 بنفتمو بعده كلمة محذوفة لم
 أعرفها وفي الخاتمة وذكر
 في المنتقى اذا جحد المودع
 الوديعة ثم ادعى انه ردها
 بعد ذلك واقام البيعة
 قبلت بنسبه وكذا لو اقام
 البيعة انه ردها قبل الجود
 وقال انما غلطت الخ فظهر
 ان فيما نقله المؤلف سقطا
 وفي الخاتمة ايضا ولو جحد
 المودع الوديعة ثم اقام
 البيعة على هالكها قبل
 الجود ان قال ليس لك
 عندي وديعة قبلت بنسبه
 ويراعى الضمان ولو
 قال نسبتي في الجود او قال

لا يكون ضامنا الا حري كذا في النهاية (قول وان تعدي فيها ثم ازال التعدي زال الضمان) اي
 تعدي في الوديعة بان كانت دابة فركبها او نزلها عليه او جحد فاستخدمه او اودعها عتبه ثم ازال
 التعدي فردها الى يده برئ عن الضمان لانه ما مور بالحق في كل الاوقات فاذا خالف في البعض
 ثم رجع الى المأمور به كما اذا استأجره للحفظ شهر افتركه الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استغنى
 الاخر بقدره وقد قدمنا في باب الخنات على الاحرام عن الظهير بانه يرول الضمان عنه بشرط
 انه لا يعزم على العود الى التعدي حتى لو تزعم نوب الوديعة لئلا ومن عزمه ان يلبسه ثم اراد ان يتركه لئلا
 لا يرأى عن الضمان فراحعه (قوله بخلاف المستعير والمستاجر اذا تعديا ثم ازاله لا يرول
 الضمان) لان البراءة عنه انما تكون بالاعادة الى يده المالك حقيقة او تقدير او يدهم الهما لا سيما
 عاملان لانفسهما بخلاف المودع فان يده كيد المالك ويستثنى من اطلاق المصنف تبعا لغيره من
 استعار شيئا ليرهنه فتعدي فيه كما اذا استعار عبد اليرهنه او دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل
 ان يرهنها ثم رهنها بما لم يمثله قيمته مما تم قضى المالك ولم يقبضها حتى هلكت عند المودع
 لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها فان كان آمينا خالف فقد عاد الى الواقع
 وانما كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليمه الى المودع يرجع الى تحقيق مقصود المعبر حتى
 لو هلك بعد ذلك يصير دينه مقضيا فيسقط وجوب المعبر الرجوع على الراهن بانه كان ذلك بمنزلة الرهن
 عليه حكاه هذا برئ من الضمان كذا في المبسوط من باب الاعارة في الرهن (قوله واقاربه بعد
 جوده) يعني ان المودع اذا جحد الوديعة بان قال لم يودعني عند المالكها بعد طلب ردها ونقلها من
 مكانها وقت الانكار وكانت منقولة ولم يكن هناك من يخاف منه علمه ساوم يحضرها بعد الجود
 المالكها ثم اقربها لان الضمان لان الجود رفع للعقد فيفسخ به العقد فلا يعود الا يعقد جديدا
 كعود الوكيل او كالة وجود احد المتبايعين البيع قيدنا بكونه انكارا لا ايداع لان المودع
 لو ادعى ان المالك وهبها منه او باعها له وانكار صاحبها ثم هلكت لا ضمان على المودع كذا في
 الخلاصة وقيدنا بكون الانكار عند المالك لان جودها عند غيره لا يوجب الضمان وقيدنا بكونه
 بعد الطلب لانه لو قال له ما حال وديعتي عندك لئلا يكر على حفظها فجحدها لا ضمان عليه وقيدنا بكونه
 نقلها لانه لو لم ينقلها من مكانها حال جوده فهلكت لا ضمان عليه كذا في الخلاصة عن الاجناس
 وقيدنا بكونه منقولا لانها لو كانت عقارا لا يضمن بالجود عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمالك في
 الاصح ذكره الشارح في الغصب وقيدنا بكونه لو لم يكن من يخاف علمه آمنه لانه لو جحدتها في وجهه
 عند مخاف علم التالف ان اقرب ثم هلكت لا يضمنها لانه انما اراد حفظها او قيدنا بكونه لم يحضرها لانه
 لو جحدتها ثم احضرها فقال له صاحبها دعها وديعة عندك فهلكت فان أمكنه أخذها فلم يأخذها لم
 يضمن لانه ايداع جديده وان لم يمكن أخذها ضمن لانه لم يتم الرذ كذا في الاختيار ولو جحدتها ثم ادعى
 ردها بعد ذلك واقام البيعة قبلت وان اقام البيعة انه ردها قبل جودها وقال غلطت في الجود
 او نسبتي او ظننت اني دفعته فانا صادق في قولي لم يستودعني ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق ولو قال
 ليس له على شيء ثم ادعى الرد والهالك يصدق كذا في الخلاصة وقيدنا بالوديعة لان المضارب لو قال

غلطت ثم اقام البيعة انه دفعها الى صاحبها قبل الجود برئ (قوله ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق)
 عبارة الخلاصة بعد قوله لم يستودعني هلكت او في الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق ففي عبارة

ان المال لم تدفع اليه شيئا ثم قال ان قد دفعتم اليه ثم اشتري بالمال كان على المصارف بقدر يري عن
 الصمان وان جددتم اشتريتم اقره وضامن والمتاع له وكذا لو كيل بشره منى بغير عتبه بالنسبة
 ودفع المال الى الوكيل وان كان العبد معتمدا اشترا في حال الجحود او بعد ما اقره فلو لا ان هو لو دفع
 رجل الى رجل عبد اليبعد فبعد المامور ثم اقره ببيعاه قال محمد بن سالم جازو يبرأ عن النعمان وقال
 عمر بن المشايخ في قياس قوله لو باع بعد الجحود ثم اقره سارا ايضا كذا في فتاوى قاضيان من كتاب
 المصارف بنوا اذا حتمها المودع بالجحود تعتبر قيمته يوم الايداع لا يوم الجحود و يدل عليه ما ذكره في
 الخلاصة رجل اودع رجلا عبدا فبعد المودع فباتت يده ثم اقام المودع البيعة على قيمته يوم الجحود
 ولكن قيمته يوم الايداع كذا فينى عليه بقيته يوم الايداع اه (قوله وله ان يسافر بها عند
 عدم الهوى والخوف) اى للمودع ان يسافر بالوديعة اذ لم ينهه المودع ولم يخف عليها بالاخراج لان
 الامر مطابق فلا يتقيد بالمكان كما لا يتقيد بالزمان قيد بعدم الهوى لا بلونها عن السفر ليس له
 ذلك وقد عدم الخوف لان الطريق لو كان مخيفا وله يدين السفر كان ضامنا وكذا الاب والوصي
 وان لم يكن له يدينه ان يسافر به له لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان
 وهن الخوف السفر في البحر لان الغالب فيه العطب كذا في الاختيار واطلق المستنف فعمل ماله
 حمل ومؤنة طال الخروج او قصر وهو قول الامام كذا في النهاية واستثنى منه الشيخ ابو نصر في شرح
 القدوري الطعام الكثير انه يضمن اذا سافر به استثنانا وفي فتاوى قاضيان ولا ودع ان يسافر بمال
 الوديعة عندنا اذ لم يكن لها حمل ومؤنة وقد دبا الوديعة لان الوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل يبيعه ان
 قبله ولو كالة يمكن بان قال بعه بالكوفة فاخرجهما من الكوفة فيصير ضامنا عندنا وان اطلق الوكالة
 فساخر به ان كان شيئا له حمل ومؤنة يكون ضامنا وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يصير ضامنا عندنا اذ لم
 يكن له يدين السفر وان كان له يدين السفر لا يكون ضامنا عندنا اى خفيفة طال الخروج ام قصر
 وقال محمد يكون ضامنا طال الخروج ام قصر وقال ابو يوسف ان طال الخروج يصير ضامنا
 وان قصر لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان (قوله ولو اودعها شام يدفع المودع الى احدكما
 حظه) يعنى في غيبة صاحبه اقله فعمل نوات الاموال والقيم وخلافه ما في الاول قياسا على
 الدين المستترك وفرق ابو حنيفة بينهما بان المودع لا يملك التمسك بدينه فحاف كان تعديا على ملك
 الغنير وفي الدين بطالبه تسليم حقه اذ الدين يقتضى بامساكها فكان تصرفه في مال نفسه واسار
 بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز ذلك حتى لو خاصه الى القاضى لم يامر به بدفع نصيبه اليه في قول ابو حنيفة
 والى انه يدفع اليه لا يكون قسمة اذ افاض حتى لو ذلك الباقي رجع صاحبه على الاخذ بعصته والى
 ان لا حصة من اياخذ حصته منها اذا ظفر بها والى انه لو دفع وارثا لم يرد نصيبه اليه في قول ابو حنيفة
 قاضيان ما يقبضه ولقطة ثلاثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احدنا حتى نجتمع فدفع
 نصيب احدنا ثم قال محمد في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو
 قول ابو يوسف اه فقد حصل عدم النعمان هو الاستحسان فكان هو المختار (قوله فان اودع
 رجل غنيرا رجلا مما يقيم اقسما وحفظ كل نصيبه ولو دفعه الى الاخر نضمن بخلاف ما لا يقسم)
 هذا عندنا في حنيفة وقالوا لا حصة من اياخذ حصته من المالا اذ لا يحفظ باذن الاخر مخالفا لانه رضى بامساكها وله انما رضى
 فلو لا ان يحفظ احدنا فبعد ضمان الدافع لان الغائب لا ضمان عليه لانه مودع المودع وقد
 ولا اقتضاه لان فيما يقيم لى اياها القصد واودعها فذلك ضمانا لى كسها ما التزمه وكذلك الجواب

وله ان يسافر به
 عدم الهوى والخوف
 اودعها لم يدفع
 الى احدنا
 يضمن الاخر وان اودع
 رجل غنيرا رجلا مما
 يقيم اقسما وحفظ
 كل نصيبه واودع الى
 الاخر نضمن بخلاف
 ما لا يقسم
 (قوله وله ان يسافر
 به له عليه ما ذكره
 في الخلاصة) قال في
 الخ لكان ذكر في
 العمادة
 انه لو جسد الوديعة
 وما سكت ثم اقام
 المودع
 يدينه على قيمتها
 يوم الجحود
 يقتضى بقيته يوم
 الجحود
 وان لم يعلم قيمتها
 يوم الجحود
 يقتضى بقيته يوم
 الايداع
 يعنى اذا اثبت الوديعة
 كذا ذكر في العمدة وقسم
 هذا ينظر في وديعة
 الخمسيرة اه وكتب
 بعض الفقهلاء على خامس
 الملح ان فيما نقل من
 عبارة الخلاصة سقط وان
 اصل العبارة هو اذ لم
 في العمادة لان اصل
 العبارة يقتضى عليه قسمة
 يوم الجحود فان قال الشهود
 لانه لم قيمته يوم الجحود
 لكن قيمته يوم الايداع
 كذا فينى عليه بقيته
 يوم الايداع

ولو قال له لا تدفع الى
عمالك او احفظ في هذا
البيت فدفعها الى من
لا بد له منه او حفظ في بيت
آخر من الدار لم يضمن
وان كان له منه دين او
حفظها في دار اخرى ضمن
وهو مودع الغاصب ضامن
لامودع المودع معه ألف
ادعى رجلا ان كل انه له
أودعه اياه فانكر فنكل
لها فالألف لهما وعليه
ألف آخر بينهما
(كتاب الغارية)

(قوله فكان هو المختار)
تبعه المقسدي فقال
كيف يكون هو المختار
مع ان سائر المتون على قول
الامام وقال الشيخ قاسم
اختار النسفي قول الامام
والخوي وصدر الشريعة
وقال المقسدي وقول
بعضهم عدم الضمان
هو المختار ومستدلا بكونه
الاستحسان مخالف لما
عليه الاثمة الايمان بل
غالب المتون عليه متفقون
جوي كذا في حاشية أبي
السعود

(كتاب الغارية)

في المرتبةين والمستصعبين والوصيين والعبد ليس في الرهن والوكيل بالشراء اذا سلم احدهما الى
الآخر واذ لم يكن لهما القسمة فيما لا يقسم كان لهما التناهي في الحفظ كذا في الخلاصة (قوله ولو قال
لا تدفع الى عمالك او احفظ في هذا البيت قد دفعها الى من لا بد له منه او حفظها في بيت آخر من
الدار لم يضمن) لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه فلم يكن مفيدا وأشار الى أنه لا بد ان يكون
الوديعة مما يحفظ في يده من ماله حتى لو كانت فريسة من دمه الى امرائه او عقدا من حوهر فبعضه من
دفعه الى علامه فدفع ضمن والى ان يوثق الدار لا بد ان تكون مستورة في الحفظ حتى لو سلمه من
وضعها في بيت فيه خلل فوضعها فيه ضمن وكذا اذا كان ظهر البيت على السكة (قوله ولو كان
له بدو حفظها في دار اخرى ضمن) فالاولى صادقة بصورتين الاولى ان تكون الوديعة شيئا جديدا
يمكن المودع استحبابه بنفسه كالحائض فدفعها الى عمالكه ضمن الثانية ان يكون له عيال سوى من
منعه من الدفع اليه والثانية محمولة على ما اذا لم تكن الدار الاخرى مثلها في الحرز اموالها كانت مثلها
أو حرزتها الا يضمن كذا في الخلاصة (قوله ضمن مودع الغاصب لامودع المودع) والفرق بينهما
على قول أبي حنيفة ان مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء وفي الثاني ليس
بغاصب لانه لا يضمن المودع بمجرد الدفع مالم يفارقه واذا ضمن مودع الغاصب رجع على الغاصب
مطلقا علم أنه غاصب أولا واذا ضمن مودع الغاصب ضمن غاصب الغاصب والمشتري منه بالاولى وقد
تقدم في المضاربة ان المضارب لو دفع المال مضاربة بلا اذن لا يضمن واحدا منهما قبل عمل الثاني
(قوله معه ألف فادعى رجلا ان كل انه له أودعه اياه فنكل لهما فالألف لهما) ما وعزم آخر بينهما
أشار بقوله نكل الى أن المودع يحلف اذا أنكر الا يداع كما يحلف اذا ادعى ردها أو لم يداعها
اما في التهمة اولا نسكار الضمان ولو حلف لا يثبت الرد يمينه حتى لا يضمن الوصي لو ادعى الرد
عليه وحلف كذا في المبسوط والى انه لو حلف لشيء لهما عليه والى انه لو حلف لاحدهما وحلف
للاخر قضى به لمن نكل له فقط والى ان للقاضي ان يبدل بينهما ما شاء من الخلف والاولى القرعة والى
انه لو نكل للاول يحلف الثاني ولا يقضى بالسكول بخلاف ما اذا أقرا لاحدهما لان الاقرار حجة
بنفسه فيقضى به اما السكول فالما بصيرجة عند القضاء بخلاف ان يؤخره ليحلف الثاني فيه كسخت
وجه القضاء فان حلف الثاني فالسكول للاول وان نكل فهي بينهما فان قضى للاول حين نكل قيل
ان يحلف للثاني لا يبعد قضاءه خلافا لخصاف وذكرا لألف في السكات ليس احتراز بما كان العبد
في كلام الخصاف ليس احتراز بما وفي التخليف الثاني يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمته الا انه لما أقر
بها للاول ثبت الحق فماله فلا يبعد اقراره بها الثاني ولو أقصر على الاول كان صادقا في عدم المصنف
بهذه الصورة لانه لو أقر بها الانسان ثم قال بل هي لهذا اختصاص بها الاول وضمن الاخر قيمته ان
دفعها بغير قضاء وان كان بقضاء لا يكون ضامنا عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولو قال أودعني احدىكما
ولا أدري أيكما فان اصطحا على أخذها بينهما فما قلها ما ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من
التسليم بعد الصلح والا وادعاهما كل وأراد أخذها ليس له ذلك لان المقر له مجهول ولنكل أن يستحلفه
فان حلف قطع دعواه وان نكل فكذلك السكات وكذا الوفا على ألف ألف لهذا اوله هذا
اه والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الغارية)

(قوله في قوله لا يخرج عبد عن الحق) الظاهر انه مقرر على اشتراط الايجاب وان قوله خذ عبدك هذا ليس بايجاب كقوله اشترى
 ثوبى هذا لا يصح كونه مقرر على اشتراط القبول لان اخذ العبد قبول فعلا فيكون ودبعة تامل (قوله وهو صريح ايضا في
 العارية من غير توقف على نية الخ) في الكافي للعلامة السفي وقوله في الهداية ومفاتيح هذا الثوب وجلتك على هذه الدابة اذالم يرد
 به الهبة لانهما التملك العين وغنا دارته الهبة تحمل على تملك المنافع فيجوز ان يشك من وجوه احدها قوله اذالم يرد به الهبة وكان
 ينبغي ان يقول اذالم يرد بها بدليل التملك ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير يرجع الى المذكور كقوله تعالى عوان

بين ذلك وثانيهما انه
 جعل هذين اللفظين
 حقيقة لملك العين ومجازا
 لملك المنفعة ثم ذكر في
 كتاب الهبة في بيان
 هي تملك المنفعة بلا
 عوض وتصح باع مرتك
 وأطعمتك أرضي ومفاتيح
 ثوبى وجلتك على داني
 وأخدمتك عبدى ودارى
 لك سكنى ودارى لك
 عمرى سكنى

انهما من الوديعة لان فيها تملك كافا وان اشتركا في الامانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر
 لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر وهى بالتشديد
 كما هو مذهبنا الى العار لان طلبها عار وعيب كذا في المصباح وفي المغرب انها منسوبة الى العارة اسم
 من الاعارة واحدها من العار العيب خطا وفي النهاية ان ما في المغرب هو الموعول عليه لانه صلى الله
 عليه وسلم يشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما نشرها اه وفي المبسوط انها مشقة من التعاور
 وهو التناوب (قوله هي تملك المنافع بغير عوض) وهذا تعريفا شرعا وأشار به الى الرد على
 الكرخي القائل بانها اباحة وليست بتمليك ويشهد لما في المتن الاحكام من انعقادها بلفظ التملك
 وجواز ان يغير ما لا يختلف بالمستعمل ولو كان اباحة لما حاز لان المباح له ليس له ان يبيع لغيره وانما
 لا يفسد هذا التملك لجهالة كونها لا تقضى الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال الشارحون والمراد
 بالجهالة لجهالة المنافع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر جارا
 فقال ذلك الرجل لي جارا في الاصطبل فخذ احدهما واذب فاخذ احدهما وذهب به يضمن اذا
 هلك ولو قال له خذ احدهما اليهما شئت لا يضمن اه وانعقادها بلفظ الاباحة لانه استعير للتملك
 وقد فارق اللفظ الدابة على المستعير مطلقا كانت أم موقفة وكذا نفقة العبد ما كسوته فعلى المالك كذا
 في الخلاصة وحكمها كونها امانة وأشار بقوله تملك المنافع الى انه لا بد من الايجاب والقبول
 ولو فعلا فلو قال لا يخرج عبدى واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه لا يكون عارية
 حتى تكون نفقته على مولاه كذا في الخلاصة ولو استعار من رجل شيا فسكرت لا يكون اعارة كذا
 في فتاوى قاضيان وشرطها كون المستعار قابلا للالتفيع وخلافها عن شرط العوض في الاعارة
 حتى لا يشترط العوض في الاعارة تصير اجارة كذا في المحيط (قوله وتصح باع مرتك وأطعمتك
 أرضي) لان الاول صريح حقيقة والثاني صريح مجاز لان الاطعام اذا أضيف الى ما لا يؤكل عنده
 مراد به ما يستعمل منه مجازا لانه محله (قوله ومفاتيح ثوبى وجلتك على داني) وهو صريح ايضا
 فيقيد العارية ايضا من غير توقف على نية التملك اذ انوى به الهبة كان هبة ومفاتيح بمعنى أعطيتك
 (قوله وأخدمتك عبدى) لانه اذن له في الاستخدام (قوله ودارى لك سكنى) أى من جهة
 السكنى لان داري مبدأ أول خبره وسكنى تمييز عن النسبة الى المخاطب (قوله داري لك عمرى
 سكنى) يقال عمره الداراي قال له هي لك مدة عمرك والعمرى اسم منه فيصير معناه جعلت سكنها

الفاظها وحلت لك على
 هذه الدابة اذ انوى بالحل
 الهبة وعلى بان الحل هو
 الار تكاب حقيقة فيكون
 عارية لكنه يحتمل الهبة
 ونالها انها مما كانا
 لملك العين حقيقة
 والحقيقة مراد باللفظ بلا
 نية فعند عدم ارادة الهبة
 لا يحتمل على تملكك
 المنفعة بل على الهبة وفي
 المستصفي شرح النافع
 قلنا جاز ان يكون التملك

العين حقيقة وملكك المنفعة مجازا الى هذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية
 ويكون التقدير اذالم يرد به الهبة وأراد به العارية أى لانه اذالم ترد الحقيقة لا يضار الى المجاز لعدم ارادته ويحتمل أن يكونا
 بالعكس والله أشار في الاسلام في مبسوطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذالم يرد به الهبة للتاكيد أى لان
 إطلاق الكلام محمول على العارية فلا يس المراد به التقيد ويحتمل أن يكون المعنى ان حقيقة لهما وانما نرجح أحدهما لانه أدنى
 الامرين فيحمل عليه لليقين اه كذا في الكفاية موقفا

ويرجع المير متى شاء
 ولو هلكت بلا تعسف لم
 يضمن ولا يؤجر ولا
 ترهن كالوديعة فان اجر
 فعمامت ضمن ويعبر مالا
 يختلف بالمستعمل
 (قوله ولو قال لغيره اجر تلك هذه الدار شهر الح) قال
 هذه الدار شهر الح قال
 الرمي وفي البرازية من
 كتاب الاحارة في الثاني
 في صفتها قال لا تعقد
 الاجارة بالاجارة حتى لو
 قال اجر تلك منافعها سنة
 فلا عوض تكون اجارة
 فاستدلة لا عارية اه
 فتأمل مع هذا وسأني في
 اول الاحارة (قوله فكريب
 اوصاف اخرى) قال في
 جامع الفصولين اقول
 ينبغي ان لا يضمن لو كرب
 مثل المعينة أو ارجح منها
 كما لو استعار دابة للحمل
 وسعى نوعا فخالف لا
 يضمن لو حمل مثل المسمى
 أو أخف منه كما ينبغي
 (قوله وكذا اذا قرنه
 بشور أعلى منه) في جامع
 الفصولين ما يفيد ان
 أغلا بالغن المهمة حيث
 قال احمد بن حنبل في رقيقته
 خسون ليستعمله فقرنه
 مبع ثور قيمته مائة يبرأ
 لو كان الناس يفتعلون
 مثل ذلك والاضمن

لك هذه تحرك ولو قال لغيره اجر تلك هذه الدار شهر الح
 اجارة كذا في فتاوى قاضيان (قوله ويرجع المير متى شاء لعدم لزومها) أطلق المصنف رحمه
 الله تعالى ففعل ما اذا كان في رجوعه ضررين بالمستعير فان الاجارة تبطل وتبقى العين باجارة المير
 ولهذا قال قاضيان في فتاواه رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فارضعته فلما صار الصبي
 لا يأخذ الا متاعا قال المير اردد على خادمي قال ابو يوسف ليس له ذلك ولد مثل اجر خادمه التي أن تعظم
 الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليعز عليه واجاره الفرس أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في
 بلاد المسلمين فأراد أخذ الفرس كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الشراء
 والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه لان هذا ضررين وعلى المستعير أن يجر مثل الفرس من الموضع
 الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجد فيه شراء أو كراء اه (قوله ولو هلكت بلا تعسف لا
 يضمن) أطلقه فشمّل ما اذا هلك في حال الاستعمال وما اذا شرط عليه الضمان فانه شرط باطل
 كشرط عدم الضمان في الرهن اه لك كذا في المحيط وهذا اذا لم يتبين أنها مستحقة للمير فان ظهر
 استحقاقها انما لغير ضمنها ولا رجوع له على المير لانه متبرع وللمستحق أن يضمن المير واذا ضمنه
 لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه للمستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له ولا
 ملك والد الصغير اجارة مال ولده والعبد الماذون ملك أن يعبر والمرأة اذا عارت شيئا من ملك الزوج
 فهلك ان كان شيئا داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة فلا ضمان على أحد اما في الفرس
 أو الثور فيضمن المستعير والمرأة كذا في النهاية قيد بقوله لا تعذر لانه لو تعذر في ضمنها اكملوا كبتها
 بالبيات أو ففعا عينها بالضرر أو جعلها ما يعلم ان مثلها لا يجدها أو استعملها بالانظار اعمالا يستعمل
 مثلها في الدواب وكذا الوزن عن الدابة ودخل المسجد وتركها في السكة فهلك يضمن على الاصح
 وكذا اذا استعار دابة ليركبها في حاجته الى ناحية منها فخرجها الى النهر ليس مقبها وهي غير تلك
 الناحية ضمن اذا هلكت وكان اذا استعار ثورا لكرب به أرضه فكريب أرضا أخرى يضمن
 اذا عطب وكذا اذا قرنه بشورا على منسه ولم تجر العادة به فهلك وكذا اذا نام في المقارة ومعه الدابة في
 يده فسرقت ان كان مضطجعا وان كان حالسا لا يضمن في غير السفر وان كان في السفر لا يضمن
 سواء نام قاعدا أو مضطجعا اذا كان المستعار تحت رأسه أو موضعا بين يديه أو حوله بحيث يعذر
 حافظا عادة ولو تركه في المريج برعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو سكنت العادة
 مشتركة يضمن ولو جعله في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام مضطجعا أو فاعدا وفي
 فتاوى قاضيان لو استعار دابة للذهاب فامسكها في بيته فهلكت كان ضامنا لانه أعارها للذهاب
 لا لالمساك في البيت (قوله ولا يؤجر) لان الاجارة أقوى لانها لازمة فلو لم يكن لزم لزم مالا يلزم
 وهو العارية أو عدم لزم ما يلزم وهو الاجارة (قوله ولا يبرهن كالوديعة) لان الرهن ابقاء وليس
 له أن يوفي دينه بمال غيره غير اذنه وله أن يودع على المقي به وهو المختار وصح بعضهم عدمه ويترفع
 عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلك يضمن على الثاني لا الاول وسيأتي قريبا (قوله وان اجر
 فعمط ضمن) لانه مستعمل بالتسليم فصار ضامنا وله أن يضمن المستأجر كالمستأجر من الغاصب
 واذا ضمنه يرجع على المستعير اذا لم يعلم انه كان عاريا في يده بخلاف ما اذا علم وبخلاف المستعير اذا
 ضمن ليس له الرجوع على المستأجر لانه بالضمنان يتبين انه أجر ملك نعمه ويضمن بالاجارة
 عندهما خلافا لابي يوسف كذا في الخلاصة (قوله ويعبر مالا يختلف بالمستعمل) لكونه ملك

المدعى بذلك ان على كفاية لا يختلف وهو الحمل والاستخدام والسكنى لان ما يختلف ليس له
 فيه ان يعبر كالنفس والركوب لكن بشرط ان تكون مقيدة املوا كانت مطلقة كما لو استعار دابة
 للركوب او ثوب بالنفس له ان يعبرهما ويكون ذلك تعيينا للركاب واللابس فان ركب هو بعد ذلك
 قال الامام على الردوى يكون ضامنا وقال السرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا في فتاوى
 قاضيان وصحح الاول في السكافى (قوله فلو قيدها بوقت أو مفعلة أو بهما لا يتجاوز عما سواه وان
 أطلق له ان ينتفع أى نوع شاء أى وقت شاء) يعنى انها على أربعة أوجه لان الإطلاق والتقييد
 دائر بين شيئين الوقت والانتفاع وأشار بقوله لا يتجاوز الى انه لا يتعدى المسمى فافاد انه لا بد ان
 يكون المخالفة الى شرط فلا خلاف الى مثل المسمى بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة اقفره من حنطة
 معه فحمل على هذا القدر من حنطة أخرى او يحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره
 أو خالف الى غير من المسمى بان حمل هذا القدر من الشعير لا يكون ضامنا لانه انما يعتبر من تقييده
 ما يكون مقيدا حتى لو سمي مقدار من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن لانه يأخذ
 من ظهر الدابة أكثر مما ناخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الوالوجي عدم الضمان وفي المحيط اذا
 استعار دابة ليركبها فركبها وركب غيره فعطبت ضمن نصف قيمتها اهـ واذا قيدها بوقت فهي
 مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد لها بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا لم تكن سواه استعمالها
 بعد الوقت أولا ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا
 لو خالفه ضمن وان كان هذا المكان أقرب اليه من المكان المأذون كذا في الخلاصة وان قيدها
 بالمستعير بان قال لا تدفع الى غيرك فدفع فهلك ضمن فيهما يتفاوت وفيما لا يتفاوت والتفصيل
 عند عدم النهي كذا في الخلاصة وفي فتاوى قاضيان اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له ان
 ان يذهب عليها ويحىء وان لم يسم له موضع بالنفس ان يخرج بها من المصر اهـ (قوله وعارية
 الثمن والمكيل والموزون والمعدود وقرض) وعارده ان عارده لا يمكن الانتفاع به مع بقاء العين
 قرض ولو كان قسيما حتى لو قال أعزتك هذه القصعة من الثريد فاخذها وأكلها فله مثله أو قيمته
 وكان قرضا الا اذا كان بينهما ما يسهل فكون ذلك دلالة الا باحة كذا في الخلاصة وفي المحيط
 واستعار رقعة ليحملها على قميصه أو خشيعة يدخلها في بنائه فهو ضامن لانه قرض هذا اذا لم يقل
 لا ردّها عليك فان قال فهو عارية لان القرض لا يكون عينه واجب الرد فصار عارضة قيدنا بكونه
 لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه لانه لو أمكن بان استعار درهما ليعاير به ميزانه كان عارية فليس له
 الانتفاع بعينه كعارية الحلي واذا كان عارية بما ذكرنا قرضا كان قرض الحيوان للاستعمال عارية
 لا قرضا فاستدل الان القرض الفاسد ان يأخذ الحيوان ليستملكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله وهذا
 فاسد وهو مضمون بالقيمة كذا في فتاوى قاضيان (قوله وان أطار أرضا للبناء أو الغراس صح)
 لان المنفعة معلومة اهـ (قوله وله أن يرجع) لانها غير لازمة (قوله ويكلف قلعهما) أى قطع
 البناء والغرس وهو يفتح الغبن وكسرها كذا في المغرب ويحجر المستعير على القلع اذا كان فيه
 مضرة بالارض فان كان يترك بقيمته مقلوبا كذا في النهاية (قوله ولا يضمن ان لم يوقت) أى لا ضمان
 على المستعير اذا رجع ان لم يوقت لها وقتا لانها غير لازمة ولم يغره (قوله وان وقت فرجع قبله ضمن
 مانقص بالقلع) بان يقوم قائما غير مقلوع يعنى يكى بشرط قيامه الى المدة المضروبة كذا في
 النهاية وتعتبر القيمة يوم الاسترداد كذا في فتاوى قاضيان لانه صار مغرورا من جهته فان قلت قد

فلو قيدها بوقت أو مفعلة
 أو بهما لا يتجاوز عما
 سواه وان أطلق له أن
 ينتفع أى نوع فى أى
 وقت شاء وعارية الثمنين
 والمكيل والموزون
 والمعدود قرض وان أعار
 أرضا للبناء أو الغراس صح
 وله أن يرجع ويكلف
 قلعهما ولا يضمن مانقص
 ان لم يوقت فان وقت ورجع
 قبله ضمن مانقص بالقلع
 (قوله ضمن نصف قيمتها)
 معناه انهارا كما معلان
 سبب العطب ركو بهما
 معا وأحدهما مأذون
 فيه فلهذا ضمن النصف
 حتى لو أركب غيره فقط
 ضمن الكل هذا ما ظهر
 لى ولم أر من نه عليه أبو
 السعود يعنى أركب غيره
 بعد ما ركب هو لان له أن
 يعبر ما اختلف استعماله
 ان لم يعين متفعا

ذكر والله لا يرجع على الغار الا اذا كان الضرورى ضمن عقد المعاوضة على لو قال أسالك هذا الطريق فإنه آمن فذلكه فاحذر الصوص لا يرجع على الغار بما هلك من ماله فكيف يرجع في العارية ولا يرجع الموهوب له عما لحقه من ضمان الاستحقاق على الواهب قلت أنه من باب الالتزام لأن تقدير كلامه ان في هذه الارض لنفسك على ان أتركها في يدك الى كذا من المدة فان لم أتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائها ويكون البناء لي فاذا بددته اخرجته ضمن قيمته وكان كانه بنى بامر فليس من باب الغرور كذا حقيقة صاحب النهاية وذكر الحاكم الشبهة انه يصح من رب الارض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له الا ان شاء المستعير ان يرفعهما ولا يصح قيمتهما فيكون له ذلك لانه مدله قالوا اذا كان في القلع ضرر بالارض فالحيار الى رب الارض لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالأصل كذا في الهداية وفي المحيط بضمن المعير قيمة البناء والشجار قائمة على الارض غير مقبولة مقبولة وان شاء المستعير قلع غراسه وبنائه ولم يضمنه اذا لم يضر بالارض وان كان القلع يضر بالارض لا يعلق الا برضا صاحبها وضمن له قيمته مقبولة اذ وظاهر مع ما قبله ان القلع اذا لم يضر بالارض كان الحيار للمستعير بين قلعه وبين تضمين جميع القيمة وهو مخالف لما في الكتاب حيث جعل له تضمين ما نقصه القلع لا تضمين جميع القيمة (قوله ولو استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع وقت اول وموتة الرد على المستعير والمودع والمؤجر

(قوله الاول ما ذكرناه) أي في قوله في كتاب الوديعة بخلاف المستعير والمستأجر

عليه بما أنفق ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض كذا في الخلاصة وفي المحيط واستعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج فالبنا لرب الارض فرب الارض احر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان هذه اجارة بمعنى لان الاجارة تملك المرافق بغير عوض ولما شرط البناء له كانت اجارة فاسدة لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب احر المثل (قوله وموتة الرد على المستعير) لان الرد واجب عليه لانه قبضه لمنفعة نفسه والا جرة مؤنة الرد فستكون عليه وفائدة كونها على المستعير تظها ايضا فيما لو كانت العارية مؤقتة فخصي الوقت فامسكها المستعير فهاست ضمنها لان مؤنة الرد عليه كذا في النهاية ويستثنى من اطلاقهم ما ذكره قاضيان في فتاواه في فصل من برهن مال الغير رجل أعار شيئا له حل وموتة لبرهنه فبرهنه قالوا ان رد العارية يكون على المعير وفرق بينهما وبين غيرها من العواري في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اجارة فبها منفعة لصاحبها فانها تصبح مضمونة في يد المارتمن وللمعير ان يرجع على المستعير بقيمة فكانت بمنزلة الاجارة اه فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها من وجهين الاول ما ذكرناه ان المستعير للرهن لو خالف ثم عاد الى الوفاق برئ عن الضمان بخلاف غيره الثاني ما ذكرناه ان ويدخل في المستعير الموصى له بالخدمة فان مؤنة رد العبد عليه كذا في المستعير كذا في النهاية (قوله والمودع) أي مؤنة الرد على مالك الوديعة لان منفعة القبض حاصلة له لانه يحفظ العين ومنفعة عائدة اليه (قوله والمؤجر) أي مؤنة الرد على المؤجر لا المستأجر لانها مقبولة لمنفعة المالك لان الاجر مسلم له به

وإذا أمكنه المستأجر بعد مضي المدة لا يضمن ما لم يطالبه صاحب بالرد وفي الفصل السادس
 من اعادة الفتاوى البرازية قال صاحب المحيط قال من استأجر هذا إذا كان الاخراج باذن صاحب
 المال ولو بلاذنه فثبته الرضا جراً أو مستعيراً على الذي أخرج اه وفي الخلاصة الاجير المشترك
 كالحياط ونحوه مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب (قوله والغاصب) أي مؤنة الرد على الغاصب لأن
 الواجب عليه الرد والاعادة الى يده المالك دفعاً للضرر عنه (قوله والمرتهن) أي مؤنة الرد على المرتهن لا
 الراهن لأن الغنم حصل له وله هذا الختص به من سائر الغرما حتى يشتمل في دونه منه أولاً فكان الغرم
 عليه قال في الخلاصة أن مؤنة الرد على الراهن وفيه كلام لا يخفى وقد قدمنا حكم نفقة العين المستأجرة
 وكسرتها (قوله وان رد المستعير الدابة الى اصطلح مالئها أو العبد الى دار المالك برئ) عن الضمان
 استحبنا لأنه في التسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتاد كالة البيت قيد بالدابة
 والعبد لانها لو كانت عقد جوهراً ليردها الى المغير لعدم ما ذكرنا من العرف كذا في الهداية
 وقيد بما لا يصطبل لانه لو ردها الى أرض مالئها لا يبرأ كذا في المحيط (قوله بخلاف الغصوب
 والوديعة) حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك لان الواجب على الغاصب منحه فعهله وذلك بالرد الى
 المالك دون غيره والوديعة ليس فيها عرف لعدم رضاه بالرد الى الدار أو من في عياله لانه لو ارضاه لما
 اردها اياه والمستأجر كالوديعة كذا في المحيط (قوله وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة
 أو مع عبد رب الدابة أو أجيره برئ بخلاف الاجنبي) للعرف قيد بالمستعير لان المودع لو رده مع عبد
 رب الدابة أو أجيره لا يبرأ لعدم العرف ولو رده مع عبده لا يضمن لان له أن يحتفظ به وقيد بالدابة
 لانه لو كان شيئاً نفيساً فردها الى يده المالك لا يضمن لعدم العرف به واطلق في عبد رب الدابة فشمحل
 عبدا يقوم عليه الا وهو الاصح وفي قوله بخلاف الاجنبي إشارة الى ان المستعير ليس له الايداع
 من الاجنبي وقد تقدم ان المختار المقتضى به جواز فنعين ان تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت
 العارية مؤقتة فثبت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لانه لا ماساك بعد المدة يصير متعدياً (قوله
 ويكتب المعار ما عمتني أرضك) أي اذا استعار أرضاً ليعتد للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني
 أرضك لا زرعتها ما شاء من علة الشتاء أو الصيف عند أي حنيقة وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظ
 الاعارة موضوعية له وله ان لفظ الاطعام ادل على المراد لانها تخص الزراعة والاعارة تنظمها وغيرها
 كالبناء ونحوه فكانت الكتابة الاولى قيد بالارض لان في اعارة الثوب والدار يكتب اعترتني
 ولا يكتب البستني ولا اسكنني اه والله أعلم

والغاصب والمرتهن وان
 رد المستعير الدابة الى
 اصطلح مالئها أو العبد
 الى دار المالك برئ
 بخلاف الغصوب والوديعة
 وان رد المستعير الدابة مع
 عبده أو أجيره مشاهرة أو
 مع عبد رب الدابة أو أجيره
 برئ بخلاف الاجنبي
 ويكتب المستعير انك
 اطعمتني أرضك
 في كتاب الهبة
 هي تملك العين بالاعراض
 قوله وقد تقدم ان المختار
 الخ أي عند قول المتن
 ولا يبرهن
 في كتاب الهبة
 قوله وقد صرح به في
 المحيط أي بكونه وكيل
 عنه في قبضه تأمل

في كتاب الهبة

هي لغة التفضيل على الغير بما ينفعه ولو غير مال واصطلاحاً ما اشار اليه المصنف (قوله هي تملك
 الدين بالاعراض) فخرجت الامانة والعارية والبيع وهبة الدين من عليه فانه اسقاط وان
 كان بلفظ الهبة وفي الاختصار ان الهبة نوعان تملك واسقاط وعظيم ما الاجماع واما هبة الدين من
 غير من هو عليه فصححة بشرط ان يامر بقبضه كذا في المستقى وغيره وظاهره انه ليس بوكيل عنه في
 قبضه فملكه ويكون هبة وقد صرح به في المحيط فقال ولو هب ديناً له على رجل وامره ان يقبضه
 فقبضه حازت الهبة استحبنا في صير قاض الوهاب بحكم النيابة ثم يصير قاضاً لنفسه بحكم الهبة وان لم
 ياذن في القبض لم يجز وسببها ارادة الخیر الوهاب دينوى كالعوض وحسن الثناء والهبة من الموهوب

(قوله فشمع ما اذا كان على وجه المراح الخ) رده المفسر ان الله ليس في الخلاصة ما يفيد دعواه والذي فهم انه طلب الهية مزاجا لاحد افواهيه جدا وسلم هبة الهية لان الواهب غير مازج وقد قبل الموهوب اذ قبل ولا يحجبنا كذا في حاشية ابن السعدون عن الجوهري قلت وليس في كلام المؤلف ما يقتضي ان المراح وقع في الايجاب لان قواه اطلقها اي طاق الهية وقواه فعل ما اذا كان اي طاقه لها نامل وعن عبد الله بن المبارك انه ٣١٠ من يقوم يضربون الطيب ويرفون عليهم وقال هبة مهي حتى تروا كيف اضرب

قد دعوا اليه فضر به على الارض وكسره فقال رأيت كيف اضرب قالوا أيها الشيخ خذ عتقا واما قال لهم ذلك احتراز عن قول أبي حنيفة فان عنده

له وأجروى وشرايط معتمدا في الواهب العقل والدلوغ والمالك فلا تصح هبة المجهون والصغير والعبد ولو لمكانا أو أم ولد أو ممدبرا أو ممتصا أو غير المالك وفي الموهوب أن يكون موقفا غير مشاع ممتزعا غير مشغول على ما سباني فصبه يوركنها هو الايجاب والقبول وحكمها هبة الموت المالك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام صحبت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا ولو ابراء على انه بالخيار ثلاثة أيام صح الاختار وبطل الخيار كذا في الخلاصة وانما لا تبطل بالشرط الفاسد حتى لو وهب لرجل عبده على أن يعتقه صحبت الهبة وبطل الشرط ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والاعيان اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة كذا في النهاية (قوله وتصح بايجاب كقوله وهبت وخالت واطعمت كذا الطعام) لانها صريحة فيها اطلقها فشمع ما اذا كان على وجه المراح فان الهبة صحيحة كذا في الخلاصة وشمل ما اذا اضاف الهبة الى جزء غير به عن الكل كما اذا قال وهبت لك فرجها كان هبة كذا في الخلاصة ايضا وشمل ما لو قال لقوم قد وهبت جاريتي هذه لاحدكم فلما اخذها من شاء فاحدها رجل منهم ملكها وكذا بقوله ادنت الناس جميعا في ثمر نخلي من اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس من اخذ شيئا ملكه كذا في المنتقى وظاهره ان من اخذه ولم يبلغه مقالة الواهب لا يكون له كالا يخفى وقيد بالطعام لانه لو قال اطعمت كذا ارضي كان عارية لرقبتها واطعمها ما علمت كذا في المحيط (قوله وجعلته لك) لان اللام للتملك ولهذا لو قال هذه الامة لك كان هبة ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قوله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة كذا في الخلاصة فيدفع قوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرم ما ان قال جعلته لابني تكون هبة وان قال باسم ابني لا تكون هبة ولو قال اغرس باسم ابني فلا مزمرد وهو الى الصفة اقرب اه (قوله واعمرتك هذا الشيء) لان العمري تملك الحال فثبت الهبة ويبطل ما اقتضاه من شرط الرجوع وكذلك لو شرط الرجوع صريحا يبطل شرطه ايضا كما لو قال وهبتك هذا العبد حياتك وحياته أو اعمرتك دارى هذه حياتك أو اعطيتها حياتك أو وهبت هذا العبد حياتك فادامت فهو لى او اذامت فهو لورثي فهذا تملك صحيح وشرط باطل لما تقدم انما لا تبطل بالشرط الفاسد (قوله وجعلته لك) هذه الدابة ناويا الهبة لان الحمل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتكون عارية الا ان يقول صاحبها اردت الهبة لانه نوى محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله اخذت منك هذه الحارية (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى أو كسوتهم ويقال كسا الامير فلان لو ادا له ثوبا ادا ثامره وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال اليس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه دراهم وقال انفقها

وتصح بايجاب وقبول كسوتك وهبت وخالت واطعمت كذا الطعام وجعلته لك واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك على هذه الدابة ناويا الهبة وكسوتك هذا الثوب كسر المسلاهي يوجب الغصمان وهذا دليل على ما مر من أن هبة المزارح جائزة كذا في فتاوى قاضيان والدي مره و قوله رجل قال لا خير هبت لي هذا الشيء مزاجا فقال وهبت وسلم قال أو نصرانيه يجوز ذلك اه (قوله وله سند قال في الخلاصة لا غرس الخ) قال في المنع وفي الحاشية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الحمل عبارة عن التملك وان

قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة اه وفيه مخالفة لما في الخلاصة كالا يخفى اه قال الرملي في حاشية المنع ما في الحاشية اقرب لعرف الناس اه ورايت في الزواجر ما نصه رجل له ابن صغير فغرس كرمه فله على ثلاثة اوجه ان قال اغرس هذا الكرم باسم ابني فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لان الحمل انما يكون تملك كما وان قال جعلته باسم ابني فلا مزمرد وهو اقرب الى الوجه الاول اه ولتراجع

وتظهر لي انه اراد
بالقبول القبول صريحا
وان القبول فملا يكتفي
وعليه يحصل الخلاف في
اشتراط القبول وعدمه
وبالله التوفيق قال في
التارخانية وفي الذخيرة
قال أبو بكر حينئذ اذا
قال الرجل لغيره وهبت
عبدى هذا منك والعبد
حاضر فقبض الموهوب له
العبد ولم يقل قبلت جازت
الهبة وكذلك لو كان العبد
غائبا فذهب وقبضه ولم
ودارى لك هبة تسكنها
لاهبة سكنى اوسكنى هبة
وقبول وقبض في المجلس
بلاذنه وبعده في محوز
مقسم ومشاغ لا يقسم
يقبل قبلت جازت الهبة
قال الفقيه أبو الليث
وبقول أبي بكر نأخذ وفي
التنبيه ولو قال قبضته
قال أبو بكر جازت الهبة
من غير قوله قبلت وبصر
قابضا في قول محمد وقال
أبو يوسف لا يصير قابضا
مالم يقبض اه (قوله
والتمكن من القبض
كالقبض) قال في
التارخانية قد ذكرنا
ان الهبة لا تتم الا بالقبض
والقبض نوعان حقيقي

تكون قرضا اه ولو قال متعنتك بسدا الثوب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في المحيط (قوله
ودارى لك هبة تسكنها) لان قوله تسكنها مشورة بضم السين وليس بتفسير لان الفعل لا يصلح تفسيره
الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه وان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام
لك نأكله او هذا الثوب لك تلبس وقد تقدم ان العمري كالهبة فقوله هنا هبة ليس بقيد بل هو
قال داري لك عمري تسكنها كان كذلك نص عليه في النهاية (قوله لاهبة سكنى اوسكنى هبة)
تصحب هبة فيهما على الحال ويحتمل انتصابهما على التمييز لما في قوله داري لك من الابهام يعني
انما اعارته فيهما حالان السكنى محكم في تلك المنفعة فكان عارية تقدم لفظ الهبة واخره ولو ذكر بدل
سكنى عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي
اجارة غير لازمة فيملك كل قبضتها بعد القبض ولو سكن وجب الاجر كذا في المحيط (قوله وقبول)
اي حقت الهبة بالايجاب والقبول في حق الموهوب له لانه عقد فمقدم ما كسائر العقود قيدنا
بكونه ما في حق الموهوب له لانها تصبح بالايجاب وحده في حق الواهب لما ذكرنا في الايمان انه
لو طالب ان يهب عبده لفلان فوهب فلم يقبل برقي عينه بخلاف البيع والقبول تارة يكون بالقول
وتارة بالفعل ومن الثاني ما قدمناه من قوله لو قال قد وهبت عارية بي هذه لاجدكم فلما اخذها من
شاء فانه اخذها رجل منهم تكون له وكان اخذها قبولا وما في المحيط من انها تبدل على انه لا يشترط في الهبة
القبول مشكل وفيه رجل دفع ثوبين الى رجل فقال اعطيتك لك والاخر لابنك فلان فان بين
الذي له قبل ان يتفرقا جازوان لم يبيع لم يجز لان الجهة التي لم ترتفع (قوله وقبض بلاذن في المجلس
وبعده) يعني وبعد المجلس لا بد من الاذن صريحا فإذ انه لا بد من القبض فيها لثبوت الملك لا للجهة
وان تمكن من القبض كالقبض ولهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوبا فقال قبضته صار
قابضا عند أبي حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض كالتخليع في البيع وقال أبو يوسف لا بد
من القبض في يده اه وأشار المصنف الى انه لو نهاه عن القبض لا يصح قبضه لافي المجلس ولا بعده
لان صحة قبضه في المجلس لاجل انه اذن به دلالة لتسليمه عليه بها فاذا نهاه كان صريحا وهو يفوقها
ولو وهب لرجل ثوبا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق
مفتوحا كان قبضا لانه يمكنه القبض كذا في المحيط (قوله في محوز مقسوم ومشاغ لا يقسم) اي تجوز
الهبة فيما ذكر قيد بالحوزان المتصل كالثمره على الشجر لا تجوز هبته وقيد المشاع بما لم يقسم لان
هبة المشاع الذي يمكن قسمته لا يصح واطلقها فشمع الهبة من الشريك مشاعا يقسم قيد بالهبة
لان بيع الشائع جائز فيما يقسم وما لا يقسم واما اجارته فان كان من الشريك فهو جائز وان من
اجنبي لا يجوز مطلقا عند أبي حنيفة وهي فاسدة على قوله فيجب اجر المثل على الاصح خلافا لمن قال
بطلانها فلم يوجب شيئا وانما الشيوع الطارئ في ظاهر الرواية لا يفسد الاجارة واما اطارته فخائرة
ان كانت من شريكه والا فان سلم الكل فهي اجارة مستأنفة لكل والا يصير واما رهنه فهو
فاسد فيما يقسم او لا من شريكه او من اجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز واما وقفه فهو جائز
عند أبي يوسف خلافا لجمهور فيما يحتملها وان كان مما يحتملها فخائرا اتفاقا وافق الكثير بقول محمد
واجازة مشايخ بلخ قول أبي يوسف واما وديعته فخائرة فتكون مع الشريك واما قرضه فخائرا اذا

والمظاهر وكفى وذلك بالتخليع وقد اشار في هذه المسئلة الى القبض المحكم وهو القبض بطريق التخليع وهذا قول محمد خاصة
عند أبي يوسف التخليع ليست بقبض وهذا الخلاف في الهبة الصحيحة فالله الهبة الفاسدة والتخليع ليست بقبض اتفاقا

(قوله) وأما النهاية فلا تجب الخ قال بعض الفضلاء الذي يفهمه أن ياتي به عبر على النهاية لأنها قيمة المنافع والتبرع ووقع في العين فيكون انجبا في غير تبرع به ٣١٢ فلا ياتي به وإنما الخطور الانجبا في عين ما تبرع به وقال القاضي زاده بعد نقل

أن النهاية لا تجب مع علته عن صاحب غاية البيان لعل هذا الجواب غير صحيح لأن النهاية يجب ويحري فيه جبر القاضي إذا طلبه أحد الشركاء لا سيما فيما لا يقسم نص عليه في عامة الكتب

لا فيما يقسم فان قسمه وسيله صحيح وان وهب دقيقا في بر لا وان طعن وسلم (قوله) ويشترط في صحة هبة المشاع الخ في الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز فان علمه للموهوب له ينبغي أن يجوز عند الامام دونهما وفيما قبل ذلك جيع ما أملاكم لفلان يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منية المفتي قال وهبت نصيب من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صحت اه ولعل المتفاحش جهالة لا تصح هبته كقوله وهبتك شاة من مالي أو من كذا كذا بخط الساجاني قلت وفي التنازع خاصة مثل ما في النية (قوله) وأفاد أنه لو وهب نصف

دفع اليه الفا وقال جسمائة قرصا وجسمائة شربة كذا في النهاية هنا وأما نصيبه في صور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صورا وأما صدقته فكيفهته الا اذا تصدق بالشيء على اثنين فإنه يجوز على الاصح واذا عرف هبة في المشاع فيما لا يقسم فبعد الملك للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمه لأنها لا يمكن وأما النهاية فلا تجب في ظاهر الرواية لأنها العارية قال كل واحد منهما يصير غير انصيبه من صاحبه والجبر على العارية غير مشروع وفي رواية تجب ثم الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمه وما لا يحتملها ان كل ما كان مشتركا بين اثنين فطلب احدهما القسمه والى الآخر فان كان القاضي ان يجبر الا في على القسمه فهو مما لا يحتملها كالدار والبيت الكبير وان كان ممسلا يجبره فهو مما لا يحتملها كالعدرا الحمام والبيت الصغير والحائط ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتملها ان يكون قد راعوا ما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لأنها اجابة فتوجب المنازعة وما لا يحتملها الدرهم الصحيح حتى لو وهب درهمين لصاحب رجلين صحيح ولو كان معه درهمان فقال لرجل وهبت لك درهمين ما فان كانا متساويين لم تجز الهبة الا ان يفرز احدهما وان كانا مختلفين يجوز لعدم احتماله ما في القطعة فلا تجوز الا بالافراز ولو كان عبد بين رجلين فوهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان يحتمل القسمه لا يصح اصلا وان كان لا يحتملها صحت في نصيب صاحبه ولو وهب احد الشريكين حصته من الرمح لا تجز وان كان المال قائما لم يصح لاحتماله القسم وان كان مستهلكا صح لان الدين لا يحتملها كذا في المحيط وفي المحاج يقال سهم شاة اي غير مقسوم واراد المصنف بالشيوع المانع الشيوع المقارن للعقد لا الطارئ كأن يرحس الزاوية في بعض الهبة شاة فانه لا يفسدها اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طارئ فبذلك الهبة لان الرهن يبطله الشيوع الطارئ كالمقارن كذا في النهاية (قوله) وان قسمه وسيله صحيح اي لو وهب شاة ما يقسم ثم قسمه وسيله صحيح وما لم يكن لان الامام بالقبض وعند لا شيوع وافاد انه لو قبضه معا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه لأنها هبة قاسمة ما لا وهي مضمونة بالقبض ولا تفيد الملك للموهوب له وهو المختار فلو باعه الموهوب له لا يصح كذا في المبني بالجمعة وافاد انه لو دفع درهمين الى رجلين وقال احدهما هبة لك والاخر امانة عندك فوله كاجبة ما يقسم درهم الهبة وهو في الاخر امين كذا في فتاوى قاضيان وافاد انه لو وهب نصف الدار من رجل ولم يسلم ثم وهب النصف الباقي لرجل فسلم جميع الدار منه جازة يجوز وافاد انه لو وهب نصف الدار لرجل فسلم ثم وهب النصف الباقي لرجل فسلم جميع الدار منه جازة فكذا العقدين فاسد كما صرح به الاستبحاني ومجاد كرهه شاعلم ان قوله تصح في محور مقسوم ومعناه انها تملك بهذه الشروط لان الهبة متوقفة على القسمه لانه لو وهب شاة ما يقسم تصح الهبة من غير ملك وله هذا الوقضه مقسوما ملكه ولو كان شرط الهبة لاحتيج الى تجديد العقد كما لا يخفى (قوله) وان وهب دقيقا في بر لا وان طعن وسلم اي لا تصح الهبة وأشار به الى ان هبة المعسوم تقع باطله فلا تعود صحيحة بالتسليم قد دخل فيه الموهوب دهنان في قسم أو سمنان في ابن أو رجل حارة وخرج عنه اللبن في الشروع والصوف على طهر الغنم والريع والتحل في الارض والتمرق التحل والدار

الدار الخ قال في جامع التصولين بر من فتاوى القاضي طهيري ويشترط كون الموهوب مقبولا ومقررا وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف دار شاة ما لم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل حاز اه ثم من نحو اهر زاده الشيوع حالة القبض نعم الهبة وحالة العقد لا يحتمل والتمرق الهبة الصحيحة فبذلك لا في القاسمة اه

(قوله بخلاف ما لو وهب المتاع الخ) (فقط) أي فتأوى القاضي طهر جازية الشاغل لا المشغول والاصل ان الشبهة قال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذ القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع (ت) أي الزيادة وهبه دابة مسرحة بدون سرخا وحامها وسلمها فكذلك لم يجز لاشتغالها بما حاز عكسه لعدم اشتغالها بما عاوى على هذا الرهن قال صاحب جامع الفصولين أقول فيه نظر اذ الدابة شاعلة للسرجه والجامع لا مشغولة (صل) أي الاصل عكس في ما تبين الصور تبين بقول المحققين الظاهر ان هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب نور العين (قوله وقد بنا بكون ٢١٢ الدال الموهوبة مشغولة الخ)

(ت) رفرال يادات حاز هبة المشغول بملك غير الواهب فسادا عارينا فوضع فيه المعير أو المستعير متاعا غصبيه ثم وهبه اليه من المستعير جاز وكذا الوهب بيتاعا فيه أو جوا القام بغيره من المتاع وسلم ثم استحق وكذا الدهن في السمن والسمن في اللبن وملك بالقبض حديد لوفى يد الموهوب له وهبة الاب لطفه تتم بالعقد

التي فيها متاع الواهب والجو الق الذي فيه الدقيق أو السرج أو اللجام دون الدابة أو حلي الحاربية دونها أو دابة وله علم ارجل أو قسمة فيها ماء دونه فانه كالمشاع يضر ويملك اذا فصله وسلمو يعتبر الاذن بالقبض بعد الفراغ ولا يعتمد بالاذن قبله كما لا يعتمد بالتسليم قبله بخلاف ما لو وهب المتاع الذي في الدار وسلمها معسه أو الدقيق في الجوالق وسلمها أو دابة مسرحة لمجتمعة دونها أو حاربية علمها على ذوبه أو حلا على دابة دونها وسلمها أو ماء في قسمة دونها أو دارها ولها فيها أمتعة وهو ساكن فيها حيث يجوز وان وهب دارا فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا حازت في المتاع خاصة وان بدأ فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدار حازت الهبة فيها لانه حين هبة الدار لم يكن للواهب فيها شيء وحين هبة المتاع في الاول زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار ليتم قبضه فيها فلا ينقلب القبض الاول صحيحا في حقها كذا في المحيط وقد بنا بكون الدار الموهوبة مشغولة بمتاع الواهب لانه لو تبين ان المتاع مستحق للغير صحت الهبة لان بد غير فاصرة عنها فلم يظهر انها مشغولة بمتاع الواهب كما لو كان فيها متاع غصبه الواهب أو الموهوب له ولو ملك المتاع ثم ظهر الاستحقاق ان شاء المستحق ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له عوضه عنها أولا في قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في المحيط (قوله وملك بالقبض حديد لوفى يد الموهوب له) يعني ملك الموهوب له العين من غير اشتراط تحديد القبض اذا كانت في يده لحصول الشرط أطلقه فشم ما اذا كانت في يده أمانة أو مضمونة ولو بدعيه لانه بعد الهبة لم يكن عاملا لملك فاعتبرت يده الحقيقة والاصل انه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر واذ تغاير ناب الأعلی عن الأدنى لا عكسه فتاب قبض المغصوب والمبيع فاسدا عن قبض البيع الصحيح ولا ينوب قبض الأمانة عنه وفي الكافي من باب المتفرقات تقايضا فبقيا لا واشترى أحدهما ما قال صار قابضا بنفس العقد لان العرضين قائمان فكان كل واحد مضمونا بقيمة نفسه كالمغصوب ولو ملك أحدهما فبقيا لا ثم جدد العقد في القائم لا يصير قابضا بنفس العقد لانه يصير مضمونا بقيمة العرض الآخر فشا به الموهوب اه وذكروا تتعلق بالقبضين فراجعها (قوله وهبة الاب لطفه تتم بالعقد) لان قبض الاب ينوب عنه وشمل كلامه ما اذا كانت في يده مودع الاب لان يده كيدته بخلاف ما اذا كانت في يد العاصب أو المرتين أو المستاجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لانفسهم وشمل ما اذا لم يشهد فان الاشهاد ليس بشرط لصحة او ما في الكافي للحاكم من اشهاد الاب عليها فلا احتياط للخرز عن مجوده أو مجوده ورثته وشمل ما اذا لم يقبل الاب لان الاب يتولاها كتنفي فيه

المتاع جاز في الدار والجوالق اذ يد الواهب كانت ثابتة على البيت والمتاع جميعا حقيقة فصح التسليم ثم بالاستحقاق ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر ان البيت مشغول بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض شرط تمامها كالهبة أقول في الفصولين استدلال بهذه

المسائل على جواز هبة المشغول بملك غير الواهب وقد صرح في زيادات قاضيان ان الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تتمتع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تتمتع واستدل عليه بما مر من مسائل الاجارة والغصب والاستحقاق فظهر ان الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذ لم يكن في يد الموهوب له وقد قررته في شرح لما ثبت الاشارات كذا في جامع الفصولين واقره في نور العين

بالايجاب كبيع ماله من ابنة الصغير وشمل ما اذا كان عبداً انما أو أرسله في حاجته فهو شبه له قبل
عوده وانما صحته وشمل ما اذا كانت دارا مشغولة بمتاع الاب فانه لا يمنع كما اذا كان ساكناً فيها وأراد
بالاب من له ولاية عليه في الجهة فتشمل الام اذا وهبت ولاولى له ولاوصى وكل من يعوله لوجود الولاية
في التأديب والتسليم في الصناعة فتدخل الاخ والعلم عند غيبة الاب عبية منقطة اذا كان في عياله هم
واذا علم المحكم في الهبة علم في الصدقة بالاولى وقيد بالطفل لان الهبة للولد الكبير لا يتم الا بقضيه ولو
كان في عياله كذا في المحيط وأطلق الهبة وانصرفت الى الاعيان فاستفيد منه ان الام لو وهبت مهرها
لولدها قبل ان تقبضه لا يتم الا بقض الولد بعد ان تساطه عليه كذا في فتاوى قاضيان (م) فروع
بكره تفضل بعض الاولاد على البعض في الهبة حالة الصحة الا ان زيادة فضل له في الدين وان وهب ماله
كله لواحد جاز قضاؤه هو آثم كذا في المحيط وفتاوى قاضيان رجل أمر شريكه بان يدفع الى ولده
مالا فامتنع الشريك عن الاداء كان للاب ان يخصه ان لم يكن على وجه الهبة وان كان على وجهها
لانه في الاول وكيل عن الاب وفي الثاني لا وهي غير نامة لعدم الملك لعدم القبض وفي الخلاصة
المختار التسوية بين الذكر والانثى في الهبة ولو كان ولده فاستفاد ان يصرف ماله الى وحيه
الحجر ويحرمه عن الميراث هذا خبر من تركه لان فيه اعانة على المعصية ولو كان ولده فاستفاد ان يعطى
له أكثر من قوته ولو اتخذ لولده ثيابا ثم أراد ان يدفع الى آخر ليس له ذلك الا ان يبين وقت الاتخاذ
انه عارية وكذا لو اتخذ للمعدة ثيابا فارد ان يدفع الى غيره وان أراد الاحتياط يبين انها عارية حتى
يمكنه ان يدفع الى غيره اه وفي المبتغى بالغيب المتعمدة من آخره من صنع لولده ثيابا قبل ان
يولد ليوضع عليها نحو المخفة والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها ثم مات الولد لا تكون الثياب
ميراثا لم يقران الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه عليها اذا لبسها يكن قال ان فلانا كان
لابسا فهو اقرار له بخلاف ما اذا قال كان قاعدا على هذا البساطة او ناعما عليه لا يكون مقررا بذلك
اه (قوله وان وهب له أجنبي يتم قبض وليسه) لان للولى ولاية التصرف في ماله وقبضهما منه
أراد بالولى هنا واحدا من أربعه وهو الاب ووصيه والمجد ووصيه على هذا الترتيب وأطلقه فشمّل
ما اذا كان في حجره أو لا ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في
عيال القابض أو لم يكن وسواء كان ذارحهم محرم أو أجنبيا والمراد بالوجود الحضور فلا وجوب غيبة
منقطة جاز قبض الذي يتلوه الى الولاية كذا في الخلاصة ويباح للوالدين ان ياكلوا من المأكول
لموهوب للصغير كذا في الخلاصة أيضا فاذا أن غير المأكول لا يباح لهم الا عند الاحتياج كما لا يخفى
وأشار المؤلف الى أن ما علم انه وهب للصغير يكون ملكا له اما لو اتخذ الاب ولية للمهدي فاستدعى
الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فان كانت الهبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله
الصبيان فالهدية للصبي وان كانت غير تلك كالدراهم والدينانير والحجر وان ومتاع البيت بنظر الى
المهدي ان كان من أقرباء الاب أو معارفه فهو للاب وان كان من أقرباء الام أو معارفها فهو للام
وسواء كان المهدي يقول عند الهدية هذا للصبي أو لم يقل وكذا لو اتخذ الولية لرفاق بنته الى بيت
زوجها فاهدى أقرباء الزوج أو المرأة وهذا اذا لم يقل المهدي أهديت للاب أو للام وتعدى الزوج
الى قوله اما اذا قال شيئا والقول قوله كذا في الخلاصة اه (قوله وأمه وأجنبي لوى حجرهما) أي وتم
الهبة بقبض الام أو الأجنبي بشرط أن يكون في حجر القابض لان للام الولاية فيما يرجع الى حفظه
وحفظ ماله ولا أجنبي يدعيه لا ترى انه لا يمكن أجنبي آخر ان يزعجه من يده فيملك ما يخص به عا

وان وهب له أجنبي يتم
بقبض وليه وأمه وأجنبي
لوى حجرهما

(قوله وشمل ما اذا كانت
دارا مشغولة بمتاع الاب
الح) قال الرملي وكذا اذا
وهبت المرأة دارها
لزوجها وهي ساكنة فيها
ولها المصلحة فيها والزواج
ساكن معها حيث يصح
كما في التخييس اه وفي
فتاوى أبي الليث رجل
وهب لابنه الصغير دارا
والدار مشغولة بمتاع
الواهب جاز وفي العتابة
وهو المأخوذه وعليه
الفتوى (م) وسياق بعد
هذا عن أبي حنيفة وأبي
يوسف ما يخالف هذا وفي
المنتقى عند محمد رجل وهب
دارا لابنه الصغير وفيها
ساكن باجر قال لا يجوز ولو
كان بغيرا جاز وكان فيها
يعني الواهب فالهبة جائزة
كذا في التتارخانة (قوله
ولو اتخذ لولده ثيابا الح)

منه ودفعه لا خير نصفه
إذا كان دفعه ولده على
وجه التملك وإذا دفعه
على وجه الإباحة لا يضمن
قال عرف به أن مجرد
الدفع من الأب إلى الصغير
لا يكون تملكاً وأنه حسن
أه (قوله وقيدنا بكون
الموهوب لهما كبيرين
الح) قال الرملي التقييد
لا يفيد إلا الإشارة إلى
خلافهما فكان الأولى
أن لا يذكره ويقول أطلق

وبقبضه ان عقل ولو
وهب اثنين دار الواحد
صح لأكسبه

الاثنين فأفادته لافرق
بين أن يكونا كبيرين
أو صغيرين أو أحدهما
كبيراً والاخر صغيراً
وفي الأولين خلافهما
نأمل لانه (قوله ولو هب داراً

من اثنين الح) قال الرملي
ظاهر هذا أنهم مالو كافا
صغيرين في عياله جاز
وفي النزازية ما يدل عليه
ولكن هذا كله على
قولهما لا على قوله لما
صرح به في الحاشية
فراجعه ان شئت وأصل
الوهم أن صاحب المقتني
ذكر المحكم في مسألة
الاثنين الصغير والكبير

حقه وليس مراد المصنف رحمه الله بقصر الحكم على الأم والأخت بل كل عريب عير الأب والجد
ووصفهما كالأم يتم بقبضه ان كان الصغير في عياله والأفلا ودخل الملتقط في الأختي فان له أن
يقبض هبة اللقيط ان كان في عياله وليس له أحد سواه كذا في فتاوى قاضيان وأشار المصنف إلى
أن الأختي أن يسلم الولد الذي في حجره في صناعته كقبضه ما وهب له وان لم يكن وصياً كذا في
الخلاصة وقيد بقبض الهبة لانه إذا قبضها الأختي أو غيره غير الأب بعبء المتقدم ليس له الاتفاق
مهما كذا في الخلاصة من الأحاديث (قوله وبقبضه ان عقل) أي تتم هبة الأختي للصغير
بقبض الصغير ان كان عاقلاً لانه نافع في حقه وهو من أهله والمراد من العقل هنا أن يكون مميزاً
يعقل التخصيص أطلق المصنف رحمه الله تعالى فشمع ما إذا كان الأب حياً أو ميتاً كما صرح به في
الخلاصة وأشار إلى انه كما يتم بقبضه يصح رده وله إذا قال في المبتغي بالمجتمعة من وهب للصغير يعبر
عن نفسه شيئاً فرده يصح كما يصح قبوله وفي المبسوط من وهب للصغير شيئاً له أن يرجع فيه وليس
للأب الرجوع من مال الصغير أه وفي فتاوى قاضيان وبيع القاضي ما وهب للصغير حتى
لا يرجع الوهاب في هبته أه وقيد بالهبة لان المديون لو دفع ما عليه للصبي ومستأجره لو دفع الأجرة
إليه لا يصح وأفادته تصح الهبة للصغير الذي لا يعقل ويقبضه عليه وأشار بإطلاقه إلى أن الموهوب
لو كان مديوناً للصغير تصح الهبة ويسقط الدين كما صرح به قاضيان في فتاواه (قوله ويجوز
قبض زوج الصغيرة ما وهب بعد الزفاف) لتفويض الأب أموراً إليه دلالة قيد بالصغيرة لانه لا يملك
قبض ما وهب لزوجته البالغة كما لا يملكه الأب وقيد بكونه بعد الزفاف لانه لا يملكه قبله وعلى
الشارح له بانه لا يعولها قبله فاستفاد منه أنها لو كانت ممن تقدر على الجماع وكان المانع من
الدخول من قبله جاز قبضه قبله لانه حينئذ يعولها لكن ذكر صاحب النهاية غلة مركبة من شيئين
وهو انه بعد الزفاف يعولها وله علم ايد مستحقة في المسئلة المفروضة وان كان يعولها ليس له علمها
بعدم مستحقة فاتفق المحكم طلقاً كالأختي وأطلق المصنف فأفادته يملك القبض بعد الزفاف حال حياة
الأب أيضاً بخلاف الأم ومن معناها كما تقدم وأشار إلى انه لا فرق بين كونها ممن تجامع أولاً وهو
الصحيح وأشار بقوله يجوز إلى أن الأب لو قبضها جاز إلى انه لو قبضها جازاً أيضاً ان كانت عاقلة وقيد
بقوله ما وهب لانه لا يملك قبض ديونها مطلقاً وقيد بالصغير والصغيرة لان ما وهب للبعد المحجور
لا يملك المولى قبضه وانما يملكه العبد وإذا قبضه مملكه المولى لانه كسب عبده وكذا المكاتب
لكن لا يملكه المولى لانه أحق بكسابه كذا في المحيط (قوله ولو هب اثنين داراً الواحد صح)
لانهما ساساها حله وهو قد قبضها جهالة فلا شيوخ (قوله لأكسبه) وهو أن يهب واحداً من اثنين
كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد عند أبي حنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهما ما يدل
انه لو قبل أحدهما فيمالياً يقسم تحت في حصته دون الآخر فرفع علم انها عقدان بخلاف البيع فانه
لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز نظراً إلى انه عقد واحد فلا شيوخ قيد بالهبة
لان الزهر من رجلين والأحارة من اثنين حائراً اتفاقاً وقيد بكون الوهاب واحداً لان الوهاب لو كان
اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لا أحدهما بعينه ونصيب الآخر
للاخر لا يجوز اتفاقاً كذا في النهاية وقيدنا بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو هب داراً من

عبر مضاف إلى أحد فهو له قول الكل ولو كان كذلك لم يطل إطلاق المتن في قوله لأكسبه فامل أه أقول نص
عبارة الحاشية هكذا ولو هب داراً لابن له أحدهما ما خير في عياله كانت الهبة فاستدع عند الكل بخلاف ما لو هب من

كبير من وسلم اليه ما جلة فان الهبة جائزة عند أي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشيوخ لا وقت العبادة ولا وقت القبض
 وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب قابضا خاصة الصغير فيمكن الشيوخ وقت القبض اه وانت خير بيان اظهار
 الفرق بين المستثنين مبني على قول الصاحبين القائلين بجوازها لكبيرين مع موافقتهما الامام بعدم جوازها لكبير وصغير بدليل
 قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل فليست مسئلة الكبير والصغير مبنيّة على قولهما فقط فبما فهمه المؤلف من عبارة صاحب
 المتقي انها قول الكل صحيح لا وهم فيه وبعبارة المتون لا تنافيه كما لا يخفى على من فيه نعم اذا قلنا اذا كان الزائدان صغيرين تجوز الهبة
 يكون مخالفا لطلاق المتون عدم جواز هبة ٣١٦ واحدا من اثنين ولكن اذا تأمل الفقيه في غلة عدم الجواز على قول الامام

ان اثنين أحدهما صغير والاخر كبير والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا
 حصة الصغير في النصف الاخر شائعا كذا في الحيط وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا
 ثلثها ولهذا ثلثها ولهذا نصفها ولهذا نصفها لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وان قبضه وقال
 محمد يجوز ان قبضه وقيدنا بالدار ومراعاة ما يحتمل القسمه لان ما لا يحتملها كالبيت يجوز انما قاضا
 وقيد بكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين بقبضه فقبضاها جاز كذا في فتاوى
 قاضيان (قوله وصح تصدق عشرة وهبته الفقيرين لا لغنيين) أي لا يجوز التصديق بهما على
 غنيين ولا هبتهما والفرق أن الصدقة يراد بها وجه الله وهو واحد فلا شيوخ والهبة يراد بها
 وجه الغني وهما اثنان والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان
 نهما اتصالا معنويا وهو ان كل واحد منهما عليك بغير بدل فيجوز استعاره أحدهما للآخر
 والهبة للفقير لا توجب الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع وصح في الهداية ما ذكره المصنف
 من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علم بما قدمناه أن المراد من في الصحة ههنا في الملك ولو
 قسمها وسلمها لهما صححت وملاكها كما لا يخفى والله اعلم

باب الرجوع في الهبة

لا خفاء في حسن تأخيره (قوله صح الرجوع فيها) يعني صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم ينع
 مانع من الموانع الالتمية والمراد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الايمان لا في حق
 الاقوال وأشار بذكر الهبة دون الجواز الى أنه يكره الرجوع فيها وظاهر كلام المبسوط وتبعه في
 النهاية أنها كراهة تنزيه فانه قال انه غير مستحب ومقتضى دليل الشافعي القائل بعدم الرجوع
 الا في ما يبطل الوالد لولده أنها كراهة تحریم وهو ما رواه أصحاب السنن الاربعة مرفوعا لا يحمل لرحل
 أن يعطى عطية أو يهب هبة فبرجع فيها الا الوالد فيمّا يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية
 ثم يرجع فيها كمثل الكتاب يرجع في قيمته فانه يأكل حتى يشبع فاذا شبع قام ثم عاد في قيمته ونقل
 تحكيها الحافظ الزبلي فان بهذا يحصل الجمع بين هذا وبين ما استدل به أقمتنا الهبة وهو ما رواه

وهي تحقق الشيوخ يحزم
 بتقيد كلام المتون بغير
 ما اذا كانا صغيرين لان
 الاب اذا وهب منهما
 تحقق القبض منه لهما
 بغير العقد بخلاف ما اذا
 وصح تصدق عشرة وهبته
 لفقيرين لا لغنيين
 (باب الرجوع في الهبة)
 صح الرجوع فيها

كان أحدهما كبيرا
 فان قبض الكبير بتأخير
 من العقد فيحقق الشيوخ
 عند قبضه كما مر عن
 الحنابلة وبعبارة البرازية
 أوضح في افادة المراد
 حيث قال لان هبة الصغير
 منعقدة حال مباشرة
 الهبة لقيام قبض الاب
 مقام قبضه وهبة الكبير
 محتاجة الى قبول فسقطت
 هبة الصغير فيمكن

الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منما اه أي فاذا سلمها الى الكبير أو لاهم وهبها
 منها لتحقيق القبضان معا وقت العقد فلم يتمكن الشيوخ ومقتضاه أنه لو سلمها الكبيرين ثم وهبها منهما تصح فليترجع (قوله
 فلا شيوخ) أشار بنفي الشيوخ في هذه الصورة الى أن الشيوخ اذا تحقق في الصدقة بقبضها لانها كالهبة في ذلك كما سألني
 آخر الباب فاذا تصدق ببعض ما يحتمل القسمة على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوخ بخلاف التصديق بكمه على فقيرين
 عليه من عدم الشيوخ (باب الرجوع في الهبة) (قوله فانه قال انه غير مستحب) قد يقال ان ما كان غير
 محبوب شرعا كان مكرها فمفني غير مستحب كونه مكرها ومطلق الكراهة للتحریم ويدل له تعبير الزبلي بأنه فيج كإباني
 ولا سيما وقد وجد دليل خاص من السابقة على التحريم وهو الحديث السابق

رجوع الواهب هنا مطلقا قال في المنظومة الرهبانية * وواهب دين ليس يرجع مطلقا (قوله لان النعمة ان كالحمل
الخ) قال الرملي وفي السراج الواهب ولو وهب له جار يشقيل في يد الموهوب ٢١٧ له فاراد الرجوع فيه اقبل انفضال الولد لم

الحاكم ومعه مرفوعا من وهب هبة فهو احق بها ما لم يثبت منها اى لم يعوض ويدل على انها كراهية
تحرير قول الشارح ان الرجوع قبيح ولا يقال للمكروه تبريرا قبيح لانه من قبيل المباح او قريب
منه وقد يقال ان الحديث المقيد لعدم الحمل محمول على ما اذا كان بغير قضاء ولا رضا كما اشار اليه في
المحيط وشمل كلامه ما اذا قال الواهب اسقط حق من الرجوع فانه لا يسقط حقه وان الرجوع كذا في
فتاوى قاضيهان وشمل ما اذا قال لا تحرب لفلان عن الف درهم فهو المأمور كما امر كانت
الهبة من الاثر ولا يرجع المأمور على الاثر ولا على القابض ولا لا ثم ان يرجع في الهبة والدافع
يكون متطوعا ولو قال هب لفلان الف درهم على انى ضمان ففعل جازت الهبة ويضمن الاثر للمأمور
ولا ثم ان يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع كذا في فتاوى قاضيهان من باب الكفالة بالمال
واطلق الهبة فانصرفت الى الايمان فلا رجوع في هبة الدين للمدين بعد القبول بخلافه قبله لكونها
اسقاطا كما قدمناه وشمل كلامه ما اذا وهب عبدا فلا حدهم الرجوع في نصيبه مع غيبة صاحبه لان
الشيوع لا يمنع فسخها بدليل ان الواهب ان يرجع في بعضها كذا في المحيط وفي فتاوى قاضيهان
الواهب اذا اشترى الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي له ان يشتري لان الموهوب له يستحق من
المالك فيصير مشتريا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولده شيئا لان شفقتة على ولده تمنعه من الشراء
باقل من قيمته (قوله ومنع الرجوع دمع خرقه) اى وضع الرجوع في الموهوب الموانع السبعة
الا فى تفصيلها (قوله فالدال الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والسمن) اى حرف الدال اشارة
الى ان الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع كما اذا شب الصغير ثم شاخ لانه لا وجه الى الرجوع
فيما دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد قيد بالزيادة لان النقصان
كالحمل وقطع الثوب بفعل الموهوب له ولا غير مانع وقيد بالمتصلة لانه المنفصلة كالولد والارث
والعقر غير مانع من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف الردي العيب حيث يمنع زيادة
الولد ومراة الزيادة في العين الموجبة لزيادة القيمة فدخل الحمل والحياطة والصبغ وزيادة القيمة
بالنقل من مكان الى مكان واسلام العبد وعفو ولي الجناية عنه وسماع الاصم وانصار الاعمى وخروج
الزيادة من حيث السعرة فله الرجوع والزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له لو كان
الموهوب حتى خطا وتعليمه القرآن أو الكتابة أو الصنعة والبناء والغرس اذا كان لا يوجب زيادة في
الارض كبناء قنور الخبز في غير محله وان كان يوجب في قطعة منها امتنع فيها فقط هذا حاصل
ما ذكره الشارح هنا وقد ذكر قاضيهان في فتاواه ما يخالف بعضه فذكر ان الزيادة لو ذهبت كان
للاهب ان يرجع في هبته ولو علمه القرآن أو الكتابة أو القراءة أو كانت عجمية فعلها الكلام
أو شيئا من الحروف لا يرجع الواهب في هبته لمحدث الزيادة في العين وذ كرى المحيط الاولى بلا
خلاف والثانية على خلاف والمسئلة الاولى مذ كورة في الكافي للحاكم الشهيد ثم قال ولو وهب جارية

وقد ذكر قاضيهان في
فتاواه ما يخالف بعضه
ومنه قوله ولو وهب
عبدا صغيرا فشب وصار
رجلا طويلا لا يرجع
الواهب فيه لان الزيادة
في البدن تمنع الرجوع
سوان كانت تنقص القيمة
(قوله ولو علمه القرآن الخ)
قال في التارخانية وفي
واقعات الناطقي رجل
وهب لرجل جارية فعلمها

القرآن والكتابة أو المشط لمس له أن يرجع هو المختار (قوله والمسئلة الاولى مذ كورة في الكافي) قال في غاية البيان حرقا في
الكافي رجل وهب لرجل أرضا فبنى فيها الموهوب له بناء ثم أراد الواهب الرجوع فخاصمه الى القاضي فقال له القاضي لمس لك
ان يرجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيخاني يريده ان قول القاضي
لم يرجع قضاء حتى لا يمتنع وانما وقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحكم اه ومثله في التارخانية عن المحيط

في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع وقصارة الثوب زيادة بخلاف
 غسله وقتله ان لم يرد في الثمن ولو قطعت يده واخذ الموهوب له أرضه كان الواهب ان يرجع
 ولا يأخذ الارش ولو مرض عبده فداواه لا يمتنع الرجوع بخلاف ما لو كان مريضاً فداواه فبعت كذا في
 الحيط وذكر الشارح أنهم مالوا باختلاف في الزيادة كان القول الواهب لانه يتكرار في قول العقد بدو كفي
 فتاوى فاضيلان تفصيلاً أحسنهما هو أن الزيادة المتولدة ككبر الجارية الصغيرة اذا أتت كبر الواهب
 وجودها عند الموهوب له كان القول قوله وأما في البناء والحياطة ونحوها كان القول قول الموهوب
 له وهكذا في الحيط الا أنه استثنى ما اذا كان لا يبنى في مثل تلك المدة قال وكذلك في الصبيح واليت
 السويقي يسمى لانها بما يقبل الانفكاك والمذبحي يدعي أنه وهب له هذه الزيادة والموهوب له يتكر
 فيكون القول قوله ونقط المحض باعرا به زيادة مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غير مانع
 لجعلها حطباً بخلاف جعلها أبواباً وحذوها ونحوها عن أخيه أو هدى أو غيرهما لا يمنع وفي الحيط
 وهب ثوباً فاشقه نصفين وخاط نصفه قبالة أن يرجع في النصف الباقي لانه لا مانع في النصف
 الباقي ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان كان يمكن نزع
 ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه لا يرد في ثمنه وان قطعه
 مصغراً وكتب لا يرجع لانه يرد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها أو حديثاً أو شيئاً
 ان كان يرد في ثمنه لا يرجع وان نقص يرجع (قوله والميم موت أحد المتعاقدين) يعني حرف
 الميم اشارة الى أن موت أحدهما مانع اذا كان بعد التسليم لان موت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة
 فصار كما اذا انتقل في حال حياته واذا مات الواهب فوارثه أحجب عن العقد اذ هو ما أوجبه وهو محرم
 خيار فلا يورث كخيار الشرط بخلاف خيار العيب كما عرف فيسندنا بكونه بعد التسليم لانه لو مات
 أحدهما قبله بطلت لعدم الملك ورجوع المستامن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها
 كما لو كان كان الحربى اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جاز استحساناً بخلاف
 قبضه بعد موت الواهب كذا في المبسوط وفي الحيط ولو قال رجل وهب لك وارثي هذا العبد فلم يقبضه
 في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضت في حياته والعبد في يد الوارث والقول
 قول الوارث لان القابض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض (قوله والعين العوض) فان قال
 خذته عوض هبتك أو بدلها أو بمقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع لما تقدم في الحديث من قوله
 ما لم يثب عنها وأشار بقوله خذته الى آخره الى أن الشرط في كونه عوضاً ان يذكر لفظاً يعلم الواهب
 أنه عوض فاذا دانه لو وهب له شيئاً أو تصدق عليه ولم يذكر أنه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل
 منهما أن يرجع في هبته وأشار بقوله فقبضه الى أنه يشترط في العوض شرائط الهبة من القبض
 والافراز فاذا أنه تمام ذلك جديد وان سمي عوضاً قبل على أنه يجوز بأقل من الموهوب من حبه في
 المفدرات ولا يجوز للاب أن يعرض عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد لآخر ثم عرض فلكل
 منهما الرجوع كذا في الحيط ولا يصح تعويض المسلم للنصراني من هبة خراج أو خبز بر المأنة لا يصح
 تملكاً من المسلم كذا في المبسوط ودل ذكر العوض على أنه يشترط أن لا يكون بعض الموهوب فليس
 عوضه البعض عن الباقي فله ان يرجع في الباقي ولو كان الموهوب شيئاً فعوضه أحدهما عن
 الجميع ان كانا في عقد واحد لم يكن ذلك عوضاً وان كانا في عقدين مختلفين في مجلس أو مجلسين
 فعوضه أحدهما عن الآخر فهو عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين

والميم موت أحد المتعاقدين
 والعين العوض فان قال
 خذته عوض هبتك أو
 بدلها أو بمقابلتها فقبضه
 الواهب سقط الرجوع
 (قوله ونحوها عن أخيه
 الخ) وفي الحاشية أو بقرة
 فذبحها فله أن يرجع فيها
 وهذا بخلاف وكذا
 لو حصى بها أو ذبحها في
 هدى المنة فليس له أن
 يرجع فيها في قول أبي
 يوسف وقال محمد يرجع
 ونحوه الاخيه والمنعة
 ولم ينص على قول أبي
 حنيفة واختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم انه
 كقول محمد وهو الصحيح
 كذا في التمار خانية

وصدق الحنظلة يصلح عوضا عنها الكوفة حادنا الطعن وكذا الوصع ثوبان الثياب الموهوبة
 أو خاطبه أولت بعض السويق ثم عوضه لأن حقه في الرجوع قد انقطع بهذا الصنع كذا في المسوط
 والمشهد وعليه بالهبة إذا ضمن شهوده بعد رجوعهم لا رجوع له على الموهوب له لمحصل العوض
 وإن لم يصممهم فله الرجوع ذكره في فتح القدير من الشهادات ولو وهبه حاربتين فولدت أحدهما
 فعوضه الولد امتنع الرجوع لأنه ليس له الرجوع في الولد فصالح عوضا (قوله وصح من أجنبي)
 أي حاز العوض من أجنبي وسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه لأن العوض لا سقاط
 الحق فيصح من الأجنبي كبدل الخلع والصالح عن إنكار إطلاقه فشمع ما إذا كان باع الموهوب
 له أو بعث أمره ولا رجوع للعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه أو لا لأن
 الدعوى ليس بواجب عليه فصار كالأمر به بان يتبرع لأنسان إذا قال على أني ضامن بخلاف
 المدينون إذا أمر رجلا بأن يقضي دينه حيث يرجع عليه وإن لم يضمن لأن الدين واجب عليه فهو
 كقوله اتفق من مالك على عيالي أو اتفق في بناء داري أو أمر الأسير رجلا بيشتر به ويخلصه أو ليدفع
 القداء ويأخذ منه فإنه يرجع وإن لم يشترط الرجوع ذكره قاضيان من الكفالة بالمال وتماثله
 في كتاب الزكاة وقد ذكر في الفتاوى الظهير بقرينة أصلا حسنا هذه المسائل وهو الأصل في جنس
 هذه المسائل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحس والملازمة يكون الأمر بإدائه سببا للرجوع من
 غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الإنسان بالحس والملازمة لا يكون الأمر بإدائه سببا
 للرجوع إلا بشرط الضمان أم لكن ربما يخرج عنه الأمر بالاتفاق على البناء والأمر بشراء
 الأسير فليتامر (قوله وإن استحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض) لأنه لم يسلم له ما يقابل
 نصفه (قوله وعكسه لا حتى برد ما بقي) أي إذا استحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض (قوله
 ما بقي ثم يرجع لأنه صلح عوضا للكل من الابتداء وبالأستحقاق ظهرا أنه لا عوض إلا هو إلا أنه
 يخبر لأنه ما سقط حقه في الرجوع إلا ليس له كل العوض ولم يسلم له فله أن يردده ورماده العوض
 الذي ليس بشروط فاما المشروط فهو مبادلة كما سبب في فتوزع البديل على المبدل كذا في النهاية
 ودل كلامه على أنه لو استحق جميع العوض فله الواهب أن يرجع في هبته كأنه لم يعوضه أصلا لأن
 كانت فاقعة ولا يصح منه أن كانت هالكه ويشترط أن لا تتراد العين الموهوبة فلو استحق العوض
 وقد أزداد الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة وإن استحق جميع الهبة كان للموهوب له أن يرجع في
 جميع العوض إن كان قائما وبمثله إن هلك إن كان مثليا وبقيته إن كان فريما كذا في غاية
 البيان (قوله ولو عوض النصف يرجع بمالم يعوض) لأن المانع قد يخص النصف غاية ما فيه
 أنه يلزم منه الشروع في الهبة لكنه طارئ فلا يضره كما قدمناه (قوله والخاء خروج الهبة عن ملك
 الموهوب له) أي حرف الخاء إشارة إلى ذلك لأنه حصل بتسليم الواهب فلا ينعضه ولأنه يحدد
 الملك بتحدد سببه وهو كتحديد العين بدليل قصته بريرة رضي الله عنها وأطلق في الخروج فشمع
 ما إذا وهب لسان دراهم ثم استقرضها منه فإنه لا يرجع فيها الاستهلاك كذا في فتاوى قاضيان
 وشمل أيضا ما إذا وهب الموهوب له فإنه لا رجوع للواهب الأول إلا إذا رجع الثاني فله الواهب الأول
 حينئذ الرجوع سواء كان بقبض أو تراص كذا في المسوط وشمل أيضا ما لو وهب لكتاب إنسان
 ثم عجز المالك لم يرجع المسالك في الهبة عند عجزه لا يتقاهما من ملك المالك إلى ملك مولاه
 خلافاً لابي يوسف وفي المحيط ولو تصدق به الثالث على الثاني أو ناعها منه لم يكن للأول أن يرجع

وصح من أجنبي وإن
 استحق نصف الهبة يرجع
 بنصف العوض وبالعكس
 لا حتى برد ما بقي ولو عوض
 النصف ف يرجع بمالم
 يعوض والخاء خروج
 الهبة من ملك الموهوب له

لان هذا ملك جديد لانه عاد اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع
 اه فافاد ان العين اذا عادت الى ملك الموهوب له بفسخ كان الاول الرجوع وان كان استند جديد
 فلا واطاق في الخروج عن الملك فانصرف الى الخروج من كل وجه فلو ضحى الموهوب له بالشاة
 الموهوبة او نذر التصديق بها وصارت محضا فانه لا يمنع الرجوع في الهبة عند أي خبيثة ومحمد بن ابراهيم
 الخروج عن الملك وقال ابو يوسف بامتناعه لانها خرجت عن ملكه الى الله تعالى كذا في شرح
 الجمع ولو ذهبها من غير اخصية يبقى حق الرجوع اتفاقا (قوله وبيع نصفها رجع بالنصف
 كعدم بيع شيء) لان المانع وحده في البعض فيمنع بقدره كما كان له أن يرجع في النصف والعين
 كلها لم تخرج عن ملك الموهوب له لان له حق الرجوع في الكل فله أن يستوفيه أو بعضه (قوله
 والراي الزوجية) أي الزوجية مانعة من الرجوع لان المقصود فيها الصلة أي الاحسان كما في
 القرابة وفي فتاوى قاضيان من المهر بعث الى امرأته متاعا وبعثت أيضا ثم اقرقا بعد الزفاف
 وادعى انه عارية واراد الاسترداد وارادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما عطي لان المرأة زمت ان
 الاعطاء كان عوضا عن الهبة لم تثبت الهبة فلا ثبت العوض اه وفي فتاوى قاضيان ولو وهب
 المرأة شيئا زوجهها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها (قوله فلو وهب ثم نكح رجع
 وبالعكس لا) أي لو نكح ثم وهب لا يرجع لان المعتبر حالة الهبة وفي الاول لم تكن منكروحة
 بخلاف الثاني ولهذا لو ابانها بعد الهبة لم يكن له أن يرجع فيها وقد ذهبا في باب الصرف من الزكاة
 ما يخالف الهبة من المسائل المتعلقة بالزوجية كاشهادة والوصية (قوله والقاف القرابة فلو وهب
 لذي رحم محرم منه لا يرجع) لحديث الحاكم مرفوعا اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها
 وصححه وقال على شرط الشيخين ومفهوم شرطه انها اذا كانت لغير محرم فله الرجوع فهو حجة على
 الشافعي لانه قائل بالمفاهيم وأثبتنا وان لم يعتبروه لكن صرح به في اثر ابن عمر على ما رواه عبد
 الرزاق في مصنفه من وهب هبة لغير ذي رحم فله أن يرجع فيها الا ان يثبت منها آخرجه المحافظ
 الزيلعي ولانه قد حصل مقصوده وهو صلة الرحم أطلقه فشمئ المحرم المسلم والذمي والمستامن كذا في
 المسوط وقيد بالرحم لان المحرم بلا محرم كاخيه من الرضاع وأمهات النساء والربائب وأزواج الميمن
 والبنات لا يمنع الرجوع وقيد بالمحرم لان الرحم بلا محرم كبن عمه لا يمنع الرجوع وفي ذكر القرابة ثم
 تفسيرها بالرحم المحرم اشارة الى انه لو وهب لرحم محرم لا من جهة القرابة كان له الرجوع كما لو وهب
 لابن عمه وهو أخوه رضاعا وخرج ما لو وهب لعبد أخيه أو لأخيه وهو عبد لأجنبي فانه يرجع فيها
 عند أبي حنيفة لان الملك لم يقع فيها للقريب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب اليه اذا
 احتاج اليه وقال لا يرجع في الاول ويرجع في الثانية ولو كان ذارحم محرم من الواهب فلا رجوع
 فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لا يها وقعت تمنع الرجوع كذا في المسوط ولو عجز قريبه المكاتب
 فعد محمد لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع وان كان مولا قريبا للواهب رجع عجز
 المكاتب أو عتق عند الامام وفي فتاوى قاضيان ولو وهب لأخيه ولا حتى شيا فمضاة كان له أن
 يرجع في نصيب الاجنبي (قوله والهاء الهلاك) يعني هلاك العين الموهوبة بما منع وأما هلاك
 أحد العاقلين فقد قدمه لتعذر الرجوع بعد الهلاك (قوله فلو ادماه صدق) أي لو ادعى الموهوب
 له هلاك الموهوب يصدق لانه منكر لو حوّل الرذلة فبعد عوى الهلاك لان الموهوب له لو ادعى
 انه أخوه وأنكره الواهب يستلزم الواهب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب بالازداف كان

و يبيع نصفها رجع
 بالنصف كعدم بيع
 شيء والراي الزوجية فلو
 وهب ثم نكح رجع
 وبالعكس لا والقاف
 القرابة فلو وهب لذي
 رحم محرم منه لا يرجع
 فيها والهاء الهلاك فلو
 ادماه صدق

(قوله ولو كان ذارحم
 محرم من الواهب) كان
 يكون أخوه من أبيه
 مما لا أخيه من أمه

المقصود إقباته دون النسب ذكره قاضيان في فتاواه من باب الاستحلاف وأشار بقوله صدق إلى أن
القول قوله بغير عين ولهذا قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا عين عليه فإن
قال الواهب هي هذه حلف المنكر أنها ليست هذه اهـ (قوله وإنما يرجع الرجوع بتراضيهما أو بحكم
الحاكم) لأنه يختلف بين العلماء وفي أصله وهي وفي حصول المقصود وعنده خفاء فلا بد من الفصل
بالرضا أو بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدا فاعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعته فذلك لم يضمن لقيام
ملكه فيه وكذا إذا هلك في يده بعد القضاء لأن أول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه إلا أن عنده
يعتد عليه لأنه تعدي وإذا رجع بالقضاء أو بالتراضي يكون قسحان الأصل حتى لا يشترط قبض
الواهب ويصح في الشائع وللواهب أن يردده على بائعه سواء كان بقضاء أو رضا لأن العقد وقع جائزا
موجبا على الفسخ فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا له فيظهر على الإطلاق بخلاف الرد بالعيب بعد
القبض بغير قضاء فإنه لا يردده على بائعه الأول لأن الحق هنا في وصف السلامة لا في الفسخ فافترقا
وأما المريض الهبة في مرض موته فاعتبر بمن الثالث وإن كان بقضاء فلا شيء لورثة المريض على
الواهب كذا في فتاوى قاضيان وأشار المصنف إلى أن الواهب بعد التسليم لو استملكها ضمنها ولو
كان عبدا فاعتقه الواهب لم يصح عتقه كذا في فتاوى قاضيان وأعلم أن مرادهم بالفسخ من الأصل
هو أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لأن يبطل أثره من كل وجه فيما مضى والالعادة الزوائد
المنعصلة المتولدة إلى ملك الواهب يرجوعه ويحرم قبل الرد ابتغاء المشتري بالمبيع قبل الرد إذا رد
بغير قضاء وليس كذلك كذا ذكره في جامع الفصولين وفي فتاوى قاضيان لو كان على العبد
جناية خطا فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هبته استسناؤا وإذا
رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية في قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وفي
القياس لا يرجع رجوعه في الهبة وهو رواية عن الثلاثة ولو كان المولى وهب الامة من زوجته بطل
النكاح فإن رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية وفي
رواية يعود النكاح اهـ مختصرا (قوله فان تلفت الموهوبه واستحقها مستحق وضمن الموهوب
اهـ لم يرجع على الواهب بما ضمن) لأنها عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يستحق السلامة ولا يثبت
به الغرور قيد الهبة لأن عقود المعاوضات يثبت بها الغرور فلا يشتري الرجوع على بائعه وكذا
بكل عقد يكون للدافع كالدفع كالدفع والاحارة إذا هلكت البديعة والعين المستأجرة ثم جاء رجل
واستحق البديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فإن المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما
ضمن وكذا كل من كان في معناهما فالخاص إن الغرور يرجع باحدا الأمرين أما بعد المعاوضة
أو بعد يكون للدافع والاحارة كالهبة هنا لأن قبض المستعير كان لنفسه كذا في فتاوى قاضيان
من فصل الغرور من البيع (قوله والهبة بشرط العوض هبة ابتداء) فيشترط فيها التقابض
في العوضين ويبتل في الشيوع يبيع انتهاء فترد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة لا شتمها
على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبهين وقد أمكن لأن الهبة من حكمها تانح الملك إلى القبض
وقد ترائخ عن البيع الفاسد والبيع من حكمه الزوم وقد تنقلب الهبة لازمة بالتعويض فيجمعنا
بينهما وقال الزفر هو يبيع ابتداء وانتهاه في الحقائق وصورته أن يقول وهبتك ذاعلى أن تعوضني
كذا قال وهبتك كذا فهو يبيع اجماعا اهـ وكذا في غاية البيان وظاهره أنه يبيع ابتداء وانتهاه
في فتاوى قاضيان المنكره على الهبة بشرط العوض إذا باع يكون مكرها والمكره بالبيع إذا

وأما يصح الرجوع
بتراضيهما أو بحكم الحاكم
وان تلفت الموهوبه
واستحقها مستحق وضمن
الموهوب له لم يرجع على
الواهب بما ضمن
والهبة بشرط العوض
هبة ابتداء فيشترط فيها
التقابض في العوضين
وتبطل بالشيوع يبيع
انتهاء فترد بالعيب وخيار
الرؤية يؤخذ بالشفعة

(قوله لا يعود الدين
والجناية في قول محمد)
قال في الجانية وعلى قول
أبي يوسف يعود الدين
والجناية وأبو يوسف
استفهم قول محمد وقال
أرايت لو كان على العبد
دين لصغير فوهب المولى
عبده من الصغير فقبل
الوصى وقبض فسقط الدين
فان رجع الواهب في الهبة
بعد ذلك لو قلنا بأنه لا يعود
الدين كان قبول الوصي
الهبة تصرفا زاعلى
الصغير وأنه لا يملك ذلك

وهب بشرط العوض كان مكرها فيه والا كراه باحدهما يكون اكرها بالآخر اه والظاهر ان في هذه المسئلة تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء وقد صرح به في الفتاوى الظهيرية وقال الساجي في الجمع بين وقتي هلال والمحصف في باب ما يجوز من الوقف وما لا يجوز ولو هب الواقف الارض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجوز بشرط عوضا فهو كالبيع اه وفي الجمع وأجاز محمد هبة الاب مال انه الصغير بشرط عوض مساو قيمته يعني وقالا لا يجوز فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير وأرادا بالعوض العوض المعين ادق اشتراط العوض المجهول تكون هبة ابتداء وانتهاء لبطان اشتراطه كسابي والله أعلم

فصل ومن هب أمسة لأجلها أو على أن يرد لها عليه أو يعقها أو يستولدها أو دارا على أن يرد عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا منها أو يهبه ويطل الاستثناء والشروط من قال لمدونه إذا طء غد فهو لك أو أدت منه برى أو أن أدت إلى نصفه فلك نصفه أو أنت برى من النصف الباقي فهو باطل

فصل

فصل في هذا الفصل بمقالة مسائل شتى تذكر في آخر الكتاب (قوله ومن هب أمسة لأجلها أو على أن يرد لها عليه أو يعقها أو يستولدها أو دارا على أن يرد عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا منها أو يهبه ويطل الاستثناء والشروط) لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا فانقلب شرطاً فاستأى والهبة لا تبطل بالشروط انما تبطل في محل العقد لا يبطل بالشروط القاسدة كالنكاح والحلج والصدقة والصالح عن دم العمد والعنق قصير ويبطل الاستثناء ونخرج كل ما يبطله كالمبيع والكتابة وما يصح مع الاستثناء كالوصية والحلج فبهذا يظهر ان استثناء المحل في العقود على ثلاثة مراتب وأما إيراد العقد عليه بانقراده فلا يصح كالمبيع والكتابة وان قبلت الام والهبة والصدقة وان سلم الام التي الموهوب له أو المتصدق عليه والنكاح وموجب مهر المثل ولو صالح عن القصاص على ما في البطن فهو صحيح يبطل للقصاص ونجب الذبة وعقته منفردا صحيح اذا علم وجوده وقته كالوصية والحلج وان لم يكن موجودا وقته فلا يرجع عليها بما ساق لها من المهر ان قالت اخلعني على ما في بطن حاريتي من ولد وان لم تقل من ولد فلا كذا في غاية البيان مختصرا وأشار المصنف الى انه لو عتق ما في بطنها ثم وهبها حارلته لم يبق الجنين على ملكه فاشبه الاستثناء ولو بدر ما في بطنها ثم وهبها لم يجز لان المحل بقي على ملكه فلم يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير في هبة المشاع أو هبة شئ

ملك المالك بخلاف البيع حيث لا يجوز في القصول كلها الا ان يبيع بشرط وقته بقوله ان العوض لا يصح أن يكون بعض الموهوب فهذا بطل قوله على أن يرد عليه شيئا منها سواء كان الشرط بهذه العبارة أو كان الشئ معينا كالثالث والرابع وأما قوله أو يعوضه عنها شيئا فلا يصح أيضا لان اشتراط التعويض في الهبة لا بد أن يكون العوض معلوما لما تقدم اليه فملك مبتدأ وهذا المجهول وبهذا اندفع اشكال الشارح رحمه الله تعالى تبعا لصاحب النهاية وهو انه اذا اراد به الهبة بشرط العوض فهي الشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به أن يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تذكير محض لانه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيئا منها اه قال كلامه لا يتم الا اذا كان العوض معينا وليس مراد المصنف هذا ما ظهر لي قبل الاطلاع على كلام صدر الشرع ثم رأيت به صرح به فقال أقول ان مرادهم ما اذا كان العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما اه (قوله ومن قال لمدونه اذا طء غد فهو لك أو أدت منه برى أو أن أدت إلى نصفه فلك نصفه أو أنت برى من النصف الباقي فهو باطل) لان هبة الدين ممن عليه ابراء وهو تملك من وجه فرتبنا رد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كما في النهاية واسقاط من وجهه فلا يتوقف على القول التعليق بالشروط مختص بالاستقاطات المحضة التي يخلف بها كالطلاق والعساق فلا يصح تعليق

الملكات ولا الاسقاطات من وجهه دون وجهه ولا الاسقاطات من كل وجه ولا يخلصها كالعفو عن
 القصاص وقيل قوله ان أدبت لانه لو قال أنت بري من النصف على أن تؤدي الى النصف صح
 لانه ليس بتعليق بل تقييد ولما قدمناه من باب التعليق ان المعلق يعلى هو ما بعده الا ما قلناه وأشار
 المصنف بقوله لانه لو قال ان هبة الدين للكفيل تملك من كل وجه حتى يرجع بالدين على المدقول عنه
 ولا يتم الا بقوله وبراء الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد بالرد كذا في النهاية ثم قولهم
 ان البراء لا يتوقف على القبول يستغني منه ما اذا أبرأ بالدين بدل الصرف والسلم أو هبته له
 يتوقف على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لقوات القبض المستحق بعقد الصرف والسلم
 ولا ينفردا أحدهما فيفسخه فلا بد من قبوله وفرغ قاضيان على كون البراءة لا يصح تعليقه ما لو قال
 لمدنيون ان مت ففتح الذاء فانت بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة بخلاف ما لو قال ان مت بضم
 الذاء فانت بري من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية ولو قال لمدنيون ان لم تقض مالي عليك
 حتى تموت فانت في حيل فهو باطل بخلاف ما اذا قال اذا مت فانت في حيل كان وصية (قوله وضح
 العمري للعمري حال حياته ولورثته بعده) وهي أن يجعل داره له عمره فاذ مات ترد عليه لمحدث
 الشيخين مرفوعا العمري لمن وهب له (قوله لا الرقي) أي ان مت قبلك فهي لك لمحدث أحمد
 وأبي داود والنسائي مرفوعا من عمر عمري فهي لمعمره بحياء ومما به لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو
 سبيل الميراث فهي باطلة وهذا عند أبي خنيفة ومحمد وأجازها أبو يوسف وأبطل الشرط قياسا على
 العمري (قوله والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا في مشاع يحتمل القسمة) لانها تبرع كالهبة
 فان قامت قد تقدم ان الصدقة لفقيرين جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وضح تصدق عشرة لفقيرين
 قلت المراد هنا من المشاع أن يهب بعضهم لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين
 فإنه لا يشوع كما تقدم (قوله ولا رجوع فيها) أي في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل ولو
 اختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول للواهب كذا في فتاوى قاضيان
 وأطلقه فشم ما اذا تصدق على عتي واختاره في الهداية مقتصر عليه لانه قد يقصد بالصدقة على
 العتي الثواب لكثرة عياله وكذلك اذا وهب لفقير لان المقصود الثواب وقد حصل وفي الميطر حل
 تصدق بصدقة وسلمها اليه ثم تقبلا بالصدقة لم يخرج حتى يقبض لانها هبة مستقبله مستأنفة لانه
 لا رجوع فيها وكذلك الهبة اذا كانت لدى ربح محرم قال أبو يوسف لو تناقضا الصدقة فانت المتصدق
 عليه قبل أن يقبضها المتصدق والمنساقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة لان له
 الرجوع فيها فاذا فعل شيئا لو تقدم الى القاضي فعليه أجرته وان لم يقبض اهـ

(كتاب الاجارة)

لما اشتركت الهبة والاجارة في معنى التملك وكانت الهبة تملك عين والاجارة تملك منفعة قدم تلك
 وآخر هذه لتكون العين أقوى وهي في اللغة اسم الاجرة وهي ما يستحق على عمل الخسر وتماه في
 المغرب وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف وركنها الايجاب والقبول سواء كان بلفظ الاجارة أو بما يدل
 عليه فتنعقد بلفظ العارية حتى لو قال لغيره أعزتك هذه الدار شهر ابكذا أو قال كل شهر بكذا
 وقبل الخاطب كانت الاجارة صحيحة لانها مأخوذة من التعاور والتداول وهو كما يكون بغير عوض
 يكون بعوض والتعاور بعوض اجارة بخلاف العارية حيث لا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك

وضح العمري للعمري حال
 حياته ولورثته بعده وهي
 أن يجعل داره له عمره
 فاذا مات ترد عليه لا
 الرقي أي ان مت قبلك
 فهو لك والصدقة كالهبة
 لا تصح الا بالقبض ولا في
 مشاع يحتمل القسمة
 ولا رجوع فيها

(كتاب الاجارة)

(قوله وهو مخاطرة)
 لا احتمال موت الدائن
 قبله تأمل

(كتاب الاجارة)

هذه الدار غير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية لانها عقد خاص لتملك المنفعة على الوفاة
 بعتك هذا العين غير عوض كان باطلا او فاسدا ولا تكون هبة كذلك في فتاوى قاضيهان ولو قال
 وهبتك منافع هذه الدار شهر انك لا يجوز وتكون اجارة وفي الفتاوى لو قال لا استأجر بيت منك
 خدمة عندك هذا شهر انك لا تفهم اجارة فاسدة وعن محمد لو قال اعطيتك هذا العبد سنة فاعطيتك
 بكذا اجاز وتكون اجارة وفي المحيط ولو قال بعت منك منافع الدار شهر انك لا تدري كرقى العيون ان اجارة
 فاسدة لان المنافع معدومة وهي ليست بمحل للبيع وذ كشيخ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال
 الحر اذا قال لغيره بعتك نفسي شهر انك لا تجوز كذا في اجارة وعن السرخسي ان الاجارة لا تنعقد
 بلفظ البيع ثم رجع وقال تنعقد ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالاعتاطي لان الاجرة غير معلومة وقد
 يجعلون لكل سنة ان تقا وقد يجعلون طسوحا وفي غير الطويلة الاجارة تنعقد بالتعاطي الكلي من
 الخلاصة من الفصل الثاني في صحة الاجارة وقساها وشرطها ان تكون الاجرة والمنفعة معلومتين
 لان جهاتهما تنقضي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في البسدين ساعة فساعة وهي مشروعة
 بالكتاب وهو قوله تعالى فان ارضعن لكم فآتهن اجورهن وغيره والسنه حديث البخاري ورجل
 استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره والا جاع (قوله هي بيع منفعة معلومة باجر معلوم) يعني
 الاجارة شرعا فملكك منفعة بعوض فخرج البيع والهبة والعارية والنكاح فانه استباحة المنافع
 بعوض لا تملكها وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان عقد الاجارة ينعقد باقامة العين بمقام المنفعة
 في حق الانعقاد في حق الملك لان العقد لا بد له من محل لانه شرط للصحة لقول الفقه ان الحال شروط
 وحصل العقد هنا المنافع وهي معدومة والمعدوم لا يصلح محلا فقلت الدار محلا باقامتها بمقام المنافع
 ولهذا لو اضاف العقد الى المنافع لا يجوز ان قال اجرتك منافع هذه الدار شهر انك لا تجوز واعلم ان البيع
 باضافته الى العين والمراد من انعقاد العلة ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب حدوث المنافع
 هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباطا بالحيث والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام
 مشايخنا يوم ذلك والحكم تاخر من زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل
 للترخي كما في البيع بشرط الخيار ثم عقد الاجارة على ما عرف في اصول الفقه علة اسمها الاضافة الحكم
 اليه ومعنى لكونه مؤثرا لاحكام الترخي الحكم عنه كذا في غاية البيان وبهذا تبين ان تعريض
 المصنف اولى من تعريض القيد ويرى بقوله عقد على المنافع بعوض لمساخات انها عقد على العين و
 المملوك المنافع والمراد من المنفعة المنفعة المقصودة من العين حتى لو استأجر ثوبا بالقبض او لا
 عليها او لا بنام او دابة ليربطها في فئانه ويطن الناس انها له او ليحعلها جنبية بين يديه او آنية يضعها
 في بيته يتجمل بها ولا يستعملها او دار لا يسكنها السكن ليظن الناس انها له ملكا او عبدا على
 لا يستخدمه او دراهم يضعها فالاجارة في جميع ذلك فاسدة او لا اجرة له كذا في الخلاصة من المحققين
 الثالث في الدواب وعمل البرازي في فتاواه بانها منفعة غير مقصودة من العين وذ كرقى الخلاصة في كتاب
 العارية انه لو استأجر دراهم ليتجمل بها كانت عارية لا قرضه فافاد ان العارية تختلف الا حار
 اشتراط كون المنفعة مقصودة وأشار بقوله بيع منفعة الى انه لو استأجر خياط الخياط هذه القمصين
 والكم منه او ثيابا على ان لا يخرجه منه فهي فاسدة لانها ليست ببيع عين كذا في المحيط واحترز بقوله
 باجر معلوم عما اذا كان مجهولا كما اذا استأجر عبدا باجر معلوم ويطعمه لا يجوز وكذا لو استأجر دابة

هي بيع منفعة معلومة
 باجر معلوم

(قوله ولو قال وهبتك
 منافع هذه الدار شهر
 بكذا اجوز وتكون
 اجارة) قال الرمي سابقا
 قريبا انه لو اضيف العقد
 الى المنافع لا يجوز اه
 فتأمل اه قلت وسياق
 عن الحنفى نقل قولين في
 المسئلة فلعن ما هنا على
 أحد هما (قوله ولهذا لو
 اضاف العقد الى المنافع
 لا يجوز) قال الرمي ذكر
 في البرازية وكثير من
 السكت قولين في المسئلة
 (قوله فهي فاسدة)
 قال الرمي انما كانت
 فاسدة لانه شرط فيها
 بيع عين حي لو وقعت
 على نفس العين كانت
 باطلا لا فاسدة بما صرحوا
 به من انها لو وقعت على
 ائلاف الاعيان قصدا
 لا تنعقد فتأمل وقوله
 لانها ليست أى الاجارة

بأنه لا يجوز للمسلم أن يتخلف الظن كما ساقى كذا في الخلاصة وفيها أيضا رجل استأجر من آخر غلاما فقال صاحب الغلام بعشرين وقال المستأجر بعشرة فافتروا على ذلك قال هو بعشرين إلا أن يرضى الذي أجره بعشرة (قوله وما صح ثمنها صح أجرة) أي ما جاز أن يكون ثمنها في البيع جاز أن يكون أجرة في الاجارة لان الاجرة من المنفعة فتمتسك بثن المبيع وعمراده من الثمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه الاعيان فان العين تصلح بدلا في المقايضة فتصلح أجرة وأشار المصنف الى انها لو كانت الاجرة دراهم أو دينار انصرف الى غالب نقد الدنان كان الغلبة مختلفة فالاجارة قاسدة مالم يبين نقد دراهم فان بين جاز فانها لو كانت كيليا أو وزنيا أو عند يامتقار بالاف الشرط فيه بيان القدر والصفة ومحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع اذا كان له محل وموثقة عند أي خفيفة وان لم يكن له محل وموثقة فلا يحتاج الى بيان مكان الايقاع وعندهما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين جاز وثبت وانما لو كانت ثانيا أو غيرهما فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه لا يثبت دين في الذمة الا من جهة السلم فكأن لثبوته أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الا على شرائط السلم بخلاف الكيل والوزن لان ثبوتها أصليا في القرض والسلم والاجل في القرض ليس بشرط فان بين جاز كالسلم وان لم يبين جاز كالقرض وهذا كله اذ لم يشترطها فان أشار فهي كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل وانما لو كانت حيوانا فلا يجوز الا أن يكون مقينا كذا ذكره الاستيعابي في شرح مختصر الطحاوي وأما أيضا الى أن هذا الصابط لا يتعكس كليا فلا يقال لا يجوز ثمنها لا يجوز أجرة لان المنفعة يجوز أن تكون أجرة للمنفعة اذا كانت مختلفة كالجفس كاستئجار سكنى الدار بزراعة الارض وان اخذ حنظل لا يجوز كاستئجار الدار للسكنى بالسكنى وكاستئجار الارض للزراعة بزراعة أرض أخرى لان الجنس بانفراده يحرم للنساء (قوله والمنفعة تعلم ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح على مدة معلومة أي مدة كانت) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما فادانها يجوز ولو كانت المدة لا يحدد الى مثله عادة واختاره المحصاف ومنعه بعضهم وأدانها بتجوز مضافا كما لو قال ارضك هذه الدار عند الوفاة يبيعها اليوم وتنتقض الاجارة كما في الخلاصة وفي فتاوى قاض خان الوصي اذا أجر أرض اليتيم أو استأجر لليتيم أرضا بحال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو الصغبر ومثولي الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شيء يسير من مال الاجارة بمقابلته السن الاول ومعهظم المال بمقابلته السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاول لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح فان استأجر أرضا لليتيم أو الوقف بحال الوقف ففي السنة الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من أجر المثل فلا يصح فاذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيهما كان خبير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيهما كان خبير اليتيم ولا يصح فيهما كان شراله والظاهر هو الفساد في الكل اهـ (قوله ولا تزد في الاوقاف على ثلاث سنين) كذا يدعي المستأجر ماله قال في الهبة وهو المختار أطلقه فشمع الضياع وغيره وقد أفتى الصدر الشهيد بحسام الزيادة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحسوط وهو المختار للفتوى اهـ وعمراد المصنف عند عدم شرط الواقف فان نص على شيء فالأجرة التامة أكثر منه لا يجوز الا اذا كانت اجاراتها أكثر نفع للفقراء والناس لا يرغبون في استئجارها فلا تقسيم أن يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها أكثر لان للقاضي ولاية النظر

وما صح ثمنها صح أجرة والمنفعة تعلم ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح على مدة معلومة أي مدة كانت ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين

(قوله وعندهما ليس بشرط) قال الرملي وقدم في السلم انه يتعين عندهما مكان الدار ومكان تسليم الدابة وفي الجوهرة وعندهما لا يشترط ويسلمه عند الارض المستأجرة (قوله ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين جاز وثبت) قال الرملي قال في الجوهرة ولا يحتاج الى بيان الاجل فان الاجر صار مؤجلا كالثمن في البيع اهـ يعني ببيان المدة كما لو قال بعتك بكذا الى شهر مثلا نامل (قول المصنف ولا تزد في الاوقاف على ثلاث سنين) قال الرملي وفي الجوهرة وعلى هذا أرض اليتيم وقد أفتى

على الفقراء وعلى الميت أيضا وليس للقيم أن يؤاخرها بنفسه كذا في فتاوى قاضي خان والمراد بعض
 الجواز عدم الصحة يعني لا أجر الناظر الوقف أكثر من ثلاث سنين لا تصح الاجارة كما صرح به
 صدر الشريعة وقيل تصح وتنسخ ذكره الشنقي وأعلم أن اجارة الوقف لا يجوز الا باجرة المثل
 أو أكثر فلا أجر الناظر بدون أجر المثل لا تصح الاجارة ويأزم المستاجر تمام أجر المثل وقد وقع في
 الخلاصة عبارة أو همت أن الناظر يضمن تمام أجر المثل فقال متى ولي الوقف أجر بدون أجر المثل
 يلزمه تمام أجر المثل اهـ وقد رده الشيخ فاسم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستاجر بل
 عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته ومتولى الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستاجرها
 تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة وإذا أجر القسم دارا
 بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم يجز الاجارة لو تسلم المستاجر كان عليه أجر المثل
 بالغام يبلغ على ما اجازة المتأخرون من المشايخ اهـ وذكر الاستيعابي في المزارعة اذا كانت الارض
 أرض وقف استاجرها من الممتولى الى طويل المدة ينظر ان كان السعر بخال لم يزد ولم ينقص كما كان
 وقت العقد فانه يجوز وان علا أجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد ذلك العقد فاما
 وكذلك اذا استاجرها باجرة معاومة الى سنة فلما مضى نصف السنة علا سعرها وازداد أجر مثلها
 فانه يفسخ ذلك العقد ويعقد ثانيا على اجرة معاومة ولو كانت الارض بحال لم يمكن فسخه نحو ما
 كان فيها زرع لم يحصد بعد ولم يدرك بعد فلا يمكن فسخها ولكن الى وقت زيادته يجب المسمى بقدره
 وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها أو ما اذا كان ينقص من أجرها يعني يخص أجر
 وسعرها قبل مضى المدة فان الاجارة لا تبطل ولا تنسخ لان المستاجر قد رضى بذلك حيث عقد علم
 وزيادة الاجرة انما تعتبر اذا زادت عند السكل فاما اذا زاد واحد في أجرها اتعت على المستاجر الاول
 فلا يعتبر ذلك ولا يبطل العقد ولا يفسخ الملم تقضى المدة وكذلك حكم الحافون والطاحونة
 ما يكون وقف استأجر من الممتولى اهـ وكذا ذكر قاضي خان في فتاواه ورجحه العلامة قاضي
 فتاواه بانه أنفع للوقف (قوله أو بالتسمية كالتسمية على صبغ الثوب وخطاطته) يعني عرف
 المنفعة بالتسمية كالصبغ ونحوه ومنه استبحار الدابة للعميل أو للركوب والاجارة على الا
 كاستبحار القصار ونحوه ولا بد أن يكون العمل معلوما وذلك في الاجر المشترك وأما الاجر الوا
 فن النوع الاول ولا بد فيه من بيان الوقت كذا في الهداية وصرح في تحفة الفقهاء بانه من نوع
 الاستبحار على العمل لكن لا بد فيه من بيان الوقت واختاره في غاية البيان وأشار بقوله على صبغ
 الثوب الى أنه لا بد ان يعين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ بانه أجر أو نحوه وقد رتب الصبغ اذا كان
 مما يختلف وأشار بقوله وخطاطته الى أنه لا بد ان يكون الثوب معاوما ولو كان قال في المحرر
 لو استاجر له قصر عشرة أبواب ولم يرها فالاجارة فاسدة وان سمي جنسها لانه يختلف بخلقه ورقته
 أن استبحار الدابة للركوب لا بد فيه من بيان الوقت أو الموضع حتى لو خلا عنه ما فهمى فاسدة
 البرازي في فتاواه وبه يعلم فساد اجارة دواب العلافين الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت والموضع
 (قوله أو بالاشارة كالتسمية على نقل هذا الطعام الى كذا) يعني تعرف المنفعة بالاشارة لا بالاداء
 ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معاومة فيصح العقد (قوله والاجرة لا تملك بالعقد
 لان العقد يتعقد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة على ما بينا والعقد معاومة من قضيت المساو
 فن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في جانب البذل الاخر فلا يعتق قرب المؤجر لو كان

أو بالتسمية كالتسمية
 على صبغ الثوب
 وخطاطته أو بالاشارة
 كالتسمية على نقل هذا
 الطعام الى كذا والاجرة
 لا تملك بالعقد
 صاحب البهر بالمحاق
 حقار اليتيم بالوقف وكذا
 تسمية الشيخ العلامة
 الغزالي وأكثر كلامهم
 في المسئلة يدل على أنه
 المختار وأنه المقتضى به
 وعلته أنه كما يبان
 الوقف يمان مال اليتيم
 عن دعوى الملك بطول
 المدة بل مال اليتيم أولى
 للنصوص الموجبة له
 المصرحة بالتمسك عن
 قربانه فليكن عليه
 المعول وأقول أيضا ومثل
 حقار اليتيم عقار بيت
 المال فتأمل

اجرة ولا تلك المطالبة بتسليمها الحال ولا يلزم عليها صحة الابراء عن الاجرة والكفالة والرهن بها الا
 بقولك انك ساء على وجود السبب فصار كالمقصود من القصاص بعد وجود الجرح كذا في غاية البيان
 لكن في المحيط ان جواز الابراء قول محمد خلافا لابي يوسف وأشار المصنف الى انهما لو تصارفا بالاجرة
 واحد بالدرهم دنانير لا يجوز وهو قول ابي يوسف خلافا لعمدوان كانت الاجرة نقرة بعينها لا تجوز
 المضاربة بها بالاجماع والابراء عن بعض الاجرة صحيح اتفاقا لانه بمنزلة الخط كسداد كره الوالو المحي
 اقوله بل بالتجمل أو بشرطه أو بالاستيفاء أو بالتمكن) يعني لا يملك الاجرة الا بواحد من هذه
 الاربع والمراد انه لا يستحقها المؤجر الا بذلك كما أشار اليه القدوري في مختصره لانها لو كانت دينارا
 لا يقال انه ملكه المؤجر قبل قبضه واذا استحقها المؤجر قبل قبضها فله المطالبة بها وحسب المستاجر
 علم او حسب العين عنه وله حق الفسخ ان لم يعمل له المستاجر كذا في المحيط لكن ليس له بيعها قبل
 قبضها وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان المستاجر لو باع المؤجر بالاجر شيئا وسلم جاز لتضمنه
 اشتراط التجمل فتقع المقاصبة بينهما فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدرهم دون المتاع والمراد
 من التمكن تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه بعد مضي المدة فليس
 لاحدهما الامتناع من التسليم والتسلم في الباقي اذ لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في الاجارة
 لاحدهما فان كان في المدة وقت كذلك كحانوت يستاجر سنة لواج السوق في بعضها او دار بمكة
 تستاجر سنة لاجل الموسم فلم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله فانه يتخير في قبض الباقي كما في البيع
 وفي الذخيرة من الفصل السابع والعشرين في الاختلاف لو اختلف المستاجر والاخر بعد شهر
 والمفتاح مع المستاجر وقال لم أقدر على فتحه وقال المؤجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما
 بحكم الحال وان اقاماها بالبينة لرب المنزل لانه لا عبرة لتحكيم الحال متى جاءت البينة بخلافه وفي
 الغيبة تسليم المفتاح في المصراع الخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى يجب الاجر بمضي المدة
 وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر المصراع والمفتاح في يده اه وفي
 قناوى الوالو المحي ولو استاجر دارا على عبد بعينه ثم وهب العبد من المستاجر قبل القبض فاذا قال
 المستاجر قيات كان هذا اقالة كالمشترى اذا قال للبائع وهبت منك العبد قبل القبض انتقض
 البيع كذا هنا اه ومراد المصنف رحمه الله تعالى الاجارة المنجزة اذا اجارة المضافة لامتلاك فيها
 الاجرة بشرط التجمل (قوله فان عصب منه سقط الاجر) لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم
 المنفعة التمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فات التسليم وأشار بقوله سقط الاجر الى أن العقد
 يفسخ بالعصب كما صرح به في الهداية خذ الا فاقاضيه ان وأطلقه فشم لم يملك ما اذا عصب في جميع المدة
 عصب سقط جميع الاجر وما اذا عصب في بعضها فبعضها وشمل العقار وغيره ومراده من العصب هنا
 المحلولة من المستاجر والعين لا حقيقة اذ العصب لا يجري في العقار عندنا وشمل ما اذا حال بينه وبين
 الساكن الاول فلو ادعى ذلك المستاجر وانكره المؤجر ولا بينة يحكم المحال فان كان المستاجر هو
 الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر ولا أجر
 عليه كسئلة الطاحونة وهي لو وقع الاختلاف بين مستاجر الطاحونة والاجر بعد انقضاء المدة في
 غير بان المساء وانقطاعه فانه يحكم المحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول قول من يدعي دوام
 التسليم والا فالقول لم يدعي زواله ولا يقبل قول الساكن في المسئلة الاولى على غيره لانه فرد كذا في
 الذخيرة وشمل ما اذا حال بينه وبين العين المؤجر أيضا وكذا الوسيلة الا يتافاه يسقط عنه بحسبه

بل بالتجمل أو بشرطه
 أو بالاستيفاء أو بالتمكن
 فان عصب منه سقط
 الاجر

ولرب الدار والارض طلب
الاجر كل يوم والجمال
كل مرحلة والقبصار
والخياط بعد الفراغ من
عمله والخياط بعد اخراج
الخبر من التنور فان
آخره فاحترق له الاجر
ولا ضمان عليه ولا طباخ
بعد العرف
(قوله فافادانه لو كان
الخبر في غير بيت المستاجر
فاحترق الخ) أقول في
المجامع الصغير وشروحه
أطلقوا الجواب بعدم
الضمان ولم يذكروا
الخلاف فعن هذا قالوا
الجواب مجرى على عموم
قعيده لا ضمان من
صنعه واما عندهما فلا
هناك بعد التسليم وانما
ذكر الخلاف القدوري
برواية ابن سميعة عن
محمد بن قيس واذا أخرجه من
التنور فوضعه وهو مخبز
في بيت المستاجر وقد
فرغ فان احترق من غير
جناية فله الاجر ولا
ضمان عليه في قول أبي
حنيفة كذا في غاية البيان
فالكلام في الخبر في
بيت المستاجر لا في غير
بيته تأمل

كذا في الخط وكذا لو سكن معه في الدار كذا في الخلاصة (قوله ولرب الدار والارض طلب الاجر كل
يوم) لانه منسقة مقصودة وما دون اليوم لاحداه فصار كالتفقه لها طلمها عند الساق في كل ساعة
أراد به ما اذا أطلقه أما اذا بن وقت الاستحقاق في العقد تعين لانه بمنزلة التجمل كما اذا قال أجرة كل
هذه الدار سنة على أن تقطى الاخرة بعد شهرين (قوله والجمال كل مرحلة) لان سير كل مرحلة
مقصود (قوله والقبصار والخياط بعد الفراغ من عمله) لان العمل في البعض غير منتفع به ولا
يستوجب به الاجر وأراد به ما اذا سلمه وأفادانه له في يده قبل التسليم فلا أجر له وكذا كل من
لعمله أثر وان لم يكن لعمله أثر فكأنه غمره منه استحق الاجر وان لم يسلمها كالجبال والملاح فلا
الاجر في الهلاك بعده وأطلقه فشمع ما اذا كان الخياط في بيت المستاجر فانه لا يستحق ببعض
العمل شيئا لما قدمناه واختاره في الهداية ويتفرع عليه أيضا ما اذا استأجره لئلا يديره فبني البعض
ثم انه لم فلا أجر له ولا يستحق الاجر على البعض الا في سكنى الدار وقطع المسافة واختار جماعة من
مشايخنا خلافة ومثله البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر بالبعض لكونه مسليا الى
المستاجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وحزم به في غاية البيان رداعلى الهداية فكان هو المذهب
ولهذا اختاره المصنف في المستصفى وان كانت عبارته هنا مطلقة وفي الفتاوى الظهيرية الخ
والخياط على الخياط وهذا في عرفهم أمانى عرفنا فافاد الخياط على صاحب الثوب وفي الخياط الخياط اذا
خاطه باجر فمقتضه رجل قبل أن يقبضه رب الثوب فلا أجر للخياط ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط
هو الذي فتنه فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف ما اذا فتنه الاجنبي الا ترى انه يلزمه الضمان وفي
الخياط لا يلزمه اه ولا يخفى ان ما ضمنه الاجنبي يكون الخياط لكونه يبدل ما أنفقه عليه حتى
أجرته وفي الخلاصة رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه ومات لا يجب شيء من الاجرة لان الا
في العادة للخياط لا للقطع وهو الاصح اه وفي الفتاوى الصغرى اذا وقع ثوبا للقصار ليخيطه
يسم له اجرا قال أبو حنيفة لا أجر له وقال محمدان انتصب القصار لقبول ذلك من الناس بالاجر
المعتاد يجب والا فلا قال في الخلاصة جازي الى الصدر الشهيد والفتوى على قول محمد (قوله والخياط
بعد اخراج الخبر من التنور) لان تمام العمل بالاخراج أطلقه فافادانه يستحق باخراج البعض بمقداره
لان العمل في ذلك القدر صار مسليا الى صاحب الدقيق كذا في غاية البيان والخبر جازي ومراعاة اذا كان
الخبر في بيت المستاجر لانه صار مسليا اليه بمجرد الانساج كما صرح به في مستصفاه اما اذا كان خارجا
عن بيت المستاجر سواء كان في بيت الخياط أولا فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة وفي الخبر
فان سرق الخبر بعد ما أخرجه فان كان مخبزا في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يجب
بيت الخياط فلا أجر له لعدم التسليم ولا ضمان عليه فيما سرق عند أي حقيقة لانه في يده اما
خلافهما وهي مسألة الاجر المشترك (قوله فان أخرجه فاحترق فله الاجر ولا ضمان عليه) لا
صار مسليا بالوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجب له جناية فلا ضمان عليه اجماعا فافادانه لو كان
الخبر في غير بيت المستاجر فاحترق فلا أجر له ولا ضمان عليه أي حقيقة وعندهما ان شاء الله
دقة ما مثل دقيقه ولا أجر له وان شاء الله قيمة الخبر وأعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطأ والخطأ
وقيد بكونه احترق فقيس الاخراج لانه اذا احترق قبل الاخراج فقيس عليه الضمان في قول أصحابنا
جميعا لانه مما جسد يداه بقصره في القلع من التنور فان ضمنه قيمة خبره وز اعطاه الاجر وان
دقيقا لم يكن له أجر كذا في غاية البيان (قوله وللطباخ بعد العرف) أي بعد ارضع الطعام في القصار

اعتبار المعروف أطلقه فحمل كل طعام كما أطلقه في الفتاوى الظهيرية وقيدته القسورية بان يكون
طعام الوليمة قال في الجوهرية ادلو كان لاهل بيته فلا عرف عليه اه وانما لم يقيد المصنف به لانه
يرد عليه بقية أنواع الاطعمة وان الوليمة طعام العرس والوكيرة طعام البناء والحرس طعام الولادة وما
اهم النساء نفسها خرسه وطعام الختان اعذار وطعام القادم من سفره نقيعة وكل طعام صنع لدعوة
مادية ومادية جميعا يقال فلان يدعو النقرى اذا خص وقلان يدعو الجفلى والاجفلى اذا عم كذا في
بني السنان معز بالى القتبى ولا يرد على المصنف طعام اهمل بيته لان العرف انه لا يحتاج الى طبخ
ان اقتصد الطباخ الطعام أو أحرقه أو لم ينخه فهو ضامن واذا دخل الجبار أو الطباخ بنار ليخبز بها أو
بها فوقعت منه شرارة فاحترق بها البيت فلا ضمان عليه لانه لم يصل الى العمل الا باذخال النار
وهو عاقل في ذلك ولا ضمان على صاحب الدار اذا احترق شيء من السكان في الدار لانه لم يكن
معديا في هذا السبب كن حفر بئر في ملكه كذا في الجوهرية (قوله وللبان بعد الاقامة) يعنى من
استأجر اسنانا بالضرب له لبنا استحق الاجر اذا اقامه عند أى حنيفة وقال لا يستحقها حتى يشرجه لان
التشريح من تمام عمله اذ لا يؤمن من القضاة قبضه فصار كالاخراج من التنوير وله ان العمل قد تم
بالاقامة والتشريح مع عمل زائد كالنقل الا ترى انه ينتفع به قبل التشريح بالنقل الى موضع العمل
ان ما قبل الاقامة لانه طين منشور وبخلاف الحجر لانه غير منفع به قبل الاخراج وفائدة الخلاف
فما اذا تلف اللبن قبل التشريح فعند أى حنيفة تالف من مال المستأجر وعندهم ما من مال الاخير
اذا تالف قبل الاقامة فلا جرة اجنبا ومراده ما اذا كان ضرب اللبن في بيت المستأجر اما اذا
ساق الى أرض الاخير فلا يستحقها الا بتسليمه وهو بالعقد بعد الاقامة عنده وبالعقد بعد التشريح
عندهما كذا ذكر الشارح وبعبارة المصنف في المستصفي فاما اذ لم يكن في ملكه لم يكن له الا جرحه
منه منصوبا عنه ومشرعا عندهما كذا في الايضاح والمبسوط اه فلم يشترط العقد وهو الاولى
الا به لانه لا يرد كان له الا جرحه لا يخفى والاقامة النصب بعد الجفاف والتشريح ان يركب بعضه
على بعض بعد الجفاف كذا في الجوهرية وفي فتاوى قاضخان والظاهرية الملبى على اللبان والتراب
المستأجر واذا خال الحمل المنزل على الحمل ولا يكون عليه ان يصعبه على السطح أو الغرفة الا ان
ما ذلك عليه وكذلك نصب الطعام في الحنفية لا يكون عليه الا بشرط ولو تسكاري دابة ليحمل
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المسكاري واذا خال الحمل في المنزل لا يكون
عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عرفا لهم وفي استنباط الدابة الحمل والا كاف يهكون على
رى وكذلك الحبس والحوائق والخبز على الكاتب واشترط الورق عليه فاسد اه (قوله
ومن لعله ان ترى العين كالاصباغ والقصار يحبسها للاجر) لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب
الحبس لا يستقيم البديل كما في المبيع أطلقه فحمل ما لم يكن لعله الا ازالة الدرر بالغسل
على الاصح لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله فكانه أحدته فيه كذا في قاضخان في
معه ورجع المصنف في مستصفا معز بالى الذخيرة ان ليس له حق الحبس فاختلف التصحيح
ترجيح المنع وقد نزع به صاحب الهداية بقوله وعمل الثوب نظير الحمل ومراده اذا كان
محرلا اما اذا كان مؤجلا فليس له الحبس عليه لان التسليم ليس بواجب عليه للجمال فلا يملك
كالوابع شيئا بمن مؤجل ليس له الحبس وأشار بقوله يحبسها الى انه عمله في بيته أو دكانه فاذا
اذا خاله أو صبيغة في بيت المستأجر فليس له حق الحبس لان المناع وقع مسليا الى المالك لكون

وللبان بعد الاقامة ومن
لعله ان ترى العين كالاصباغ
والقصار يحبسها للاجر
(قوله وينبغي ترجيح
المنع) قال الرمي قدم
هذا الشارح في القضاء
أن الحبس في اللغة المنع
فعله وينبغي ترجيح عدم
المنع أى عدم الحبس
للعين فاستقط من خط
الكاتب ذلك أو معناه
ترجيح منع الحبس اها
شرعا والالف واللام بدل
عن الاضافة تأمل اه
قلت لا يخفى بعد المعنى
الاول ههنا بل المراد المتبادر
المنع المفهوم من قوله
ليس له حق الحبس

الحمل في يده كذا في الخلاصة وهو ضمان لما جئت به عند الامام وان كان في يده المستاجر بخلاف
 الملاح اذا غرقت السفينة بمسده وصاحب المتاع فيها حيث لا يضمن المتاع لانه في يد المالك كذا في
 والمدة تصرف في السفينة دون المتاع ففي كانه اذ وفاته من قبل المالك لم يكن متعديا في السب
 فلا يؤخذ بالضمان كذا في غاية البيان (قوله فان حسن فضاع فلا اجر ولا ضمان) وهذا عند
 الامام لانه غير متعدي في الحبس فبقي امانه كما كان عند ولا اجر له لانه المعقود عليه قبيل التام
 وعنده ما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لانه بالخيار ان شاء ضمنه غير معمول ولا
 اجر له وان شاء معمول ولا اجر (قوله ومن لا اثر له كماله كماله والملاح لا يحبس للاجر) لان
 المعقود عليه بنفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حمله فليس له ولاية الحبس فلو اذاه
 لو ضمنه ضمنها ضمان الغاصب وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة له الاخر وان شاء غير
 محمولة فلا اجر له كذا في الجوهرية واختلاف في المراد من الاثر فقبيل ان تكون الاثر متصلا
 بعمل العمل كالنثار والصبغ وقيل ان يرى بغيره في محل العمل وتفرقة في كسر الخط
 وطحن الخطة وحلق رأس العبد فليس له الحبس على الاول وله الحبس على الثاني وظاهر ما في الغنية
 ترجيح الثاني والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول لما لا وانه في حق الحبس من ان المعقود عليه
 وصنف في الذوب ومنهم من ضمنه كماله بالخيار الموجهة ومنهم من ضمنه بطلان الجرم والاولى الاول لان
 الحمل يجوز ان يقع على الظهور وعلى الدابة فيكون اعم من لفظ الجرم بالجسم ولا يرد الا في حيث يكون
 للراد حق حبس لا استيفاء الجرم ولا اثر له لانه كان على شرف الهلاك وقد احياء فكله باعه منه
 فله حق الحبس كذا في الهداية (قوله ولا يستعمل غيره ان شرط عمله بنفسه) لان المعقود عليه العمل
 في محل بعينه كالمنفعة في محل بعينه واستثنى في الخلاصة الظرفان لها ان تستعمل غيرها والمراد من
 اشتراط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك او يبيدك ولا تفعل بيد غيره كذا في الخلاصة اما اذا قال
 على ان تعمل فهو من قبيل ما اذا اطلق كذا في المستصفي وغاية البيان وفي الخلاصة رجل استاجر
 رجلين ليجملاله خنسية الى منزله بدرهم فعمل احدهما دون الاخر فله نصف درهم وان لم يكدوا
 شيئا تكفي في العمل قبل ذلك وكذا لو استاجر احدهما لبناء حائط او حفرت بئر ولو كانا شريكين يجب
 كل الاخر بينهما وفيه باشتراط العمل لانه لو اشترط عليه ان يعمل اليوم او غدا فلم يفعل فطال به
 صاحبه مرات ففرض حتى سرق لا يضمن واجاب شمس الاسلام بالضمان كذا في الخلاصة (قوله
 وان اطلق كان له ان يستاجر غيره) لان المستحق عمل في ذمته ويمكن استيفاءه بنفسه وبلا ستعانة
 بغيره بخلافه ان يشاء الدين وأشار بكونه له الاستئجار الى انه ليس له الدفع الى غيره ولهذا قال في
 الخلاصة رجل دفع غرلا الى رجل لينسجه كرا ما سافر ففعل هو الى آخره فليس له قسر من ماله ان كان
 الثاني اجر الاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني احييا ضمن الاول دون الآخر عند أبي
 حنيفة وعندهما في الاول ضمان مطلقا وفي الاجمعي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر (قوله
 وان استاجر ليجي بعباله فمات بعضهم فمات بغيره) فله اجره بحسابه لانه اوفى بعض المعقود
 عليه فيمتحق الاخر بقسطه وهو مراده اذا كانا معاومين ليكون الاجر مقابلا ليجمعا وان كانا غير
 معاومين يجب الاجر كله اليه اشارة في الهداية والله اعلم

فان حبس فضاع فلا
 ضمان ولا اجر ومن لا
 اثر له كماله كماله والملاح
 لا يحبس للاجر ولا
 يستعمل غيره ان شرط
 عمله بنفسه وان اطلق
 فله ان يستاجر غيره وان
 استاجر ليجي بعباله
 فمات بعضهم فمات بغيره
 بقي فله اجره بحسابه
 والحامل الطعام ان رد
 للموت

باب ما يجوز من الاجارة
 وما يكون خلافا فيها

باب ما يجوز من الاجارة
 وما يكون خلافا فيها

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

(قوله صح اجارة الدور والموانيت بلا بيان ما يعمل فيها) لان العمل المتعارف فيه السكنى فينصرف
اليه وان لا يتعارف فصح العقد والموانيت الدكاكين كذا في الجوهره وأشار الى انه لا يشترط ايضا
بيان من يسكنها فيه ان يسكنها بنفسه ويسكنها غيره باجارة وغيرها وكذا من استاجر عبد القديمة
له ان يؤجره لغيره بخلاف الدابة والثوب كذا في القنية وقيل بالدور والموانيت لان الثوب لا بد
من ان لا يسه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل فله الوضوء والغتسال وعمل الثياب وكس
الحجاب المعتاد والاستنجاء بها طه والحق المعتاد اليسير وان يتدور بط الدواب في موضع معتاد
له لان لم يكن معتادا لغيره طه ا على باب الدار وليس للآجر ان يدخل دابته الدار المستاجرة كذا في
الخلاصة وفي القنية مستاجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة
وله ان يتدقمه وتدأو يستنجي بحداره ويتخذ فيه بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين ولو استاجر حائطا
مسيلا ليق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء وليس مستاجر الدار المسئلة ان يجعلها اصطبلا اه وفي
الخلاصة ولو كان فيها ماء قوضا منها وشرب ولو فسدت البئر لا يجرأ أحدهما على اصلاها ولو بنى
المستاجر النور في الدار المستاجرة فاحترق شيء من الدار لم يضمن المستاجر (قوله الا انه لا يسكن
حدادا أو قصارا أو طحانا) فيه وجهان الاول ان يكون يقع البناء من الثلاثي المجرد فيكون انتصاب
حدادا وما بعده على الحال ويقوم منه عدم اسكانه غيره دلالة بالاولى الثاني ان يكون يضم البناء وكس
الكاف وانتصاب ما بعده على المفعول لم يوقع منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة لانه انما يجوز ان يسكن
غيره لان ذلك يوهن البناء وفي سكنى نفسه ملتبس بهذه الاشياء هذا المعنى حاصل كذا في غايه البيان
وهذا اذا لم يرض به المالك أو لم يشترطه في الاجارة فان استاجر له ذلك كان له ذلك ولو اختلفا في
الاشترط والقول للثو حر كذا لو انكر اصل العقد وان أقاما البينة فالبينة بيعة المستاجر كذا في
الخلاصة وفي القنية استاجر حائطا مسيلا ليق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء اه وفي الخلاصة واذا
استاجر ليقه قصارا فله ان يقد حدادا اذا كان مضرتهم واحدة والمراد من الرخي غير رخي اليد
مارخي اليد فلا يمنع من الطحن عليها وان كان يضر وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وفي فعل ما لا يجوز
له وحرب عليه الاجر وان انهدم البناء بهما وجب عليه الضمان ولا أجر لعل انهما لا يجتمعان قيد
بالدور والموانيت لان استئجار البناء وحده لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا يتنعق بالبناء وحده وفي
القنية يفتى برواية جواز استئجار البناء اذا كان متنعقا به كالمجدران مع السقف اه وفي الجوهره
المستاجر اذا أجر باكثر مما استاجر تصدق بالفضل الا اذا أصح فيها شيئا أو أجرها بخلاف جنس
ما استاجر أو الكس ليس باصلاح وفي الجوهره وان أجرها من المجر لم يجز سواء كان قبل القبض
أو بعده وهل هو نقص للعقد الاول فيه اختلاف المشايخ والاصح ان العقد ينفسخ (قوله والاراضي
للزراعة ان بين ما يزرع فيها أو قال على ان يزرع فيها ما شاء) أي صح ذلك للاجماع العمل عليه
ولا بد من البيان لانها تستاجر للزراعة وغيرها وما يزرع فيها متفاوت فلا بد من التعيين كيلا تقع
النازعة وترفع يتقوى بضر الخيرة اليه أيضا ولا فهي فاسدة للجهالة وتقلب هيجة بزرعها ويجب
المسعى لارتفاعها كاستئجار ثوب لم يبين لايه اذا البس شخص انتقلت هيجة وكذا الدابة والقدر
للطبخ والاستاجر الشرب والظريق لانها تعتقد للارتفاع ولا انتفاع الا بهما قيد خلاص تنعاج اختلاف
البيع لان المقصود منه تلك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى حاز بيع الحش والارض السبعة دون
اجارتهما الا بذكر الحقوقي والمرافق كما عرف في البيوع وفي القنية استاجر أرضا سنة على ان يزرع

صح اجارة الدور
والموانيت بلا بيان ما
يعمل فيها الا انه لا يسكن
حدادا أو قصارا أو
طحانا والاراضي للزراعة
ان بين ما يزرع فيها أو
قال على ان يزرع فيها
ما شاء

(قوله امارح البداح)
فيه سقط والذي في
الخلاصة لا يمنع من رخي
اليد ان كان لا يضر وان
كان يضر يمنع وعليه
الفتوى

(قوله ليلين فيها) قال الرمي صوابه منها كما في النجاشية قال لا وقوع الاحارة على العين (قوله ولا يجوز الاستجار السبل) قال الرمي تقدم في كتاب الوقف ان السبل ٣٣٢ هو الوقف على العامة (قوله وفي القنية استجار أرضا وقفها وغرس فيها وبنى

الخ) قال الرمي ذكرها بعد ان رزق (سم) (قع) لا سماعيل المتكلم او هو بالمجتمعة اشرف الائمة المكي والقاضي عبد الجبار وقال فيها قيل لهم اقلوا في الموقوف عليهم الا القلع هل لهم ذلك قال لا وقد قالوا لا تمويل ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية وللبناء والغرس فان مضت المدة قلعهما ووسلها فارة

مخالفا للقواعد ما لم يعضده تغل من غيره وقد عاهد بمافي أوقاف المحصاف ووجهه امكان رعاية الحائمين من غير ضرر فعليه اذا مات أحدهما فليستجار أو ورثته الاستبقاء فيكون مخصصا لكلام المتن ووجهه أيضا عدم الفائدة في القلع اذ لو قلع لا تؤثر باكثر منه حتى لو حصل ضرر ما من أنواع الضرر ياتي كان المستاجر أو وارثه مفسدا أو سي المعاملة أو متقلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك

فيما شاء فله ان يزرع فيه ازرعين ربيعيا وحرثيا وفي الجوهره ولا بأس باستئجار الارض للزراعة قبل ربيعها اذا كانت معتادة للري في مثل هذه المدة التي عقدت الاجارة عليها وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها فالمستاجر بالخيار ان شاء نقض الاجارة كلها وان شاء لم ينقصها وكان عليه من الاجر بحسب ما روي منها اه وفي القنية ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لا حثاجها الى السقي أو كرى الانهار أو جبي الماء فان كان به حال تمكن الزراعة في مدة العقد حاز والا فلا كما لو استأجرها في الشتاء تسعة أشهر ولا يمكن زراعتها في الشتاء حاز لما أمكن في المدة اما اذا لم يمكن الانتفاع بها أصلا بان كانت سبخة ولا جارة فاسدة وفي مسألة الاستجار في الشتاء يكون الاجر مقبلا لكل المدة لا بما ينفع به فحسب وقيل بما ينفع به اه واعلم ان الارض لا ينحصر استئجارها للزراعة للبناء والغرس كما يوهمه المتن فقد صرح في الهداية بان الارض تستأجر للزراعة وغيرها وقال في غاية البيان أراد بغير الزراعة البناء والغرس وطبخ الآجر والحرف ونحو ذلك من سائر الانتفاعات بالارض اه فاذا عرفت ذلك ظهر لك صحة الاجارة الواقعة في زماننا من انه تستأجر الارض مقبلا ومراجا فاصدين بذلك الزام الاجرة بالتمكن منها مطلقا سواء استأجرها الماء وأمكن زراعتها أولا ولا شك في صحته لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدمها فيها فسحا لها وفي الولا اخيه استأجر أرضا ليلين فيها فلا جارة فاسدة ثم هي على وجهين ان كان للتراب قيمة ضمن قيمته ويحكون اللبن له وان لم يكن له قيمة فلا شيء عليه واللبن له وضمن نقصان الارض ان نقصت وفي فتاوى قارى الهداية ان اجارة الارض المشغولة بزرع الخيران كان الزرع بحق بان كان باجارة لا يجوز ان تؤثر ما لم يستحصل الزرع الا ان يؤثر جرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي صحت الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه اه والدار المشغولة بجماع الساكن الذي ليس بمستأجر تصح اجارته ابتداء المدة من حين تسليمها فارة كذا في القنية وفي الخلاصة ولو أجر الارض المزروعة ثم سلها بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزا ولو قال المستأجر استأجرت مثل الارض وهي فارة وقال المؤجر لا بل هي مشغولة برعي يحكم الحال كذا في المنتقى وفي فتاوى الفضل في القول قول الآخر اه (قوله وللبناء والغرس) أي وصح استئجار الارض للبناء والغرس وهو يفتح الغنن بمعنى المغروس وقد جاء فيه الكسر كذا في المغرب لانها منفعلة تصاد بالاراضي وفي القنية ولا يجوز لاستجار السبل ان يبنى فيه عرفة لنفسه الا ان يريد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا لا بالاولا يرغب المستأجر الاعلى هذا الوجه جار من غير زيادة في الاجرة اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أدت لك في عمارتها فحضرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا يرجع معظم منفعة الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا عالم يشترط الرجوع ذكره في الوقف (قوله فان مضت المدة قلعهما ووسلها فارة) لانه لا نهاية له ما في ابقائه ما اضرا بصلاح الارض فوجب القلع وفي القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فالمستأجر ان يستقيها باجر المثل اذ لم يكن في

من أنواع الضرر يجب ان لا يجبر الموقوف عليهم بامل اه كلام الرمي والحاصل ان المصادر من عبارة التي كعبه من المتن انه يلزم المستأجر بملأه انهاء مدة الاجارة تسليم الارض للمؤجر فارة سواء كانت الارض ملكا أو وقف

ليس المستاجر أن يحجر المجر على أن يقر جوارها منه مدة ثمانية بدون رضاه واستثنى في القصة أرض الوقف اذ ينبغي فيها أو غرس فله
استبقاؤها منه مدة أخرى باجر المثل لما فيه من حصول المقصود من أرض الوقف وهو إيجارها باجر المثل لأن أرض الوقف
لا يمكن المتولى تعطيها لغيره كان لا بد له من إيجارها باجر المثل وررض الناني والغارس بذلك كان أحق من غيره بحصول المقصود
مع دفع الضرر عنه وقد اضطرب كلام الحيز الرملي في فتاواه فارة أفتى بهذا وقال بعدما نقل ما ذكره المؤلف عن القصة والحصاف
ما نصه وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف يف عن النبي المختار
لا ضرر ولا ضرار اه وتارة أفتى بما هو إطلاق المتون من لزوم القلع وقال في موضع آخر يكاف قلع الأشجار إن لم يضر بأرض
الوقف فاذا ضرر بملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الأئمة الأخيار وعليه أصحاب المتون وقد
شرح في القصة بأن له أن يستقيم باجرة المثل وإن أبى الموقوف عليهم وبجمله صرح الحصاف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم اه
وقد تكررت منه الاقواء بذلك في مواضع من كتاب الاجارة ومبناه على أن ما في القصة والحصاف لا يعارض إطلاق المتون أقول
وبهذا تعلم قطعاً أنه لم يكن له فيما بناء ولا غراس ولا غير ذلك وأراد استئجارها مدة أخرى ليس له ذلك بدون رضا المؤجر وأنه
لا وجه للاستدراك في زماننا من أن المستاجر الأول أحق ويسمونه ذا اليد حتى إذا فرقت مدة إيجاره وأراد المستكم على الأرض
إيجارها لغيره لم يكن المستاجر الأول مفلساً أو سبباً للمعاملة أو متغلباً أو نحو ذلك يقتضيه بأنه ليس له ذلك ويقولون إن ذا اليد أحق
حتى في الأرض بيده سنين عديدة ويتحكم بالمؤجر بما أراد ورع بما امتنع من دفع أجرة المثل بسبب ذلك بل ربما استولى على
الأرض وادعى ملكيتها بسبب طول استيلائه عليهم وقد صرح جواباً له لو كان يجتبي ٣٣٣ على الأرض من المستاجر والمتمولى فسخ

الاجارة ونزعها من يده
فكيف اذا مضت المدة نزع
الى ان يغرم المؤجر قيمته
مقلوعاً ويملكه

قالوا اذا زادت اجرة المثل
في أثناء المدة ففي رواية
ليس له فسحقها لان العبرة

ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الأرض المحتكرة
وهي منقولة أيضاً أو قاف الحصاف (قوله إلا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعاً ويملكه) يعني
بأن تقوم الأرض بدون البناء والشجر ويقوم بهابناه أو شجر لصاحب الأرض أن يامر بقلعه فيضمن
فصل ما يستحقه كذا في الاختيار وهذا الاستثناء راجع الى لزوم القلع على المستاجر فاذا نهى اذ ارضى
المؤجر بدفع القيمة لا يلزم المستاجر القلع وهذا صحيح مطلقاً سواء كانت الأرض تنقص بالقلع أولاً
ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض تنقص بالقلع كما فعل الشارح تبعاً لغيره

لأول العدة وقد كان ابتداءه باجر المثل فلا يفسخ وفي رواية شرح الطحاوي تفسخ لان الاجارة تنعقد شافسيا وعلى هذه الرواية
فرعوا ان المستاجر اذ ارضى بدفع الزيادة فهو أحق ولا يجتبي ظهور وجهه وهو ان مدة باقية وان علة الفسخ هي زيادة الاجارة فاذا
رمى بدفع الزيادة زالت علة الفسخ فيكون أحق باقائه ما يده انما المدة عقده أما بعد تمام مدة عقده فلم يبق له حق فساوجه كونه
أولى وأحق بإيجارها نائياً منه جبراً على المؤجر وان رضى بدفع الزيادة فقياس هذا على ما إذا كانت المدة باقية بقياس مع الفارق
والقياس لا يصح إلا بعد كونه من أهله مع استيفاء شرائطه وليس في أهل هذا الزمان أحد من أهل القياس اذا استوفى شرائطه
فكيف مع كونه غير مستوفى لشرائطه (قوله وبهذا يعلم) قال الرملي أي بقوله استاجر أرضاً وقفاً الخ وقوله وهي منقولة أي
مسألة الاستيفاء تامل (قول المصنف إلا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعاً ويملكه الى قوله أو يرضى بتركه) قال الرملي قال في شرح
الغفرى المسمى بجميع الروايات قال الرازدي لان الحق له فله أن لا يستوفيه لان الأرض تصبح عارية في يده بهذا قلت وفي هذا
شارة الى انه ينبغي تغير أجر بخلاف الررع ولهما أن يثأر اجارهما من أجنبي وذكر ما نقله عن الاقطع وأقول الذي يتضح ان الجواب
متحد في حق البناء والغرس في النصب والعمارة والاجارة وهو وجوب القلع وتسليم الأرض فارغة حيث لا يضر بالأرض وان
أضر بها يملكه صاحب الأرض بأقل القيمة من مفعول وغير متزوع ولا فرق بين أرض الوقف والمالك فقوله في جامع الفصولين في
الوقف ولو اضطررنا على أن يفسخ ذلك للوقف بشئ لا يجاوز أقل القيمة من مفعول أو مبني فيه صح ما يبان للافضل فلا ينافي
الحجج عند عدم الاصطلاح وهي رواية ضعيفة (قوله وهذا الاستثناء راجع الى لزوم القلع الخ) قال الرملي لا ينبغي ان ظاهر قوله
ويملكه الاطلاق فدخل فيه الجبر والرضا طالقاً في حالة الضرر وعدمه وليس كذلك فلذلك قيد الشارح بقولهم وهذا اذا
كانت الأرض تنقص بالقلع ففي قوله لا حاجة الى حمل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض تنقص بنظر فتأمل

لا يمكن لا يملكها المؤجر جبراً على المستأجر إلا إذا كانت الأرض تنقص بالقطع وأما إذا كانت
 لا تنقص فلا بد من رضاه (قوله أو يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا) يعني
 إذا رضى المؤجر بترك البناء أو الغرس لا يلزم المستأجر القلع فلا حاجة الى جعل الصغير يرضى
 عائد الى كل منهما ولا الى التصريح برضاهما كما وقع في الجمع كما لا يخفى وهذا الترك من المؤجر
 يكون عارية لارضه ان كان يغير أجره وأجاره وان كان باجره فقصره في غاية البيان على الاول مما
 لا ينبغي وعلى الاول لهما أن يؤجراهما من أحدهما وان فعلا فلهما ان يقسما الاجر على قيمة الارض من
 غير بناء وعلى قيمة البناء من غير أرض فباخذ كل واحد منهما حصته كذا في شرح الاقطع وفي العنبر
 من الوقف بني في الدار المسبلة بغير ادن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بغير القيم على دفع قيمته للدار
 ويجوز للمستأجر من غرس الأشجار والكرور في الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون ضرر يربح الاذن
 من المتولى دون حفر الجياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما نزل به الوقف به خيرا وهذا اذا لم يكن لهم
 حق قرار العمارة فيها أما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة
 اهـ (قوله والرطوبة كالشجر) ولهذا قال في الجامع الصغير وإذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض
 رطوبة فانها تقلع لان الرطاب لانها له افاشبه الشجر (قوله والزرع يترك باجره المثل الى أن يدرك)
 لان له نهاية مدة اومة فامكن رعاية الحائسين اذا انقضت مدة الاجارة بخلاف موت أحدهما ما قبل
 ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى
 مادامت المدة باقية ويلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه باجره المثل وخرج العاصم فانه
 يؤمر بالقلع مطلقا لان ابتداء الفعل ظم وهو واجب الهدم لا التقير يروى في القير بالمراد بقول الفقهاء
 اذا انتهت الاجارة والزرع لم يستحقه يترك باجره قضاء أو بعد مقدما حتى لا ينجح الآخر الا
 باحدهما اهـ وهو مما يجب حفظه (قوله والادابة للركوب والحمل والثوب للنس) أي صبح استئجار
 الادابة والثوب لان المنفعة مقصودة مع ضرورة الحاجة قيد بالركوب والحمل لانه لو استأجر ادابة ليحتملها
 ولا يركبها أو ليربطها على باب داره ليرى الناس ان له فرسا فلا اجارة فاسدة ولا اجاره وقيد بالنس في
 الثوب لانه لو استأجر ثوبا ليرتديه أو عاتقه فلا اجارة فاسدة ومن هذا النوع ما اذا استأجر ثوبا
 يصفها في بيته يتحمل بها ولا يستعملها أو داره لا يسكنها السكن ليعطن الناس ان له دارا أو عتدا على
 ان لا يستخدمه أو دراهم يضعها كذا في الخلاصة ووجهه ان هذه المنفعة ليست مقصودة من العين كما
 قصدناه اول الكتاب وخرج أيضا ما اذا استأجر فلا يسريه على أنف فانه لا يجوز وفي الخلاصة
 معاوضة النيران في الكراب لا خير فيها أما اذا أعطى البقر لياخذ الحمار عازي وكفى في استئجار
 الثوب للنس التمكن منه وان لم يلبس لم يفي في الخلاصة فخرج من استأجر ثوبا ليلبس به كل يوم بداني
 فوضعه في بيته سنين ولم يلبسه رد ليكل يوم داني الى الوقت الذي لو لبسه الى ذلك الوقت لتخرق
 نخيته سقط الاجر بعد ذلك اهـ وهو كالسكنى قال في الجمع ويجب بنفس القبض وان لم يسكنها
 وفي الدابة لا يكفي التمكن لمافي فصول العمادى من الفصل الثاني والثلاثين ولو استأجر دابة ليركبها
 الى مكان معالجها فامسكها في منزله في المصير لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اهـ وفي الخلاصة ولو
 حبس الدابة ليلبس حتى أصبح فردها ولم يركب عليها الا جرح عليه اهـ وفيها ايضا رجل استأجر دابة
 ليحمل عليها له أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن يجعل عليها ولو جعل عليها فلا أجر عليه
 لان الركوب يسمى جعله قال ركوب فلان وجعل معه غيره ولا يسمى الحمل ركوبا أصلا اهـ وفي فصول

أو يرضى بتركه فيكون
 البناء والشجر لهذا
 والارض لهذا والرطوبة
 كالشجر والزرع يترك
 باجره المثل الى أن يدرك
 والادابة للركوب والحمل
 والثوب للنس

العمادي معز بالالدخيرة استاجز دابة الحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوما الى الليل وكان
 يعمل الحنطة الى منزله وكان ارجع كان يركبها فطبت الدابة قال ابو بكر الرازي يضمن لانه
 استاجزها للحمل دون الركوب فكان غاصبا للركوب وقال الفقيه ابو الليث في الاستحسان لا يضمن
 لان العادة تبت فيما بين الناس بذلك فصار ما دونها فيه دلالة وان لم ياذن بالا فصاح اه فالجاصل
 لهم اتفقوا على ان من استاجزها للحمل له ان يركبها لكن الرازي قيده بان لا يجمع بينهما والفقيه
 عممه (قوله وان اطلق اركب واليس من شاء) اراد بالاطلاق التعميم بان ياتي بلفظ دال على
 العموم من غير تقييد بركب ولا يس معنى لا الاطلاق المصطلح عليه عند الاصوليين فلو قال على
 ان يركب من شئت او تلبس من شئت صح العقد ولو استاجزها للركوب ولم يسم من يركبه لانه يصح
 الاجارة والفرق ان في الثانية صار الركوبان متساويين متخصين كالتجسين فيكون المعقود عليه
 محمول ولا يصح وفي الاولى رضى المالك بالتقدير الذي يحصل في ضمن الركوب فصار المعقود عليه
 معلوما واذا فاست فلور كها اوركب بنفسه وحب المسمى استحسانا وتقلب صحيحة ولا ضمان عليه
 عند المالك واذا جعلت عند التعميم تعين اول ركب اول ركب ولا يس لتعينه مراد من الاصل فصار كالنص
 عليه ابتداء وفي الخلاصة واذا تشاركى قوم مشاة بلا على ان المكارى يحمل من مرض منهم او من
 عي منهم فهذا فاسد (قوله وان قيد بركب اول ركب او لا يس مخالف ضمن) يعني اذا عطبت لان الناس
 يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا اجر عليه لانه مع الضمان مجتمع وكذا الاجر عليه ان سلم
 لانه لما سلم تعين ان يعلم بخلافه وانه مما لا يوهن الداركذابي غاية البيان واستفيد من كلامه انه
 اذا قيد ليس له الاجارة والاعارة كانه اذا عمم له ذلك وليس له الا بداع في الاول ولو اضرورة دون
 الثاني ذكره في فصول العمادي في مسألة ما اذا عي الحمار في الطريق فارسله الى صاحبه مع آخر
 (قوله ومثله ما يختلف) باختلاف المستعمل في كونه يضمن اذا عطبت مع المخالفة والتقيدهما
 فسدناه (قوله وفيما لا يختلف به بطل تقيده به كالموشرط سكنى واحده ان يسكن غيره) لان
 التقييد غير مفيد لعدم التفاوت والذي يضر بالبناء كالحديد والقضارة خارج على
 ما فيمنه فلا يملكه الا بالتخصيص (قوله وان سمي نوعا وقدر ككبر بران حل مثله واخف لآخر
 كالمخ) لان الاصل ان من استحق منفعة مقدره بالعقد فاستوفى تلك المنفعة او مثلها او اقل منها جاز
 وان استوفى اكثر من المبحر فله ان يحمل كحنطة لغيرة او استاجزها لحمل كحنطة لانه مثله ولو حل
 كسيرة لانه دونه وعلط من مثل بالسيرة لمثل لانه يلزم عليه انه لو استاجزها لحمل كسيرة ان يحمل
 كحنطة وليس كذلك لانه فوقه وعلى هذا راعى الاراضي لوعين نوعا للزراعة ان يزرع مثله
 واخف منه لآخر ومنه ما لو استاجزها لحمل قطن معلوم فحمل مثل وزنه حديدا او مثل وزن الحنطة
 فطنا او قننا او خطبا و اشار الى كاف في قوله كذكر برانه لو سمي مقدار من الحنطة فحمل علمان من
 السيرة مثل ذلك بالوزن لا يضمن وهو الاصح به كان يقى الصدر الشهيد لانه اخف من ضرر الحنطة
 (قوله وان عطبت الدابة بالارداق ضمن النصف) ولا اعتبار بالثقل لان الدابة يعقرها جهل
 الراكب الخفيف ويخف علم اركوب الثقل لعله بالفرسية ولان الادبي غير موزون فلا يمكن
 معرفته بالوزن فاعلم عدد الراكب كعدد الجنانية في الجنائيات وقيد المصنف في الكافي بكون
 الدابة تطبق حمل الاثنين اما اذا كانت لا تطبق ضمن جميع قيمتها وقيد المصنف في الكافي بكون
 المصنف نفسه وان كان صغيرا لا يستهلك يضمن بقدر ثقله وقيد بكون العطب بالارداق لانه

وان اطلق اركب واليس
 من شاء وان قيد بركب
 اول ركب مخالف ضمن
 ومثله ما يختلف وفيما
 لا يختلف به بطل تقيده
 كالموشرط سكنى واحده
 ان يسكن غيره فان سمي
 نوعا وقدر ككبر برانه
 حل مثله واخف لآخر
 كالمخ وان عطبت الدابة
 بالارداق ضمن النصف

وبارزادة على الحمل المسمى
ما زاد وبالضرب والكسح
(قوله وان حسلا معا
وجب النصف على
المستاجر) نقل بعده في
المنع عن الخلاصة انه
يضمن ربيع القيمة لان
النصف ماذون فيه
والنصف الاخر تعبير
اذن ويحمله يضمن
نصف هذا النصف ونقله
الشرنبلالي عن تيم
القساوي قال بعض
الفصلاء ونقله في حاشية
الشلي على الزياحي عنهما
ايضا في حاشية سري
الدين عن الخلاصة
والمسوط اه قلت ومثله
في التتارخانية عين
الدخيرة فليراجع المحيط
فلعل ما هنا محرف أو
المبراد نصف الزائد
يقوله ما في السيرازية
وان يحمل عشرة تحمل
عشرين وحلا معا ضمن
ربيع القيمة لان النصف
ماذون والنصف لا
فينصف هذا النصف
ومثله ما مر عن الخلاصة
(قوله وقيدته) أي كلام
المن (قوله اذا هلك) أي
اذا هلك الحيوان
المستاجر

لوجهه على عاتقه ضمن جميع قيمتها كونه يجمع في مكان واحد فطبق على الدابة وان كانت تطبق
جلها ذكره في النهاية واطلق الاردا في فعل ما اذا اردت خافه ولد الدابة التي ولدت له بعد الاستجارة
وان كان مالك صاحبها لعدم الاذن كما لو حمل على دابة شيا آخرون ملك صاحبها ذكره في المحيط
ولم يبين المصنف الضامن لان المسالك بالخيار ان شاء ضمن الرديف وان شاء ضمن الرابك
فالراكب لا يرجع عما ضمن والرديف يرجع ان كان مستاجرا من المستاجر والا فلا ولم يتعرض
المصنف لوجوب الاجر والمنقول في النهاية والمحيط انه يجب جميع الاجر اذا هلك بعد بلوغ
المقصد مع تصيب النصف ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لا يكون
غيره والاجر لا يكونه بنفسه وقيد بكونها عطيت لانها لو سلمت فلا شيء عليه غير الاجر المسمى كذا في
غاية البيان وقيد بكونه اردفه حتى صار الاجنبي كالتابع له اما اذا اقعده في السرج صار غاصبا
ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه رفع يده عن الدابة واقعه في يده متعددة فصارت ضامنا والاجر
لا يجمع الضمان كذا في غاية البيان وقيد بالاردا لانه لو ركبه او حمل عليها شيا يضمن قدر الزيادة
ان عطيت الدابة وليس المراد ان يرجع الى اهل البصرة فيسأل منهم ان هذا الحمل كم يربى كونه في الثقل
وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر اما اذا ركبت على موضع
الحمل ضمن جميع القيمة ذكره خواهر زاده (قوله وبالزادة على الحمل المسمى ما زاد) أي اذا
استاجرها ليحمل عليها مقدار الحمل عليها اكثر منه فعطيت يضمن ما زاد الثقل حتى لو كان
الماذون مائة من وزاده عليه عشرين منا يضمن سدس الدابة ذكره المصنف في المستصفي قيد بكون
المستاجر هو الذي حملها اما اذا حملها صاحبها يسدده وحده فلا ضمان على المستاجر المسمى فيقول
العمادى استكرى ابلا على ان يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة وخمسين رطلا الى ذلك الموضع ثم
أقبح الحال بابله وأخبره المستكرى انه ليس كل حمل الامائة رطل فحمل الحمل الى ذلك الموضع وقيد
عطيت بعض الابل لا ضمان على المستكرى لان صاحب الحمل هو الذي حمل فيقال له كان ينبغي لك
ان ترن أولا اه وان جلاه معا وجب النصف على المستاجر ذكره في المحيط ولو حمل كل واحد
حوله وحده لا ضمان على المستاجر ويحمل حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد ذكره في غاية
البيان وقيد السارح بان تطبيق الدابة مثله اما اذا كانت لا تطبق ضمن جميع القيمة وأشار بالزادة
الى انه ما من جنس المسمى فلو حمل جنسا آخر غير المسمى وجب جميع القيمة وأشار بها الى انه حمل
الزيادة مع المسمى معا فلو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها فلهك ضمن جميع القيمة ولم
يتعرض المصنف للاجر اذا هلك وفي غاية البيان ان عليه الكراه كاملا اه ولا يقال كيف اجتمع
الاجر والضمان لانا نقول الاجر في مقابلة الحمل المسمى والضمان في مقابلة الزائد كما تقدم نظره
وكذا لم يتعرض للاجر اذا سلمت ولم أره صريحا والقواعد تقتضي ان يجب المسمى فقط واما ان جعله
الحمل بنفسه وحده فلا كلام واما اذا جعله المستاجر زائدا على المسمى فنافع الغصب لا تضمن عندما
ومن هنا يعلم حكم المكاري في طريق مكة وان كان لا يحمل المستاجر الزيادة على المسمى الا ان
صاحب الدابة وله سداقا لولا ينبغي ان يرى المكاري جميع ما يحمله (قوله وبالضرب والكسح)
أي يضمن بهما اذا هلك وفي المغرب كسح الدابة بالعام اذا ردها وهو ان يجدها الى نفسه لتف
ولا تحرى وقال لا تضمن اذا فعلت فعلا مستعار فالان المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقد كان

حاصلا باذنه فلا يضرمه ولا ي حنيفة أن الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق السوق بدونه
 وانما هو للمالعة فيتمتع بوصف السلامة كالمزور في الطريق فبها ضرب والكبح لانه لا يضمن
 بالسوق اتفاقا وظاهرا في الهداية أن المستاجر الضرب ولا اثم عليه للاذن العرفي فيه وان كان
 مقيدا بشرط السلامة وفي غاية البيان ان ضربه للاداء يكون تعديا موحبا للضمان بخلاف العبد
 المستاجر فانه ليس له ضربه ويضمن به اتفاقا لانه يؤمروا به في نفسه فلا ضرورة الى الضرب
 ولا يحد ضرب عبده ناديا وللاب والوصى ضرب الصغير للتاديب لكن مقيد عند أي حنيفة بشرط
 السلامة حتى يضمنان لو هلك بضربه لان التاديب قد يقع بالزجر والتعريك وفي غاية البيان
 عن التهمة الاصح ان بأحنية يرجع الى قوله ما والعلم والاسناد ليس لهما ضرب الصغير لا باذن الاب
 والوصى فان مات لا ضمان عليهما اذا كان باذن والا ضمانا وضربه دابة نفسه فقال في القنية وعند
 أي حنيفة لا يضرم اصلا ولو كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم
 صارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتاديب ويخاصم فيما زاد عليه ولا يجوز ضرب اخته الصغيرة التي
 ليس لها ولي بترك الصلوات اذا بلغت عشرين ثم قال له أن يضرب اليتيم فيما يضرب ولده به وردت
 الاخبار والاشارة وفي الروضة له أن يكره ولده الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض
 على الوالد ولو امر غيره بضرب عبده حصل للمأمور ضرب عبده بخلاف العلم لان المأمور بضربه نيابة عن الاب لمصلحة
 وتعليم يضربه بحكم الملك بملك أبيه لمصلحة العلم واما ضرب الزوجة فبأثر في مواضع أربعة وما في
 معاها على ترك الزينة زوجها وهو يردها وترك الاحياء الى الفراش وترك الغسل والخروج
 من المنزل وفي ضرب امرأته ولده على ترك الصلاة روايتان كذا قالوا وبما في معاها ما اذا ضربت
 بخارية زوجها عيرة ولا تتعظ بوعظه فله ضربها كذا في القنية ويلحق به ما اذا ضربت الولد الذي
 لا يعمل عندئذ كانه لان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا أولى ومنه ما اذا شتمته أو تزقت ثيابه
 أو أجدت محبته أو قالت له يا جارية يا بله أو لعنته سؤا شتمها أو لا على قول العامة ومنه ما اذا شتمت
 أجنبيا ومنه ما اذا كشفت وجهها لغير محرم أو كملت أجنبيا أو تكملت عامدا مع الزوج أو شاعبت
 معه ليسمع صوته الأجنبي ومنه ما اذا أعطت من بيته شيئا من الطعام بلاذنه ان كانت العادة لم
 تجر به وان كانت العادة مسامحة المرأة بذلك بلا مشورة الزوج فليس له ضربها ومنه ما اذا ادعت
 عليه وليس منه ما اذا طلبت نفقة أو كسوتها والحث لان لصاحب الحق بدلا لازمة ولسان
 التقاضي كذا في النزازية من النوع الثالث في الضرب من الاختيار (قوله ونزع السرج
 والا بكاف والاسراج بما لا يسرج بمثله) يعني لو أكرى جارا سرج فنزع السرج فاسرجه
 سرج لا يسرج بمثله الجار أو أوكفه مطلقا ونزع الاكاف وأسرجه بسرج لا يسرج بمثله فعطبت
 ضمن جميع قيمته لان الاكاف يستعمل لغير ما يستعمل له السرج وهو الحمل وأثره بخلاف أيضا
 لانه لا ينسب انساب السرج فكان في حق الدابة خلافا الى جنس غير المسمى فلم يصرف مستوفيا شاما
 من المعنى فيضمن السرج كالأيدل الحسد به كان الحنطة قيد بكونه لا يسرج بمثله لانه اذا
 استاجرها ما كاف فأكفها ما كاف مثله أو أسرجها ما كان الاكاف لا يضمن كذا في الخلاصة
 ولينقلنا في الاكاف مطلقا لان المنقول في الخلاصة أيضا انه لو استاجرها سرج فأكفها ما كاف
 وكف مثله فهل كانت ضمن كل القيمة عند أي حنيفة وفيها أيضا لو استاجرها عر يانة فأسرجها

ونزع السرج والا بكاف
 او الاسراج بما لا يسرج
 مثله

(قوله أو نزع الاكاف
 فاسرجه بما لا يسرج
 مثله) قال الرمي قال
 في السراج الوهاج ولو
 أكرى جارا باكاف
 فاسرجه ونزع الاكاف
 فلا ضمان عليه لان ضرر
 السرج أقل من ضرر
 الاكاف وينبغي حمله
 على ما اذا أسرجه بسرج
 يسرج بمثله الجار اما اذا
 كان لا يسرج بمثله الجار
 فانه يضمن كما هنا فلا
 مخالفة بينهما فاقامل

(قوله وكذا اذا ابدله لان الجمار) أي وكذا لا يضمن وعبارة غاية البيان وقال الكرخي في مختصره ان لم يكن عليه الجمار فالجمعة ولا ضمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك اليوم وكذلك ان ابدله وذلك لان الجمار لا يختلف بالجمام وغيره ولا يتلف به فلم يضمن بالجمام والله سبحانه وتعالى أعلم وهو الموفق والمعين قال ابن استاذنا مؤلف هذه الحواشي رحمه الله تعالى وأما عدلنا وعلى المسلمين من صالح دعواته وحسنات زمرته تحت لواء سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين الحمد لله تعالى قد انتهى هذا السفر المبارك والسفران اللذان قبله قراءة ٣٢٨ ومقابلة وتحييها وكاتبه على الهامش بحسب الطائفة مع قراءة الدر المختار الشيخ

وركبا ضمن قال مشايخنا ان استاجرهما من بلد الى بلد لا يضمن وان استاجرهما ليركبا في المصران كان المستأجر من الاشرف لا يضمن وان كان من العوام الذين يركبون عربا يضمن ولو تكارى دابة ولم يذكر السرج والا كاف وسلمها عربا فركبها بهذا أو بهذا ان كان مثله يركب بسرج يضمن اذا ركبا با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبا بهما أو بهما قال ناويله اذا ركب من بلد الى بلد اه واعلم أن المنقول في الكافي للحاكم الشهيد الضمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ فكان هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى وصح فاضلان في شرح الجامع الصغير انه يضمن جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فيصرف الى الكل لانه خلافه صورة ومعنى وقال في غاية البيان قلت ينبغي أن يكون الاصح ضمان قدرا لا زيادة وفي الخلاصة ولو استاجرهما بغير لجام فالجمما لا يضمن الا اذا الجم بالجم لا يلجم مثلها اه وكذا اذا ابدله لان الجمار لا يختلف بالجمام وغيره كذا في غاية البيان (قوله وسلك طريق غير ما عينته وتفاوتا) أي يجب الضمان اذا عين للسكاري طريقا أو استاجر الدابة طريقا وسلك غيره وكان بينهما تفاوت بيان كان المسالك أبعدا أو أوعرا أو أخوف بحيث لا يسلك لفحة التقسيم لكونه مفيدا وأما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا وأشار الى انهما لو تساوى بالاضمان وقيد بالتعيين لانه لو لم يعين لاضمان وفي الخلاصة الجمال اذا نزل في مفازة ومنها الانتقال في النقل حتى فسد المتاع بمطر أو سرقة فهو ضامن اذا كانت السرقة والمطر غاليا (قوله وجهه في البحر الكل) أي يضمن بمحملة في البحر اذا قسده بالبر لان التقديم مفيد بمخطر البحر وبندرة السلامة فيه أطلقه فشم ما اذا كان مما يسلكه الناس أولا وقيدنا بكونه قيد بالبر لانه لو لم يقيد به لاضمان (قوله وان بلغ فله الاجر) قال الاتقاني السماع بالتشديد أي وان بلغ الجمال المتاع ذلك الموضع الذي اشترطه ويجوز بالتخفيف على اسنادا لفعل الى المتاع أي اذا بلغ المتاع الى ذلك الموضع وانما وجب الاجر لارتفاع الخلاف ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانهما في حالتين (قوله وزرع رطبة وأذن بالبر ما نقص ولا أجر) أي ضمن ما نقص من الارض اذا زرع رطبة وقد أذن له بزراعة الحنطة لان الرطاب أكثر ضررا بالارض من الحنطة ولا يجب الاجر المسمى ولا غيره لانه عاصب قيد بكون ما زرعته أشد ضررا لانه لو كان أنقص ضررا لاضمان ويجب الاجر (قوله وبخياطة قباه وأمر بقميص قيمة ثوبه وله أخذ القباه ودفع أجر مثله) لانه لما كان يشبه القميص من وجهه لان الاتراك يستعملونه استعمال القميص كان موافقا من وجهه مخالفا من وجهه فان شاء مال الى جانب

علاء الدين الحصفى وحاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي المداري وكاتبه على هاتهما وضبطهما وتصحهما على جناب وسلك طريق غير ما عينته وتفاوتا وجهه في البحر الكل وان بلغ فله الاجر وزرع رطبة وأذن بالبر ما نقص ولا أجر بخياطة قباه وأمر بقميص قيمة ثوبه وله أخذ القباه ودفع أجر مثله شيخنا فقيه عصره السيد محمد سعيد الحلبي أطال الله بقاءه وانا لله ما أملاه وقرأه وقلت شعرا وكتبنا حواد الفكري مهج البر وخضنا بلك العرفي لبحر البحر وغصنا بصافي اللب تبار جمعه الى ان تحلينا من الكثر بالدر

وعندنا وقد أوفى لنا الدهر وعده * وزاحت محباب الهم من أفق المصدر الى أن يبدى البر المنير لنا وقد * ملانا نواحي البر بالرفد والبر فشكر الرب قد تعاظم فضله * علينا وحمدنا فائق العبدوا المحضر وسبقنا زين الدين رائد فلسكه * ختام ذوى التحقيق من شئ ذا السفر قلله ما أبدى ولله دره * ولله ما أهدى جزى أعظم الاجر فقد أودعت أفكارنا غرابها * بقر جميع الحاسدين على القمر وفاق على أهل الفضائل كلهم * بحقق جناح النفس مع رفعة القدر روي في رواية التحقيق أو عهد هذا العصر

الوافق وأخذ الثوب وإن شاء مال إلى جانب الخلاف وضمنه القيمة وإنما وجب أجر المثل دون
المتى لأن صاحبه انما رضى بالمسعى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل إطلاقه فتأمل
ما إذا كان يستعمل استعمال القميص وما إذا شقه وجعله قماء خلافه لا سيما في الشافي حيث
أوجب فيه الضمان من غير خيار وسياق انهما لو اختلفا في المأمور به فالقول لرب الثوب والتقييد
بالقضاء اتفاق اذ لو خاطه سراويل وقد امره بالقباء كان المحكم كذلك على الاصح وفي الخلاصة
والصباغ اذا خالف فصبيغ الاضمر مكان الاجران شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض وإن شاء أخذه وأعطاه
ما زاد الصبيغ فيه ولا أجر له ولو صبيغ رد ثمان لم يكن فاحشا لا يضمن وإن كان فاحشا بحيث يقول
اهل تلك الصنعة انه فاحس يضمن قيمة ثوب أبيض وفيها أيضا رجل دفع الى خياط ثوبا وقال له
اقطعه حتى يصيب القدم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فباعه ناقصا ان كان قد رآه صبيغ ونحوه
فليس بشيء وإن كان أكثر يضمنه وفيها أيضا رجل دفع الى الخياط انظر الى هذا الثوب ان كفا في قبصا
واقطعه بدرهم وخيطه ثم قال انه لا يكفيك يضمن الثوب ولو قال انظر الى كفي في قبصا فقال نعم فقال
اقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الاجارة الفاسدة

وهي كل عقد كان مشروعا باصالة دون وصفه وبين الفاسد والباطل هنا فرق أيضا فان الباطل
بالمسعى بمشروع أصلا وحكمه أنه لا يجب فيه بالاستعمال أجر بخلاف الفاسد فانه يجب فيه به
أجرة المثل صرح به في الحقائق شرح المنظومة في مسألة اجارة المشاع وهكذا في جامع الفصولين
لكن بين الاجارة والبيع فرق فان القاسم من البيع يملك بالقبض والفاسد من الاجارة لا يملك
المنافع بالقبض حتى لو قبضها المستاجر ليس له أن يؤجرها ولو أجزها وجب أجر المثل ولا يكون
خاصا ولا آخر الاول أن ينقض هذه الاجارة كذا في الخلاصة (قوله يفسد الاجارة الشرط)
أي الشروط المعهودة المتقدمة في باب البيع الفاسد التي ليست من مقتضى العقد لا كل شرط لان
الاجارة عقد معاوضة محضة تقال وتفسخ فكانت كالبيع فكل ما أفسد البيع أفسدها وقد
ضبطه الشيخ أبو الحسن السرخسي في مختصره فقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه
أو في آخره أو في مدة الاجارة أو في العمل المستاجر عليه فالاجارة فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع
تفسده من جهة الجهالة فكذلك هي في الاجارة اهـ والشروط التي تفسدها تفصيلا كاشتراط
تأمين الدار ومثلها أو تعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستاجر وكذا اشتراط تزيين
في الأرض أو ضرب منشاء عليها أو حفر بئر فيها أو ان يسرقها على المستاجر وكذلك اشتراط رد
الأرض مكرورة وكذا الوشرط ان يقطع الماء عن الرعي فلا جرح عليه وكذا ان تترك دابة الى
تعداد أو على أنه ان رزق شيئا أعطاه وان بلغت بغداد قوله كذا والافلاشي له فهي فاسدة وعليه أجر
مثل ما سار عليه او كذا لو استاجر عبد اشهر اعلى أنه ان مرض فيه عمل في الشهر الذي بعده بقدر الايام
التي مرض فيها كذا في غاية البيان فخرج ما يقتضيه العقد كاشتراط أن يدفع له الاجر اذا رجع
من السفر واشتراط أن يفرغ له اليوم وفي الخلاصة معزى الى الاصل لو استاجر دارا على أن يجرها
ويعطى ثوابها تفسد لانه شرط بخلاف مقتضى العقد اهـ فعلم بهذا ان ما يقع في زمان من اجارة
رض الوقف باجرة معلومة على أن المغارم وكلفة الكاشف على المستاجر أو على أن الجرف على

باب الاجارة الفاسدة

يفسد الاجارة الشرط

وحل بفكرنا قب كل

مشكل

وحل بعذب اللفظ ما مر

في الدهر

وحل بدر الفضل عاقل

نحرننا

ففقنا على الحسناء في

حلمة النحر

فلا زال فينا مشرق الوجه

ذا سنا

يسلوح على الاكوان

أشرق من بدر

مدى الدهر ما غنى الهزار

مرغنا

وما جددت أفراننا خبطة

البحر

وذلك في أوائل ربيع

الثاني سنة ألف ومائتين

وثلاثين وأنا الفقير اليه

تعالى أقبل عييده

وأوجههم الى تاييده

وتسديده محمد أمين بن

عمر بن عبد العزيز بن

أحمد الشهير بابن طابدين

عفي عنه أمين

وله أجر مثله لا يجوز به
المسمى

المستاجر فاسد كماله حتى (قوله وله أجر مثله لا يجوز به للمسمى) لأن القاسم يدعى بالصح
فوجد في قدر المسمى شبهة العقد وفيما زاد عليه لم يوجد فيه عقد ولا شبهة فبقى على الأصل وأما
بعدم مجاوزته للمسمى إلى أن الكلام فيما إذا كان المسمى معلوماً غير محرم لأنه لو كان القاسم يحل
المسمى كله أو بعضه أو لعله ليس فيه مسمى حتى. صحح أن تبقى المجاورة عنده فلهذا وجب أجر
المثل بالغاما بالغ وكذا لو كان الأجر خمر أو خنزير أو فاه يجب أجر المثل بالغاما بالغ واستثنى السارح
أيضاً ما إذا استأجر داراً على أن لا يسكنها ولا جارة فاسد وهو يجب أجر المثل بالغاما بالغ إن سكنها
وفيه نظر لأن الأجرة إن لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وإن كانت مسماة ينبغي أن لا يجوز
به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرنا في الخلاصة ولم يتعرض للأجرة ثم قال وإن شرط أن
يسكنها المستاجر وجده يجوز والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والله المراجع والمآب وهذا
آخر نظامه بنان التحقيق في سمط الدراري وتحلى به عقود المدان ففاق اللاتي في جسد الجوارى
ونهاية ما يسر الله تاليفه للعلامة الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ زين الدين الشهرستاني رحمه
رحمه الله تعالى وغفر الله لنسأله ولكل المسلمين أجمعين آمين والمجد لله رب العالمين

وقد بين حال كيفية تلك الحاشية وما يفيض منها المؤلف وما جعه هو حتى ظهرت العيان غائبة
حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل من هو لدرر الآداب عقد فريد ولحسن الصفات
قائمة وجيد حضرة ميمى حاشية البحر العلامة السيد أحمد بن السيد عبد الغني بن السيد محمد عرابدين
أدام الله عليه رضاه ونفع به الأنام وبلغه من الخيرات مناه فقال في

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من أشرف الأمم ووقفنا السالك في الطريق الأم فحمدته جديداً كرلعمه
ذا كرلفضله وكرمه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وأشرف الرسل الهادي إلى اقوم السبل وعلى
آله الأئمة الاعلام النشرين لواء الاسلام وعلى أصحابه الأبرار وتابعيهم الأخيار وبعد فيقول
الفقيه أحمد بن عبد الغني بن عمر عابدين ان شيخنا سيدي المرجوم الم مؤلف هذه الحاشية
المسماة منحة الخالق على البحر الرائق شرح كثر الدقائق قد كان علقها على هامش نسخة
البحر حين قراءته له على شيخه العلامة فقيه العصر وبتيمة الدهر السيد سعيد الحلي وكتب على
عبارات هذا الشرح ما يحل عقابها ويدفع اشكالها من كلام أخى السارح في شرحه المسمى بالنهر
ومن كلام الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على هذا الكتاب ومن كلام غيره مما عاراه مسطوراً
في الكتب أو استخرجه بفساده المضاهي لثواقب الشهوت وقد ذكر ذلك على ظهر نسخة البحر
المذكورة ثم قال وإذا تم ذلك بمعونة الله تعالى أجمعه في سفر ليكون كحاشية مستقلة له لا يكون
به النفع لي ولغيري من المتعلمين بفضل أكرم الأكرمين وإن اخترتني المنية قبل جمع ما سطرته في
الهُولامش فقد أدبت لمن اطلع على حقيقة هذا الأمر أن يجمع ذلك ويكون شريكاً في إيصال هذا
الخبر فقد اجهدت نفسي في جمع ذلك مع التأمل والمراجعة لئلا يخطئ أطال الله بقاءه ومراجعة كثير
من كتب المذهب اجتمعت عندي والله الحمد والمنة أسأله سبحانه وتعالى أن يتم فضله وإحسانه
بحرمة نبيه النبي وأصحابه وتابعيه آمين اه ثم انه بعد ان أتوا جعل لها خطبة يروونها كراسين
خطه ثم آتته دعوتيه لنيل المحسن بلفائه وقربه فأجاب داعيه ولي مناديه في سنة ١٢٥٢

فقد هذا الفهر تجزئتها وجمعها في سفر خوفاء علم من الضياع وحصل على حصول النفع بها في
سائر النفع وخدمة الشيخنا الع خصوصاً ولستأثر المسكين عموماً وجاءت في اثنين وتسعين كراساً
وأصبحت في دجنات المشكلات نراساً وكانت ولادته سنة ١١٩٨ هجرية

يقول راجي عفران المساوي رحمه الله محمد الزهري العمراوي
جاء الله في البدايه يستعقب استقامة الحال وحسن النهايه وشكره على توارده فمحه يتبع تدليل
السبيل لموارد فمحه ففساله الاعانة على مرضاته ونسجديه الهداية لاستدرازا وافر هباته ونصلي
واسلم على سيدنا محمد واسطة عقد النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين ما تعاقب المألوان وحري باليراع
بأن **أما بعد** فقد تم بحمد الله تعالى طبع شرح البحر الرائق لكثر الدقائق للعلامة المحقق
والفهم المدقق من أنار حوالك المدلهمات بديانه وأبان من آيات التحقيق ما يستوقف الفكر
واضح بديانه علامة عصره ومن اليه المرجع في سالف دهره العلامة الشيخ زين الدين المشهور
بأن فحيم رحمه الله وأبانه رضاه وهو له عمري كتاب نظم درر اللآلئ في عقد التاليف وبهر
العقول بمصانعه ففاق كل جوهر منصف جمع من مسائل المذهب كل شاردة فاضى مورد الكل
معتز وأزاح غياهب المشكلات فتدار ووض علم هبت ثمراته لكل مقتطف خصوصاً وقد جلا
عرائس حقيقته على منصة البيان وأزاح عن مخدرات خفاياه لتمام العزة حتى بدت للعيان أبو
عذرته وان يجدها حائر قصص السبق في مبادئ التحقيق وصائع آيات العرفان على صفحات الأحكام
فزينها بكل معني رقيق خاتمة المحققين بلا دفاع ونهاية مطلب المصالح بالانزع العلامة السيد
محمد أمين بن عابدين شكر الله سبحانه الجميل وأبانه من فضله الجزيل وقد حليت طرره هذا الشرح
بتلك الحاشية بخاتمة صفحاته أحسن من بروده وشبهه واستكمالاً للنفع وضع متن الكفر مع
الحاشية على طرره فتم عقده واستنارت به فرائد درره على دمه من طبع على أحسن

سجايًا وحاز من مكارم الاخلاق وعلو الهمة أحسن المزاي السيد عمر هاشم
الكتبي الحموي وأخيه السيد محمد هاشم نفع الله مسعاها وجعل الخير
وحب النفع بالانهمما وذلك بالمطبعة العلمية بالقاهرة المعزیه
إدارة الشيخ حسن احمد الرشيدى وشربكمه جل الله
مسعاها وأنا لهم فوق متمناهم في شهر

شعبان سنة ١٣١١ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين

وبابه تكملة العلامة الفاضل والهامم الكامل الشيخ محمد الشهيدي بالطوري
رحمه الله تعالى وهي الجزء الثامن وأولها كتاب الاجارة حيث انه رحمه الله
ابتدا التأليف من أول الاجارة لا من محل ما وقف عليه العلامة
ابن نجيم وهو الاجارة الفاسدة رحمه الله تعالى آمين

3429